المملكة المغربية
جامعة محمد الخامس
منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط
سلسلة: رسائل وأطروحات رقم 18

محمد الأمين البزاز

تاريخ الأوبئة والمجاعات بالمغرب

في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر

محمد الأمين البزاز

تاريخ الأوبئة والمجاعات بالمغرب

في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر

1992

بسم الله الرحمن الرحيم

جميع حقوق الطبع محفوظة لكلية الآداب
والعلوم الإنسانية بالرباط
بمقتضى الفصل 49 من ظهير 1970/07/29

الإيداع القانوني رقم 1992/887

شكر

بعد أن انتهيت من وضع هذا البحث(*) بشكله النهائي، أرى لزاما علي أن أتقدم بالشكر والتقدير إلى أستاذي الفقيد جرمانَ عياش لتفضله بالاشراف عليه وتعهده بتوجيهاته القيمة. وأتقدم أيضا بالشكر الجزيل إلى الأساتذة محمد حجي ومحمد المنوني وعبد العزيز التمسماني خلوق على مناقشتهم وملاحظاتهم. كما أشكر مديري وموظفي الخزانات ودور الأرشيفات في الداخل والخارج على ما قدموه لي من مساعدات.

أخيرا أتقدم بعبارة الشكر والتقدير إلى قيدوم كلية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط الأستاذ عبد الواحد بنداود الذي عمل على أن يطبع هذا البحث ضمن منشورات الكلية، وإلى نائبه الأستاذ عبد اللطيف بنشريفة والكاتب العام الأستاذ محمد منيار على تشجيعاتهما.

(*) أصل هذا البحث أطروحة جامعية قدمت للمناقشة بكلية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط يوم 11 يونيو 1990 ونال بها المؤلف دكتوراه الدولة في التاريخ بميزة حسن جدا. وكانت اللجنة متكونة من د. محمد حجي رئيسا، ود. جرمان عياش مقررا، وأ. محمد المنوني عضوا، ود. عبد العزيز التمسماني خلوق عضوا.

لائحة الرموز المستعملة في البحث

- بالعربية

خ.ح	الخزانة الحسنية بالرباط.
خ.ع	الخزانة العامة بالرباط.
م.س	مصدر أو مرجع سبق ذكره.
م.ن	المصدر أو المرجع نفسه.
م.و.م	مديرية الوثائق الملكية بالرباط.
و.ت	وثائق مكتبة تطوان.

- بالأجنبية

A.E.P.	Archives du Ministère des Affaires Etrangères, Paris.
C.P.M.	Correspondances politiques, Maroc.
C.C.M.	Correspondances consulaires, Maroc.
A.M.G.V.	Archives du Ministère de la Guerre, Vincennes.
A.P.G.M.	Archivo de al Administración, Presidencia del Gobierno, Madrid.
A.T.	Archives de l'ancienne Légation de France à Tanger.
F.O.	Archives du Foreihn Office, Londres.
R.C.S.	Registre du Conseil Sanitaire International du Maroc.
T 61	Archives de l'ancien Consulat américain à Tanger.

تقديم للدكتور جرمان عياش

أنا آسف كل الأسف لكون حالتي الصحية تمنعني اليوم من حضور مناقشة هذه الأطروحة التي تتبعت مراحل تحضيرها باهتمام بالغ منذ عدة سنوات، ولكونها لا تسمح لي بأن أقول، في تقرير مفصل، كل ما أود قوله في مجال التنويه بالبحث المنجز. سأكتفي اذن ببعض الكلمات الموجزة راجيا من رئيس اللجنة التفضل بقراءتها نيابة عني(*).

لكنني أود، قبل ذلك، أن أخص المؤلف نفسه بما أراه أهلا له من تقدير. إنني أعرف محمد الأمين البزاز معرفة جيدة منذ أمد بعيد، عندما كان يحضر أطروحته القيمة عن «المجلس الصحي الدولي بالمغرب». فمنذ ذلك الحين، اكتشفت فيه الخصال التي تجعل من صاحبها مؤرخا مرموقا : التوسع في جمع البيبليوغرافيا، التنقيب المتأني عن الوثائق المتعلقة بموضوعه ؛ الفهم الدقيق للوثائق ؛ الحرص على إدراج الأحداث الخاصة في إطارها الزمني العام ؛ الاهتمام بتقصي أسبابها وتحليل انعكاساتها. لقد وجدت هذه الصفات نفسها في المقالات التي كتبها فيما بعد، باللغة الفرنسية هذه المرة، ونشرها في مجلة اسبريس ـ تمودا، عن الحج المغربي إلى الديار المقدسة. وهل أنا في حاجة إلى التذكير ـ طالما أن هذا معروف من لدن جمهور المثقفين ـ بفضله مع زميله عبد العزيز التمسماني خلوق، في تأسيس مجلة دار النيابة ورعايتها إلى اليوم، تلك المجلة ـ وقد تكون الوحيدة في المغرب ـ التي تنفد أعدادها بمجرد خروجها إلى السوق ؟ لقد سنحت لي الفرصة أيضا بتقدير كفاءته التربوية، عندما ألقى عرضا على طلبة السلك الثالث، فجاء عرضه محكما في تصميمه، واضحا في لغته، رصينا في لهجته.

تلك هي الصفات التي وجدتها كذلك، لكن على مستوى أعلى، في أطروحته التي يناقشها اليوم.

---

* التقرير محرر في الأصل بالفرنسية، وقد تولى تعريبه للمرة الأولى الأستاذ خالد بن الصغير، وتم إلقاؤه نيابة عن عياش من طرف رئيس لجنة مناقشة هذا البحث بكلية الآداب بالرباط يوم 11 يونيو 1990، على أننا ننبه إلى أن الترجمة التي ننشرها اليوم لهذا التقرير هي من وضع المؤلف.

الانطباع الأول هو أن هذه الأطروحة تمثل حصيلة مجهود كبير. ذلك أن المغرب قد نكب، لسوء الحظ، خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، بمجاعات وأوبئة كثيرة كانت تتعاقب عليه بصورة دورية. وبالنسبة لكل كارثة من هذه الكوارث، ألزم المؤلف نفسه بأن يبين لنا من أين ومتى بدأت، وأن يحدد عدد ضحاياها، ثم كيف انتهت، قبل أن يتطرق إلى الآثار التي خلفتها في مختلف الميادين.

والحالة أن الأمر يتعلق، في كل مرة، بإعادة بناء الأحداث، وهي عملية بالغة الصعوبة والتعقيد، نظرا للمادة المثغورة والمتبعثرة التي يتعين، مع ذلك، تجميعها وتنسيقها. فالمصادر عادة ما تقتصر على الاشارة إلى أن فقيها من الفقهاء مات في الطاعون بفاس في هذا اليوم أو ذاك، أو إلى أن الناس دفنوا بمراكش من لا يحصى من الموتى طيلة شهر في سنة كذا...

إنه المشكل نفسه الذي يواجهنا عندما يتعلق الأمر، مثلا، بإعادة تركيب ساعة وتشغيلها من جديد، بعدما كانت قد تفككت وتناثرت أجزاؤها هنا وهناك.

لكن قد يقال هل كان من اللازم حقا الاحاطة الدقيقة بظروف كل مجاعة أو وباء ؟ وهل تستحق من الباحث كل هذا الجهد ؟ نعم، إنها تستحق ذلك، لأن هذه المجاعات والأوبئة، التي ظلت مغمورة لمدة طويلة، تعتبر عنصرا هاما إن لم نقل محوريا في تاريخ المغرب. لقد قام كل من روزنبرجي والتريكي، منذ بضع سنوات، بتسليط الأضواء على هذه الظواهر بخصوص القرنين السادس عشر والسابع عشر. فكان من اللازم القيام بالعمل نفسه بخصوص القرنين التاليين، وبكيفية أعمق، نظرا لاستفحال وقع المجاعات والأوبئة مع استفحال الضغوط الأوربية. كيف كان بإمكان المغرب أن يتطور وينمو، ويعزز كيانه ليصمد بالذات أمام هذا التسرب الأوربي، كما فعلت اليابان، مثلا، والحالة أن الأوبئة والمجاعات كانت تجرف كل عشر سنوات أو خمسة عشرة سنة، بقسم هام من ثروته الحيوانية والبشرية، بما فيها الأطر الادارية والعسكرية والثقافية ؟ لقد كانت القوى المنتجة ووسائل النقل تتعرض للتدمير، وكان الأمن يختل، والعلم يضمحل بحيث إن البلاد، بدلا من أن تخطو إلى الأمام، كانت ترتد إلى الوراء.

بالطبع، علينا ألا نأخذ هذه الظواهر وحدها بعين الاعتبار. إذ أن أوربا لم تنج هي الأخرى من الأوبئة والمجاعات ابتداء من الطاعون الأسود في منتصف القرن الرابع عشر؛ إلا أنها تمكنت، كما لاحظ محمد الأمين البزاز، من أن تشق

طريقها نحو النمو على الرغم من هذه الكوارث، وتعلمت كيف تواجه الأوبئة، بينما بقي المغرب، وباقي بلدان العالم الاسلامي، عاجزا أمامها.

ذلك أن أوربا تمكنت، ومنذ الطاعون الأسود في القرن الرابع عشر، من تحقيق تقدم ملحوظ في مجال النمو الاقتصادي والاجتماعي، مما مكنها من أن تصمد بشكل أفضل أمام هذه المحن.

إن هذا المستوى من التقدم هو الذي لم يتمكن المغرب من تحقيقه منذ ذلك العصر، كما أنه لم يتمكن مطلقا من بلوغه فيما بعد. وفيما كانت المجاعات والأوبئة تكبح مقومات نموه، كان تأخره الاقتصادي والاجتماعي يجعل، وفي كل مرة، عمل هذه الكوارث ميسورا. تتجلى هذه الظاهرة بوضوح من خلال المقارنة التالية : في أوربا، مكن التقدم العلمي تدريجيا من فهم آلية الأوبئة، وبالتالي من تطوير وسائل الوقاية. أما في المغرب، فكان الفكر العلمي راسخا في التقاليد، وكان العلماء، كما أوضح محمد الأمين البزاز، ينكرون حقيقة العدوى، بل ويطعنون في مشروعية الوقاية.

على أن ما يثير الدهشة بهذا الصدد، هو أن الشعب المغربي تمكن من البقاء على الرغم من هذه الكوارث الخطيرة والمتكررة. ذلك أنه كان قد أدرك، على الرغم من ضعفه، ومنذ عهد الموحدين في القرن الثاني عشر، مستوى من التنظيم والتلاحم ظل محافظا عليه فيما بعد. وقد تجلى هذا بالخصوص، وبالنسبة للقرنين الثامن عشر والتاسع عشر، في الدور الذي كانت تقوم به الدولة في مجال التخفيف من وقع الجوائح.

لقد كان المؤلفون الأجانب ينكرون دائما هذا الدور، زاعمين أن الدولة المغربية لم تكن تحرك ساكنا لتقديم الغوث لرعاياها المنكوبين. وفضل محمد الأمين البزاز هو أنه أظهر بالعكس، وبالأدلة القاطعة، أن هذا الدور لم يتقلص إلا عندما أصيبت فيه الدولة المغربية بعجز تام، سواء في هذا المجال أو باقي المجالات الأخرى، من جراء التكالب الاستعماري عليها. هنا، على أية حال، تكمن إحدى المزايا الكبيرة لهذه الأطروحة.

يقودني كل هذا إلى القول في الختام : إن هذه الأطروحة تمثل مساهمة هامة في معرفة تاريخ المغرب، وبوسعنا اعتبار محمد الأمين البزاز مؤرخا مرموقا يعزز مدرستنا التاريخية الفتية، وسيساعد، مستقبلا، على تطويرها.

من فراش مرضي، أتمنى له كامل التوفيق.

مقدمة

من المعروف أن الاخباريين المغاربة كانوا يوجهون عنايتهم إلى الوقائع الحربية والتقلبات السياسية، معتبرين إياها جوهر الماضي الحري بالاعتبار، كما أن اهتماماتهم في هذا المجال كانت تتجه بالخصوص إلى النواحي الايجابية المشرقة لا النواحي السلبية. فقد اهتموا بفترات الازدهار وما حققه المغرب من انتصارات دون الاهتمام بدراسة قصوره وفشله، اللهم إلا من نتف ضئيلة إلى بعض هذه الجوانب السلبية التي لا تبدل الصفة الغالبة في كتاباتهم باعتبارها سجلا للحكام والحروب. ومن الجوانب التي مروا عليها سريعا، والتي لم تنل إلى اليوم ما تستحقه من عناية الدارسين، جانب الأزمات الديموغرافية المتولدة عن المجاعات والأوبئة. والحال أن هذه الظواهر ملأت، من حيث كثرتها، سجل تاريخ المغرب، وشكلت إحدى أبرز محطاته بما كان ينشأ عنها من خراب ودمار، وما كانت تتركه من آثار بعيدة الغور في كافة الميادين. لذلك رأيت من المفيد بحث هذه الظواهر وصفا وتحليلا بغية استشفاف ترابطاتها العضوية مع مكونات النسق الديموغرافي والاقتصادي والاجتماعي.

ولقد كان البحث الذي أنجزته منذ أزيد من عشر سنوات عن «المجلس الصحي الدولي بالمغرب» بداية لاهتمامي بهذا الموضوع. ثم تقوى عزمي في إنجازه بعد أن تبين لي، من خلال ما اطلعت عليه من أبحاث ودراسات، أنه من بين المواضيع التي جذبت اهتمام الباحثين على النطاق العالمي منذ أزيد من خمسين سنة. بحيث إن دراسة المجاعات والأوبئة قطعت اليوم شوطا بعيدا في أوربا، خاصة على يد مدرسة الحوليات الفرنسية. وعلى ضوء ما توصل اليه الباحثون في هذا الميدان تتجلى مدى الفائدة التي يمكن أن يجنيها المؤرخ من دراسة هذه الظواهر واستغلالها كأدوات في التعليل التاريخي لكثير من المنعرجات الحساسة والنقاط الغامضة في التاريخ. هذا فضلا عن أن دراستها لا تبتعد بنا عن مشاغل وهموم عالمنا المعاصر. فالمجاعة والوباء ما يزالان اليوم يطفوان على سائر الاهتمامات في كثير من أقطار العالم ويثيران فيها ما يثيران من قلق ومخاوف. والمؤرخ مدعو لتسليط الأضواء التاريخية عليهما، لا لمجرد

الرغبة في المعرفة بوقائع الماضي بل وكذلك لاغناء الفكر واستخلاص العبر لفهم الحاضر واستشراف المستقبل.

هذه هي الحوافز التي جعلتني أختار مجاعات وأوبئة المغرب موضوعا لهذا البحث. والحقيقة أن الموضوع متشعب، واسع، بل يكاد الاتساع فيه يكون غير محدود. فتناول المجاعة والوباء يقع على مفترق عدد من فروع المعرفة وميادين البحث، تتصل بالتاريخ وتتعداه إلى آفاق أخرى تلتقي فيها الأسئلة الجغرافية بالتعليلات السوسيو/اقتصادية والطبية والتحليل النفسي، بحيث إن مشروعا من هذا النوع لا يمكن أن يكون الا ثمرة عمل منسق من قبل مجموعة من الباحثين. مع ذلك خضعت المغامرة وأنا مدرك بأنه يتوجب علي دفع الضريبة الاجبارية التي لا بد وأن تقع على كاهل من يرتاد منفردا هذا الموضوع الشائك.

وقد اخترت القرنين الثامن عشر والتاسع عشر امتدادا زمنيا للبحث لعدة اعتبارات

- إن أوبئة ومجاعات المغرب في القرنين السادس عشر والسابع عشر أصبحت اليوم معروفة بفضل الدراسة القيمة التي أنجزها روزنبرجي والتريكي والمنشورة في مجلة «هسبريس».

- إن القرنين الثامن عشر والتاسع عشر يغريان بالبحث في هذا الموضوع لكثرة الأوبئة والمجاعات، وكذلك للظروف المستجدة مع التسرب الأوربي مما يتيح إمكانية توسيع إطار التحليل.

- إن دراسة الأوبئة والمجاعات في القرنين المذكورين تتيح لنا إمكانية مقاربة سبب آخر من أسباب تأخر المغرب واتساع الهوة بينه وبين أوربا. ففي الحقبة نفسها استراحت القارة الأوربية من ويلات هذه الكوارث، وعرفت بالتالي تزايدا ديموغرافيا هاما ساعدها على انجاز ثوراتها الفلاحية والصناعية، كما ساعدها على التوسع الاستعماري، بينما بقي المغرب خاضعا للكوابح المالتوسية التي كانت تستهلك رأسماله البشري وتساهم في تأخره.

مصادر البحث

إن العديد من المصاعب تعترض سبيل من يتصدى للبحث في مثل هذا الموضوع. فتقييد المواليد والوفيات، وتحديد نوعية الأمراض التي تسببت في الوفاة، لم يكن شيئا معروفا في مغرب الأمس. فنحن لا نتوفر هنا على ما توفرت عليه بلدان أخرى من حالة مدنية وسجلات كنائسية ومستندات إدراية وغيرها من

المعطيات الدقيقة التي أتاحت لدول أوربا وضع معالم لتاريخ سكانها. إلا أن المجاعات والأوبئة تركت بصماتها في المصادر والوثائق التي كانت معتمدنا في هذا البحث.

1 ـ المصادر والوثائق المغربية

من الأقوال التي تتردد كثيرا أن ما كان يثير انتباه الاخباريين المغاربة على الخصوص هو ما كان يعكر المجرى الطبيعي للأمور، كالمجاعة والوباء. هذا صحيح. لكن علينا أن نضيف أنهم كانوا يمرون عليهما سريعا ويقتضبونها اقتضابا وكأنهم لم يروا فائدة في إثقال ذاكرتنا بالاطالة في ذكر هذه الأمور التي كانت على أية حال عادية في عصرهم وفي محيطهم الذي ألف هجمات الموت في حياتهم اليومية. قد نلتقط هنا وهناك إشارات إلى «الغلاء» و«المسغبة»، وإشارات أخرى إلى «الوباء» و«الطاعون». مقابل ذلك نجد صمتاً يكاد يكون تاما عن انتشار المجاعات والأوبئة وعن عدد الضحايا. كان يلزم وقوع شدة طاحنة، ووجود إخباري نبيه، لكي نحصل على بعض التفاصيل. وحتى في هذه الحالة غالبا ما يكتفي هذا الاخباري النبيه بالاشارة إلى ما حل من ويلات بالمدينة التي يعيش فيها. بيد أن تصفح كتب الرحلات والتراجم وبعض التقاييد أعطى بصيصا من الضوء. كما تجدر الاشارة إلى تلك الذخيرة من الأدب الفقهي المتمثل في «رسائل الطواعين» التي ظلت إلى اليوم مغمورة في دور المخطوطات المغربية، والتي ساعدتنا بالخصوص على تحديد طبيعة التفكير السائد في الفترة موضع الدراسة في مواجهة مشكل الوباء وردود فعل ذلك الفكر تجاه المستجدات الأوربية الوافدة لحل هذا المشكل.

أما بخصوص الوثائق المغربية، التي استحوذت على معظم مصادر هذا البحث، فقد استقيتها أساسا من الخزانة الحسنية ومديرية الوثائق الملكية بالرباط. ولا حاجة هنا الى ذكر المصاعب التي واجهتني في جمع هذه الوثائق، فكل باحث لابد ملاق أشباها لها ونظائر. لكن ثمة صعوبة منهجية لابد من الاشارة إليها وهي الانعدام شبه التام لهذه الوثائق بالنسبة للقرن الثامن عشر، بحيث إنها لا تبدأ في إفادتنا إلا مع بداية القرن التاسع عشر. وبغض النظر عن هذه المفارقة، فإن الحصيلة التي تمكنت من جمعها كانت هامة جدا سواء من حيث كميتها أو قيمتها.

2 ـ الوثائق الأجنبية

استأثرت المجاعات والأوبئة باهتمام الأوربيين المقيمين بالمغرب خلال القرن التاسع عشر، سيما وأنها كانت تشكل خطرا على سلامتهم وتؤثر في حالة

الأسواق. وقد انعكس ذلك الاهتمام في التقارير والمراسلات التي كان السفراء الأجانب بطنجة، وقناصلهم بالمراسي المغربية، يوجهونها يوميا إلى حكوماتهم عن حالة البلاد والسكان في تلك الأوقات العصيبة، والتي كانت حافلة بمعلومات مفصلة عن الأسعار، واتساع أحزمة الجوع والوباء، والنزوح القروي، والآثار الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن هذه الكوارث. كما تجدر الاشارة إلى التقارير التي وضعها الأطباء الأجانب، المستوطنون المغرب، أو الذين قدموا إليه بناء على طلب «المجلس الصحي الدولي» لدراسة الأوبئة في عين المكان، كتقارير لينارس، وأوليف، ومرتينيز، عن كوليرا 1878، وتقريري سوليي وأوفيلو عن كوليرا 1895.

بيد أن هذه الوثائق توجد اليوم موزعة على دور الأرشيفات بالعواصم والمدن الأوربية، مما تطلب مني القيام بأسفار متعددة للاطلاع عليها والاستفادة منها في عين المكان. وقد ترددت بالخصوص على مركزي الوثائق الفرنسية بوزارتي الخارجية والحربية بباريس وفانسين، واستفدت أيما إفادة من الوثائق الدبلوماسية بمدينة نانت، التي توجد بها اليوم المجموعة الكاملة لوثائق السفارة الفرنسية سابقا بطنجة، كما استفدت من وثائق رئاسة الحكومة الاسبانية بمدريد التي تضم مجموعة ضخمة من الوثائق المتعلقة بالمغرب والتي لم تستغل إلى اليوم، وحصلت من دار الوثائق الوطنية بواشنطن على مجموعة من الميكروفلمات عن وثائق القنصلية العامة للولايات المتحدة سابقا بطنجة تغطي الحقبة الممتدة من نهاية القرن الثامن عشر إلى بداية القرن العشرين.

بذلك يتضح أن المشكل الذي طرح علي لم يكن قلة المادة وإنما كثرتها، وقد تطلبت مني وقتا طويلا ونضالا مريرا لجمعها وتصنيفها ودراستها. مع ذلك فإن هذه الوثائق الأجنبية لم تخل من طرح صعوبات منهجية، من أظهرها عدم تكافئها في الزمان والمكان. فهي تقل كثيرا بالنسبة للقرن الثامن عشر، وتكثر بالنسبة للقرن التالي. أما من حيث المكان، فهي تتعلق أساسا بالحالة في المراسي التجارية ولا تتضمن سوى معلومات مقتضبة عن المناطق الداخلية.

* * *

بفضل ما وفرته هذه المصادر من معلومات أمكن هيكلة البحث في ثلاثة أبواب

جعلت الباب الأول تحت عنوان «المغرب بين المجاعة والطاعون والحروب الأهلية»، ويمتد في الزمان من 1721 إلى 1826، وقد قسمته إلى

مدخل وثلاثة فصول. خصصت المدخل للقيام بإطلالة على الواقع السياسي وعدد السكان وعلاقتهم بالأرض. وتعرضت في الفصل الأول للكوارث الطبيعية التي بدأت منذ السنوات الأخيرة من عهد مولاي اسماعيل ثم تلاحقت في عهد خلفائه متزامنة مع دوامة الحروب الأهلية. وبينت كيف أن هذه الكوارث خلفت من الدمار ما لا تذكر معه الخسائر في الحروب، وأبرزت نتائجها على الصعيدين الديموغرافي والاقتصادي، وعللت على ضوئها ظهور بعض الحركات المهدوية التي استمدت ذرائعها وبراهينها من الرواسب النفسية التي خلفتها هذه الكوارث في الذهنية الجماعية. وأوضحت في الأخير كيف أن السلطان سيدي محمد بن عبد الله استفاد من هذه الحالة النفسية لاعادة الاستقرار والهدوء إلى البلاد.

وكرست الفصل الثاني للمجاعة التي اعترضت عهد هذا السلطان في سنوات 1776 ـ 1782، وبينت دورها في تقلص مداخيل المخزن وفتحها المجال أمام الاضطرابات مما يعطي فكرة عامة عن نتائج القحط والجوع التي تجمعت لتحجب معالم قوة الحكم المركزي.

ودرست في الفصل الثالث الطاعونين الجارفين في سنوات 1798ـ1800 و1818ـ1820، ثم المجاعة التي ألمت سنتي 1825ـ1826، فتتبعت هذه الكوارث في الزمان والمكان، وقدمت ما يكفي لاثبات مدى النزيف الديموغرافي الذي تسببت فيه. وتوقفت عند آثارها في القطاع الفلاحي موضحا كيف أدت إلى تخريب شروط أي تطور أو تراكم في الخبرات والمهارات. كما حاولت أن أعلل على ضوئها الأحداث التاريخية التي تزامنت معها، كثورات الجبليين وهزيمة زيان..

وقسمت الباب الثاني، الذي يحمل عنوان «المغرب بين التسرب الأوربي والكوليرا والمجاعة» إلى الفصول التالية

الفصل الأول «قطيعة التوازن الاجتماعي والاقتصادي»، وهو مخصص لرصد آثار التسرب الأوربي على مستوى معيشة السكان.

الفصل الثاني «سلسلة من الكوارث (1834ـ1860)».

الفصل الثالث : «كارثة 1868ـ1869».

الفصل الرابع «كارثة 1878ـ1883».

الفصل الخامس «استراحة قصيرة (1885ـ1889) وسلسلة جديدة من النكبات (1890ـ1896)».

أما الباب الثالث والأخير فقد خصصته لردود فعل السكان وتدخل المخزن في تنظيم الغوث للمنكوبين، كما عرضت فيه لمنظور الفقهاء إلى ظاهرة الوباء وموقفهم من الحجر الصحي.

الباب الأول

المغرب بين الطاعون والمجاعة والحروب الأهلية : 1721 ـ 1826

مـــدخـــل

1 ـ الواقع السياسي

انفتح القرن الثامن عشر والمغرب ينعم، في ظل حكم المولى اسماعيل (1672ـ1727)، بحالة من الاستقرار كان قد حرم منها منذ وقت طويل. على أن هذا الاستقرار لم يتم بسهولة ويسر. فقد قضى السلطان حوالي ربع قرن متنقلا بين جنبات البلاد لتدعيم سلطته وإحكام سيطرته. فبفضل حركة متواصلة من السعي الدائم، وبفضل إعادة تنظيم الجيش وإيجاد الموارد الكافية لتمويله، تمكن من كسر شوكة القبائل المتمردة والقوى المعارضة التي كانت تتحرك بتحريض من أتراك الجزائر. تمكن في الوقت نفسه من إيجاد حل لمشكل آخر، عانى منه المغرب كثيرا في القرن الماضي، وهو مشكل الزوايا، إذ أنه أضعف من نفوذها السياسي وسد كل المنافذ أمام احتمال عودة ظهورها على مسرح الأحداث، كما تجلى ذلك في توليه بنفسه مهمة استرجاع الثغور المحتلة (استرجاع طنجة من يد الانجليز، والعرائش والمعمورة من يد الاسبان). وما أن حلّت سنة 1700 حتى كانت سلطته قد بلغت ذروتها، فساد الأمن والرخاء، وتفرغ السلطان للعناية بالمنشآت بعاصمته مكناس.

بيد أنه إذا كانت الأوضاع قد استقرت في الداخل، فإن استقرارها هذا لم يخل من جوانب قاتمة ومواطن ضعف، ظهرت آثارها فيما بعد.

فالرخاء الذي أشرنا إليه أعلاه لم يكن متواصلا، إذ تخللته فترة ممتدة من الغلاء المفرط، تواصلت زهاء أربع سنوات، من 1721 إلى 1724، اشتد فيها القحط وتسبب في وقوع مجاعة رهيبة، وهي مسألة سنعود اليها فيما بعد[1]. أما المسألة الأخرى، ولعلها أخطر، فتتعلق بطبيعة الأسس التي ارتكزت عليها سلطة مولاي اسماعيل. قامت هذه السلطة على أساس إعادة تنظيم الجيش

(1) انظر ص 35 من هذا البحث.

باستحداث وحدة جديدة بجانب الوحدات التقليدية، وهي جيش عبيد البخارى. ولإيجاد الموارد الكافية لتمويل هذا الجيش، تبنى السلطان سياسة ضريبية قاسية ألقت عبئا ثقيلا على السكان، وتسببت في معارضة قوية كما يدل على ذلك موقف الفاسيين(2). وإذا كان السلطان قد تمكن من قمع كل بادرة تمرد، فإنه لم يستطع اقتلاع جذور الاستياء الذي انفجر من جديد مع ضعف الدولة بعد اختفائه. على أن وجه الخطورة يكمن في تأسيس جيش عبيد البخاري الذي شكل قوة متميزة بلغ عدد أفرادها 150.000 جندي. إذا كان هذا الجيش قد ساعد على ايجاد حل لمشكل ضعف السلطة المركزية أمام القوى الاقليمية، فإن ايثاره بالامتيازات والقيادات العسكرية لم يخل من إثارة الحقد في صفوف الطوائف الأخرى من الجيش السلطاني. ولئن لم يظهر شيء من ذلك إبان الدولة الاسماعيلية، بفضل ما كان لرئيسها من قوة وهيبة، فإن اتجاه هذا الجيش نحو خرق الانضباط وتهديد الأمن كان واردا بمجرد ما تتراخى قبضة السلاطين عليه. سيما وأن انتماء العبيد لجهاز الدولة لم يكن إلا من قبل انتماء مرتزقة يرتبطون مباشرة بسيدهم، ويعيشون من أجل الحرب دون أن تكون لهم أية رابطة بالمجتمع. ذلك ما حدث فعلا بعد وفاة مولاي اسماعيل وتركه العرش فريسة للنزاعات في ظل الغموض المحيط بقواعد وراثة الحكم وكثرة الأمراء الطموحين.

تمخض كل ذلك عن دخول البلاد من جديد في دوامة الحروب الأهلية على امتداد ثلاثين سنة، من 1727 إلى 1757، اهتز خلالها الحكم المركزي أمام تلاعب جيش العبيد وجيش الأودايا على السواء، وكثر خلع الأمراء وتوليتهم، حتى إن أحدهم، مولاي عبد الله، تولى سبع مرات. بموازاة ذلك، تدهورت الأحوال الاقتصادية وانحل حبل الأمن، وامتدت أيدي النهب في البوادي والمدن، كما اشتد زحف الجبليين إلى السهول. وفي خضم هذه الفوضى ظهر الطاعون وتفشي الجوع(3).

كان يبدو أن البلاد تعاني من آلام الاحتضار البطيء، مع ذلك فإنها لم تستسلم للموت. وما آلت إليه الأمور أظهر أن عناصر الالتحام والترابط كانت أقوى من عوامل التنافر والتمزق.

فمن 1757 إلى 1790 اضطلع سيدي محمد بن عبد الله بعملية ترميم البناء المتداعي. ولم تكن هذه الرغبة في إعادة الاستقرار وليدة هم السلطان وحده

---

(2) BRIGNON **Histoire du Maroc**, Paris, 1967, p. 246.

(3) انظر ص 41 من هذا البحث وص 57 وما بعدها.

بل شاركه فيها الكثيرون، في مقدمتهم التجار الذين رأوا فيه منقذا من الفوضى والكساد شأنهم شأن الفقهاء والشرفاء الذين تعرضوا للمتاعب ولم يعودوا آمنين على ممتلكاتهم ونفوذهم.

كان هذا السأم العام يشكل ظرفية مناسبة عرف سيدي محمد كيف يستغلها، مستفيدا في ذلك من تجربة والده، وكذلك من تجربته الشخصية عندما كان خليفة له بمراكش، وهكذا فقد عرف كيف يحل مشكل الجيش، فحطم قوة العبيد والأودايا بأن شتتهم إلى وحدات متفرقة، واستخدم «الحراطين» الذين استقدمهم من الجنوب، واستقدم أيضا وحدات من القبائل العربية في السهول وحتى بعض العناصر البربرية. غير أن هذه الوسائل لم تكن لتجدي نفعاً لو لم يدعمها السلطان بأسلوب المفاوضات والمهادنة مع القبائل الثائرة. وقد استفاد في ذلك من رصيده الديني الذي لم يكن يوضع موضع جدال، كما استفاد من الانشقاقات في صفوف الثوار. وفي الوقت نفسه نهج سياسة لا مركزية وأصبح يعين القواد من أعيان القبائل مخولا لهم حرية عمل كبيرة.

على الصعيد المالي، استحدث السلطان ضريبة المكس على الأبواب والسلع. ولكي لا تخضع مداخيل الخزينة لأهواء الجبايات التقليدية، أعطى دفعة قوية للتجارة البحرية. من أجل هذه الغاية عقد بين 1757 و1765 سلسلة من المعاهدات التجارية مع الدول الأوربية، كما أسس مدينة الصويرة لجعلها سوق المغرب الرئيسية لتجارة القوافل القادمة من سوس ومركزا لمراقبة التهريب في الجنوب. وابتداء من ذلك التاريخ وإلى بداية القرن التاسع عشر أصبحت المداخيل الجمركية تشكل القسم الأكبر من موارد الدولة(4).

حققت هذه السياسة قدرا كبيرا من النجاح، فساد الهدوء وانتعشت الأحوال الاقتصادية مما هيأ البلاد لاسترجاع ما تبقى من ثغورها المحتلة. مع ذلك فإنها لم تساعد على إرساء أرضية تكون منطلقا لاخراج البلاد من نطاق بناها التقليدية، فقد بقي المغرب بلدا زراعيا تقليديا. واذا كانت التجارة قد انتعشت، فإن التشكيلة المغربية الاجتماعية ظلت عاجزة عن تحقيق أي تطور، فلم تظر لا برجوازية قيادية، ولا انطلاقة حضرية، ولا تراكمات رأسمالية، ولا اختراعات تقنية تمكن الانسان المغربي من إحكام سيطرته على الطبيعة.

وحتى بالنسبة للمنجزات التي تحققت في هذا العهد فقد منيت بانتكاسة خطيرة من جراء ظروف طبيعية قاهرة. فقد كانت مجاعتا 1776 و1779-1782، ثم طاعونا 1798-1800 و1818-1820 من القوة والشدة

(4) BRIGNON Op. cit., p. 280.

بحيث أدت هذه الكوارث إلى انهيار ديموغرافي كبير وإحداث هزات عنيفة في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي[5].

على النقيض من ذلك، كانت أوربا تشهد، في نفس الفترة، انطلاقة جديدة على الصعيد الدموغرافي والاقتصادي والسياسي. بحيث إن فجوة تأخر المغرب بالنسبة للقارة ازدادت اتساعا وعمقا في هذا القرن. ومن ثم ندرك خطورة سياسة التفتح على العالم الأوربي التي انتهجها سيدي محمد على الصعيد التجاري. فبالنظر إلى أن التجارة تجر الامبريالية في ركابها، فإنه لم يكن بالامكان كسب الرهان على اثراء البلاد، عن طريق تنمية التجارة البحرية، إلا على حساب السيادة الوطنية[6]. وفي الوقت الذي تدفقت فيه موجة القبائل الجبلية في اتجاه السهول، محدثة فيها تحولات اقتصادية واجتماعية كبيرة، أصبحت العلاقات الخارجية تشكل خطرا جديدا أكثر منها حلا اقتصاديا، ذلك أنها سهلت مراقبة نشاط حركة المراسي من طرف الأجانب كمقدمة لسيطرة المصالح الأجنبية على حياة البلاد[7].

أدرك مولاي سليمان (1792-1822) خطورة هذا الوضع، ورأى الحل في نهج سياسة الاحتراز إلا أن إمكانات المغرب لم تكن من القوة لجعله يصمد أمام ضغوط الرأسمالية الأوربية في القرن التاسع عشر.

2 - الانسان والأرض

قبل أن نفتح ملف البؤس في مغرب القرن الثامن عشر، نرى من الضروري التحدث في البداية عن السكان : عن عددهم، وعلاقتهم بالأرض التي يعيشون عليها - بيد أنه مشروع طموح لسنا قادرين على الاضطلاع به بالنظر إلى الأبحاث التي تكاد تنعدم في هذا المجال - سنكتفي، إذن بتقديم بعض الخطوط العريضة في الحدود التي تسمح بها الحصيلة المتواضعة من المعطيات المتوافرة لدينا.

---

(5) انظر ص 85 من هذا البحث، وكذلك ص 104 وما بعدها.

(6) JULIEN (Ch.-A.): **Le Maroc face aux impérialismes, 1915-1956;** Paris, Ed. J.A., 1978, p. 27.

(7) م. ن. ص 27.

أ ـ القانون الديموغرافي للسكان

إن لكل نظام اجتماعي قانونه الديموغرافي، كما يقول كارل ماركس، يحدده واقع البلاد الثقافي والاجتماعي والاقتصادي[8]. فباعتبار ضعف المستوى التقني في مغرب ذلك العصر، فإن كل الثروات إنما هي من نتاج العمل البشري. فترويض الأرض، واستعمال أساليب السقي، وجمع المحصول، وحراسة القطيع، كل ذلك كان يستلزم التوفر على عدد كبير من السواعد البشرية. في هذه الحالة، كانت الوسيلة الوحيدة بالنسبة للمجتمع لتنمية الانتاج وتلبية الحاجيات، هي العمل على انتاج الانسان نفسه، وزيادة أفراد نوعه.

إن هذا الميل نحو الولادات المرتفعة، والذي أثارته ضرورة الكفاح في سبيل البقاء، قد ترسخ عميقا في معتقدات السكان، وتقاليدهم الاجتماعية، بحيث كان المثل الأعلى دائما هو الأسرة الكبيرة، القوية اجتماعيا بعدد أفرادها. كما أن تفضيلهم إنجاب الذكور دليل على أن ما كانوا يريدونه هو القوة العاملة، فولادة طفل جديد تعتبر منذ القديم نموذجا للحادث السعيد وظهور قوة منتجة جديدة، من شأنها المساهمة في توفير القوت وطرد شبح الجوع.

يمكن أن نقف على هذا المبل نحو الاخصاب المرتفع من خلال تصفحنا كتب التراجم المغربيه والرحلات الأجنبية الراجعة إلى ذلك العهد. نكتفي بتقديم ثلاثة أمثلة. المثالان الأولان يقدمهما القادري في ترجمته لأحمد بن عبد القادر القادري (توفي سنة 1133هـ) ولمولاي التهامي ابن سيدي محمد (دفين فاس). فيخبرنا بأن الأول تزايد عنده من الذكور 18، ومن الاناث 10[9]، ويقول بأن الثاني كان له من الأولاد الذكور 26 بالاضافة إلى بنت[10]. أما المثال الثالث، فيقدمه الرحالة البولوني بوطوكي (Potocki) الذي يخبر بأن أحد كبار تجار فاس خلّف 30 ولدا، انتشر منهم 18 ولدا في مختلف الآفاق حيث كانوا يتجرون ويتراسلون مع والدهم[11].

---

(8) يقول ماركس في هذا الصدد «والحقيقة أن لكل أسلوب في الانتاج خلال التاريخ قانونه الخاص به، والذي يثبت التاريخ صحته وسلامته. وليس من قانون للسكان ذي طابع تجريدي إلا بالنسبة الى النباتات والحيوانات، وذلك بقدر عدم تدخل الانسان في شأنها». أورده : تومسون وارين ودافيد لويس في **مشكلات السكان**، ترجمة راشد البراوي وعبد المنعم الشافعي، القاهرة، 1969، ص 74.

(9) القادري (محمد بن الطيب) **نشر المثاني**، تحقيق الدكتور محمد حجي والأستاذ أحمد التوفيق، ج 3، مكتبة الطالب، الرباط، 1986، ص 74.

(10) م. ن.، ج 4، الرباط، 1986، ص 253.

(11) POTOCKI (J.) : **Voyage en Turquie et en Egypte ; en Hollande et au Maroc** ; Paris, 1980, p. 171.

نخلص من هذا إلى أن الواقع الثقافي والاجتماعي والاقتصادي في مغرب العصر أفرز نموذجا خاصا من السلوك الديموغرافي يتميز بخصوبة بيولوجية مرتفعة.

بيد أن هذا القانون بقي مختلا، خلال الفترة التي تعنينا، بفعل حركة من المد والجزر، بحيث نجد دورة ديموغرافية تبتدىء بقلة الوفيات وتنتهي بكثرتها بشكل يؤدى إلى محو كل الفوائض التي تكونت في بداية الدورة وإعادة التوازن بين السكان ووسائل العيش. على هذا الأساس، استمر سكان المغرب في حالة سكون وركود. وإذا كان البعض قد وصف المغرب في بداية القرن التاسع وكأنه أرض بلا سكان[12]، فإن هذا الوصف ينبغي سحبه أيضا على القرن الثامن عشر.

ب - عدد السكان

هل يمكن تقديم رقم عن عدد السكان ؟ تواجهنا هنا مصاعب جمة. فالمغرب لم يعرف نظام الحالة المدنية إلا عام 1912 ؛ ولم يُجربه أول احصاء إلا عام 1956. ينبغي إذن الاكتفاء بتقديرات المعاصرين رغم ما يشوبها من شوائب. سنبدأ أولا بتلك التي قدمت لنا بالنسبة للقرن السادس عشر لما تنطوي عليه من فائدة لا سبيل إلى تجاهلها.

ابتداء من القرن السادس عشر، بدأت تتوفر بالفعل معطيات تاريخية هامة تساعد على تسليط بعض الأضواء على عدد سكان المغرب. نشير على الخصوص إلى المعلومات القيمة التي زودنا بها الحسن بن محمد الوزان الذي ساح بالمغرب بين 1508 و1516، ودوّن مشاهداته وملاحظاته في كتابه الهام «وصف افريقيا»[13]، هناك أيضا إضافات مكملة لهذه المعلومات نجدها لدى المؤلفين البرتغاليين والاسبانيين خاصة منهم، لوي دي مرمول (L. de Marmol) فيما يخص الشمال الشرقي والجنوب الغربي من البلاد[14]، ثم دمياوو دي كوا (Damiao de Gois) فيما يخص دكالة[15]. يضاف إلى ذلك المعطيات المرقمة الواردة في «كناشة» قائد أحمد المنصور السعدي فيما يخص سوس والأطلس الصغير[16].

(12) VALENCI (L.) **Le Maghreb avant la prise d'Alger (1790-1830)** ; Paris, 1969, p. 20.

(13) ترجمة د. محمد حجي ود. محمد الأخضر، ج 1، الرباط، 1980، منشورات الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر.

(14) MARMOL (L. de) : **Descripción general de Africa**, Granada, 1573, 3 vol.

(15) DAMIAO DE GOIS : **Cronica del Reil Dom Emanuel**, Lisbona, 1566-1567, 2 vol. Extraits, trad. en fr. par Ricard **Les Portugais au Maroc de 1495 à 1521**, Rabat, 1937.

(16) JUSTINARD (Lt. Cl.) Le Kennache ; une expédition du Sultan saadien Ahmed el Mansur dans le Sous (988/1580), **in. Arch. Mar.**, Paris, XXIV, pp. 163-230.

أغرت هذه المعطيات بعض الباحثين بالقيام بمحاولة تقدير عدد سكان المغرب في مساحة لا تختلف كثيرا عن مساحته الحالية، ما عدا الصحراء. كان أولهم كارت (Carette)[17]. استعمل هذا الأخير الأرقام التي قدمها مرمول بدون انتقادها، وانصب اهتمامه فقط على القبائل العزبية التي قدر عدد أفرادها بثلاث ملايين نسمة. ولم يكن لوي ماسنيون[18]، الذي كتب بعد كارت بنحو قرن، أكثر حذرا منه في تعامله مع هذه المعطيات. فقد استعمل الأرقام التي قدمها الحسن الوزان بدون أن يقوم هو الآخر بانتقادها، كما أنه اختار معدلا مرتفعا فيما يخص القبائل التي لم يرد في شأنها أي معطى مرقم، وقاده الأمر إلى تقدير إجمالي يصل إلى 6.900.000 نسمة.

في بداية الستينات من القرن الحالي، حاول نوان (Noin)[19] تجاوز هذه الأخطاء، فكان حريصا على نقد المعطيات التاريخية ومقابلتها بعضها ببعض، كما أنه اختار فيما يخص القبائل التي لم ترد أرقام عنها معدلا يقل عن المعدل الذي قدمه لوي ماسنيون. وبتطبيق المعامل الذي اقترحه كارت (مضاعفة عدد المحاربين ثلاث مرات بعد اضافة الربع للحصول على عدد العاجزين عن حمل السلاح)، توصل إلى رقم 4.600.000 نسمة، منهم 200.000 من الحضريين[20].

على أن نوان لم يقتنع بهذا الرقم الذي بدا له مفرطا، لذلك اعتمد طريقة أخرى ترتكز على تبني معدل سنوي لنسب النمو المسجلة في مختلف بلدان العالم في الحقبة ما قبل الرأسمالية ومحاولة تطبيقه على المغرب. أما الاعتبارات التي انطلق منها فهي أن الخصائص الديموغرافية كانت متشابهة في مختلف بلدان العالم قبل التحسن الذي طرأ على الظروف الصحية. يقول المؤلف في هذا الصدد : «كانت هناك فترات تميزت بتكاثر بطيء مقابل فترات أخرى من التقهقر المفاجيء. فمن المؤكد في مثل هذه الظروف أن النمو لم يكن يحدث إلا بغاية البطء وفي حدود ضيقة»[21]. قدم نوان أمثلة استقاها من البلدان التي تتوفر حولها احصائيات دقيقة. ففي فرنسا، مثلا، تزايد عدد السكان من

---

(17) CARETTE : **Recherches sur l'origine et les émigrations des principales tribus de l'Afrique septentrionale et particulièrement de l'Algérie**, Paris, 1853.

(18) MASSIGNON (L.) **Le Maroc dans les premières années du XVI^e^ siècle. Tableau géographique d'après Léon l'Africain**, Alger, 1906.

(19) NOIN (D.) **La population rurale du Maroc**, Paris, 1970, 2 t.

(20) م. ن.، 37-236.

(21) م. ن.، ص 239.

حوالي 14.000.000 نسمة في بداية القرن الرابع عشر إلى 18.000.000 نسمة في بداية القرن الثامن عشر، أي بنسبة نمو سنوية منخفضة جدا تصل إلى حوالي 0،9 في الألف. بنفس الوتيرة، تزايد عدد سكان انجلترة في الفترة نفسها، فانتقل من 3.700.000 نسمة إلى 5.000.000 نسمة. فبأخذ نسبة 0،9 في الألف كمعدل سنوي، وبافتراض أن عدد سكان المغرب المسلمين قدّر عام 1900 بـ 5.000.000 ن، انتهى نوان إلى تقدير عدد سكان هذه البلاد في منتصف القرن السادس عشر بحوالي 3.500.000 ن أو بـ 4.000.000 ن[22].

تلك هي النتائج التي توصل إليها بعض الباحثين في محاولة معرفة عدد سكان المغرب في القرن السادس عشر. ومع أن فضلهم لا سبيل إلى انكاره، فإن تقديراتهم تبقى مجرد تخمينات. إذ في غياب احصائيات دقيقة، يتعذر في الواقع القيام بأية دراسة ديموغرافية. إلا أن الرقم الذي قدمه نوان (3،5 م ن)، جدير بأن يؤخذ بعين الاعتبار، فهو لا يتعارض كثيرا مع التقدير الذي قدمه أصحاب كتاب «تاريخ المغرب» (خمسة ملايين) بالنسبة لبداية القرن[23]. كما أنه ينسجم مع ما نعرفه عن حالة البلاد التي ظلت تعيش في نفس الظروف الحالكة من تاريخها الديموغرافي.

إذا انتقلنا إلى القرن الثامن عشر، لا نجد سوى بعض التقديرات الملتقطة هنا وهناك من أدبيات الرحلات الأجنبية.

أولى هذه التقديرات هي التي قدمها برايتوايت (Braithwait) عن عدد سكان بعض المدن. اعتمد المؤلف طريقة تقوم على قياس طول وعرض هذه المدن. فبالنسبة لتطوان، نجده يقدر طولها بميل واحد، وعرضها بنصف ميل. من ثم قدم عنها رقم 30.000 نسمة، ثم كتب منبها «قد يبدو هذا الرقم مبالغا فيه بالنظر إلى ضيق المدينة، لكنني جعلته أقل مما يوهمني به البعض. إذ لاحظت دائما أن المؤلفين القدامى أو المحدثين يبالغون كثيرا في تقدير عدد سكان هذه البلاد»[24]. إنها ملاحظة وجيهة، لكن نلاحظ أن المؤلف لم يتقيد بها عندما قدر عدد سكان مكناس بـ 300.000 نسمة، وهو رقم يستحيل قبوله[25].

---

(22) م. ن.، ص 239-40.

(23) م. ن.، ص 263.

(24) BRAITHWAITE (J.) **Histoire des révolutions de l'Empire du Maroc depuis la mort du dernier Empereur Moulay Ismael**, Amsterdam, P. Mortier, 1731, p. 157.

(25) م. ن.

في عام 1771-1772، اعتمد جردين (Jardine) طريقة أخرى تقوم على تعداد دور المدن. وهي في الواقع أدق المعطيات التي يمكن الاعتماد عليها في ذلك العصر. إلا أنه لم يبين لنا عدد الأشخاص الذي اقترحه بالنسبة لكل دار. مع ذلك، فإن تقديراته تبدو معتدلة بالمقارنة بسابقتها، فهو يقدم عن تطوان نصف العدد الذي قدمه برايتوايت[26]، ويقدم عن مكناس رقم 30.000 نسمة[27].

أما الرحالة بوطوكي، فلم يجازف عام 1791 إلا بذكر المدن حسب أهميتها الديموغرافية، بدون تقديم أي رقم. بالنسبة إليه، تأتي فاس في المقدمة، ثم تليها على التوالي تطوان، مراكش، مكناس، سلا[28].

لايمكن أن تكون لدينا، بناء على مثل هذه المعطيات، إلا فكرة مبهمة عن عدد السكان، سيما وأن التقديرات تنعدم بخصوص البوادي، وكذلك بخصوص المناطق الجبلية التي يقال عادة إنها كانت مكتظة. مع ذلك، غامر بعض الرحالة، وحتى بعض القناصل، بتقديم أرقام، لكن بدون أن يبينوا لنا الطريقة التي استعملوها في تقديراتهم الاجمالية.

التقدير الأول للقنصل الدانماركي هست (H. Höst)، الذي قدر عدد السكان الاجمالي بـ 6.000.000 نسمة[29]. بعده بحوالي عشر سنوات، قدم القنصل الفرنسي شينيي (Chenier) رقما مقاربا صاغه في هذه العبارة : «لا أعتقد أن يكون هؤلاء السكان يتجاوزون ستة ملايين نسمة أو يقلون عن خمسة ملايين»[30]. في حدود نفس التاريخ، قدم الطبيب الانجليزي لمبريير (Lempriere) رقم 6.000.000 نسمة[31].

إن تطابق أو تقارب هذه التقديرات يدل على أن أصحابها اكتفوا بنسخها نسخا آليا، الواحد تلو الآخر. وهي على أية حال لا تستند إلى أي معطى أكيد، وتبدو مفرطة، كما أنها تتناقض مع أدبيات الرحلات التي تركها هؤلاء المؤلفون أنفسهم، والتي تجمع على وجود فراغ بشري كبير في كثير من جهات البلاد.

* * *

---

(26) JARDINE (A.) **Letters from Berbary France Spain Portugal...**, London, 1790, pp. 89-90.

(27) م. ن.

(28) POTOCKI ; 1980, op. cit., p. 175.

(29) NOIN, 1970, t. 1, p. 25.

(30) CHENIER (L. de) **Recherches sur les Maures et histoire de l'Empire du Maroc**, Paris, 1787, t. 3, p. 232.

(31) LEMPRIERE (W.) **Voyage dans l'Empire du Maroc**, Paris, 1801, p. 85.

منذ بداية القرن، أثارت انتباه هؤلاء الرحالة ظاهرة الأرض الصالحة للزراعة التي لا تجد من يعتني بها. فخلال رحلته عام 1704، كتب أحد الرهبان يقول

«انطلاقا من سلا إلى مكناس، يمكن القول إننا أمام بادية متصلة الأطراف، تتخللها وديان وتلال تنشرح لها الصدور. إن هذه البادية، التي ترويها الجداول وثلاثة أنهار وعدد من الينابيع، لقادرة على انتاج كمية مهمة من القمح وأنواع أخرى من الحبوب، كما يمكنها أن تُغرس بكثير من الأشجار التي من شأنها أن تنتج فواكه ممتازة. بيد أن هذه البادية، التي كان من الممكن أن تفيض بالخيرات، توجد مهجورة تقريبا وغير مستثمرة. وينبغي سحب نفس الملاحظة على جميع البوادي الأخرى من أقاليم هذه الامبراطورية»(32).

سجل الأسير الانجليزي بالو (Pellow) نفس الملاحظة تقريبا فيما يخص المنطقة الممتدة بين سيدي قاسم ومكناس

«إن البلاد التي اجتزناها تبدو لنا نضرة وخصبة، يكثر بها أحيانا في السهول القمح والبهائم. في حين تغطي الجبالَ أشجار الزيتون. إلا أن الأرض غالبا ما توجد مهجورة وغير منزرعة»(33).

وهذه شهادة أخرى قدمها لمبريير في نهاية القرن، أثناء مروره من مراكش إلى الرباط

«يصعب على المرء أن يتصور كيف أنني لم أصادف ولو مسكنا واحدا في طريق عودتي من مراكش إلى الرباط، على الرغم من أن المسافة تستغرق سبعة أيام من السير. لم أشاهد سوى بعض خيام الأعراب منتشرة هنا وهناك. وكل شيء يدعو إلى الاعتقاد بأن داخل البلاد لا يقل اقفارا هو الآخر. إن المدن قليلة بالنظر إلى امتداد هذه المملكة، وهي مقفرة. فمراكش، التي تعد عاصمة، مليئة بالدور المخربة والمهجورة»(34).

أخيرا فإن الرحالة بوطوكي لم يشر، بعد خروجه من طنجة وإلى غاية وصوله إلى نهر سبو، إلى أي تجمع سكاني هام، في حين أن كلمة قفار كثيرا ما تتردد في وصفه للمناظر الطبيعية التي مر بها(35).

(32) "Relations des voyages au Maroc des rédempteurs de la Merci en 1704, 1708 et en 1712", Paris, 1724, in **Sources Inéd.**, France, t. 6, p. 641.

(33) MORSY (M.) **La relation de Thomas Pellow. Une lecture du Maroc au XVIII^e siècle**, Paris, 1983, p. 92.

(34) LEMPRIERE, 1801, op. cit., p. 85.

(35) POTOCKI, 1980, op. cit., p. 225.

تدل إذن هذه الأوصاف على وجود فراغ بشري كبير، خاصة في السهول الأطلنتيكية، كما تدل على انكماش الرقعة الزراعية بها، وهذا على الرغم مما تتوفر عليه هذه السهول من إمكانيات طبيعية تتجلى في خصوبة التربة، ووفرة المياه، بحيث يمكن بالجهد والعمل أن تدر انتاجا وافرا. وقد حاول الرحالة الأجانب تعليل هذه الظاهرة بعاملين أولهما سياسي، ويعنون به الاستبداد الذي يقال ان الفلاحين كانوا عرضة له من قبل الحكام، والذي أرغم «الكثيرين على هجر السهول والاعتصام بالجبال للعيش في هناء»[36] ؛ وثانيهما يرجع، فيما يقال، إلى كسل الفلاح وافتقاره إلى روح المبادرة، وكذلك للحظر المفروض على تصدير الحبوب إلى المسيحيين «فهذا الحظر هو الذي جعل المغاربة لا يزرعون القمح إلا بالقدر الذي يحتاجون إليه في معيشتهم ويكفي بلادهم»[37]. والواقع أن مثل هذه الأحكام متسرعة، وهي لا تأخذ بعين الاعتبار ما عرفه هذا القرن من مجاعات وأوبئة، بما يتبعها حتما من نقص السكان، وندرة السواعد البشرية اللازمة لخدمة الأرض.

3 ـ اقتصاد الكفاف

إن تاريخ الانسان في المغرب، كما هو الشأن في غيره من البلدان، هو تاريخ النضال في سبيل الحصول على خبزه اليومي. من هنا فإن الانتاج المادي القائم على الأرض والعمل الزراعي هو الذي حدد مساره وشكل سماته الأساسية. وهي حقيقة عبر عنها مولاي الحسن (1873 ـ 1894) بقوله «ان أمور أهلها (البلاد) وحصول معاشهم ودوام نفعهم وعمارتهم إنما هو بالحرث واكتساب الماشية ولا حرفة مضاهية لهما وتوازيهما»[38].

استمر هذا الاقتصاد تقليديا يعتمد أساسا على الأساليب الزراعية التي يسميها الجغرافيون بالقلالة. وهي تسمية ملائمة، لأن تربية الماشية تتطلب، في غياب العلف المخزون، مجالات واسعة، ولأن زراعة الحبوب تتطلب هي الأخرى نفس المجالات، خاصة مع ضرورة اللجوء إلى نظام التبوير في غياب الأسمدة الكيماوية. وبديهي أن القيام بهذا النشاط لم يكن ممكنا إلا في إطار التنظيم القبلي القائم على الملكية الجماعية لوسائل الانتاج.

---

(36) **Relation des voyages...**, op. cit., p. 644.

(37) م. ن.

(38) من مولاي الحسن إلى القائد مبارك الشياظمي، 1883.3.15/1300.5.6 (خ ح).

والزراعة زراعة بعلية نظرا لانعدام منظومة واسعة للري، فيما عدا ضفاف الأنهار وقدم الجبال وأحواز المدن. وكانت تقلبات الطقس ترغم على تنويع المزروعات، فأمطار فصلي الخريف والشتاء، من أكتوبر إلى نوفبر، تمكن من عملية الحرث وبذْر الحبوب البكرية من قمح وشعير، بالاضافة إلى الفول. في فصل الربيع، من مارس إلى أبريل، تنزل أمطار أخرى تضمن نمو هذه المزروعات، وتمكن من تكميلها بمزروعات أخرى تتطلب دفئا أكثر، وتتحمل جفاف بداية الصيف (ماي - يونيو). تعرف هذه المزروعات بـ «المازوزي» وتعتمد أساسا على الشعير أحيانا، وعلى الصرغو أو البشنة وكذلك على البقوليات.

على غرار العهود السابقة، كان العمل في الحقل مايزال قائما على قاعدة مادية ضعيفة. فهو يعتمد أساسا على تقنيات بسيطة، يشكل عنصرها الأساسي المحراث الذي لم يطرأ عليه تغيير منذ عهد نوح؛ فهو محراث خشبي يكفي لجره حمار أو فرس أو ثور بحسب المناطق، وحين تكون الأرض صلبة، يتم استعمال «زوجة» من البهائم، على أن سكة المحراث، في كلا الحالتين، لا تتعمق في الأرض، وإنما تخدشها سطحيا بحوالي 8 إلى 12 سنتيما[39]. ويتم الحصاد بواسطة المنجل، وتجمع السنابل في حزم ينقلها الفلاح بنفسه إلى «القاعة» حيث تدرس بواسطة الدواب. بعد ذلك تتولى النساء طحن الحبوب باليد. أما الطاحونات المائية فلم تكن موجودة إلا بفاس ومراكش[40].

توصف هذه الوسائل بكونها بدائية، لكنها كانت من دون شك أنسب الأدوات بالنسبة لظروف المجتمع والبيئة. إن الكثيرين يتسرعون في ارجاع التأخر الاقتصادي للمغرب إلى عدم استعداد الفلاحين للاستغراق في العمل، إلى كسلهم، ووسائلهم البدائية التي تشكل، فيما يقال، دعامة مثالية للقحط. بيد أنه ينبغي أن يبقى حاضرا في أذهاننا أن هذا النوع من الأدب إنما هو انتاج ايديولوجي، لأن الاستعمار هو الذي حث عليه لتقديم التشكيلة الاجتماعية على نحو مطبوع بالجمود أو كأنها بدون تاريخ. إذ في هذه الحالة لن يكون مسؤولا عن هذا الجمود، طالما أنه حالة سابقة لحضوره. إنها مشكلة كل الارث الايديولوجي الاستعماري الذي ما يزال البعض يجتره بدون أدنى تحفظ، فينعث الفلاح بالكسل والخمول وعدم تكليف نفسه حتى عناء قلع الأعشاب الطفيلية من حقله.

---

(39) **Villes et tribus du Maroc**, t. 2, pp. 142-43.

(40) BRAITHWAITE, 1731, op. cit., p. 432.

لقد عاش الفلاح المغربي تحت رحمة الطبيعة منذ الأمس الغابر، وتمرس بها، وتدرب على ترويضها، ومواتبتها بأسلوب رشيد، آخذا بعين الاعتبار قيود وامكانيات البيئة الطبيعية. وهكذا فقد نظم الزراعة وانتاج المواشي على أساس الدورة الزراعية والتنقلات الرعوية، والجمع بين الزراعة والماشية. ولتغذية الأرض، استعمل نوعين من السماد الفضلات الطبيعية ثم الرماد الذي كان يحصل عليه باحراق الحشائش قبل نزول الأمطار الأولى، أي بين غشت وشتنبر، الشيء الذي كان يمكنه من تطهير الأرض من العليق والنباتات الطفيلية واغنائها بمادة البوتاس. كما لجأ إلى الزراعة المتنقلة بتغيير الأرض. ولم يكن هذا عملا يتسم بالسذاجة حسبما افترضه الأوربيون الأوائل، فإن ذلك الشكل البسيط للزراعة ينهض دليلا على تقدير صائب لامكانيات التربة، إذ يمكن من استعادة القوة الانتاجية البيولوجية للأرض. وهذا الفلاح، الذي ينعته البعض بالخضوع الأعمى للطبيعة، هو الذي أظهر مقاومته الدائمة للحفاظ على الثروات الطبيعية. فقد جهز سفوح الأطلس، وشيد المدرجات، ومد قنوات السقي في مناطق الدير والسهول الجافة، مستعملا حتى القنوات الباطنية التي كان بناؤها وصيانتها أمورا بالغة الصعوبة، خصوصا مع الافتقار إلى المعدات اللازمة.

بفضل هذه المثابرة، وهذا العمل الدؤوب، استطاع الفلاح المغربي، برغم أدواته العتيقة، والظروف الايكولوجية الصعبة، أن يقهر الطبيعة، ويحقق في السنوات العادية أكبر غلة ممكنة.

لم تختلف هذه الغلة عما كانت عليه منذ القرن السادس عشر، باستثناء اختفاء بعض المزروعات وظهور أخرى جديدة، بيد أنها كانت تختلف من منطقة لأخرى باختلاف خصوبة التربة. وتوضح الصورة التي يقدمها الرحالة الأجانب أن المنطقة الشمالية كانت خصبة على وجه العموم وتتميز بمناخ قليل التقلب وبمحاصيل جيدة، أو على الأقل يغلب متوسطها على رديئها. بالنسبة لبرايث وايت، فإن هذه المنطقة الشمالية تنتج كل ما يمكن جنيه في أوربا، من حبوب، وزيتون، وكروم، وشمع، وعسل، وصمغ...[41]. وكثيرة هي الروايات التي تشير إلى كثرة البساتين والجنان المسيجة الممتدة في أحواز كل المدن تقريبا، والتي تعتمد على أساليب راقية في الري، وهي تزخر، حسب نفس الروايات، بالفواكه (إجاص، تفاح، ليمون، رومان...)، والخضروات (كرنب، لفت، قرعة، فجل، بصل، خيار...)[42].

(41) BRIGNON, op. cit., p. 271.

(42) قدمت نفس الأوصاف بالنسبة لنهاية القرن 17. انظر
Relation de la captivité du Sr. Mouette dans les Royaumes de Fez et du Maroc, S.I.H.M., 2e série, dynastie filalienne, France, t. II, p. 164.

بجانب هذه المزروعات، نجد التين الذي دخل من المكسيك عن طريق الأندلس في القرن السادس عشر، وكذلك التبغ، والقطن، والقنب، والنيلة، ثم الأرز وهو المحصول المداري الذي دخل من الشرق الأوسط على يد العرب، وكان يزرع قرب سلا وفي وادي درعة وتافيلالت. ومن المزروعات الأخرى الجديرة بالذكر قصب السكر الذي كان ما يزال منتشرا، ولو على نطاق محدود، قرب تارودانت(43). ثم أشجار النخيل، خاصة في الواحات.

هناك أيضا إشارات متعددة إلى انتشار المزروعات في الأودية كأشجار الفواكه، والكروم التي كان عنبها يؤكل طازجا أو يجفف لعمل الزبيب أو صنع النبيذ. وحسب جوزف دي ليون (J. De Leon) فإن الأسرى المسيحيين هم الذين كانوا يتولون بيع النبيذ، إلا أن كثيرا من المسلمين كانوا يستهلكونه(44).

أما زراعة الحبوب، فكانت تأتي في مقدمة الحاصلات التي كان الفلاحون يعتنون بها، خاصة القمح والشعير. وكانت السهول الأطلنتكية من أهم مناطقها، كالشاوية والشياظمة ودكالة. إلا أن الروايات تتضارب حول أهمية امتداد رقعتها.

أخيرا تجدر الاشارة إلى الانتشار الواسع لتربية الماشية. فقد كانت الماعز، والأغنام، والأبقار، والخيول، والجمال، تشكل الثروة الرئيسية لعدد كبير من القرويين. وكانت الحياة الرعوية القائمة على الانتجاع هي القاعدة في مناطق السهوب.

لا نعرف بالضبط حجم الانتاج، لكن من المؤكد أنه كان يزيد على الحاجيات في السنوات الطيبة. في هذه الحالة، كان الفلاحون يتمكنون من أداء الضرائب وتخزين الفائض في المطامير، أو تسويق جزء منه. ويأتي في مقدمة المواد المصدرة الزيوت، واللوز، والمزروعات الصناعية (قنب، صمغ، نيلة، أصواف، شمع). أما الحبوب، خاصة القمح والشعير، فكان تصديرها محظورا. لكن ابتداء من 1766 جرى تصديرها من فضالة ثم من الدار البيضاء، وذلك بعد ترخيص من الفقهاء مقابل الحصول على الذخائر الحربية.

---

(43) GREY-JACKSON (J.) **An account of the Empire of Morocco...**, London, 1811, pp. 17-19.

(44) MORSY, 1983, op. cit., p. 67.

4 ـ الغـــذاء

إذا كان الانسان المغربي قد وهب نفسه كليا للزراعة، فلكي يحتفظ لنفسه بغذاء متوازن نسبيا، وهو ما كان يحققه في الأوقات العادية، إلا أن هذا الغذاء كان يختلف، ليس باختلاف المناطق فحسب، وإنما أيضا باختلاف الوضع السوسيو/اقتصادي للأفراد. وقد لاحظ الحسن الوزان منذ بداية القرن السادس عشر أن من عادة الفاسيين في التغذية تناول اللحم الطري مرتين في الأسبوع، ثم أضاف «لكن الأعيان يأكلون مرتين في اليوم حسب شهيتهم»[45]. ومن الملاحظ أن هذا التفاوت الاجتماعي في الغذاء كان يحترم حتى في الضيافات التي تنظم في الزوايا. يذكر ابن مؤقت في حديثه عن أحد الصلحاء

«كانت له همة رفيعة في اطعام الطعام، فلا يدخل أحد زاويته إلا بادر خدامه له باحضار الطعام على قدر طبقته، فسائر الناس يأكلون خبز الشعير، وما وجد من الفواكه معها، وفي الصبح الدشيش وفي المساء الكسكس، ومن هو أعلى مرتبة يأكل البر وخلاصة التمر والعسل واللحم والتريد والدجاج وفصوص البيض قفوها بالقرفعة والزعفران ولحم الضمأن المطبوخ بأشرق الخضر وأنواع الفواكه»[46].

بغض النظر عن التفاوت، يمكن القول عموما إن التغذية تغذية نباتية، يأتي في مقدمتها الخبز المصنوع من القمح والشعير الذي يعتبر الغذاء الرئيسي بالنسبة لجميع السكان. وتبرز أولويته في النصوص التي كثيرا ما تشير إلى غلائه في أوقات الشدة. ويبدو أن حرفة الخبازة كانت حرفة مزدهرة في المدن، وعلى أساسها بنى أصحابها ثروة كبيرة.

بالاضافة إلى الخبز، تستعمل أغذية أخرى نباتية على شكل عصائد، وحريرة، واسفنج، وكسكس، وبقوليات. أما استهلاك اللحم، فقد وردت الاشارة إليه في أدبيات الرحلات الأجنبية بدون حصره على هذه الفئة أو تلك. وهو أمر ليس بغريب بالنسبة لبلاد يتكون غالبية سكانها من مربي الماشية. لكن من المفروض أن نصيب الفئات الفقيرة كان ضئيلا إن لم نقل منعدما. على أية حال فإن المشتقات اللبنية، كانت تكفي حاجة الجسم من البروتين الحيواني. كذلك الأمر بالنسبة للتمر الذي يمثل أكبر قسط في الغذاء لسكان الواحات، والذي يتوفر على عناصر ملائمة لغذاء متكامل.

---

(45) **وصف افريقيا**، م. س.، ج 1، ص 197.

(46) ابن مؤقت (المراكشي) **السعادة الابدية**... المطبعة الحجرية فاس، 1918.

علينا أن نضيف في الأخير أن الانسان المغربي لم يكن يقتصر طعامه على وتيرة واحدة، مملة، طوال السنة. كان يملأ معدته بمناسبة الأعياد بأنواع من الطعام، حيوانية ونباتية معا، أما الطعام النباتي الذي لا يتغير طوال السنة، فهو ضرورة بالنسبة لقوم لا بد لهم من الاقتصاد والادخار من أجل ضمان القوت على مدار السنة، وأيضا تحسبا للمستقبل المجهول.

إن بلاد المغرب كانت دائما تعيش في رهان دائم مع الطبيعة، بحيث تتقلب بين العطاء والشح والنعيم والبؤس، وإن مقدار الطعام الذي يستطيع هؤلاء المزارعون الرعويون الحصول عليه يتوقف تماما على كمية المطر، وهي مشكلة واجهتهم طوال تاريخهم، كما أنها ما تزال تواجههم إلى اليوم. فإذا جادت السماء، تمكن الناس من زراعة الأرض في اطمئنان، وجاءت «الصابة» طيبة في مقدارها وأثمانها. أما اذا حدث الجفاف، فمعنى هذا ضعف المحصول أو بطلانه، وارتفاع أسعار الغلال. وليس الجفاف وحده خصما للمزارعين، فإن هطول الأمطار الغزيرة المسترسلة، على ندرته، كان يشكل أيضا خطرا على المزروعات، ويؤدي الى قطع المواصلات، وبالتالي الى ارتفاع الأسعار.

والجراد هو السبب الثاني من أسباب القحط. فإذا حلت الأسراب الكثيفة من هذه الحشرات بإقليم من الأقاليم، فإنها تقضي على الحياة النباتية قضاء تاما، وتترك الحقول الزاهرة صحراء قاحلة، وتحرم الناس من أسباب العيش.

وعندما يحل القحط نتيجة لأحدى هذه الكوارث، أو لعدة منها، يأتي في أعقابه الجوع الشديد ليهد من قوة الفلاحين ويعرضهم للموت، أو يجبرهم على الرحيل نحو المجهول، زرافات، وحدانا، مما يشكل أرضية مناسبة لانتشار الأوبئة الفتاكة.

الفصل الأول

مجاعتا 1721ـ1724 و1737ـ1738
وطاعونا منتصف القرن

1 ـ مجاعة 1721ـ1724

قبل وفاة مولاي اسماعيل ببضع سنوات، نكبت البلاد بسلسلة من السنوات العجاف تمادت أربع سنوات، من 1721 إلى 1724، وتسببت في غلاء شديد ومجاعة رهيبة بين السكان.

أول ما يلفت انتباهنا بصدد هذه المجاعة تغافل المصنفات التاريخية عن ذكرها، اللهم إلا من إشارة عابرة إلى موجة الغلاء. فالمؤرخ محمد الضعيف، الذي كان أكثر اسهابا في روايته، اكتفى بالقول

«وفي سنة 1133 في شعبان (ماي - يونيو 1721) كان ابتداء الغلاء بالمغرب وصل وسق القمح إلى اثنتي عشر مثقالا أو ثلاثة عشر وتمادى ذلك الغلاء نحو أربعة أعوام»(1).

أما الزياني، فإنه لم ير في عهد السلطان سوى اليمن والبركة «وكانت أيامه رحمه الله غزيرة الأمطار كثيرة البركة في الحراثة والفلاحة والتجارة والأمن والرخاء والخصب لم يقع غلاء طول أيامه إلا مرة واحدة بلغ القمح فيها ست أواق

---

(1) الضعيف (محمد الرباطي) : **تاريخ الدولة السعيدة**، تحقيق وتعليق أحمد العماري، الرباط، 1986، ص 97.

للمد والشعير ثلاث أواق ورأس الضأن ثلاث أواق ورأس البقر من المثقالين إلى المثقال والسمن والعسل رطلان بالموزونة والزيت أربعة أرطال بالموزونة»(2).

قد يكون هذا الصمت راجعا إلى تلك الصورة المضخمة التي ألصقت بالسلطان بعد وفاته، ليس بالنسبة لقوته وبطشه فحسب، وإنما أيضا بالنسبة لعهده الذي أصبحت الذاكرة الجماعية تتجه نحو استحضاره كعهد ذهبي للأمن والرخاء، يتحسر المسنون عليه في غمرة القلاقل التي اندلعت بين أولاده حول الحكم. نلاحظ بالفعل أن الأدب الشفوي، الحارس على تداول الوقائع غير المكتوبة، قد تناقل ذكرى هذه المجاعة مدة طويلة، إلا أنه تمثلها بشكل معكوس، يتلاءم وهذا الحنين إلى عهد السلطان الراحل. في عام 1780، أي بعد وقوعها بحوالي 56 سنة، التقطها القنصل الفرنسي شينيي من بعض المسنين على هذا النحو الغريب «منذ أزيد من خمسين سنة وقعت مجاعة بالمغرب في عهد مولاي اسماعيل، وسمّيت مجاعة لأن الناس كانوا يأكلون ولا يشبعون»(3). هكذا لم يتصور الناس إمكانية وقوع نقص في الطعام في عهد كانت تخرج فيه «المرأة والذمي من وجدة إلى وادي نول فلا يجدان من يسألهما من أين ولا إلى أين، مع الرخاء المفرط فلا قيمة للقمح ولا للماشية»(4).

من حسن الحظ أننا نتوفر على روايتين تهمان بالخصوص مدينة فاس، لا يوجد ما هو أبلغ منهما في الدلالة على حدة هذه المجاعة ؛ الأولى للقادري، والثانية، وهي أهم، لأحد يهوديي المدينة من معاصري المجاعة.

يستفاد من هذا المصدر الأخير أن انحباس المطر تواصل بصورة مستمرة تقريبا طيلة سنوات 1721 ـ 1723، باستثناء بعض التهاطلات الضعيفة في

(2) الزياني (أبو القاسم) «الروضة السليمانية»، مخطوط خ ع، د 1275 ورقة 69 ـ أ ـ هذا وقد نقل الناصري هذه الرواية في «الاستقصا»، ج 7، ص 97، وعلق عليها بقوله : وهذا «مخالف لما يأتي في الحوادث من أن الجدب والغلاء قد بلغ مبلغهما في أعوام التسعين وألف، ولعل ما ذكره صاحب البستان كان في آخر دولة السلطان المذكور». غير أن الناصري لم يشر بدوره إلى مجاعة 1721 ـ 1724. أما الغلاء الذي ذكره، فهو غلاء 1680/1090، الذي نجم عن الجفاف وتزامن مع طاعون جارف دام من 1678 الى 1680. حول هذه الكارثة، انظر

ـ القادري، م. س.، ج 2، ص 250 ـ 251، 267، 292، 302، 311.

ـ الناصري (محمد الدرعي) «الدرر المرصعة»، مخطوط خ ع، ك 265، ص 145 ـ 153.

— VAJDA (G.) "Un recueil de textes historiques judéo-marocains" ; Collec. **Hespéris**, Institut des H.E.M., n° XII, Paris, 1951, pp. 54-56.

— "Relation de la captivité du Sr. Mouette..." ; in **S.I.H.M.**, op. cit., t. 2, pp. 112-113, 123-124, 134.

(3) GRILLON (P.) : **Un chargé d'affaires au Maroc. La correspondance du Consul Chénier ; 1767-1782** ; Paris, 1970, Salé, 20 avril 1780.

(4) «الاستقصا»، ج 7، ص 97.

فصل الربيع[5]. أما سنة 1724، فكانت ـ حسب نفس المصدر ـ أشد خطورة من السنوات الثلاث السابقة، إذ أن السماء لم تمطر إطلاقا إلى حد أن «أشجار الزيتون والكروم والتين يبست وقطعت لاستعمالها وقودا». كنتيجة حتمية لهذا الجفاف المتواصل، سارت الأسعار في خط تصاعدي إلى أن سجل سعر القمح رقما قياسيا في شهر «أدار الثاني» من عام «5483» (مارس 1723)، فبلغ 135 أوقية للصحفة.

كما هي العادة في مثل هذه الأوقات العصيبة، فقد التجأ اليهود إلى الصوم لاستدرار عطف السماء، كما أقيمت ابتهالات جماعية كبيرة في كل من مكناس وصفرو وسلا عام «5484» (1723)، لكن دون أن تسفر عن نتائج فورية. أخيرا تساقطت الأمطار بغزارة خلال الأيام الثلاثة الأخيرة من «أدار الثاني» وبداية «نيسان»، واستمرت تتهاطل إلى ليلة عيد الفصح (17 يوما تقريبا). حينئذ هبطت الأسعار وانخفض ثمن صفحة القمح إلى 60 أوقية، إلا أنها ما لبثت أن ارتفعت مع استحكام الجفاف، وبلغ القمح 135 أوقية وذلك في 10 ثبت 5484» (نوفمبر 1724)[6].

نرى إذن أن الجفاف تواصل زهاء أربع سنوات بلغ خلاله الغلاء مبلغه مما أدى إلى وقوع مجاعة عظيمة. وبالفعل يتوسع المصدر اليهودي المذكور في وصف ويلات هذه المجاعة، مركز اهتمامه بالطبع على آثارها في ملاح فاس، فيقول

«لقد خلت مساكن الأغنياء تماما، وانقرض السكان، وسدت أبواب الدور ونمت بالحشائش بداخلها... كانت توجد أكثر من 150 دارا في الجهة اليسرى عند مدخل طريق المقبرة بجانب المكان المعروف بالكرنة. فإذا بسكانه قد ماتوا جميعا...»[7].

إنها صورة ذات ألوان قاتمة. وحتى لو أخذنا بعين الاعتبار عنصر المبالغة، فإن ثمة حقيقة مؤكدة وهي أن يهود فاس قاسوا كثيرا من الجوع والبؤس[8]. أما حصيلة الخسائر في صفوفهم، فقد قدرها المصدر اليهودي بـ

(5) VAJDA, 1951, op. cit., p. 73.

(6) م. ن.، ص 74 ـ 75.

(7) م. ن.، ص 74 ـ 75.

(8) يشير مرسوم يهودي الى أن سنة 1722 كانت سنة أزمة اقتصادية ومجاعة كبرى، ولم يبق لدى عدد من أرباب الأسر ما يقيمون به أود عائلاتهم، بل لم يبق لهم ما يشترون به قليلا من خبز يطعمونه أبناءهم . أورده : الزعفراني (حاييم) في «ألف سنة من حياة اليهود بالمغرب»، ترجمة أحمد شحلان وعبد الغني أبو العزم، الدار البيضاء، 1987، ص 18.

2000 ضحية. وإلى هذا العدد ينبغي أن نضيف حوالي 1000 يهودي ممن اعتنقوا الاسلام أملا في التخلص من قبضة الجوع(9).

للأسف يصعب علينا تحديد نسبة هذه الخسائر بشيء من الدقة لعدم توفرنا على تقديرات عن سكان الملاح في هذه الفترة. في عام 1936، قدّر عددهم بـ 9.775 شخصا و820 دارا أي بكثافة 18 ساكنا في كل دار(10). أما التقديرات التي قدمت في بداية القرن التاسع عشر فتختلف من مؤلف لآخر. قدرهم علي باي بألفي عائلة، ولعله استند في هذا التقدير إلى تعداد الدور(11). أما الضابط الفرنسي بورل (Burel)، فقدم عنهم رقم 5.000 ساكن. وقد يكون هذا العدد أقل من الواقع، إذ ربما يكون المؤلف اعتمد على تعداد الدور متناسيا أن الدار الواحدة قد تأوي أكثر من عائلة(12). وفي تقديرنا، فإن سكان الحي لم يكونوا ليتجاوزوا في بداية القرن الثامن عشر 10.000 نسمة. إذا كان الأمر كذلك فقد تكون المجاعة التي نحن بصددها قد أدت إلى تقليص العدد بحوالي الثلث.

أشرنا سابقا إلى أن عددا من اليهود بفاس تسارع إلى اعتناق الاسلام أملا في الحصول على لقمة عيش، إلا أن هذا لا يعني أن مسلمي المدينة ظلوا بمنجى. فها هو ذا القادري يخبرنا بأن الجوع بلغ بهؤلاء مبلغه إلى حد أن الجياع منهم كانوا ينهبون عجين الخبز في طريقه إلى الفرن، مما حمل الناس على وضعه في الصناديق، فسمي العام (1721) من أجل ذلك بعام الصندوق(13). يتحدث القادري أيضا عن وقوع موت ذريع بين السكان بسبب الجوع وانتشار أمراض يصعب تحديد طبيعتها. أخيرا فإننا نتوفر على رواية أخرى تخبرنا بأن الناس جاعوا في فاس حتى أكلوا «الجيفة» والموتى(14).

* * *

من المؤكد أن المجاعة لم تنحصر في فاس وناحيتها، ذلك أن الجفاف كان عاما ومتواصلا في شتى أقاليم المملكة. من خلال النص اليهودي المذكور

---

(9) VAJDA, 1951, op. cit. p. 75.

(10) لوطورنو (روجي) : **فاس قبل الحماية**، ترجمة د. محمد حجي ود. محمد الأخضر، لبنان، ج 1، ص 233.

(11) Ali BEY EL ABBASSI **Voyages en Afrique et en Asie pendant les années 1803 - 1807;** Paris, 1814, t. 1, p. 137.

(12) أورده MICHEL (N.) : **Les calamités démographiques et le Maroc** ; Maîtrise d'histoire, Paris I, 1982-83, t. 1, p. 25.

(13) القادري «نشر المثاني» م. س، ج 3، ص 253، هـ 9.

(14) ابن الحاج (أحمد السلمي) «الدر المنتخب...»، مخطوط خ ح. ج 8، ص 6.

أعلاه، نجد ذكرا لثلاث مدن أقيمت بها صلوات الاستسقاء، هي مكناس وصفرو وسلا. تفيدنا أيضا سفارة انجليزية حلت بطنجة في 6 ماي 1721 بأن الناس بهذه المدينة كانوا يقيمون الصلوات استدارا لرحمة السماء[15]. وإذا كان تنظيم هذه الصلوات لا يعد في حد ذاته مؤشرا لوقوع مجاعة، فإننا نعلم أن مولاي اسماعيل فتح مخازن قمحه لاغاثة الجائعين، وأن قبائل البربر والأعراب هرعت إليها من كل حدب وصوب للاستفادة من هذا الغوث[16]. كما أننا نتوفر على ثلاث روايات مقتضبة تدل على الامتداد الجغرافي الكبير لأحزمة الجوع.

الأولى يمدنا بها مرسوم يهودي يرجع إلى عام 1731، ويستفاد منها أن يهود بني سنوس اتجهوا إلى وجدة ليقيموا بها مدة المجاعة التي سبقت موت مولاي اسماعيل[17].

والثانية يقدمها صاحب «رحلة الوافد» الذي يخبر بأن سنة 1133هـ/1721 تميزت بغلاء المعيشة بتاسافت (جنوب مراكش)، بلغت فيها أسعار الحبوب والفواكه والخضروات مستويات فاحشة، ويضيف أن المجاعة والأمراض أودت هنالك بحياة الكثيرين[18]. يخبرنا المؤلف نفسه، في موضع آخر، بأن الحالة كانت مزرية في أيت باعمران عام 1134هـ/1721-1722، وأن الناس كانوا أيضا يموتون بالجوع والأمراض[19].

هاتان الروايتان، على الرغم من جانب الاختصار الذي يطبعهما، تكفيان للدلالة على أن المجاعة تفشت بحدة في المناطق الشرقية والجنوبية وأدت إلى حدوث وفيات كثيرة وإلى هجرة الأفراد والجماعات نحو الجهات القريبة أو البعيدة بحثا عن الغوث.

أما الرواية الثالثة، فهي أكثر أهمية، وتتعلق بناحية الجديدة. كانت هذه المدينة، كما هو معروف، ما تزال وقتئذ تحت الاحتلال البرتغالي. وحسب ما ذكره گولفان (Goulven)، فقد وقعت مجاعة مدمرة بالمغرب في عهد عاملها

---

(15) WINDUS (J.) **A journey to Mequinez...**, Londres, 1725, pp. 62-63.

(16) حول عملية الغوث المنظمة خلال هذه المجاعة، انظر ص 365 من هذا البحث.

(17) الزعفراني، 1987، م.س.، ص 23.

(18) **La Rihla du Marabout de Tasaft : Sidi Mohammed Ben Haj Brahim ez-Zerhouni...**, tr. et annoté par le colonel Justinard. Publications de la Section Historique du Maroc. Doc. d'hist. et de géog. marocaine, Guthner, Paris, 1940, p. 172 ;
حول هذه الرحلة واسم صاحبها الحقيقي، انظر : صدقي (علي) «مساهمة في التعريف بمخطوط «رحلة الوافد»، في مجلة كلية الآداب والعلوم الانسانية، الرباط، 1987. ع 13، ص 267 - 281.

(19) م. ن.، ص 165.

دوارتي سوردري بريرا (Duarte Sordre Pereira)، الذي نعرف أن مدة ولايته على المدينة تعود إلى سنوات 1719-1724. وفي الرواية التي أدلى بها هذا العامل، نقرأ «من حسن الحظ أن المواد الغذائية كانت تصل من المملكة (البرتغال) لتموين حامية المدينة، بحيث إن المغاربة هم الذين عانوا وحدهم من هذه الكارثة»[20]. حسب نفس المؤلف، فإن البرتغاليين اغتنموا فرصة الظروف العصيبة التي كان يمر بها السكان، فراحوا يشترون أبناء القبائل ونساءها : «للنجاة من الجوع الذي أناخ بكلكله، اضطر أعداء الصليب إلى المجيء متوسلين لأهل الجديدة (البرتغاليين) ليبيعوا لهم نساءهم وأطفالهم ومواشيهم مقابل حفنة دقيق أو قمح». والظاهر أن حركة الاسترقاق هاته اتخذت أبعادا خطيرة كما يستنتج ذلك من نفس الرواية «لم يسبق، كما حدث في هذا الوقت، أن اشترى البرتغاليون مثل هذا العدد الكبير من العبيد المغاربة»[21].

نعلم أن البرتغاليين سبق لهم أن مارسوا هذا الاسترقاء خلال المجاعة التي ضربت المغرب عام 1521. وفيما يذكره روزنبرجي والتريكي عن هذه المجاعة أن الوطاسيين أظهروا عجزا كبيرا عن تدارك الموقف، مما تسبب في موت كبير بفاس ومكناس، وخاصة بالسهول الأطلنتيكية كعبدة ودكالة، وهي يوم ذاك لا تخضع لأي سلطة مركزية. وحيث إن الناس تركوا وشأنهم، فإنهم لم يجدوا سبيلهم إلى الخلاص إلا ببيع أنفسهم وأولادهم للاسبانيين والبرتغاليين في أصيلة وآسفي وأزمور، بل وعمد بعضهم إلى اعتناق المسيحية أملا في الحصول على لقمة عيش، مفكرين بذلك بوحي من بطونهم لا من عقيدتهم[22]. لكن كل هذا حدث في عهد الوطاسيين عندما كان الحكم المركزي مهزوزا وعاجزا عن التدخل لتطويق الكارثة. أما أن تتكرر الظاهرة نفسها في عهد مولاي اسماعيل، فهذا أمر يدعو حقا إلى الاستغراب.

استخلاص

على ضوء المعلومات الهزيلة التي لدينا عن هذه المجاعة يتعذر علينا استخلاص ما أسفرت عنه من نتائج، لكن من المؤكد أنها تسببت في نزيف

---

(20) GOULVEN (J) **La place de Mazagan sous la domination portugaise (1502-1769)**, Paris, 1917, p. 97.

(21) م. ن.

(22) ROSENBERGER (B.) et TRIKI (H.) "Famines et épidémies au Maroc aux XVI[e] et XVII[e] siècles", 1[e] partie, in **Hesp.-Tamuda**, t. V, 1973, p. 129.

ديموغرافي كبير. يمكن أن نستشف هذا النزيف من رواية القادري التي تقول : «لقد رأيت بالمرستان بفاس أمنها الله الذي كانوا يجمعون فيه الأموات يجهزونهم فتراهم بعضهم على بعض حتى صعدوا من الأرض نحو القامتين كله معمور بالأموات»[23]. يمكن أن نستشفه أيضا من الرخاء المفرط الذي تحدث عنه الاخباريون مباشرة بعد المجاعة. يقول محمد الضعيف : «وفي سنة 1136 (1723-1724) أغاث الله البلاد والعباد بكثرة الأمطار في جميع الأمصار وفيها كان الرخاء المفرط إلى أن كان الزرع بمثقال والشعير بثلاث أواق»[24]. ألا يدل هذا الرخاء المفرط على قلة عدد المستهلكين ؟ أخيرا علينا أن نأخذ بعين الاعتبار ظاهرة الاسترقاق التي مارسها البرتغاليون بناحية الجديدة، والتي همّت بالطبع ساكنة فتية، خاصة النساء في سن الاخصاب. فهذا يعني أن السكان لم يتناقصوا فحسب، بل وسيصعب تعويضهم قبل مدة طويلة.

وهكذا فإن أواخر عهد مولاي اسماعيل يتراءى لنا في صورة قائمة تختلف عن تلك الصورة المشرقة التي رسمها الاخباريون عنه، بحيث يمكن القول إنه ترك لخلفائه مملكة قد أصابها الوهن وفي طريقها إلى الضعف.

ولكي يمكن للبلاد أن تسترجع أنفاسها وسيرتها العادية، كان يلزم مرور مدة طويلة من الهناء الطبيعي والسلم الاجتماعي. لكن مع رحيل السلطان، وتهافت المتنافسين على اقتسام الوزيعة، مضى شريط الاضطرابات دون توقف، وعادت المجاعة إلى الظهور من جديد مع ما يواكبها عادة من أوبئة فتاكة.

2 - مجاعة 1737-1738

أ - آليات المجاعة

بعد مجاعة 1721-1724، أخذ يبدو وكأن البلاد تسترد أنفاسها بالتدريج، حيث قيض لمولاي اسماعيل أن تكون السنوات المتبقية من حكمه الطويل سنوات هدوء نسبي وسلام من الجوائح الطبيعية. كان يبدو أن عجلة الحياة قد أخذت طريقها إلى الرخاء والانتعاش، إلا أن ذلك كان مجرد محطة قصيرة وعابرة. فقد تدهورت الأمور بعد وفاة السلطان عام 1727، وسقطت البلاد، على امتداد ثلاثين سنة، في دوامة الحروب الأهلية، وأصبح الشغل الشاغل لكل من السلاطين المتصارعين على الحكم جمع المال بأي طريقة

---

(23) القادري «نشر المثاني»، م. س.، ج 3، ص 253.
(24) الضعيف (محمد)، 1986، 97.

كانت، بما فيها الاقتراض التعسفي من التجار والتسلط على أموال الناس ليتمكن من الاحتفاظ بالعرش أو غزوه بحد السلاح.

بدون الدخول هنا في تفاصيل ليست محورية بالنسبة لموضوعنا، لابد من تحليل سريع لانعكاسات هذه الحروب على الصعيد الديموغرافي والأمن الغذائي للسكان.

بتصفح المصنفات التاريخية، يبدو للوهلة الأولى أن هذه الحروب تسببت في خسائر جسيمة في الأرواح. في كثير من المناسبات، يتحدث الاخباريون عن سقوط آلاف من الضحايا. يذكر محمد الضعيف، مثلا، أن الحرب التي اشتعلت في بداية عهد مولاي أحمد بين القبائل الشمالية، أسفرت عن مهلك 4.000 شخص[25]. يذكر الناصري، من جهته، أن مولاي عبد الله قتل 10.000 شخص من العبيد[26]. فيما عدا مثل هذه الأرقام أو الاشارات إلى «ألوف» الضحايا، تستعمل عبارات تدل على ما يشبه الفناء. إليكم ما يقوله القادري بصدد حديثه عن الحالة بعد وفاة السلطانين مولاي عبد المالك ومولاي أحمد «كثرت الفتن بين سائر القبائل وكثر القتل وسفك الدماء فماتت خلائق لا يحصون وكاد أن يهلك جميع من في الغرب من خاص وعام»[27].

قد يطول بنا المقام لو استرسلنا في تقصي مثل هذه الأوصاف التي تبناها مؤرخو الحقبة الاستعمارية بدون أدنى تحفظ. في رأينا أنها تنطوي على قدر كبير من المبالغة، سيما اذا أخذنا بعين الاعتبار الوسائل الحربية المتاحة وقتذاك، ذلك ما أكدته بعض الدراسات الرصينة بالنسبة للقرن التاسع عشر. يذكر عياش عن منطقة الريف، التي اشتهرت في التاريخ بـ «مذابحها» المزعومة، أن البندقية العتيقة كانت تفتقر من الناحية العملية إلى أسلوب التصويب المحكم، فهي تسند بمشقة إلى الكتف، لتخطيء هدفها على بعد عشرين قدما ؛ يضيف نفس المؤلف أن هاته البندقية كانت ملائمة بالنسبة لحرب بين فريقين تتوخى اسماع دوي البارود دون اراقة الدماء[28]. من جهته، يذكر أحمد التوفيق، في دراسته القيمة عن مجتمع اينولتان في القرن التاسع عشر، أن الحروب لم تكن،

(25) م. ن.، ص 106.
(26) «الاستقصا»، ج 7، ص 136.
(27) «نشر المثاني»، م. س، ج 3، ص 321.
(28) «المجتمع الريفي والسلطة المركزية المغربية (1820-1850)» في «دراسات في تاريخ المغرب»، تعريب محمد الأمين البزاز، وعبد العزيز خلوق التمسماني، (SMER)، الرباط، 1986، ص 213.

مع كثرتها، عاملا يمكن اعتباره في تأخير نمو السكان، لأنها لم تكن ابادية بقدر ما كانت احتجاجات مسلحة(29).

قد يُعترَض علينا بأن الحالة تختلف عندما يخرج السلطان ـ أو عامله ـ على رأس جيشه بمدافعه وكامل قواته الضاربة. لكن نتوفر هنا على روايتين كاشفتين

خلال الحصار الذي ضربه مولاي المستضيء على تطوان، من 15 غشت إلى 14 أكتوبر 1747، سجل لنا مستوطن أوربي بالمدينة تفاصيل المعركة، فذكر أن تطوان خسرت، خلال تعرضها ثلاث مرات لرشق المدفعية السلطانية، أربعة أفراد لا غير، بينما لم تفقد حاميتها خارج الأسوار سوى 22 شخصا من مجموع 600 جندي، وهذا على الرغم من أنها خاضت ست معارك(30).

بعد حوالي ستين سنة، وبالضبط في 24 نوفمبر 1790، خاض باشا الرباط، بوعزى القسطالي، معركة قرب المدينة ضد عرب الصباح، استغرقت المعركة تسع ساعات، وعبّئت فيها الآلاف من الفرسان، لكنها لم تخلّف، فيما يرويه شاهد عيان، سوى خمسين قتيلا(31).

إذا لم تكن الحروب قد تسببت في حدوث خسائر بشرية فادحة، على الأقل بالشكل الذي يوهمنا به الاخباريون، فإن وجه خطورتها الأكثر يكمن في خلخلتها الحياة الفلاحية. فحينما يتعين على هذا الطرف أو ذاك، من الأطراف المتصارعة، أن يعيش على الأرض التي يتغلب عليها أو يمر بها، فإنه ينزل عليها كالجراد، ويستهلك حبوب الفلاحين الذين قد لا يتمكنون حتى من الاحتفاظ بالبذور للسنة القادمة. من الحق أن هؤلاء الفلاحين كانوا يخزنون حبوبهم في المطامير، إلا أن هاته لم تكن تسلم هي الأخرى من النهب على الرغم من السرية المحيطة بها؛ على أن القاعدة المتواترة هي نهب البهائم التي يصعب إخفاؤها، مما ينعكس رأسا على الموسم الفلاحي الجديد.

إن بعض الأمثلة ستساعدنا على فهم ما كانت تنطوي عليه هذه الغارات العسكرية من مخاطر.

---

(29) **المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر (اينولتان 1850 ـ 1912)**، الطبعة الثانية، 1983، ص 192.

(30) أورده MICHEL, 1982-83, op. cit., 1, p. 20.

(31) م. ن.

يروي لنا الناصري أن مولاي أحمد عاث بعسكره في بساتين فاس وبحائرها وانتسف ثمارها واجتاح غللها[32]. وفي حديثه عن الحصار الذي ضربه مولاي عبد الله على فاس، يذكر أن السلطان وزع الجنود عليها من كل ناحية، وأطلق يد الجيش بالعبث في أطرافها من تخريب، وقطع الأشجار، وإفساد المزارع[33]. وفي الحروب التي قامت بين أهل فاس والأوديا، يخبر نفس المؤلف بأن ما نهب من البقر والغنم بناحية زواغة كان شيئا عظيما «وبيع بأبخس ثمن وتوزعته الأيدي، فبيعت البقرة بست موزونات والشاة بموزونة»[34]. من جهته، يحدثنا القادري بأن عام 1148هـ/1735-1736 كان عاما ميمونا، نزل فيه مطر غزير فرح الناس به كثيرا، وحرثوا بفاس وبالغرب كله معتقدين أن «الصابة» ستكون وافرة، لكن حين قرب موعد جمع المحصول، قدم مولاي عبد الله من سوس، في ذي الحجة/أبريل، ونزل بتادلا «فوقع بالصابة فساد حين قدومه ولم يكن منها كائنة»[35].

ها هو ذا الجانب الأخطر لهذه الحروب. يقول مولس : «عندما لا تصبح الحقول طوال سنوات متعددة سوى مسرح للمعارك أو مجرد ممر لعبور وحدات المحاربين التي تعيش من المنطقة، وتمارس فيها سياسة الأرض المحروقة، فإن الأمر ينتهي بالفلاحين إلى الانصراف عن الاهتمام بمزروعاتهم، أو إلى عدم الاهتمام إلا بالحد الأدنى الذي يكفيهم للغذاء»[36]. ذلك ما حصل بالفعل، كما يستشف من رواية ابن الحاج التي تقول «وترك الناس حرث الذرة على السقي لشدة الخوف وكثرة قطع الطرق»[37]. علينا أن نضيف أن الفلاحين، الذين أصبحوا غير آمنين على أنفسهم ونتاج عملهم، قد يهجرون حقولهم، وربما شكل الجبل، أكثر من المدينة، ملجأ لهم من الاجتياح المتتالي لوحدات المقاتلين.

بخصوص المدينة، التي كانت مرتبطة بالبادية ارتباطا عضويا وتتأثر بكل ما يجري فيها من أحداث، فقد كان يقل بالطبع تموينها في مثل هذه الظروف، هذا في الوقت الذي كانت تعاني من ويلات الحصار، ومن الغارات من طرف القبائل حينا، والجند أحيانا. كان من شأن تكرر مثل هذه الخطوب أن

---

(32) «الاستقصا»، ج 7، ص 123.

(33) م. ن.، ص 130.

(34) م. ن.، ص 123.

(35) «نشر المثاني»، م. س.، ج 3، ص 379.

(36) MOLS (R.) **Introduction de la démographie historique des villes d'Europe du XIVe au XVIIIe siècles**, t. 2, Louvain, 1954, p. 460.

(37) «الدر المنتخب»، م. س.، ج 8، ص. 317.

يفرز في المدن جوا من الخوف والقلق على المستقبل المجهول، مما يدفع الناس إلى قبض أيديهم على ما لهم من قوت، وخزنه والامتناع عن عرضه في السوق، لادخار المقادير اللازمة من الغذاء لهم ولأسرهم في هذه الأوقات العصيبة، أو طمعا في كسب منتظر.

واضح أن ما يترتب على هذا كله هو قلة العرض بالنسبة للطلب، وبالتالي ارتفاع أسعار المواد الغذائية، مما يشكل خطرا على الأمن الغذائي للسكان، خصوصا منهم الفقراء. والأمثلة كثيرة عن هذا الغلاء الذي لم يكن يرجع إلى أسباب طبيعية لا يد للانسان فيها، بقدر ما كان يرجع إلى الأسباب الآنفة الذكر. فقد تفشت المجاعة بفاس عام 1141هـ/1728 ـ 1729، أثناء محاصرتها من طرف أحمد الذهبي في ولايته الثانية[38]. كما ارتفعت الأسعار وانعدمت الأقوات بنفس المدينة في السنة التالية أثناء محاصرتها من طرف مولاي عبد الله[39]. وأكثر من ذلك، تخبرنا رسالة من جبل طارق بتاريخ 12 شتنبر 1735 بأن الفقراء كانوا في هذا التاريخ يموتون يوميا جوعا بالمغرب[40]. ومع أن هذه الرواية منفردة، فلا شيء يدعو إلى الارتياب في صحتها، علما بأن البؤس كان قد تراكم وقتذاك بعد سنوات طويلة من القلاقل والاضطرابات، وعلما بأن الفقراء هم الأوائل الذين يؤدون عادة ضريبة الجوع في مثل هذه الظروف.

يظهر إذن أن الحروب الأهلية، التي اندلعت بعد وفاة مولاي اسماعيل، قد أدت إلى تدمير جزء مهم من مواد الغذاء، وتسببت في غلاء المعيشة، وزادت من عدد الوفيات بسبب الجوع، وكان من المحتمل أيضا أن تعمل على تفشي الأوبئة بتجمعاتها، وتساعد على نشرها بتحركاتها، وعن طريقها، ترك التاريخ السياسي لهذه الفترة بصماته على الظرفية الديموغرافية.

* * *

كان أدنى اختلال في المحاصيل الزراعية، في ظل الظروف التي استعرضناها، كفيلا بأحداث رجّة عميقة والدفع بمأساة الغذاء إلى ذروتها. ذلك ما حدث في سنتي 1149ـ1150/1737ـ1738، حيث انضاف عامل طبيعي، هو الجفاف، إلى العامل البشري المتمثل في الحروب، ليطفح الكيل.

يفيدنا مصدر يهودي في هذا الصدد بأن يهود فاس التجأوا إلى الصوم وتنظيم صلوات الاستسقاء، وذلك ابتداء من «12 سبت 5497»، الذي يوافق

(38) الناصري «الاستقصا»، ج 7، ص 123.
(39) م. ن.، ص 130 ـ 131.
(40) MICHEL, 1982-83, op. cit., t. 1, p. 25.

14-3 يناير 1737[41]. بعد ذلك، أقيمت صلوات أخرى عدة مرات بدون جدوى، إلي أن استجابت السماء بعد طول انتظار، حيث تساقطت الأمطار طيلة اليوم الأول من «أدار» (22 يناير - 2 فبراير)[42]، وساعدت الفلاحين دون شك على بذر ما تيسر من المزروعات. إلا أنها ما لبثت أن توقفت من جديد، ولم تحدث بعد ذلك سوى تهاطلات هزيلة[43].

نعلم أيضا أن المسلمين نظموا بدورهم، وابتداء من يناير كذلك، صلوات الاستسقاء في كل من فاس ومكناس[44]. إلا أن ابن الحاج يخبرنا بأن انحباس المطر تواصل على الرغم من الصلوات التي أقيمت بفاس في 30 مارس، وفي أيام 2، 3، 26 من شهر أبريل[45].

مع تواصل انحباس المطر في السنة التالية[46]، بلغت الأزمة الغذائية ذروتها كما تعكس ذلك بعض أسعار المواد التي نتوفر عليها : ففي مكناس، بلغ القمح 20 أوقية للمد ؛ وفي سلا، 15 أواق؛ بينما بلغ في فاس 80 مثقالا للوسق في شهر رجب (أكتوبر - نوفمبر 1737)[47]، وبلغ الشعير ما يقرب من ذلك، والزيت 25 مثقالا للقنطار ؛ ثم زادت المواد الغذائية اشتعالا إلى أن سجل القمح بفاس رقما قياسيا 100 مثقال للوسق، وهذا بعد أن كان يباع في أوقات الرخاء بخمسين أوقية[48].

* * *

تلك هي آليات المجاعة التي ألمّت بالبلاد سنتي 1737-1738، وهي من النوع الذي نعته البعض بالمجاعة التي لا تنزل فجأة من السماء، والتي تنشأ من تفاعل عوامل حاسمة ذات طابع بشري ومناخي[49]. وهذا النوع من المجاعات هو الذي يؤدي إلى حصد أرواح الناس بالجملة.

---

(41) VAJDA, 1951, op, cit., p. 77.
(42) م. ن.، ص 78.
(43) م. ن.
(44) الضعيف (محمد)، م. س.، 1986، ص 122.
(45) «الدر المنتخب»، م. س، ج 8، ص 304.
(46) الضعيف (محمد)، م. س.، 1986، 125.
(47) م. ن.
(48) ابن الحاج «الدر المنتخب»، م. س.، ج 8، ص 315.
(49) LACOST (Y.) "Des famines qui ne tombent pas du ciel", in **Hérodote**, 4 tr., n° 39, 1985, pp. 3-5.

ب - مظاهر المجاعة

لا تزودنا مصادرنا بمعلومات هذه المجاعة إلا فيما يخص فاسا ومكناس، وهما يومئذ تحت حكم السلطان محمد بن عربية (1736-38). في هاتين المدينتين جرت فصول مأساوية راعت أخبارها كل من كتب عنها من الاخباريين - حتى أطلق عليها البعض اسم «المسغبة العظيمة»[50].

أولى هذه الفصول انتشار هدير الموت. فمنذ نهاية 1737، كان الناس يتساقطون في أزقة فاس ومكناس صرعى الجوع[51]. وكانوا يتساقطون بأعداد كبيرة كما يفهم من رواية ابن الحاج «ومات بالجوع من لا يحصى»[52] أو من رواية محمد الضعيف «ماتت عامة الناس بالجوع وعجز الناس عن دفن موتاهم وكانوا يرمونهم في الأزقة والمزبل وغير ذلك»[53].

المظهر الثاني هو فرار الناس وتشتتهم في الآفاق. اتخذت هذه الظاهرة بعدا كبيرا في فاس، إذ يخبرنا محمد الضعيف بأن جل سكانها خرجوا «من قلة الأمطار وارتفاع الأسعار»[54]. وكانت المدن الشمالية، كطنجة وتطوان والقصر والعرائش، هي التي استقطبت أكبر عدد من هؤلاء النازحين، إلا أن الهجرة جرت أيضا عبر محور شمالي جنوبي. إذ نقرأ في وثيقة يهودية ما يلي : «غادر اليهود مكناس سنة 1738 هربا من المجاعة التي حلت بها إذ ذاك، واتجهوا بحثا عما يقيم أودهم، إلى دكالة أولا، ثم ضربوا بعيدا نحو الجنوب حتى وصلوا إلى درعة[55].

أما المظهر الثالث، والذي سنقف عنده الآن، فهو انتشار ظاهرة اللصوصية.

بالفعل عرفت حركة اللصوصية خلال هذه المجاعة امتدادا واسعا بفعل الجوع، ولكن أيضا بعامل الافلات من العقاب بسبب ضعف السلطة المركزية.

وهكذا فقد أصبحت المسالك في البادية ملغومة بقطاع الطرق الذين لم يكونوا يتورعون عن البطش بضحاياهم. في الضاوية، من بلاد مختار، كان

(50) ابن الحاج «الدر المنتخب»، م. س.، ج 8، ص 317.

(51) MICHEL, 1982-83, op. cit., t. 1, p. 25.

(52) ابن الحاج «الدر المنتخب»، م. س.، ص ج 8، ص 304.

(53) الضعيف (محمد)، 1986، ص 125.

(54) م. ن.، ص 129.

(55) الزعفراني، 1987، م. س.، ص 23.

الأعراب ينهبون المارة ويفتكون بهم[56]. وقد امتد مسرح عملياتهم إلى أحواز المدن، فضيقوا على فاس ومكناس وزرهون والرباط. في هذه المدينة الأخيرة تفيد رسالة مؤرخة في 12 شتنبر أنهم «نهبوا منذ بضعة أيام قافلة على أبواب الرباط»[57]. من جهة أخرى، يخبرنا القادري بأن قافلة نهبت بطريق سايس بين فاس ومكناس وأن الطرق تعذرت منذئذ[58].

بموازاة هذه اللصوصية القروية، انتشرت أيضا اللصوصية الحضرية، كما يشهد على ذلك مثال فاس.

كانت هذه المدينة قد عانت الأمرين من عسف العبيد. ثم حلت المجاعة، فانجلى الكثيرون عنها، واندثرت أسر بكاملها، وفقدت أخرى مركزها الاجتماعي[59]. وفي الوقت الذي استبد بها القحط الأسود، كان الصراع السياسي على أشده بين «أهل فاس»، من معارضي مولاي عبد الله، وبين مناصريه ضد أخيه محمد بن عربية، من شرفاء، وأصحاب زوايا. في ظل هذه الظروف، لم تعد الأطر السياسية التقليدية تلعب دورا كاملا، ووجدنا العناصر المتصارعة منها حول النفوذ لا تجد غضاضة في الاعتراف باللصوص كقوة تستطيع التدخل في مشاكل المدينة وممارسة دور في توازن القوى بها. من ذلك أن أهل فاس «استعانوا بهم خلال معاركهم مع الشرفاء»[60]. من ذلك أيضا أن «مقدم» حومة البليدة أدخلهم من باب حومته لاغتيال منافسه، المدعو محمد عزوز[61]. أخيرا فقد وجد «الأقوياء» في تفشي الخوف موردا جديدا للكسب، فكانوا يجمعون المال من الناس لحماية الفلاحين من اللصوص، إلا أن الأمر، كما يقول القادري، لم يكن سوى ذريعة «لأكل الدراهم»[62].

أما ما كان يجري بالمدينة من أعمال السطو والنهب، فقد أفاض الاخباريون في رسم صورة شديدة السواد عنه، كما يتضح من رواية ابن الحاج التالية

---

(56) الضعيف (محمد)، 1987، ص 124.

(57) MICHEL, 1982-83, op. cit., t. 1, p. 115.

(58) القادري «نشر المثاني»، م. س.، ج 4، ص 20.

(59) أبرز سيكار هذه الحقيقة بقوله «وحتى الأسر التي سبق لها أن ساهمت في الحقل السياسي منذ أمد بعيد تعرضت للانقراض أو السقوط في زوايا الاهمال بسبب تفشي الأوبئة والقحوط والكوارث الطبيعية الأخرى التي غالبا ما أفنت أسرا بكاملها

CIGAR (N.) "Société et vie politique à Fès sous les premiers Alawites (1160-1830)", in **Hesp.-Tamuda**, t. 18, 1978-79, p. 146.

(60) م. ن.، ص 124، الهامش 63.

(61) م. ن.

(62) أوردها سيكار، م. ن، ص 126، الهامش 69.

«كان اللصوص يأتون ليلا لديار الناس ينهبونها ومن قام معهم يقتلونه ويأخذون جميع ما وجدوه، فكانوا يأتون لرأس الجنان والمخفية ومصمودة والطالعة والدوح وسوق النخالين وباب السلسلة، وقد جاؤوا مرة إلى سوق القيسارية وحصل للناس بسبب ذلك خوف عظيم وهذا كله والسلطان بمكناس لم يلتفت للناس ولم يعبء (كذا) بما ينزل بهم. وحيل بين الناس وبين أجنتهم بلمطة والمرج وغيره من أحواز المدينة، ولم يبق أحد يذهب لموضعه بالمرج إلا من اتخذ يدا مع السياب، ولم يزل الأمر والعياذ بالله يشتد. وجاء اللصوص من ناحية الفتوح للفندق الذي بقرب مدرسة الوادي وأخذوا منه قافلة كانت عزمت على السفر، فلما اجتمع أهل فاس وخرجوا إليهم وجدوهم قد ذهبوا بما أخذوه وذلك وسط النهار... وكثر الخوف بسبب هذا وصار الناس يبيتون في الشوارع التي هي مظنة مجيء اللصوص ليلا، وفي 25 شعبان (18 دجنبر 1737) ذهب السياب إلى مدرسة الصفارين ليلا ونهبوا جميع ما كان بها لأنها كانت خلت من أهلها وأغلقت أبوابها. وفي ليلة الأحد 5 شوال (26 يناير 1738) جاء السياب لسوق القيسارية ونهبوا بعض الحوانيت...»[63].

كان لابد من هذه التفاصيل لتفسير تدهور الحالة بفاس وإدراك مداه. فالمجاعة أدت إلى تحطيم شروط الأمن والاستقرار بالمدينة. وفي ظل الفوضى والخوف من اللصوص، حيث أصبحت الكلمة الأخيرة لقوة السلاح، وأصبح الأمن مطلبا ملحا، فإنها فرضت انتماءات جديدة مرورا بتدمير وبعثرة الانتماءات التقليدية. وبعبارة أخرى، فإن السكان، خاصة الضعفاء، المتأرجحين في فراغ كبير، أصبحوا مستعدين لمنح ولائهم لمن يجدون فيه الحماية والأمن. وقد وجدوا ضالتهم في شخص مغمور، ظهر فجأة على مسرح الأحداث بفاس، هو بوجيدة العماري.

ينحدر هذا الرجل من قبيلة بربرية بجبل زرهون، نزح جده إلى فاس، وبدأ بها حياته الجديدة بداية متواضعة، إذ كان مجرد راع مأجور، لكنه ما لبث أن اشترى بقرا وتخصص في بيع اللبن بحانوت بحي الصفاح، وقد ورث ابنه هذه المهنة، وهو الذي اشترى الدار الأولى للأسرة بدرب خلوق، كما ورثها حفيده بوجيدة العماري. استمر هذا الأخير متعاطيا لتجارة اللبن إلى غاية 1150/1737-1738، حيث تسبب القحط في هلاك أبقاره. فاحترف حينئذ تجارة أخرى أكثر رواجا، هي تجارة الحبوب. كان يحتكر القمح الذي تأتي به القوافل إلى فاس ويبيعه بالسعر الذي يبتغيه. انطلاقا من ذلك، بدأ نجمه يتألق في

(63) ابن الحاج «الدر المنتخب»، م. س.، ج 8، ص 319 - 321.

الحي الذي يقطنه والأحياء المجاورة، سيما وأن آلية التفتيت والتشتيت التي تعرضت لها الزعامات التقليدية، أحدثت فراغا كبيرا في هذه الأحياء. وهكذا وجدناه يتولى الزعامة في حي الصفاح، بالاضافة إلى حيين آخرين، هما الكدان والرميلة، وكانت حمايته فعالة، إذ أن هذه الأحياء سلمت من بطش اللصوص في الوقت الذي كانت باقي الأحياء فريسة لهم.

غير أن تجارة الحبوب لم تكن تخلو من إثارة المشاكل في ظل ظروف القحط. فقد احتدم الصراع، في صفر 1151/ماي 1738، بين العماري وأحد الشرفاء، المدعو مولاي علي الجوطي، الذي أظهر استعداده لشراء القمح الذي قدمت به إحدى القوافل بسعر يزيد على السعر الذي قدمه العماري. بعد تبادل الشتائم، تطور الأمر إلى استعمال السلاح، وسقط الشريف قتيلا بطلقة نارية من خصمه. في اليوم التالي، حمل الشرفاء السلاح للانتقام، وهاجموا الأحياء التي كان العماري يتزعمها، وتمكنوا من قتله مع أخيه وشرذمة من أنصاره، واضعين بذلك حدا لصعوده المفاجيء(64).

لم يكن هذا الصراع طبقيا، إذ أن سقوط العماري لم يخلف أي ردود فعل من طرف «العامة». غير أن الفراغ الذي أحدثه موته، كان من الصعب تعويضه. وقد سقطت الأحياء الخاضعة لحمايته فريسة سهلة في يد اللصوص، وخلت من جل سكانها.

ج - استيراد الحبوب وانفراج الأزمة الغذائية

سبقت الاشارة إلى أن الدولة في عهد مولاي اسماعيل عملت على إغاثة السكان خلال مجاعة 1721-1724، إلا أنه لا يوجد ما يدل على أنها فعلت نفس الشيء خلال المجاعة التي نحن بصددها، بل يبدو بالعكس أن السكان تركوا وشأنهم لمواجهة القحط؛ فالموت الجماعي، وفرارالكثيرين أيادي سبأ، وتفشي اللصوصية حتى في العاصمتين فاس ومكناس، كل هذا يدل على أنّ الدولة كانت غائبة بالفعل. ولا غرو، ففي الوقت الذي كانت المجاعة تحصد فيه الأرواح، كانت الخزينة فارغة، والحرب سجالا بين السلطان محمد بن عربية وأخيه مولاي عبد الله. وبينما كانت العادة ادخار الأقوات تحسبا لأوقات القلة، قام السلطان الأول منذ توليه الحكم باستخراج الموجود منها في الأهراء أو لدى الخواص، وذلك إرضاء للعبيد بعد أن نضب معينه من المال. يقول الزياني :

---

(64) حول هذه القضية، انظر ابن الحاج، م. ن.، ج 8، ص 325.

«فرق (محمد بن عربية) على العبيد ما عنده من المال لراتبهم فلم يكفه ذالك واشتغل بنهب الزرع من ديار مكناسة والبحث عليه في الأهرية والمطامير وكل من أتى به من أهل البادية يوخذ منه وكل من ذكر أن عنده زرعا يقبضه إلى أن يخرج ما عنده»[65].

ترتب على ذلك أنه لما حدثت المجاعة لم يعد يوجد احتياطي من الأقوات. بيد أن استراتيجية الصراع على الحكم كانت تستلزم مع ذلك ضرورة تزويد الأسواق بالمواد الغذائية لامتصاص غضب السكان. ومن ثم أصبح من اللازم اللجوء إلى الخارج لسد فجوة الغذاء في الداخل. جاءت المبادرة من قائد عبيد الرملة (الحوات) الذي وجه إلى التجار الأجانب بالرباط رسالة في 12 شتنبر 1737 يستحثهم فيها على جلب الحبوب من أوربا[66]. في الشهر التالي وجه إليهم محمد بن عربية رسالة أخرى يقول فيها «أناشدكم بأن تكدسوا الأقوات بمحلاتكم وأن تبيعوا وتشتروا على عادتكم، فسيعود عليكم ذلك بالربح وعلى مملكتي بالرخاء»[67].

اغتنم التجار الأوربيون الفرصة، وشهدت بعض المراسي كالرباط وتطوان، حركة واسعة. في المرسى الأولى كانت توجد أكثر من 15 سفينة تفرغ حمولتها من القمح، وكانت المحلات الأوربية التي تبيعه مكتظة بالحشود من الصباح إلى المساء[68].

بيد أن نقل الحبوب إلى المناطق الداخلية اصطدم بعدة صعوبات، فبالاضافة إلى هلاك دواب النقل وانعدام الأمن في السبل، تداخلت العوامل السياسية. كان الباشا أحمد بن علي الريفي قد استبد في الشمال وبدأت تداعبه الآمال بالاستيلاء على الحكم بفاس، لذلك عمل على عرقلة تموينها انطلاقا من تطوان. يذكر محمد الضعيف في هذا الصدد

«وخرج الناس لتطوان وما والاها لجلب الطعام، إذ سخر الله العدو بحمل الطعام من بلاده لأرض المسلمين، واشترى منه أهل فاس كثيرا فامتنع من حمله لهم الابل وهم البداوة، وماطلوهم بعد أن قبضوا منهم الكراء، فشكوا لوالي تلك المدن وهو الباشا أحمد بن علي الريفي، فأظهر لهم النصح وأسرّ الغش، فأعان

(65) الزياني (أبو القاسم) : «البستان الظريف في دولة أولاد مولاي الشريف» مخطوط خ ع، د 1577، ص 392.

(66) أوردها MICHEL, 1982-83, op. cit., t. 1, p. 113.

(67) م. ن.، ج 1، ص 113.

(68) م. ن.

البداوة سرا فزادوا امتناعا حتى بقوا معطلين على الحمل نحو ستة أشهر، فمات بسبب ذلك خلائق عديدة»[69].

مهما يكن، فقد وصلت الحبوب إلى فاس بعد طول انتظار مما عمل على التخفيف من حدة الجوع بها، بل إن المصادر المغربية تؤكد أنه لولا استيراد هذه الحبوب «لمات جميع من في الغرب جوعا»[70]. يضاف إلى ذلك الدور الذي لعبه الركب الفاسي الذي عاد من طرابلس محملا بكمية كبيرة من الحبوب[71]. وكانت النتيجة أن هبط وسق القمح إلى 30 مثقالا بعد أن كان وصل إلى 100 مثقال.

مع الأمطار الغزيرة التي تهاطلت في ذي الحجة 1150/(مارس أبريل)، والتي أدت إلى إنقاذ الموسم الفلاحي الجديد، بدأت سحابة الجوع القاتمة في الانقشاع، وعاد الأمل إلى القلوب «وطمع الناس في الحياة بعد اليأس»[72].

بيد أن الجوع كان قد خلف أوضاعا مزرية في شتى الميادين، وأوهن من صحة الناس، بحيث إنهم أصبحوا ضحايا سهلة للأمراض وعاجزين كقوة منتجة. وزاد من شدة هذه العوامل مصادفة أخرى فتاكة. فقد داهم البلاد طاعونان جارفان ولمّا تندمل جراح الكارثة السابقة.

3 ـ طاعونا منتصف القرن XVIII

أ ـ طاعون 1742-1744

بعد الطاعون الذي ظهر في عهد مولاي اسماعيل، في سنوات 1678-1680، والذي ترك لنا ابن ناصر الدرعي وصفا مسهبا عن قوته التدميرية[73]، يبدو أن المغرب استراح من شر هذا الوباء الخطير زهاء نصف قرن. إلا أن أخطار العدوى ظلت تهدده باستمرار انطلاقا من البلدان المتوسطية.

---

(69) الضعيف (محمد)، 1986، ص 126.
(70) م. ن.، ص 126.
(71) القادري، «نشر المثاني»، م. س.، ج 4، ص 16.
(72) م. ن.، ج 4، ص 14.
(73) انظر «الدرر المرصعة»، م. س. ص 145 ـ 153.

فمن 1670 إلى 1700، تفشى الوباء بقوة في تونس والجزائر[74]. وفي 1718، ظهر بمصر[75]. بعد سنتين، انقض على مرسيليا على الضفة الشمالية من البحر الأبيض المتوسط[76]. وفي سنتي 1735-1736، عاود هجومه على مصر وهو أشد ما يكون قوة. رددت المصادر المغربية أصداء هذا الهجوم الأخير، وذكر القادري أنه أودى بحياة عدد كبير من المغاربة المتواجدين وقتذاك بمصر، وأنه فتك بـ 60.000 من سكان البلاد، وخلت من جرائه الاسكندرية ورشيد وغيرهما من المدن والقرى المصرية[77]. مع ذلك ظل المغرب بمنجى. وهو ما أكده القادري ضمنيا عندما أخبر بأن ركب الحجاج المغاربة عاد سالما في ذي الحجة 1149/ (16 أبريل 1737)[78]. بيد أن الأخطار تزايدت عندما أصيبت الجزائر، وتلمسان واقليم وهران، في سنوات 1738، 1740 و1741[79]. وهكذا ما أن حلت سنة 1742، حتى جاء دور المغرب ليؤدي بدوره ضريبته للوباء.

يفهم من المصادر المغربية أن الطاعون ظهر مباشرة بعد اضطرابات جوية عنيفة. يذكر ابن الحاج في هذا الصدد أن رياحا هوجاء هبت عشية 12 رجب 12/1155 شتنبر 1742، انهارت بسببها دور وأشجار عظيمة، ثم انهالت السماء بأمطار طوفانية مسترسلة نحو أربعين يوما، ففاضت الأودية، واجتاح سيل عظيم مدينة فاس، وتهدمت بسببه دور كثير، كما جرف وادي سبو أشجار الأرز العظيمة، وذهب بكثير من الدواب في الغرب. ويضيف المؤلف : «وفي هذا الوقت تفشى الطاعون بفاس وزرهون ومكناسة وأحواز ذلك وعم جميع المغرب»[80].

والحقيقة أن الوباء كان ظهر منذ شهر مارس، كما يستشف ذلك من المراسلات القنصلية، إلا أن هذه المراسلات نقلت إلينا روايات متضاربة حول

(74) حول طواعين تونس والجزائر، انظر

— MARCHIKA (J.) **La peste en Afrique septentrionale. Histoire de la peste en Algérie de 1363 à 1830** ; Alger, 1927.

— BLOCH (Dr) **La peste en Tunisie ; aperçu historique et épidémiologique** ; Tunis, 1929.

(75) انظر RAYMOND (A.) : "Les grandes épidémies de peste au Caire aux XVII^e et XVIII^e siècles", in. **Bull. d'études orientales**, t. XXV, 1972, Damas, 1973.

(76) حول طاعون مرسيليا، انظر BIRABEN, 1976, op. cit., t. I, p. 230 sq.

(77) «نشر المثاني»، م. س.، ج 3، ص 397.

(78) م. ن.، ص 398.

(79) MARCHIKA, 1929, op. cit.,

(80) ابن الحاج «الدر المنتخب»، م. س.، ج 8، ص 405 - 407.

مصدره وطبيعته. تفيدنا رواية أولى بأن المرض لم يكن في الحقيقة سوى حمى نجمت عن افراط السكان في تناول الفواكه، محتجة بأن الوفيات المسجلة تنحصر بين المسلمين من دون اليهود أو النصارى[81]. تزعم رواية أخرى أن هذا الطاعون مجرد اشاعة روجها يهودي من تطوان، يعمل كاتبا لباشا المدينة أحمد الريفي[82]. أخيرا، هناك رواية ثالثة، وردت في مراسلة بتاريخ 19 مارس 1742، تفيد بأن قافلة تجارية محملة بالحرير قدمت من الشرق وحملت العدوى، فيما يقال، إلى قرية بجوار فاس[83]. هذا الرأي الأخير يبدو محتملا، ويجد ما يزكيه فيما نعرفه عن سير عملية العدوى التي غالبا ما كانت تبدأ بالمدن الشمالية التي لها علاقات مع الشرق. ونجد عند القادري إشارة عابرة، ولكنها حاسمة، تؤكد هذا المصدر الشرقي للطاعون، إذ تقول إن الوباء ظهر أول ما ظهر بتازة[84]. ونحن نعرف أن هاته المدينة تقع على المحور التجاري الرئيسي الرابط بين وجدة وفاس.

يظهر إذن أن الطريق الذي سلكه الطاعون إلى المغرب هو الطريق القاري القادم من الجزائر، وذلك في غضون مارس 1742. يبقى علينا أن نحدد طبيعته قبل أن نحاول تتبع زحفه.

هنا يمكننا الاعتماد على الأوصاف التي قدمت عنه في الجزائر، عندما كان يفتك بها في سنوات 1740-1743. يتجلى من هذه الأوصاف أن المصابين كانوا يعانون، بادىء ذي بدء، من انحراف صحي كبير، ثم تأخذهم القشعريرة، والدوران، فيتقيأون ويموتون. أما اذا تمكنوا من اجتياز هذه المرحلة الأولى، فيصابون بحمى مرتفعة، وانهيار تام، وبعطش لا تنفع له غلة، وبتصلب في الساقين، وبالهديان، وتظهر عليهم بعد ذلك الدماميل في الابط، وأحيانا في العنق والقفا. وعموما فإن المرض يودي بحياة صاحبه[85].

هذه الأوصاف لا تترك مجالا للشك في كون الوباء الذي نحن بصدده، طاعونا حقيقيا، وبنوعيه الدملي والرئوي.

* * *

---

(81) أوردها: RENAUD (H.P.J.): ''Les pestes du milieu du XVIII^e siècle'', **Hesp.**, 1939, p. 298.

(82) م. ن.، ص 296 - 297.

(83) م. ن. ص 296.

(84) «نشر المثاني»، م. س.، ج 4، ص 38.

(85) MARCHIKA, 1929, op. cit.

عندما رمى الطاعون بكل قسوته على البلاد، كانت الظرفية تشكل أرضية مناسبة لتزيد لهيبه اشتعالا. فإلى آثار المجاعة السابقة، التي هدت صحة السكان، كان الصراع على أشده حول العرش، وكان المتنافسان عليه، المولى عبد الله والمولى المستضيىء، قد عبآ له وحدات عسكرية متعددة الأصول. ضم جيش الأول الأودايا، وبربر زمور، وكروان، وأيت ادراسن، وأيت أو مالو، والحياينة، وأولاد جامع، بالاضافة إلى فرقة من العبيد المشايعة له. أما الثاني، فقد ضم جيشه أساسا عبيد مشرع الرملة، بالاضافة إلى جيش حليفه الباشا أحمد الريفي. كان هذا الأخير يتحرك من تطوان وطنجة في اتجاه فاس بجموع غفيرة من الجند تضم أهل جبالة والريف والفحص والخلط. وقد بلغ عدد قواته في احدى «الحركات»، حسبما يخبرنا محمد الضعيف، 50.000 جندي بالاضافة إلى 15.000 من الجبليين[86].

والحال أن هذه الوحدات كانت موبوءة. كان مشرع الرملة، وهو أهم تجمع عسكري لجيش العبيد، من بين المراكز الأولى التي أصيبت. هذا ما يفهم من رواية محمد الضعيف التي تقول «فابتدأهم الوباء في هذه السنة»[87]. كما أن خسائره كانت فادحة. إذ تقول مراسلة بتاريخ 6 نوفمبر : إن العبيد كانوا يموتون بالآلاف والموت ما يزال يحصدهم على الأقل بالمائات[88]. يستفاد من نفس المراسلة أن قائد الجيش قرر، بعد أن رأى هذا الموت الذريع في معسكره، الخروج متدرعا بتوجيه حملة ضد فاس ليطرد منها المولى عبد الله، لكن تبين فيما بعد أنه إنما خرج فرارا من الوباء ؛ مع ذلك، كان يموت من جيشه 20 إلى 30 جنديا في اليوم[89]. تفيدنا مراسلة أخرى بتاريخ 16 أكتوبر أن الجيش الذي عبأه باشا تطوان لمحاربة المولى عبدالله كان يخسر في كل يوم 25 إلى 30 ضحية بالوباء. كما تفيدنا نفس المراسلة أن جل فرقة العبيد، المشايعة للمولى عبد الله، تعرضت للهلاك مع عدد من العناصر الأخرى[90].

إذا كان التجار اذن هم الذين أدخلوا الطاعون إلى المغرب، فإن وحدات المقاتلين، هي التي لعبت أهم دور في نشره أولا، على طول محاور تنقلاتها ؛ وثانيا، بعد عودة أفرادها الموبوئين إلى مواطنهم الأصلية.

---

(86) الضعيف (محمد)، 1986، م. س.، ص 144.
(87) م. ن. ص 137.
(88) RENAUD, 1939, op. cit., p. 299.
(89) م. ن. ص 299.
(90) م. ن. ص 298.

إلى هذا ينبغي الاشارة إلى الدور التقليدي الذي لعبته هذه الحروب، والمتمثل في أعمال النهب والتخريب، والتي أدت إلى تفشي الخوف، واشتداد الغلاء، وانتشار الجوع، خاصة في فاس التي تعرضت من جديد لمجاعة طاحنة إلى حد أن الكثيرين من سكانها تشتتوا في المدن الشمالية بحثا عن لقمة عيش[91].

ساعدت هذه العوامل مجتمعة على امتداد الوباء امتداداً جغرافيا واسعا، فاكتسح شمال البلاد خلال فصل الربيع، ضاربا أهم مدنه، كفاس، ومكناس، وزرهون، ووزان، والقصر، وتطوان، وسلا، والرباط. وباستثناء هاتين المدينتين الأخيرتين، يبدو أنه تميز في كل الجهات بقوة تدميرية، خاصة في القصر الكبير ووزان. بخصوص هاتين المدينتين، تفيد مراسلة بتاريخ 25 يونيو 1742 بأن الكثيرين كانوا يموتون بهما وأن من بقي فيهما على قيد الحياة لاذ بالفرار نحو المعمورة، إلى حد أنهما خلتا تماما من سكانهما[92]. ويزكي محمد الضعيف هذه الرواية بقوله : «كثر الموت وضاعت من الخلائق ما لا يحصى عددها حتى قيل مات من أهل القصر 14.000 بالطاعون»[93].

بعد موجة الفوران الربيعية، دخل الوباء خلال فصل الصيف في طور الانحسار مع اشتداد الحرارة، إلا أنه عاد إلى الظهور وهو أشد ما يكون فتكا وتدميرا. جاء في مراسلة بتاريخ 16 أكتوبر 1742 أن المرض تفشى في جميع المغرب حتى سان كروا (أكدير)، ويموت به بتطوان 5 إلى 6 أفراد في اليوم، وبطنجة 40 ضحية[94]. وجاء في أخرى بتاريخ 6 نوفمبر، أن عدد الضحايا بمكناس بلغ 50 و60 ضحية في اليوم، ثم ارتفع إلى 100 وحتى إلى 150، بينما كان يموت بطنجة 30 إلى 40 ضحية في اليوم، وبتطوان 10 إلى 12. وتضيف المراسلة أن الوباء كان أخف حدة بسلا والرباط، إذ لم يرتفع عدد الضحايا إلى 25 و30 ضحية في اليوم إلا في حالات استثنائية، في حين أن المألوف هو 12 إلى 18 ضحية فقط[95].

واصل الطاعون زحفه في السنة التالية، ضاربا الجهات التي أخطأها في السنة الماضية. وهكذا فقد ضرب سبتة، مخلفا بها 10 إلى 12 ضحية في

---

(91) الضعيف (محمد)، م. س، 1986، ص 141.

(92) أوردها RENAUD, 1939, op. cit., p. 298.

(93) الضعيف (محمد)، 1986، م. س.، ص 141.

(94) أوردها RENAUD, 1939, op. cit., p. 301.

(95) م. ن. ص 299.

اليوم[96]. وإلى غاية شهر غشت، كان ما يزال ينشر ويلاته. في طنجة وتطوان، ارتفعت به الوفيات إلى 70 و80 ضحية في اليوم[97].

أما بخصوص الحالة عام 1744، فإن معلوماتنا مقتضبة ومتضاربة عنها. تخبرنا وثيقة بتاريخ 18 مارس بأن المرض انقطع أثره منذ ثلاثة أشهر[98]. إلا أن مراسلة أخرى بتاريخ 13 يوليوز تخبر بأنه ضرب آسفي منذ شهر وأنه يموت بهذه المدينة 20 ضحية في اليوم، وتضيف نفس المراسلة أن الوباء انقطع في مراكش[99].

بعد ذلك تلوذ مصادرنا بصمت تام، وهذا إلى منتصف عام 1747، وهو التاريخ الذي عاود فيه الطاعون هجومه على البلاد.

ب ـ طاعون 1747ـ1751

يمكن اعتبار هذا الطاعون امتدادا أو ذيلا نسابقه الذي ربما يكون ترك جيوبا منعزلة بعد انحساره عام 1744. ومن المفروض أن هذه الجيوب ظلت خامدة ثلاث سنوات لتشتعل من جديد في منتصف 1747. ومما يدل على هذا أن نقطة الانطلاق جاءت هذه المرة من الجنوب، على عكس الطواعين السابقة التي عادة ما كانت تبدأ من الشمال. وثمة إشارة في «المعسول» تدل على وفاة شخصية بالطاعون في سوس عام 1747/1160[100]، في حين لا نجد أية إشارة مماثلة في هذا التاريخ لدى القادري أو جعفر الكتاني. هناك إشارات أخرى في المراسلات الأجنبية يفهم منها أن الوباء ظل متوطنا في السنة المذكورة في أكدير وآسفي، وذلك قبل أن يمتد في السنة التالية إلى مركزين جديدين، هما مراكش وتافيلالت[101].

تلك هي الجيوب الأولى التي انحصر فيها الوباء خلال السنتين الأولتين من عودة ظهوره. والظاهر أنه تميز خلال هذه المدة باللطف، مما يفسر شحة المعلومات عنه، إلا أنه أخذ تدريجيا في الامتداد إلى أن عم جميع البلاد، وبقي بين مد وجزر إلى غاية 1751.

---

(96) م. ن. ص 301.
(97) م. ن. ص 304.
(98) م. ن. ص 307.
(99) م. ن. ص 307.
(100) السوسي (المختار)، «المعسول»، م. س.، ج 7، ص 31.
(101) RENAUD, 1983, op. cit., pp. 309-310.

وهكذا فقد امتد في ربيع 1749 إلى سلا والرباط، وأطال مقامه بهما إلى بداية غشت، محدثا بهما أضرارا جسيمة، خاصة في سلا. في هذه المدينة الأخيرة، ارتفعت به الوفيات يوميا إلى 60 ضحية خلال بضعة أيام من شهر مارس[102]. غير أنه لم يبلغ ذروته إلا في السنة التالية (1750)، حيث تضافرت مجموعة من العوامل لتأجيج لهيبه.

فقد كانت السنة سنة يبس وقحولة، تركت صدى عميقا في الحوليات المغربية. في فاس، أقيمت صلوات الاستسقاء 16 مرة، أولها يوم 14 صفر 23/1163 يناير 1750، وآخرها 13 ربيع الثاني/22 مارس[103]. مع ذلك، فإن السماء لم تجد بأمطارها إلا في شهر أبريل، حيث نزلت أمطار طوفانية، فأغرقت الأرض، وأودت بالبهائم، فجاء الأمر ضغثا على ابالة[104]. استتبع ذلك اشتعال الأسعار، وعجز الضعفاء عن شراء القمح الذي بلغ ثمنه خمس موزونات للصاع النبوي، فاستعاضوا عنه بطعام الجوع (نبات ايرني)، بينما استعاض عنه آخرون باللوبياء التي كانت السفن الأوروبية تأتي بها إلى المراسي[105]. فعلى هذا الأساس البيولوجي لسكان يعانون من سوء التغذية، كان لابد وأن يجد الطاعون عمله ميسورا.

زد على ذلك أن الحروب الأهلية كانت على أشدها. وإلى آثارها المعروفة لدينا، انضاف عامل جديد يبدو أنه لعب دورا خطيرا في نشر العدوى، ونعني به خروج محلة الأمير سيدي محمد بن عبد الله من مراكش إلى فاس.

كان العبيد قد شقوا عصا الطاعة على السلطان مولاي عبد الله، وخلعوه للمرة السادسة، وأرغموه على الفرار إلى دار الدبيبغ قرب فاس (صفر 1163/يناير - فبراير 1750)، ثم بايعوا ولده وخليفته بمراكش، سيدي محمد. وعلى الرغم من امتناع هذا الأخير، استمروا يخطبون له بمكناس وزرهون. فمن أجل إصلاح ذات البين بينهم وبين والده، خرج الأمير من مراكش، ومر بالشاوية والرباط ومنها تابع طريقه إلى المعمورة، ثم عرج على مكناس، التي حل بها في أواخر جمادى الأولى 1163/ ماي 1750، ومنها انطلق إلى فاس، ونجح في المهمة التي قدم من أجلها.

---

(102) م. ن.، ص 310.
(103) ابن الحاج «الدر المنتخب»، م. س.، ج 8، ص 143.
(104) القادري «نشر المثاني»، م. س.، ج 4، ص 83.
(105) ابن الحاج «الدر المنتخب»، ج 8، 143.

إذا كانت وقائع هذه الرحلة لا تهمنا هنا، فإن ما يهمنا بالعكس هو الاشارة إلى أن الجيش الذي رافق سيدي محمد، والذي بلغ عدد أفراده 4.000 جندي[106]، شق طريقه عبر جهات موبوءة. فقد كان الوباء متفشيا في الغرب والشاوية في شتاء 1750، محدثا خسائر كبيرة في الأرواح. في قصر بولعوان، لم ينج منه سوى ثلاثة أشخاص، بينما كان الكثيرون يخرون صرعى في المعمورة[107]. بناء على ذلك، يمكن القول إن أهم نتائج الرحلة، من وجهة النظر الصحية، تنشيط عملية العدوى في اتجاه مكناس وفاس.

لم يكن من قبيل الصدفة بالفعل أن يشتد الطاعون بالمدينتين عقب وصول «محلة الأمير»، إلى حد أن هذا الأخير اضطر إلى التعجيل بعودته. يذكر ابن الحاج في هذا الصدد «وتفاقم الأمر وحصل للناس الدهش في السر والجهر، وحينما رءا (كذا) سيدي محمد أن الوباء لا يزيد بالغرب إلا شدة رجع لمراكش في أقرب مدة»[108].

من مكناس وفاس، امتد الوباء إلى باقي المدن الشمالية. وتبين لنا المراسلات الأجنبية أنه امتد في فصل الربيع إلى وزان، والقصر الكبير، والعرائش، وتطوان، وطنجة وأصيلة. من بين هذه المدن، يبدو أن مكناس وفاسا أديتا أكبر ضريبة للوباء. تفيد وثيقة بتاريخ 7 يونيو أن الموت بفاس بلغ 160 إلى 170 ضحية في اليوم[109]. وتخبر أخرى بتاريخ 9 يوليوز، بأن العدد ارتفع بالمدينتين إلى 300 و400 ضحية في اليوم[110]. وهناك وثيقة ثالثة بتاريخ 14 غشت يستخلص منها أن الوباء كان متفشيا في جميع أنحاء البلاد، وأنه ما يزال يفتك في الرباط بـ 4 إلى 8 ضحايا في اليوم، بينما أحدث خسائر رهيبة بفاس ومكناس، حيث بلغ الموت في كل منهما 1500 ضحية في اليوم[111].

والواقع أن الأرقام المتعلقة بفاس ومكناس مفرطة ولا يمكن قبولها إلا على أساس أنها تعبر عن حدة الوباء. على العكس يمكن أن نثق أكثر بالتقدير الذي قدمته المصادر المغربية عن ضحايا الطاعون بفاس، وهو 300 ضحية في اليوم. سُجّل هذا الرقم خلال شهر رجب 6/1163 يونيو - 5 يوليوز 1750، وهو التاريخ الذي يمكن اعتباره نقطة الذروة للوباء بالمدينة[112].

(106) الناصري «الاستقصا»، ج 7، ص 183.

(107) RENAUD, 1983, op. cit., pp. 309-311.

(108) «الدر المنتخب»، ج 8، ص 143.

(109) RENAUD, 1983, op. cit., pp. 309-311.

(110) م. ن.

(111) A.E.P./ Mém. et Doc., Maroc, t. 13, Salé, 14.8.1750.

(112) القادري «نشر المثاني»، ج 4، ص 82.

في جل هذه المدن الموبوءة، دخل الطاعون في مرحلة الانحسار خلال فصل الصيف. غير أنه عاود هجومه في السنة التالية، وأشار القادري إلى ذلك بخصوص فاس بقوله «عاد أمر الطاعون بفاس بعد أن ارتفع قليلا»(113). ويبدو أن هذا الهجوم الجديد قد عمّ جميع البلاد، إلا أنه يصعب ملاحقة مراحله. نعلم فقط أن الوباء توغل جنوبا حتى إلى آسفي، وعبدة وأزمور ومراكش، مخلفا خسائر كبيرة في الأرواح. ففي بداية شهر مارس، ارتفع عدد الموتى بهذه المدينة الأخيرة إلى 300 و400 ضحية في اليوم(114)، ثم ارتفع الرقم في بداية الشهر التالي إلى 500 ضحية، مما أرغم الأمير سيدي محمد على الخروج من المدينة مع حاشيته في اتجاه مكان أمين على بعد مرحلتين منها(115).

مع بداية فصل الصيف، تشح المعلومات التي لدينا عن هذا الطاعون، مما يدل على أنه دخل في طور التراجع لينقطع تدريجيا مع اشتداد الحرارة جريا على عادته. لدينا بالفعل إشارة إلى انقطاعه، وفي هذه المرة بصفة نهائية، وهي التي يقدمها ابن الحاج بقوله «ولم يزل أمره يتفاقم إلى منتصف شعبان (يوليوز) فكف والحمد لله»(116).

4 - الحصيلة

حاولنا في هذا الفصل تقديم عرض كرونولوجي عن الأزمات الطبيعية التي نكبت بها البلاد، والتي بدأ مسلسلها منذ السنوات الأخيرة من عهد مولاي اسماعيل، ثم تلاحقت ويلاتها في عهد خلفائه، متزامنة مع دُوامة الحروب الأهلية التي اندلعت بعد وفاته. وسنحاول فيما يلي تقديم بعض النتائج التي أسفرت عنها هذه الكوارث، مركزين انتباهنا بالخصوص على مجاعة 1737-1738، وطاعوني منتصف القرن(117).

على الصعيد الديموغرافي، أحدث الطاعون والمجاعة من الدمار ما لا تذكر معه الخسائر في الحروب.

---

(113) م. ن.، ج 4، ص 93.

(114) RENAUD, 1983, op. cit., pp. 309-315.

(115) م. ن.

(116) «الدر المنتخب»، ج 9، ص 175.

(117) بجانب الأوبئة والمجاعات، نكبت البلاد خلال هذه الفترة ببعض الزلازل، خاصة منها زلزال لشبونة عام 1755. حول هذه الزلازل، انظر : القادري «نشر المثاني»، ج 3، ص 175 و408 ؛ ج 4، ص 113 - 114 وص 118.

بالنسبة للمجاعة، ينبغي أن نعترف بأنها لا تتراءى لنا من خلال النصوص إلا في فاس ومكناس، لكن هذا لا يعني أن الجهات الأخرى كانت في جنة نعيم في الوقت الذي كانت هاتان المدينتان غارقتين في همومهما الغذائية. فالغلاء كان عاما في كل الجهات والأمصار، على حد تعبير الاخباريين، إلا أننا نعرف أن جنوب المملكة كان هادئا نسبيا بالمقارنة بالشمال، كما نعرف أن مولاي عبد الله اتخذه قاعدة انطلاق لاسترجاع العرش. وقد وجدناه خلال المجاعة يجمع منه الرجال والأموال ويقود حملات ناجحة ضد أخيه محمد بن عربية. هذا يقودنا إلى الاستنتاج أن المجاعة، وان كانت تفشت في الجنوب، لم تتخذ فيه ذلك البعد الخطير الذي يؤدي إلى شل الحياة. كذلك يبدو أن المجاعة كانت أخف وطأة في المدن الشمالية المتطرفة، كما يفهم ذلك من رواية الاخباريين التي تتحدث عن تدفق سيول الجائعين إليها من فاس ومكناس. تبقى إذن هاتان المدينتان، مع نواحيهما، في مقدمة الجهات التي أناخت عليها المجاعة بكلكلها. ولا غرو، فقد كان التدمير الناشىء عن الحروب الأهلية أشد ما يكون بهما، مما يدل على وجود علاقة تفاعل بين الأحداث السياسية والأمن الغذائي.

مهما يكن، فقد كانت المجاعة قاسية، حتى أن المصادر المغربية نعتتها بـ «المجاعة العظيمة». ولا ريب أنها خلفت الآلاف من الضحايا، ومن الممكن أن تكون أكثر تدميرا من مجاعة 1721ـ1724، ولو أنها كانت محدودة أكثر منها في الزمان والمكان. بيد أنه يصعب علينا تقديم أي رقم عن عدد الضحايا. أما التقديرات التي لدينا، فتنطوي على قدر كبير من المبالغة.

حسب طير متلن (M. Ter Meetelen)، وهو شاهد عيان للمجاعة بمكناس، فإنه لم يبق من 1.400 أسرة، التي يضمها ملاح هذه المدينة سوى السبع، أما المسلمون فقد هلك منهم في تقديره 48.000 ضحية[118]. يبدو إذن أن الرواية غير قابلة للتصديق، وقد يكون عدد السكان الاجمالي أقل من الرقمين المذكورين، مع العلم أنهما لا يشملان العدد الكبير ممن انجلى عن المدينة وتشتت في الآفاق. وقد سبق القول أن يهود مكناس غادروا المدينة هربا من هذه المجاعة.

نعلم أيضا أن هذه الهجرة الاضطرارية قد انطلقت من فاس على نطاق واسع، إلا أن عددا كبيرا آخر تعرض للموت جوعا بالمدينة، كما يفهم من رواية

(118) TER MEETELEN (M.) : **L'annotation ponctuelle de la description de voyage étonnante et de la captivité remarquable et triste durant douze ans de moi Maria Ter Meetelen...**, trad. du néerlandais par G.H. Bousquet et G.W. Bousquet-Mirandolle, Paris, Larose (Inst. des H.E.M.), 1956, p. 47.

الاخباريين التي تتحدث عن عجز الناس عن دفن موتاهم. وبين أيدينا وثيقة مؤرخة في رجب 1151/أكتوبر - نوفمبر 1738، تؤكد أن المجاعة قضت على ثلثي سكان المدينة

«فقد هد الجوع أركانها وفرق أوطانها وأخل رسمها ولم يبق في الحقيقة إلا اسمها وخرب عنها الدور والحومات ومات من أهلها الثلثان والثلث الباقي أشرف على الوفات (كذا)، مع كل ما انضاف إليهما من الفتن والفوضى والسير في الأمر المريع الذي لا يرضى وتراكم أهوال الوقت التي تجل عن الوصف والنعت»(119).

من الروايات المبالغ فيها أيضا رواية الزياني الذي يقول إن صاحب المرستان أخبره بأنه كفن في ظرف ثلاثة أشهر (رجب، شعبان، رمضان/أكتوبر - نوفمبر 1738) 80.000 ميت، هذا بالاضافة إلى العدد الكبير الذي تكفل ذووه بتجهيزه(120).

يمكن أن نثق أكثر برواية القادري الذي يقرر أن ثلثي دور فاس خلت إما لهلاك أصحابها أو لفرارهم(121). وهناك بالفعل إشارات متعددة في المصادر المغربية إلى أن حومات متعددة خلت تماما من سكانها، مثل حومة الكدان، ودرب اللمطي، وحومة الأقواس، والبليدة، والطالعة...

تنتهي بنا هذه التقديرات والتخمينات إلى القول إن عدد السكان تناقص كثيرا من جراء المجاعة. لكن النزيف الديموغرافي لم يقف عند هذا الحد، إذ مباشرة بعد المجاعة، وبفاصل زمني يسير، جاء الطاعون في 1742-1744 ثم في 1747-1751، فعصف بنسبة أخرى من السكان، وهبط بعددهم إلى حد كبير. ولئن كنا هنا لا نستطيع كذلك تقديم أي رقم أكيد عن الخسائر التي أحدثها هذان الطاعونان، فإنه بامكاننا مقاربتها عن طريق استحضار الخسائر المسجلة في بعض البلدان الأوربية. لنأخذ مثال ايطاليا خلال طاعون 1517. ففي ميلانو، فتك الوباء بـ 17.329 ضحية على مجموع 180.000 نسمة (حوالي 10 في المائة)، وفي البندقية 46.721 ضحية على مجموع 168.627 نسمة (27 في المائة)، وفي مانتو (Mantou)، قضى على 6.393 ضحية (19 في المائة)، وفي جنوة، فتك بـ 28.250 ضحية(122). وهكذا فقد بلغلت أدنى نسبة

(119) الصقلي (محمد) «ذكر من اشتهر أمره وانتشر»، مخطوط خ ع، ك 1264.
(120) الزياني (أبو القاسم) «البستان الظريف..»، م. س.، ص 393.
(121) القادري «نشر المثاني»، ج 3، ص 404.
(122) MOLS, 1956, op. cit., t. 2, p. 446.

للخسائر في هذه المدن 10 في المائة، وأقصاها 27 في المائة. فإذا أخذنا بعين الاعتبار مستوى الشروط الصحية المتدني في مغرب ذلك العصر، بالمقارنة بإيطاليا، جاز لنا القول إن الخسائر المغربية بسبب فتك الطاعون، الذي نحن بصدده، كانت تعادل هذه النسب في المدن الرئيسية، إن لم نقل تزيد عليها.

* * *

ساير الانهيار الديموغرافي الانحطاط الاقتصادي، فالمجاعة والطاعون عطلا الفعاليات البشرية والاقتصادية، وساد الكساد في كل ميدان من ميادين المبادرة الاقتصادية التي كبحتها القوة الشرائية المنهارة وضعف الأحياء. وبالخصوص، فقد خلفت المجاعة انعكاسات مباشرة على الموسم الفلاحي الجديد، بسبب هلاك الدواب، وانعدام البذور، وهي حقيقة أشار إليها القادري بقوله «أرسل الله المطر الغزير (عام 1152هـ) وتدرج الناس للحرث على ضعفهم، ولعجزهم عنها بالدواب حرثوا بالفؤوس وغاية ما بلغ من له القدرة أن حرث على الحمير، وقليل منهم حرثوا بالدواب الكبار»[123]. نتيجة لذلك، انكمشت الرقعة المنزرعة، وبقيت كثير من الأراضي بورا. والغريب أن الإنتاج جاء فوق الحاجيات إلى حد أن الأسعار هبطت هبوطا كبيرا في الأسواق. وهي نفس الظاهرة التي رأيناها في أواخر عهد مولاي اسماعيل، والتي افترضنا أن تكون ناجمة عن النزيف الديموغرافي في أعقاب مجاعة 1721-1724. وها هو ذا القادري يغنينا الآن عن أي افتراض جديد، إذ أنه يقيم، بكل وضوح، علاقة بين الرخاء وقلة عدد المستهلكين. يقول «ورخصت ثمار الصيفية مع قلتها لقلة آكلها لأنها تزيد في الجوع»[124].

كذلك وجهت المجاعة ضربات شديدة إلى الحياة التجارية والحرفية. ومع ظهور الطاعون، انهارت تماما التجارة الخارجية بعد أن قامت سلطات جبل طارق واسبانيا بقطع جميع المواصلات مع المغرب. وقد جاء في هذا الصدد في وثيقة من الرباط بتاريخ 11 يوليوز 1749 «ان الأمور التجارية في حالة يرثى لها بحيث لم نبع شيئا من السلع التي لدينا... وسبب ذلك راجع إلى الطاعون الذي تفشى هنا منذ شهر مارس الفارط والذي أضر كثيرا بالتجارة»[125].

* * *

(123) القادري «نشر المثاني»، ج 4، ص 18.

(124) م. ن.، ج 4، ص 14.

(125) A.E.P./Mém. et Doc., Maroc, t. 13, Salé, 11.7.1749.

على الصعيد السياسي، زادت الكوارث الطبيعية من ضعف جهاز الدولة وزعزعة قواعده. بدأ هذا الضعف منذ حياة مولاي اسماعيل من جراء مجاعة 1721-1724. ومن أجل تقوية المخزن، واستعادة مستوى ما قبل الأزمة، كان من اللازم مرور سنوات طويلة من الهناء، ووجود شخصية قوية كشخصية مولاي اسماعيل، لكن بوفاة هذا الأخير، سقطت البلاد في أتون الحرب الأهلية، ثم انضافت آلام المجاعة والطاعون، فزادت الطين بلة. لذا فإننا نستغرب كيف أن المؤرخين لم يأخذوا بعين الاعتبار هذه الكوارث عند تعليلهم أسباب ضعف الدولة في عهد خلفاء السلطان الراحل. لقد عزوا ذلك الضعف إلى هؤلاء الخلفاء، لكننا في الواقع نظلمهم اذا رميناهم بالضعف والتقصير، لأن الأحداث المتلاحقة كانت من وراء قدرتهم وفوق همتهم. وبرغم ما بذله، البعض منهم على الأقل، من جهد في معالجة الأزمات، فإنهم لم يستطيعوا التغلب عليها نظرا للتركة المثقلة بالديون التي ورثوها عن العهد السابق، ونظرا لما انضاف اليها من كوارث طبيعية. ولعل محمد الضعيف قد عبر عن شيء من هذا القبيل عندما قال متحدثا عن أحدهم «ولولا أن الحالة في دولته تغيرت والفتن في نواحي الغرب قد اشتعلت، لكان مولانا المستضيء بنور الله موافقا لوالده في بعض الخصال مشابها له في بعض الأحوال»(126).

ما قيل هنا عن المستضيء، يقال عن مولاي عبد الله الذي لم يدخر جهدا في العمل على فرض الاستقرار واستعادة العرش الذي فقده ست مرات، إلى أن نجح في الأخير في الاحتفاظ به، وتهييء الأجواء بذلك لولده سيدي محمد لكي يعيد من جديد توطيد الحكم المركزي.

علينا الآن أن نتساءل فيما اذا كانت المجاعة مع الطاعون قد ساهما بدورهما في هذا النجاح.

عندما أنشب الجوع مخالبه في البلاد عام 1737، كان الصراع سجالا بين المولى عبد الله وأخيه محمد بن عربية. كان السلطان الأول قد التجأ إلى الجنوب، بعد خلعه للمرة الأولى عام 1735، واتخذه قاعدة لاسترجاع الحكم، فإذا بنا نراه منذ تلك السنة، يستعمل سلاح الغذاء لكسب الأنصار مستغلا مجاعة محلية بمراكش. يقول القادري «فذهب إلى تادلا، فنزل على مرسى أبي الأعوان الذي هناك مجموع لبيت المال فنادى بإباحته في القبائل، فأخرجه الناس واستعانوا به على المسغبة التي نزلت في تلك السنة في ذلك البلد، لأن تلك السنة كان اليبس بمراكش وحوزها.»(127). وبديهي أن هذه المبادرة لا بد وأن

(126) الضعيف (محمد)، 1986، م. س.، ص 130.

(127) القادري، «نشر المثاني»، ج 3، ص 370.

تكون قد أعطته صورة أخرى في نظر الناس، صورة الرجل المتحفز للخير والاغاثة.

لا ندري هل استعمل نفس السلاح بعد خلعه للمرة الثانية والتجائه عام 1149هـ إلى بربر الجبال قرب الحاجب. لكن السنة كانت سنة جفاف، وكانت القبائل الجبلية تتوثب آنذاك للنزول إلى السهول تحت سياط الجوع. فلكسب تأييدها، كان لا مفر من اطلاق يدها في سهول مكناس وفاس. هذا ما حدث بالفعل. بل كان مولاي عبد الله يتزعم بنفسه الغارة على هذه الجهات ويعود بالسبي لتوزيعه على القبائل. فسلاح الغذاء استعمل هنا أيضا وإن اختلفت الوسائل[128].

استفاد مولاي عبد الله أيضا من المجاعة بطريقة غير مباشرة. تفشت هاته بالخصوص في عهد محمد بن عربية (1149ـ1151 / 1736ـ1737)، الذي كانت أيامه كلها شدة و«عامة الناس كلهم جياع»، كما يقول محمد الضعيف[129]. وبخصوص عهده، يحدثنا الاخباريون عن توالي الهزائم عليه، وعن «ضعف جنده في البادية والحاضرة» كما يحدثوننا عن كثرة الثورات عليه. فبالاضافة إلى ثورة أخيه مولاي عبد الله، الذي استولى على سوس وآسفي ومراكش وبلاد السراغنة، كان قائده الحوات قد استبد في الغرب، بينما استولى الباشا أحمد الريفي على كل بلاد الريف، وعلى تطوان وطنجة والقصر. ألا يمكن أن تكون المجاعة قد ساهمت بنصيبها في هذا الانحلال ؟ بديهي أنها مارست دورا مدمرا على سلطة محمد بن عربية بتعطيلها المداخيل الجبائية، وإفنائها الأطر العسكرية. وإذا كان الأمر كذلك، فإنها ساهمت في إضعاف قبضته على البلاد. ومن المؤكد أيضا أنها ساهمت في تقليص شعبيته بعد أن أظهرته بمظهر المتقاعس عن إغاثة شعبه من نير الجوع. فمن السلطان كان الناس ينتظرون الغوث جريا على التقليد الاجتماعي الذي سارت عليه الدولة في المغرب منذ نشأتها، إلا أننا نعرف أنه كان عاجزا عن القيام بهذا الدور بعد أن أفرغ الأهراء والمطامير، منذ بداية عهده، لإرضاء جنده.

يضاف إلى هذا أن المجاعة قضت على الكثيرين من خصوم مولاي عبد الله، كما يخبرنا بذلك محمد الضعيف «وفي عام 1149 أهلك الله كل من خرج على السلطان مولاي عبد الله»[130]. وبالخصوص فقد وجهت ضربة قوية

---

(128) م. ن.، ج 3، ص 395.

(129) الضعيف (محمد)، 1986، 128.

(130) م. ن.، ص 124.

لجيش العبيد، وهو أداة الشغب الأولى، والظاهر أن عدد أفراد هذا الجيش قل كثيرا من جراء المجاعة، مما أقنعه بضعفه أمام قوة قبائل الجيش التي كانت تساند مولاي عبد الله، فرأى من الحكمة مساندته. ثم جاء طاعون 1742، فوجه له ضربات جديدة حتى «آل أمرهم (العبيد) إلى الوهن والضعف»[131]. وما لبث العبيد أن غادروا مشروع الرملة وانتقلوا إلى مكناس بنسائهم وأطفالهم في مذلة وهوان.

لنشر في الأخير إلى أن مولاي عبد الله استغل الطاعون كوسيلة للدعاية السياسية لصالحه. فعندما كان الوباء، في مراحله الأولى، يفتك بمكناس وطنجة وجهات أخرى، كانت فاس وآسفي وأكدير ما تزال سالمة، والحال أن هذه المدن هي التي كانت وقتذاك تحت سلطته أو سلطة اتباعه. وعلى ما تذكره المراسلات الأجنبية، فقد راجت وقتذاك اشاعات بقرب حدوث تغيير في الحكم، وأن مولاي عبد الله سيرجع إلى عرشه لأن الجهات التي كانت تعترف بسلطته بقيت بمنجى من الطاعون ؛ وكان مولاي عبد الله يصرح بأن هذه معجزة تظهر أحقيته في العرش[132].

* * *

على الصعيد النفسي، لا شك أن الأثر الذي أحدثته المجاعة والطاعون كان عظيما، إذ أن المعاصرين اعتبروهما عقابا سماويا لتفشي الفساد في العباد. هذا المنظور الغيبي، جسده مصدر يهودي حينما أرجع مجاعة 1737-1738 إلى المناكر المتفشية بين اليهود[133]. والغريب أن هذا المصدر يحدثنا بأن سكان فاس العتيق اجتمعوا للنظر في الأسباب الكامنة وراء الشدة، «التي حلت بالجميع»، فأجمعوا على إلقاء المسؤولية بدورهم على اليهود، وذلك لمناكرهم التي ذكروا منها

- صنع ماحيا «الذي كان يباع فيما مضى في محل خاص، فإذا بهذا السم القاتل لا تخلو منه اليوم دار».
- أداءهم القسم على الزور والبهتان.
- إهمالهم إقامة شعائر دياناتهم.

(131) م. ن.، ص 137.
(132) RENAUD, 1983, p. 299.
(133) VAJDA, 1951, p. 78.

يضيف المصدر اليهودي أن المسلمين قرروا في نهاية تجمعهم توجيه رسول إلى اليهود لدعوتهم إلى تجنب هذه المناكر[134].

أما المصادر الاسلامية، فقد ركزت على الفتن والحروب وعبث العبيد بالحكم. يقول محمد الضعيف «وذلك كله من الشؤم والفتن والخروج على الملوك»[135]. وفي موضع آخر «وكل هذا من كثرة المناكر وما ظهر من الفحشى مع قلة الأحكام فما أهون الخلق على خالقه أن خالفوا أمره ونهيه»[136]. ويضيف الناصري «وكل ذلك والله أعلم من استيلاء العبيد على الدولة وشؤم افتياتهم وتحكمهم في أغياضها طوع أهوائهم، وحسب أغراضهم، اذ معلوم لا ينشأ عن كثرة الخلع والتولية إلا هذا وشبهه»[137]. وهكذا فإن المصادر المسلمة وإن لم تخرج عن إطار تصوراتها الميتافيزيقية للشدة، فإنها ركزت على العامل السياسي، وبالتالي على مسؤولية الانسان لا الطبيعة.

إذا كان الجوع أو الطاعون علامة على الغضب الالهي لانتشار الظلم وتفشي الفساد، فهو أيضا حنين إلى المهدي المنتظر الذي سيخلص الناس من الشرور والآثام. لم يكن من قبيل الصدفة بالفعل أن تتزامن المجاعة مع ظهور حركة مهدوية بسوس عام 1738، هي التي أشار إليها القادري في معرض حديثه عن خروج مولاي عبد الله من تافيلالت، في شوال 1150/ يناير - فبراير 1738، ونزوله بتادلا «وجاء أهل تارودانت بعد أن قتل بها القائم في تلك الناحية محمد بن عبد الله السوسي كان زعم أنه المهدي صاحب الأمر قتل في حرب هوارة من عرب سوس»[138]. وبالمثل، أفرز الطاعون حركة مهدوية أخرى انطلقت أيضا من سوس، وصادفت نجاحا كبيرا كما يبدو من رواية محمد الضعيف «في سنة 1167/ (1753-1754) ثار بسوس السيد محمد وعلي نبقلا الشريف الكثيري السوسي... وكتب لقبائل سوس أنه مولى الساعة... فاجتمعت عليه أفواج كثيرة... وادعى أنه مول الساعة واجتمعت عليه الألوف من الطلبة وبايعه الحاج علي بن العروسي والجل من أهل سوس»[139].

إن تراكم ويلات المجاعة والطاعون والحروب الأهلية خلق جوا من القلق والاضطراب أوحى للمعاصرين بقرب نهاية العالم، وبذلك تهيأت المقومات

---

(134) م. ن.
(135) الضعيف (محمد)، 1986، ص 126.
(136) م. ن.
(137) الناصري «الاستقصا»، ج 7، ص 145 - 146.
(138) القادري «نشر المثاني»، ج 3، ص 405.
(139) الضعيف (محمد)، 1986، ص 157.

النفسية لظهور أمثال محمد بن عبد الله السوسي ومحمد وعلي السوسي، إلا أن الآمال الحقيقية كانت معقودة في الواقع على من تتوفر فيه المشروعية لانقاذ البلاد، ونعني به مولاي عبد الله. وفي هذا الاطار ينبغي أن نضع ملاحظة محمد الضعيف الذي يقول : «ولم يجعل الله لأهل الغرب راحة إلى أن منّ الله عليهم برجوع مولانا عبد الله»[140]. بيد أن المستفيد الحقيقي من هذه الحالة النفسية هو ولده سيدي محمد الذي كان قد تمكن من إعادة الهدوء في القسم الأكبر من جنوب البلاد، فما أن توفي والده حتى التف حوله الجميع وكأنه مبعوث من السماء.

(140) م. ن.، ص 126.

الفصل الثاني

المجاعة الكبيرة
(في سنوات 1776 و1779 ـ 82)

تقديم

لما تولى سيدي محمد بن عبد الله عام 1757، وقد مر زهاء 30 سنة والمغرب يتحمل وثبات المحن، بدأت البلاد تتنفس الصعداء وتشرع في ترميم أنقاضها. وخلال العقدين الأولين من هذا العهد الجديد، انحسرت موجات الحروب الأهلية وعصابات اللصوص وقطاع الطرق، كما خلا سجل هذه الفترة من الكوارث الطبيعية، وكلها عوامل مكنت البلاد من أن تستعيد شيئا فشيئا ازدهارها، وساعدت في الوقت نفسه على اتجاه عدد السكان إلى التزايد لتعويض الأجيال.

لكن ما كاد يمضي هذان العقدان، حتى اعترضت عهد سيدي محمد مجاعة ماحقة أرهقت من جديد البلاد والعباد، وعوّقت الجهود التي كان يبذلها السلطان من أجل النهوض بمملكته وتحرير ما تبقى من ثغورها المحتلة.

تحدثت المصادر المغربية عن هذه المجاعة، فوصفتها بـ «المجاعة الكبيرة»، وقدمت عنها فصولا رهيبة. لكن، برغم ما يقوله الاخباريون من أنها تواصلت بلا انقطاع طيلة سبع سنوات، من 1190 إلى 1196 (1776ـ1782)، فالظاهر أن استراحة قصيرة تخللتها مع نجاح المحصول في موسمي 1777 و1778، بحيث يمكن القول إنها لم تستحكم إلا في سنوات 1776 و1779ـ1782. أما أسبابها، فترجع إلى تتالي السنوات العجاف وتكالب أسراب الجراد، لكن ثمة أسبابا بعيدة تتمثل في رفع الحظر المفروض على تصدير الحبوب.

1 ـ الجذور تصدير القمح (1766 ـ 1774)

ابتداء من عام 1766 بدأ تصدير القمح بصفة رسمية إلى أوربا بعد أن استصدر سيدي محمد فتوى بجوازه على أساس حصوله على الأسلحة والذخيرة، ومنذ ذلك الحين تكررت عملية التصدير خاصة من مرسى فضالة التي استحدثها السلطان خصيصا لهذا الغرض. ويؤكد ماسون (Masson) أن العملية امتدت على نطاق واسع بين 1770 و1774 في اتجاه البرتغال واسبانيا وفرنسا. بالنسبة لعام 1774 لا غير، تم تصدير 100.000 قنطار نحو اسبانيا وما يعادلها نحو فرنسا، تكفلت بنقلها ثلاثون سفينة [1]. وتعكس لنا المصادر المغربية صورا شتى من تحمس الفلاحين لقرار التصدير والذي يؤكد التهافت الكبير عليه[2].

ما كان بالطبع لهذه الصادرات أن تتحقق وتعرف ما عرفته من اتساع لولا أن البلاد شهدت خلال هذه الفترة سلسلة من المحاصيل الطيبة ساعد عليها، بالاضافة إلى الظروف المناخية الملائمة، توقف الحروب الأهلية وما أعقب ذلك من إعادة الأمن والاستقرار. إلا أن اتجاه زراعة الاقتصاد الذاتي نحو تسويق فوائضها لم يكن يخلو من مجازفة في ظل عدم انتظام التهاطل الذي يجعل المحاصيل عرضة للصدف. صحيح أن التصدير جرى بالخصوص من إقليم الشاوية، لكن لا ينبغي أن يعزب عن بالنا أن هذا الاقليم كان يلعب دور هري طبيعي لسد فجوة الغذاء في الأقاليم الأخرى في السنوات العجاف. حسبما أن نقرأ ما كتبه القنصل الفرنسي شنيي متحدثا عن غلاء الأسعار عام 1775

«إن محصول القمح لم يكن وافرا في السنة الماضية، والبلاد لا تتوفر على مخزونات منه بسبب النتائج الوخيمة الناجمة عن تصديره في السنوات الماضية، وترى ثمنه اليوم يزيد على ما كان عليه بثلاث مرات»[3].

وهكذا يمكننا القول إن التهافت على بيع الأقوات إلى الخارج ساهم في توفير ظروف المجاعة قبل أن توجه الطبيعة ضرباتها بزمن بعيد.

---

(1) MASSON (P.) **Histoire des établissements et du commerce français dans l'Afrique barbaresque (1560-1793)** ; Paris,1903, p. 640 et p. 650.

(2) الضعيف (محمد)، 1986، م. س.، ص 176.

(3) GRILLON (P.) : **Un chargé d'affaires au Maroc. La correspondance du Consul Louis Chenier (1767-1782)**, Paris, 1970, n° 14, Salé, 15 sept. 1775, p. 364.

2 ـ مجاعة 1776 واستراحة 1777 ـ 1778

بدأت المؤشرات لهذه المجاعة مع اطلالة عام 1775. في هذه السنة اجتاح الجراد اقليم سوس والغرب دون أن نعرف مدى الخسائر التي تسبب فيها[4]. إلا أن القنصل الفرنسي شنيي يخبرنا بأن المحاصيل جاءت ضعيفة. وهناك معطيان آخران : اشتداد موجة الغلاء وبلوغ القمح سبع أواق للمد[5]. ثم قرار السلطان بحظر التصدير[6]. كان السكان منذ هذه السنة إذن على شفا نقص حاد في الغذاء.

في ظل هذه الظروف الصعبة أطلت سنة 1776/1190 التي تعتبرها المصادر المغربية بداية للمجاعة الكبيرة، والحقيقة أن السنة لم تكن سنة جفاف تام، فقد تهاطلت الأمطار خلال فصل الشتاء بغزارة ؛ في نواحي الرباط، انهالت السماء كالطوفان، وهدمت كثيرا من الدور، وتسببت في هلاك عدد من الأشخاص تحت الأنقاض[7]. إلا أن الحبوب كانت وقتئذ نادرة في الأسواق وأسعارها مرتفعة، كنتيجة لانعكاسات الموسم الفلاحي السابق، وكذلك بسبب هذه الأمطار الوابلة التي عرقلت المواصلات. في فصل الربيع، استحكمت الأزمة الغذائية، وبلغ ثمن القمح، حسب الأرقام التي يقدمها شينيي، 40 ليبرة (لكل 120 كلغ)، ثم زاد إلى 50 وحتى إلى 56 ليبرة[8]. مع هذا الغلاء، أصبح الغذاء في غير متناول يد الضعفاء، ومنذ شهر أبريل، كان عدد كبير من الناس يموت جوعا حتى بالعاصمة الجنوبية، واضطر الكثيرون من الآباء إلى التخلي عن أولادهم للمحسنين، لعدم استطاعتهم إعالتهم وسدا لجوعهم[9]. وأمام تفاقهم الشدة، اضطر السلطان إلى السماح للأوروبيين باستيراد الحبوب مع اعفائهم من أداء الرسوم الجمركية تشجيعا لهم[10]. بيد أن الأمطار التي تهاطلت في شهر ماي، والتي تتالت بلا انقطاع طيلة 15 يوما، خففت نسبيا من موجة الغلاء، وهبط ثمن القمح إلى 40 ثم إلى 36 ليبرة بعد أن «بدا المحصول واعدا»[11].

---

(4) الضعيف (محمد)، 1986، ص 178.

(5) ابن الحاج «الدر المنتخب»، م. س.، حوادث 1188هـ.

(6) BOIX, 1949, op. cit., p. 23.

(7) GRILLON, 1970, n° 32, Salé, 10 février 1776, p. 396.

(8) م. ن.

(9) م. ن.، سلا في 4 أبريل 1776، رقم 42، ص 410.

(10) GRILLON (P.) "La Chambre de commerce de Marseille et le Consulat de France au Maroc pendant la mission de Louis Chénier (1767-1782)", **Hesp.-Tamuda**, Vol. IV, 1963, pp. 323-24.

(11) م. ن.

تدل كل الشواهد التي لدينا على أن الحالة تحسنت نسبيا خلال سنتي 1777-1778. ففيما يخص السنة الأولى، نعلم أن ثمن القمح هبط بنسبة 50 في المائة بالمقارنة بما كان عليه في السنة الماضية. نعلم أيضا أن الأمطار تهاطلت بقدر كاف لضمان المحصول الجديد. فمنذ شهر مارس، أشار شيني إلى أن «المحاصيل الجديدة تبدو واعدة جدا في جميع أقاليم الامبراطورية»[12]. هذا ما يؤكده محمد الضعيف بإشارة عابرة، لكنها واضحة «وفي سنة 1191 (1777)، جاءت الصابة»[13].

كذلك الأمر بالنسبة للسنة الثانية التي تواصلت خلالها عملية الانفراج، وإن لم تخل السنة من بعض المشكلات الطبيعية. ففصل الشتاء تميز، خاصة في الشمال، ببرد قارس وتهاطلات غزيرة تسببت في قطع المواصلات وارتفاع الأسعار. استمرت الأمطار إلى منتصف شهر فبراير، ثم بعد انقطاعها، تهاطلت من جديد ابتداء من فاتح مارس[14].

نرى إذن أن السنتين لم تكونا سنتي يبس وقحولة، كما توهمنا بذلك بعض الروايات، بل كان المشكل، بالعكس، مشكل كثرة الماء لا قلته، إذ من المفروض أن تكون أمطار الشتاء الوابلة قد ألحقت بعض الأضرار بالمزروعات البكرية؛ لكن أمطار مارس ضمنت على كل حال الموسمين الفلاحيين. ولئن كانت أسراب الجراد قد ظهرت في صيف 1778، فإنها جاءت بعد جمع المحصول مما قلل من أضرارها.

يبقى مع ذلك أن البلاد كانت ما تزال تعاني من آثار الجفاف السابق، إذ من اللازم عادة تتالي عدة مواسم فلاحية طيبة لمحو آثار أية أزمة غذائية حادة. من هنا ندرك خطورة مبادرة سيدي محمد عندما قرر، في غضون 1778، تصدير القمح إلى اسبانيا التي يبدو أنها كانت تعاني يومها من الخصاص. عندما أورد شيني الخبر، لم يكن يتصور أن يقدم السلطان على وضع قراره في حيز التنفيذ، وكتب موضحا «لأن صاحب الجلالة لا يريد تصعيد استياء رعاياه بالزيادة في أعبائهم»[15]. بيد أن التصدير تم بالفعل، كما يخبرنا بذلك شنيي نفسه، وعلى مرحلتين، الأولى في شهر شتنبر وعن طريق الصويرة ؛ والثانية في

---

(12) GRILLON, 1970, n° 132, Salé 9 mai 1777, pp. 540-541.

(13) الضعيف (محمد)، م. ن. 1986، ص 179.

(14) GRILLON, 1970, n° 195, Salé 10 mai 1778, pp. 524-525.

(15) GRILLON, 1970, n° 251, Salé 30 nov. 1778, p. 703.

يناير 1779 وعن طريق الجديدة. بلغت الكمية المصدرة من هذا الميناء الأخير 10.000 ستيي (Setier de Paris) (حوالي 15.600 هكتلتر)، تكفلت بشحنها في اتجاه قادس أربع سفن[16].

3 ـ هجوم الجوع من جديد (1779ـ82)

لم تكد الأحوال تتحسن نسبيا بفضل المحصولين السابقين حتى قحطت البلاد قحطا شديدا ودمّر جفاف رهيب المحاصيل، وحيث لم تدمر أتت عليها أسراب الجراد، واضطر السلطان حينئذ إلى استيراد القمح الذي كان يصدره بالأمس.

فشتاء 1778ـ1779 تميز بانحباس المطر في جميع الجهات، وانعكست آثار هذا الجفاف في نضوب المراعي وهلاك الدواب. ذلك ما يشير إليه محمد الضعيف بقوله : «وقع موت البقر حتى كاد ينقطع»[17]. وهو ما يشير إليه شنيي موضحا خطورته بقوله «إن البهائم نفقت بالآلاف ولن يتأتى تعويض هذه الخسائر حتى لو توفر الكلأ لمدة أربع سنوات متتالية»[18]. وإلى كارثة الجفاف انضافت آفة الجراد.

كانت أسراب ضخمة من هذه الحشرات المدمرة قد ظهرت منذ صيف 1778، وبلغ من درجة كثافتها أن عتّمت السماء. ويفهم من رواية شنيي أنها لم تتلف المزروعات، إلا أنها تركت وراءها يرقات صغيرة سرعان ما أفرخت وتسببت في أفدح الخسائر. ثم عاد الجراد إلى الظهور في السنة التالية وغطت جحافله البادية ابتداء من فصل الربيع، تاركة وراءها الأشجار عارية والحقول جرداء[19].

جاءت هذه الكارثة لتؤدي إلى انهيار المحاصيل واشتعال الأسعار، فارتفع ثمن القمح في نواحي الرباط خلال الصيف إلى 110 ليبرة بينما بلغ الشعير 60 وحتى 90 ليبرة[20].

---

(16) GRILLON, 1970, n° 285, Salé 9.1.1779, p. 714.
إن مكيال سيتيي باريس مكيال فرنسي قديم لكيل الحبوب، يختلف وزنه بين 140، و300 لتر، وقد اضطررنا الى استعماله، كما ورد عند شينيي، لعدم تمكننا من تحديد وزنه بالضبط.

(17) الضعيف (محمد)، 1986، ص 182.

(18) GRILLON, 1970, n° 332, Salé 18.11.1779, p. 790.

(19) CHENIER, 1787, op. cit., t. 3, p. 495.

(20) GRILLON, 1970, n° 306, Salé, 31.8.1779, p. 765.

مع نهاية السنة بلغ عجز الغذاء أسوأ مراحله، وهو ما جعل السلطان يوزع الغوث على رعاياه[21]. في الوقت نفسه قامت حركة كثيفة بين مدينة فارو البرتغالية وطنجة حيث كانت السفن تأتي محملة بالفواكه اليابسة والزيت والزبدة والقمح... وقد تكررت هذه العملية مرارا مع قدوم سفن برتغالية واسبانية، استفادت منها أيضا العرائش والرباط[22].

لا ريب أن علميات الغوث والاستيراد عملت على التخفيف نسبيا من حدة الأزمة خاصة في الموانىء الشمالية، إلا أنها لم تحل دون هلاك الكثيرين. يذكر محمد الضعيف أن الجياع كادوا «يأكلون بعضهم بعضا»[23]. ويؤكد الزياني أنهم أكلوا الموتى والدم والخنزير والآدمي[24]. بينما يكتفي ابن الحاج بالقول إن الموت بالجوع كثُر في سائر البلاد[25].

وبالرجوع إلى مراسلات شنيي نجد اشارات كثيرة إلى هذه المأساة، وهي وإن كانت تهم الرباط وأحوازها إلا أنها تسلط الضوء على ما كان يجري في جهات أخرى. في 18 دجنبر 1779 كتب يقول «بلغ الجوع بالقرويين مبلغه وهم يجوبون الحقول بحثا عن الجذور، والكثيرون يتهالكون جوعا»[26]. وكتب في الشهر التالي «ما تزال شحة الطعام مستمرة... والموت يفتك بالناس، لقد تم العثور على أسر بكاملها ميتة في الطريق»[27]. وكتب في شهر فبراير «ما من يوم يمر إلا ويدفن فيه الكثيرون من الأشقياء»[28] ؛ وفي شهر مارس. «إن عددا لا حصر له قد هلك بالبؤس والجوع»[29].

من جهة أخرى يفيدنا مصدر يهودي بأن المجاعة تفشت بحدة بفاس خلال عام 1780 بعد أن بلغت أسعار المواد الغذائية بالمدينة مستويات فاحشة كما تعكس ذلك الأرقام التالية

---

(21) GRILLON, 1970, n° 310, Salé, 28.9.1799, p. 773 ; n° 311, Salé 18.10.1779, p. 773 et n° 349, Salé 28.3.1780, p. 808.

(22) GRILLON, 1970, n° 339, Salé, 10.1.1780, p. 793 et n° 349 Salé 28.3.1780, p. 808.

(23) الضعيف (محمد)، 1986، ص 182.

(24) الزياني (أبو القاسم) «البستان الظريف»، م. س.، ص 417.

(25) «الدر المنتخب»، م. س.، حوادث 1193هـ، ص 308.

(26) GRILLON, 1970, n° 333, Salé, 18.12.1779, p. 791.

(27) GRILLON, 1970, n° 343, Salé, 29.1.1779, p. 798.

(28) GRILLON, 1970, n° 346, Salé, 18.2.1780, p. 805.

(29) رسالة شينيي بتاريخ مارس 1780 المذكورة في الهامش 22.

مد قمح	13 أوقية	رطل لوز	درهمان
رطل زيت	أوقيتان ونصف أوقية	رطل فستق	درهمان
رطل زيت	خمس أواق	رطل عسل	درهمان

حسب المصدر نفسه فإن عددا كبيرا من اليهود اعتنق الاسلام في هذه المجاعة بينما هلك عدد كبير منهم[30].

وهكذا نرى أن المجاعة بلغت ذروتها في نهاية 1779 وجزء من السنة التالية، وكانت الآمال معلقة على الموسم الفلاحي الجديد لمحوها؛ فقد كانت الحالة الجوية تبشر بالحصول على «صابة» جيدة بعد الموسم القاحط السابق ؛ فالأمطار تساقطت من 18 إلى 28 نوفمبر 1779، مما خلق ظروفا ملائمة لمباشرة عملية البذر، ثم، بعد توقفها، تهاطلت من جديد وبشكل منتظم من نهاية دجنبر إلى غاية شهر أبريل، بحيث كانت موزعة توزيعا جيدا لضمان المحصول[31]. إلا أن هلاك الدواب وقلة أو انعدام البذور وغلاء أثمانها، كل ذلك أدى إلى تقليص الرقعة المنزرعة وتعميق الفجوة بين المنزرع والمطلوب للاستهلاك، وهي ظاهرة كثيرا ما تكررت في أعقاب كل مجاعة حادة.

يخبرنا شنيي بأن المحصول الجديد جاء ضعيفا في جميع الأقاليم[32]. لكن مما زاد الطين بلة تهافت الجياع على نهب بواكير الغلات وهي ما تزال في الحقول، وقبل أوان نضجها؛ وبالخصوص، تحولت أراضي الغرب والشاوية، التي استطاعت مقاومة المصاعب الطبيعية بفضل امكانياتها الهيدرومائية إلى ميدان صراع من أجل البقاء بين النهابين الجياع والملاكين[33]؛ فقد كان هؤلاء الأخيرون يدافعون عن بساتينهم وحقولهم بحد السلاح، ويسارعون إلى جني أو حصد ما أمكنهم إنقاده من النهب، وذلك قبل أوان النضج[34].

كنتيجة طبيعية لسوء التغذية واستهلاك مواد غير ناضجة، تفشي وباء بين السكان، يبدو أنه لم يكن معديا، إلا أنه كان قاتلا، إذ مات بسببه، حسب رواية شنيي، الآلاف من الناس في الرباط وسلا ومكناس وفاس[35]. ولعل هذا الوباء

(30) VAJDA, 1951, op. cit., p. 99.

(31) رسالتا 29 يناير و18 فبراير 1780 المذكورتان في الهامشين 27 و28. انظر أيضا رسالة 19 أبريل 1780 (كرينيون، م. س.، ص 813، الوثيقة رقم 351).

(32) GRILLON, 1970, n° 363, Salé, 18.11.1780, p. 834.

(33) LOURIDO (R.) : **Marruecos en la segunda mitad del siglo XVIII**, Madrìd, 1978, p. 208.

(34) GRILLON, 1970, n° 355, Salé, 9.5.1780, p. 828.

(35) الرسالة نفسها.

هو الذي أشار إليه ابن سودة، بقوله «وفي هذه السنة (1194هـ/1780م) كان بالمغرب مرض الحمى ومات به خلق كثير»[36].

* * *

لم يتغير السيناريو خلال جزء كبير من عام 1781، فعلى مستوى التغذية، لم تكن مخزونات الطعام من المحصول الجديد تكفي إلا بشق الأنفس لإقامة الأود على مدى أسابيع قليلة، بحيث أصبح الناس منذ شهر شتنبر يعانون من جديد من قلة الأقوات المعروضة في الأسواق. يشهد على ذلك سلوك آليات الأسعار التي اشتدت وطأة غلائها ولما يمض على جمع المحاصيل سوى زمن يسير. وقد تمادى الغلاء على مدار العام الجديد (1781) كما يتضح ذلك من الأرقام التي يقدمها شنيي[37]. وتتضح أيضا حدة الأزمة الغذائية من عملية الغوث التي نظمها السلطان مرة أخرى ابتداء من شتنبر[38]، وخاصة من تواصل استيراد الحبوب من الخارج. نعلم بخصوص هذا الاستيراد أن السلطان قدم لشركة اسبانية مبلغا هاما من المال لاستيراد القمح[39]. كما نعلم ان استيراد الحبوب تواصل في الأشهر التالية ؛ ففي شهر مارس 1781 لا غير وصلت إلى الرباط تسع سفن محملة بالقمح[40].

إن هذا الغوث والاستيراد يدلان على استمرار أزمة الطعام. أما عن ضحاياها الجدد فنجد في الاشارات التي أوردها شنيي ما يدل على سقوطهم بالجملة. في 15 دجنبر كتب يقول «إن عددا كبيرا من الناس يموت جوعا»[41]، وأخبر بعد شهر بأنه يتم العثور على صرعى الجوع في البوادي وحتى في أزقة الرباط، مضيفا أن حالات مماثلة سجلت في كثير من أقاليم البلاد[42]. ثم أشار في 20 أبريل إلى تفشي المجاعة في مراكش وهلاك الكثيرين بها[43].

---

(36) ابن سودة «اتحاف المطالع»، مضروب على الآلة الكاتبة، خ ح، حوادث 1194هـ.

(37) GRILLON, 1970, n° 355, Salé, 9 mai 1780, p. 828 ; n° 378, Salé 10 sept. 1780, p. 851 ; n° 395, Salé 29 nov. 1780, p. 880 ; n° 406, Salé 15 janv. 1781, p. 895 et n° 416, Salé, mars 1781, p. 912.

(38) GRILLON, 1970, n° 378, Salé, 10 sept. 1780, p. 851.

(39) GRILLON, 1970, n° 386, Salé, nov. 1780, p. 872.

(40) GRILLON, 1970, n° 416, Salé, mars 1781, p. 912.

(41) GRILLON, 1970, n° 398, Salé, 15 déc. 1780, p. 398.

(42) GRILLON, 1970, n° 406, Salé; 15 janv. 1781, p. 895.

(43) GRILLON, 1970, n° 423, Salé, 20 avril, 1781, p. 933.

على مستوى الدورة الزراعية، واجه موسم 1780-1781 نفس مشاكل الموسم السابق، فسبب املاق الفلاحين بقيت كثير من الأراضي بورا[44]. ولم تتمكن بعض المناطق في اقليم الغرب من النهوض إلا بفضل مساعدات المخزن، حيث أقرض السلطان قبيلة بني حسن مبلغا ماليا هاما لخدمة جزء من أراضيها[45]. وإلى هذه المصاعب انضافت قلة الأمطار التي تميز بها خريف 1780 وشتاء 1780-1781 مما أخر عملية البذر. بيد أن الأمطار تهاطلت بعد طول انتظار، ثم بعد انحباسها في شهر مارس تهاطلت من جديد في الشمال خلال الشهر التالي، الأمر الذي زرع الأمل في القلوب وبشّر بالحصول على «صابة طيبة». أما في الجنوب فلم تتساقط سوى أمطار ضعيفة[46]. استتبع ذلك أن اتخذت المجاعة نطاق المحلية ؛ فقد محاها نسبيا نجاح المحصول في الشمال بينما استمر الجنوب يعاني من ويلاتها.

بيد أن نطاق الجوع ما لبث أن امتد إلى الشمال من جديد في خريف وشتاء 1781-82. فالأمطار تأخرت مرة أخرى في مجموع البلاد، بينما قفزت الأسعار بسرعة إلى مستويات قياسية، إلى حد أن ثمن القمح في الرباط بلغ 50 أوقية للمد بعد أن كان يباع في أوقات الرخاء بخمس أواق فما دونها[47]. ومع تواصل الجفاف انعدمت المواد الغذائية في الأسواق. يقول محمد الضعيف : «وانقطع الزرع الصويني من الرحبة وكذلك الخرنوب والزبيب والتين والشعير والذرة والبشنة...»[48].

ومنذ شهر أكتوبر 1780 نظمت صلاة الاستسقاء في الرباط في جو من الهلع والخوف «وأخذ الناس في البكاء والعويل وزيار الصالحين..»[49]. وقد أعيدت صلاة الاستسقاء بعد ذلك ثلاث مرات إلى أن رحم الله عباده، فتهاطلت الامطار في شهر أبريل. ويستشف من رواية شنبي أن هذه الأمطار كانت غزيرة في الشمال، قليلة في الجنوب، حيث بقيت المجاعة تحصد الأرواح في مراكش ونواحيها[50].

---

(44) أخبر شينيي في مراسلة 29 نوفمبر 1780 بأن جل الأراضي بقي غير منزرع لأن الفلاحين لا قدرة لهم على خدمتها.

(45) GRILLON, 1970, n° 395, Salé, 29 nov. 1780, p. 880.

(46) الرسالة نفسها المذكورة في الهامش 43.

(47) الضعيف (محمد)، 1986، ص 183.

(48) م. ن.

(49) م. ن.

(50) GRILLON, 1970, n° 469, Tanger 19 fév. 1782, p. 985.

وحسب المصادر المغربية فإن الشدة لم تبدأ تخف إلا مع حلول عام 1783-1782/1197 بعد أن «مطر المغرب وكثر الخصب ورخصت الأسعار»[51]. إلا أنه كان يلزم، كما لاحظ شنيي منذ شهر يناير 1780، مرور سنوات طويلة قبل أن تستعيد البلاد سيرتها الأولى[52].

4 ـ النتائج

حاولنا فيما سبق تقديم صورة عامة عن الجوع في عهد سيدي محمد بن عبد الله، وهي صورة ناقصة ما في هذا شك، لكنها تظهر لنا، مهما كانت ثغراتها، أن البلاد نكبت بكارثة فادحة. يبقى علينا الآن أن نحاول الوصول إلى بعض النتائج التي تمخضت عنها.

أ ـ النتائج الديموغرافية

إن سرد كل ما لدينا عن هذا الجانب لا يستغرق وقتا طويلا، إذ من العبث أن نحاول تقديم تقديرات لا تسمح بها معلوماتنا الضئيلة، فنحن لا نعثر في النصوص إلا على إشارات وعبارات عامة وفضفاضة، كهذه العبارة : «ومات خلق كثير جوعا»، أو «ابتدأ الغلاء بالمغرب الذي كاد يفنيه»، أو «البلد التي كاد أن يبلغ أهلها التراق، وكاد ذلك الغلاء يستأصلهم بالأطباق وأن تقوم قيامتهم على ساق». فيما عدا مثل هذه العبارات، التي ترمز على أية حال إلى ارتفاع عدد الضحايا، هناك تقديران عن نسبة الخسائر الاجمالية أولهما للناصري الذي يؤكد أن أزيد من نصف عدد السكان تعرض للموت جوعا[53]. والتقدير الثاني للقنصل الفرنسي شنيي الذي يقرر أن نسبة الوفيات بالجوع بلغت أكثر من سدس مجموع السكان[54]. ولعل هذا التقدير الأخير أقرب إلى الواقع، فقد كان شينيي شاهد عيان للمجاعة، وهو الذي زودنا بأوفر المعلومات عنها، كما أنه سافر خلالها من الرباط إلى مراكش (بين 11 و18 شتنبر 1781)، وعاين الخراب والتدمير اللذين أحدثتهما، فكتب يقول : «منذ خروجي من هنا (الرباط) مررت بمائتي محطة ولم أجد سوى أماكن قفار تكاد تكون غير مسكونة، ومدن أصابها الخراب»[55].

(51) الزياني «الروضة السليمانية»، م.س.، ورقة 124 ـ ب ـ.

(52) GRILLON, 1970, n° 339, Salé, 10 janv. 1780, p. 793.

(53) «الاستقصا»، ج 8، ص 49.

(54) GRILLON, 1970, n° 470, Tanger, 27 mars 1782, p. 998.

(55) GRILLON, 1970, n° 449, Salé, nov. 1781, p. 964.

ما يمكن استخلاصه من مثل هذه الاشارات ومن هذين التقديرين، أن المجاعة كانت طاحنة، أودت بعدد كبير من السكان، ولعلها تمثل أسوأ ما عرفه هذا القرن من مجاعات، خصوصا وأنها عمت جميع البلاد، وتمادت في الزمان، بين مد وجزر، زهاء ست سنوات.

ب ـ تقلص مداخيل الدولة

من المعروف أن سيدي محمد قام بمجهودات كبيرة من أجل استرجاع ما تبقى من الثغور المحتلة، كادت آخرها المحاولة الفاشلة في مليلية عام 1775. هذه المجهودات تطلبت من الدولة نفقات باهظة، تمكن السلطان من تغطيتها بفضل المداخيل الجمركية التي شهدت في عهده نموا مطردا. لكن مباشرة بعد رفع الحصار عن مليلية، بدأت المصاعب الاقتصادية في المغرب، وتفشى الجوع، وانهار حجم التجارة الخارجية ومعه المداخيل الجمركية. بموازاة ذلك، انكمشت الحياة التجارية الداخلية، مما وجه ضربة أخرى إلى الموارد المخزنية بتقلص مداخيل المكوس التي استحدثها السلطان منذ بداية حكمه. إلى هذا ينبغي أن نضيف الجانب الأول من الأعباء الذي فرضته المجاعة، والمتمثل في استيراد الحبوب من الخارج.

فرض هذا الوضع على الحكم المركزي ضرورة التشدد في جباية ما بذمة القبائل من واجبات متأخرة، من زكوات وأعشار. بيد أن هذه القبائل كانت تعاني وقتئذ من فقر مدقع، بحيث كان الزامها بالدفع مجازفة من شأنها أن تقوي اتجاهها إلى الرد بالعنف ورفع راية العصيان.

ذلك ما حدث في الجنوب، عندما وجه السلطان ابن عمه وزيره أبا الحسن علي بن الفضيل لإلزام قبائل درعة بالأداء، إذ كانت النتيجة أن شتت البربر جموع هذا الأخير، وقتلوه بجبل صغرو (دجنبر 1777)[56]. لم يكن إذن بالامكان جمع الضرائب إلا بوسائل الردع، وقد وجه السلطان بالفعل جيشا قويا أثخن في البربر واستوفى منهم المال بالقوة[57].

ما حدث في الجنوب، حدث في جهات أخرى، فقد ثارت كثير من القبائل الجبلية المجاورة لفاس ومكناس، وثارت قبائل تادلا، وآيت اسحاق، وغيرها، ورفضت أداء الضرائب في الوقت الذي كانت تعاني من الجوع.

---

(56) الضعيف (محمد)، 1986، ص 179.
(57) LOURIDO, 1978, op. cit., p. 202.

وعلى ما يظهر، فقد اقتنع السلطان بعجز رعاياه. إذ أن المصادر المغربية تخبرنا، بدون أية توضيحات أخرى، بأنه أوقف جباية الضرائب لمدة أربع سنوات، ولا يهمنا هنا أن نخوض فيما إذا كان هذا الاجراء قد هم قبائل السهول لا غير، أم استفادت منه أيضا قبائل الجبال، المهم أن نسجل أن المجاعة وجهت ضربة قوية لمداخيل الدولة، وهذا في الوقت الذي زادت من أعبائها.

ج ـ اضطرابات المعدمين

إن شدة طاحنة، كهذه المجاعة، يتبعها حتما اختلال الأمن وذيوع أعمال السلب والنهب، فإن اليأس الشامل الذي تملّك الفئات الفقيرة، كان كافيا لتبرير اللجوء إلى السطو والعنف، وسرعان ما لم تعد القوافل المحملة بالغلال، ومخازن الأقوات، والبهائم، بآمنة من الهجوم عليها.

من أمثلة ذلك ما حدث في نواحي الرباط، حيث تضخم عدد قطاع الطرق الذين كانوا يقومون بعملياتهم على شكل عصابات كبيرة تضم 200 إلى 300 لص[58]. في 13 يناير 1781، هاجموا قافلة حجاج على بعد مراحل من المدينة، ونهبوها، وقتلوا وجرحوا عددا من أفرادها[59]. وفي غضون ماي، توغلوا حتى إلى أسوار المدينة، واختطفوا ما وجدوه هنالك من بهائم[60]. وقد بلغ من جرأتهم أنهم هاجموا، في 13 نوفمبر، قافلة مسلحة، واستولوا على بعض حمولتها، ومن جملة ما أخذوه، كتاب نفيس إقتناه السلطان من أوربا ووجهه مع القافلة إلى تطوان[61].

أدت هذه الحركة إلى قطع المواصلات، وشل عملية تموين المدينة، مما تسبب في مزيد من الغلاء بها عانى منه بالخصوص الضعفاء. في يناير 1781، وفي الوقت الذي كانت الرباط تقاسي من قلة الأقوات، كانت قافلة تموين كبيرة، مكونة من 600 جمل، توجد مشلولة منذ عشرة أيام على بعد من المدينة في انتظار التعزيزات لتفادي أخطار الطريق[62].

لم تكن اللصوصية بقاصرة على نواحي الرباط، بل وقعت حركات مشابهة في جهات أخرى، كما اتسعت في بعض هذه الجهات حركة المعدمين لتتخذ

(58) GRILLON, 1970, n° 426, Salé, 14 mai 1791, p. 936.

(59) نفس الرسالة المذكورة في الهامش 42.

(60) نفس الرسالة المذكورة في الهامش 58.

(61) GRILLON, 1970, n° 448, Salé, nov. 1781, p. 964.

(62) الرسالة نفسها.

طابع تمرد عام. ذلك ما حدث في الشاوية، حيث كانت القبائل تغير على القوافل وتنهب المسافرين إلى حد أنه أصبح من اللازم استعمال الطريق البحري على كل من أرغمته الحاجة على السفر. يقول محمد الضعيف : «كان لا يقدر أحد أن يذهب لمراكش على بلاد الشاوية وكل ما جاز عليهم أكلوه ونهبوه حتى أن السلطان برّح أن كل من جاز على الشاوية فلا يلوم إلا نفسه، ومن أراد مراكش أو سوس أو زمور أو الصويرة فليركب في البحر»(63).

من الطريف أن نشير إلى أن المؤلف نفسه، الذي دعته الحاجة لزيارة أخيه خلال هذه المجاعة، وهو فلاح في الشاوية، اضطر إلى السفر إليها بحرا(64). كذلك الأمر بالنسبة للسلطان عندما قرر فتح أهرائه بالجديدة لإغاثة أهل الرباط، حيث إنه لم يجد بدا، هو الآخر، من استعمال الطريق البحري(65).

كانت هذه الحركات في نشوئها وتبلورها تعبيرا عن البؤس الاجتماعي لأكثرية السكان، وفي نفس الوقت احتجاجا ضد هذا البؤس وسلاحا لتجاوزه. ولئن كانت عابرة وقصيرة الأجل، فإنها أشاعت قدرا كبيرا من الفوضى والارتباك. وكان على المخزن أن يواجهها بتجريد الحملات، إلا أن الوقت لم يكن هو ذلك الذي تأخذ فيه الدولة زمام المبادرة في علائقها مع المتمردين، فالوهن الذي أصابها كان يقعدها، أحيانا، عن القيام بدورها التقليدي. في يناير 1779، عندما دخلت قبائل الشاوية في تمرد صريح، كان سيدي محمد متواجدا بالرباط، وكانت كل الدلائل تشير إلى أنه سيخرج منها لقمع التمرد؛ ولقد خرج بالفعل في بداية دجنبر 1780، لكن في طريقه إليها، ظهرت بوادر الوهن على جنده من الفرسان، واضطر أمام نقص الغذاء وضعف فرسانه إلى أن يعود أدراجه ؛ وفي 6 دجنبر، قرر تسريح جيشه والتوجه إلى عاصمته(66).

في غضون 1781، قرر السلطان توجيه حملة جديدة ضد إحدى قبائل الشاوية، وحشد من أجل ذلك 15.000 جندي، إلا أن الحملة فشلت كذلك لانعدام الماء والغذاء، ولعدم الانضباط الذي ظهر بين جيشه، حيث كان الجنود ينهبون بعضهم بعضا، ويبيعون للمتمردين أسلحتهم(67).

---

(63) الضعيف (محمد)، م. س.، 1986، ص 182.

(64) م. ن.

(65) م. ن.

(66) GRILLON, 1970, n° 333, Salé, 18 déc. 1779, p. 791.

(67) GRILLON, 1970, n° 474, Salé, Mémoire général pour l'année 1781, p. 997.

وهكذا نلاحظ كيف أن الجهاز القمعي المخزني قد انهدّ من جراء هذه المجاعة. فلا عجب اذن إذا كثر المتطاولون على سلطته، بمن فيهم عبيده الذين تجرأوا على رفع راية العصيان عليه، ثم ولده مولاي يزيد الذي كُلِّف بقمع التمرد، فإذا به ينضم إليهم ويصبح زعيما لهم.

على أن مثال الشاوية يقودنا إلى ملاحظة أساسية، وهي أنه إذا كان السلطان قد فشل في فرض الأمن في الشمال، وفي إقليم يدرج ضمن ما يسمى بـ «بلاد المخزن»، فما بالنا به في الأطراف والجهات الهامشية ؟

د ـ زحف الجبليين

إن الأخبار التي وصلتنا عن هذه المجاعة تهم، عموما، كما لاحظنا ذلك دون شك، السهول الأطلنتكية. لكن إذا كانت هذه الأخبار تعكس لنا صورة قاتمة عن الحالة في السهول، التي تعد أغنى جهات البلاد، فإن هذا يعني أن الحالة كانت أسوأ بكثير في المناطق الجبلية التي تتميز عادة بعجز مواردها عن تأمين الحاجيات الغذائية لسكانها نظرا لمجالها المحدود بحكم الطبيعة. ونعرف أن الجبليين، الذين كانوا يعيشون على هذا النحو في توازن متقلقل مع بيئتهم القاسية، كانوا يصبون دائما فوائضهم في السهول القريبة أو البعيدة كلما تهيأت لهم الفرصة، كما حدث، مثلا، في أعقاب وفاة مولاي اسماعيل. ولئن كان سيدي محمد قد أوقف هذه الحركة، فإن ظروف المجاعة دفعت من جديد أبناء الجبل، الذين عضهم الجوع، إلى البحث، خارج الجبل، عمّا يؤمن استمرارهم في الحياة.

كان على السلطان أن يجرد من جديد الحملات لصد هذا الاجتياح. فوجه في غضون 1777 جيشا من 10.000 رجل ضد البربر المجاورين لمكناس[68]، ثم بعد انهزام هذا الجيش، خرج بنفسه، في 26 أكتوبر، على رأس 12.000 رجل[69]، بيد أن هذه الحملة لم تسفر، فيما يظهر، سوى عن نتائج محدودة وعابرة، وعندما غادر السلطان مدينة مكناس، في أكتوبر من السنة التالية، انفسح المجال أمام الجبليين وعاثوا في السهول[70].

إن التحرك الجديد، والأهم، هو الذي قام به بربر أيت يمور من قبائل صنهاجة. كان سيدي محمد قد ألجم شكيمة هذه القبيلة مرتين في 1763، ثم

(68) GRILLON, 1970, n° 164, Salé, 28 sept. 1777, p. 583.

(69) GRILLON, 1970, n° 167, Salé, 8 oct. 1777, p. 588.

(70) رسالة شينيي المذكورة في الهامش 21 (18 أكتوبر 1779).

في 1768 فاستكانت منذ ذلك الحين إلى غاية 1782. في هذا التاريخ، والمجاعة ما تزال تعصف بالمغرب، ظهر فيهم المدعو محمد الحاج اليموري الذي ادعى الولاية والكرامات، مبشرا بقرب ظهور المهدي المنتظر؛ وفي ظل الأجواء المضطربة التي ولّدتها المجاعة، لقيت حركته نجاحا كبيرا و«قصده البربر من كل قبيل»(71). من ثم انفجر غليان أيت يمور بعد أن بقي مكبوتا مدة طويلة، فقاموا بهجوم واسع النطاق ضد أهل زرهون وعرب سفيان وبني مالك. وعندما تصدى لهم قائد سفيان، أبو عبد الله الهاشمي، في جيش مخزني استنفره بدون اذن السلطان، هزموه شر هزيمة، واحتزوا رأسه. ثم تجرأوا بهذا الانتصار، وعاثوا فسادا في أراضي بني سفيان وبني مالك، ونهبوا مطامير الأقوات(72).

في وقت لاحق، تمكن السلطان من تدارك الموقف، لكن ذلك تطلب منه الخروج من مراكش الى الشمال بقوة رادعة قوامها 20.000 رجل(73).

إن هذا المثال يبين لنا، بشكل ملموس، كيف أن المجاعة زادت من أعباء خزينة الدولة في الوقت الذي امتصت قسما كبيرا من مواردها. في ماي 1780، كتب شينيي يقول «ان هذه الخزينة، التي حرص السلطان على أن تكون مملوءة، تستنزفها اليوم المصاريف التي تتطلبها تعبئة الجيوش، بسبب الثورات الناشئة عن ضعف المخزن»(74).

* * *

إن المجال لا يتسع هنا لعرض تاريخي مفصل عن الاضطرابات والثوارت التي حدثت نتيجة المجاعة. فالأمثلة المتقدمة كافية لاعطاء فكرة عامة عن نتائج القحط والجوع التي تجمعت لتحجب ملامح قوة الحكم المركزي والأمن والاستقرار، تلك الملامح التي كانت قد لاحت بعد تولية السلطان سيدي محمد بن عبد الله.

---

(71) الناصري «الاستقصا»، ج 8، ص 50.
(72) الضعيف (محمد)، 1986، ص 183.
(73) م. ن.
(74) نفس الرسالة المذكورة في الهامشين 34 و37.

الفصل الثالث

سلسلة جديدة من الكوارث
(1826 ــ 1798)

في عهد مولاي سليمان (1792ـ1822) وبداية عهد خلفه مولاي عبد الرحمن (1822ـ1859)، تعرض المغرب لثلاث كوارث طبيعية جديدة تركت كل واحدة منها بصماتها على حياة البلاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية؛ الأولتان تمثلتا في طاعوني 1798ـ1800 و1818ـ1820، والثالثة في مجاعة 1825ـ1826. وسنحاول فيما يلي تتبع مراحل هذه الكوارث في الزمان والمكان واستخلاص ما يمكن استخلاصه منها من نتائج.

1 ـ طاعـون 1798ـ1800

أ ـ ما قبل الطاعون

من المؤكد أن المغرب استمر يعاني لمدة طويلة من آثار المجاعة السابقة، لكنه كان قد تمرس بغضب الطبيعة واكتسب القدرة على امتصاص ضرباتها لمعاودة النهوض تدريجيا بصبره المعهود. وقد ساعده على ذلك أن السنوات التي تلت المجاعة مباشرة، والتي تمثل ما تبقى من عهد سيدي محمد بن عبد الله، كانت خلوة من الجوائح الطبيعية. من الحق أن مصادرنا لا تزودنا بمعلومات تشفي الغليل في هذا المجال، لكنها تشير إلى استئناف تصدير الحبوب، وهو الأمر الذي لم يكن يحدث عادة إلا مع جودة الحاصلات. يذكر محمد الضعيف في هذا الصدد أن السلطان أمر ببناء مرسى الدار البيضاء عام 1199/1784ـ1785، وأذن للنصارى بأن يحملوا منها القمح، ثم يضيف أن

السفن الأوربية الواردة الى المرسى تكاثرت عام 1788/1303-1789 بعد أن سمح السلطان بتصدير ما يمثل حمولة 50 سفينة(1). من جهته، يخبرنا توماسي (Thomassy) بأن اسبانيا استوردت من المغرب كمية كبيرة من القمح خلال هذه الفترة، ولعدة سنوات، بمعدل 50.000 فانكة في السنة(2).

يمكننا القول إذن إن السنوات التي تلت مباشرة المجاعة السابقة كانت سنوات طيبة، أتيحت فيها الفرصة للسكان لتضميد جراحهم. لكن لفترة قصيرة فقط، إذ لم تكد آثار تلك المجاعة تبدأ في الانقشاع، حتى تعرضت البلاد لسلسلة من السنوات العجاف أقضت مضاجعها من جديد.

والواقع أن معلوماتنا عن هذه الشدة الجديدة معلومات قليلة، لا تزيد عن كونها إشارات من هنا وهناك؛ فهناك إشارة أولى إلى أن محصول عام 1789 جاء عاطلا بسبب الجفاف، وأن السلطان منع تصدير الحبوب(3)، ثم اشارة أخرى الى تواصل الجفاف في السنة التالية وتنظيم صلوات الاستسقاء، وارتفاع أسعار الحبوب الى حد أنها تضاعفت أربع مرات(4)، أخيرا هناك معطيان آخران، الأول يفيدنا بأن البلاد قاست مرة أخرى من الجفاف عام 1791(5)، والثاني يفيد بأن سعر القمح ارتفع في الرباط وسلا في شهر شوال 1205/يونيو - يوليوز 1791، إلى 11 أوقية للمد(6).

هل تعرض المغرب لمجاعة أخرى بسبب هذا الجفاف المتواصل ؟ حول هذا السؤال تلوذ مصادرنا بصمت تام. لكن في مخطوط تحت عنوان «أجوبة لنوازل فقهية»(7)، نرى أحد الفقهاء، محمد ابن عبد السلام بن ناصر (توفي عام 1824)، يصبّ جام غضبه على أحد معاصريه الذي أخطأ فيما أفتى به، وقد أجاب هذا المفتي، حين ألقى عليه السؤال، بجواز بيع الآباء أبناءهم لسد حاجيات معاشهم في المسغبة التي حلت سنة 1208/1793(8).

---

(1) الضعيف (محمد)، 1986، م. س.، ص 187 و198.

(2) THOMASSY (R.) **Le Maroc et ses caravanes** ; 2ème éd., Paris, 1845, pp. 326 et 328.

(3) LEMPRIERE ; 1801, op. cit., p. 359.

(4) م. ن.، ص 319.

(5) BOIX, 1949,, op. cit., p. 19.

(6) الضعيف (محمد)، 1986، ص 226.

(7) مخطوط خ ع، د 1079، أوراق 108-114.

(8) م. ن. انظر أيضا الأخضر (محمد) «جوانب من الحياة الأدبية» م. س.، ص 376.

على ضوء هذه الشهادة إذن، قد تكون المجاعة تفشت بالفعل، وقد تكون اتسمت بالحدة طالما أنها أجبرت الآباء على بيع أولادهم، إلا أن مصادرنا لا تزودنا بأية تفاصيل، لذا يتعذر علينا الوقوف عندها.

ب ـ أخطار الطاعون :

بعد طاعوني منتصف القرن، اللذين تعرضنا لهما في الفصل الأول، يبدو أن المغرب عرف فترة استراحة طويلة امتدت زهاء نصف قرن. إلا أن أخطار العدوى ظلت كامنة ؛ منذ 1783، كان الوباء متفشيا في الاسكندرية على أبواب البحر الأبيض المتوسط(9). في السنة التالية نقله الحجاج والتجار الى تونس، ولم ينقطع أثره منها إلا بعد زهاء 17 شهرا، وبعد أن فتك بثلث السكان حسب البعض، وبسدسهم حسب البعض الآخر(10)، ثم انتقلت العدوى من تونس الى الجزائر على الرغم من الاحتياطات التي اتخذها داي قسنطينة، وبقيت سارية بها الى سنة 1787، وقدر عدد ضحاياها بـ 16.121 ضحية(11)، في نفس السنة التي أصيبت تونس والجزائر، كاد المغرب يصاب بدوره بعد وصول سفينة موبوءة الى طنجة وعلى متنها عدد من الحجاج المغاربة(12). من المشرق أيضا، تسرب الطاعون الى الجزائر سنة 1792، ومكث بها الى منتصف يوليوز من السنة التالية. وفي سنة 1797، ظهر من جديد في كل من الجزائر وتونس(13).

لقد بقي المغرب ـ على الأقل حسب مصادرنا ـ بمنجى طيلة هذه السنوات الرهيبة. فهل كان يتخذ احتياطات وقائية ؟ في الواقع، لم تكن توجد في البلاد أية ادارة لتنظيم الحجر الصحي، ألا إن هذا لم يكن يحول دون اتخاذ بعض التدابير الآنية. من ذلك أن سيدي محمد بن عبد الله أقام نطاقا عسكريا في الحدود الشرقية لوقاية مملكته من الوباء المتفشي وقتذاك في الجزائر(14). وابتداء من 1792، بدأت الهيئة القنصلية المقيمة بطنجة في اتخاذ اجراءات صحية وقائية على الواجهة البحرية، وقد تمكنت سنة 1793 من انتزاع موافقة مولاي سليمان على فرض حجر صحي ضد الجزائر، امتد من يونيو الى أكتوبر ؛ وفي يوليوز

(9) PROUST (A.A.) : **La défense de l'Europe contre la peste** ; Paris, 1897, p. 67.

(10) VALENSI (L.) : "Calamités démographiques en Tunisie et en Méditerranée orientale aux XVIII^e et XIX^e siècles" ; in **Annales E.S.C.**, nov.-déc., 1969, p. 1571.

(11) MARCHIKA, 1927, op. cit., pp. 110-111.

(12) PROUST ; 1897, op. cit., pp. 135-136.

(13) GUYON ; 1855, op. cit., p. 358.

(14) R.C.S./I, n° 856.

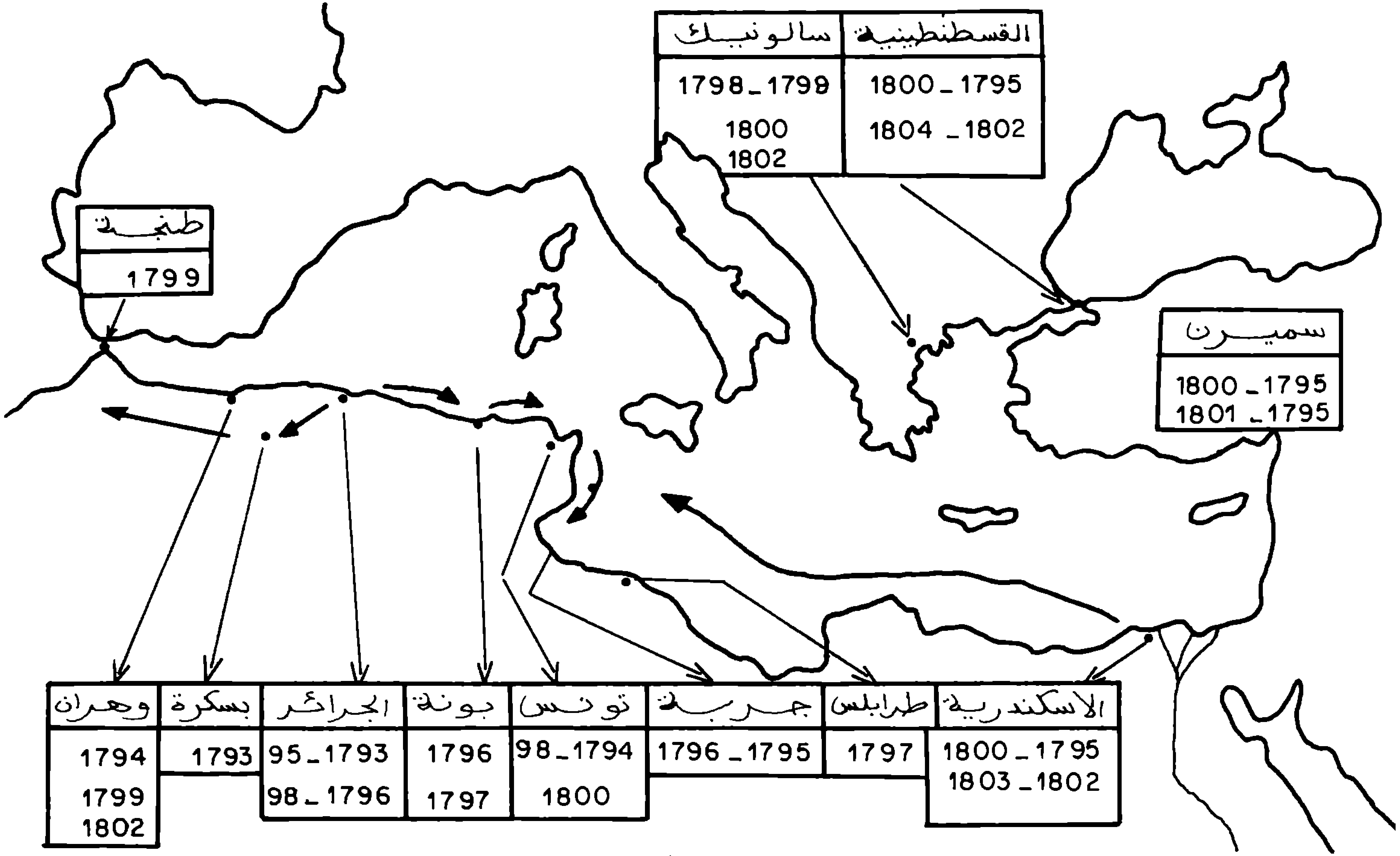

الخريطة 1 - الطاعون في حوض البحر الأبيض المتوسط (1793 - 1804)

من عام 1797، حصلت من السلطان على ظهير خاص ينص على فرض الحجر الصحي على السفن القادمة من وهران وشل جميع المواصلات القارية في الحدود الشرقية[15]. بفضل هذا التدابير، وبفضل عامل الحظ أيضا، بقي المغرب بمنجى في الوقت الذي كانت البلدان المجاورة ضحية للطاعون. غير أن هذه المهلة لم تكن سوى استراحة، فقد داهم الوباء البلاد من جديد، وبصورة رهيبة هذه المرة. ففي أي تاريخ بالضبط جاءت زيارته ؟ وعبر أي طريق ؟

هناك رواية أولى تزعم أن الوباء دخل مع الحجاج عبر الطريق البحري، وذلك في صيف 1799، إلا أن هذه الرواية التي تناقلها الكثيرون، من أمثال توماسي[16]، وكودار[17] ورينو[18]، أصبحت اليوم متجاوزة بعد التحريات التي قام بها الطبيب الفرنسي رونو. فقد بين هذا الأخير، اعتمادا على المراسلات القنصلية الفرنسية، وإلى ملاحظات القنصل الانجليزي دجاكسون (Jackson)، أن الوباء ظهر منذ أبريل 1799، كما أنه نفى مسؤولية الحجاج في استجلابه، مبينا كيف أن طنجة ـ بوابة المغرب البحرية ـ لم تصب إلا في شهر نوفمبر 1799، أي بعد أن أصيبت جل جهات البلاد[19]. أما فيما يتعلق بمصدر الوباء، فقد أظهر رونو أنه انتقل من الجزائر عبر الطريق القاري، وهو مايبدو محتملا، نظرا لأن الطاعون كان متفشيا في تلمسان منذ 1798.

ثم أضاف رونو في بحث آخر[20] توضيحا جديدا اعتمادا على رواية مغربية جديدة، وهي رواية محمد الضعيف الذي أشار إلى ظهور الوباء منذ شهر فبراير 1799. يقول الضعيف «وفي (10 من رمضان (15/1213 فبراير 1799) خرج مولاي الطيب من فاس الجديد بعد أن أتى من مكناس عاملا على تادلا والشاوية وخليفة أحمد بن عبد المالك الدريكي، وكان الوباء بفاس الجديد وقصبة اشراكة وفي أولاد جامع وكثر الموت في الناس وكذلك اشراكة[21].

(15) منذ 1792 أسست الهيئة القنصلية بطنجة مجلسا خاصا عرف بـ «خونطة» القناصل، وكان النواة الأولى لتأسيس المجلس الصحي الدولي بالمغرب. حول تأسيس المجلسين، والاجراءات الوقائية المتخذة، وموقف المخزن، انظر رسالتنا «المجلس الصحي الدولي بالمغرب»، كلية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط، 1980.

(16) THOMASSY ; op. cit., p. 408.

(17) L. GODARD : **Description et histoire du Maroc** ; Paris, 1860, t. 2, p. 573.

(18) L. RAYNAUD, 1902, op. cit., p. 80.

(19) H.P.J. RENAUD "La peste de 1799", **Hespéris**, 1921, pp. 160-182.

(20) H.P.J. RENAUD "Un nouveau document marocain sur la peste de 1799" ; **Hespéris**, 1925, pp. 83-90.

(21) الضعيف (محمد)، 1986، ص 313 و314.

هذه التحريات التي قام بها رونو تتفق مع المعلومات التي استقيناها من مصدر آخر، ونعني به سجل «المجلس الصحي الدولي بالمغرب». فأول اشارة إلى ظهور الوباء في هذا السجل ترجع بالفعل إلى شهر فبراير[22]، وحسب نفس السجل، فإن الجهات المنكوبة في ذلك التاريخ هي نواحي مليلية وقلعية وفاس. إلا أن ثمة مشكلة تظل مطروحة. فإذا كان عدد الضحايا مرتفعا جدا منذ شهر فبراير، كما يشير إلى ذلك محمد الضعيف، فإن هذا يفترض أن يكون الوباء قد ظهر في تاريخ سابق، إذ أن ضرباته عادة ما تكون محدودة في البداية، ولا يكثر الموت به إلا بعد مرور وقت معين. كان من الممكن أن تبقى هذه المسألة معلقة لولا أننا أصبحنا نتوفر اليوم على رواية مغربية جديدة أخرى سجلت منذ 7 محرم 11/1214 يونيو 1799، أي في طراوة الوباء، مما يجعلها جديرة بالثقة. ويتعلق الأمر برواية عبد السلام بن سليمان الفشتالي. يقول هذا الأخير

«فشا الطاعون بالمغرب أول ما ظهر بقبيلة لوداية حتى فنى من شاء الله بمحلتهم... ودخل القصبة وفاس الجديد منتهى جمادى الثانية عام ثلاث عشر ومائتين وألف (9 دجنبر 1798) حتى تحيرت الناس وفتنوا (كذا) الأغنياء من كثرة الموتى وجعلت الناس ترمي كواشط الموتى وحوايج لباسهم بين الطروق (كذا). دخل فاس أواخر شعبان من العام المذكور (5 فبراير 1799) حتى ازداد أمره واشتد بأول شوال (8 مارس)»[23].

على ضوء هذه الرواية الحاسمة نستطيع القول إذن إن الوباء ظهر بفاس الجديد منذ نهاية سنة 1798، ثم استشرى تدريجيا، فدخل فاسا البالي في 5 فبراير 1799، وبلغ ذروته في شهر مارس من السنة نفسها.

ج - طبيعتـه

بعد الحسم في تاريخ ظهور الوباء، يبقى علينا تحديد طبيعته. هنا لا نجد أي إشكال، فالأوصاف المسهبة لأعراض المرض، التي تمكنا من الوقوف عليها، تتضمن إشارات واضحة إلى الدماميل والقيء والاسهال مما لايدع مجالا للشك في كونه طاعونا حقيقيا. يقول المشرفي : «وفي رأس هذا القرن منذ سنة 13 (وقع) موت الطاعون وهو خروج شيء في مغابن الانسان كإبطيه يشبه الجوزة يسود ما حولها أو يحمر... يمرض الانسان أياما عديدة وربما يعيش

---

(22) R.C.S./I n° 119.

(23) الفشتالي، تقييد في وباء 1798-1800، في مجموع مخطوط خ ر، د 283، ورقة 125-126.

ولما يطعن به الانسان فيتقيأ ما يشرب لا يكاد يصبر على الماء ويقع له اسهال في البطن أنثى من الجيفة...»[24].

ويظهر من هذا الوصف أن الأمر يتعلق بالطاعون الدملي الذي تترواح نسبة الوفاة به بين 65 % و90 %.، لكن بموازاة هذا النوع من الطاعون ظهر نوع آخر نستشفه من الوصف الذي قدّمه القنصل الانجليزي دجاكسون : «إن المريض الذي كانت تأخذه القشعريرة ولم تكن تظهر عليه الدماميل، كان يموت في ظرف 24 ساعة وكانت جثته تتعفن بسرعة»[25]. تدل هذه الاعراض على الطاعون الرئوي الذي يتميز بحدة الأعراض العصبية ويؤدي إلى الموت في ظرف 24 أو 36 ساعة، أما نسبة الوفاة به فتصل إلى المائة في المائة.

د ـ انتشـاره :

تجدر الاشارة في البدء إلى أن الهيئة القنصلية بطنجة حاولت منذ البداية دفع السلطات المغربية إلى اتخاذ بعض التدابير الوقائية للحيلولة دون انتشار الوباء[26]. وعلى ما يبدو فإنها تمكنت بمساعدة هذه السلطات، من فرض حجر صحي على مليلية وإقامة أحزمة صحية حول طنجة والعرائش وتطوان. إلا أن هذه التدابير كانت محدودة وضعيفة. لذلك سرعان ما عم الوباء «قطر المغرب كله»، سيما وأن الظروف المحلية شكلت بنية استقبال مناسبة لتسريع حركية العدوى.

بالفعل فقد ظهر الطاعون والمغرب يعيش، كما لاحظ باسكون بالنسبة للحوز، «ذروة أزمة لا مثيل لها في نهاية قرن تتالت فيه شتى ضروب المحن، من حروب أهلية وقحوط ومجاعات»[27]. ولكي لا نتحدث إلا عن جانب من هذه المصاعب، نشير إلى أن القحط كان شديدا سنة 1798 بحيث إن ثمن المد الواحد من القمح ارتفع خلالها من أربع أواق سنة 1796 إلى 12 أوقية[28]. وفي شتاء 1799 شحت المواد الغذائية إلى حد أن المعاصرين توهموا في بداية ظهور الوباء أن الأمر يتعلق بمجرد وباء خفيف «جاء في أعقاب القحط»[29]. زاد الأمر سوءا مع وطأة الجفاف، إذ يخبرنا محمد الضعيف بأن الناس خرجوا لإقامة

(24) المشرفي (العربي) «أقوال المطاعين»، خ ح، رقم 2154، ص 9 (أ ـ ب).

(25) RENAUD, 1921 ; p. 14.

(26) R.C.S./I n° 119.

(27) P. PASCON : **Le Haouz de Marrakech** ; Rabat, 1977, t. 1, p. 195.

(28) M. AL-MANSUR **Political and social development in Morocco under the reign of Moulay Sulayman (1792-1822)** Thèse de Doctorat (Université de Londres, 1981), t. 1, p. 97.

(29) A.E.P./CCM, t. 21, Mogador 11 Messidor an VII.

صلاة الاستسقاء في 5 رمضان 10/1213 فبراير 1799[30]. ثم بعد هذا انقضت جحافل الجراد وانتشرت في كل جهة، بل وصلت حتى إلى طنجة[31].

إلى هذه العوامل الطبيعية، التي مهدت الأرضية أمام انتشار الوباء، ينبغي أن نضيف عاملا من صنع البشر، ونعني به تحركات «محلة» السلطان مولاي سليمان.

لقد قرر السلطان تنظيم حملة إلى الجنوب قصد اخضاع قائد عبدة وآسفي عبد الرحمان بن ناصر، وهذا في الوقت الذي كان الطاعون متفشيا في فاس ومكناس. على أنه ليس من المستبعد أن يكون قد عجل بخروجه في اتجاه الجنوب فرارا من الوباء. ذلك ما يمكن أن نستشفه من رواية الفشتالي المتكتمة هاته «وفي هذه السنة (1213هـ) حرك مولاي سليمان... لأرض مراكش ومعه خلق كثير ولم يكن لسفره، دليل ولا موجب»[32]. مهما يكن فقد خرج السلطان من مكناس في 11 أبريل على رأس جيش كثيف، بينما كان قائده عياد قد غادر فاسا في اليوم السادس من الشهر نفسه على رأس جيش الأوديا. في 21 أبريل وصل السلطان إلى سلا والرباط، وكان الطاعون قد سبقه إليهما مع طلائع الجيش. فقد أشير إلى ظهوره بالعدوتين في 18 أبريل، وفي اليوم التالي اشتدت وطأته بهما حيث كان يخلف 130 ضحية في اليوم[33]. لذا اضطر السلطان إلى مغادرة الرباط على عجل والهروب بسرعة في اتجاه الجنوب مرورا بالدار البيضاء وآسفي. في هذه المدينة الأخيرة خفّ ابن ناصر لاستقباله مظهراً بذلك طاعته. ومن آسفي انتقل السلطان إلى الصويرة في شهر ماي، ومنها إلى مراكش التي اضطر إلى اختصار مدة مقامه بها لتفشي الوباء فيها، فخرج في اتجاه مكناس (يوليوز).

خلال هذه «الحركة» تفشى الوباء في السهول الساحلية والأقاليم الجنوبية، ومسؤوليتها واضحة سواء في المصادر الأجنبية أو المغربية. ففي 6 غشت كتب قنصل انجلترة بطنجة يقول «إن جيش السلطان قد نقل العدوى من فاس إلى الرباط ثم إلى باقي السنهول الأطلنتكية[34]. من جهته يخبرنا دجاكسون بأن

---

(30) في 5 رمضان 10/1213 فبراير 1799، نظمت صلوات الاستسقاء بمراكش محمد الضعيف، 1986، ص 314.

(31) AL-MANSUR, 1981, op. , p. 97.
T 6 1, Roll 1, Tanger 30-7-1799.

(32) الفشتالي، مصدر سبق ذكره، ورقة 125.

(33) MICHEL 1982-83, op. p. 74.

(34) ‹ -MANSUR 1981, op. cit. p. 196.

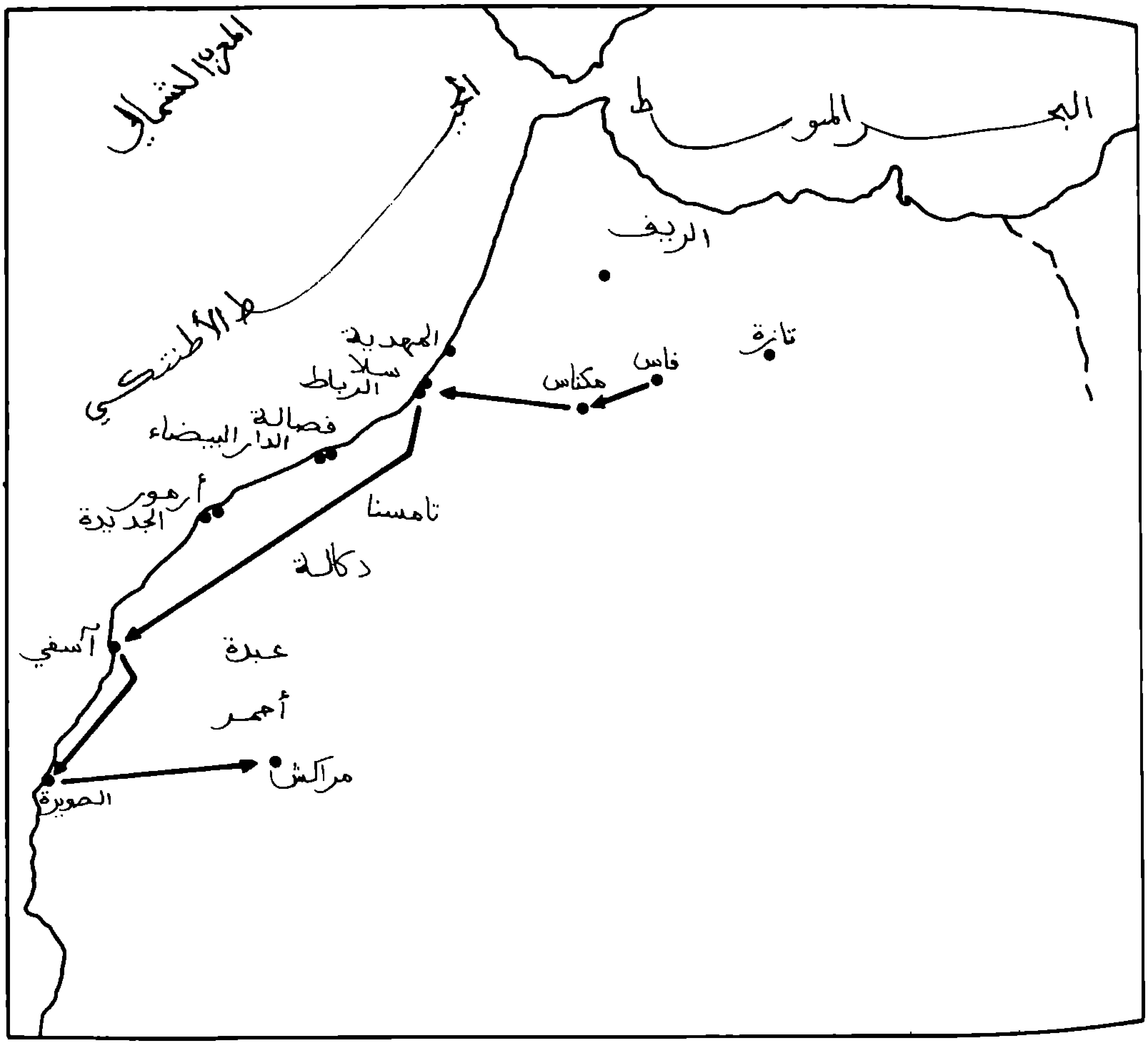

الخريطة 2 ـ «حركة» مولاي سليمان (1799)

الجنود الذين كانوا يتهالكون صرعى الوباء كانوا يدفنون فورا بحوائجهم لكي تواصل القبائل، التي لم تكن قد تفطنت بعد إلى أمره (الوباء)، تزويد الجيش بالمؤن[35]. بيد أن محمد الضعيف هو الذي يقدم لنا أفضل مثال فيقول : «وارتحل السلطان من عين عتيق لناحية آسفي وذلك يوم الخميس 29 من ذي القعدة عام 1213 (4 ماي 1799) وبات بوادي بوزنيقة، وفي كل يوم يموت من جيش السلطان كذا و كذا بالوباء إلى أن قطع وادي أم الربيع وكأنه نهض بجندين جند من العسكر وجند من الوباء، ولم يكن الوباء بدكالة وعبدة واحمر وغيرهم حتى دخل السلطان ببلادهم»[36].

وكما تسببت هذه «الحركة» في زرع الطاعون في السهول الأطلنتيكية والأقاليم الجنوبية، فلا يستبعد أن تكون قد ساهمت، بشكل غير مباشر، في نشره في الأقاليم الشمالية بعد عودة الجنود إلى مواطنهم. كان القلق من هذا الاحتمال يقض مضاجع الهيئة القنصلية بطنجة. فقد كتب قنصل الولايات المتحدة يقول في يونيو 1799 «إن طنجة تتمتع بصحة جيدة، لكن يخشى أن ينتقل إليها الوباء بعد عودة المائة جندي الذين كانوا قد غادروا هذه المدينة للمشاركة في حركة السلطان إلى الجنوب»[37].

* * *

بسبب هذه العوامل اذن امتد الوباء على نطاق جغرافي واسع، فتفشى أولا في حوض سبو في أبريل ـ ماي 1799، واندلع في سهول الشاوية ودكالة وعبدة والحوز في يونيو ـ يوليوز. وتوغل في سوس خلال غشت ـ شتنبر. وعلى الرغم من الاحتياطات التي اتخذها القناصل، واصل زحفه كالسيل الجارف مكتسحا كل الحواجز في طريقه. وهكذا فقد ضرب تطوان وطنجة في شهر نوفمبر. وتمادى إلى السنة التالية ضاربا الجهات التي أخطأها سابقا، ولم ينقطع أثره إلا مع نهاية 1800[38].

---

(35) MICHEL ; 1982-83, op. cit., I, p. 74.

(36) الضعيف (محمد)، 1986، ص 315.

(37) T 6 1/Roll. Tanger, 24.6.1799.

(38) لمزيد من التفاصيل، انظر

EL-BEZZAZ (M.A.) "La peste de 1798-1800 au Maroc" ; in **Hespéris- Tamuda**, 1985, pp. 57-81.

وكذلك مجلة دار النيابة، ع2، ربيع 1984، ص 52-62.

هـ - الضحـــايـــا

يمكن أن نكون فكرة تقريبية عن ضحايا هذا الطاعون من خلال استنطاق بعض الروايات التي، وإن كانت تفتقر إلى الدقة المطلوبة، فإنها تعكس على الأقل فداحة الخسائر.

- الروايات الأجنبية

يتفق الملاحظون الأجانب، الذين عاصروا الوباء، على القول بأنه أحدث انهيارا ديموغرافيا كبيرا إلى حد أن كثيرا من المدن خلت من سكانها. وهكذا فإن القنصل الانجليزي دجاكسون يقدم أرقاما مدهشة عن عدد الضحايا الحضريين، فيما يلي بعضها:

- فاس	65.000: ضحية	- آسفي	5.000 ضحية
- مراكش	50.000: ضحية	- الصويرة :	5.500 ضحية

كما نرى فإن هذه الأرقام تكتسي قيمة أدبية أكثر منها وثائقية نظرا لما تنطوي عليه من غلو مفرط، على أن كل التقديرات التي لدينا في الموضوع تسير في نفس الاتجاه. فبالنسبة لفاس يذكر القنصل الفرنسي بطنجة كيلي (Guillet) أن الخسائر بها بلغت يوميا 700 و800 ضحية، بينما بلغ عدد الضحايا بها منذ ماي 1799 30.000 ضحية[40]. ويفيدنا الرحالة الانجليزي كورتس (Curtis)، الذي زار فاسا سنة 1801، بأن الوباء فتك بحوالي 15.000 شخص في حي واحد من أحياء المدينة، بحيث لم يبق على قيد الحياة في هذا الحي سوى 30 شخصا[41].

بخصوص الرباط، نتوفر على مراسلات جديدة ترجع إلى مارس - يونيو 1799، وهي صادرة عن تاجر فرنسي كان متواجدا بالمدينة وقتذاك. من خلال هذه المراسلات نتبين أن عدد الضحايا لم يكن يتجاوز في البداية 20 إلى 25 ضحية في اليوم[42]، ثم هبط العدد إلى 10 و12 ليرتفع تدريجيا إلى أن بلغ

---

(39) JACKSON (J.G.) **An account of the Empire of Morocco**, Londres, 1809.
وكذلك GYON 1855, op. cit., p. 360.

(40) A.E.P./CCM., t. 21, Tanger 14 Prairial an VII (2.6.1799).

(41) AL-MANSUR ; 1981, op. cit, t. 1, p. 199.
تذكر مراسلة من الرباط بتاريخ 27 ماي 1799 أن عدد الموتى بفاس بلغ 1.000 و1.200 ضحية في اليوم (A.T./104). من جهة أخرى يؤكد الطبيب الفرنسي رينو أن مدينة فاس أصبحت خالية تماما من سكانها عند عودة مولاي سليمان إليها من الجنوب
RAYNAUD ; 1902, op. cit., p. 81.

(42) A.T./104 Lettres de Douttier à A. Guillet, Salé, 26 mars et 1er mai 1799.

100 ضحية في اليوم في نهاية ماي[43]، إلا أن أكبر الخسائر هي التي سجلت في بداية الشهر التالي 170 ثم 250 ضحية في اليوم[44]. ومع بداية فصل الصيف أخذ الوباء في الانحسار وهبطت به الخسائر في 24 يونيو إلى 63 و70 ضحية في اليوم[45]. وحسب المراسلات نفسها فإن الوباء تفشى بنفس الحدة بسلا وكان يخلف بها في حدود 24 يونيو 150 إلى 160 ضحية في اليوم[46].

بالاضافة إلى هذه التقديرات تتضمن هذه المراسلات إشارات هامة إلى ارتفاع الخسائر بين الاناث بالنسبة للذكور، وإلى حالة الذعر بين السكان الذين كثر هروبهم إلى البادية أو إلى مدن أخرى إلى حد أنه كان يتعذر إيجاد من يتولى تجهيز الموتى[47]. أما التجار الأوروبيون فقد أغلقوا عليهم دورهم باستثناء المدعو أندري ري بيجيو (A. Biggio)، وهو من أصل جنوي، الذي واصل سيرته العادية ففتك به الطاعون في 23 يونيو[48].

نلاحظ أن الوباء اتسم في الرباط بقوة تدميرية كبيرة، إلا أن هناك من بالغ في تقدير مجموع خسائرها، فقدم رقم «20.000»، أي ما يعادل ثلثي سكانها[49].

إذا انتقلنا إلى المدن الجنوبية، نجد أرقاما أخرى مدهشة ترمز إلى فداحة الخسائر. فالقنصل الأمريكي (J. Simpton) يذكر في مراسلة 9 يوليوز 1799 أن الوفيات بلغت في مراكش 500 ضحية في اليوم[50]، ويضيف في مراسلة أخرى بتاريخ 30 يوليوز أنه توفي بها 8.000 ضحية في ظرف أربعة أيام، أي بمعدل 2.000 في اليوم[51]، ويشير في مراسلة 17 غشت إلى أن الوباء يخلف في الصويرة 60 إلى 70 ضحية في اليوم[52]. من جهته، يخبرنا القنصل الفرنسي بروصوني (Broussonnet) بأن الوفيات بلغت في تارودانت 800 ضحية

---

(43) A.T./104, Salé 4.6.1799.

(44) A.T./104, Salé 25.6.1799.

(45) الرسالة المذكورة في الهامش 44.

(46) الرسالة نفسها.

(47) نفسها.

(48) نفسها.

(49) GODARD 1855, op. cit., t. 2, p. 574.

(50) T 6 1 / Roll 1, Tanger 9.7.1799.

(51) T 6 1 / Roll 1, Tanger 30.7.1799.

(52) T 6 1 / Roll 1, Tanger 17.8.1799.

في اليوم، مضيفا أن حامية مخزنية بالمدينة لم ينج منها سوى جنديين من مجموع 1.200 جندي[53].

بالاضافة إلى هذه الأرقام، تطالعنا في المراسلات الأجنبية بعض الفصول المأساوية التي كانت تجري في هذه المدن. من ذلك أن الناس كانوا يلقون بالجثث في حفر كبيرة، وقد يتركونها في العراء لتنهشها الكلاب والطيور الكاسرة. وأمام شبح الفناء، عم اليأس والاستسلام، وتهافت الموسرون على شراء الكتان لتلف به جثثهم حينما يأتي دورهم، كما عمدوا إلى إفراغ مطاميرهم وتوزيع ما تختزنه من أقوات على الفقراء، وتهييئها بذلك لتكون مقرهم الأخير[54].

هذا فيما يخص العالم الحضري، ولنلق الآن نظرة سريعة على الحالة في البادية، ودائما من خلال نفس الروايات.

يحدثنا دجاكسون في هذا الصدد بأنه شاهد خلال تجوله بإقليم حاحا، مباشرة بعد الوباء، عدة قرى مهجورة كانت فيما يقول مزدهرة بالأمس القريب[55]، ثم يقدم بعض الأمثلة فيذكر أنه لم ينج في قرية الديابات، الواقعة جنوب الصويرة، سوى 23 شخصا من مجموع 133 نسمة[56]، ويضيف أنه لم يسلم في قرية أخرى سوى أربعة أفراد من مجموع 800 نسمة، وفي ثالثة لم يبق على قيد الحياة سوى سبعة أو ثمانية من مجموع 500 أو 600 نسمة[57].

فالرواية تظهر لنا أن الطاعون صيّر البادية المغربية قفرا بلقعا، مما يدعو إلى إعادة النظر في الأطروحة التي تفترض أن الوفيات تكون عادة أدنى في القرية منها في المدينة زمن الطاعون.

- الروايات المغربية

كما هو معروف، استأثرت الأوبئة العنيفة بانتباه أصحاب الحوليات والتراجم المغربية ولو أنهم لم يخصصوا لها في كتاباتهم سوى إشارات وجيزة لا تكاد تشفي الغليل. أما ما تركوه لنا عن هذا الوباء، فيشكل حالة استثنائية من حيث كثرة الاشارات، وحتى بعض التقديرات عن عدد الضحايا. فصاحب

---

(53) RENAUD ; 1921, p.

(54) JACKSON 1809, op. cit., p. 174.

(55) نفسه، ص 178.

(56) ن.

(57) م. ن.

«الابتسام» يصف المرض بـ «الطاعون الكبير» الذي عم بوادي المغرب والأمصار وخلت بسببه الخيام والديار[58]. ويقول في موضع آخر «كان موتا ذريعا كاد أن يفضي إلى الفناء»[59]. ويستعمل الفقيه السوسي المانوزي نفس العبارة فيقول : «أخلى (الوباء) البلاد من العباد»[60]. ويؤكد آخرون عنف الوباء بطريقة غير مباشرة. فمنهم من اختاره للتوقيت والتأريخ، مما يدل على أنه كان من الأحداث الكبيرة التي احتلت مكانة بارزة في ذاكرة المعاصرين[61]. ومنهم من اعتبره مع احتلال مصر من طرف فرنسا علامة على قرب ظهور المهدي المنتظر «إذا دخلت النصارى مصر وظهر الوباء بالمغرب وخرجت النصارى بالسواحل ظهر الامام المهدي»[62].

بالاضافة إلى مثل هذه العبارات، هناك من قدم لنا بعض التقديرات عن عدد الضحايا. فعن تطوان، يقول محمد أفيلال «كان يموت في بلدتنا تطوان كل يوم مائة وثلاثون يزيد بعشرة أو ينقص بنحوها»[63]. وعن فاس، يخبرنا الفشتالي بأن الناس كانوا خلال شهر مارس 1799 «يدفنون ما يزيد على ألف في كل يوم»[64]. ويُزايد صاحب «الابتسام»، فيقول : «كان يموت بفاس في كل يوم الألفان ونصف»[65]. ويؤكد محمد الضعيف ارتفاع الوفيات في العاصمة الشمالية بقوله : «وكثر الوباء بفاس البالي وفي تلك النواحي حتى مات من الخلق ما لا يحصي عددهم إلا الله تعالى»[66]. أما عن الحالة في السهول الأطلنتكية، فلنا في رواية محمد الضعيف أحسن مثال عن الفتك الذريع الذي أحدثه فيها الطاعون، حيث يقول

«وقصد السلطان [مولاي سُليمان] دكالة فوجد عاملها قد مات وهو الحاج الهاشمي العروسي الدكالي ومات ولده الطاهر وأخوه محمد بخدمه وعياله ونسائه وبقيت داره خالية»[67].

---

(58) «الابتسام عن دولة ابن هشام»، **مخطوط** خ ح، ز 12420، ص 7.
(59) م. ن.، ص 16.
(60) أورده السوسي (المختار) في **المعسول**، ج 3 ص 250.
(61) **المعسول**، ج 4، ص 22، ج 5، ص 141، ج 17، ص 51 وص 102.
(62) ابن عجيبة (أحمد) «سلك الدر في ذكر القضاء والقدر»، **مخطوط** خ ع، د 2589، ص 15.
(63) أورده داود (محمد) في **تاريخ تطوان**، ج 3، ص 234.
(64) الفشتالي، م. س.، ورقتا 125-126.
(65) **الابتسام**، م. س.، ص 7
(66) الضعيف (محمد)، 1986، ص 315، يخبرنا المؤلف من جهة أخرى، بأن أخاه فقد في هذا الوباء ولده وزوجته (ص 315).
(67) م. ن.، ص 315.

وبالمثل، يبدو من الروايات المغربية أن الخسائر البشرية كانت فادحة جدا في سوس. ذلك ما تعكسه كثرة الاشارات التي أوردها المختار السوسي إلى انقراض أسر بكاملها[68]. وهو ما تعكسه أيضا كثرة النوازل التي نشأت بصدد مشكل التركات وفصل الخصومات الناجمة عنها[69].

أخيرا فإن الأركيولوجيا قدمت لنا مساهمة قيمة تؤكد فداحة هذه الخسائر بسوس، ويتعلق الأمر بالتنقيبات التي أجراها باسكون بالمقبرة اليهودية بالبيغ والتي أثبت علي ضوئها هلاك 12 ضحية من يهود الملاح وحده[70]. ولاعطاء هذا الرقم كامل أبعاده، ينبغي أن نضيف أنه كان يمثل ثلثي سكان هذا الملاح وما يفوق بثلاثين مرة الوفيات العادية بين سكانه.

* * *

نلاحظ أن الروايات المغربية تتفق مع الروايات الأجنبية في الدلالة على فداحة الخسائر في الأرواح. وكل هذه المعطيات تجعلنا نميل إلى الاعتقاد بأن الوباء قد أباد ثلث أو نصف عدد سكان المغرب[71]. وبالنظر إلى الوفيات كانت مرتفعة بصفة خاصة بين الاناث والفئات الفتية، فإن البلاد عانت لمدة طويلة من مخلفات هذه الكارثة الديمغرافية التي انعكست آثارها في مختلف الميادين.

2 ـ استراحة قصيرة 1801-1816 وأزمة غذائية جديدة 17-1818

تمتع المغرب خلال المدة المتراوحة بين 1801 و1816 بفترة من الهناء، بحيث إن مصادرنا لا تشير خلال هذه المدة إلى ظهور أي وباء. وقد تزامنت هذه الاستراحة القصيرة مع ظرفية مناسبة مكنت السكان من استئناف حياتهم العادية، وتحقيق نوع من التوازن بين محيطهم الطبيعي وبين إنتاجهم وحاجياتهم.

---

(68) المعسول، ج 11، ص 120.

(69) م. ن.، ج 8، ص 156، وج 3، ص 117 ـ 118.

(70) PASCON (P.) **La maison d'Iligh et l'histoire sociale du Tazerwalt**, SMER, Rabat, 1984, p. 116.

(71) قدر دجاكسون نسبة الخسائر بنصف عدد السكان:
JACKSON, An account, 1809, op. cit., p. 171.

فالوضع الداخلي اتسم بهدوء نسبي تجلت آثاره في استتباب الأمن في مختلف الأقاليم بما فيها النائية عن السلطة المركزية «حتى صار ما بين السوس ودرعة والفائجة مجالا للتجارة وممرا لأبناء السبيل يغدون ويروحون آمنين على أموالهم وأنفسهم»(72). كما يبدو أن السنوات التي تعاقبت مباشرة بعد الطاعون السابق لم تسجل خصاصا يذكر في التهاطلات، بل يبدو على العكس أنها تميزت بالخصب ووفرة الانتاج. هذا ما يمكن استخلاصه من الملاحظات التي سجلها الرحالة الأجانب الذين ساحوا بالمغرب خلال هذه المدة.

ففي طريقه نحو فاس في ربيع 1801، لاحظ الأنجليزي جيمس كورتس (J. Curtis) أن البادية منزرعة على نحو أفضل مما كان متوقعا بعد التدمير الناجم عن الطاعون. وأبدى نفس الملاحظة عند مروره بالغرب «أن كل ناحية تدل على مستوى زراعي كبير»(73). بعد أربع سنوات أكد السفير النمساوي بويي (Pouilly) هذه الملاحظات فيما يخص الجهات التي مر بها بين طنجة وعين دالية، في ماي 1805 «لقد اجتزنا سهولا مختلفة تتميز بخصوبتها وكثافة فلاحتها.. وكل البوادي مغطاة بالقطعان من جميع الأصناف»(74). في السنة نفسها لاحظ علي باي، أثناء مروره بالحياينة، في غشت، أن سفوح التلال كانت تتحول في فصل الصيف إلى مساحات خضراء بما يوجد بها من مزروعات(75). وفي عام 1806 وصف الانجليزي جوهن بوفا (Jonn Buffa) المناطق التي مر بها بين طنجة ومكناس بأنها مناطق مغطاة بحقول جميلة من الحبوب، وبأن كثيرا من الجبال تزرع إلى أعالي قممها»(76). من جهته، قدم الضابط الفرنسي بورل (Burel) ملاحظات مماثلة أثناء سفارته إلى المغرب سنة 1808 : «إن المطامير تختزن حاليا ما يكفي لتغطية حاجيات مجموع السكان الغذائية، من ذرة، وقمح، ودخن، وبشنة، وفاصولية، وشعير»، مضيفا أن سعر مد من القمح يقل عن أوقيتين(77) أخيرا، هناك شهادة قنصل انجلترة الذي أشاد سنة 1813 بخصوبة

---

(72) الناصري، **الاستقصا**، 1956، ج 8، 7 ص 107.

(73) AL-MANSUR, 1981, op. cit., t. 1, p. 99.

(74) CAILLE (J.) **Une ambassade autrichienne au Maroc en 1805**, Larose, Paris, 1957, pp. 54-55.

(75) AL-ABBASSI (Ali Bey) **Voyages en Afrique et en Asie**, Paris, 1814, p. 1, p. 316.

(76) AL-MANSUR, 1981, op. cit., t. 1, p. 99.

(77) CAILLE (J.) **La mission du capitaine Burel au Maroc**, Inst. des H.E.M., 1953, pp. 109-110.

البلاد «إن مجموع البلاد عبارة عن سهل مستمر يمكن اعتباره من أحسن المناطق الفلاحية في العالم»[78].

بطبيعة الحال، لا يمكننا أن نعمم انطلاقا من هذه الملاحظات، التي لا تعدو أن تكون انطباعات مشروطة بفترة مرور الرحالة بهذه المنطقة أو تلك، لكنها تشهد مع ذلك على أن البلاد تمتعت بالخصب والرخاء مباشرة بعد الوباء.

هناك قرائن أخرى على هذا الرخاء. فالاخباري محمد الضعيف، الشغوف بتسجيل الجوائح، لا يثير خلال هذه الفترة إلا إلى الصعوبات التي عرفتها بداية موسم 1806ـ1807 «حيث تأخر نزول المطر واشتد الأمر على الناس، وخرج بعض من الناس لصلاة الاستسقاء وذلك يوم الخميس 28 شوال 1221 (8 يناير 1807)... (و) لم يحرث أحد»[79]. وفيما عدا هذه الظرفية الصعبة، التي وقع تجاوزها بفضل الأمطار التي تهاطلت ابتداء من شهر فبراير، لا يشير المؤلف إلى وقوع أي خصاص، بل نراه بالعكس يتحدث عن الخصب في عدة مناسبات[80].

أضف إلى هذا أن المغرب صدر الحبوب إلى الخارج خلال هذه المدة، وهو أمر لا يحدث عادة إلا إذا تحقق الاكتفاء الذاتي؛ ففي 1801ـ1802 «أطلق السلطان (مولاي سليمان) بيع الزرع للنصارى بالدار البيضاء وغيرها»[81]، وفي ربيع 1804 صدر المغرب للسويد نحو 6.000 فانكة من القمح[82]، وصدر شحناتٌ من الحبوب لتونس وطرابلس للتخفيف من القحط الذي كان يعاني منه هذان البلدان[83]. ويمكن أن نختم هذه الجولة من الاستشهادات بقول الناصري :

«وفي هذه السنين كلها كانت الرعية في غاية الطمأنينة والأمن والخصب والرخاء... وكانت القبائل قد تمولت ونمت مواشيها وكثرت الخيرات لديها... فصارت القبيلة التي تعطي عشرة آلاف مثقال مضاربة أيام والده (سيدي محمد ابن عبد الله) يستخرج منها على النصاب الشرعي عشرون وثلاثون «ألف مثقال»[84].

* * *

---

(78) AL-MANSUR, 1981, , p. 99.

(79) الضعيف (محمد)، 1986، 340.

(80) م. ن.، ص 350 و365 و388.

(81) م. ن.، ص 321.

(82) م. ن، ص 332.

(83) الاستقصا، ج 8، ص 118.

(84) م. ن.، ج 8، ص 114 و169.

على أن الرخاء لم يستمر طويلا، وسرعان ما مال منحناه إلى الهبوط. كان أول مؤشر لهذا الهبوط قلة الأمطار في الجنوب سنة 1812، ثم تكالب الجراد الذي ألحق أضرارا جسيمة بالحبوب وأدى إلى ارتفاع الأسعار في نهاية 1812 وبداية 1813، فبلغ ثمن القمح 20 أوقية للمد[85]. بيد أن هذه الشدة كانت محدودة في الجنوب، وكان القمح المغربي ما يزال يصدر بطريقة غير مشروعة إلى أوربا، مما دفع مولاي سليمان عام 1813 إلى تجريد «حركة» ضد قبائل الريف لوضع حد لهذه التجارة المحظورة[86]. وابتداء من 1815 بدأت المؤشرات الحقيقية للأزمة الغذائية التي أناخت بكلكلها سنتي 1817-1818.

حسب المعلومات التي لدينا فقد بدأت هذه المحنة بتكالب الجراد. وهكذا فإن وثيقة بتاريخ يونيو 1816 تذكر «إن السنة المنصرمة كانت سيئة للغاية بالنسبة لمختلف المحاصيل لأن الجراد عاث فسادا في أغنى المناطق إلى حد أن مكيالا من الحبوب يبلغ ثمنه عادة 1 فرنك و25 سنتيما بلغ منذ ستة أشهر 6 و7 فرنكات»[87]. ويخبرنا صاحب «الاتحاف الوجيز» بأن سنة 1232/1816-1817 تميزت في سلا بجفاف شديد إلى حد أن صلوات الاستسقاء أقيمت خمس مرات[88]. وفي هذا الجفاف أنشد الشاعر[89] :

اذا اشتد الخناق وضقنا لخالقنا ورازقنا رجعنا
قحطنا أنت معهود كريم تسامحنا اذا نحن أسأنا

لا ندري هل كان هذا الجفاف عاما. إلا أننا نعلم أن السنة تميزت بغزو جديد للجراد الذي وصل إلى المناطق الشمالية محدثا خسائر كبيرة بالمحاصيل[90]. والظاهرة التي تسترعي الانتباه أن المغرب استورد الحبوب في هذه السنة من جبل طارق[91].

---

(85) AL-MANSUR, 1981, t. 1, p. 215.

(86) الضعيف (محمد)، 1986، ص 385.

(87) L. VALENCI (L.) **Le Maghreb avant la prise d'Alger**, Flammarion, 1969, p. 24.

(88) ابن علي الدكالي، **الاتحاف الوجيز**، تحقيق مصطفى بوشعراء، منشورات الخزانة الصبيحية، سلا، 1986، ص 128.

(89) وهو الشاعر زين العابدين المباركي (م. ن).

(90) RILEY **Naufrage du brigantin «Le Commerce» en 1815**, tr. Peltier, Paris 1818, pp. 330, 341 et t. I, p. 451.

(91) Ibid.

أما سنة 1817 فقد بدأت بانطلاقة سيئة، اذ توقفت الأمطار مدة طويلة، امتدت من نوفمبر 1816 إلى بداية مارس 1817[92]. ولئن كانت الآمال معقودة على أمطار الربيع لانقاذ الموسم، فإن البلاد نكبت من جديد بالجراد، الذي عم جميع الجهات وأفسد على الناس زروعهم وثمارهم، وغلت بسببه الأسعار[93].

بيد أن العوامل الطبيعية لم تكن وحدها مسؤولة عن الغلاء، فهناك أيضا قرار السلطان بالسماح لفرنسا باستيراد الحبوب لمواجهة الخصاص الذي كانت تعاني منه. ونعلم أن قنصلها بطنجة (Sourdeau) تمكن بالفعل من انتزاع موافقة المخزن على ألا يتم شحن الحبوب الا ابتداء من يونيو 1817، ثم بعد تجدد المفاوضات، تقرر السماح بتصدير 10.000 قنطار بدون شرط[94]، وعلى الرغم من الاحتياطات التي اتخذت لابقاء الصفقة في طي الكتمان، فقد تسرب خبرها محدثا موجة من القلق بين السكان، فهاجم الناس في الرباط المراكب التي قدمت لشحن القمح[95]، بينما خرجوا في فاس ومكناس هاتفين : إن فرنسا تريد حرمان السكان من الخبز[96]، مذكرين السلطان بالوعد الذي قطعه على نفسه سنة 1792 بعدم السماح بتصدير الحبوب والزيوت والصوف للمسيحيين. لتهدئة هذا الغضب الشعبي، اضطر مولاي سليمان في الأخير إلى اصدار أوامره بإيقاف سريع لخروج الحبوب[97].

هذه الظرفية الطارئة انضافت إلى العوامل الطبيعية للدفع بالأسعار في اتجاه تصاعدي. فبلغ القمح 22 أوقية في ربيع 1817[98]. وعلى الرغم من ايقاف التصدير، استمر تصاعد الأسعار، وبلغ القمح في الرباط 26 أوقية[98م].

مع استمرار الجفاف سنة 1818، بلغت الأزمة الغذائية ذروتها ونفقت المواد الاستهلاكية من الأسواق، وبدأت تحركات القرويين بحثا عن لقمة عيش. تخبرنا وثيقة بتاريخ 15 دجنبر بأن نصف السكان كانوا لا يسدون رمقهم إلا

---

(92) J. CAILLE **Le Consulat de Tanger** ; Paris, 1967, p. 107.

(93) الابتسام، مصدر سبق ذكره.

(94) A.E.P./CCM., t. 25, Tanger, 4 mars 1818.

(95) AL-MANSUR, 1981, op. cit., I, p. 142.

(96) J. CAILLE, 1967, op. cit., p. 107.

(97) Ibid.

(98) AL-MANSOUR, 1981, op. cit., t. I, p. 215.

(98م) AL-MANSOUR, 1981, op. cit., t. I, p. 347.

بالحشائش(99). في ظل هذا الفقر المدقع عاد الطاعون إلى الظهور ليزيد الطين بلة.

3 ـ عودة الطاعون 1818ـ1820

أ ـ محاولات الدفاع

يعتبر طاعون 1818ـ1820 حلقة من سلسلة واسعة بدأت في عدد من البلدان المتوسطية منذ عدة سنوات؛ ففي 1806 ظهر الوباء بمصر، وعاد إليها سنة 1813(100)، في السنة التالية اجتاح مالطه(101)، ثم عاود مصر عام 1816 وبقي بها زهاء أربع سنوات(102)، في نفس السنة انتقلت العدوى إلى عدد من البلدان المتوسطية الأخرى مما شكل خطرا كبيرا على المغرب. ثم ازداد الخطر عندما أصبح جاثما في الحدود. ففي 1817 ظهر بالجزائر مخلفا 40 إلى 60 ضحية في اليوم(103)، وتسلل من الجزائر إلى بونة ووهران، ثم انتشر في كل نواحي الولاية الجزائرية مع قوافل الفارين.

والحقيقة أن المغرب لم يعد أعزل تماما أمام هذا الوباء. فمنذ طاعون 1798ـ1800 أصبحت «خريطة القناصل» بطنجة تولي مزيدا من الاهتمام بالوقاية الصحية في المراسي. وهكذا، وفي الوقت الذي كانت أوربا مشغولة عن البلاد بحروب الثورة الفرنسية، كان قناصلها بطنجة قادرين على اتخاذ سلسلة من التدابير الوقائية تنص على طرد المراكب الموبوءة أو إخضاع ركابها، بمن فيهم المغاربة، لحجر صحي في أحد أبراج المدينة.

ومع أن هذه التدابير لم تكن تخلو من ثغرات، فإنها لم تكن عديمة الجدوى. ويرى الطبيب الفرنسي رينو أن المغرب نجا من الحمى الصفراء سنة 1810 بفضل الحظر المفروض على جبل طارق وملقا، حيث تفشى الوباء. كما

---

(99) A.E.P./CCM., t. 26, Tanger 15.2.1818.

(100) D. SEGUR "Rapport adressé à M. le Ministre de l'Agriculture et du Comm. sur les modifications à apporter aux règlements sanitaires", **Ann. Mari.**, Paris, 1839, t. 70, v. 2, p. 746.

(101) Ibid.

(102) Ibid.

(103) R.C.S./t. 1, n° 85.

يذكر أن البلاد نجت من الطاعون سنة 1804 بفضل طرد مركب قادم من الشرق وعلى متنه شخص موبوء(104).

ويفيدنا سجل «المجلس الصحي الدولي بالمغرب»(105) بأن «خونطة القناصل» عقدت اجتماعا طارئا عند وصول الأخبار بظهور الطاعون بالجزائر عام 1817، قررت فيه ما يلي

ـ فرض حجر صحي لمدة أربعة أيام على جميع المراكب القادمة من بلاد المغرب الكبير ومن المشرق الاسلامي، ولمدة يومين على المراكب القادمة من الموانىء الأوربية فيما وراء جبل طارق.

ـ توجيه هذا القرار لعامل طنجة وأمين جماركها وكذلك لنواب القناصل بمراسي تطوان والعرائش والرباط والصويرة.

ـ توجيه رسالة إلى السلطان لالتماس موافقته على القرار والعمل على تنفيذه، مع تذكيره بأن والده سيدي محمد بن عبد الله سبق له، في ظروف مماثلة، أن أقام حزاما عسكريا بين مملكته والولاية الجزائرية.

ـ تعيين طبيب فرنسي مفتشا صحيا بمرسى طنجة لتعزيز المراقبة الصحية بها.

على الرغم من أن وثائقنا لا تفيدنا بشيء حول موقف مولاي سليمان من هذا القرار، فإننا لا نشك في أنه استجاب له لأنه عودنا على ذلك في مناسبات مختلفة، كما تشهد على ذلك وثائق المجلس الصحي نفسها؛ ولأنه صرح مرارا بجهل المغرب في شؤون الحجر الصحي معترفا للقناصل بخبرتهم في هذا الميدان. وقد جاء في إحدى رسائله وهو يخاطبهم

«فأنتم تعرفون كيف تتعاملون مع أهل الوباء في بياعتكم (كذا) ومشترياتكم وتجعلون الدراهم في الخل وتتحفظون كل التحفظ والمسلمون لا يعرفون ذلك، ولا يتحفظون مثل تحفظكم منه وذلك فيه ضرر على المسلمين وعلى قنصوات النصارى الذين بطنجة»(106).

---

(104) RAYNAUD, 1902, op. cit., p. 82.

(105) R.C.S./I, n° 856.

(106) رسالة من مولاي سليمان إلى القنصل الانجليزي ماطرا (Matra). 11 رجب 1219/22 ماي 1804، أوردها AL-MANSUR, 1981, op. cit, t. 2, p. 31.

غير أن ما يجب التوكيد عليه أن السلطان كان يتحفظ أحيانا من قرارات «الخونطة» الصحية تخوفا مما قد ينجم عنها من أضرار تجارية. ذلك ما تفصح عنه رسالة محمد بن عبد السلام السلاوي إلى القناصل والتي يقول بها

«إن التحفظ مما فيه الضرر هو جاري بيننا ومبينا (كذا) بشرع نبينا صلى الله عليه وسلم، لكن هذه الحسرة الشديدة الصادرة منكم هي خلاف مراد سيدنا ويورث منها الضرر للتجار»(107).

كان هذا التحفظ يزداد بصفة خاصة عندما يتعلق الأمر بالحجاج المغاربة العائدين إلى بلادهم من الديار المقدسة. هذا التردد هو الذي نسف في الأخير قرار «الخونطة»، المشار إليه سابقا، وفتح الباب على مصاريعها أمام تسلل الطاعون إلى البلاد.

ب ـ قضية نزول الحجاج بطنجة 1818

هل كان بإمكان القناصل في بداية القرن التاسع عشر أن يجرؤوا على فرض الحجر الصحي حتى على الأمراء من أبناء السلطان ؟ وإذا فعلوا، هل كان بإمكان هذا الأخير الموافقة على هذا الاجراء ؟ طرح هذا المشكل في ربيع 1818 عند عودة الأميرين المولى عمر والمولى علي من الديار المقدسة. وفيما يلي الوقائع.

في 22 ماي 1818، توقف بجبل طارق المركب الانجليزي «الطاج» قادما من الاسكندرية، ومقلا على متنه الأميرين المذكورين بالاضافة إلى ستين حاجا مغربيا من بينهم سبع عشرة امرأة. في نفس اليوم، التحق بطنجة قائدان مغربيان على متن زورق تابع للمركب المذكور بمهمة التعرف على الموقف الذي قد تتخذه الهيئة القنصلية ساعة قدومه.

يفيدنا سجل المجلس الصحي في هذا الصدد بأن الهيئة القنصلية تعرضت لضغوط قوية من طرف أمين الجمارك وعامل طنجة إلى حد أنها اقتنعت في الأخير بأن التدابير التي قد تتخذها بهذه المناسبة ستقابل حتما بالرفض، باعتبار أنها ستكون موجهة ضد ولدي السلطان، فقررت بالتالي عدم الوقوف بكيفية

(107) رسالة من محمد بن عبد السلام السلاوي إلى الهيئة القنصلية بطنجة، 22 رمضان 7/1229 شتنبر 1814 (و م م).

صريحة ضد المركب، وخلعت عن عاتقها كل مسؤولية(108). وفيما يرويه القنصل الفرنسي سوردو (Sourdeau) فإن القناصل اضطروا إلى اتخاذ هذا الموقف «بناء على الأوامر الضمنية التي تلقاها الأمناء من صاحب الجلالة السلطان»(109).

بناء على ذلك، تمتع زورق القائدين المغربيين بحرية الدخول، ثم عاد إلى جبل طارق بعد توقف بطنجة دام ثلاث ساعات. والذي يفهم من الروايات الأجنبية أن هذا الزورق ترك في طنجة الجرثومة الأولى للطاعون. ويذكر كرابر (Graberg) أن يهوديا حمل أمتعة القائدين من المرسى إلى داخل المدينة، كان أول من أصيب بالوباء، وعن طريقه انتقلت العدوى إلى احدى أخواته في 23 ماي، لتموت بعد يومين وعليها الأعراض المميزة للطاعون(110).

مهما يكن، فإن ركاب «الطاج» تمتعوا فورا بحرية الدخول إلى طنجة بمجرد وصولهم في 23 ماي، وهذه الموجة الأولى من الحجاج هي التي تحدثت عنها المصادر المغربة، وحملتها بكل وضوح مسؤولية ادخال الطاعون إلى المدينة. يقول الزياني

«وفي هذه السنة (1233) بلغنا أن ولدي أمير المومنين مولاي علي ومولاي عمر قدما من الحج ونزلا بمرسي طنجة ووجه لهما والدهما مركبا من مراكب الانجليز للاسكندرية حملهما وأصحابهما والحجاج والتجار منها ولما نزلوا بطنجة كان ذلك سبب دخول الوباء للمغرب»(111).

ويضيف الناصري «ولما نزلوا بطنجة حدث الوباء بالمغرب فقال الناس إن ذلك بسببهم»(112).

والواقع ان نزول حجاج «الطاج» لم يحدث في حينه ما من شأنه أن يثير الانتباه من الناحية الصحية، لأن الوفيات الأولى بقيت منعزلة، وبعضها نسب إلى حالة انتحار بالسم(113). وإلى بداية الشهر التالي، كانت «خونطة القناصل» ما نرال تبذل المساعي لابعاد شبح الوباء، جاهلة أنه داهم عقر الدار.

---

(108) R.C.S. / n° 916.

(109) A.E.P. / CCM., t. 26, Tanger 25.5.1818.

(110) HEMSÖ (Graberg di) **Observations authentiques sur la peste du Levant...**, Florence, 1841, p. 40.

(111) «الروضة السليمانية» م.س.، ص 191.

(112) الناصري «الاستقصا»، ج 8، ص 133.

(113) HEMSÖ (G. di), 1841, op. cit., p. 41.

نعرف بالفعل أنها بذلت محاولتين الأولى في 20 ماي. في هذا التاريخ، عقدت جلسة طارئة على إثر وصول الأخبار بقرب وصول موجة جديدة من الحجاج مكونة من 430 حاجا، على متن المركب الانجليزي «أفون» (Avon). فقررت بالمناسبة توجيه رسالة إلى مولاي سليمان لالتماس موافقته على اخضاع هؤلاء الحجاج للحجر الصحي عند قدومهم[114]. أما المحاولة الثانية، فكانت في فاتح يونيو، عندما وصل إلى طنجة مركب مغربي صغير برئاسة عبد الكريم ابن الطالب، وعلى متنه ثلاثون ملاحا. تقول إحدى رسائل سوردو : «انطلق هذا المركب من الجزائر منذ 32 يوما، ولم يتوقف بميناء ماعون سوى ثلاثة أيام. وعندما سئل ابن الطالب عن سبب قدومه لطنجة دون اكتمال المدة القانونية للحجر الصحي الذي تنص عليه القوانين في ميناء ماعون، تعلل بارتفاع تكاليف هذا الحجر»، وتضيف الرواية أن أمين الجمارك كتب إلى السلطان في شأن هذا المركب الذي قدم مباشرة من مكان موبوء[115].

في 2 يونيو، أخبر سوردو بأن السلطان وجه إلى القناصل رسالة غير موقعة بطابعه، جوابا على رسالتهم المؤرخة في 15 رجب 1233، أبدى فيها موافقه التامة على طلبهم في شأن حجاج المركب الانجليزي «أفون»، بل وحدد بنفسه مدة الحجر الصحي الذي يتعين على هؤلاء الحجاج قضاءه، واختار «طنجة البالية» مكانا لعزلهم[116]. وقد عثرنا بالفعل، ضمن وثائق الخارجية الفرنسية، على ترجمة لهذه الرسالة، إلا أنها ركيكة وغامضة في بعض فقراتها[117]. بيد أن جانب الاشكال يكمن في أن القنصل الفرنسي يشير في الوقت نفسه إلى وصول رسالة سلطانية مضادة للأولى، موقعة هذه المرة، وجهها مولاي سليمان إلى أمين جمارك طنجة، الحاج العمارتي، يأمره فيها بالسماح للحجاج بالدخول فور وصولهم، والسماح لهم أيضا بادخال أمتعتهم وسلعهم بدون حجر صحي[118].

تبعا لهذه الأوامر المتناقضة، احتدم نزاع حاد، ساعة وصول المركب الانجليزي «أفون»، بين أمين الجمارك ورئيس الهيئة القنصلية (قنصل

---

(114) R.C.S. / I, n° 918.

(115) A.E.P. / CCM., t. 26, Tanger 1-6-1818.

(116) A.E.P. CCM., t. 26, Tanger 2-6-1818.

(117) A.E.P. / CCM. 26 "Traduction de la lettre de S.M. l'Empereur du Maroc aux Consuls relativement aux mesures sanitaires"

(118) الرسالة المذكورة في الهامش 115.

الشهر)[119]، فبينما أصر الأول على وجوب السماح للحجاج بالدخول، أصر الثاني على وجوب إخضاعهم للحجر الصحي مستظهرا كل منهما برسالة السلطان. وحيث إن الرسالة الموجهة إلى الحاج العمارتي كانت تحمل الطابع السلطاني، بعكس الأمر بالنسبة للرسالة الموجودة بيد «قنصل الشهر»، فإن الكلمة الأخيرة كانت للسلطة المحلية، وتمتع الحجاج بالدخول بسلعهم[120].

لتبديد سحب الغموض العالقة بهذه القضية، سنقوم الآن باستنطاق وثيقتين مغربيتين:

الأولى لا تتضمن سوى إشارة عابرة، لكنها واضحة، كما أنها ذات وزن كبير باعتبارها صادرة عن أمين الجمارك نفسه، الحاج العمارتي. تقول الرسالة : «وأما ابن الطالب هو بطنجة ولاكن لم ينزل ومركب الحجاج قدم ونزلوا (كذا) الحجاج في ساعتهم لأن أمر سيدنا يتركون في الحين وكل من عنده سلعة لا تعشر»[121].

أما الوثيقة الثانية، فهي أكثر تفصيلا، وجهها الحاج أحمد أحرضان إلى التاجر محمد باجه، وقد جاء فيها

«واعلم سيدي أن القناصل كتبوا لسيدنا نصره الله في اليوم الذي قدم شيخ الركب وأمرهم سيدنا نصره الله بأن قدم هذا المركب يجعل له أربعين يوما من الكزنطينة (الحجر الصحي) في موضع يقال لها (كذا) طنجة البالية، والكتاب الذي قدم عليهم فيه هذا الأمر لم يجعل له سيدنا نصره الله تاريخا، وقدمت علينا يوم الثلاثة والعشرين الذي ذكرنا في الشهر، ويوم الخمسة وعشرين يوما من الشهر الذي ذكرنا لك قدم رجل من أصحاب سيدنا ومعه اثنين من الخيل، صحب معه كتاب (كذا) للأمين العمرتي وفيه أمر للمركب متاع الحجاج بوصوله اليه ينزله من غير الكرنطينة وجميع ما عندهم مسرح من غير عشور... ويوم الستة والعشرين عند نص (كذا) النهار قدم المركب علينا وعمل في سفره أربعة وأربعين يوما وفيه أربعة مائة رجل، وفي الساعة التي وصل نزل الحجاج... وأما الحاج عبد الكريم بن الطالب قدم من الجزائر في مركب الذي عند ابن سليمان... ومعه البحرية متاع الفركاطة، وبعض أولاد بنيه وهو مثقف

(119) كان كل قنصل من الدول الممثلة في المغرب يشغل منصب الرئيس لمدة ثلاثين يوما، فيعرف بقنصل الشهر.

(120) الرسالة المذكورة في الهامش 115.

(121) رسالة من محمد بوبكر العمارتي إلى التاجر محمد باجه، 3 شعبان 8/1233 يونيو 1818 (خ ح).

في المرصة، منعه السيد محمد العمرتي من الهبوط وكتب عليه الأمين والنصارى لسيدنا نصره الله والنظر لسيدنا»[122].

باستثناء بعض الاختلاف في التفاصيل، نلاحظ أن الوثيقتين تؤكدان حرفيا الرواية الأجنبية كما قدمناها أعلاه ؛ وبالخصوص فإن الوثيقة الثانية تشير من جديد، وبكل وضوح، إلى الأوامر السلطانية المتناقضة بصدد الحجاج. ومهما بدا لنا هذا الموقف غريبا، فهو يؤكد ما سبق أن قلناه عن تردد الجانب المغربي في فرض قيود على الحجاج، ومن الممكن أن نعتبر كذلك جانبا آخر، وهو أن مسألة العدوى كانت لا تصادف قبولا من بعض المسؤولين، اعتقادا منهم بأن الوقاية فرار من القدر وتشبه بالنصارى.

ج - مراحل الوباء بطنجة

بعد نزول الحجاج بطنجة بثلاثة أيام، توفيت منهم امرأة بأعراض الطاعون، وانتقلت العدوى عن طريقها إلى داخل البيت الذي تقطنه ثم إلى مجموع الحي المجاور «من دار لأخرى»[123]. وفي 18 يونيو أخبر «قنصل الشهر» زملاءه رسميا بوجود الطاعون بالمدينة، وذلك على إثر وفاة خمسة أطفال في دار واحدة[124]. وفي 21 يونيو توفي عشرة أشخاص كانت حالتهم الصحية جيدة قبل وفاتهم بثلاثة أيام[125]. في الوقت نفسه، كانت إصابات الوباء المستجلب منذ 22 ماي تتصاعد بين السكان اليهود «دون أن يجرؤوا على إرجاع أسبابها إلى الطاعون». ومنذ 27 يونيو كان جميع القناصل والأوربيين الذين لم يتمكنوا من الفرار قد قبعوا داخل دورهم، وامتنعوا عن تلقي أي شيء يأتيهم إلا بعد غمسه في الخل[126].

ويمكن اعتمادا على تقديرات كرابر[127]، وكذلك على بعض المعطيات الأخرى، أن نتتبع الأدوار الرئيسية التي مر بها الوباء بطنجة على الشكل التالي

(122) رسالة من الحاج أحمد أحرضان إلى باجه، 1 شعبان 1818.6.6/1233 (خ ح).

(123) HEMSÖ (G. di.), 1841, p. 41.

(124) A.E.P. / CCM., t. 26, Tanger 18-6-1818.

(125) T 6 1 / Roll 3, Tanger 18-6-1818.

(126) COCHELET (Ch.) **Naufrage du Brick français la Sophie**, Paris, 1821, t. 2, p. 198.

(127) G. di HEMSÖ, op. cit., p. 42, sq.

- دور الاكتساح يبدأ يوم 25 ماي، وهو التاريخ الذي سقط فيه أول ضحية، وينتهي في بداية شتنبر. في هذا الدور كان الوباء خفيفا، ويفتك بالخصوص بضعاف البنية من أطفال وشيوخ ونساء مع ذلك، فإن الوفيات التي لم تكن تتجاوز في الأوقات العادية شخصين في كل ثلاثة أسابيع، أخذت في التزايد تدريجيا لتصل إلى 3 و4 في اليوم خلال شهر يوليوز، وإلى 5 و6 خلال غشت، بحيث بلغ عدد الضحايا، من بداية ظهور الوباء إلى نهاية غشت، حوالي 312 ضحية.

- دور الاحتداد يمتد من شتنبر إلى نوفمبر 1818. اتخذ الوباء وقتئذ شكله الكاسح. ففي الشهر الأول، بلغت الوفيات 267 ضحية، وارتفعت في أكتوبر إلى 479، لتبلغ ذروتها في نوفمبر، حيث سجل هلاك 216 ضحية في الأيام العشرة الأولى من الشهر. وقد وردت في وثيقة مغربية مؤرخة في 9 محرم 8/1234 نوفمبر 1818، إشارة مقتضبة تدل على هذا الاحتداد «وليوم كثرت الموت فلبد ونحن متوكلين على الله»(128). على أن ما عبرت عنه هذه الوثيقة باقتضاب، نجده مفصلا في رسالة القنصل الفرنسي سوردو بتاريخ 3 نوفمبر 1818 : «يخلف الطاعون يوميا مزيدا من الضحايا، فبدلا من أن تخف وطأته، نراه يتخذ طابعا يمكن مقارنته بالصاعقة، بحيث إن المرء يخر صريعا بمجرد إصابته، فلم تعد الوفيات تقدر بـ 10 أو 12، وإنما بـ 25 و30 في اليوم»(129). ويضيف سوردو أن المقبرة الاسلامية لم تعد تكفي لسد الحاجيات، مما تطلب تخصيص بقعة أخرى لدفن الموتى.

وهكذا فقد كان شهر نوفمبر نقطة الذروة في احتداد الطاعون وارتفع فيه عدد الضحايا إلى 576 ضحية. وبذلك تكون حصيلة هذا الدور الثاني 1.322 ضحية.

- دور الانحسار : في هذا الدور، مال منحنى الوفيات إلى الهبوط. فإذا كان عدد الموتى قد بلغ 200 ضحية خلال الأسبوعين الأولين من دجنبر، فإنه أخذ في التقلص ابتداء من هذا التاريخ، وفي 24 منه، لم تسجل سوى وفاتين، ثم وفاة واحدة في يوم 28، وبذلك لم يتجاوز عدد الضحايا في هذا الشهر 328 ثم استمر الهبوط في يناير (95 ضحية). وتؤكد وثيقة مغربية هذا الانحسار ،وهي بتاريخ 16 يناير 1819، فتقول باللسان العامي «المرض نزل... والضرب

---

(128) رسالة من أحمد اللبادي إلى محمد باجه، 9 محرم 8/1234 نونبر 1818 (خ ح).

(129) A.E.P. / CCM., t. 26, Tanger 3-11-1818.

نزل كل يوم 4 إلى 6 إلى 7»[130]. من جهته، عبر سوردو عن تقلص الوباء في هذا الشهر بقوله «إن عدد الضحايا في تقلص مستمر يوما عن يوم، أما المصابون فيتماثلون للشفاء بعد مباشرتهم ببعض الاسعافات»[131].

ـ **دور الانقطاع** خلال شهر مارس 1819 أحصي فقط 42 ضحية، وفي أبريل هبط الرقم إلى 17، ولم يعد الطاعون متفشيا إلا بين اليهود. ويستشف من وثيقة مغربية بتاريخ 17 أبريل أن الوباء كان قد انقطع تماما من طنجة في هذا التاريخ. تقول الوثيقة «ويكون في علمك أن البلاد هانية معافية من الألم ولا يبقى (كذا) إلا فيما سواها»[132]. وبالفعل، لم تسجل خلال الأسبوعين الأولين من ماي سوى 3 وفيات، بل ومر أسبوع بكامله دون تسجيل أي وفاة.

ـ **الوباء الثاني أو الذيل** : في 22 ماي 1819، وهو اليوم الذي صادف ذكرى مرور سنة كاملة على ظهر الطاعون بطنجة، حدث هجوم جديد نسبه كرابر إلى العدوى التي جرت انطلاقا من تطوان مع حوائج المطعونين التي يقول أنها كانت تباع في سوق المدينة. بقي هذا الذيل متفشيا إلى منتصف فصل الصيف، وأدى إلى هلاك 31 ضحية بين 22 ماي و30 يونيو، و10 ضحايا خلال يوليوز، وضحيتين في العقد الأول من غشت

* * *

تلك هي المراحل الرئيسية التي مر بها الوباء بطنجة، اعتمدنا فيها أساسا على المعطيات التي قدمها كرابر، وقد كان الرجل شاهد عيان، كما أنه اعتمد طريقة تعد من أنجع الوسائل في ذلك العصر لتقدير عدد الضحايا، وهي تعداد الجنائز، التي كانت تمر حسبما يقول امام نافذة الدار التي يقطنها.

بناء على ما تقدم، يتضح أن الحصيلة الكلية للخسائر بلغت في ظرف 14 شهرا 2.207 ضحية على ساكنة تقدر بين 9.000 و11.000 نسمة[133]، مما يمثل زهاء خمس مجموع السكان، وهي نسبة تقل عن تلك التي قدمها لنا البعض[134]، وتقل كذلك عن تلك التي سجلت في مدينة الجزائر عام 1817

---

(130) رسالة من أحمد اللبادي الى أحمد باجه، 19 ربيع الاول 16/1234 يناير 1819 (خ ح).

(131) A.E.P. / CCM., t. 26, Tanger

(132) رسالة من محمد بن أبي بكر العمارتي الى محمد بن عمر باجه، 21 جمادى الثانية 17/1234 أبريل 1819 (خ ج).

(133) حول مختلف التقديرات عن عدد سكان طنجة في بداية القرن 19، انظر
J.L. MIEGE **Le Maroc et l'Europe (1830-1894)** ; t. 2, Paris, 1961, pp. 172-173.

(134) Al-Moghreb Al-Aksa, n° du 5-11-1898.

(انظر الجدول رقم 1). إلا أنها تبقى مع ذلك مرتفعة، وهي تعطينا فكرة عما جرى في باقي المدن المغربية الأخرى، خاصة الأكثر اكتظاظا، مثل فاس، ومكناس، ومراكش.

الجدول رقم 1

مقارنة بين طاعون طنجة (1818) وطاعون الجزائر (1817)(135)

السكان	طنجة (1818)			الجزائر (1817)		
	العدد	الموتى		العدد	الموتى	
		العدد	النسبة		العدد	النسبة
المسلمون	6.860	1.970	28	41.000	13.518	33
اليهود	1.525	257	16	7.000	1.771	27
المسيحيون	115	7	6	2.000	540	27
المجموع	8.500	2.214	26	50.000	15.829	31

(135) أقمنا هذا الجدول اعتمادا على ANDRZEJ DZIUBI'NSKI : **Miedzy mieczem Cloden I Dzuma Maroko W latach (1727-1830)** Wroclaw-Warszawa-kraków- Grańsk Zaklad Narodowy Imienia Ossolińckich... Akademil Nank, 1977, p. 151.

الجدول رقم 2

أدوار الطاعون بطنجة (1818-1819)

الدور الأول : الاجتيـاح

الفترة		العدد	المجموع
من 25 ماي إلى 30 يونيو 1818		31	312 ضحية
يوليوز		113	
غشت		168	

الدور الثاني : المـد

الفترة		العدد	المجموع
شتنبر		267	1322 ضحية
أكتوبر		479	
نوفمبر	العقد الأول منه 216	576	
	العقد الثاني 189		
	العقد الثالث 171		

الدور الثالث : الجـزر

الفترة	العدد	المجموع
دجنبر	328	468 ضحية
يناير 1819	96	
فبراير	44	

الدور الرابع الانقطـاع

الفترة	العدد	المجموع
مارس	42	62 ضحية
أبريل	17	
من ماي إلى 13 منه	3	

الوباء الثاني : الذيـل

الفترة	العدد	المجموع
من 22 ماي 1819 إلى 30 يونيو	31	43 ضحية
يوليوز	10	
من 1 غشت إلى 11 منه	2	
بالاضافة إلى 23 يهوديا و4 مسيحيين ماتوا بأمراض أخرى		27
		2234 ضحية

د ـ انتشار الوباء

لا تمدنا المصادر المغربية المتداولة إلا بإشارات مقتضبة وعامة إلى انتشار الوباء في باقي جهات البلاد. فالزياني، وهو معاصر له، يكتفي بالقول : «انتشر (الوباء) في تلك السواحل (طنجة) ومنها شاع في الحواضر والبوادي إلى أن بلغ فاس ومكناسة واستمر بقية العام إلى تمامه»[136]. ويردد أكنسوس الرواية نفسها تقريبا «ثم شاع في المغرب وخصوصا في تلك السواحل ثم في جميع الحواضر والبوادي إلى آخر أربعة وثلاثين ومائتين»[137].

ومع أن المصادر الأجنبية أكثر تفصيلا، فإن ما تقدمه من معلومات يظل غير كاف ليسمح لنا بملاحقة الوباء فضلا عن تحديد حصيلته الديموغرافية، مع العلم أن هذه المعلومات لا تهم، عموما، سوى بعض المدن الرئيسية، ومقابل ذلك نجد صمتا يكاد يكون تاما عن البوادي والمناطق الجبلية.

ـ الأقاليم الشمالية

إذا نظرنا إلى خريطة الوباء، على ضوء هذه المعلومات الشحيحة، نجده قد ظل محصورا في الأقاليم الشمالية إلى منتصف 1819. الظاهر أن فاسا ومكناس أصيبتا في وقت مبكر. قد يكون هذا راجعا إلى الحجاج الذين عادوا إليهما. ويمكن أن نلاحظ بالفعل أن الطاعون ظهر في فاس منذ منتصف يونيو 1818، أي بعد حوالي ثلاثة أسابيع من ظهوره بطنجة، وهي المدة التي يستغرقها عادة السفر بين المدينتين[138]. في هذا التاريخ يخبرنا سوردو بأن الوفيات بلغت فيها يوميا 50 ضحية، ويضيف أن خمسة أشخاص ماتوا في أحد فنادق المدينة بعد أن ظهرت عليهم دماميل كثيرة[139]. وكما هي العادة فقد خفّ الطاعون كثيرا في فصل الصيف إلى درجة أن رسالة مؤرخة في 4 غشت تفيد بأن فاسا ومكناس تتمتعان بصحة جيدة[140]، إلا أنه سرعان ما اشتد من جديد مع حلول فصل الخريف، فبلغت به الوفيات خلال أكتوبر 150 ضحية يوميا في مكناس وفاس ومع نهاية يناير 1819، خف من جديد، حيث لم تعد تسجل سوى 10 إلى 20 وفاة في اليوم، بدلا من 100 و190. إلا أنه اشتد مرة أخرى في مارس ـ

(136) الروضة السليمانية م. س.، ص 191.
(137) «الجيش العرمرم»، **مخطوط** خ ع، د 965، ص 180 (ب).
(138) RENAUD (H.P.J.) "La peste de 1818"; **Hespéris**, 1923, p. 21.
(139) A.E.P. / CCM. Tanger 22-6-1818 (t. 26).
(140) RENAUD ; 1923, p. 21.

أبريل. وحسب قنصل انجلترة، فإن الشغل الشاغل للسكان في فاس أصبح هو دفن الموتى من طلوع الشمس إلى غروبها، بعد أن ارتفعت الوفيات في المدينة إلى 400 ضحية في اليوم[141]. إلا أن سوردو يقدم رقما أقل بالنسبة لشهر أبريل وهو 200 إلى 300 ضحية[142]، وهذا الرقم الأخير يبدو أكثر احتمالا طالما أن صاحب «الابتسام» يؤكده حرفيا بقوله «كان يخرج في كل يوم من فاس الثلاثمائة فما دون»[143].

ويظهر أن الطاعون في المدن الشمالية الأخرى قد مر بنفس الأدوار. هذا على الأقل ما يشهد عليه مثال تطوان.

ترجع الاشارة الأولى إلى ظهور الوباء في هذه المدينة إلى شهر شتنبر 1819، وقد وردت على شكل احتجاج تقدمت به إدارة الصحة بمرسيليا ضد النائب القنصلي الانجليزي بها، وذلك بعد تسليمه شهادة صحية جيدة لقائد إحدى السفن الأوربية، وهي شهادة تتنافى، كما ورد في رسالة الاحتجاج، مع تفشي الوباء بالمدينة[144]. مهما يكن، فقد ظل الوباء خفيفا بتطوان في بدايته، ولم يشتد إلا في ربيع 1819، حيث ارتفعت به الوفيات خلال مارس إلى 60 ضحية، ثم زادت خلال الشهر التالي إلى 70[145]. وفي النصف الثاني من نفس الشهر، قدرت الوفيات بها بـ 1.062، أي بمعدل 70 في اليوم[146]. ومرة أخرى نلاحظ أن المصادر المغربية تتفق مع الروايات الأجنبية. كما يتضح من رواية محمد داود «وقفت على رسالة كتبها الحاج عبد الرحمن من مدينة تطوان إلى قريبه التاجر الحاج عبد الكريم ابن الطالب بتاريخ 25 جمادى الأخيرة عام 1234 (21 أبريل 1819)، وكان ابن الطالب اذ ذاك بفاس، وقد أخبره فيها بأن الموتى يوميا بالوباء في تطوان كان قد بلغ ثمانين شخصا، واليوم أخذ في النقصان، فبلغ ستين فأقل»[147].

فيما عدا هذه المدن، تشير مصادرنا باقتضاب إلى الحالة الصحية في ثلاث مدن شمالية أخرى القصر الكبير والرباط، اللتين بلغت فيهما الوفيات

---

(141) AL-MANSOUR, 1981, op. cit., t. I, p. 349.

(142) A.E.P. / CCM., t. 26, Tanger 4 mai 1819.

(143) «الابتسام ص. 7.

(144) RENAUD ; 1923, p. 20.

(145) م. ن.، ص 21.

(146) الرسالة المحال إليها في الهامش 142.

(147) داود (محمد) **تاريخ تطوان**، ج 3، ص 149.

خلال ربيع 1819، 40 وحتى 50 ضحية في اليوم، ثم العرائش التي بلغ عدد موتاها خلال أبريل 566 ضحية أي بمعدل 20 ضحية في اليوم[148].

نلاحظ مما تقدم أن الطاعون بلغ ذروته في الأقاليم الشمالية خلال ربيع 1819 في الوقت التي كانت فيه الأقاليم الجنوبية سالمة. إلا أن منتصف السنة شكل نقطة انعطاف، فبينما استراح الشمال من ويلاته، جاء دور الجنوب ليؤدي ضريبته.

- الأقاليم الجنوبية والوسطى

ليست لدينا معلومات كافية عن الحالة في هذه الأقاليم، لكن يفهم من القطع المبعثرة التي وصلتنا أنها قاست كثيرا من ويلاته. نعلم أن الوباء ضرب إقليم تادلا، إذ يخبرنا الناصري بوفاة الشيخ العربي الشرقاوي في أبي الجعد «بهذا الوباء»[149]، وبالطبع فإن هذا الشيخ لم يكن الضحية الوحيدة. نعلم كذلك أن الصويرة أصيبت في صيف 1819، وسوس في شتاء نفس السنة. أما عن ضربات الطاعون في هذا الاقليم الأخير، فقد حدثنا عنها كوشولي (Cochelet)، بطل غرق السفينة الفرنسية «لاصوفيا». فأثناء مروره بقرى أيت باعمران في اكتوبر، شاهد التدمير الذي أحدثه الطاعون في هذه القرى، ووصفه بقوله :

«ما لبثنا أن شاهدنا يمنة ويسرة قرى مشابهة تقريبا لقرى وادي نون ولو أنها أقل منها أهمية، بيد أن كثيرا منها كانت مهجورة من طرف سكانها... وقد أخبرت بأن الطاعون فتك بها في وقت قريب، وأن العدد القليل ممن نجا من العدوى نزح عنها إلى جهات أخرى»[150].

وعلى ما يبدو فإن الأقاليم الجنوبية تعرضت لهجوم جديد في الأشهر الأولى من سنة 1820. ففي 8 يناير كتب قنصل الولايات المتحدة (J. Simpton) مخبرا بأن الطاعون يخلف في الصويرة 5 ضحايا في اليوم، و50 إلى 60 ضحية في مراكش[151]. ونقرأ في مراسلة من جبل طارق بتاريخ 27 مارس : «تتمتع طنجة بصحة جيدة، وكذا الأمر بالنسبة لنواحيها. أما مراكش، فإن عدد الموتى الذي كان بلغ 900 ضحية في اليوم، هبط حاليا إلى 300، بينما ارتفع

(148) الرسالة المذكورة في الهامش 142 و146.

(149) الناصري الاستقصا، ج 8، ص 133.

(150) COCHELET 1921, t. 2, p. 78.

(151) T 6 1 / Roll, 3, Tanger 8.1.1820.

في الصويرة إلى 15 و20 في اليوم. كما أن الطاعون يحدث حاليا أفدح الخسائر في إقليمي حاحا والشياظمة، وقد ظهر حتى في سان كروا (أكدير)[152].

- المناطق الجبلية

على الرغم من أن النصوص التي لدينا لا تساعدنا للأسف على معرفة الحالة في المناطق الجبلية، إلا أنها مع ذلك تعطينا إشارات متفرقة تدل على أن هذه المناطق قد أصيبت بدورها، وإن بدرجة أخف مما حدث في السهول. فكودار (Godard) يؤكد أن الطاعون تفشى في أقاصي جبال الأطلس[153]. كما أن مؤلفي كتاب «تاريخ المغرب» يتحدثون عن فتك الوباء بالجبليين، ويذكرون أن أسرة جبلية ورثت سنة 1820 جميع أراضي قبيلتها لأنها الوحيدة التي بقيت سالمة[154]. وهناك في الأخير إشارة عابرة في إحدى الدراسات المونوغرافية تفيد بأن الطاعون تفشى في اينولتان في سفوح جبال الأطلس الكبير[155].

وهكذا يمكن القول إن الوباء عم جميع المغرب، وانتشر من الغرب إلى الشرق، ومن الشمال إلى الجنوب حتى تخوم الصحراء.

* * *

لا نستطيع تقديم أي رقم عن ضحايا هذا الطاعون، والتقدير الوحيد الذي لدينا مجرد فرضية صاغها كرابر الذي اعتبر أن عدد المصابين بالطاعون لم يتجاوز 3/5 مجموع السكان، ومات منهم الربع[156]. على أن ثمة حقيقة مؤكدة، هي أن الخسائر العامة في الأرواح قلت كثيرا عن تلك التي سجلت خلال الوباء السابق. فالأرقام التي قدمتها المراسلات الأجنبية عن عدد الضحايا في المدن الرئيسية لا تتجاوز نسبها ربع أو ثلث الأرقام التي قدمتها عن ضحايا الطاعون السابق. ومن خلال التقرير الذي وضعه الطبيب الاسباني سولا (Sola) عن الحالة الصحية بطنجة، يتبين لنا أن كثيرا من الناس المصابين كانوا يحتملون المرض ولا يضطرون إلى ملازمة الفراش[157]. من جهة أخرى، قام صاحب «الابتسام» بمقارنة بين الطاعونين، واستنتج أن هذا الثاني «كان فيه الموت

(152) RENAUD ; 1923, p. 23.
(153) GODARD ; op. cit. 2, p. 585.
(154) BRIGNON et autres ; 1967, p. 260.
(155) التوفيق (أحمد) **اينولتان**، 1983، ص 197.
(156) أورده RENAUD ; 1923, p. 27.
(157) A.E.P / CCM., t. 26 Rapport du Dr Sola.

ولاكن ليس كالمرة الأولى»[158]. وصرح في موضع آخر «وهذا الثاني كان أخف من الذي قبله»[159].

من الصعب تعليل هذا التفاوت. لكننا نعلم أن الأوبئة اذا اجتاحت أرضا بكرا، فإنها تفتك بها فتكا ذريعا، كما حدث عند الطاعون الأسود في منتصف القرن الرابع عشر، وكما حدث أيضا عند طاعون 1798ـ1800 الذي يفصله عن سابقه (طاعون منتصف القرن XVIII) حوالي 50 سنة.

مع ذلك، لم يكن من شأن هذه الأزمة الجديدة إلا أن تخلف آثارا سلبية على الصعيد الديموغرافي، سيما وأنها جاءت في وقت كان المغرب ما يزال يجتر عواقب الأزمة السابقة التي لا تفصلها عنها سوى ثماني عشرة سنة. هذا بالاضافة إلى أنه (المغرب) سرعان ما نكب بفاجعة أخرى وبفارق زمني يسير.

4 ـ مجاعة 1825ـ1826

في بداية عهد مولاي عبد الرحمن بن هشام (1822ـ1859)، ولمّا يمض على الطاعون السابق سوى زهاء أربع سنوات، تعرضت البلاد لأزمة طاحنة أخرى ظلت عالقة بالأذهان مدة طويلة، ولم تنحسر ذكراها إلا بعد أزمة 1850، التي كانت أشد منها وقعا. والأزمة في طبيعتها أزمة غذائية تجسد المصادر آليتها بما تقدمه من إشارات إلى ضياع المحصول وغلاء الأسعار.

بدأت المعالم الأولى لهذه الشدة مع محصول عام 1824 الذي جاء دون المتوسط المعتاد[160]. ثم جاء فصل الخريف بموجة قاسية من البرودة وأمطار طوفانية «فوق ما تعتاده العقول». تسببت هذه الحالة في خسائر جسيمة بمنطقة فاس، تحدث عنها ابن عبد الرحمن صاحب «التذكرة» بقوله «فاحتملت أوديتها من السيل ما لا يعلمه الا الله وانحدرت على وادي فاس عند افتتاح العدوتين، عدوة الأندلس وغيرها، ووصلها بعد العشاء على حين غفلة من أهلها فأغرق ما بها من الديار والأسواق... ومات من الخلائق العدد الكثير»[161]. بعد هذه الفاجعة انقطعت الأمطار وتواصل الجفاف مما قضى تماما على

---

(158) الابتسام، ص 16ـ17.

(159) م. ن.، ص 16.

(160) AT / 180, Tanger 9.6.1825.

(161) ابن عبد الرحمن (الفاسي) **تذكرة المحسنين** خ ع، ك 270، ص 357.

المحاصيل[162]. ومنذ بداية يونيو 1825 اشتعلت الاسعار وكتب حينئذ القنصل الفرنسي سوردو (Sourdeau) يقول «إن ثمن القمح في المغرب أغلى منه في فرنسا»[163]. ثم زادت الأسعار اشتعالا حتى خُيِّل للمعاصرين أنه لن يسبق لها نظير : «وفي هذه السنة (1241هـ) كان بالمغرب كله الغلاء المفرط الذي لم يُحدّث أحد بمثله»[164].

ومع أن هذا الغلاء كان عاما، فقد اشتدت وطأته بالخصوص في المناطق الداخلية. ذلك ما تعكسه آلية الأسعار في كل من طنجة وفاس ؛ في المدينة الأولى ارتفع ثمن القمح من نصف مثقال للمد إلى مثقالين، ثم إلى مثقالين ونصف، أي حوالي 45 فانكة للهيكتولتر[165]. أما في المدينة الثانية فقد بلغ ثمنه 7 ثم 9 مثاقيل.

أسعار بعض المواد في فاس[166]

القمح	7 مثاقيل للمد	الذرة	5 مثاقيل للمد
القمح	9 مثاقيل للمد	الدقيق	3 أواق للرطل
الشعير	4 مثاقيل للمد	الزيت	6 أواق للرطل

* * *

في محاولة للتخفيف من معاناة الناس، وكذلك لامتصاص اضطربات الجوع، قام مولاي عبد الرحمن بن هشام بتوزيع الاسعافات على المنكوبين وأذن للتجار بجلب الأقوات من الخارج، محددا لهم الأرباح شفقة على الضعفاء[167]. وقد امتدت عملية الاستيراد على نطاق واسع، من فرنسا، وانجلترة، وسردينيا، واسبانيا، وحتى من مصر وتونس. ومن يونيو إلى 9 نوفمبر 1825 تم استيراد حوالي 172.000 فانكة (فانكة 56 لترا) من القمح عن طريق ميناء طنجة لا غير، موزعة كما يلي

(162) ابن سودة **اتحاف المطالع**، حوادث 1240 هـ.

(163) الرسالة المذكورة في الهامش 160.

(164) **تذكرة المحسنين**، ص 357.

(165) MIEGE ; Le Maroc et l'Europe..., t. 2, p. 39.

(166) **تذكرة المحسنين**، ص 358، وكذلك : VAJDA ; 1951, p. 100.

(167) انظر رسالة مولاي عبد الرحمن بن هشام إلى أمناء سلا والرباط، بتاريخ 6 ذي القعدة 22/1240 يونيو 1825 ابن زيدان **اتحاف أعلام الناس...**، ج 5، ص 124-125.

يونيو	9.000	فانكة قمحا
يوليوز	28.500	فانكة قمحا
غشت	34.300	فانكة قمحا
شتنبر	16.800	فانكة قمحا
بداية أكتوبر	3.400	فانكة قمحا
من 5 أكتوبر إلى 9 نوفمبر	80.000	فانكة قمحا

في نفس المدة استوردت موانيء أخرى (تطوان، العرائش، الرباط) حوالي 174.000 فانكة، مما يعطي في المجموع 346.000 فانكة. وكان ثمن هذا القمح يؤدى نقدا وبالريال الاسباني، وبسعر ريالين لكل فانكة. وبذلك تكون قيمة ما استورده المغرب خلال هذه المدة المذكورة 692.000 ريال، أي ما يعادل حوالي 3.440.000 فرنك(168).

بيد أن هذه الأرقام لا تشمل سوى حجم وقيمة المستوردات في بداية الأزمة، وإلا فإن المجموع ارتفع إلى 250.000 قنطار بقيمة 7.000.000 فرنك(169).

مما لاشك فيه أن هذه العملية الاستيرادية خففت بدرجة محسوسة من حدة الغلاء والجوع في الموانيء. يتضح هذا التحسن من هبوط ثمن القمح في هذه الموانيء إلى مثقال واحد(170). إلا أن الصعوبة تكمن في تحريك الأقوات المستوردة، بعد هلاك عدد كبير من الدواب، وهي الضحية الأولى للجفاف، هذا بالاضافة إلى أخطار المسالك التي كانت ملغومة بقطاع الطرق(171). ويصور لنا صاحب «الابتسام» أزمة النقل هاته بقوله «وكان الناس يأخذون الدراهم ويذهبون للمراسي ويتسوقون ويحملونه على الابل فيذبحهم العرب في الطرق فلا ينجو منهم إلا القليل من شدة ما عليه الناس من الجوع...»(172). في ظل هذه الظروف بلغت تكلفة جلب القمح إلى فاس 40 أوقية للمد، ومع ذلك لم يكن يوجد من ينقله(173). ولما كان القرويون يعيشون على الحافة الدنيا لما يعتبر الحد الأدنى لضروريات الحياة، ولا تسمح لهم الظروف باختزان شيء، فإن أزمة الخبز هاته جرّت معها القحط الأسود وأرغمتهم على الهجرة طلبا للغوث. منذ

(168) AT / 180 Tanger,5.10.1825 et 9.11.1825.

(169) MIEGE ; Le Maroc et l'Europe..., 2, p. 41.

(170) **تذكرة المحسنين**، م. س.، ص 358.

(171) من مولاي عبد الرحمن إلى الأمين الحاج الطالب ابن جلول بتاريخ 22 صفر 6/1242 أكتوبر 1825، حول نهب قافلة لأهل تطوان (خ ح 4/1، وكذلك داود **تاريخ تطوان**، المجلد 8، ص 106).

(172) **الابتسام**، م. س.، ص 70.

(173) **تذكرة المحسنين**، م. س.، ص 358.

ماي شاهد القنصل الفرنسي سوردو، أثناء مرافقته السفارة الفرنسية إلى فاس[174]. أسرا بكاملها تائهة في السبل بعد أن غادرت أراضيها بحثا عن لقمة عيش[175]. وكانت طنجة في بداية اكتوبر مكتظة بالآفاقيين وجماعات المتضوعين تجوب الحقول بنواحيها بحثا عن الجذور[176]. بعد الجذور، وحصاد ماتبقى من النبات، استعمل الجائعون وسائل أخرى. فيذكر الرحالة بروك(Brook) أنهم أكلوا في طنجة جميع كلاب المدينة[177]. وهو ما يؤكده صاحب «الابتسام» بالنسبة لما وقع في جهات أخرى «وفي هذه المسغبة أكل الناس الكلاب والقطط والجيف»[178].

بيد أن كل هذه الوسائل لم تحل دون تهالك الكثيرين جوعا. ففي بداية أكتوبر كان يموت في طنجة عشرة أشخاص الى خمسة عشر شخصا بالاضافة إلى هؤلاء «الأشقياء الذين يوجدون صرعى وسط الحقول والبساتين المجاورة للمدينة»[179]. كذلك الأمر في السواحل الأخرى، حيث يخبرنا بروك بأنه شاهد بين المهدية وسلا ركاما من هياكل الجثث البشرية وقد نهشتها الطيور الكاسرة[180]. أما في المناطق الداخلية، فكانت الحالة أدهى. في فاس، بلغ عدد الموتى، وخلال عدة أشهر، 150 و250 ضحية في اليوم[181] بينما بلغت الخسائر في الملاح وحده 1.800 ضحية[182].

إلى الجوع ومآسيه انضاف وباء خطير قضى على عدد آخر من الناس. وقد عزا سوردو سبب ظهوره في طنجة إلى الجثث العديدة المتراكمة في الحفر عند أبواب المدينة، وكذلك إلى تهافت الجياع على الاقتيات بجثث الخيول، والحمير، وبالبغال، والأبقار، التي تركت ملقاة على قارعة الطريق[183].

---

(174) انطلقت هذه السفارة من طنجة في 9 ماي 1825، ووصلت الى فاس في 19 منه. انظر CHARLES-ROUX et CAILLE (J.) **Missions diplomatiques françaises à Fès** ; Paris, 1955, p. 32 sq.

(175) الرسالة المذكورة في الهامشين 160 و163.

(176) AT / 180, Tanger, 4.10.1825.

(177) BOIX ; 1949, op. cit., p. 9.

(178) الابتسام، م. س.، ص 70.

(179) AT / 180, Tanger 26.2.1826.

(180) BOIX ; 1949, op. cit., p. 9.

(181) AT / 180, Tanger 2.2.1826.

(182) VAJDA ; 1951, op. cit, p. 100.

(183) AT / 180, Tanger, 1.3.1826.

استمرت الحالة على هذا النحو خلال جزء كبير من عام 1826، ولم تبدأ في التحسن التدريجي إلا مع المحصول الجديد، حيث عادت المصادر المغربية تتحدث، بتعبيرها المعتاد، عن عودة الخصب والرخاء «فرفع الله عن الناس الشدة ورخصت الأسعار، ونزلت الأمطار وأخصب الأقطار»[184].

* * *

إن ما قدمناه عن هذه المجاعة لا يعدو أن يكون عرضا بسيطا، لكنه مع ذلك يرينا أنها مجاعة طاحنة، ولا يسع المرء إلا أن يخلص إلى أنها أحدثت نزيفا ديموغرافيا جديدا. ذلك على الأقل ما عبرت عنه المصادر المغربية ببعض العبارات ذات الدلالة. فصاحب «الابتسام» يذكر أنه «مات جل الضعفاء وأشرف الناس على الهلاك»[185]. بينما يقول صاحب «التذكرة» «ومات بالجوع ما لا يعلمه إلا الله من القبائل وأهل المدن»[186]. أما الناصري، فقد قال عن هذه المجاعة «أهلك الناس وكاد يأتي عليهم»[187].

على أن ما أكسب هذه المجاعة خصوصيتها في تاريخ البلاد خلال تلك الفترة، هو مساهمتها في تمهيد الأجواء أمام الانفتاح على التجارة الأوروبية. فقد كانت الضربة التي أنزلتها بمالية المخزن كبيرة بسبب ما تطلبته من استيراد الحبوب من الخارج بتكاليف باهظة، مما فرض عليه البحث عن موارد جديدة لإعادة التوازن إلى ماليته. ولم يكن بالامكان تغطية العجز بالزيادة في الضرائب. فثقلها كان شديد الوطأة على الفلاحين مع ظروف المجاعة وتناقص القدرة الشرائية للسكان. فكان الحل الذي ارتآه هو إحياء سنّة الجهاد البحري التي كان مولاي سليمان قد أبطلها. إلا أن هذه المحاولة باءت بالفشل أمام ردود فعل أوربا. فلملء الخزينة اذن كان لابد من الاعتماد على وسائل أخرى. ومن ثم قرر السلطان، بمجرد عودة الخصب ووفرة الانتاج، تصدير الحبوب المتجمعة من الأعشار. ولأجل هذا الغرض فتح موانىء الجديدة والدار البيضاء والعرائش. فكانت بذلك الثغرة التي استغلتها بسرعة الدول الأوروبية المهتمة بالسوق المغربية لإقامة مراكزها التجارية الأولى فيها. بذلك يمكن القول إن المجاعة، التي أرغمت في المرحلة الأولى على الاستيراد، ثم في المرحلة الثانية على التصدير، ساعدت على انفتاح البلاد أمام التسرب الأوربي الذي كان، كما نعرف، وبالا على مستقبلها.

(184) **الابتسام**، م. س.، ص 70.

(185) م. ن.

(186) **تذكرة المحسنين**، ص 358.

(187) **الاستقصا**، ج 9، ص 13.

5 ـ النتائـج العامـة

بالاضافة إلى النتائج الديموغرافية التي تعرضنا لها سابقا، تميزت هذه الكوارث الثلاث، التي تعاقبت دوريا في المدة المتراوحة بين 1798 و1826، بنتائج متعددة أخرى، اقتصادية واجتماعية وسياسية ونفسية.

أ ـ النتائـج الاقتصادية

ـ تدهور الحياة الحرفية والتجارية

تقاسمت المجاعة والطاعون الدور الخطير في تدهور الحرف والتجارة. فمن الآثار التي أفرزاها على الصعيد الأول، قلة عدد الصناع والعمال. وهي حقيقة سجلها لنا أعضاء السفارة البريطانية إلى فاس، حيث إنهم لاحظوا كثرة الخسائر في صفوف حرفيي المدينة، وذكر القنصل الانجليزي ماطرا (Matra) أن 70 شخصا من الوراقين المزخرفين لقوا حتفهم من جراء الطاعون، إلى حد أن الرسالة التي وجهها مولاي سليمان إلى ملك انجلترة زخرفت من طرف مبتدىء، لأنه الوحيد الذي ظل بمنجاة[188] من جهته. سجل صاحب «الابتسام» هذه الحقيقة بقوله «وكسدت الصنائع والحرف وضاق المعاش»[189]. بيد أن ضربات الطاعون لم تجر على وتيرة واحدة، وإنما اختلفت باختلاف الانتماء الحرفي؛ فبعض الحرف، مثل حرفة الحدادين، بقيت سالمة بسبب ضجيجها الذي يبعد الفيران، في حين أن حرفا أخرى، كحرفة الخبازين، كانت أكثر تضررا.

على الصعيد التجاري، حدث انكماش كبير في المعاملات، لقلة السلع وقلة من ينقلها أو يشتريها. وكانت التجارة الوحيدة التي بقيت رائجة في زمن المجاعة، بل وعرفت رواجا كبيرا، هي تجارة الحبوب والخبز. يقول صاحب «الابتسام» «وجل الناس لا يتكسبون إلا في القمح والدقيق والخبز، وتعطلت التجارة في كل شيء إلا في هذه الأشياء»[190]. كما أن جميع المعاملات أصيبت بالشلل في زمن الطاعون، لأن الوباء أرغم الناس على الفرار أو على ملازمة دورهم مما أدى إلى تعطيل الأسواق. وقد وردت في رسالة من شيخ الطريقة الدرقاوية إلى أحد أتباعه إشارة تدل بالفعل على أن الناس كانوا يتقاعدون في زمن

---

(188) AL-MANSUR, 1981, op. cit., t. 1, p. 104.
(189) الابتسام، ص 70.
(190) المصدر نفسه.

الوباء عن الخروج لقضاء أوطارهم. تقول الرسالة، وقد كتبت إبان طاعون 1798-1800 «وما تأخرنا في المجيء إلى تجساس إلى الآن لأجل المرض الذي بالدنيا والموت والفتن»(191).

ولدينا وثيقتان يرجع تاريخهما إلى وباء 1818-1820، تشيران بوضوح إلى حالة الكساد العام. تقول الأولى «ونس فشد عظيم (الناس في شدة عظيمة) رزقهم يفسد بين يديهم ولا قدرة لهم عليه الله يفرج اعلي وعلى جميع المسلمين»(192). وتقول الثانية «وكان المرض أقو (اشتد) هنا.. وليوم لا تسأل عن البيع والشر (الشراء) الذي عنده القليل وحل (أي وقع في ورطة) والذي عنده الكثر كذلك، ربي وحده رضيت بحكمه»(193).

إذا أضفنا إلى هذا النزيف الديموغرافي الذي تسببت فيه المجاعة والطاعون، فمن السهل إدراك السبب الذي من أجله كانت أهم المدن المغربية في القرن 18 وبداية القرن التالي خالية تقريبا من السكان، مخربة، منهارة. ذلك ما ينطبق على مدينة مراكش التي زارها علي باي سنة 1804، فلاحظ «أن الطاعون أخلاها إلى حد أنها لم تعد سوى ظل لماضيها المشرق»(194). وهي نفس الملاحظة التي قدمها في نفس الفترة القنصل الأنجليزي ماطرا عن مكناس(195). أما فاس، عاصمة البلاد وقلبها النابض، فكانت قد استرجعت بعض حيويتها في عهد مولاي سليمان، إلا أن تكرر الكوارث أضر بهذا الانبعاث، وألحق خسائر فادحة بأطرها الصناعية والسياسية والثقافية. في عام 1243/1827، زارها محمد التامراوي بعد عودته من الحج، فقال عنها : «وهي مدينة علم... وموطن العلماء والمدرسين. إلا أنها الآن قليلة العلم والدرس عما رأيتها عليه من قبل»(196).

- تدهور الفلاحة في السهول

يتفق الباحثون على أن مختلف الطواعين، التي تعاقبت على المغرب منذ العصر الوسيط، كانت أشد وقعا في السهول منها في الجبال. ويعلل نوان (Noin) هذا النسق اللامتكافيء بأن السهول تكون عادة مقرا للتجمعات الحضرية

---

(191) أوردها داود **تاريخ تطوان**، المجلد 6، ص 311.

(192) رسالة من محمد اللبادي إلى التاجر باجه، 29 شوال 1/1233 شتنبر 1818 (خ ح).

(193) رسالة من أحمد بن محمد إلى التاجر باجه، 19 ربيع الأول 16/1234-1-1819 (خ ح).

(194) EL-ABBASSI, 1814, op. cit., v. 1, p. 264.

(195) AL-MANSOUR, 1981, op. cit., t. I, p. 58-59.

(196) رحلة محمد التامراوي، أوردها المختار السوسي في **المعسول**، ج 8 ص 212.

والقروية، ومقرا للمواسم والأسواق، ونقاط انطلاق للمحاور التجارية الرئيسية، مما يجعلها تشكل أرضية خصبة لتنشيط حركية العدوى(196م).

بالفعل، تدل كل القرائن التي لدينا على أن الطاعونين اللذين مرا بنا أحدثا أكبر الخسائر في السهول، ولو أن الجبال لم تبق بمنجى منهما. وفي مجتمع زراعي تقليدي، يعتمد أساسا على الطاقة البشرية والحيوانية، وعلى الأداة العتيقة. كان من الطبيعي أن تنعكس غزوتا الموت هاتان على الحياة الفلاحية بحصدهما أرواح العديد من الفلاحين وما ينتج عن ذلك عادة من قلة اليد العاملة الزراعية، وإهمال الأرض التي لا تجد من يزرعها أو يعتني بها. جسد الفشتالي هذه الحقيقة متحدثا عن طاعون 1799 «وفيه كان الغيث الكبير وجاءت صابة لكن... لا يقدر الأحياء على خدمتها لقلتهم اليوم»(197).

وهكذا، وبامتصاصها الفلاحين من الأرض، وإتلافها التجهيزات، أدت هذه الكوارث الطبيعية المتكررة إلى تخريب شروط أي تطور أو تراكم في الخبرات والمهارات، وحكمت بالتالي على الهياكل الانتاجية بالثبات والركود.

أضف إلى ذلك أنها ساعدت على التفشي الواسع للحياة الرعوية على حساب الحياة الزراعية. فقد كانت المناطق الخصبة التي أخلتها من الفلاحين تشكل فراغات بشرية كبيرة تفتح باب الهجرة أمام العناصر الطارئة التي تنطلق عادة من الأطراف الصحراوية التي كانت تلعب دور خزان بشري لتعويض الضمور الديموغرافي في السهول وحتى في الجبال.

نعرف أن هذه الحركة نشطت منذ منتصف القرن الرابع عشر من جراء الطاعون الأسود. كما نعرف، بفضل دراسة روزنبرجي والتريكي، أنها تواصلت في القرنين السادس عشر والسابع عشر. من ذلك ان قبيلة الرحامنة، التي كانت تعيش في الصحراء الغربية في بداية القرن السادس عشر، دخلت إلى سوس بعد مجاعة 1521ـ1522، ثم واصلت زحفها إلى أن انتهى بها المطاف في منطقة مراكش(198). من جهة أخرى، فقد ظهرت قبيلة كروان وأيت أومالو للمرة الأولى بعد الانهيار الديموغرافي الذي حدث بتادلا بسبب مجاعة 1661، بينما وجدنا أيت حديدو، وهي قبيلة صحراوية أخرى، تنتقل إلى وادي ملوية(199).

(196م) NOIN, 1970, op. cit., t. 1, p. 268

(197) الفشتالي، ورقتا 125ـ126.

(198) ROSENBERGER et TRIKI, 1975, p. 70.

(199) AL-MANSOUR, 1981, op. cit., t. I, p. 53.

تواصلت هذه التحركات أيضا خلال القرن الثامن عشر، بل وتلقت دفعة قوية أولا، بسبب النزيف الديموغرافي الكبير الذي شهده هذا القرن ؛ وثانيا، بسبب اختلال عناصر النظام الايكولوجي في الأطراف الصحراوية. فظاهرة التصحر التي عرفتها هذه الأطراف، أوجدت بيئة هشة زادت من قساوة العيش بها، وقد أظهر مرتان (Martin)، وبالفعل، أن حجم الماء انخفض بها من 200.000 قدم عام 1708، إلى أقل من 20.000 قدم عام 1776[200].

بدون القيام هنا بدراسة وافية حول الموضوع، وهي دراسة تستحيل في الظروف الراهنة لمصادرنا، نشير إلى أن الهجرة حدثت عبر محورين : أحدهما أفقي، انطلق من المناطق الجبلية في اتجاه السهول الأطلنتكية[201] ؛ والآخر عمودي، انطلق من الصحراء الغربية في اتجاه السهول الغربية، بل ويبدو أنه همّ حتى المناطق الجبلية. نتوفر حول هذه الهجرة الصحراوية على بعض الأمثلة ذات الدلالة. الشهادة الأولى يقدمها دجاكسون، وتفيد بأن قبائل عربية كبيرة هاجرت من مواطنها الأصلية بالصحراء، بعد طاعون 1798-1800، وحطت رحالها في الأراضي الخضراء المتاخمة لوادي درعة أو الواقعة في سوس، تلك الأراضي التي أقفرت من سكانها[202]. الشهادة الثانية، وهي تؤكد الأولى، أوردها اخباري من سوس، وتتعلق بهجرة جماعة من عرب بلال (ادار بلال) التي انتجعت بأنعامها ومواشيها في حدود 1806/1220، وواصلت سيرها إلى أن وصلت إلى ظاهر تاسريرت بسوس[203]. أما الشهادة الثالثة، فقد أوردها مؤلفو «تاريخ المغرب»، وهي تتحدث عن هجرة قبائل جنوبية أخرى في أعقاب الطاعون الثاني (1818-1800)، وعن استيطانها وادي نفيس[204].

عندما استقرت هذه القبائل الرعوية في السهول، لم تجد أي حافز يدعوها إلى تغيير نمط عيشها أمام الامتدادات التي تحيط بها. وبالتالي، فقد تركت في هذه السهول بصمات عاداتها ومفاهيمها القانونية وطريقتها الاقتصادية.

وهكذا فإن الأرض التي تتمتع بأفضل الامكانيات، والتي تتطلب أدنى مستوى من تكاليف التنمية، كانت هي الأرض التي لا تزرع، أو لا تزرع إلا على نطاق محدود. وقد أثارت هذه الظاهرة استغراب الأوربيين، إلا أنهم بدلا من

---

(200) MARTIN A.G.P. **Quatre siècles d'histoire marocaine...**, Leroux, Paris, 1923, pp. 259-262.

(201) BRIGNON et autres, op. cit., pp. 259-262.

(202) JACKSON ; An account..., op. cit., p. 175.

(203) أورده **المعسول**، ج 3 ص 250.

(204) BRIGNON et autres, op. cit., p. 204.

تعليلها على ضوء عوامل التدمير، من مجاعات وأوبئة، فسروها بالعامل الاجتماعي/الاقتصادي (غارات الرحل على المستقرين)، أو بافتقار الفلاحين، فيما يقولون، إلى أن حماية قانونية، مما حرمهم من أي حافز اقتصادي.

* * *

قلنا آنفا إن الهجرة همت أيضا المناطق الجبلية. ذلك أن طاعوني نهاية القرن وبدايته ضربا هذه المناطق هي الأخرى، وإن بدرجة أخف، ومن ثم حدثت بعض الفراغات البشرية التي ملئت بالأسر الطارئة القادمة من الجنوب. وعلى ما يبدو فقد تعرضت لهذه الهجرة حتى أكثر الجهات الجبلية عزلة، كما هو الشأن بالنسبة لوادي أغبار في القسم الأعلى من جبال الأطلس الكبير. لنترك روبر مونطاني يحدثنا عن ذلك

«قد نتوقع أن نجد في هذه الأودية العالية النائية عن المحاور الرئيسية، سكانا أصلاء لا تشوبهم شائبة من هذه التمازجات التي تلاحظ بكيفية متواترة في قبائل سهول المغرب. بيد أن الأمر بخلاف ذلك. فإذا كان السكان الحاليون يبدون لنا ثابتين، لا تجذبهم في الأوقات العادية حياة السهول الأكثر يسرا، فإن هذه المناطق كانت تتعرض غداة الحروب والأوبئة لتجددات بشرية كبيرة. ففي اسيف ميسور، الذي يعد أكثر الأقسام عزلة من أغبار، لا توجد أي أسرة من مجموع السبع عشرة التي تشكل سكان هذه المجموعة القروية، تدعي انتماءها إلى أجداد أصلاء. فتسع منها تنحدر من منطقة امزميز، وثمانٍ من مقاطعات جد متنوعة من سوس. والظاهر أن توافد هؤلاء الغرباء مرتبط هنا بالتدمير الذي أحدثته في الوادي أوبئة الطاعون في بداية القرن التاسع عشر»[205]

ب ـ النتائج الاجتماعية

أدى الطاعون إلى إحداث بعض التغيرات في أحوال الناس وفي توزيع الثروات عن طريق خلق الفرص أمام الأحياء للاثراء السريع بالارث أو التسلط على ممتلكات الضحايا الذين انقطع عقبهم. يذكر، مثلا، المختار السوسي أن أحد أعيان سوس، محمد بن عبد المومن الدياني، استحوذ على كثير من متاع أخواله المجتاحين في الوباء[206]. ويضيف في موضع آخر أن ثلاث فرق على أربع من أسرة سوسية مشهورة بالعلم والتدريس في الأطلس الصغير، هي الأسر

(205) MONTAGNE (R.) "L'Aghbar et les Hautes vallées du Grand Atlas" ; **Hespéris**, 1927, t. VII, pp. 1-32.

(206) السوسي (المختار) **المعسول**، ج 3، ص 117-118.

الايديليكية، انقرضت بسبب هذا الوباء، مما مكن الفرقة المتبقية من احتكار إرثها المادي والمعنوي بعدما كانت لا تلعب أي دور في إدارة زاوية ايديكل ومدرستها، كما أنها أصبحت تستفيد من إنعامات المخزن أي من الامتيازات المعنوية والاعفاء الضريبي[207].

يرى البعض، استنادا إلى مثل هذه الأمثلة، أن أوبئة الطاعون كانت قادرة على إحداث تطور في البنى الاجتماعية بل وعلى وضع قواعد لنمو الفيودالية[208]. والواقع أن هذا الرأي ينطوي على كثير من الغلو

ـ **أولا** ، ينبغي التذكير بهذه الحقيقة، وهي أن العلائق الاجتماعية في مغرب ما قبل الرأسمالية لم تكن تتمفصل على ملكية الأرض، لأن هذه الأرض بدون انسان غير نافعة على الرغم من كثرتها. أما من كان يأتي في مركز العلائق الاجتماعية، فهو الانسان نظرا لندرته.

ـ **ثانيا**، إذا كان النظام الفيودالي يتميز بطابع التبعية والاستغلال، فإننا نلاحظ أن الطاعون كان يحد من هذه التبعية وهذا الاستغلال، لأن اليد العاملة تصبح نادرة بعد كل أزمة وبائية، مما يؤدي إلى ارتفاع أجورها. ولأن الفقراء تتاح لهم الفرصة بدورهم للاستحواذ على الثروات التي مات أصحابها ولم يبق لها وارث. بحيث يمكن القول إن الوباء، بدلا من تعميق الهوة بين الفقراء والأغنياء، كان يعمل بالعكس على تهديم الحواجز الاجتماعية ومد جسور متحركة متداخلة، تساعد على ايجاد نوع من التوازن الاجتماعي. ذلك ما لاحظه دجاكسون بعد طاعون نهاية القرن، وعبر عنه بقوله

«لقد حدث تغيير عام في توزيع الثروات وفي أحوال الناس، إذ أن أناسا كانوا مجرد فقراء امتلكوا ثروات هائلة وخيولا ليسوا متمرنين على امتطاء صهواتها، كما ارتفعت تكاليف اليد العاملة واضطر الأغنياء إلى قضاء أوطارهم بالاعتماد على النفس، وسادت بين مختلف الفئات الاجتماعية مساواة لم يسبق لها نظير»[209].

ـ **ثالثا**، كثيرا ما تؤدي الطواعين إلى ظهور حركة عمودية صاعدة أو هابطة، فكل حركة نحو الأعلى تقابلها حركة نحو الأسفل. فإذا كانت هذه الأسرة أو تلك من الأسر الكبيرة، تزداد ثراء بعد حدوث وباء، وتصبح مالكة لأراض

(207) أورده ROSENBERGER et TRIKI ; 1974, p. 62.
(208) BRIGNON et autres ; 1967, op. cit., p. 263.
(209) JACKSON An account..., op. cit., p. 175.

شاسعة، فإن هذا لم يكن يتم بشكل مستديم ومنتظم. كانت هذه الأراضي تتعرض للانكماش أو التفتت أو الضياع بعد دورة وبائية جديدة، مما كان يقضي على كل تطور دائم على المدى البعيد. وقد أبرز بعض الباحثين هذه الحركة غير المتطورة بكل وضوح. يقول عياش بصدد الريف

«إن الملكية كانت تنتقل في الغالب من يد إلى أخرى، خاصة في زمن الأوبئة، عندما تضرب الموت شعوائيا. فنجد حينئذ هاته الأسرة أو تلك من الأسر المالكة تصبح هي نفسها تابعة لأسرة أفقر منها بعد أن أبقى عليها الوباء. لكن دون أن تؤدي هذه الحركية إلى إحداث أي تغيير في الحالة العامة. فالحركة تسير، لا في خط مستقيم، وإنما على شكل دورة»(210).

إلى نفس هذا المعنى يذهب أحمد التوفيق، الذي درس مجتمع اينولتان بالمنحدر الشمالي من الأطلس الكبير، حيث يقول

«إن الاحتجانات للأرض في زمن المجاعة لم تكن تؤدي إلى تراكمات قارة للثروة، لأن الأسرة الكبيرة كانت معرضة للانقراض بسبب الأوبئة أو للتفتت عندما كانت تبلغ توسعها الأقصى. وبتفككها أو انقراضها، يتعرض ما جمعته إلى الانتقال إلى الغير»(211).

ـ **رابعا**، كان احتجان الثروات العقارية يتعارض والأسس المادية التي يقوم عليها التنظيم الاجتماعي والاقتصادي للقبيلة. فهذا التنظيم يقوم بوجه خاص على نظام القرابة، ويمتاز بتقنية بسيطة وتراكم ضئيل في رأس المال، وحينما يبلغ هذا التراكم نسبة هامة يصبح لدى المجتمع عدد من التشريعات وظيفتها الأساسية الحؤول دون التراكم وتأمين دوران الثروات. وهكذا فقد كانت «المجاعة» تتدخل لإرجاع الأمور إلى نصابها. يحدثنا جاك برك بأن «أمغار» بقبيلة سكساوة تمكن بالفعل من جمع أراض كثيرة في نهاية القرن. لكن عندما أودى به الطاعون، تدخلت «الجماعة» على الرغم من أولاده، وصادرت أملاكه. ويعلق برك على ذلك بقوله «إن مثل هذا التوسع يجد حدوده في الأخلاق العقارية وآليات القانون المحلي، وبالتالي لا يمكنه أن يذهب بعيدا»(212).

---

(210) AYACHE (G.) **Les origines de la guerre du Rif** ; SMER, Rabat, 1981, p. 100.

(211) التوفيق (أحمد) «اينولتان»، 1983، ص 79.

(212) BERQUE (J.) **Structures sociales du Haut-Atlas** ; PUF, Paris, 1965, p. 91.

ج ـ النتائج السياسية

ـ الطاعون وتوطيد الحكم المركزي 1808-1802

في سنوات 1808-1802، أي مباشرة بعد طاعون 1800-1798، تمكن مولاي سليمان من توطيد حكمه المركزي، وفرض الأمن وجباية الضرائب بكيفية منتظمة تقريبا. بحيث ظهر خلال هذه المدة وكأنه يبسط حكمه على مملكة ممهدة، يسودها النظام والاستقرار، ولا يوجد ما ينبىء بشيء من شأنه تعكير صفوها أو الرمي بها في أتون الفوضى والاضطرابات. والواقع أن هذه السنوات العشر في حاجة إلى أن تدرس بعناية وأن تعلل أحداثها تعليلا مقبولا لنتعرف على العوامل الحقيقية التي أفضت إلى هذه النتائج السارة، فلحد الآن لم يدخل الدارسون في الاعتبار سوى جولات السلطان البوليسية، وهو تعليل غير كاف لإقناعنا[213]. على العكس من ذلك، فإن الأمور قد تصبح أكثر وضوحا إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الدور الذي لعبه الطاعون في هذا المجال. والحال أن الاخباريين المغاربة والملاحظين الأجانب لذلك العصر أبرزوا هذا الدور بكل وضوح. فالمؤرخ الزياني اعتبر الطاعون «خيرا» لأنه أراح السلطان من إخوته الثائرين عليه[214]. أما أكنسوس، فكان أكثر وضوحا عندما قال : «وانقطع الوباء في المغرب... وظهر في الدنيا سرور وفاضت الخيرات بمختلف الأموات وذلك مصداق البركة في بغية الجوائح، وكذلك لا تكرهوا الفتن فإنها حصاد المنافقين. ولما مات الظلمة والعتاة ومشاهب البلاد، وشياطين القبائل، تمهدت المملكة لمولانا سليمان، فلم يعد له منازع ولا معارض»[215]. أخيرا، فقد لاحظ القنصل الأنجليزي ماطرا (Matra) «أن مولاي سليمان يحكم قبضته الآن على البلاد بشكل مطلق، لأن الأقاليم الساحلية خلت كثيرا من سكانها ولم يعد بالامكان بالتالي أن تظهر بها حركة عصيان»[216].

لقد أراح الطاعون اذن السلطان من إخوته المنافسين له على العرش، وأراحه أيضا من بعض العمال المناوئين له. كما أنه استنزف قوة القبائل، هذا

(213) نستثني من هذا الحكم الدراسة القيمة التي قام بها د. محمد المنصور حول عهد مولاي سليمان والتي بذل فيها محاولة جادة لتوظيف الطاعون في تفسير الأحداث السياسية :
AL-MANSOUR, 1981, op. cit., t. I, pp. 194-200 et pp. 348-353.

(214) وهم الحسين وعبد الرحمن وهشام.

(215) أكنسوس «الجيش العرمرم» مخطوط خ ع، د 965.

(216) AL-MANSOUR, 1981, op. cit., t. I, p. 200.

بالاضافة إلى أنه مكنه من احتجان الثروات التي لم يبق لها وارث[217]. وعلى هذا يمكن القول إن الوباء قام بالمهمة التي عجز عنها السلطان، وكان بالتالي خير حليف له في بسط نفوذه.

غير أن هذا ليس سوى وجه واحد من الأمور. أما الوجه الآخر، فهو أن الطاعون خلف انعكاسات سلبية على مستوى الدولة، بالقضاء على أطرها الادارية والعسكرية والدينية، وهذا دون ذكر الصعوبات الأخرى (اختلال الحياة الاقتصادية). على ضوء ذلك، نرى أن قوة الدولة كانت صورية أكثر منها واقعية. وإذا كانت المملكة قد تمهدت للسلطان، فهذا راجع إلى ضعف القبائل لا إلى قوته. ذلك ما أبانت عنه الأحداث. فلم تكد تمضي سوى بضع سنوات، حتى ظهر مولاي سليمان عاجزا عن التحكم في الموقف عندما اجتاحت البلاد سلسلة جديدة من الثورات.

- الطاعون وجذور الثورات

إن الثورات المشار إليها أعلاه، والتي يعتبرها البعض وكأنها «سيبة» متأصلة في القبائل، يمكن أن نعلل أيضا أسبابها على ضوء نتائج الطاعون.

نشير أولا إلى مشكل الضرائب الذي كثيرا ما استدعى حله استعمال القوة. بالطبع فإن هذا المشكل ليس جديدا. لكن ما ينبغي التأكيد عليه هنا هو الخطورة التي كان يكتسيها في أعقاب كل انهيار ديموغرافي كبير. ذلك أن البنيان الاجتماعي كان يجعل من الصعب على الدولة التعامل فرديا مع الفلاحين. ومن ثم نمت وتوسعت في وقت مبكر المسؤولية الجماعية التكافلية عن دفع الضرائب. فإن انقرضت أسرة عن بكرة أبيها، وهو ما كان يحدث عادة في أعقاب الكوارث الطبيعية، يصبح ما عليها من واجبات عبئا اضافيا على كاهل الأسرة المنتمية إليها بحكم القرابة. وبتشديد المخزن على الأحياء، كان يتسبب في ظهور مقدمات التدمير الداخلي، ودفع القبائل إلى استعمال العنف كوسيلة للرد على السلطة المستبدة. ذلك ما لاحظه روزنبرجي والتريكي بالنسبة للقرنين 16 و17 : «ليس بالامكان تكليف الأحياء، وقد ازدادوا ضعفا، بأداء ما بذمة الضحايا بدون مصاعب ومخاطر اثارة التدمر وحتى الثورات»[218].

---

(217) يخبرنا الزياني بأن السلطان بعث الى سوس بكاتبه محمد الزياني لجمع أموال المنقطعين. والظاهر أن الحصيلة كانت هامة جدا. اذ أن السلطان عين الكاتب المذكور عاملا على الأقليم : «الروضة»، م. س.، ص 181.

(218) ROSENBERGER et TRIKI ; 1973, p. 197.

إلى ذلك ينبغي أن نضيف الحالة النفسية التي عادة ما يفرزها الطاعون. فظهور هذا الوباء المدمر، الذي لم يكن الناس يستطيعون له فهما ولا تفسيرا، كان يعتبر عقابا سماويا عن أخطاء الخلق، وهي حقيقة تبلورت ابان طاعون 1798-1800، وسجلها دجاكسون بقوله «إن السكان يسمون الطاعون خيرا ويعتبرونه عقابا من الله على معاصي العباد»[219]. على أن فكرة العقاب السماوي كمصدر للوباء، لم تكن تحول دون البحث في المحيط البشري عمن تلصق به التهمة وتوجه ضده النقمة العامة. وكان المخزن هو الذي يعتبر دائما مسؤولا وتوجه إليه عادة النقمة، وإن لعجزه عن منع وقوع المعاصي التي استلزمت عقاب السماء.

وهكذا فإن الطاعون، الذي ملأ الآفاق تجهما والنفوس قلقا واضطرابا، هيأ الأرضية أمام بروز القوى اللامركزية الطاردة التي كانت تجد عملها ميسورا في ظل هذه الحالة المضطربة. إنه الوقت، كما يقول لوكوف وبرابن (Biraben - Le Goff)، الذي تتفجر فيه مشاعر الحنين الى المنقدين ويهيء فيه الطاعون آذانا سميعة وأتباعا مطواعين لسحرة الجماهير ليلعبوا دور الأقنية التي يجري فيها الخوف والثورة ضد الأقوياء[220]. ها هو ذا المناخ الذي ينبغي أن نبحث في أجوائه، على الأقل جزئيا، عن العناصر التفسيرية للثورات التي عتّمت السنوات الأخيرة من حكم مولاي سليمان وجعلت الدولة نفسها على شفا الانهيار. على هذا النحو، يمكن أن نفهم بشكل أفضل النجاح الباهر الذي لقيته حركة أبي بكر مهاوش، زعيم أيت علي، الذي تمكن من أن يجمع تحت رايته بربر صنهاجة وزناتة لتشكيل جبهته موحدة ضد المخزن. وإنها لذات دلالة في هذا الصدد أن تكون هذه الحركة، ذات الأهمية البالغة في تاريخ الثورات الشعبية بالمغرب، قد انطلقت متزامنة مع طاعون 1800. يقول محمد الضعيف «وفي رمضان (يناير - فبراير 1800) قوى الكلام في الناس على ولد مهاوش وأنه أراد القيام مع البربر واشراردا»[221].

- الطاعون وأحداث 1819-1820

ارتبط الطاعون الثاني (1818-1820) بتردي الأوضاع السياسية والأمنية من جراء ثورات الجبليين، واستئناف زحفهم التقليدي في اتجاه السهول،

(219) JACKSON ; An Account..., op. cit., p. 175.

(220) "La peste dans le haut Moyen-Atlas" ; in **Annales E.S.C.**, nov.-déc., 1969, p. 1498.

(221) الضعيف (محمد)، 1986، 317.

كما تزامن مع معارضة رجال الزوايا للمولى سليمان بعد تحريمه للمواسم ومحاولته الحد من نفوذهم السياسي وتقليص امتيازاتهم التقليدية، وبلغت الأوضاع منتهاها من الفوضى والاضطراب بعد هزيمة السلطان أمام البربر في وقعة ظيان (ماي 1819) وتمرد جيش العبيد والأوداية، وما استتبع ذلك من إقدام الثوار على خلع السلطان ومبايعة ابن أخيه مولاي ابراهيم.

إن تزامن الطاعون وهذه الأحداث لا يمكن أن يكون وليد الصدفة صحيح أن الأوضاع بدأت في الاضطراب منذ 1811، إلا أنها لم تصل الى م وصلت إليه من خطورة إلا في زمن الطاعون، ولا يمكننا بالتالي أن نتغافل عن رصد انعكاسات آثار هذه الكارثة الطبيعية عند دراسة الأحداث السياسية والاجتماعية التي واكبتها

* الطاعون وهزيمة ظيان (ماي 1819)

في وسط جبلي فقير، كانت السهول دائما تشكل مركز جذب للقبائل حيث يمكنها التوغل في أرض خصبة لتستأثر بخيراتها وتضمن مراعي خصبة لقطعانها. وواضح أن دوافع هذا الانجذاب كانت تقوى وتشتد في أوقات الكوارث من جذب ومجاعة وانتشار الأمراض الفتاكة. فليس بغريب، والحال هذه، أن نجد قبائل الأطلس المتوسط تتكتل من جديد بقيادة أبي بكر مهاوش لتحقيق حلمها التقليدي في السهول التي أصبحت تبدو سهلة المنال بعد أن انهدت طاقات سكانها من جراء الوباء.

ساعد الطاعون بالفعل إن لم نقل أغرى الجبليين بتصعيد موجة اندفاعهم هاته. ونجد في دراسة حديثة عن ثورات 1819 إشارة واضحة الى هذه الحقيقة

«في 1818، فتك الطاعون مرة أخرى بسكان المدن والسهول والشمالية، وذلك في أعقاب الموسم الفلاحي المأساوي لسنة 1817. والنتيجة أن قبائل بكاملها أصبحت في حالة كبيرة من الضعف، وغير قادرة على الصمود أمام الضغوط (الجبلية) التي كانت عرضة لها إلا بالاعتماد على الدولة»(222).

أرغمت خطورة هذا الوضع مولاي سليمان على ضرورة القيام بعمل عسكري سريع. وهكذا، قام باستعدادات هائلة، على الرغم من كل المصاعب،

(222) CLEMENT (J.F.) "Révoltes et répressions au Maroc" ; in **Al-Assas**, n° 13, janvier 1979, pp. 20-40.

لتوفير كامل حظوظ النجاح ضد خصوم سبق له أن اختبر شدة بأسهم سنة 1805، ثم سنتي 1811 و1812 قرب صفرو وأزرو. ويخبرنا الناصري بالفعل أنه جمع جيشا من ستين ألف رجل[223]. تم استدعاء هؤلاء المقاتلين من مناطق مختلفة : فقد ضم جيش السلطان عبيد مكناس، وجنود الحوز، وجيش الأوداية، وعرب فاس، والشراردة غرب مراكش، كما ضم فرقا من الغرب والخلط وبني مالك، وعناصر أخرى من دكالة وتامسنا وتادلا. هذا بالاضافة إلى الوحدات البربرية وجلها من زمور وأيت أدراسن وأيت يمور المقيمة بمنطقة سيدي قاسم. بيد أن هذه المناطق التي استقدمت منها هذه الوحدات كانت هي المناطق التي استنزفها الطاعون أكثر من غيرها. يقول الزياني :

«وكان الناس في ذلك الوقت في محنة وشدة من الغلاء وارتفاع الأسعار والوباء، والسلطان لا علم له بزيادته... كان الواجب على ابن السلطان الخليفة أن يخبر والده بما عليه الناس من فتنة الوباء والغلاء فيعفيهم من الحركة ويؤخرها عنهم»[224].

واضح من النص أن السلطان أساء توقيت زمن المعركة. وأوضح أيضا أن تعبئة الجيش خلّفت وقعا سيئا في صفوف رجاله في ذلك الوقت الذي كان الوباء يفتك بهم. وكل هذا يعني أن روح الهزيمة كانت تطغى مسبقا عليهم. أما النتيجة، فنحن على علم بها : انهزم الجيش السلطاني شر هزيمة في وقعة ظيان (ماي 1819)، واعتقل السلطان ثم أطلق سراحه في الظروف التي نعرفها[225].

على أن المسألة الغامضة المرتبطة بمعركة ظيان، هي الانقلاب المفاجيء في موقف العناصر البربرية في الجيش السلطاني، ذلك أن هذه العناصر خذلت السلطان في اللحظة الحاسمة وانضمت إلى إخوانها صنهاجة مما جر الهزيمة عليه. هنا يبدو أيضا أن الطاعون يمكن أن يلقي بعض الأضواء الكاشفة.

كانت هذه العناصر البربرية تتكون أساسا من مجموعتين : زمور بقيادة محمد ابن الغازي، وأيت أدراسن بقيادة الحسن بن محمد واعزيز. من بين المجموعة الأولى، نجد بني حاكم، وهم الأجزاء الأكثر تطرفا إلى الجنوب، وبالتالي أكثر عرضة لهجومات الجبليين.

---

(223) **الاستقصا**، 1956، ج 8، ص 124.

(224) الزياني «الترجمان» م. س.، ص 435.

(225) حول تفاصيل هذه المعركة، انظر الناصري **الاستقصا**، ج 8، ص 134 ـ 136.

استقدمت هذه الوحدات، كما سبق القول، من جهات موبوءة ومستنزفة بالطاعون، وهذا في الوقت الذي كانت معرضة مباشرة لتهديدات الجبليين. فأن تفقد محاربين جددا في المعركة، فذلك من شأنه أن يعود عليها بأسوأ العواقب، لأنها في حالة العودة إلى ديارها لن تكون قادرة على الدفاع عن مصالحها. وإذا قلنا مصالحها، فالمقصود مصالح الأعيان ذوي الاختصاصات في اتخاذ القرار، والأعيان هنا هم قبل كل شيء الملاكون الكبار لقطعان الماشية والخيول. لقد سبق لهؤلاء أن لعبوا ورقة المخزن لتأمين مصالحهم. وطالما أن الظروف كانت تنبىء مسبقا بمصير المعركة، فقد كان لا مناص من اختيار جديد. وهكذا فإن الانقلاب، الذي فسره البعض بالعامل العنصري، لم يكن سوى وسيلة للحفاظ على المصالح المادية في ظل الظروف المتولّدة عن الطاعون.

* الطاعون وثورة فاس

في عام 1819 ثارت فاس على عاملها الصفار، وانتهت الثورة في السنة التالية بخلع مولاي سليمان ومبايعة ابن أخيه مولاي ابراهيم. والحقيقة أن طبيعة هذه الثورة غامضة لقلة المعلومات بشأنها. بيد أن بعض الدراسات الحديثة أفادتنا بأنها لم تكن ثورة برجوازية وإنما هي من صنع «العامة» بقيادة زعمائهم التقليديين. إذا كان الأمر كذلك فهذا يدل على وجود استياء عميق وسط الشعب، وهذا الاستياء هو الذي ينبغي تقصي أسبابه من أجل استجلاء كافة العوامل الكامنة وراء الثورة. ولئن كنا لا ندعي أننا سنقول الكلمة الفصل في هذه المسألة، التي تخرج فوق ذلك عن إطار بحثنا، إلا أننا نعتقد أن ثمة معطيات ينبغي أخذها بعين الاعتبار، وهي معطيات ذات صلة بمجاعة 1817 وطاعون 1818-1820.

يمكن القول، بدون غلو، أن فكرة خلع السلطان بدأت تلوح في الأفق على الأقل منذ 1817. ففي الوقت الذي رمى القحط بكل قوته على البلاد، وعظم الأمر على الناس من شدة الغلاء، أقدم مولاي سليمان على الموافقة على تصدير الحبوب إلى المسيحيين. أدى هذا القرار، كما سبق أن رأينا، إلى موجة من القلق والغضب في صفوف الشعب، وخاصة منه الفقراء. والظاهر أن زعماء الزوايا كان لهم دورهم في تأجيج هذا الغضب، أو قل إنهم وجدوا الفرصة مواتية للدعاية ضد السلطان الذي سبق له أن حاول تقليص نفوذهم. وكانت هناك مصادفة مواتية أخرى لمثل هذه الدعاية بعد أن أقدم على إبطال سنّة الجهاد البحري في السنة نفسها. ويخبرنا القنصل العام لفرنسا، بالفعل، بأن الأولياء،

ذوي النفوذ في المدن والأرياف، دعوا الله في صلواتهم ليريحهم من أيامه ويعوضهم بسلطان جديد(226).

لم يمض سوى زمن يسير على ذلك، حتى ألم طاعون 1818، وهو الوباء الذي كانت تحتار فيه الأفهام وتقصر دونه وسائل العلاج التي كان في مقدور المجتمع أن يقدمها وقتذاك. فلا عجب أن اعتبره المعاصرون غضبا سماويا أنزله الله عقابا على انتشار المناكر بين العباد. وكان مولاي سليمان في وضع يجعله أول من يتبنى هذا التفسير بعدما أصبح عرشه مهتزا بين ضربات الجبليين وزعماء الزوايا. لذلك وجدناه يصب جام غضبه على رعاياه ويحملهم مسؤولية الغضب السماوي بقوله : «إن الله يعاقب المسلمين على معاصيهم بأن سلط عليهم الوباء الذي يفتك بهم»(227). بيد أن مثل هذا الخطاب لم يكن ليجد أصداء وسط عامة الشعب للأسباب التي ذكرنا بعضها أعلاه.

أما ما يمكن أن يخلف أصداء قوية وسط السكان، فهي الدعاية المضادة التي قام بها زعماء الزوايا بمناسبة هذا الطاعون. نورد هنا بالحرف ما قاله كاستيانوس (Castellanos)

«إن الفريق الحامل لواء المعارضة، رأى في الوباء عقابا أنزله الله بسبب العلاقات التي أقامها السلطان مع الدول الأوربية، وخاصة لإبطاله سنّة الجهاد البحري وإطلاقه سراح الأسرى الأوربيين لديه. وكان شريف وزان، الحاج العربي بن علي، وراء هذه الدعاية»(228).

يتجلى بكل وضوح أن الطاعون استغل من أجل الدعاية السياسية، ولا بأس من التذكير هنا، بأن رائد هذه الدعاية الوارد ذكره في النص، هو الذي خلع مولاي سليمان في فاس بالاشتراك مع زعيم الزاوية الدرقاوية، مولاي العربي، وزعيم الجبل، أبي بكر مهاوش.

ثمة جانب آخر مرتبط بالطاعون استغله أيضا رجال الدين للدعاية ضد السلطان والنيل من شعبيته، ونعني به موقفه وسلوكه إزاء الوباء.

غادر هذا الأخير فاسا في بداية يوليوز 1818، أي بعد حوالي أسبوعين من ظهور الطاعون بها، واعتصم بمكناس إلى نهاية دجنبر، مبالغا في اتخاذ الاحتياطات حتى لا تصيبه العدوى. ثم خرج من مكناس في اتجاه الرباط. ومع

---

(226) A.E.P. / CCM., t. 25, Tanger 12 avril 1817.

(227) A.EP. / CCM., t. 26, Tanger 3 nov. 1818.

(228) CASTELLANOS **Historia de Marruecos** ; Tanger, 1898, p. 502.

أن الزياني يؤكد أنه ترك الوباء «خفيفا» لما خرج من مكناس[229]، فإن رواية القنصل العام لفرنسا، سوردو، تقول بالعكس إن عدد الموتى بها كان يصل وقتذاك إلى 150 ضحية في اليوم[230]. بعد قضاء عيد المولد النبوي بالرباط (12 ربيع الأول 10/1234 يناير) انطلق الركب السلطاني في اتجاه مراكش التي كانت ما تزال سالمة.

مهما كانت الدوافع التي جعلت مولاي سليمان يغير مقر إقامته من الشمال إلى الجنوب، فإن تنقلاته في زمن الوباء لابد وأن تثير استياء الناس، لأنها كانت تبدو وسيلة للفرار، وهو الأمر المحظور شرعا، إذ يعتبر خروجا عن السنة التي تقرر حتمية المصير الانساني. والمهم أن فرصة جديدة أتيحت لخصوم السلطان لشجب هذا السلوك والنيل بذلك من شعبيته. وكان خطابهم يصادف بالطبع أذنا سميعة لدى العامة

«إن الطاعون المتفشي في المغرب يساهم في تزايد السخط بين الناس، وهم مقتنعون بأن صاحب الجلالة تعمد إن صح التعبير إدخال هذا الوباء إلى مملكته؛ وباستثناء الطلبة، فإن الجميع ينحي عليه باللائمة، سيما وقد شاع الخبر بأنه يكثر من الاحتياطات لوقاية نفسه»[231].

وهكذا، وعلى عكس الطاعون الأول، الذي ساعده على تعزيز نفوذه، فإن هذا الثاني كان من العوامل التي أسهمت في تقليص هذا النفوذ.

ـ مجاعة 1825ـ1826 وإعادة توطيد الحكم المركزي.

إن بداية عهد مولاي عبد الرحمن، الذي تقلد زمام الحكم بعد مولاي سليمان، تعد فترة غامضة، نظرا لأن الكتاب يمرون عليها سريعا ويقتضبونها اقتضابا. لكن يفهم من بعض القطع المتناثرة أنها كانت فترة حالكة، ظل خلالها الحكم المركزي مهتزا أمام تصاعد موجة الثورات. يخبرنا صاحب «الابتسام» في هذا الصدد بأن جل القبائل، بين سوس ووجدة، رفضت الدخول في طاعة السلطان الجديد، ثم يضيف «وتعسّر عليه علاجهم لضعفه وقلة ماله وعساكره وبقي ممنوعا من السير للحوز مدة لضعفه خائفا على نفسه وعسكره»[232].

(229) الزياني، **الروضة السليمانية**، م. س.، ص 192.

(230) A.E.P. / CCM., t. 26, Tanger 12 janvier 1819.

(231) A.E.P. / CCM., t. 26, Tanger 4 mai 1819.

(232) **الابتسام**، م. س. ص 71.

تلك كانت الحالة عندما فاجأت البلاد مجاعة 1825-1826، فكانت أولى نتائجها أن أرغمت كلا من القبائل المتمردة والمخزن على وقف القتال بعد أن وجهت لكل منهما ضربات قاصمة. إثباتا لذلك، نورد هذه الشهادة التي أدلى بها القنصل الفرنسي سوردو في 4 أكتوبر 1824 «إن القتال بين السلطان والثوار في نواحي فاس قد توقف بسبب افتقار كلا الطرفين إلى الرجال والخيول»[233]. ومع استمرار الشدة، وانصراف القبائل إلى الاهتمام بالبقاء، وفناء الكثيرين مع أفرادها، وضعف القوة الجسدية للأحياء منها، تهيأت الظروف أمام المخزن، على الرغم من ضعفه، للسيطرة من جديد على الموقف. ذلك ما عبر عنه صاحب «الابتسام» بقوله «فأنزل الله بهم (أي أنزل المجاعة بالقبائل) فخلت بذلك النازل ديارهم وتشتت رمادهم وماتت مواشيهم وركبهم المحل ووقع فيهم الخلل وضعفت شوكتهم وعظمت بليتهم ومات عتاتهم وأبطالهم، فعند ذلك تمهد الأمر للأمير واستقام له النفير والمسير وتيسر له الأمر والنهي»[234].

د - النتائج النفسية

عادة ما نرى الناس في أوقات الوباء، يكثرون من الصدقات، ويقبلون على المساجد والأضرحة متضرعين طلبا للرحمة ورجاء أن يزيل عنهم خالقهم ما هم فيه من ضيق وعسر. بيد أن الموقف يختلف لدى البعض، خاصة بعد انقشاع شبح الفناء، حيث تظهر في المجتمع نزعة أخرى على طرفي نقيض من الأولى، تندثر معها كل الكوابح الأخلاقية، فيندفع المندفعون إلى الانكباب على الملذات والفجور ومعاقرة الخمور، فرحا بالنجاة. في ظل ضعف السلطة المركزية، تظهر هذه النزعة أقوى ما تظهر لدى الجند. فليس غريبا والحال هذه أن نجد جند الأودايا والعبيد يعمدون في رمضان 1214/يونيو - يوليوز 1820، أي مباشرة بعد إقلاع الطاعون عن فاس، إلى حارة اليهود بهذه المدينة فينهبونها، ويسبون النساء، ويفتضون الأبكار، ويشربون الخمر في نهار رمضان[235]. صحيح أن الأمر يتعلق بجند متمردين، مع ذلك ينبغي ألا ننسى أن هؤلاء الجند عاشوا بالأمس القريب تحت وطأة الموت الذي أفنى الكثيرين منهم، فما أن عادت السكينة حتى شعروا بالحاجة إلى التعويض، فعاثوا وأفرطوا.

---

(233) A.T. / 180, Tanger 4 octobre 1825.

(234) الابتسام، ص 71.

(235) الناصري، الاستقصا، 1956، ج 8، ص 143.

بجانب هذه النزعة، أفرز طاعونا عهد مولاي سليمان جوا من القلق واليأس أوحى للمعاصرين بقرب نهاية العالم خصوصا بعد أن انحل حبل الأمن وعمت الاضطرابات مختلف جهات البلاد. من حسن الحظ أننا نتوفر هنا على نص مفصل كتبه محمد بن حمزة المكناسي سنة 1821-1822، وهو نص فريد من نوعه، لذا يجدر بنا أن نقف عنده قليلا[236].

يبدأ ابن حمزة كلامه بالحديث عن تفشي الفساد في مجتمعه، معللا أسبابه بهلاك «أهل الصلاح» من جراء الطاعون، فيقول

«وأما زماننا الذي نحن فيه... (فقد) كثر فيه الفتن وقل الحياء والايماء وساد أهل الظلم والطغيان وفشا فيه الفساد، سيما بعد الطاعون الذي عم أقصا بلاد المغرب وأدناه سنة أربع عشر من القرن المذكور (13هـ)، وبعد فناء خلق كثير بسببه من الخواص والعوام، غير أنه بقيت بقية ممن يرجى خيرهم ويومن شرهم لم تنعدم بالكلية وهم في أقل القليل، ثم صارت تلك البقية تضعف إلى أن عم الطاعون أيضا في المرة الثانية سنة أربع وثلاثين من القرن المذكور، فانقطعت تلك البقية بالكلية، فعظمت الفتن، وكثرت الأهوال واشتد الحال على الضعفاء والمساكين في السنة المذكورة وما بعدها إلى السنة التي نحن فيها».

يمضي المؤلف بعد ذلك في تعداد الأهوال التي تلاحقت على مجتمعه، فيقول «وكثر الشروز وسفك الدماء ونهب الأموال والغارات وقطع الطرق وانحصرت المدن وصار القوي يأكل الضعيف وقل الأمان في البعيد والقريب».

ثم يستطرد متحدثا عن سلوك معاصريه، فيرميهم بالفجور والزور والطمع. وابن حمزة يعمم هذا الحكم على الجميع، على «الكبير والصغير والمأمور والأمير والمشرف والشريف»، ويخلص بعد ذلك إلى تقرير هذه النتيجة

«بحيث لا تجد خيرا في هذا الزمان ولا في أهلك فضلا أن ترى من هو منسوبا للفقرا (كذا) ولأرباب طريقة مجاهدا على حفظ دينه فإن وجدته في أقل القليل تجده ذليلا حقيرا بين أهله وأبناء عمه وهو على الحالة التي أخبر بها الصادق الصدوق صلى الله عليه وسلم بقوله المومن في ءاخر الزمان القابض على دينه كالقابض على الجمر وإن الدين بدأ غريبا وهو الآن أغرب الغرباء».

---

(236) أورده الوزاني (عبد الله بن الطيب) في **الروض المنيف**، **مخطوط**، خ ع، ك 2304، ورقتا 157-158.

إن آلام الطاعون، الذي حل ولما تندمل جراح سابقه، وهلاك الفقهاء، وتقلص نفوذ المخزن، ثم وفاة مولاي سليمان وتركه البلاد كسفينة تتقاذفها الأمواج، كل ذلك أفرز الشعور بقرب نهاية العالم. وهكذا وضع المؤلف بين أيدينا وثيقة سيكولوجية هامة، نلمس في تضاعيفها، مهما بولغ فيها، ما ساد مجتمع عصره من انهيار على جميع المستويات، وما تميز به من قلق وميل إلى التشاؤم ونزوع إلى اليأس. وتلك إحدى النتائج النفسية التي أسهم الطاعون في إفرازها.

استخلاص عام

حدثت في بحر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر خمس مجاعات طاحنة وأربعة طواعين مدمرة، وهذا دون اعتبار المجاعات والأوبئة المحلية، أو تلك التي لا نتوفر بصددها على معلومات كافية. وكانت هذه الأزمات تدوم بمعدل سنتين في كل مرة، وبعضها يستغرق ثلاث وحتى أربع سنوات. إنها فترة مأساوية إذن، لا تقل خطورة في هذا المجال عن القرنين السادس عشر والسابع عشر، اللذين بلغت حصيلتهما ست أزمات ديموغرافية(1).

* * *

بالنسبة للمجاعات، رأينا أنها تلاحقت في سنوات 1721-1724، 1737-1738، 1776، 1779-1782، 1817-1818، 1825-1826. وهذا يعني أنها كانت تتردد بعد كل 13 سنة كحد أدنى، و38 سنة كحد أقصى. أما أسبابها، فترجع إلى الجفاف، ثم إلى غزوات الجراد، كما حدث في 1776 و1779-1782، هذا بالاضافة إلى العوامل البشرية، كالحروب الأهلية.

كانت أزمة المجتمع خلال هذه المجاعات أزمة خبز قبل كل شيء، وهي تذكرنا بالأزمات الغذائية التي عرفتها أوربا قبل تصنيعها والتي أوضح موفري وكوبر (Meuvet - Goubert) آليتها ودور الغلاء كعامل رئيسي في وقوعها(2). فمحصول سيء، بفعل الجفاف أو الجراد، كان يؤدي إلى القحط وارتفاع أسعار المواد الغذائية خاصة القمح والشعير. بيد أن محصولا واحدا سيئا لم يكن يعني حتما وقوع مجاعة، لأن الناس اكتسبوا خبرة في مواجهة السنوات العجاف، وكانوا يدخرون الأقوات تحسبا لها. أما الأزمات الخطيرة، فترجع إلى تتالي محصولين سيئين، كما حدث في سنوات 1824-1825. فإذا جاء محصول ثالث سيئا، فهي المصيبة العظمى، كما حدث في 1721-1724، و1779-1781. حينئذ كانت

(1) ROSENBERGER et TRIKI, 1974, op. cit., p. 68.

(2) GOUBERT (P.) : **100.000 provinciaux au XVII^e siècle**, Flammarion, Paris, 1968, p. 100.

الأسعار تسجل ارتفاعا جنونيا تزيد من تسعيره عوامل مختلفة يلعب فيها الانسان الدور الأول، مثل أخطار الطريق مع صعوبة المواصلات الناجمة عن هلاك الدواب، وهذا بدون أن نغفل عامل الاحتكار الذي كان يمارسه الأقوياء خاصة في ظل ضعف السلطة المركزية. يقول ابن الحاج عن هذا العامل الأخير : «ولما نزلت مسغبة 1150 احترف الرماة (بفاس) ببيع الزرع من البادية (وكانوا) يمنعون المساكين من شرائه ويشترونه بما شاءوا ويبخسون الناس أشياءهم واذا باعوا يبيعون بما شاءوا»[3].

للأسف لم نتمكن من تتبع وتحليل آليات سلوك الأسعار، لأن الاخباريين لا يشيرون إليها إلا في أوقات الغلاء أو الرخاء المفرطين، هذا فضلا عن تنوع المقاييس والمكاييل التي كانت تختلف من منطقة لأخرى، بل وداخل نفس المنطقة. لكن يمكننا، اعتمادا على مؤلفي كتاب «تاريخ المغرب»[4]، أن نحاول إعطاء ارتفاع الأسعار زمن المجاعة بعض مضامينه الاجتماعية. فقنطار قمح (45 كلغ) الذي كان يباع في أوقات الرخاء على عهد مولاي اسماعيل بـ 13 درهما (بالعملة الحالية)، ارتفع في مجاعة 1780 إلى 190 درهما، أي أنه تضاعف 16 مرة، ويمكن تعميم هذه النسبة على باقي المواد الأساسية الأخرى، خاصة الشعير.

ولمقاربة انعكاسات هذا الغلاء على الغذاء اليومي للمستهلكين، ينبغي أن نعلم أن أجرة عامل يومي كانت تتراوح بين درهمين وأربعة دراهم، ينفق منها درهما واحدا ونصف درهم في اليوم لتغذية أسرته المتكونة، عموما، من خمسة أفراد. من هنا ندرك كيف أن هذا المدخول المحدود كان يصبح ضربا من السخرية بعد اشتعال الأسعار في أوقات المجاعات. فثمن خبزة من 300غ الذي لم يكن يتجاوز في الأوقات العادية 0 درهم و20س، كان يرتفع إلى ما فوق 3 دراهم[5].

يقودنا هذا التوضيح بداهة إلى تقرير هذه النتيجة، وهي وجود تفاوت كبير أمام الموت جوعا بين الفقراء والأغنياء. من الحق أن المجاعة لم تكن تحترم أحيانا المعايير الاجتماعية، فتضرب ضربا عشوائيا. ذلك ما تؤكده احدى المراسلات الأجنبية بإشارتها إلى أن الأغنياء كانوا يموتون هم أيضا خلال

---

(3) الدر المنتخب، ج 8، حوادث 1150هـ.

(4) BRIGNON, op. cit., p. 273.

(5) م. ن.

مجاعة 1737[6]. وهو ما يؤكده ضمنيا محمد الضعيف بقوله متحدثا عن المجاعة نفسها «وما أغنى مال ولا متاع في طلب القوت»[7]. لكن مثل هذه الحالات استثنائية، لأن الأغنياء عادة ما كانوا يدخرون الأقوات تحسبا للمستقبل المجهول، وكان بامكانهم اقتناؤها بشتى الطرق. لنترك محمد الضعيف يحدثنا عن سلوكهم في الرباط خلال مجاعة 1781 : «وخرج أهل الرباط ليلا بالفضة والذهب واشتروا من النصارى وسق ثلاثة سفن (كذا) من الزرع الصويني وعبروه على ضوء الشمع في الليل وأدخلوه لديارهم وهم الأغنياء منهم»[8].

بديهي أن مثل هذه الوسائل كانت تعوز الفقراء لإنقاذ حياتهم، وبالتالي يحق لنا القول إن الموت كان الضيف الأكثر ترددا عليهم في أوقات المجاعات. وبافنائهم بالجملة، وبشكل دوري، كانت هذه المجاعات تلحق أشد الضربات بالبلاد، إذ أنها كانت تقوض وتدمر القوة المنتجة الأساسية للمجتمع الانسان.

بيد أن المجاعات لم تكن وحدها في الميدان. فقد كان الطاعون رفيقها في انتهاك السير العادي لعملية إنتاج السكان.

* * *

يقول دجاكسون إن الطاعون كان يضرب المغرب بعد كل عشرين سنة[9]. والواقع أن هجومه لم يكن يخضع لمثل هذا الايقاع المنتظم. فقد رأينا أنه بدأ، في الفترة موضع الدراسة، في سنوات 1742-1744، وهذا بعد مرور أزيد من نصف قرن على آخر هجوم له (1678-1680). ثم بعد عودته المبكرة (1747 - 1751)، نراه يحتجب لمدة طويلة أخرى تناهز نصف قرن، بحيث لم يظهر إلا في 1798 - 1800، ليعود مرة أخرى بعد حوالي 18 سنة (1818 -1820)، وهذه العودة الأخيرة كانت آخر زيارة له للبلاد في القرن التاسع عشر، إذ أنه لم يظهر من جديد إلا في بداية القرن العشرين.

أشرنا فيما سبق إلى أن هذه الطواعين لم تكن متوطنة، بل كانت تنطلق من انسان خارج المغرب إلى انسان داخله. وعلى هذا لا يجوز دراستها بمعزل عن أوبئة البلدان المجاورة، خاصة الجزائر. بالنسبة لهذا البلد، فقد سبق لبربروجر (Berburgger) أن أقام قائمة للأوبئة التي تعاقبت عليه من القرن

---

(6) MICHEL, 1982-83, op. cit., 1, p. 114.

(7) الضعيف (محمد)، 1986، ص 126.

(8) م. ن.، ص 183.

(9) JACKSON (J. Grey) : **An account of the Empire of Morocco**, London. 1809, p. 187.

السادس عشر إلى القرن التاسع عشر، ومن خلالها نرى أنه نال حصة الأسد بالمقارنة بالمغرب[10]. وقد علل رونو (Renaud) هذا التفاوت بين البلدين بكون الأول كان أكثر عرضة للعدوى بحكم علاقاته مع الباب العالي والايالات العثمانية الأخرى، باعتبار أن مصدر الوباء كان دائما هو مصر والقسطنطينية[11]. والنتيجة التي يمكن استخلاصها من قائمة بربروجر أن أوبئة الجزائر كانت تتابع زحفها أحيانا إلى المغرب عبر هضاب وهران وسهوب ملوية. ذلك ما حدث بالنسبة لطاعوني 1742-1744 و1798-1800، اللذين ظهرا أولا في المدن الشمالية والشرقية، كفاس وتازة، ومنها امتد زحفهما إلى السواحل وباقي البلاد. أما وباء 1818-1820، فقد رأينا أن الحجاج هم الذين نقلوه مباشرة من مصر إلى طنجة عبر الطريق البحري، ومن هذه المدينة امتد إلى المناطق الداخلية وباقي السواحل. على أن الاستثناء الوحيد هو وباء 1747-1751، الذي تدل كل القرائن على أنه لم يفد هذه المرة من الخارج، وإنما انطلق من الداخل، وبالضبط من سوس، ومنه زحف إلى الشمال. سبق القول إن هذا الوباء مجرد امتداد لسابقه (1742-1744)، وهي نفس الملاحظة التي سجلها روزنبرجي والتريكي بصدد طاعون 1602 الذي انطلق أيضا من سوس وكان ذيلا لطاعون 1597[12]. كما لوحظت نفس الظاهرة في سنتي 1915-1916[13]، ثم في سنوات 1932-1935[14].

* * *

إذا كانت طواعين المغرب في هذه الفترة مرتبطة بتلك التي ظهرت في البلدان المتوسطية، فهذا يجعلنا لا نشك في كونها طواعين حقيقية، طالما أنه توجد معلومات في تلك البلدان كاشفة عن طبيعتها. بيد أن مصادرنا لم تبخل علينا بأوصاف لأعراضها، كالدماميل، والاسهال والقيء ؛ هذا بالاضافة إلى ما تضمنته من إشارات أخرى ذات دلالة فهي تشير، من جهة، إلى هيجانه في فصل الربيع، كما نجد عند ابن الحاج «وفي شهر جمادى الثانية ورجب وشعبان (1164هـ/أبريل - ماي 1751) هاج المرض الوبائي بحضرة فاس

(10) **Mémoire sur la peste en Algérie**, un Explorateur Scientifique de l'Algérie, Sciences médicales, Paris, 1847, (2 vol.), t. II, p. 239.

(11) RENAUD, 1939, op. cit., p. 317.

(12) ROSENBERGER et TRIKI, 1974, p. 44.

(13) RENAUD (H.P.J.) "La peste au Maroc", in **Revue d'Hygiène**, mars 1922, p. 201.

(14) RENAUD, 1939, p. 318.

وجميع بلاد المغرب»[15] ؛ أو عند الفشتالي «حتى ازداد أمره (وباء 1213هـ) واشتد بأول شوال (8 مارس 1799)»[16]. وهي تشير، من جهة أخرى، إلى انقطاعه مع بداية فصل الصيف «ولم يزل أمره (طاعون 1164هـ) يتفاقم إلى منتصف شعبان (8 يوليوز) فكفّ».

إن هذا الايقاع يتفق مع ما نعرفه عن النسق الموسمي للطاعون. فمن المعروف أن جرثومته، التي اكتشفها يارسن (Yersin) عام 1894، تنتقل بتزاوج عاملين رئيسيين البراغيث ونوع من أنواع الحيوانات القارضة، كالجرذان. إلا أن الدور الرئيسي هو الذي تقوم به البراغيث، إذ أنها هي التي تنقل العدوى إلى الانسان بامتصاص دم خلية موبوءة وزرعه في خلية سالمة[17]. والحال أن نشاطها يخضع للعامل المناخي ؛ فهي تتوقف عن الانتاج مع اشتداد الحرارة وتموت إذا انخفضت درجة الرطوبة عن 80 في المائة. ذلك ما يفسر امتداد الطاعون في فصل الربيع، بحيث تكون أشد الشهور خطورة هي مارس، أبريل، ماي. ذلك ما يفسر أيضا بقاء المناطق الصحراوية بمنجى. وقد أشرنا إلى أن هذه المناطق لعبت دور خزان بشري لتعويض الفراغ الحاصل في السهول.

بيد أن ما قلناه عن دور البراغيث ينبغي ألا ينسينا بنية الاستقبال التي كانت ترفع من قابلية الوسط للعدوى. وقد لاحظنا أن من أهم العوامل المساعدة على انتشارها، تنقلات الجيوش، وفرار الناس، وإهمال الأساليب الوقائية. أما بخصوص القحوط، التي غالبا ما تزامنت معها، فلا شك أنها سهلت مأموريتها. لكن دون أن يكون لها الدور الحاسم. ذلك أن حالة التغذية لا تؤثر، حسب المعطيات الحديثة، في فعالية الوباء[18]. وإذا كان هناك تلازم في الغالب بين المجاعات والطواعين، فهذا لا يعني أن الأولى تسببت في الثانية. أو زادت من حدتها (اللهم إلا فيما يخص تنقلات الجائعين الذين ينشرونها). بل لأن الطاعون يمكنه أن يؤدي إلى المجاعة عن طريق تقليصه اليد العاملة، ومنعه عملية البذر، وجمع المحصول. وقد سجل الفشتالي هذه الملاحظة الهامة بقوله عن

---

(15) الدر المنتخب، ج 8، ص 175.

(16) الفشتالي، ورقتا 165-126.

(17) حول جرثومة الطاعون وأعراض المرض، انظر BIRABEN, 1976, t. I, p. 215

(18) LEBRUN (F.) "Les crises démographiques en France aux XVII^e^ et XVIII^e^ siècles", in **Annales E.S.C.**, mars-avril, 1980, p. 209.

طاعون 1213هـ : «وفيه كان الغيث الكبير وجاءت صابة لاكن لا يقدر الأحياء على خدمتها لقلتهم اليوم»[19].

أما بخصوص العواقب الديموغرافية لهذه الطواعين، فمن الصعب معرفتها. لقد رأينا أن مصادرنا تتحدث عن عدد الموتى الذي يصل في اليوم الواحد إلى 400، و500، بل وحتى إلى 1.000 و2.000 ضحية، مما لاشك فيه أن هذه التقديرات مبالغ فيها، لكن من المؤكد أن الطاعون كان يفتك، عند احتداده، على الأقل بعشر السكان الحضريين، وقد تكون هذه النسبة أكبر بكثير أحيانا، كما حدث في طاعون 1798-1800 الذي يذكرنا بالطاعون الأسود بقوته التدميرية. وما علينا هنا إلا استحضار بعض الأرقام التي قدمت عن عدد الضحايا في أوربا من جراء هذا الوباء الخطير، كطاعون برشلونة (1651-1653) الذي خلف 20.000 ضحية من مجموع 44.000 نسمة[20]، أو طاعون مرسيليا (1720)، الذي فتك بنصف سكان المدينة (50.000 ضحية)[21]، أو الخسائر التي سجلت في فرنسا بين 1600-1670، والتي تراوحت بين 2.205.000 و3.360.000 ضحية[22]، ما علينا إلا استحضار مثل هذه الأرقام لنتصور مدى التدمير الذي أحدثته الطواعين الأربعة التي ضربت المغرب في فترة موضع الدراسة.

وليست الكارثة التي كانت تحل بالبلاد في عدد الأشخاص الذين ماتوا، بقدر ما هي في السن التي ماتوا فيها ؛ فالموت بالطاعون يقل مع العمر، مما يعني أن الفئات الأكثر تعرضا للاصابة هي فئات الأطفال والشباب والنساء، بمن فيهن نسبة هامة من الحوامل. يذكر دجاكسون بالفعل أن طاعون 1798-1800 ضرب أول من ضرب الشباب، وبعدهم النساء والأطفال، وفي المرتبة الأخيرة الناس الهزل والمستنزفين[23]. وفي المصادر المغربية أمثلة متعددة عن تهالك الأطفال ابان الطاعون، كهذا المثل الذي يقدمه القادري في ترجمة الفقيه السي المودن، من أعيان فاس، حيث قال : «تزوج (امرأة) وولد معها أولادا وتوفيت هي والأولاد بالطاعون»[24]. ويخبرنا أحمد بن عجيبة بأنه فقد جميع أولاده في

(19) الفشتالي، ورقتا 125-126.
(20) BIRABEN, 1976, t. I, p. 215.
(21) م. ن.، ص 255.
(22) م. ن.، ص 308.
(23) JACKSON, An account..., 1809, op. cit.
(24) نشر المثاني، ج 4، ص 228.

طاعون 1798-1800[25]. بينما يخبرنا الضعيف بأن أخاه فقد في هذ الطاعون ولده وزوجته[26].

* * *

وهكذا حالت الكوابح المالتوسية، خلال هذه الحقبة، دون حدوث أي تقدم ديموغرافي في البلاد. فقد كان التطور يسير وفق خط متكسر، يرتفع إلى أعلى ثم يتراجع إلى الوراء، وتتراتب فيه حركات الصعود والهبوط حسب فترات زمنية معينة، تختلف في طولها من مرحلة لأخرى.

ففي القرنين السادس عشر والسابع عشر كان عدد السكان يتراوح بين 4 و5 ملايين. ثم جاءت مجاعة 1721-1724 لتهبط بعددهم إلى حد كبير. وبعد فترة تصاعد قصيرة، تمثلها السنوات المتبقية من حكم مولاي اسماعيل وبداية عهد خلفائه، جاءت مجاعة 1737-1738 لتهبط بالعدد مرة أخرى. بعد ذلك تقلبت الأوضاع دون أن تعبر عن اتجاه معين، إلا ما سجله طاعونا منتصف القرن من هبوط جديد. ثم عاد السكان إلى التزايد في العقدين الأولين من عهد سيدي محمد ابن عبد الله، لكن مجاعة 1776، 1779-1782، كانت شديدة الوطأة بحيث إنها عصفت بخمس السكان على أقل تقدير. ثم أتيحت للبلاد فترة ممتدة لتعويض خسائرها، إلا أن تلاحق الكوارث في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التالي أدى إلى نزيف ديموغرافي كبير، بحيث أصبحت البوادي تبدو خالية من السكان وكان المسافرون يطوون المراحل خلال أيام متعددة دون أن يصادفوا مخلوقا بشريا في طريقهم. ويمكن القول إن عدد السكان تقلص إلى حوالي ثلاثة ملايين نسمة[27].

مقابل هذا الانهيار الديموغرافي، الذي كرس تخلف البلاد، كانت أوربا تشهد تقدما ديموغرافيا كبيرا كان من أهم العوامل التي ساعدتها على تحقيق قفزاتها وإنجاز ثوراتها الصناعية والفلاحية والعلمية، حتى إذا ما ظهر الأسطول الفرنسي في عرض شواطىء الجزائر عام 1830، وعلى مشارف المغرب، كانت المواجهة المأساوية بين عالمين تفصلهما هوة كبيرة. وفي الوقت الذي كان علي المغرب، في هذه الحالة التعساء، أن يواجه الهجمة الشرسة من قبل أوربا الرأسمالية، ظهرت به الكوليرا، التي حلت محل الطاعون، ابتداء من 1834، فزادت من ضعفه وعجزه عن الصمود.

---

(25) MICHON (J.L.) **Le soufi marocain Ahmed Ibn Ajiba**, Paris, 1973, p. 70.

(26) الضعيف (محمد)، 1986، ص 315.

(27) BRIGNON, 1967, op. cit., p. 273.

البـاب الثانـي

المغرب بين التسرب الأوربي والكوليرا والمجاعة

(1834 ـــ 1896)

الفصل الأول

قطيعة التوازن الاجتماعي والاقتصادي

تقديم

إذا كانت الكوارث الطبيعية، من جفاف وجراد وأوبئة، هي عوامل تدمير تقليدية، قد استمرت تنشر ويلاتها في مغرب القرن التاسع عشر، فقد انضافت إليها ويلات أخرى من صنع البشر، تولّدت عن احتكاك التشكيلة الاجتماعية المغربية ما قبل الرأسمالية بالرأسمالية الأوربية. لذا لا يجوز دراسة كوارث هذا القرن، خاصة النصف الثاني منه، دون مقاربة الآثار التي أفرزها هذا العامل الجديد، خاصة على مستوى معيشة السكان.

إن أهم ما يميز هذا العهد هو اندماج المغرب في السوق الرأسمالية العالمية بوصفه تابعا غير متكافىء في الإنتاج والتبادل. وقد تم اقتحامه في هذا الاتجاه تحت إكراه وضغط أوربا التي قهرته عسكريا في إسلي (1844)، وتطوان (1860) وفرضت عليه معاهدات تجارية ودبلوماسية مجحفة : معاهدة 1856 مع بريطانية العظمى، ومعاهدة 1861 مع اسبانيا، ومعاهدة 1863 مع فرنسا. بموجب هذه المعاهدات، انفتحت البلاد أمام التجارة الأوربية، ولم يعد المخزن قادرا على الحد من التسرب الأوربي الذي أصبح يرتكز على أسس قانونية. وبمقتضاها استقر أيضا التجار الأجانب في الموانىء متمتعين بامتياز عدم خضوعهم للقوانين المغربية، وقد تكاثر عددهم إلى أن بلغ حوالي 9.000 مستوطن في حدود 1894. ناهيك بما ناله هؤلاء الأوربيون من حق منح حمايتهم للرعايا المغاربة الذين انسلخوا بموجب ذلك عن سلطة بلادهم القضائية.

شكل هذا الوضع الجديد الخطوة الحاسمة على طريق تدمير مرتكزات المنطق الداخلي لتوازن البلاد الاجتماعي والاقتصادي. وكان نمو التجارة البحرية وتسرب براعم الاقتصاد النقدي والأزمة النقدية والتسلط الأجنبي على الأرض من أهم عوامل هذا التدمير.

1 ـ نمو التجارة البحرية

أهم تطور طرأ على الاقتصاد المغربي من جراء التسرب الأوربي، حدوث تغيير جذري في طبيعة جغرافية البلاد الاقتصادية. ارتسمت المعالم الرئيسية لهذا التغيير في خنق يكاد يكون تاما للتيارات التقليدية وتحويل التجارة الخارجية إلى الواجهة البحرية تحت هيمنة الشركات الاجنبية الكبرى. وكان من شأن هذا التحول، الذي أدخل المغرب في دائرة التجارة العالمية، أن جعل تجارته في محتواها وحجمها خاضعة لتقلبات التيارات العالمية حسب ظرفية الأسواق الخارجية. وهكذا باتت الأزمات التي كان يتعرض لها الاقتصاد الأوربي تنعكس مباشرة على السوق المغربية. ومن المصادفات الجديرة بالذكرة في هذا الصدد أن الأزمتين الطاحنتين اللتين عرفهما المغرب في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، في سنوات 1867ـ1869 و1878ـ1883، واللتين تميزتا بموجة شديدة من غلاء المواد الأولية، تطابقا في أوربا مع أزمتي فيض الانتاج وهبوط الأسعار، أي بالوجه المعكوس للحالة في المغرب، مما جعل هذا الأخير يتلقى ضربتين، من أوربا ومن الطبيعة.

لم تقتصر الخطورة على انعكاسات أزمات الأسواق الأوربية فحسب، وإنما امتدت إلى جوانب أخرى متعددة. فبفضل تعريفة جمركية منخفضة، فقد المخزن إمكانية حماية السوق الداخلية، وتمكنت السلع الأوربية (أوان زجاجية، وأقمشة قطنية، وسكر وشاي، ومواد البناء...) من إغراق البلاد وتوجيه الطعنات الأولى للصناعة التقليدية وللوضع المعيشي للحرفيين. يذكر مييج أمثلة متعددة عن هذا التدهور، من بينها مثال مصانع الأسلحة التقليدية بتطوان، التي لم يبق منها عام 1897 سوى 20 معملا بعد أن كان عددها في السابق 200[1].

وتقدم لنا الوثائق المغربية أمثلة كثيرة عن هذا التدهور الحرفي وعما أصاب الحرفيين من تشرد وبؤس، منها ما جاء في هذه الرسالة الصادرة عن السلطان مولاي الحسن (1873ـ1894) مخاطبا فيها نائبه بطنجة الحاج محمد الطريس

«فغير خاف عليك ما شاع وذاع من إحداث البناءات الخارجية عن القانون ببعض مراسي هذه الايالة السعيدة ممن بها من الأجانب والمتعلقين بهم وأستعانتهم على ذلك بمن يرد من بلادهم من العملة لكونهم يعملون بنظرهم وبما

(1) MIEGE, **Le Maroc et l'Europe**, op. cit., t. 4, p. 396.

يجلبونه على أيديهم من إقامة البناء كالآجر والقرمود والجبس ونحو ذلك مما به قوام معيشة أهل حرف ذلك من بنائين ونجارين وجباسين وتكاثر ذلك حتى كادت الحرف المذكورة أن تندثر ولحق أهلها الضياع وصار جلهم سعاة وكثر تشكيهم بذلك على ولاتهم»(2).

جاء الانفتاح على الخارج أيضا لجعل المغرب مزودا لأوربا بالمواد الأولية، كالصوف والجلود، وكذلك بالحبوب، مع كل ما يتضمنه ذلك من مخاطر بالنسبة إليه، وهو البلد الذي يتميز بمردودات ضعيفة، لا يكاد يكفي فيه فائض المحاصيل في السنوات الطيبة إلا لمواجهة مخاطر المناخ والمخاطر الطبيعية الأخرى. فتصدير جزء مهم من الأقوات، أحدث تخلخلا في منظومة الاكتفاء الذاتي التي وإن كانت هشة في الغالب، فإنها كانت مع ذلك تضمن نوعا من التوازن بين الانتاج والحاجيات الغذائية للمستهلكين.

من الحق أن المخزن كان يحرص أشد الحرص على عدم تصدير المادتين الرئيسيتين، القمح والشعير ؛ إلا أن أوربا أرغمته في شتى المناسبات على تصديرهما، مستعملة حتى التهديد العسكري، مما كان يؤدي مباشرة إلى قلتهما في الداخل وبالتالي إلى ارتفاع أسعارهما. وهي علاقة جدلية لم تكن تغيب عن المعاصرين، كما يتضح ذلك من الأمثلة التالية

في عام 1886 تكتلت الدول الأوربية لانتزاع بعض الامتيازات التجارية الجديدة من مولاي الحسن، كتخفيض الواجبات الجمركية، وتسريح تصدير القمح والشعير وبعض الأنعام، مدعية أن نهج سياسة ليبرالية في الميدان التجاري من شأنه أن يعمل على تنمية مداخيل المخزن وتزويده بالاعتمادات اللازمة للنهوض بمملكته. بعد أن عرض السلطان المسألة على أنظار علماء فاس، أجاب هؤلاء بالرفض، موضحين أن تصدير المواد الغذائية الأولية من شأنه أن يؤدي إلى غلاء أسعارها وتضرر الرعية(3). مع ذلك، اضطر السلطان أمام تهديد أوربا، وبعد استشارة موسعة، لكن صورية، إلى إرضاء المطالب الأجنبية(4).

---

(2) رسالة من مولاي الحسن إلى الحاج محمد بن العربي الطريس، 10 شوال 16/1311 أبريل 1894 (و ت 96/16).

(3) نشر ابن زيدان صورة هذا الجواب في **الاتحاف**، ج 2، ص 390. وقد علق عليه العروي في كتابه «الأصول الاجتماعية والثقافية للوطنية المغربية...» بالفرنسية، ماسبرو، باريس 1977، ص 323.

(4) انظر المنوني (محمد) «16 وثيقة مغربية جديدة حول استشارة المولى الحسن الأول لعلماء فاس في نازلة اقتصادية»، في **مجلة دار النيابة**، طنجة 1985، العدد 8، ص 13-24.

بعد حوالي اربع سنوات من ذلك، نالت ألمانيا معاهدة تجارية مستغلة حاجة المخزن إلى مساندته في قضية توات. ونصت المعاهدة على تصدير الحبوب، بما فيها القمح والشعير[5]. مباشرة بعد ذلك بدأ التصدير نحو ألمانيا وانجلترة. ومع أن هذه العملية لم تكن ذات حجم كبير، فإنها أدت إلى حدوث غلاء شديد في الأقوات داخل البلاد، وقد علق على ذلك سفير فرنسا بطنجة قائلا

«إن الامبراطورية الشريفة لا تنتج من الحبوب إلا القدر الذي يكفي لسد حاجياتها، وإن كل ما يصدر منها إنما يتم على حساب القوت اليومي للسكان. لذا، فإن البلاد تعاني من الشدة، كما أن البؤس آخذ في التنامي»[6].

في السنة نفسها، فاز عدد من التجار الأوربيين من المخزن بعقود لبيع الحبوب إلى الخارج، منهم التاجر الإيطالي بطري أكيلي (Perti Achelle)، المقيم بطنجة. وقد استمر عقد هذا الأخير ساري المفعول إلى عام 1894. غير أنه أثار في هذه السنة موجة عارمة من الاحتجاج الشعبي، كما تعكس ذلك رسالة الوزير محمد غريط إلى النائب السلطاني بطنجة، الحاج محمد الطريس، والتي جاء فيها

«وترادفت الشكايات منها [الرعية] على الحضرة الشريفة بارتفاع ثمن الحبوب في هذه السنة بالنقص الحاصل لهم في جميع الحبوب قائلة ان بقي وسق القمح مسرحا لبلاد النصارى يزيد ثمنها ارتفاعا ويتضاعف الضرر الواقع لهم...»[7].

الجدول رقم 3

صادرات القمح والشعير من الدار البيضاء (1891-1893)[8]

السنوات	القمح		الشعير		القيمة الاجمالية
	بالقنطار	بالفرنك	بالقنطار	بالفرنك	
1891	8.069	120.985	366.630	31.818.850	3.939.835ف
1892	17.560	306.530	245.446	2.075.800	2.472.330ف
1893	40.459	768.980	152.884	1.528.840	1.680.724ف

(5) انظر عياش (جرمان) : **دراسات في تاريخ المغرب**، تعريب محمد الأمين البزاز وعبد العزيز خلوق التمسماني، سمير، الرباط، 1986، ص 231.

(6) A.E.P./C.P.M., t. 66, Tanger, 23.1.1893.

(7) رسالة من محمد غريط إلى محمد الطريس، 21 محرم 4/1311 غشت 1893 أوردها بوشعراء (مصطفى) **الحماية القنصلية والاستيطان الأجنبي بالمغرب**، ج 2، ص 534.

(8) MIEGE, **Le Maroc et l'Europe**, op. cit., t. 4, p. 365.

الجدول رقم 4

المجموع الكلي لصادرات الشعير والقمح خلال سنتي 1891ـ1892(8م)

صادرات الشعير خلال 1891ـ1892			صادرات القمح خلال 1891ـ1892		
موانىء التصدير	الوزن بالكلغ	القيمة بالبسيطة	موانىء التصدير	الوزن بالكلغ	القيمة بالبسيطة
العرائش	856.272	123.685	العرائش	5.000	750
الرباط			الرباط		
الدار البيضاء	61.541.637	6.881.015	الدار البيضاء	1.823.852	324.380
الجديدة	5.610.733	638.900	الجديدة	1.761.200	335.600
آسفي	12.119.458	1.311.550	آسفي		
الصويرة	1.347.690	135.047	الصويرة	...	...
المجموع	81.475.790	9.090.197	المجموع	2.590.052	660.730

الجدول رقم 5

صادرات الشعير واتجاهها خلال 1892			صادرات القمح واتجاهها خلال 1892		
الاتجـاه	بالكلـغ	بالبسيطة	الاتجـاه	بالكلـغ	بالبسيطة
بريطانيا العظمى	39.941.584	3.684.995	بريطانيا العظمى	559.900	110.800
فرنسا	3.822.850	344.076	فرنسا	100.000	19.525
اسبانيا	1.389.437	131.305	اسبانيا	1.674.252	331.155
تونس	216.392	21.000			
البرتغال	194.500	17.510			
سويسرة	192.980	18.725			
ألمانيا	75.907	8.115			
جزر كناري	20.340	1.830			
المجموع	45.853.990	4.227.556	المجموع	2.334.152	461.480

(8م) Al-Moghreb Al-Aksa, n° de 8.4.1893....

2 ـ التسلط الأجنبي على الأرض

كما سيطر الأوربيون على التجارة الخارجية، فقد هيمنوا كذلك على كل القطاعات الاقتصادية الأخرى. وبالخصوص انجدب الكثيرون منهم نحو الميدان الفلاحي الذي لم يكن يتطلب سوى توظيفات قليلة، بينما تُعدّ فيه آفاق الربح واعدة بحكم وجود أراض خصبة ويد عاملة ذات أجور هزيلة، وكذلك بحكم الإعفاء الضريبي. وهكذا سيطر الأوربيون، بشتى الطرق، على أجود الأراضي، وعرفت الملكية الأوربية، على الرغم من احتجاجات المخزن، امتدادا كبيرا في أحواز المدن الساحلية. في نواحي آسفي، مثلا تجاوزت مساحة الضيعات الأوربية في نهاية عهد مولاي الحسن 300هـ. وفي حدود سنوات 1892ـ1894، قدرت قيمة الاستثمارات الأجنبية الموظفة في البلاد من طرف الشركات الأجنبية بـ 35 إلى 40 مليون فرنك ذهبي، نصفها في الملكيات العقارية[9]. ومع أن زراعة هذه الأراضي استمرت تمارس بالطرق التقليدية، فإن الزراعة القائمة فيها على الاكتفاء الذاتي أخذت تنحسر وتفسح المجال للإنتاج من أجل السوق. وظهرت بذلك زراعة الكتان، والكروم، والبواكير. وعلى سبيل المثال، فقد أنتجت شركة دي لاروش (De Laroche) في منطقة القصر الكبير 12.600 لتر من الخمور عام 1886، صدرت منها 10.000 لتر[10].

لم تنج تربية الماشية هي الأخرى؛ فكثيرة هي القطعان المقدرة بآلاف الرؤوس التي كانت في حوزة الأوربيين. وقد اقترنت هذه الظاهرة بظهور الرعاة المحترفين. في هذا الصدد يذكر عياش أن ستة تجار أوربيين استطاعوا أن يصبحوا ملاكين لـ 16.000 رأس من الغنم في قبيلة واحدة، هي أولاد حريز، وُضعت تحت حراسة 81 مغربيا[11].

كان التسلط الأجنبي على الأراضي والمواشي يجري خاصة في أعقاب السنوات العجاف حيث يضطر الفلاح إلى الاستدانة أو بيع أملاكه للحصول على لقمة عيش. ومن ثم فإن الأزمات الاقتصادية لم تعد عابرة في هذا العهد، بل أصبحت تخلف آثارا دائمة. في السابق كان بإمكان الفلاح، الذي خرج سالما من الكارثة، أن يعيد بناء مقومات بقائه الاقتصادية في ظل المجتمع التكافلي الذي

---

(9) MIEGE, **Le Maroc et l'Europe**, op. cit., t. 4, p. 346.

(10) م. ن، ص 343، الهامش 1.

(11) عياش (جرمان)، 1986، م. س.، ص 90.

يعيش فيه، لأن وسيلة الانتاج الرئيسية، وهي الأرض، تبقى على الأقل بيده. أما في هذا العهد، فقد كان الكثيرون، خاصة في أحواز المدن الساحلية، يقعون بسهولة ضحايا أخطبوط المرابين، فيغرقون في الديون ويضطرون إلى التخلي عن ملكيتهم بعد عجزهم عن الوفاء بما في ذمتهم. من ملاك، يتحولون إلى خماسة أو عمال زراعيين، أو نازحين إلى المدن.

بهذا كانت تجرى، بعد كل كارثة طبيعية، عملية فصل قسم من المزارعين عن الأرض ليتشكل منهم فائض يصب في المدن التي لم يكن يجد فيها طلبا على عمله بسبب القاعدة الصناعية الضعيفة فيها. وبانسلاخ الفلاح عن محيطه الريفي، يصبح كيانا منعزلا، وبالتالي أعزل أمام الكوارث. في السابق كان يتم تقسيم المحاصيل على أساس علاقة القرابة، إذ أنها تعتبر نتاج أرض تمتلكها الأسرة وحصيلة عملها. وإذا ما دمرت أي كارثة مفاجئة محاصيل شخص، فإن أقاربه في القرية يمدون له يد المساعدة. أما وقد انعزل، فإنه يصبح ضائعا متشردا. يمكن هنا أن نستعير عبارة ايف لاكوست القائلة : «إن المأساة تكمن في أن هؤلاء الناس الذين تنهار من حولهم وجوه التضامن التقليدية، لا يستطيعون أن يجدوا العمل الذي يمكن وحده أن يمنح فرديتهم الجديدة المعنى، فالفقر الذي كان يعيش فيه الفرد دونما قلق وهو يؤدي طقوسه بانتظام، وفي حماية الجماعة، حل محله بؤس الانسان الذي وجد نفسه فجأة وحيدا في عالم متقلب»[12].

من الحق أن صيرورة تدمير الهياكل التكافلية كانت محدودة في المدن الشاطئية ونواحيها المباشرة، لكنها لم تكن منعدمة كليا في الداخل، إذ أنها كانت تمتد عن طريق الشركاء الزراعيين والمحميين الذين نعرف أنهم كانوا من أنشط العناصر في تدمير البنى التكافلية[13].

3 - الاقتصاد النقدي

مع التسرب الاوربي، اتسع الاقتصاد النقدي واكتسب مواقع قوية في البلاد، الأمر الذي كان وبالا على المجتمع التقليدي. صحيح أن النقد لم يكن مجهولا في السابق، إلا أن تداوله كان محدودا، لأن الاقتصاد في الاطار القبلي اقتصاد مغلق لا يستهدف الربح وإنما تأمين الاستهلاك الذاتي. كان التنظيم الجبائي القديم متكيفا مع هذه المنظومة الاقتصادية، بحيث كان يتم دفع

(12) لاكوست (ايف) **البلاد المتخلفة**، ترجمة كمال الغالي.

(13) حول دور المحميين، انظر ص 293 وما بعدها من هذا البحث.

الضرائب عينا. لكن مع توسع التداول النقدي، بفعل العوامل الخارجية، بدأت صيرورة تهديم البناء الاجتماعي. فدخول عادات جديدة وتسربها إلى أقصى البوادي، كان يستلزم الحصول على النقد ؛ من هذه العادات الملابس العصرية، والشموع، والقناديل، وخاصة السكر والشاي اللذان احتلا بسرعة مكانة هامة في الحياة اليومية لكثير من الفئات، إلى حد أنهما أصبحا يمثلان في نهاية عهد مولاي الحسن ربع إلى ثلث قيمة الواردات. على أن الخطوة الحاسمة على هذا الطريق جاءت مع حرب تطوان والغرامة الساحقة التي فرضت على المغرب في أعقابها. وهكذا كان على البلاد أن تسدد 100 مليون بسيطة استغرقت مدة ربع قرن قبل أن تنتهي من دفعها «لم يترك هذا النزيف الدولة مفلسة فحسب، بل أدمى مجموع الاقتصاد المغربي ذي الموارد الوطنية القليلة لأنه لم يصل بعد إلى الطور الرأسمالي»[14].

من أجل التوفر على النقد، لتعويض هذا النزيف، ارتأى سيدي محمد بن عبد الرحمن (1859-1873) تنظيم ميزانية لا تخضع لتقلبات الطقس أو لمزاج القبائل، فحوّل نظام الضرائب من تسليمات عينية إلى مدفوعات نقدية. يقول عياش في هذا الصدد

«في منتصف القرن الماضي لم تكن القوى المنتجة قد تغيرت بعد تغيرا محسوسا ولا العلاقات الاجتماعية أيضا. وكانت الضريبة الفلاحية متكيفة تماما بالتالي ومطابقة لهذه القوى وهذه العلاقات. لكن خارج المغرب كانت الأمور قد تغيرت كثيرا... لم يستطع السلطان أن يقضي على عواقب الهزيمة ويحصل على المداخيل الضرورية دون أن تتغير في نفس الوقت أشكال هذه الضرائب وحتى طبيعتها، لقد كانت الضريبة الشرعية تؤخذ في وقت لم تكن تحتل النقود مركزا هاما في اقتصاد البلاد وكانت هذه الضرائب تؤدى بدفع الحبوب والبهائم بعينها... لكن تغيرت هذه الحالة إلى حد أن القاعدة صارت هي دفع الحبوب نقدا ولم يعد دفعها عينا إلا نادرا»[15].

كان إلزام القبائل بتسديد الضرائب نقدا إكراها لها على تغيير شروط عيشها وبداية للخروج بها من إطار الاكتفاء الذاتي في اتجاه الاقتصاد المفتوح، وبداية بالتالي لتفكك هياكلها. فبحكم الضرائب، وأيضا بحكم الحصول على بعض السلع الجديدة، لم يعد بالامكان الافلات من الجاذبية النقدية بكل ما يتبعها

---

(14) عياش (جرمان)، 1986، م. س.، ص 86 ـ 87.

(15) م. ن.، ص 95.

من عواقب. في مقدمة هذه العواقب تحطيم وسائل النضال التقليدية ضد المصادفات المناخية. كان التنظيم القبلي يأخذ هذه المصادفات بعين الاعتبار، لذلك كان الفلاحون يملأون مطاميرهم في السنوات الطيبة تحسبا لحالات تدني المحاصيل ونكسات الطقس؛ لكن نمو الاقتصاد النقدي أحدث تخلخلا في هذا التوازن. فقد أصبح الفلاح الميسور، المحتاج إلى النقد، يبيع حبوبه عندما يكون الانتاج وافرا، ويفرغ مطمورته التي تقتضي الحكمة الحفاظ عليها مليئة، حتى إذا حلت أزمة غذائية وقلت الحبوب، وجد نفسه في ضيق شديد، ويضطر إلى شراء الحبوب بأثمان مرتفعة بعد أن باعها بالبخس، وقد يؤدي به الأمر إلى الافلاس.

يقدم لنا أحمد التوفيق مثالا يتعلق بالمدعو الغجدامي الذي باع ما تحصل له من إنتاجه الزراعي، وقدره 12 صاعا من الشعير، بست أواق للصاع حتى إذا ألمت مجاعة 1878، قل الزرع، وغلا ثمنه حتى بلغ 18 مثقالا للصاع، فندم حينئذ حيث لا ينفع الندم[16].

وتقدم لنا الوثيقة التالية مثالا صارخا، وهو إقدام الفلاحين في إقليم الشاوية على البيع المبكر لمحاصيلهم للتجار قبل أن تينع تماما، كما تبين لنا أن هذه العادة أصبحت مألوفة منذ عام 1289/1863-1864، أي بعد سنوات قليلة من حرب تطوان :

«بلغ العلم الشريف أسماه الله أن أهل هذه البادية بقربنا اشتغلوا ببيع ما لا يأتي به حصر من الحبوب بالأجل وعلى ذلك أمرني أعزه الله أن أخبر بحقيقة الواقع في ذلك ومن بيعه ومن عامله وكم عدد مكيلت (كذا) المبيع. فيعلم مولانا أيده الله ونصره أن الواقع في ذلك هو أن التجار في كل سنة يسلمون عددا من المال في كيل الحبوب إبان ادراكها ويكون ذلك في الذمم بالأجل على قاعدة السلف (؟). فإذا وصل إبانها حازوها فيربحون فيها بعد البيع مباشرة، وشراء الحبوب هنا ركن من التجارة وأعرف العمل على هذا منذ قدمت لهذا الثغر بقصد التجارة عام 1280 وباعة ذلك كافة فقراء الشاوية ومحاويجها من غير تخصيص في ذلك»[16م].

لا نتوفر للأسف على إحصاء عن عدد المطامير وما آلت إليه في ظل هذه الظروف. لكن هناك بعض الاشارات ذات الدلالة. في حدود 1868، جاء في مراسلة أجنبية من الدار البيضاء «أن ثروة المغاربة تقوم على امتلاك عدد

---

(16) «اينولتان»، 1983، م. ن.، ص 326.

(16م) رسالة من العربي بريشة إلى السلطان مولاي الحسن بتاريخ 12 شعبان 24/1305 أبريل 1888 (م. و. م).

كبير من المطامير المليئة قمحا» ؛ ثم أضافت المراسلة : إلا أنهم بدأوا يكتنزون القطع النقدية من فئة خمسة فرنكات[17]. بعد ذلك بحوالي عشر سنوات، مر الرحالة الألماني لنز (Lenz) بالغرب وأمدنا بهذه الملاحظة : «يبدو أن المطامير الكبيرة لم تعد اليوم مستعملة، فلقد وجدت جلها فارغة، ومزاليجها مكسرة»[18].

مع اختلال منظومة المدخرات الغذائية، ازدهر أيضا الاقتصاد الربوي وبدلا من السلف التقليدي بالقمح والشعير، بدأ القرض يتخذ بدوره طابعا نقديا وأصبح الفلاح، خاصة في أوقات الأزمات الغذائية، بين كماشة الجوع وقساوة المرابي.

4 ـ الأزمـة النقديـة

ضاعفت الأزمة النقدية من النتائج التخريبية الناجمة عن ازدهار الاقتصاد النقدي/الربوي. فقد وقع انهيار حقيقي في قيمة العملة المغربية إلى حد أنها فقدت تسعة أعشار قيمتها بين سنتي 1844 و1873، وناءت الأزمة بكللها على كواهل السكان الذين ازداد انخفاض قدرتهم الشرائية في دوامة النمو الحاد للأسعار وهبوط قيمة الأجور. يروي الناصري أن موظفا كان يتقاضى شهريا 30 أوقية، وكان يصرفها في حدود 1260هـ بعشر بسيطات لما كان صرف البسيطة ثلاث أواق، ثم انخفض صرفها تدريجيا إلى أن صار في أعوام التسعين (1290ـ1299هـ) يقبض فيها بسيطة واحدة وشيئا من الفلوس[19]. ويربط الناصري بين هذا التدهور ومشاكله المعيشية وبين نتائج التسرب االأوربي فيقول

«واعلم أن أحوال هذا الجيل الذي نحن فيه قد باينت أحوال الجيل الذي قبله غاية التباين وانعكست عوائد الناس فيه غاية الانعكاس، وانقلب أطوار أهل التجارة وغيرها من الحرف في جميع متصرفاتهم، لا في سككهم ولا في أسعارهم، ولا في سائر نفقاتهم. بحيث ضاقت وجوه الأسباب على الناس وصعبت عليهم سبل جلب الرزق والمعاش، حتى لو نظرنا في حال الجيل الذي قبلنا وحال جيلنا الذي نحن فيه وقايسنا بينهما لوجودناهما كالمتضادين. والسبب الأعظم في ذلك

---

(17) Sémaphore de Marseille, 15.8.1868.

(18) LENZ (Dr O.) : **Tombouctou. Voyage au Maroc, au Sahara et au Soudan (1880)** ; trad. Lehautcourt, Paris, 1886, t. 1, p. 196.

(19) الناصري «الاستقصا»، ج 9 ص 208.

ملابسة الفرنج وغيرهم من أهل الاربا للناس وكثرة مخالطتهم وانتشارهم في الآفاق الاسلامية، فغلبت أحوالهم وعوائدهم على عوائد الجيل وجذبته إليها جذبة قوية»[20].

مع انخفاض قيمة الأجور، وتضاعف تكاليف العيش بارتفاع الأسعار والتضخم النقدي، أصبحت أكثر الضروريات الغذائية بعيدة عن متناول يد الشخص العادي، بحيث لم يعد المشكل مشكل خبز وإنما مشكل ثمنه، كما يقول سوفي (A. Sauvy)، أو بتعبير انجلز «كميات أكياس النقود الشارية أو القادرة على الدفع». في هذه الظروف، أصبح الشخص العادي يضطر إلى تقليص غذائه اليومي إلى الحد الأدنى، فيحرم نفسه من الحليب، والبيض، واللحم، والمواد الذهنية جيدة النوعية. في 1887، لاحظ القنصل العام للولايات المتحدة، فلكس ماثيوس (Mathews)، أن الغذاء اليومي للفلاح في الأقاليم الشمالية يقتصر على الخبز المصنوع من الذرة، وعلى وجبة من النباتات البرية، مضيفا أن تناول الزبدة والحليب والبيض يعتبر نوعا من البذخ. أما اللحم والحوت فلا مكانة لهما في غذائه. وحسب ماثيوس أيضا فإن الفلاح في هذه الأقاليم كان يعيش على قاعدة لا تتجاوز 4 الى 5 سنتات[21].

من هنا نشأ قصور التغذية والجوع المزمن اللذان أصبحا يتناميان حتى في ظروف طبيعية عادية، واللذان يمكنان أن يكونا في النهاية أشد تدميرا من المجاعة المرئية. يقول البرازيلي خوزدي كاسترو في دراسته الممتازة لظاهرة الجوع «إن عدد الأرواح التي تذهب ضحية سوء التغذية المزمن أو الجوع المتوطن في فترة من السنين يفوق عشرات المرات ضحايا المجاعات الشهيرة، وهي فترات الجوع الشامل»[22]. فلا غرابة والحال هذه إذا وجدنا أن النصف الثاني من القرن الماضي عرف في المغرب أقسى المجاعات والأزمات الديموغرافية.

استخــــلاص

إن الأسباب الانطلاقية للوضع الغذائي في مغرب النصف الثاني من القرن التاسع عشر لا يجوز دراستها بمعزل عن نتائج التسرب الأوربي، وإن

---

(20) م. ن.، ص 207 ـ 208.
(21) T 61/Roll., 14 Tanger, 27.9.1884.
(22) كاسترو (دي جوزويه) **جغرافية الجوع**، ترجمة زكي الرشيدي ومحمد موسى، دار الهلال (بدون تاريخ)، ص 22.

اعتبار سوء أحوال المناخ لا غير كسبب للمجاعة يعني تشويه الوقائع، عن قصد أو غير قصد، تبريرا للاستعمار. إن الأوربيين لم يخترعوا بالطبع المجاعة، فإن اللائحة الطويلة من المجاعات التي لدينا تظهر أن المجاعة كانت رفيقة للانسان المغربي كأحد رواسب القرون الوسطى الشاهد على عجزه عن حماية نفسه أمام غضب الطبيعة. لكن الأوربيين قلبوا توازن غذاء السكان ووسعوا الأساس الاجتماعي للفقر، وزادوا من نطاقه بطرق مباشرة أو غير مباشرة، بحيث أصبح نقص الغذاء في ظل أحوال مناخية غير عادية يتحول بسرعة إلى أزمة حادة تسعرها الطفرات الدورية للتضخم والمضاربات[23]. فعلى هذه الخلفية بالذات، خلفية إقحام البلاد في الاقتصاد العالمي، بمشكلاته وأزماته، والنهب المتواصل لخيراتها، والدفع بآلية الأسعار نحو الارتفاع، وتوسيع دائرة الاقتصاد النقدي/الربوي، خلقت أوربا المقدمة الاجتماعية والاقتصادية لنشوء المجاعات. وعلى مغرب العصر تنسحب كلمات لينين القائلة بأن نمو الفقر يتخذ نطاقات جماهيرية في المناطق الحدودية للرأسمالية (أي تلك البلدان وتلك الفروع من الاقتصاد الوطني التي تنشأ فيها الرأسمالية لتوها متلاقية مع أوضاع ما قبل رأسمالية)[24].

(23) يشير التوفيق إلى آثار التسرب الأوربي على متسوى معيشة بالسكان بقوله : «والشيء المستجد منذ منتصف القرن الماضي ليس هو القحوط والمجاعات، ولكنها الأزمة الاقتصادية والتضخم والضمور النقديين وغلاء المعيشة والاضطرابات الاجتماعية الناجمة بكيفية مباشرة أو غير مباشرة عن التدخل الأجنبي في المغرب»، «اينولتان»، 1983، م. س.، ص 119.

(24) أوردته جينسكان (كنيا)، **السكان والمشكلة الغذائية في البلدان النامية**، دار التقدم، موسكو، 1983.

الفصل الثاني

سلسلة من الكوارث 1834 ــ 1860

1 ـ الوافد الجديد «بوكليب» 1834 ـ 1835

أ ـ موجات الكوليرا العالمية

بعد طاعون 1818ـ1820، استراح المغرب، كما سبق القول، من هذا الوباء الخطير لمدة طويلة، حيث إنه لم يعد إلى مداهمته إلا في بداية القرن العشرين. بيد أن البلاد بقيت تعاني من ويلات الأوبئة الأخرى، كالجدري، والتفوئيد، والديزنتريا، والزهري...، وهذا دون أن يكون بإمكاننا التوقف عندها لأنها لم تترك بصمات واضحة في مصادرنا. على العكس من ذلك، فإن هذه المصادر احتفظت لنا بمعلومات لا بأس بها عن وافد جديد، حل محل الطاعون من حيث قوته التدميرية، ونعني به الكوليرا التي كان المغاربة يسمونها عادة «بوكليب».

ظهر هذا الوباء للمرة الأولى في المغرب سنة 1834، ثم تجدد ظهوره في فترات لاحقة من القرن التاسع عشر ضمن الموجات العالمية لهذا الوباء التي اكتسحت المعمور خمس مرات في غضون القرن. لذا نرى من المفيد التوقف أولا عند هذه الموجة العالمية لإلقاء نظرة سريعة على مراكز انطلاقها، ومحاور زحفها، وعوامل انتشارها.

تبين لنا الخرائط الثلاث، المدرجة في الصفحات التالية[1]، أن المحاور الرئيسية التي سلكتها الكوليرا، خلال دوراتها العالمية الأولى، انطلقت جميعها

(1) أخذناها من كتاب

BOURDELAIS (P.) et RAULOT (J.) **Une peur bleue. Histoire du choléra en France ;** Payot - Paris, 1987.

من البنغال ودلتا الغانج، حيث كان الوباء دائما متوطنا. من هذين المركزين، انتشرت الكوليرا شرقا عبر الطريق البحري في اتجاه الصين واليابان، ضاربة في طريقها مضيق ملقا وأندونيسيا والفلبين. أما من الناحية الغربية، فقد انطلقت بحرا من السواحل الهندية نحو الخليج الفارسي وشبه الجزيرة العربية، وتوغلت على طول مجريي دجلة والفرات، ووصلت إلى بغداد وسوريا، وأرمينيا، من جهة، وإلى فارس وأصفهان وطهران، من جهة أخرى، إلى أن حلت ببحر قزوين. وعبر الفولغا والأورال، اكتسحت روسيا وحلت بسبيريا ثم بموسكو، ومن هذا المركز الأخير، شعت نحو أوربا الوسطى، والبلقان، والبلطيق ؛ ثم زحفت بسرعة كبيرة انطلاقا من هذا المركز نحو البلدان الاسكندنافية، وأوربا الشمالية الغربية. ومن بريطانية العظمى، واصلت مسيرتها نحو فرنسا واسبانيا، ومنهما إلى المغارب وإلى حوض البحر الأبيض المتوسط الشرقي. بيد أنها غيرت طريقها مرتين، خلال الموجة الثالثة، ثم في عام 1865، حيث امتدت مباشرة نحو الغرب وأوربا الجنوبية انطلاقا من السواحل السورية والمصرية. وفي إشعاعها نحو الغرب، انطلاقا من السواحل الأوربية، خاصة البريطانية والفرنسية، نراها تخترق حتى المحيط الأطلنتكي وتتفشى في أمريكا الشمالية[2].

وهكذا كانت الكوليرا تواصل زحفها كالسيل الجارف، محطمة في طريقها كل الحواجز، ولم تكن تسلم منها حتى أكثر البلدان تقدما. ذلك أن طبيعة المرض كانت ما تزال غامضة، ولم يبدأ التحكم فيه إلا بعد عام 1884، عندما اكتشف العالم كوخ (Koch) العامل المسبب للمرض، وهو ضمة الهيضة ذات الشكل المنحى الشبيه بالفاصلة. منذئذ، أصبح الفحص البكتريولوجي يلعب دورا أساسيا في تشخيص الكوليرا مخبريا، وقد طبق عام 1887 في نيويورك، وبفضله بقيت الولايات المتحدة بمنجى تقريبا إلى يومنا هذا. كما أن أوربا الغربية أصبحت بمنجى منذ الموجة العالمية الخامسة (1881-1896)، وخاصة السادسة (1899-1923). بينما بقيت أوربا الجنوبية، خاصة اسبانيا وايطاليا، تعاني من ويلات هذا الوباء.

هذا إذن فيما يخص المحاور الرئيسية التي سلكتها الكوليرا في دوراتها العالمية. أما العوامل التي ساعدت على انتشارها، فهي متعددة نذكر منها، بدءا، تحركات الجيوش

---

(2) م. ن.

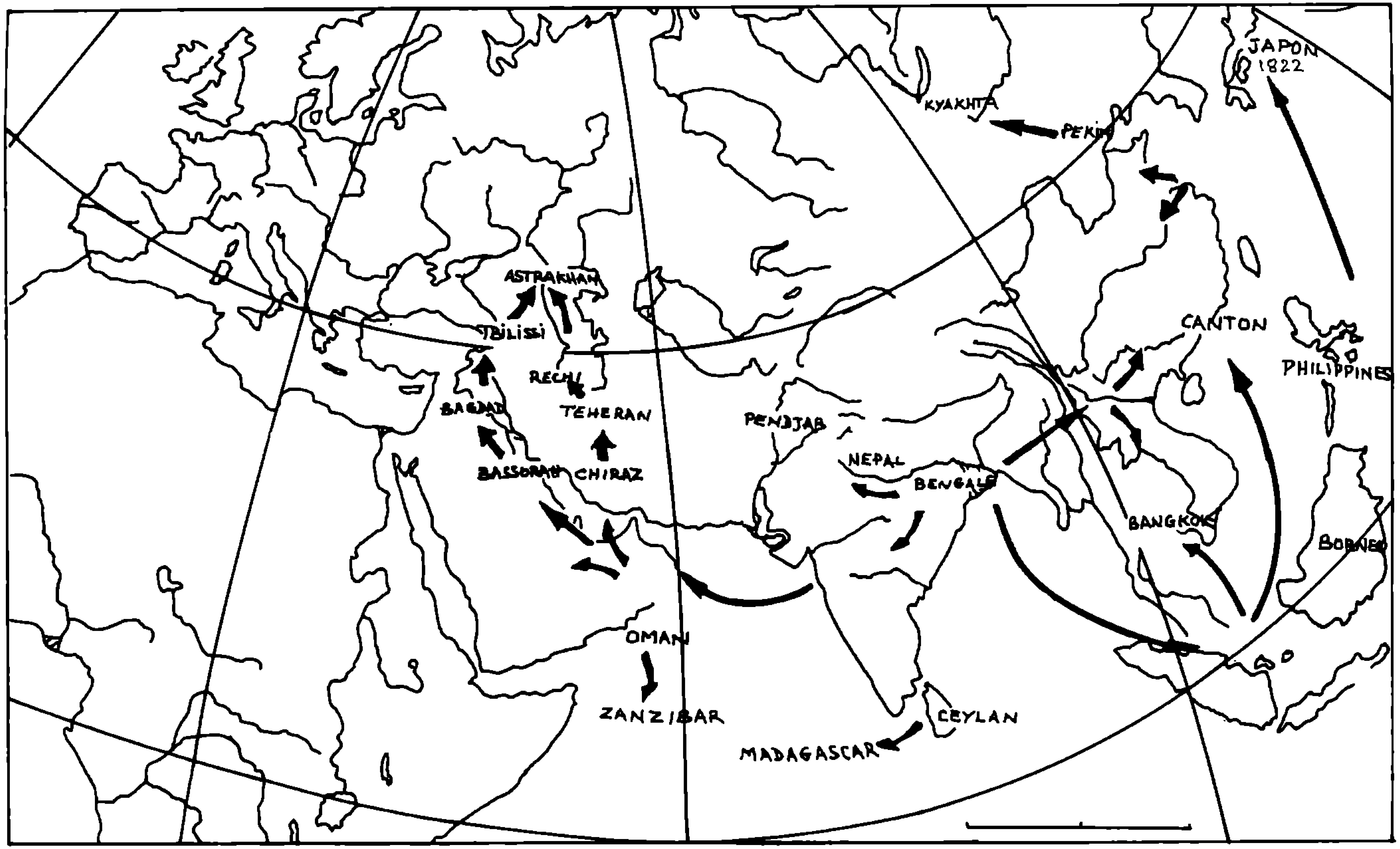

الخريطة 3 ـ الكوليرا في العالم (الموجة الأولى 1817 ـ 1824) عن

(P. BOURDELAIS et J.Y. RAULOT : «Histoire du choléra en France»)

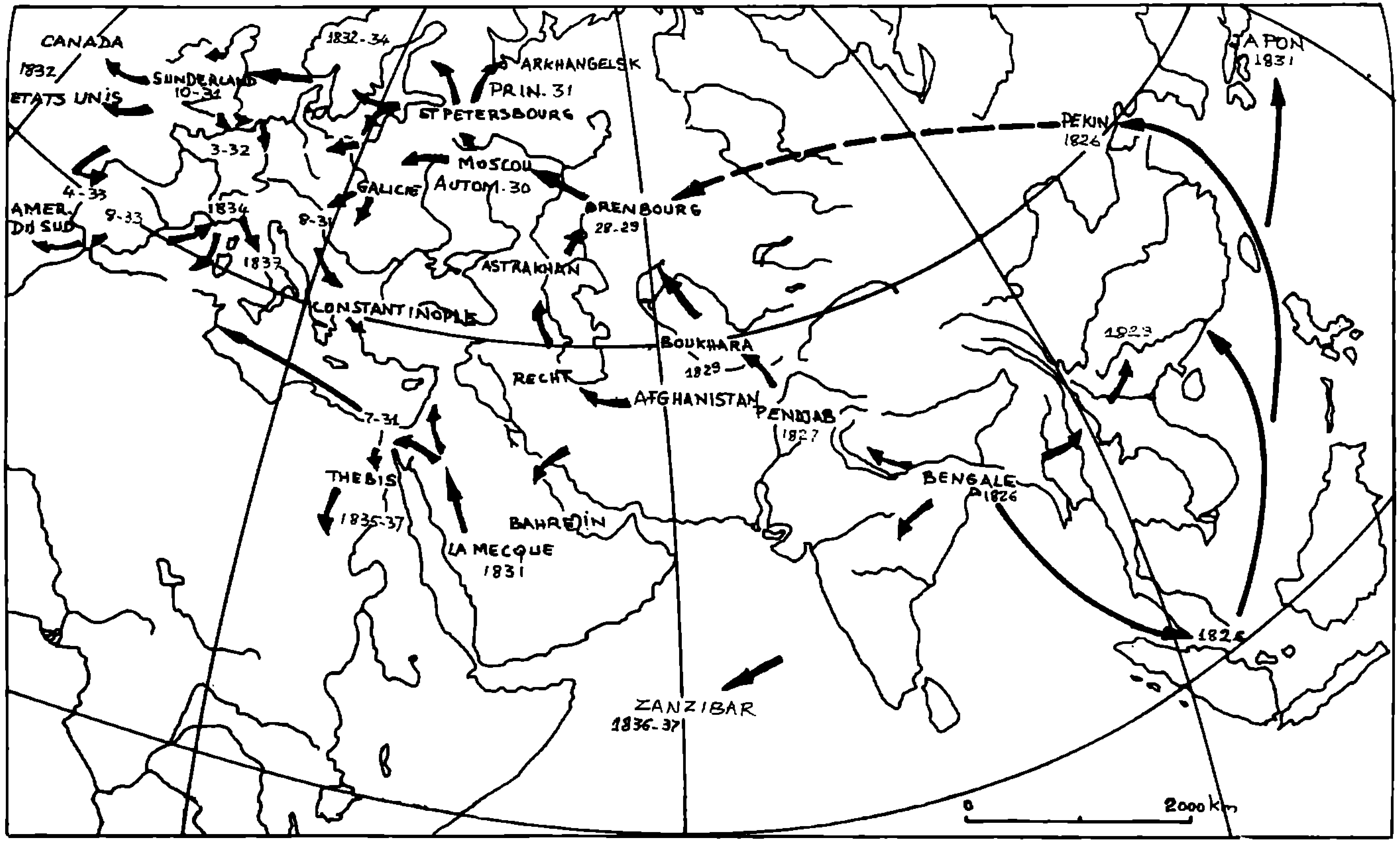

الخريطة 4 ـ الكوليرا في العالم (الموجة الثانية 1829 ـ 1837)
عن
(BOURDELAIS et RAULOT : «Histoire du choléra en France»)

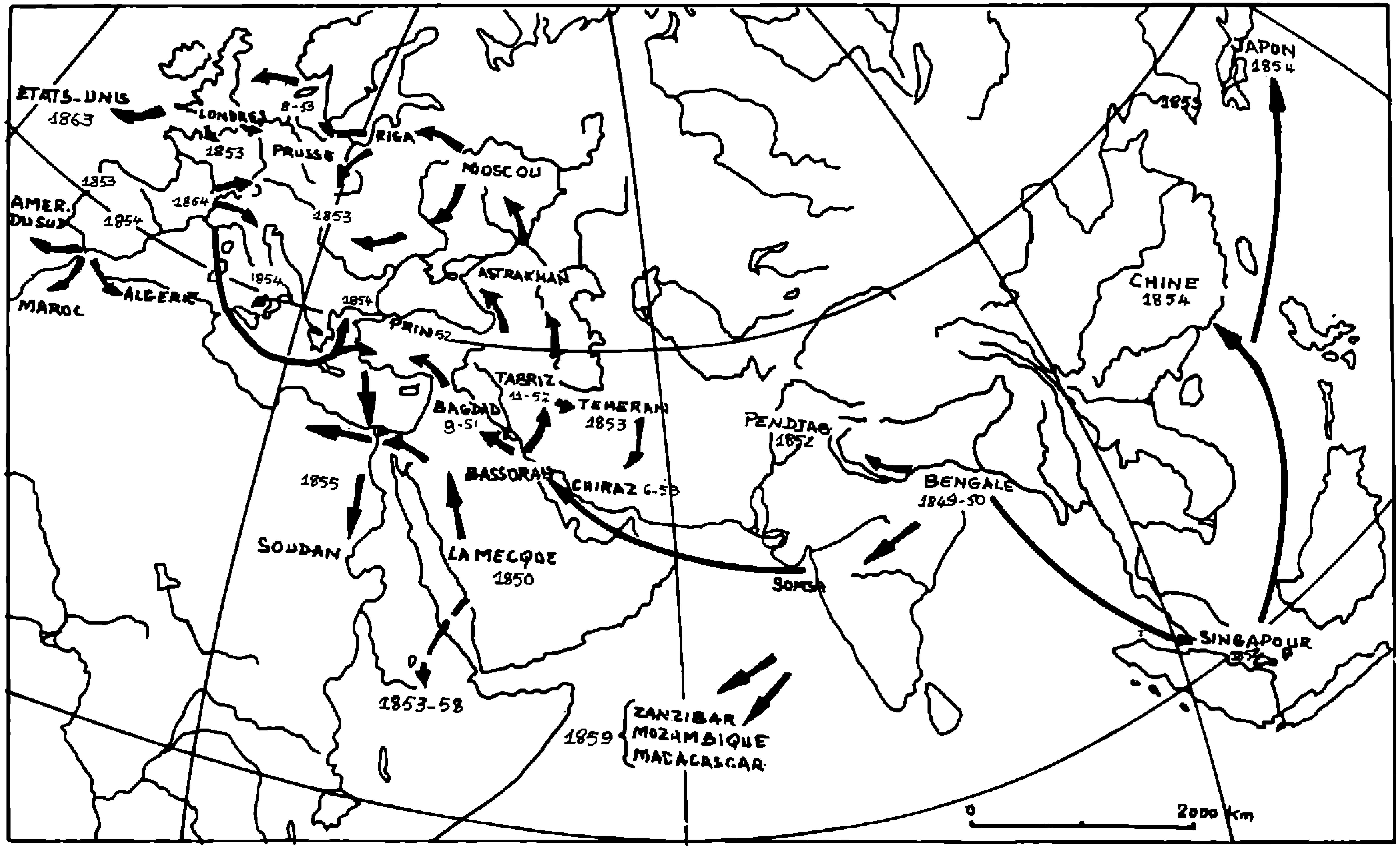

الخريطة 5 ـ الكوليرا في العالم (الموجة العالمية الثالثة (1840 ـ 1860)

عن

(BOURDELAIS et RAULOT : «Histoire du choléra en France»)

ـ منذ عام 1817 ساهم الجيش البريطاني في انتشارها في الهند، وقد أصيب بالعدوى قرب نقبور (Nagpour) وأدخلها إلى مذراس وإلى السواحل الغربية.

ـ وفي عام 1822 أصيبت بلاد فارس في خضم تحركات جيوشها خلال الحرب الفارسية التركية.

ـ وفي نهاية 1830 وبداية السنة التالية نقلت الجيوش الروسية الكوليرا من ولاية كورسك وخاركوف حتى إلى فستولا، كما عملت على نقلها إلى بولونيا.

ـ كذلك كانت الجيوش البريطانية هي التي نقلت الكوليرا في دجنبر 1832 إلى البرتغال، ومنها انتشرت في اسبانيا ثم في السواحل المتوسطية الغربية، خاصة جنوب فرنسا وايطاليا والمغارب.

ـ كما أن الوحدات العسكرية الفرنسية، التي أبحرت في اتجاه شبه جزيرة القرم عام 1854، نقلت العدوى إلى اليونان وتركيا.

ـ وفي عام 1859 أدخلها الجيشان الفرنسي والاسباني إلى المغرب انطلاقا من سبتة والجزائر.

ـ أخيرا فقد ساهمت الحروب الروسية النمساوية والحروب النمساوية الايطالية في انتشار الموجة العالمية الرابعة في أوربا الوسطى (1875ـ1863).

بالاضافة إلى تحركات الجيوش، لعبت التجمعات الدينية الكبرى دورها في انتشار العدوى، خاصة في الهند وشبه الجزيرة العربية

ـ في عام 1828 اندلع الوباء في بندربور (Punderpore) بين الحشود المتجمعة هنالك وقضى الوباء على 3.000 شخص في ظرف ثلاثة أيام، ثم انتشر بسرعة في جميع الاتجاهات مع الفارين نحو مواطنهم.

ـ وفي 1825 تجمعت حشود غفيرة في موسم بنارس، فتفشت الكوليرا بشكل ذريع، وسقط في المدينة 6.000 حاج، وكانت الطرق ومياه الغانج مغطاة بالجثث التي كانت تفترسها الطيور الكاسرة[3].

---

(3) MOREAU (A.) **Rapport au Conseil supérieur de Santé sur le choléra-morbus pestilentiel** ; Paris, 1931, p. 143.

ـ في عام 1831، تفشى الوباء بقوة في مكة، وفتك بـ 12.000 حاج أي نصف عدد الحجاج المتجمعين حول الكعبة. وتفشى الوباء، عن طريق الفارين، في سوريا وفلسطين ومصر وتونس.

بالاضافة إلى تحركات الجيوش والتجمعات الدينية، هناك العلاقات التجارية، وهي بلا شك أخطر عامل في انتشار الوباء. وقد يطول بنا المقام لو أردنا إعطاء أمثلة عن عملية نقل العدوى بواسطة السفن التجارية، من ضفة لأخرى. بيد أن ما تجدر الاشارة إليه هو التطور التكنولوجي الذي طرأ على وسائل النقل البحري الذي لعب دورا حاسما في هذا المجال. كانت الكوليرا تزحف بخطى الانسان أو الدابة، وبوتيرة تحركات القوافل أو سير المراكب الشراعية، بحيث كانت مدة المسيرة طويلة، وقد يموت جميع الركاب خلالها، لو كانوا مصابين، تاركين المركب تتقاذفه الأمواج. كان يلزم حوالي شهر للوصول إلى نيويورك انطلاقا من أوربا ؛ لكن بفضل تقدم وسائل النقل، وظهور السفن البخارية، تقلصت المسافة بين 1840ـ1860 إلى حوالي أسبوعين، ثم إلى خمسة أيام ونصف يوم. كما أن فتح قناة السويس، في نوفمبر 1869، اختصر كثيرا وبحوالي شهر المسافة بين المركز الرئيسي للوباء في الهند وحوض البحر الأبيض المتوسط الشرقي، مما ساهم في تسريع عملية العدوى في كلا الاتجاهين، وجعل مكة المحطة الرئيسية للكوليرا بين البنغال ومصر.

* * *

تظهر لنا هذه الحقائق مدى الأخطار التي كانت محدقة بالمغرب. فبانفتاحه على التجارة البحرية، ابتداء من الثلاثينات من القرن التاسع عشر، أصبحت السفن الأوربية ترد باطراد إلى موانئه، وتعددت بذلك الفرص لتعرضه للعدوى. من جهة أخرى، تزايدت الأخطار بحكم علاقاته المنتظمة بالمشرق عن طريق الحجاج. ولقد كانت الطرق التقليدية إلى الحج تشكل نوعا من الخصانة ضد انتقال الوباء اليه. فالحجاج المغاربة كانوا يقضون حوالي أربعة أشهر للعودة من الاسكندرية إلى بلادهم، وهي مدة طويلة يمضون قسما كبيرا منها في الصحراء وتحت شمس محرقة، بحيث كان الركب يتخلص من جميع الأفراد الموبوئين. غير أن المعطيات تغيرت بعد أن أصبحوا يستعملون الطريق البحري الذي أدى إلى تقليص مدة السفر بـ 30 أو 40 يوما، قبل أن يزداد تقلصا مع ظهور السفن البخارية في عرض الشواطىء المغربية في حدود الخمسينات من القرن. وبذلك بات الحج المغربي إلى الديار المقدسة مصدر تهديد مستمر في غياب أو ضعف الوسائل الوقائية.

ب ـ الكوليـرا بالمغـرب

ـ مصـدرهـا

بقي المغرب بمنجى خلال الموجة العالمية الأولى (1817-1824) التي توقفت عند أبواب أوربا وتخوم سيبريا الغربية، ولم يداهمه الوباء إلا خلال الموجة الثانية التي جاءت بعد زمن يسير من سابقتها (1829-1837). كانت هذه الموجة الثانية رهيبة، أثارت قدرا كبيرا من الرعب في أوربا. وفي أقل من سنتين، انتقل الوباء من ضفاف بحر قزوين إلى ضفاف التاميز. وعلى الرغم من المستوى الاجتماعي/الصحي الجيد للسكان، والتقدم الحديث المنجز في ميدان الطب، خلّف الوباء عام 1832، 5.500 ضحية في انجلترة، و100.000 ضحية في فرنسا(4). إنها الموجة العالمية الأولى التي لم تسلم منها أية قارة. فانطلاقا من أوربا الغربية أصيبت المغارب والأمريكتان.

ولقد قام القناصل الأجانب بطنجة بمحاولات دفاعية متعددة ضد الوباء. فمنذ 1829 و1831 استصدروا قرارات الطرد والحجر الصحي ضد السفن الموبوءة أو المشكوك في حالتها الصحية لحماية المغرب من الكوليرا التي تفشت في جبل طارق ثم في الجزائر(5). وفي عام 1834، اتخذوا تدابير صارمة بعد أن اكتسح الوباء السواحل الاسبانية، وبالمناسبة، أصدر مولاي عبد الرحمن أوامره إلى كافة عماله بالمراسي التجارية لتنفيذ هذه التدابير، مما دفع قنصل فرنسا ميشان (Méchain) إلـى القول في يوليـوز 1834 «إن الأوربيين يمارسون في المغرب سلطات واسعة في الميدان الصحي»(6).

لكن في 19 نوفمبر 1834، توصل القناصل بأخبار مفادها أن عددا كبيرا من الناس يموت بفاس(7). وفي 27 من هذا الشهر، سجل بعض الأطباء الأجانب بطنجة حدوث وفيات غير عادية بين السكان، ولو أنهم نفوا أن تكون ناجمة عن الكوليرا(8). أخيرا، وفي فاتح دجنبر، تم الاعلان رسميا عن وجودها. من أين اذن وجدت طريقها إلى البلاد ؟

---

(4) م. ن.، ص 17.

(5) RAYNAUD, 1902, op. cit., p. 84.

(6) رسالة قنصل فرنسا بطنجة، 13 يناير 1834 A.E.P./CCM., t. 30.

(7) RAYNAUD, 1902, p. 85.

(8) م. ن.

ليست لدينا، في الواقع، معطيات كافية للاجابة. لكن كل القرائن تدل على أن عملية العدوى جرت انطلاقا من الجزائر عبر الحدود الشرقية التي لم تكن توجد بها أي حواجز دفاعية. وإنه لذو دلالة في هذا الصدد أن تكون أول إشارة تلقاها القناصل عن ظهورها لم تأت من المراسي، كما رأينا، وإنما من المناطق الداخلية. وقد أشار قنصل فرنسا إلى وجودها بهذه المناطق في مراسلة 30 نوفمبر، مخبرا بأن عدد ضحاياها مرتفع بفاس ومكناس[9].

ومن حسن الحظ أن مصدرا مغربيا يحدد تاريخ ظهورها بكل دقة بفاس، حيث يقول «وقد ظهر (الوباء) من يوم الثلاثاء مهل رجب من السنة (1250هـ)»[10]، وهو ما يوافق 3 نوفمبر 1834.

ـ طبيعتها

تحدثت المصادر المغربية عن هذا الوباء، ونفهم من حديثها هذا أن المعاصرين أحسوا بأنهم أمام مرض جديد، بأعراضه المخيفة، وموته الصاعق. وإذا كان المؤرخ الناصري قد اكتفى باستعمال كلمة «الوباء» لنعت المرض، فان هناك من اجتهد في تقديم مختلف التسميات التي كانت تطلق عليه. يقول صاحب «الابتسام»

«وهو ريح ما سمعوا به، قاتل من حينه، ويسمونه عندنا في المغرب بأسماء الكوليرة والريح الأصفر وبوقليب.. إذا أصاب الرجل تغير لونه واسود جفن عينه ويجعل يقيء من أعلا ويسهل من أسفله، ومن الناس من يشتكي مع ما ذكر وجع رجليه ويموت في الحين»[11].

ويقول المشرفي

«فكان موته موت بغتة وفجأة، كم من واحد مات فيه بالحيرة والدهشة حيث يرى الانسان أخاه يمشي صحيحا فيسقط ميتا، وقل من جاوز في تلك المدة أربعة وعشرين ساعة... وبنفس ما ينقاس به الانسان فيتغير حاله وتشوه خلقته وتقع اللكنة في لسانه فيلجلج مقاله وتزبخر أظفار يديه ورجليه كأنها صبغت بنيلة. ولما يرى الصحيح تشويه خلقة المريض يحصل له الجزع والفزع ويختل عقله وتكاد النفس منه تفيض»[12].

---

(9) رسالة قنصل فرنسا بطنجة، 30 نوفمبر 1834 A.E.P./CCM., t. 30.

(10) **تذكرة المحسنين**، م. س.، ص 366.

(11) **الابتسام**، م.س.، ص 87.

(12) المشرفي **أقوال المطاعين**، م.س.، ورقتا 4 ـ 5.

ويقول ابن عبد الرحمن الفاسي من جهته

«فمنهم من يصيبه وجع بقلبه وتنقطع معه أمعاؤه وتبرد ذاته وتغور عيناه ويطلق بطنه من أعلاه وأسفله ويمكث ساعة أو ساعتين وينقضي نحبه. ومن الناس من يبدءه (كذا) الألم والبرد الموصوف من رأسه، فإذا وصل إلى قلبه مات. ومنهم من يبدؤه الألم من رجله...»[13].

هذه الأوصاف هي الأعراض الرئيسية المميزة للكوليرا، وهي لا تختلف كثيرا عما تقدمه لنا اليوم أحدث الدراسات عن هذا الوباء.

- سيرها

انطلاقا من فاس، سرت الكوليرا في السنة نفسها (1834) إلى مكناس، ووزان، والقصر، وطنجة، وتطوان، والعرائش، وسلا، والرباط ؛ وفي السنة التالية، إلى الدار البيضاء، وآسفي، والصويرة، ومراكش، وحتى إلى الواحات الشرقية التي تفشت فيها في خريف 1835.

وحسب رينو (Raynaud)[14]، فإن الوباء انقطع في جميع الموانىء في غضون أكتوبر 1835، إلا أنه عاد إلى الظهور بطنجة وتطوان في غضون دجنبر. كما ظهر من جديد بفاس حيث استمرت بعض الحالات بها إلى غاية فبراير 1837.

عموما، تميزت الكوليرا بزحفها البطيء ؛ فهي لم تلتحق بالصويرة إلا بعد ظهورها بفاس بحوالي 15 شهرا. كما أنها لم تكن تطيل مقامها في عين المكان. ففي الصويرة لم تمكث سوى عشرين يوما[15]، وثلاثة أسابيع فقط في طنجة وتطوان[16]. ولم تبق بفاس سوى مدة وجيزة : «ومكث (الوباء) عندنا أياما قلائل ثم عافانا الله منه»[17].

أما بالنسبة للخسائر التي أحدثتها، فكانت أقل بكثير من تلك التي سجلت خلال الطواعين السابقة. وقد جاء في إحدى رسائل مولاي عبد الرحمن في هذا الصدد «وعلمنا ظهور الوباء بوزان والقصر والعرائش وأنه مصحوب

---

(13) نفس الاحالة رقم 10.

(14) RAYNAUD, 1902, p. 85.

(15) BEAUMIER (A.) "Le choléra au Maroc...", in **Bulletin de la Société de Géographie**, mars 1872, Paris, 1872, p. 15.

(16) RAYNAUD, 1902, p. 85.

(17) نفس الاحالة رقم 11.

باللطف»[18]. وإذا استنطقنا بعض ما لدينا من أرقام، نجد أن عدد الضحايا الأقصى في اليوم الواحد لم يتجاوز 60 ضحية في اليوم، وقد سجل العدد في الرباط يوم 28 نوفمبر 1834[19]، وفي مراكش يوم 25 يوليوز 1835[20]. كما نجد أن عدد الضحايا في طنجة لم يتجاوز في ذروة الوباء 47 إلى 50 ضحية في اليوم[21]، بينما لم تتجاوز حصيلة خسائرها 560 ضحية[22]، أي حوالي 8 في المائة من مجموع سكانها (ما بين 7.500 و9.000 نسمة)، وهي نسبة تقل بكثير عن تلك التي سجلت خلال طاعون 1818ـ1820 (20 في المائة).

مع ذلك يبدو أن الوباء ضرب بعنف بعض الجهات التي تتميز بكثافة سكانها أو بتدهور المستوى المادي والصحي للسكان. ذلك ما ينطبق على مدينة فاس التي يبدو أنها أدت ضريبة فادحة للوباء كما يتضح من هذه العبارة التي استعملها المشرفي «ومات به خلق كثير وجم غفير لا يحصى عدده إلا الملك القدير»[23]. ذلك ما يؤكده تقييد محلي من مكناس، إذ يخبر بأن عدد ضحايا فاس بلغ 8 آلاف ومكناس نصفها[23م]. كذلك الأمر في الواحات الشرقية التي داهمها الوباء في خريف 1835، اذ يستفاد من تقييد محلي أن عدد الضحايا بقصر المعيز (أحد قصور فكيك) بلغ 345، مما يمثل نسبة 23 في المائة من سكان هذا القصر[24].

---

(18) من مولاي عبد الرحمن إلى عامل تطوان، عبد السلام السلاوي، 26 شعبان 1250/28 دجنبر 1834 (خ ح).

(19) رسالة ميشان، 9 ـ 12 ـ 1834 A.E.P./CCM., t. 30.

(20) RAYNAUD, 1902, op. cit., p. 85.

بعد بضع سنوات من إقلاع الكوليرا عن مراكش، تلقى المجلس الصحي بطنجة عدة تقارير عن تفشي وباء غامض في العاصمة الجنوبية ونواحيها. وبعد استشارة الأطباء الأجانب بالمدينة (طنجة)، عقد جلسة طارئة قرر فيها ما يلي

ـ أن الوباء المذكور هو حمى تيفوئيدية ضعيفة العدوى.

ـ أنه ظهر في نهاية شتنبر 1842، وتميزت أعراضه بتصاعد الحمى مع أوجاع حادة في العمود الفقري. في اليوم السابع أو التاسع من الاصابة، كان المريض يدخل في مرحلة الهديان. وبعد 25 يوما، كان المرض ينتهي إما بالشفاء، أو بتماثل بطيء مصحوب بسعال جاف، أو بالموت.

ـ أن الوباء كان فتاكا، أودى بحياة نصف عدد المصابين، وأن عدد الموتى في اليوم الواحد بلغ 30 الى 35 ضحية على ساكنة تقدر بـ 30.000 أو بـ 40.000 نسمة (تقرير قنصل فرنسا بتاريخ 9 نوفمبر 1842 A.E.P./CCM., t. 31.

(21) رسالة قنصل فرنسا المذكورة في الاحالة رقم 19.

(22) MIEGE "Le Maroc et l'Europe...", op. cit., t. 2, p. 172, n° 3.

(23) المشرفي **أقوال المطاعين**، م. س.، ورقة 4 (ب).

(23م) تفضل الأستاذ محمد المنوني مشكورا بإطلاعي على هذا التقييد.

(24) مزيان (أحمد)، **مساهمة في دراسة المجتمع الواحي بالجنوب الشرقي المغربي خلال القرن التاسع عشر..**، دبلوم الدراسات العليا، كلية الآداب، الرباط، ج 1، ص 53.

بيد أن خطورة الكوليرا لم تكن تكمن في خسائرها البشرية بقدر ما كانت تكمن في دوراتها المتكررة. فبعد الظهور الأول لها هذا في المغرب، فإنها لم تترك له راحة. إذ عادت لتنقض عليه في موجبات متعاقبة، متزامنة مع الأزمات الغذائية التي كانت تجعل عملها ميسورا.

2 ـ الأزمة الغذائية : 1847 ـ 1851

* تقديـم

تعرض المغرب خلال سنوات 1847 1851 لأزمة غذائية طاحنة تذكر بتلك التي عاشها عام 1825. وكانت الظروف التي أدت إلى هذه الأزمة قد استفحلت على نحو تراكمي بعد سنتين من الصعوبات في توفير الغذاء. فمحصولا 1845ـ1846، جاءا دون المتوسط المعتاد[25]، وأرغما الفلاحين على إفراغ مطاميرهم واستهلاك مخزوناتهم من الطعام. كما جرت عملية إفراغ مطامير السهول الوسطى عن طريق تحريك الأقوات منها نحو الجهات الأكثر تضررا. وفي هذا الاطار أذن مولاي عبد الرحمن بجلب الحبوب إلى العرائش وتطوان وطنجة من مراسي الدار البيضاء والجديدة وآسفي[26].

في ظل هذه الظروف حلت سنة 1847 التي تميزت بجفاف تسبب في ضياع جزء هام من المحاصيل وفي ارتفاع الأسعار، فبلغ سعر القمح في طنجة 26 فـ للهيكتولتر بعد أن كان يباع بـ 6 فـ[27]. ويخبرنا صاحب «التذكرة»، بأن الغلاء كان عظيما في المغرب خلال هذه السنة إلى حد أن ثمن القمح بلغ بفاس 20 أوقية للمد[28].

مع هذا الغلاء انهارت قدرة الناس على شراء الطعام، مما أدى إلى الاملاق والضعف اللذين يجلبان المجاعة. وجرت بذلك الفصول المعتادة التي

---

(25) MIEGE : **Le Maroc et l'Europe...**, op. cit., t. 2, p. 220.

(26) حول توجيه الأقوات إلى طنجة وتطوان، انظر رسالة مولاي عبد الرحمن إلى عامل تطوان، الحاج عبد القادر أشعاش، 19 قعدة 19/1261 نوفمبر 1845 (خ ح، محفظة 8)، ورسالته إلى الحاج موسى الغربي، 22 حجة 22/1261 دجنبر 1845 (م. ن)، والظهير الذي أصدره في الموضوع بتاريخ 22 شوال 13/1262 أكتوبر 1846 (م. ن)، ورسالته إلى بوسلهام ابن علي (عامل طنجة والعرائش)، بتاريخ 22 ربيع الأول 20/1262 مارس 1846 (م. ن)، ورسالته إلى عبد القادر أشعاش، بتاريخ 15 شوال 6/1262 أكتوبر 1846 (خ ح، محفظة 4).

(27) MIEGE : **Le Maroc et l'Europe...**, op. cit., t. 2, p. 120, n° 7.

(28) **تذكرة المحسنين**، م.س.، ص 376.

غالبا ما تتكرر عند كل قحط شديد، كخروج القرويين إلى الحقول بحثا عن الجذور، ونزوحهم إلى المدن، وموتهم الجماعي. كما جرت عملية الاغاثة التي اعتاد المخزن تنظيمها في مثل هذه الظروف. وتشير الوثائق إلى المساعدات التي قدمها مولاي عبد الرحمن إلى ضعفاء المدن على شكل أموال «جبرا لحالهم... لتفريقها عليهم دراهم أو يشتري بها قوت يوزع على أهل الفاقة»[29]. وقد بلغ ما أنعم به على ضعفاء تطوان 8.000 مثقال.

ويقرر مييج[30] أن محصولي السنتين التاليتين (1848-1849) كانا ضعيفين. لكن مهما كانا قليلين، فإنهما حسّنا نسبيا الوضع الغذائي للسكان عن السنة السابقة. غير أنهما لم يساعدا الفلاحين على تخزين الأقوات وملء المطامير تحسبا لنقص جديد في المحصول.

وبذلك فإن الأزمة التي كانت قد بدأت تخف نسبيا، تفاقمت سنة 1850، التي كانت سنة جفاف عام، وبلغت ذروتها في شهر مارس، كما أنها استمرت بقية السنة وجزءا كبيرا من السنة التالية، ولم يمحُها الا محصول 1851.

سنقتصر في دراستنا لهذه الأزمة على تحليل أسعار بعض المواد الغذائية قبل أن نوظف بعض النصوص لتوضيح بعض مظاهر المجاعة.

أ ـ سلوك آليات الأسعار

تجلت الأزمة الغذائية قبل كل شيء في الارتفاع الساحق لأسعار السلع الاستهلاكية، كما تبين لنا ذلك الأرقام المثبتة في الجداول التالية التي تتعلق بأسواق سلا والرباط وفاس والدار البيضاء والجديدة.

---

(29) رسالة من مولاي عبد الرحمن إلى عامل تطوان عبد القادر أشعاش 14 ربيع الأول 2/1263 مارس 1847 (خ ح محفظة 5)، وكذلك رسالته الى عامل طنجة والعرائش بوسلهام بن علي، 16 ربيع الأول 4/1263 مارس 1847 (م. ن).

(30) MIEGE **Le Maroc et l'Europe...**, op. cit., t. 2, p. 120.

الجدول رقم 6

متوسط الأسعار في سوق الدار البيضاء خلال مارس - أبريل 1850(31)

المــواد	الوزن بالمكاييل المحليــة	الثمن بالعملة المغربيــة	الــوزن فــي فرنســا	الثمــن بالفــرنــك
القمح	الكيلة (40 لترا)	40 أوقية	الهيكتولتر	29،33
الشعير	الكيلة (40 لترا)	30 أوقية	الهيكتولتر	23،25
الزيت	القلة (28 كلغ)	60 أوقية	100 كلغ	61
الزبد	الرطل (11 كلغ)	38 أوقية	100 كلغ	102
لحم البقر	الرطل (4/3كلغ)	3 موزونات	100 كلغ	29،33
لحم الغنم	الرطل (4/3كلغ)	3 موزونات	100 كلغ	29،33

الجدول رقم 7

متوسط الأسعار في سوق الجديدة خلال ماي 1850(32)

المــواد	الوزن بالمكاييل المحليــة	الثمن بالعملة المغربيــة	الوزن المستعمل في فرنســا	الثمــن بالفــرنــك
القمح	الصاع (208 أرطال)	104 أوقية	104 كلغ	30،12
الشعير	الصاع (140 رطلا)	48 أوقية	70 كلغ	14،3
الزيت	القلة (32 رطلا)	40 أوقية	16 كلغ	11،16
لحم البقر	100 رطل	100 أوقية	50 كلغ	25،88
البطاطس	100 رطل	34 أوقية	50 كلغ	10

(31) وُضعت هذه القائمة من طرف نائب قنصل فرنسا بالدار البيضاء بتاريخ 30 أبريل 1850 : A.T./97.

(32) وُضعت هذه القائمة من طرف العميل القنصلي الفرنسي بالجديدة بتاريخ 5 يونيو 1850 .A.T./105

الجدول رقم 8

متوسط سعر القمح والشعير في سوق فاس من ماي 1850 إلى ماي 1851(33)

الشهور	بالعملة والوزن المغربيين: القمح	بالعملة والوزن المغربيين: الشعير	بالعملة والوزن الفرنسيين: القمح	بالعملة والوزن الفرنسيين: الشعير
ماي 1850			13،51 ف للهكتلتر	6،75 ف للهكتلتر
يونيو 1850	8 أواق للمد	5،2 أواق للمد	9،90 ف للهكتلتر	6،75 ف للهكتلتر
يوليوز 1850	10 أواق للمد		12،28 ف للهكتلتر	6،14 ف للهكتلتر
غشت 1850	15 أوقية للمد	5 أواق للمد	18،14 ف للهكتلتر	6،14 ف للهكتلتر
شتنبر 1850	15 أوقية للمد	6 أواق للمد	18،42 ف للهكتلتر	7،07 ف للهكتلتر
أكتوبر 1850	16 أوقية للمد	8 أواق للمد	19،80 ف للهكتلتر	9،90 ف للهكتلتر
نوفمبر 1850	16 أوقية للمد	8 أواق للمد	19،80 ف للهكتلتر	9،90 ف للهكتلتر
دجنبر 1850	18 أوقية للمد	10 أواق للمد	22،12 ف للهكتلتر	12،28 ف للهكتلتر
فبراير 1851	15 أوقية للمد	8 أواق للمد	18،42 ف للهكتلتر	9،90 ف للهكتلتر
مارس 1851	14 أوقية للمد	10 أواق للمد	18،42 ف للهكتلتر	12،28 ف للهكتلتر
أبريل 1851	20 أوقية للمد	10 أواق للمد	22،12 ف للهكتلتر	12،28 ف للهكتلتر
ماي 1851	15 أوقية للمد	10 أواق للمد	18،42 ف للهكتلتر	12،28 ف للهكتلتر

المـد الفاسـي = 24 لتـرا و43

(33) أقمنا هذا الجدول اعتمادا على المعطيات التي قدمها نائب قنصل فرنسا بالرباط (بدون تاريخ) :
A.T./105.

الجدول رقم 9

أسعار بعض المواد في سوق الرباط (1847 - 1849)[34]

المواد	الوزن	1847		1848		1849	
		السعر الأقصى	السعر الأدنى	السعر الأقصى	السعر لأدنى	السعر الأدنى	السعر الأقصى
قمـح	مـد هيكتولتر	38ق 8،55ف	36ق 8،10ف	70ق 12،25ف	40ق 9ف	40ق 9ف	85ق 9،12ف
شعيـر	مـد هيكتولتر	26ق 5،85ف	12ق 2،70ف	20ق 4،50ف	16ق 3،60ف	26ق 5،95ف	42ق 19،25ف
زيـت	قنطار كليوغرام	260ق 1،05ف	125ق 0،64ف	260ق 1،12ف	125ق 0،96ف	125ق 0،60ف	260ق 1،08ف
زبـد	قنطار كيلوغرام	260ق 1،05ف	125ق 0،50ف	260ق 1،05ف	125ق 0،50ف	125ق 0،50ف	260ق 1،05ف
لحم بقر	رطـل كلـغ	0،2ق 0،23ف	0،2ق 0،23ف	0،2ق 0،23ف	0،2ق 0،23ف	0،3ق 0،30ف	0،3 ق 0،30ف
لحم غنم	رطـل كلـغ	0،2ق 0،23ف	0،2ق 0،23ف	0،3ق 0،30ف	0،3ق 0،30ف	0،4ق 0،46ف	0،4ق 0،46ف
فحم	الحمل 50كلغ	6،2ق 4،88ف	4،2ق 3،98ف	7،2ق 5،3ف	5،2ق 4،09ف	7،2ق 5،31ف	14ق 10،50ف

مـلاحـظـات:

الرطل = 750 غراما — **ق** = أوقية

الحمل = 20 كيلوغراما — **المد** = 1هكتولتر و25 لترا

(34) A.T./105

الجدول رقم 10

الأزمة الفلاحية : أسعار بعض المواد في سوق الرباط خلال 1850 ـ 1851(35)

الشهور	القمح بالأوقية للمد	الشعير بالأوقية للمد	الزيت بالأوقية للقنطار	لحم البقر بالأوقية للرطل	لحم الغنم بالأوقية للرطل
يناير 1850	96	42	270	0،3	0،4
فبراير	150	80	270	0،3	0،4
مارس	110	50	200	0،5	0،4
أبريل	135	60	260	0،3	0،4
ماي					
يونيو	80	40	260	0،3	0،4
يوليوز	100	52	320	0،3	1
غشت	120	52	320	0،3	1
شتنبر	150	80	320	1	1،3
أكتوبر	150	120	320	0،3	1
نوفمبر	150	120	320	0،3	1
دجنبر	120	80	320	0،3	1
فبراير 1851	130	70	320	0،3	1
مارس	140	100	320	0،3	1
أبريل	100	40	320	1	1،3
ماي	80	40	320	0،3	1

ملاحظات :

المد = 1 هيكتولتر و25
القنطار = 75 كيلوغراما
الرطل = 0،750 كلغ

(35) أقمنا هذا الجدول اعتمادا على المعطيات التي قدمها نائب قنصل فرنسا بالرباط في حوالي 20 وثيقة.

الرسم البياني رقم 1

تطور سعر القمح والشعير في سوق الرباط خلال سنة 1850

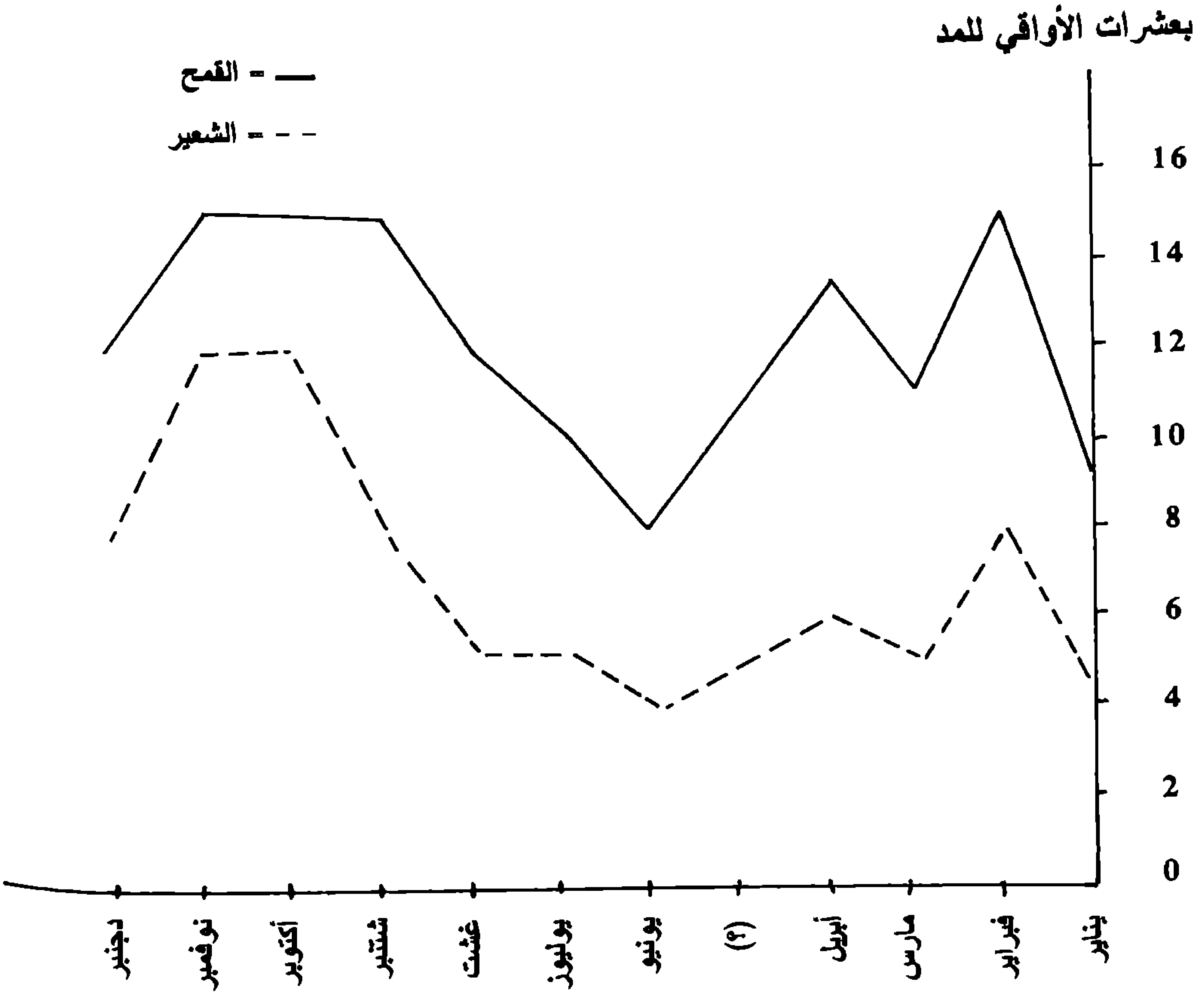

وفي محاولة لتحليل سلوك آليات هذه الأسعار ومقاربة الأزمة الغذائية المتمخضة عنها، سندرس مثال سوقي سلا والرباط اللذين نتوفر عنهما على معطيات كافية.

من خلال الجدول رقم 10، والرسم البياني رقم 1، نرى أن السمة الأساسية للأسعار في هذين السوقين هي تعرج مسارها صعودا وهبوطا بشكل عام؛ إذ نجد أن معدلي سعري المادتين الرئيسيتين، القمح والشعير، اللذين بلغا 96 أوقية للمد في شهر يناير 1850 بالنسبة للقمح، و42 أوقية بالنسبة للشعير، قفزا على التوالي في الشهر التالي إلى 150 أوقية و80 أوقية، ثم عادا إلى الهبوط في شهر مارس إلى 110 و50، ليسجلا أدنى هبوط لهما، حيث بلغ القمح في يونيو 1850، 80 أوقية للمد والشعير 40 أوقية. لكنهما ما لبثا أن ارتفعا بعد ذلك تدريجيا إلى أن بلغت حركة الارتفاع ذروتها من جديد في أشهر شتنبر وأكتوبر ونوفمبر بالنسبة للقمح (150 أوقية للمد)، وأكتوبر بالنسبة للشعير (120 أوقية).

ترجع أسباب هذا التذبذب إلى عوامل متعددة. في مقدمتها تأثر الموسم الفلاحي بالظرفية المناخية. فالسنة، كما سبق القول، تميزت بجفاف شديد ضرب مجموع البلاد، مثلما ضرب باقي المغارب. لكن مما كان يزيد من حدة آثار الجفاف، ويؤثر في اتجاه الأسعار نحو مزيد من الصعود، ظروف أخرى، من بينها اختلال حبل الأمن وانتشار حركة اللصوصية وقطع الطرق التي استفحلت منذ شهر فبراير من جراء تدهور الوضع الغذائي للمحرومين. تفشت هذه اللصوصية في الشهر المذكور بين الرباط والدار البيضاء، خاصة بعد أن تخلى الحراس العسكريون في فضالة والمعمورة عن مراكزهم بحثا عن لقمة عيش[36]. في ظل هذه الظروف، عانت مدينتا سلا والرباط من صعوبات التموين بحيث لم يدخل إلى سوقيهما خلال فبراير سوى حمولة واحدة من القوت تهافت الناس على شرائها بدون مجادلة في ثمنها[37]. ذلك ما يفسر كيف أن معدل سعر القمح بلغ ذروته في هذا الشهر (150 أوقية)، بينما بلغ الشعير 50 أوقية للمد. في شهر مارس، نلاحظ أن متوسطي سعرهما هبطا نسبيا بفضل الأمطار التي تهاطلت في هذا الشهر. لكن بعد هذه الأمطار، التي استبشر بها الناس خيرا، هبت رياح جنوبية قوية، أضرت كثيرا بمزروعات القمح، وأثرت بالتالي في حركة الأسعار التي ارتفعت من جديد خلال شهر أبريل. أما الهبوط الملحوظ، الذي سجله القمح والشعير خلال شهر يونيو، فيرجع أساسا إلى المحصول الجديد الذي نجح

(36) رسالة نائب قنصل فرنسا بالرباط، 16 فبراير، 25 فبراير 16 أبريل 1850 A.T./105

(37) تقرير نائب قنصل فرنسا بالرباط، 1 يوليوز 1850 A.T./105

جزئيا في إقليم الغرب. وكان فلاحو هذا الاقليم قد تسارعوا إلى تسويق محاصيلهم خصوصا في الجهات البعيدة كتامسنة، ودكالة، وحتى في مراكش والصويرة[38]. إلا أن عامل الرباط تدخل وأرغم القوافل على بيع حمولتها بسوق المدينة وقطع عليها المسالك نحو الجنوب. كما أنه لم يسمح لكل رب أسرة إلا بشراء الحد الأدنى الضروري لغذائها لعدم خلق الفرصة أمام المحتكرين والمضاربين. أدى هذا الاجراء إلى فائض في العرض، ومن تم هبط سعرا القمح والشعير إلى أدنى متوسط لهما في هذه السنة (80 أوقية للمد بالنسبة للقمح، و40 بالنسبة للشعير). بيد أن هذا الهبوط لم يستمر، اذ بمجرد ما ترامت الأخبار إلى السلطان بتصرفات عامل الرباط، سارع إلى شجب موقفه وأصدر إليه أوامره المشددة باحترام حرية نقل الحبوب[39]. وكانت النتيجة أن عانت سوق الرباط من القلة خصوصا وأن المحصول الجديد لم يكن وافرا. وبذلك مالت الأسعار نحو الارتفاع، ولم تعمل حتى الواردات الغذائية التي كانت تصل من أوربا، على الحد من موجة غلائها. ونلاحظ أن سعر القمح قد استقر معدله في 150 أوقية للمد خلال أشهر شتنبر، أكتوبر، ونوفمبر، بينما قفز متوسط سعر الشعير إلى أعلى ذروته في شهري أكتوبر ونوفمبر (120 أوقية للمد).

تلك إذن هي العوامل التي تفسر لنا تذبذب حركة الأسعار في سوقي سلا والرباط، لكن بغض النظر عن هذا التذبذب، فإن الاتجاه العام الذي سارت عليه طيلة سنة 1850 وجزء كبير من سنة 1851، هو اتجاه تصاعدي بالنسبة لمستوياتها الدنيا في السنوات السابقة. يمكن أن تتضح لنا الأمور بمقارنة هذه الأسعار بما كانت عليه عام 1847.

نلاحظ من الجدولين، رقمي 9 و10، أن أدنى رقم سجله القمح خلال سنة 1850، وهو 80 أوقية للمد (يونيو)، كان يزيد على متوسط سعره الأدنى خلال سنة 1847 (36 أوقية للمد) بأكثر من مرتين، بينما نلاحظ أن الأرقام العليا التي سجلت في جل أشهر السنتين (1850-51) كانت تزيد بثلاث مرات وحتى بأربع مرات. أما بالنسبة للشعير فنلاحظ أن نسبة الارتفاع كانت أعلى بكثير. فإذا أخذنا أدنى متوسط لسعره خلال عام 1850، وهو 40 أوقية للمد (يونيو)، سنجد أنه كان يزيد على معدل سعره الأدنى خلال عام 1847 بأكثر من ثلاث مرات. في حين نجد أن المستويات العليا، وهي الغالبة، كانت تزيد بنسب كبيرة تتراوح بين 4 و10 مرات.

---

(38) التقرير نفسه.

(39) نفسه.

بموازاة هذا الارتفاع الذي سجلته أسعار القمح والشعير ارتفعت باقي أسعار المواد الاستهلاكية. فإذا رجعنا إلى جدولينا، نجد أن مادة الزيت، التي بلغ معدل سعرها الأدنى 125 أوقية للقنطار عام 1847، سجلت عام 1850، 270 وحتى 320 أوقية للقنطار. واضح أن سبب هذا الغلاء راجع إلى انهيار انتاج أشجار الزيتون من جراء الجفاف. ويكفي هنا أن نقرأ ما جاء في رسالة من باشا مكناس إلى مولاي عبد الرحمن : «ويعلم سيدي أنه تحصل من زيت أعشار أهل مكناسة سبعة وعشرين قلة وما اجتمع ذلك إلا بعد المشقة لعدم ولادة الزيتون وأما أعشار الزراهنة فلم يرد منهم ولو قطرة واحدة لأنه بلغنا أنهم ليس عندهم زيتون هذا العام»(40).

هناك مادة لم تسجل ارتفاعا يذكرنا في سعرها، هي مادة اللحوم، بل وكانت زهيدة الثمن خلال عام 1850. وسبب ذلك يرجع بالطبع إلى نضوب المراعي وكثرة الموت في الدواب، حتى أن نسبة هلاكها تراوحت، بحسب الجهات، بين 50 ومائة في المائة. تفيدنا في هذا الصدد رسالة من قائد السراغنة بتاريخ 22 مارس 1850 بما يلي «وأما البهائم بغال وخيل وغنم وبقر وغير ذلك من المواشي كلها ماتت وفنيت عن ءاخرها»(41). تبعا لذلك كان الفلاحون يتسارعون إلى التخلص من دوابهم بالبيع بأتفه الأثمنة. وبذلك كانت أسعار اللحوم تسجل في البداية انهيارا في الأسواق. لكنها سرعان ما تميل إلى الارتفاع بسبب قلة الدواب وحرص الفلاحين على تجديدها. ونلاحظ من الجدول رقم 10 أن أسعار اللحوم، خاصة لحوم الغنم، جنحت إلى الارتفاع بالفعل ابتداء من غشت 1850.

علينا أن نضيف في الأخير أن المتوسطات الدنيا لأسعار المواد الاستهلاكية خلال سنة 1847، والتي وظفناها في هاته المقارنة، لا تمثل الأسعار العادية لهذه المواد، إذ أن السنة كانت بدورها سنة أزمة غذائية. وهذا يعني أن نسبة الارتفاع خلال سنتي 1850-1851 كانت تزيد في الواقع عما قدمناه ؛ حتى أن الناس اتخذوا هذا الغلاء تاريخا يؤرخون به الأحداث، إذ يقول الناصري «وكان المد بسلا ورباط الفتح وهو مد كبير جدا قد بلغ ثمانية عشر مثقالا فجعله العامة تاريخا يقولون كان ذلك عام ثمانية عشر مثقالا»(42).

---

(40) رسالة من باشا مكناس إلى مولاي عبد الرحمن، 6 ربيع الأول 30/1266 يناير 1850 (م. و. م).

(41) رسالة من قائد السراغنة إلى الكاتب العربي بن المختار، 8 جمادى الأولى 22/1266 مارس 1850 (و. م. م).

(42) **الاستقصا**، ج 9، ص 61.

ب - بعض مظاهر المجاعة

نشأ عن هذا الارتفاع الساحق في الأسعار، الذي كان عاما في سائر البلاد، لكن بدرجة أشد في الأقاليم الجنوبية[43]، أن تكونت حشود ضخمة من المعدمين، أولائك الذين تركتهم الأقدار بدون دفاع أمام هجوم الغلاء والبؤس.

فهناك أولا الضعفاء الحضريون الذين كانوا يقضون سحابة نهارهم متسولين. وعلى الرغم من عملية الغوث التي نظمها لهم المخزن[44]، فإنهم تساقطوا صرعى الجوع[45]. في آسفي وحدها، بلغ عدد الموتى 150 ضحية ما بين نهاية فبراير وبداية مارس[46].

وهناك، ثانيا، القرويون الذين كانوا يجوبون الحقول بحثا عن الجذور لسد رمقهم، حتى سمي العام من طرف أهل البادية بعام الخبيزى وايرني[47]. كما أن الشدة بلغت بالقرويين إلى حد أكل «الجيف والميتة»[48]، إلا أن كل هذه الوسائل لم تجد نفعا، فتهالك الكثيرون جوعا، بينما هاجرت جموع غفيرة ضاربة في أعماق البلاد، خاصة نحو الشمال، حيث تحولت نواحي المدن ومقابرها إلى دواوير حقيقية تعج بالآفاقيين. انطلق هذا النزوح القروي أساسا من الجنوب،

---

(43) المعلومات المتوفرة بالنسبة للمناطق الأخرى أشد ندرة، لكن يفهم مما لدينا من معطيات أن الغلاء كان أشد وأدهى في الأقاليم الجنوبية، خاصة سوس وعبدة وحاحا ودكالة وحوز مراكش، وهي الأقاليم التي كان يصعب تموينها انطلاقا من السهول الأطلنتيكية الوسطى بسبب صعوبة المواصلات، خاصة بعد هلاك دواب النقل، نقرأ في وثيقة من الرباط : «وهذه البلدة (الرباط) بالنسبة لمراكش والصويرة ونواحيهما في أرغد عيش ورخاء» (رسالة من علي بن الطيب إلى العربي ابن المختار، فاتح ربيع الثاني 14/1266 فبراير 1850 : م. و. م.). ونقرأ في أخرى من مراكش : «وهاذه النواحي من أجل اليبس وشدة الغلاء لا يعلمه إلا الله فإن ظهر لمولانا أيده الله أن يأمر بتوجيه مركب موسوق من القمح من العرائش لآسفي أو الجديدة ويحمل من هناك لهنا ويؤكد على المكلف به بالتعجيل به فهو أولى... وقد وجهنا على ألف خروبة من القمح من بلاد الشاوية» (رسالة من سيدي محمد إلى مولاي عبد الرحمن، 9 ربيع الثاني 22/1266 فبراير 1850 : م. و.م.). ونقرأ في ثالثة من السراغنة : «وهذا القطر الحوزي في شدة وضيق من عدم المطر، وغلاء الأسعار وصل الزرع سبعة مثقالا ووصل عندنا بالقلعة اثنا عشر مثقالا» (من قائد السراغنة إلى العربي بن المختار، 8 جمادى الأولى 22/1266 مارس 1850 : م. و. م.). كذلك الأمر بالنسبة لدمنات التي عانت كثيرا خلال هذه المجاعة : انظر التوفيق (أحمد) «اينولتان»، م. س.، 1983، ص 191.

(44) جرت في الرباط، ابتداء من 17 يوليوز 1850، عملية توزيع 800 رغيف في اليوم على المعوزين. وهذه الصدقة التي بلغت تكاليفها 60ف في كل يوم، تقرر استمرار العمل بها إلى غاية صدور أمر سلطاني بايقافها انظر رسالة نائب قنصل فرنسا بالرباط، 18 يوليوز 1850 A.T./105

(45) MIEGE (J.L.), Le Maroc..., t. 2, p. 221.

(46) رسالة المساعد القنصلي الفرنسي بالجديدة، 3 مارس 1850 A.T./121

(47) الناصري **الاستقصا**، ج 9، ص 61.

(48) م. ن.

فنزح أهل تافيلالت إلى فاس ومكناس(49)، بينما هرعت قبائل بني مسكين ودكالة وعبدة نحو الغرب والفحص(50)، وهذا على الرغم من محاولات المخزن في محاصرة هذا المد(51). وقد استقرت بعض الجماعات بصفة نهائية قرب سوق جمعة للا ميمونة تكناوت(52).

عن هذه المأساة، مأساة الجوع بصوره البشعة، تحدث الفقيه السوسي محمد التناني بما يلي

«قد وقع الجوع الشديد في عام 1267 فتمادى إلى ثمانية وستين إلى تسعة وستين، وصار الغلاء الكثير في الحبوب : في الزرع والثمار وسائر ما يوكل، كإدام وغيره. وصار مد الزرع وسائر الحبوب باثنى عشر موزونة لكل مد بمد النبي صلى الله عليه وسلم. وقل المال في الساعة، واشتد الجوع على الناس. حتى يأكل الناس الحشيش والربيع ـ النبات ـ والنخل. وغير ذلك مما يمكن أكله. ومات جل الناس بالجوع في الطرقات والبلدان. وافترق جل الآباء مع أولادهم. وهربوا عنهم. وكذلك أزواجهم وتركوهن ولا يبالون بهن من شدة ما نزل بهم من الجوع. يتوادع الرجل مع أولاده وأزواجه. ويذهب كل منهم حيث شاء. ويموت الناس في الطرقات بالجوع. ويشتد عليهم الحال. حتى أن بعضهم يأكل بعضا... وقد يجد الناس ديارا واقفة وأهلها في داخلها ماتوا كلهم... وقد اشتد

(49) MIEGE (J.L.) et HUGUES (E) "Les Européens à Casablanca au XIX[e] siècle (1856-1906)" ; **Hespéris, 1954, t. XL1, 3[e]-4[e] tr., p. 220.**

(50) LE COZ (J.) :**Le Gharb, fellahs et colons,** Rabat, 1964, t. 1, p. 259.

(51) تتجلى أهمية هذه الهجرة الداخلية في الاشارات المتعددة التي نجدها في الوثائق : «وقد تكاثر مجيء قبائل الحوز ومرورها للغرب يحكون أن بلدهم محل نسئل الله لطفه وأخبروا عن مجيئهم من شدة الحاجة ما تقشر منه الجلود» (رسالة علي بن الطيب بتاريخ فاتح ربيع الثاني 1266، المذكورة في الهامش 43) ؛ «إن هجرة القبائل المجاورة لمراكش تنطلق يوميا، وفي كل يوم يصل لهنا (الرباط) المهاجرون على شكل جماعات تقدر بـ 200 إلى 300 شخص» (رسالة نائب قنصل فرنسا بالرباط، 1 فبراير 1850 A. T. / 105
«إن الهجرة التي تتم من الجنوب إلى الشمال قد قذفت إلى هذا الاقليم (الغرب) بالآلاف من المهاجرين» (رسالة نائب قنصل فرنسا بالرباط، 1 يوليوز 1850 : A. T. / 105). من جهة أخرى، يخبرنا نائب قنصل فرنسا بالدار البيضاء بأن الأوامر صدرت لعامل هذه المدينة بأن يعمل ما في المستطاع لوضع حد لتدفق النازحين من دكالة والرحامنة نحو الغرب ومكناس (رسالة 7 مارس 1850 : A. T. / 97)، بينما تفيدنا رسالة من سيدي محمد إلى الكاتب العربي بن المختار بأن جماعة «من قبيلة الحشم توجهت للغرب، ثم تضيف الرسالة : «فإن عثرت على أحد منهم فوجهه إلينا في كلبه ليقطعوا مادة التوجه لتلك الناحية فإنهم ان فتح لهم هذا الباب دخلوا منه كلهم» (رسالة 2 ربيع الأول 16/1266 يناير 1850 : م. و. م.).

(52) MICHAUX-BELLAIRE (E.) "Le Gharb", **Arch. Maroc.**, XX, 1913, p. 33.

الجوع على الناس في آخر عام 1266هـ إلى سبعة وستين، إلى ثمانية وستين، إلى أوائل تسعة وستين. وقد صار الجوع في سائر البلدان من بلدة الغرب إلى بلاد الأحواز إلى بلدة حاحة. وسواحل البحار. وقحطت جميع الأقطار وتشتت الناس فمنهم من مات في منازلهم. ومنهم من غاب وافتقد وبقي على ذلك ولم يدر هل هو حي أو ميت. وأكلت الناس الجيف والميتة والدم وغير ذلك مما يجب اجتنابه. والعياذ بالله. كل ذلك من شدة القحط والجوع. وهربت الأقوام للجبال، ومواضع العيون والأشجار. وقل الزرع والحبوب في سائر الأقطار في أرض الغرب والحوز. والمدن والسواحل. وكثر الهرج والقتال بين الناس. يقطعون الطرق. ويهجمون على المنازل...»[53].

هذه بعض المظاهر البشعة لهذه المأساة، ولا يسع المرء إلا أن يخلص منها إلى أن المجاعة كانت طاحنة حقا أودت بحياة الآلاف من الناس وأدت إلى تدهور كبير في الحياة المغربية. وكأن هذه المأساة من الجوع القاتل لم تكن كافية حتى تتعرض البلاد لكارثة أخرى بعد بضع سنوات لا غير.

3 ـ عودة الكوليرا : 1854ـ1855؛ 1859ـ1860

يرتبط هذا الهجوم الجديد للكوليرا بموجتها العالمية الثالثة التي جرت على مرحلتين : المرحلة الأولى بين 1840 و1850، وقد اجتاحت فرنسا عام 1849، وإيطاليا، وتونس. والمرحلة الثانية وهي أقوى وأعنف، بين 1849 و1860، خلفت في فرنسا 150.500 ضحية، وكانت عنيفة أيضا في الولايات المتحدة وأمريكا الجنوبية، كما أنها ضربت تونس بقوة، وبلغ مجموع خسائرها في العاصمة 6.000 ضحية[54].

خلال هذا الاجتياح العالمي، تعرض المغرب لغزوتين، وبفاصل زمني يسير

الأولى، وهي الأشد عنفا، سلكت طريقها إليه، كالعادة، انطلاقا من الجزائر وعبر الحدود الشرقية. وكانت الضحية الأولى هي فاس، التي أصيبت في منتصف صفر 7/1271 نوفمبر 1854[55]. وقد فتك بها الوباء فتكا ذريعا

---

(53) أورده السوسي (المختار) في **المعسول**، ج 15، ص 10 ـ 11.

(54) VALENCI (L.) : "Calamités démographiques en Tunisie...", in **Annales Ec. Soc. Ci.**, nov.-déc., 1969, p. 1560.

(55) المشرفي **أقوال المطاعين**، م. س.، ورقة 15.

حتى إن المصادر المغربية تتحدث عن 300 و400 ضحية في اليوم الواحد. يقول الفقيه التطواني سيدي مفضل أفيلال، وكان يومها بفاس «وصار عدد الموتى يكثر شيئا فشيئا إلى أن بلغ عددهم أربعمائة شخص في اليوم، ثم صار ذلك العدد يقل شيئا فشيئا إلى أن بلغ عدد الموتى به في اليوم الواحد نحو الثلاثين»[56]. من جهته، يذكر ابن سودة : «وبلغ الموتى في يوم به خمسمائة فأكثر بقي إلى أن ضعف أمره في أواسط جمادى الثاني (مارس 1855) وبقي ضعيفا إلى رمضان (ماي - يونيو)، فصار في الزيادة، بلغ به الموتى مائة في اليوم»[57].

تحدثنا المصادر المغربية أيضا عن شدة فزع السكان من هذا الوباء وكثرة هروبهم من المدينة، وهي وسيلة لم تكن تجدي في الغالب نفعا، إذ كان الموت يلاحقهم فـ «مات به أثناء الطريق من الهاربين جم غفير وعدد كبير»[58].

بالاضافة إلى فتكه القوي، تميز الوباء بضرباته الصاعقة التي تردى ضحاياها صرعى في الحين. يقول المشرفي في هذا الصدد «حتى كان البدوي يأتي يتسوق للحاضرة فلا يرجع لأهله إلا ميتا محمولا على الدواب. وخدمة الزرع في الفدادين إن كانوا جماعة لا يرجع لأهله سالما منهم إلا القليل حتى حكي لنا أن ابن مولانا أمير المومنين (سيدي محمد) بعث يوما لحصاد الزرع نفرا كثيرا مات منه 40 رجلا وفي يوم واحد بل في ساعة»[59].

وعلى عكس ما حدث عام 1834، حيث لم تمكث الكوليرا بفاس سوى مدة وجيزة، فإنها أطالت مقامها بها هذه المرة، ولم تقلع إلا بعد شهر ذي القعدة 1271/يوليوز - غشت 1855، لكن، بعد إقلاعها حل محلها وباء الحمى الذي تفشى خاصة في الملاح ولم تسلم منه أية أسرة، وكل منها نكبت على الأقل في أحد أفرادها. وقد قدر مصدر يهودي مجموع ضحايا الحي بهذا الوباء بـ 3.000 ضحية[60].

انتشرت الكوليرا من فاس انتشارا واسعا عبر البلاد، ولم تسلم منها، فيما يرويه المشرفي، حتى المناطق الجبلية «وعم الحواضر المغربية وقراها

---

(56) أورده داود، **تاريخ تطوان**، ج 3، ص 339.

(57) **اتحاف المطالع**، م. س.، حوادث 1271هـ.

(58) المشرفي، **أقوال المطاعين**، م. س.، ورقة 18.

(59) م. ن.، ورقة 18.

(60) VAJDA, 1951, op. cit., p. 101.

وجل البوادي في شامخات الجبال وذارها»[61]. والواقع أن معلوماتنا عن هذ الاجتياح معلومات مقتضبة، متفرقة، لكنها تدل على أن الوباء كان فتاكا أينم حل وارتحل.

بخصوص مدينة سلا، هناك وصف بليغ لأعراض المرض سجله الناصري بقوله «وهو إسهال مفرط يعتري الشخص ويصحبه وجع حاد في البطن والساقين ويعقبه تشنج وبرودة واسوداد لون فإذا تمادى بالشخص حتى جاوز أربعا وعشرين ساعة فالغالب السلامة وإلا فهو حتفه»[62]. وحسب نفس المؤلف، فإن عدد الموتى بالوباء بلغ في المدينة وفي يوم واحد (منتصف ذي القعدة 30/1271 يوليوز 1855) 120 نفسا. وكانت الحالة مزرية أيضا في الرباط، إذ أن بوميي (Beaumier)، وهو شاهد عيان، قدر عدد ضحايا الملاح وحده بـ 600 ضحية، وهي خسارة جسيمة تمثل نسبة 25 في المائة من سكان الحي[63]. ويظهر أن الكوليرا استمرت بهذه المدينة الأخيرة إلى بداية السنة الجديدة، إذ يخبرنا صاحب «الاغتباط» بسقوط أحد ضحاياها في فاتح جمادى الثانية 8/1272 فبراير 1856، وهو الفقيه الحسن بن محمد بن التهامي بن عمر[64].

كذلك الأمر بالنسبة للدار البيضاء، التي خسرت ثمن سكانها[65]، والصويرة، التي داهمها الوباء في منتصف شوال 1/1271 يوليوز، والتي يقول عنها الصديقي «ومات من المسلمين كثير ومن الاسرائيليين أكثر»[66]. وعلى الرغم من تأكيدات رينو (Raynaud)[67]، فإن الوباء ضرب طنجة، وكان فتكه بها شديدا، إذ أن عدد الضحايا بين الجالية الأوربية وحدها بلغ 35 ضحية، أي بنسبة 10 في المائة من أوربيي المدينة[68]. وهذا ما يجعلنا نتصور ما قد يكون أحدثه بين السكان الأصليين.

أما بخصوص تطوان، فإننا نتوفر على رواية المفضل أفيلال، الذي غادر مدينة فاس - دون شك فرارا من الكوليرا - في 5 ربيع الثاني 26/1271 دجنبر

---

(61) **أقوال المطاعين**، ورقة 18.

(62) **الاستقصا**، ج 9، ص 69.

(63) BEAUMIER, 1872, op. cit., p. 9.

(64) بوجندار **الاغتباط**، م. س.، ص 295.

(65) BEAUMIER, 1872, op. cit.

(66) الصديقي (محمد)، **ايقاظ السريرة لتاريخ الصويرة**، دار الكتاب، الدار البيضاء، 1964، ص 76.

(67) RAYNAUD, 1902, op. cit., p. 86.

(68) MIEGE, **Le Maroc...**, t. 2, p. 477.

1854، ودخل تطوان في اليوم الثاني عشر منه (2 يناير 1855) «ثم بلغ الوباء تطوان في أوائل ذي القعدة من العام، وقد بلغ عدد الموتى في اليوم الواحد سبعين شخصا»[69].

* * *

تلك هي المرحلة الأولى من عودة هجوم الكوليرا. أما المرحلة الثانية، فقد جرت عامي 1859ـ1860، وكان الجيشان الاسباني والفرنسي هما اللذان نقلا العدوى إلى المغرب خلال حملتيهما، الاسبانية على تطوان، والفرنسية على بني يزناسن.

أصيب الجيش الاسباني منذ 16 يونيو 1859، عند مروره بالجزيرة الخضراء حيث كانت الكوليرا متفشية. وخلال الحملة، أدى ضريبة فادحة للوباء. ففي شهر دجنبر مات منه 2.000 ضحية[70] ؛ وفي نهايتها ارتفع عدد ضحاياه إلى 4.000 ضحية[71].

أما الجيش الفرنسي بقيادة الجنرال مرتنبرز (Martimprez) فقد أحدث فيه الوباء بسهل طريفة خسائر جسيمة، قدرت هي الأخرى بـ 4.000 ضحية[72].

عن طريق هذين الجيشين حدث اذن استيرادان للوباء إلى المغرب. وكانت الظروف أشد ما تكون ملاءمة لانتشاره، نظرا لأن المصاعب الغذائية وانتشار المجاعات المحلية هدت الكيان البيولوجي للسكان[73]. وقد انتشر بالفعل، وكان فتاكا. فتفشى أولا في النواحي الشرقية وفي سبتة وتطوان، ومنطقة الريف. ثم انتقل في بداية 1860 إلى طنجة والرباط والدار البيضاء، ونزل إلى أزمور، إلا أنه لم يتجاوز نهر أم الربيع[74]. كما أنه تفشى في الأقاليم الداخلية، وضرب من جملة مدنها مدينة فاس، إذ أن صاحب «السلوة» يتحدث عن وفاة أحد فقهائها بـ «الطاعون»، في 12 ذي الحجة 1276/1 يوليوز 1860[75].

---

(69) أورده داود **تاريخ تطوان**، ج 3، ص. 339.

(70) Revista de Historia militar, An IV, 1960, p. 137.

(71) MIEGE, **Le Maroc**..., op. cit., t. 2, p. 367.

(72) RAYNAUD, 1902, op. cit., p. 86.

(73) انظر داود **تاريخ تطوان**، ج 3، ص 363 ـ 364 ؛ وابن سودة **اتحاف المطالع**، حوادث 1274هـ؛ والسوسي (المختار) **المعسول**، ج 11، ص 85؛ وكذلك: MARTIN, 1923, op. cit., pp. 182-184.

(74) RAYNAUD, 1902, p. 86.

(75) **سلوة الأنفاس**، م. س.، ج 1، ص 119.

ـ استخلاص

كان لهذه السلسلة الجديدة من الكوارث الطبيعية آثارها الوخيمة على الحياة المغربية ككل الكوارث التي مرت بنا. لكن مما أعطاها خصوصيتها، وميزها عن سابقاتها، أنها حدثت متشابكة، متداخلة، مع عوامل تدمير مستجدة، مرتبطة بالتوسع الاستعماري الأوربي الذي جاء نتيجة تطور نمط الانتاج الرأسمالي في البلدان الأوربية وحاجة هذه البلدان إلى الأسواق الخارجية لتصريف منتجاتها الصناعية واستيراد المواد الأولية اللازمة لصناعتها. في هذا السياق، والمغرب يعاني من ويلات الكوليرا والجفاف، أنزلت فرنسا واسبانيا ضرباتها بالبلاد، الأولى في اسلي (1844)، والثانية في تطوان (1859ـ1860)، بينما تمكنت انجلترة من انتزاع معاهدة 1856 المشؤومة التي فتحت السوق المغربية أمام تسرب الرأسمالية العالمية، ومنحت التجار الأجانب امتيازات كانت بمثابة الأدوات التي استخدمت لإشاعة الفوضى والارتباك في جميع نواحي الحياة اليومية للسكان.

كان من الطبيعي، والحال هذه أن تتفاعل الكوارث الطبيعية مع هذه الظروف المستجدة لتزيد من تكريس الفقر وافلاس الدولة. ولكي لا نتحدث هنا إلا عن هذا الجانب الأخير (افلاس الدولة). علينا أن نسجل، بدءاً، التقلص الذي حدث في مداخيل بيت المال من جراء تتالي السنوات العجاف، سواء المتأتية منها من الرسوم الجمركية أو من الزكوات والأعشار، وهذا دون أن نتغافل عما تطلبته عملية استيراد الأقوات من الخارج من تضحيات ؛ فبالنسبة للدقيق والقمح تم استيراد 229.253 هكتولترا عام 1850، بقيمة 3.243.495 ف [76]. لكن، بموازاة هذه الضربات التي وجهتها الطبيعة، هناك الأعباء التي فرضها التكالب الاستعماري. فبالاضافة إلى ما تحملته الخزينة بسبب الدعم القوي الذي قدمه المخزن لمقاومة عبد القادر الجزائري، هناك الانفاق العسكري مع حرب اسلي وإعادة تنظيم الجيش وتحصين القلاع. كما أن هناك عاملا جديدا، أخذ دوره يتفاقم منذ هذه الفترة، ونعني به انخفاض قيمة العملة المغربية الذي جرى بوتيرة سريعة حتى إن الريال الاسباني ارتفع صرفه من 13،5 أوقية إلى 20 أوقية عام 1853 [77]. وقد أضر ذلك كثيرا بالمداخيل الجمركية التي كانت تؤخذ بالعملة

(76) MIEGE, **Le Maroc...**, t. 2, p. 242.
خلال شهر فبراير 1850 دخلت إلى مرسى الرباط 12 سفينة محملة بـ 5.370 هيكتولتر من القمح و4.770 هيكتولترا من الشعير (رسالة نائب قنصل فرنسا بالرباط، 1 مارس 1851 A. T. / 105).
في الصويرة وحدها ارتفعت قيمة هذه الواردات إلى أزيد من 1.000.000ف عام 1850، وإلى 1.500.000ف عام 1851 (MIEGE, t. 2, p. 242, n° 1).

(77) MIEGE, t. 2, p. 242.

المغربية. وفي عام 1850 كانت الدولة عاجزة عن ضمان القوت الكافي لجنودها، وكتب نائب قنصل فرنسا بالرباط يقول «إن أغلبية هؤلاء الجنود، وهم أرباب عائلات، قد اضطروا إلى بيع أسلحتهم وملابسهم لتوفير بعض الفتات لزوجاتهم وأولادهم»(78).

كل هذه العوامل مجتمعة جعلت المخزن على شفا الافلاس، ودفعته الى البحث عن موارد جديدة. يقول مولاي عبد الرحمان في احدى رسائله الى عامله بطنجة بوسلهام بن علي بتاريخ 8 رمضان 18/1266 يوليوز 1850 : «فاعلم أن الصوائر كثيرة يلزمنا في كل شهر مال له بال ولقلة الأمطار ضعفت الجبايات ونحن كالتاجر المشفق ننظر فيما نجلب من النفع لبيت المال»(79). لم يكن هناك من سبيل للحصول على هذه الموارد إلاالاتجاه أكثر فأكثر نحو تعميم الاحتكارات التي كان المخزن يمارسها على بعض السلع التجارية. فمباشرة بعد معركة اسلي، تم احتكار مادتين جديدتين هما السكر والحديد. وابتداء من عام 1850 تتالت هذه السياسة الاحتكارية لتشمل جل مواد التصدير والاستيراد، وفي مقدمتها الجلود والبهائم(80). إلا أن هذه السياسة طرأ عليها تحول كبير بعد 1856. فقد أبطلت المعاهدة المغربية الانجليزية، الموقع عليها في هذه السنة، جل احتكارات المخزن، مما جعل هذا الأخير يتجه الى التعميم الفجائي لمكوس الأسواق، وهو اتجاه بلغ مداه بعد حرب تطوان والغرامة الفاحشة التي فرضت على المغرب في أعقابها، وهذا بجانب التحول الذي طرأ في ميدان جباية الضرائب الفلاحية.

والنتيجة التي نريد أن نخلص إليها : هي أن المخزن الذي استنزفت الدول الأوربية موارده وتركته أعزل أمام ضربات الطبيعة، اتجه أكثر فأكثر نحو تشديد قبضته على رعاياه في الميدان الضريبي، وهذا في الوقت الذي كان فيه هؤلاء يعانون بدورهم من نتائج التسرب الأوربي في حياتهم اليومية على النحو الذي سبق بيانه في الفصل السابق. وعلى هذا فقد رعى الأوروبيون الجوع في المغرب وحافظوا عليه، بل وعملوا على تشديد قبضته بطرق مباشرة أو غير مباشرة، وكان النصف الثاني من القرن التاسع عشر، الذي تغلغل فيه النفوذ الأوربي، هو الفترة التي شهدت أقسى المجاعات في البلاد، مع ما يواكبها عادة من أوبئة فتاكة.

(78) رسالة نائب قنصل فرنسا بالرباط (27 مارس 1850 A. T./ 105

(79) الخمليشي (عبد العزيز)، «جوانب من الحياة التجارية بالمغرب في القرن التاسع عشر (1856-1896). المخزن والضرائب المفروضة على التجارة الداخلية. مكوس الحواضر»، دبلوم الدراسات العليا، كلية الآداب بالرباط، 1989، ص 68.

(80) حول مسالة المكوس، انظر الخمليشي المخزن والضرائب، م. ن.، ص 70 و ما يليها.

الفصل الثالث

كارثة 1867 ـ 1869)

تقديم

كانت كارثة 1867ـ1869 نقطة الذروة في تنامي حالة البؤس التي عاشها الفلاحون منذ السنوات السابقة بحكم الاستغلال المتزايد الذي خضعوا له تحت وطأة الرأسمال الأوربي. وكما سبق أن قلنا فقد عمد سيدي محمد بن عبد الرحمن إلى تحويل مؤسسة الضرائب في أعقاب الأزمة المالية الناجمة عن حرب تطوان، وأصبح عماله يطالبون بها نقدا في الغالب، متخذين وسائل الانتاج (الأرض والماشية) قاعدة لتحديد مبالغها، بدلا من الانتاج الحقيقي الذي يخضع لتقلبات المناخ. أثقل هذا الأمر كواهل الفلاحين. فقد ذكر عياش أن هناك من العمال من طالب بدفع ما يقرب من 60 ريالا لكل قطعة من الماشية تتكون من 100 رأس[1]. مثال صارخ، لكنه ليس معزولا. ثمة أمثلة أخرى أوردها نفس المؤلف عن هذا الاستغلال فهناك من طالب بضريبة مرهقة عن كل زوجة من بهائم الحرث، وهناك من كان يأخذ 30 في المائة من ثمن الماشية، أي أكثر مما تأمر به التعاليم الاسلامية بثلاثين مرة ؛ وهناك عمال فرضوا 20 ريالا أو 22 ريالا على كل مائة كبش. وهذا يعني أنهم كانوا يأخذون 10 في المائة أو 11 في المائة، عوض 1 في المائة[2].

زاد هذا الاعتصار الضريبي من عدم استطاعة الفلاحين الاطمئنان على المردود الذي ينتظرونه من كدهم، مما ثبط همتهم، بل ودفع البعض إلى الهروب من الأرض كما يتضح من تقرير محمد السبيطي الذي أورده عياش :

---

(1) عياش (جرمان)، «جوانب من الأزمة المالية»...، في «دراسات في تاريخ المغرب»، م. س.، ص 100.

(2) م. ن.، ص 100 ـ 101.

«ولما رمنا قبض ما فرض وجدنا البعض من المفروض عليهم فرّ عن أخوانه لضعفه»[3].

في الفترة نفسها، اندلعت الاضطرابات والفتن في كثير من الجهات خاصة بعد أن راجت الاشاعات بوفاة السلطان سيدي مخمد، وكان لذلك آثاره المخربة والمعوقة للانتاج والنقل. يحدثنا الناصري عن جانب من هذه القلاقل، فيقول : «واضطربت أحوال الرعية، وعاد أعراب البادية إلى العيث في الطرقات واستلاب الناس بها من المارة وغيرهم، وحاصر عرب عامر مدينة سلا وعاشوا في جناتها»[4]. بموازاة ذلك ارتفعت الأسعار. وكان وطأها شديدا في هذه المدينة الأخيرة كما يشهد على ذلك تقييد محلي مؤرخ في 4 ذي القعدة 21/1282 مارس 1865. نقرأ في هذا التقييد

«إن أهل سلا حرسها الله في غاية الضيق والحرج بسبب ما حصل من غلاء الأسعار وارتفاعها (...) إلى غير ذلك مما زادت قيمته وبلغ ثمنه الغاية من ضروريات الانسان، وقد كاد الآن أن ينعدم مجموع ذلك ولا يوجد منه شيء في أسواق المدينة المذكورة حتى أن جماعات المسلمين في هذا الحال غنيهم وفقيرهم مع ما انضم لذلك من تعذر الأسباب وتعطيل الحرف وسببه.. هو ما حصل من التفاقم والهرج بين القبائل بحوز المدينة المذكورة وما يقع بينهم من المقاتلة والمضاربة»[4م].

الجدول رقم 11

بعض الأسعار بسلا في مارس 1866

المادة	الثمن سابقا	الثمن الجديد
القمح	16 إلى 20 مثقالا للمد	64 مثقالا
الشعير	10 مثاقيل	40 مثقالا
البياض (الفحم)	18 أوقية للحمل	40 أوقية
الحطب	6 أواق للحمل	12 أوقية
اللحم		9 موزونات للرطل

(3) م. ن.، ص 101.
(4) الاستقصا، ج 9، ص 118.
(4م) م. و. م.

كان يكفي في ظل هذه الظروف، التي أحدثت نوعا من التخريب من الداخل، وقوع نكسة مناخية لتتخذ الأزمة أبعادا كارثية. ذلك ما وقع في سنوات 1867-1869 مع تتالي سلسلة من المحاصيل السيئة وتفشي أوبئة فتاكة. إنها أولى التجليات العنيفة لقطيعة التوازن في هذا العهد. وقد زادت من تعميق آثارها انعكاسات أزمة فيض الانتاج التي عاشتها أوربا في الفترة نفسها.

1 ـ تجليات الأزمة الغذائية

أ ـ الجفاف والجراد

بدأت المؤشرات الطبيعية لهذه الأزمة منذ سنة 1864. فالموسم الفلاحي في الأقاليم الجنوبية جاء عاطلا من جراء الجفاف. وحيث إن الأمطار لم تتهاطل طيلة فصلي الخريف والشتاء، فقد انعدمت المراعي مما أدى إلى هلاك نسبة كبيرة من البهائم، كما ارتفعت الأسعار إلى المستويات التي تسجل عادة في أوقات المجاعات. وحتى الأقاليم الشمالية، فإنها لم تعرف سوى محاصيل تقل عن المستوى المعتاد. نعرف، من جهة أخرى، أن منطقة الغرب نكبت في هذه السنة، وخلال شهر مارس، بفيضانات خطيرة[5].

استمرت المصاعب في السنة التالية. إذ يستفاد من وثيقة مغربية بتاريخ 23 ربيع الأول 16/1282 غشت 1865، أن أسعار الحبوب ارتفعت في عدد من المدن الشمالية، كتطوان وطنجة والعرائش، إلى أن وصل ثمن المد بها إلى 36 أوقية « وهو في تزايد إن لم يحصل لطف من الله تعلى»[6]. ويستفاد من وثيقة أخرى أن «الصابة» جاءت ضعيفة جدا في نواحي الرباط «حتى أن بعض الناس لم يحصل حتى على الزريعة»[6م]. بيد أن هذا الغلاء، الناجم عن ضعف المحاصيل في الشمال، كان مايزال محدودا وبالامكان التخفيف من وطأته نظرا لأن السهول الوسطى، التي تعتبر أهراء طبيعية للبلاد، كانت تتمتع وقتئذ بمحاصيل طيبة. وقد وجه السلطان بالفعل أوامره إلى أمناء المراسي بهذه المناطق بشراء الحبوب لمواجهة القحط في الشمال[7].

---

(5) BOIX ; 1949, op. cit., p. 19

(6) رسالة من سيدي محمد إلى القائد محمد بن عبد الكامل السبطي، 23 ربيع الأول 16/1282 غشت 1865 NEHLIL/XVII

(6م) من عامل الرباط عبد السلام السويسي، إلى سيدي محمد، 24 ربيع الثاني 16/1282 شتنبر 1865 (م.و.م).

(7) الرسالة نفسها.

في السنة التالية جاء دور المناطق الوسطى والجنوبية. فقد نكبت هذه المناطق بالجراد الذي عاث في حقول الذرة وأتى على غراسات القطن وغيرها من المزروعات، متسببا في خسائر كبيرة زادت من املاق الفلاحين. وصف قنصل فرنسا بالدار البيضاء هذه الغزوة بقوله

«لقد أتلف الجراد المحاصيل في اقليمي الدار البيضاء والجديدة. ان هذه الحشرات، التي جاءت هذه المرة بأعداد ضخمة، قضت في ظرف 15 يوما على المزروعات التي كان منظرها الجميل يبعث البهجة في قلوب الأهالي. أما الخسائر فلا حد لها، وقد أوقعت قبائل بكاملها في فقر مدقع. هذا وكانت الرياح الجنوبية، التي هبت بعنف في بداية الأسبوع الفارط، قد ولّدت الأمل بابتعاد هذا الجراد عن الهضبة الشاطئية، بيد أنها لم تعمل في الواقع إلا على مضاعفة أسرابه الغازية، بحيث ان طول التحليق الذي مر بالدار البيضاء تجاوز 1.350 مترا»[8].

في نهاية 1866، كانت كثير من الجهات تعاني من الخصاص بما فيها العاصمة فاس حيث اشتدت حاجة الناس للحبوب «لقلتها وكثرة الطالبين لها حتى ارتفعت أسعارها جدا»[8م].

في ظل هذه الظروف العابسة، أطلت سنة 1867 التي كانت سنة قحط عام. ومنذ يناير أصدر سيدي محمد أوامره بمنع تصدير الحبوب. وقد جاء في الرسالة التي بعث بها محمد بركاش إلى سفير فرنسا بطنجة امي دكن (E. d'Aquin) «فغير خاف ما حدث من ارتفاع أسعار الأقوات وتضرر المساكين بذلك واقتضى نظر سيدنا أعزه الله بسبب ذلك منع وسق الحبوب من المراسي لتبقى في الغرب يتوسع بها أهله»[9].

كان الجفاف من بين الأسباب التي أدت إلى هذه الشدة. إذ يخبرنا ابن سودة بأن الناس لم يحرثوا «الى الليالي لأن المطر حبس إلى أن دخلت»[10]. ويفهم من هذه الرواية أن الأمطار تهاطلت بعد طول انتظار. إلا أن الجفاف الذي ساد في فصل الربيع عصف بالمزروعات، وأدى إلى ضياع الغطاء العشبي. ثم

---

(8) رسالة قنصل فرنسا بالدار البيضاء، 20 مارس 1866

A.E.P./CC. Casablanca (1850-1877), t. I.

(8م) من سيدي محمد إلى محمد بن سعيد السلوي، 8 شعبان 1283/6 دجنبر 1866 (م. و. م).

(9) رسالة من سيدي محمد بركاش إلى امي دكن، 3 رمضان 1283/9 يناير 1867 A.T./78

(10) **اتحاف المطالع**، حوادث 1283هـ.

حدثت، ابتداء من مارس، غزوة جديدة للجراد القادم من الصحراء، فأثر بدوره على البيئة الزراعية والنباتية، وزاد من عناء الناس وبؤسهم. وهذه الغزوة الجديدة هي التي تحدث عنها الناصري بقوله

«وفي سنة ثلاث وثمانين وألف كان بالمغرب جراد سد الأفق وذلك في ربيع الأول الموافق لشهر مارس العجمي فأكل النجم والشجر، ثم عقبه فرخه المعروف بآمرد فأكل كل خضراء على وجه الأرض، واستلب الأعواد من أوراقها وقشرها من لحائها، وفاض في الأمصار حتى دخل على الناس في بيوتهم»[11].

بيد أن العامل الطبيعي لم يكن المسؤول وحده عن الغلاء. إذ انضاف إليه، كما هي العادة، العامل البشري، ليزيده تفاقما. فمنذ أن تأكد ضياع الموسم الفلاحي، عمد كل من له القدرة إلى شراء الحبوب وادخارها لضمان أمنه الغذائي. كما أن تجار الجملة، المتعطشين إلى الأرباح، في مقدمتهم الأوربيون والمحميون، انتهزوا الفرصة لاحتكار الأقوات. تذكر رواية معاصرة : «إن محتكري الحبوب لم يكتفوا بالاستحواذ على كل ما وجدوه في الأسواق، من شعير وقمح، قصد بيعه في الشتاء بأسعار مرتفعة، وإنما استحوذوا أيضا على الموجود منها داخل البلاد، لذا فإن البؤس ضارب أطنابه»[12].

إلى هذا ينبغي أن نضيف عامل الاضطرابات. فقد كثر النهب في الطرق والهجوم على بساتين الحضريين، كما وقعت انتفاضات متكررة للقرويين، اكتسى بعضها طابعا خطيرا في أقاليم مزاب، ورديغة، وتادلا، وآسفي، والصويرة، والعرائش، وطنجة، وهي الأقاليم التي كانت تتم فيها على وجه الخصوص الصفقات الأجنبية التي كان الرأي العام يحملها مسؤولية ارتفاع الأسعار[12م].

ب ـ الغلاء وشحة الطّعام

نتيجة اذن لتفاعل العاملين الطبيعي والبشري، ارتفعت الأسعار في جميع الجهات. فبلغ القمح 17 ف ثم 28 ف للهيكتولتر، والشعير 12 ف و13 ف، والذرة 12ـ13 ف والحمص 40ـ50 ف[13]. ولكي نفهم ما كانت تعنيه هذه

---

(11) الاستقصا، ج 9، ص 119.

(12) MIEGE, t. 3, p, 155, n° 9.

(12م) م. ن.، ص 146، هـ 7.

(13) أوردها MIEGE (J.L.) "Une enquête agricole sur le Maroc en 1867", **Bull. E.S.M.**, n° 70.

الأرقام، سوف نقارنها بتلك التي قدمها سفير فرنسا، امـي دكن (Aymé d'Aquin) قبل اشتداد الأزمة[14]

ـ القمـح	12 إلى 13 ف للهيكتولتر.
ـ الشعير	4 ف للهيكتولتر.
ـ الـذرة	4 ف إلى 5 ف للهيكتولتر.
ـ الفـول	5 ف إلى 6 ف للهيكتولتر.
ـ الحمـص	8 ف إلى 9 ف للهيكتولتر.

تساعد هذه المقارنة على التأكد من أن ثمة المواد الاستهلاكية العادية قد ارتفع بنسبة قوية جدا بالنسبة للأثمان التي قدمها إمي دكن، اذ ارتفعت الأسعار بمعدل مرتين إلى خمس مرات.

لا شك أن هذا الغلاء، الذي سُجّل في فصل الربيع، قد ازداد تفاقما في وقت «الحزّة»، وهو الوقت الذي يسبق مباشرة جمع المحصول الجديد. إلا أن المعطيات المرقمة تعوزنا لتحديد نسبته. أما بالنسبة لهذا المحصول، فإن مييج يؤكد أنه جاء سيئا في جميع الأقاليم[15]. لكن لدينا وثيقة مغربية تفاجئنا باشارتها إلى جودة صابة القطانيات، إلى حد أن السلطان أمر بتسريح تصديرها. جاء ذلك في رسالة محمد بركاش إلى سفير فرنسا بتاريخ 24 يوليوز 1867

«فقد اقتضى الحال إعلامكم بأن سيدنا لما ظهر لسيادته جودة صابة الحبوب وظهور الخصب فيها اقتضى نظره السديد أن زاد في تسريح وسق الحبوب القطاني ستة أشهر من آخر تاريخ المنع»[16].

من المفروض اذن أن تكون الأمطار قد تهاطلت بعد طول انتظار لتنقذ على الأقل المزروعات المعروفة بـ «المازوزي». لكن تصدير ولو جزء يسير من هذا المحصول ـ وهو إجراء لا يمكن فهمه إلا على ضوء الأزمة المالية ـ لم يكن من شأنه إلا أن يزيد الطين بلة. خصوصا وأن الموسم الفلاحي الجديد عرف مصاعب ومشكلات خطيرة.

انحبست الأمطار بالفعل بعد تساقطها في شهر نوفمبر 1867. وإذ بدا المحصول القادم غير أكيد، تقاعد التجار عن إخراج ما لديهم من الحبوب إلى الأسواق، فشحّ الطعام، وتضاعفت أسعاره في بضعة أسابيع. فقد أشير في وثيقة

(14) م. ن.

(15) MIEGE, **Le Maroc et l'Europe**, t. 3, p. 145.

(16) A.T./78.

بتاريخ 26 فبراير إلى شدة القحط بطنجة ونواحيها وإلى أن جميع الآمال معلقة على المحصول القادم[17] ؛ وجاء في أخرى من الرباط، بتاريخ 2 مارس 1868 «اشتد الحال بالمسلمين بالعدوتين، وتضرر الضعفاء حتى بلغوا حد العطب من بطلان الحرف وارتفاع سوم الحبوب وشدة الغلاء»[18] ؛ وفي ثالثة من الصويرة : «إن القحط عظيم وآخذ في التنامي بصورة مقلقة... ولم يبق لهؤلاء الأشقياء من أمل إلا في الأمطار التي من أجلها يصوم المسلمون واليهود وينظمون صلوات الاستسقاء»[19] ؛ وفي رابعة من تطوان : «فغير خاف ما هي عليه هذه البلدة ونواحيها من شدة الاحتياج إلى ما تقتات به من أنواع الحب»[20]. ويمكننا أن نوالي التعداد. لكن لنكتف باستنطاق ثلاث رسائل مخزنية

الأولى مؤرخة في 10 رمضان 5/1284 يناير 1868، وجهها نائب السلطان محمد بركاش إلى الصدر الأعظم، الطيب بن اليماني، يصف فيها ما حل بأهل الريف وطنجة من شدة وضيق «من فقد القوت وغلائه»، ويعزو السبب في ذلك إلى الحظر المفروض على المساحلة، أو على حد قوله : «لعدم تسريحه [القوت] بحرا»، كما يقترح استيراد «عدد من الخناشي» من الدقيق من أوربا باسم المخزن تباع برأسمالها لإغاثة الناس[21].

أما الرسالة الثانية، وهي جواب على الأولى، فقد وجهها الطيب بن اليماني إلى النائب المذكور يخبره فيها بأنه أحال رسالته إلى السلطان، الذي تأثر - كما يقول تأثرا عظيما لمعاناة رعاياه في الشمال، غير أن جلالته لم ير داعيا لاستيراد الحبوب من الخارج، موضحا أن «الزرع عندنا والحمد لله ولا نحتاج إلى جلبه من محل آخر». بناء على ذلك، أخبر الصدر الأعظم بركاش بصدور الأوامر السلطانية إلى أمناء آسفي بأن يعجلوا «**كل العجل**» بتوجيه مركبين من القمح لأمناء طنجة لبيعه برأسماله، قصد التخفيف عن الضعفاء[22].

يرجع تاريخ هذه الرسالة الثانية إلى 22 رمضان 18/1284 يناير 1868. لكن مرّ عليها شهر، ثم شهران، دون أن يظهر أثر للأرمادة الموعودة.

---

(17) رسالة سفير فرنسا بطنجة، 26 فبراير 1868 A.T./784

(18) رسالة عامل الرباط (عبد السلام السويسي) إلى سيدي محمد، 8 قعدة 2/1284 مارس 1868 (م. و.م).

(19) رسالة قنصل فرنسا بالصويرة، 18 مارس 1868 A.T./90

(20) من عامل تطوان إلى بركاش، 16 حجة 9/1284 أبريل 1868 (م. و. م).

(21) و.م.م.

(22) الرسالة مؤرخة في 22 رمضان 18/1284 يناير 1868 (م. و. م).

عندما عيل صبر محمد بركاش، وكتب إلى أمناء آسفي في الموضوع، أجابه هؤلاء بما نصه

«فقد ورد علينا كتابك في شأن ما كان أعلمكم به مولانا أدامه الله من أنه أمرنا بتوجيه مركبين لإغاثة الناس بطنجة لما هم فيه من الحرج والضيق بقلة الأقوات وقد كان وصلكم أمره الشريف بصدوره أمره لنا وارتجيتم ذلك هذه مدة ولم يظهر لكم شيء وطلبتم تعجيل ما أمر به مولانا نصره الله. اعلم حفظك الله بأن مولانا دامت سعادته كان أمرنا بوسق المركبين من القمح وتوجيههما لطنجة حسبما أخبرت لاكن الأقوات هنا أيضا قليلة جدا وخفنا إن مدت الأيدي في كيلها يحصل الهرج والفتنة وربما ينشأ عن ذلك ضرر عظيم يواخذنا عليه نصره الله بعدم الاعلام به فأطلعنا علمه الشريف بذلك فقبل عذرنا بعد تحققه بما ذكر وأخبرنا أطال الله بقاءه أنه أمر عمال الشاوية بكيله وكلفهم بتوجيهه على جمالهم واصلا لطنجة، وفي يوم تاريخه ورد علينا أمر مولانا المطاع بتسريح وسق الحبوب كلها لجميع مراسي إيالته السعيدة لمن أراد وسقها من التجار، على أن الحبوب قليلة جدا نطلبوا (كذا) من الله اللطف لنا ولجميع المسلمين، فإن هذا الأمر عام في غالب البلاد، الله يصحبه بالسلامة والعافية»[23].

كان لا مناص، ازاء هذا القحط العام، من استيراد الحبوب من الخارج. وكان الأوربيون قد عمدوا، بدراية وتيقظ، إلى استيرادها منذ السنة المنصرمة؛ إلا أن هذه المستوردات كانت تصطدم بالرسوم الجمركية. لذا، وأمام إلحاح الهيئة الدبلوماسية بطنجة، والشحة المطلقة للمواد الغذائية، قام السلطان في غضون 1868 بإلغاء هذه الرسوم أمام جميع الحبوب المستوردة[24]. لكن هل كان بإمكان الفقراء اشتراء هذه الأقوات وأسعارها جد مرتفعة ؟

- بعض الأسعار

تحدثنا المصادر المغربية عن موجة الغلاء التي عرفتها البلاد سنة 1868 ببعض الاشارات المقتضبة. فيذكر الناصري «في هذه السنة... كان الغلاء المفرط بالمغرب الذي لم يتقدم مثله»[25]. ويذكر الفقيه السوسي محمد التناني : «وصار الغلاء في سائر الأقطار كبلاد الغرب ومدنه والحوز ومراكش وأحوازها وثغر السويرة وأحوازها وبلدة حاحا وأحوازها وجاع الأقوام والبهائم وصار الغلاء في

(23) من أمناء آسفي إلى بركاش، 18 قعدة 22/1284 مارس 1868 (م. و. م).
(24) A.T. ; Casablanca, 15 mars 1878.
(25) الاستقصا، ج 9، ص 119.

الحبوب»[26]. وتجود علينا هذه المصادر ببعض الاشارات إلى أسعار الحبوب والمواد الغذائية الأخرى. فيذكر الناصري أن «الربيع»، وهو ربع المد بسلا والرباط، بلغ 60 أوقية[27]. ويذكر ابن سودة أن ثمنه بلغ بفاس 123 أوقية للمد الفاسي[28]. لكن الاخباريين لا يتحدثون عن الأسعار إلا بالاشارة إلى الغلاء، بحيث يصعب الاهتداء إلى معرفة الثمن العادي للمواد والخروج بالتالي ببعض الاستنتاجات. كما أن ثمة صعوبة، سبقت الاشارة إليها، وهي المتعلقة بتنوع الموازين وتغيرها. بيد أن ثمة إشارة هامة أوردها التناني، تتعلق بالسعر العادي للقمح والأسعار المرتفعة التي سجلها في عدد من الجهات. فهو يذكر أن الثمن ارتفع إلى 60 مثقالا للخروبة بمراكش، وإلى 80 مثقالا بالرباط، وإلى 60 مثقالا بالصويرة وأسواق الشياظمة، ثم يضيف : «وهذا كله بعدما كان القمح بعشرة مثاقيل»[29]. فثمن القمح اذن تضاعف في هذه الجهات إلى 7 مرات بالنسبة لثمنه في الأوقات العادية.

ويمدنا مييج، من جهته، بأسعار بعض المواد المسجلة في السنة نفسها انطلاقا من المراسلات الأجنبية

- القمح (الدار البيضاء): 36 ف للهيكتولتر (الثمن العادي 5-6 ف)[30].
- القمح (الصويرة) 25 مثقالا للخروبة (104 كلغ) (الثمن العادي 10 مثاقيل)[31].
- الذرة (الدار البيضاء) 32 أوقية ونصف ثم 50 أوقية للفانكة (50 كلغ و795).

نلاحظ إذن وجود تطابق تام بين رواية التناني وما ورد في المراسلات الأجنبية بخصوص السعر العادي للقمح بالصويرة والمستوى الذي ارتفع إليه بنفس المدينة. كما نلاحظ أن ثمن القمح في الدار البيضاء تضاعف خمس مرات وست مرات وهي نفس النسبة التي قدمها التناني على وجه العموم، مما يدل على مدى الضبط في روايته.

بموازاة ارتفاع أسعار الحبوب، ارتفع ثمن الخبز. وكان ثمنه يزداد ارتفاعا مع قلة الحبوب المعروضة للبيع أو انعدامها، وأصبحت حتى الأسر

(26) أورده السوسي (المختار) في **المعسول**، ج 15، ص 11.
(27) **الاستقصا**، ج 9، ص 119.
(28) **اتحاف المطالع**، حوادث 1283هـ.
(29) أورده السوسي (المختار) في **المعسول**، ج 15، ص 11-12.
(30) MIEGE (J.L.) "Les origines du développement de Casablanca au XIX^e siècle", **Hespéris**, 1953, p. 219.
(31) MIEGE, **Le Maroc et l'Europe**, t. 3, p. 147.

الميسورة، التي تستهجن عادة شراءه من السوق، تتهافت عليه. تقول وثيقة من تطوان «ولا يخفى... أن اليوم بتطوان نحو تسعة أقسام كلها تشتري الخبز من السوق فلم تدرك ثمن مد من القمح، والله الا (والله) كنعرف أناس (كذا) كنا نظن فيهم أنهم من ذوي الأموال هم اليوم يشترون الخبز من السوق»[32].

بيد أن معلوماتنا عن أسعار الخبز تكاد تنعدم. نعرف لا غير، أن ثمن الخبزة الواحدة بفاس بلغ ست موزونات[33]. والرواية في حد ذاتها لا تساعد على الخروج بأي استخلاص. إلا أن بوميي (Beaumier) يخبرنا بأن الخبزة الواحدة من وزن 300غ كان يصل في الأوقات العادية إلى 0،04 ف[34]. فإذا قمنا بعملية تحويل بسيطة، اعتمادا على قيمة صرف الريال الفرنسي من فئة 5 ف، والتي كانت تصل إلى 40 أوقية (الأوقية = 4 موزونات) سنحصل حينئذ على ما يقابل 6 موزونات بالفرنك، وهو 0،17 ف. وبهذا نرى أن ثمن الخبزة الواحدة تضاعف بدوره خمس مرات، أي أنه أصبح في غير متناول يد الضعفاء.

مقابل ارتفاع أسعار الحبوب، انهارت أسعار البهائم. وتُعبرٌ وثيقة بتاريخ 9 يناير 1868 عن هذا الانهيار بقولها «الرخى أعطاه الله (في الماشية)». تشير الوثيقة نفسها إلى أن الكبش كان يباع بمثقال، واناث الغنم بخمس أواق للرأس، والجمل «المليح» بعشرة ريالات[35]. على أن هذه الأرقام سجلت في بداية الشدة، وإلا فإنها عرفت مزيدا من الهبوط، خاصة في صيف 1868، إذ أن كل من كان يملك رؤوسا منها، سارع إلى بيعها مخافة من تعرضها للهلاك. وهذا لا يخص سلوك الفلاحين فقط، وإنما أيضا التجار وعمال المخزن وولاته. جاء في رسالة من الوزير الطيب بن اليماني إلى أمين الأمناء محمد بن المدني بنيس، بتاريخ 8 يوليوز 1868 «وأما البهائم التي تشاورنا على بيعها، فمن حقك ألا تشاورنا، فلا بد بيعها، ولا بد، ولا بد، ولا بد»[36]، هذا الالحاح يدل ضمنيا على الموت الذريع الذي وقع في الماشية وسائر الدواب. وتخبرنا بالفعل وثيقة من مراكش، مؤرخة في 29 يوليوز 1868 بأن «البقر قد ضاع بالموت كله ورجع (ثمنه) بلا شيء»[37].

---

(32) من محمد بن محمد بريشة إلى الحاج محمد المداني بنيس، 30 رجب 27/1284 نوفمبر 1867 (م. و. م).

(33) ابن سودة **اتحاف المطالع**، حوادث 1284هـ.

(34) BEAUMIER (A.) **Description sommaire du Maroc** , Paris, 1868, p. 37.

(35) من مجهول إلى بركاش، 14 رمضان 9/1284 يناير 1868 (م. و. م).

(36) من الطيب بن اليماني إلى محمد بن المداني بنيس، 17 ربيع الأول 8/1285 يوليوز 1868 (م. و. م).

(37) من المعطي (المكلف بالبهائم السلطانية بمراكش) إلى الحاجب موسى بن أحمد، 8 ربيع الثاني 29/1285 يوليوز 1868 (م. و. م).

الحمد لله وحده   وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه

132

سيدنا الفقيه العلامة وزير مولانا المنصور بالله سيدي الطيب بن اليماني رعاك الله
وسلام عليكم ورحمة الله عن خير مولانا ايده الله وبعد فإن أمناء امليلية
كتبوا لنا كتابا بما عليه الناس من اهل الريف من الشدة والضيق من فقد القوت
لعدم تسريحه من البحر وما يقع لهم مع الناس في ذلك ووجهوا لنا كتابا لسيادتكم
بما هو يصلكم طي هذا وغير خاف على سيادتكم شدة هذا الوقت على عباد الله من قلة
الطعام وابان الشدة بالمغرب واعلم سيدي انا في غاية الضيق والمحنة من عدم الزرع
وتكثر الضعفاء على القوت لعدم وجوده وشدة غلائه والنواب يتكلمون في ذلك
كثيرا ابدا ويحتجون منه حتى تخرج من الابواب بغير الكيل ان الضعفاء يتحاصرون
المرسى بشدة وازدحام ويأكلون الخضر وخرطنا ضيرا كثيرا مع عامة الناس ومع
النواب في شان عدم تسريح الاقوات وحيث انا كتبنا لهم انتظار على عزم مخزننا الشـ
الرفيع فانه اسم المخزن ويتداع بها من قبله ليتعالى الناس بالتوسعة به ونفعكم بذلك
في السنة وتكلم شفقة مولانا ايده الله بالضعفاء رعيته ما رجحه اعزه الله كثير من ابواب الشر
مغرب الرحمة والرأفة وما احوج الناس من رأفته في هذا الوقت وان اعيان البلد هنا
يعملون ما قدروا عليه من الصدقة للضعفاء يعطون من ... البلد وغيرهم حتى النواب يعملون
ذلك ومن جملتهم الشرفاء الطنجيون يتصدقون كل يوم بثمانين خبزة وكذا غيرهم كل بما قدر عليه
فعاملنا سيدي وجه الله في مطالعة العلم الشريف بما الناس عليه من الشدة من قلة القوت
ومال الجوع والاعياذ بالله بعض الى ما لا ينبغي والناس كلهم لا غنى لهم عن فتح باب
سيدنا ايده الله وابقاه رحمة للضعفاء والمساكين وخير ملكه الى يوم الدين ونطلب
... مع المتاعب ... بصرفه على الضعفاء والمساكين ...

[illegible]

من محمد بركاش إلى الطيب بن اليماني حول اغاثة الجائعين بطنجة عن طريق تسريح المساحلة واستيراد الأقوات من الخارج

(10 رمضان 1284 ـ 5 يناير 1968) (م.و.م)

ج ـ الجوع والنزوح القروي

مع اشتعال الأسعار وشحة الطعام، أنشب الجوع مخالبه في البلاد، وأخذ القرويون المعدمون يقرضون النباتات كالبهائم. يقول التناني «وقحطت البلاد وجاعت الأقوام وصار الناس يأكلون الربيع والنبات وسائر ما يمكن أكله»[38]. واذ بدا للقرويين أنهم سيموتون جوعا في مجتمعهم، بدأوا ينزحون خاصة نحو المدن.

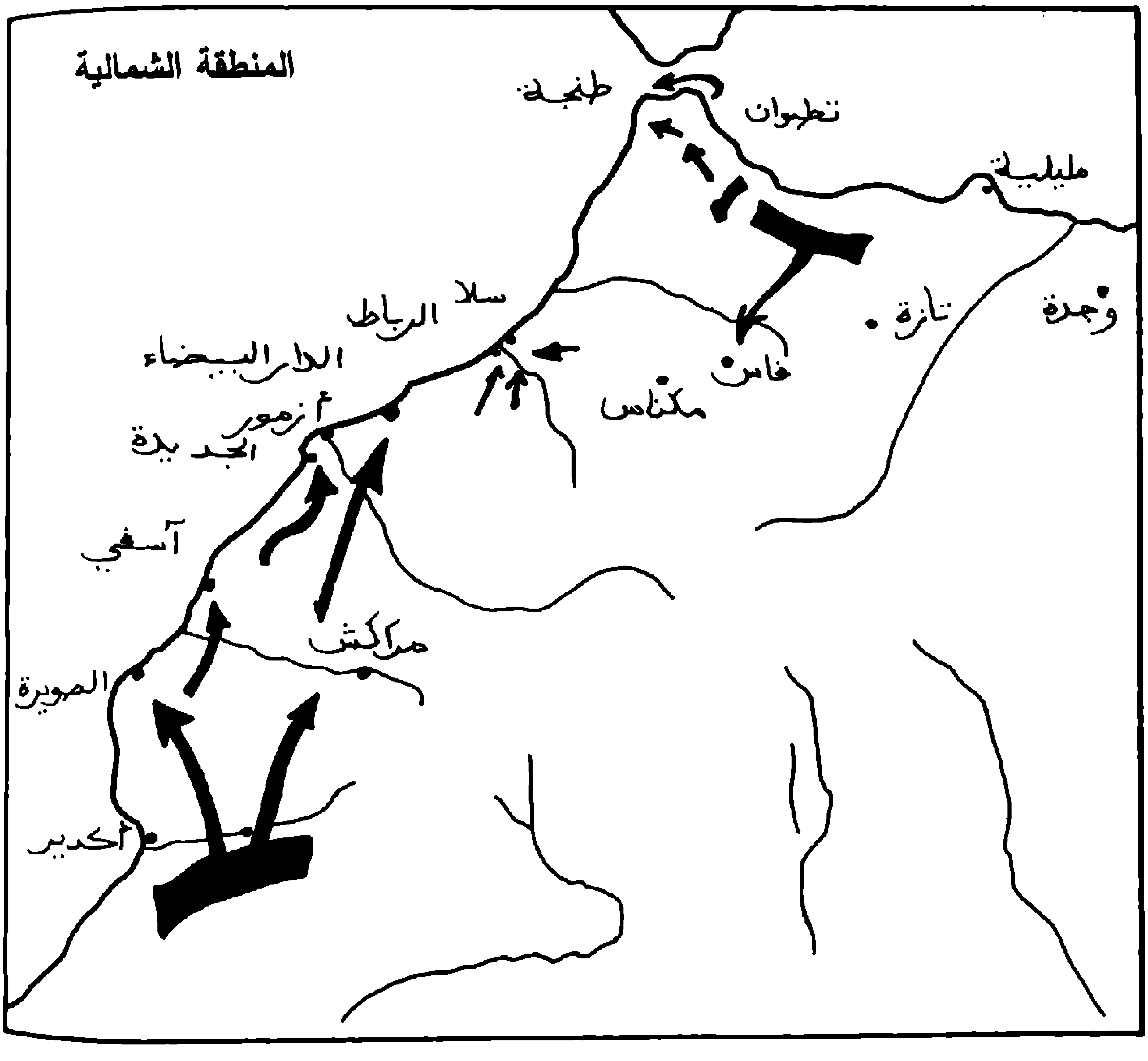

الخريطة 6 ـ هجرة الجوع سنة 1868

---

(38) أورده السوسي (المختار) في المعسول، ج 15، ص 12.

انطلق هذا النزوح القروي خاصة من وادي نون وسوس، من حيث قذف القحط العاصف بـ 6.000 قروي إلى الصويرة، بينما صبّت أفواج أخرى في آسفي والجديدة والدار البيضاء التي تلقت أيضا النازحين من الرحامنة. أما الرباط وسلا، فقد كان يوجد بهما منذ مارس 1868 ما بين 4 و5 آلاف من الفقراء من سكان المدينتين ومن الآفاقيين الذين لا يملكون ما يسدون به رمقهم[39]. كذلك جرى في الشمال سيل لا ينقطع من أفواج الريفيين. التجأ منهم 4.000 إلى تطوان و3.000 إلى طنجة. وقد استعمل الريفيون حتى الطريق البحري للالتحاق بهذه المدينة الأخيرة. فقد جاء في رسالة سيدي محمد إلى نائبه بطنجة محمد بركاش، بتاريخ 4 قعدة 27/1284 فبراير 1868 «وصل كتابك مخبرا فيه بعدد من ورد من ءال الريف 130 في المركب وذكرت... احتياج هؤلاء الناس إلى ما يعتقون به نفوسهم لكونهم ليس عندهم ما يقتاتون به ولا ما يتزودون به في رجوعهم لبلدهم»[40].

لم تنج المدن الداخلية من هذا النزوح، كمراكش وفاس. بالنسبة لهذه المدينة الأخيرة، يذكر ابن سودة أن أهل الريف «أتوا بأجمعهم إليها»[41].

وهكذا فإن القرويين، الذين خضعوا لقحل محيطهم الطبيعي، تغلغلوا في المدن التي تتميز بضعف سوق العمل، فتسببوا في زيادة البطالة وانخفاض الأجور التي كانت متدنية من قبل. وتقدم لنا كثير من الروايات صورا مؤلمة عن حالتهم داخل هذه المدن. ففي طنجة يذكر القنصل العام للولايات المتحدة، ماثيوس، «ان السفارات الأجنبية محاصرة ليل نهار بالجائعين ولا يسمع المرء طيلة الأربع والعشرين ساعة سوى نداء واحد : الخبز»[42]. وتقول رواية أخرى من طنجة كذلك : «وترى أفواج الجائعين، الذين غادروا دواويرهم يهيمون في اتجاه المدن بحثا عن الشغل أو استجداء للقمة عيش، وترى النساء التعسات لا تغطيهن سوى بعض الأسمال ينتقلن من باب لأخرى طلبا للصدقة، وكثير منهن يحملن على سواعدهن طفلا صغيرا يبحث عبثا في ثدي أمه المتغضن عن الغذاء الضروري للعيش»[43]. وتقول رواية أخرى من الدار البيضاء «لقد

---

(39) MIEGE, Le Maroc et l'Europe, t. 3, p. 146, n° 11.

(40) م. و. م.

(41) اتحاف المطالع، حوادث 1283هـ.

(42) رسالة القنصل العام للولايات المتحدة فلكس ماثيوس، 3 فبراير 1868 T61/Roll 9.

(43) تقرير قنصل بلجيكا، 21-12-1868، أورده : MIEGE, Les origines..., 1953, op. cit., p. 219.

اكتظت المدينة خلال ستة أشهر بالفقراء القادمين من شتى الآفاق. ومن بين الحشود من هؤلاء الأشقياء الذين يطحنهم الجوع، يوجد عمال وأفراد يأبون مد أيديهم لطلب الصدقة، ولا يقتاتون إلا بالجذور. كانت الخبّازة، التي تنمو بكثرة في بعض جهات المدينة، القوت الوحيد بالنسبة لكثير من العائلات»[44].

من الحق أن هؤلاء النازحين تلقوا الاسعافات التي نظمتها لهم السلطات المحلية والسفارات الأجنبية، وهي نقطة سنعود إليها في فصل قادم[45]. إلا أن هذا الغوث لم يكن كافيا ليحول دون هلاك عدد كبير من الفقراء. يقول سفير فرنسا، امي دكن (E. d'Aquin) : «رأيت بعيني، في الأيام الأولى التي قمت فيها بتوزيع الاسعافات، نساء تعسات يسقطن ميتات بعد تناولهن بعض الطعام الذي حرمن منه منذ مدة طويلة»[46]. وعن موتى الجوع، توجد إشارات متعددة من مختلف الجهات. نقرأ في رسالة تطوان «واشتد الحال بتطوان من كثرة الغلاء ووقع الهيف في الناس ومات عدد كبير من البرد والجوع خصوصا من أهل الريف الذين فروا من غلاء الأسعار وعدم نزول المطر»[47]. ونجد في وثيقة أخرى إشارة إلى «كثرة موت الضعفاء بطنجة وتطوان»[48]. ونقرأ في أخرى في الرباط «الناس يموتون جوعا في دورهم خصوصا من لا يقدر على السؤال والمتكفف عن الأرامل والأيتام والزمنا. ومن قدر على التكفف لا يجد من يحاسنه من قلة اليد وكذلك الضعفاء والآفاقيون يوجدون موتى في بعض السكك ولازال الأمر يشتد»[49]. ويحدثنا ابن سودة، من جهته، عن ضحايا الجوع بفاس، فيقول «وفنت أقوام بالجوع والعياذ بالله خصوصا الفقراء، لا سيما أهل الريف... حتى كان يخرج من الفقراء كل يوم نحو الأربعين ميتا من الغرباء»[50].

---

(44) Sémaphore de Marseille, n° du 15.8.1868 (in MIEGE : **"Documents d'histoire éco. et soc. mar. au XIX[e] siècle"**, Paris, 1970, p. 110.

(45) انظر ص 370 وما بعدها من هذا البحث.

(46) رسالة سفير فرنسا بطنجة، 2 فبراير 1868 : A.T./184

(47) رسالة من الخضر بن عبد السلام السلاوي إلى سيدي محمد بن عبد الرحمن 5 شوال 30/1284 يناير 1868 (م.و.م).

(48) رسالة من سيدي محمد بن عبد الرحمن إلى محمد بركاش، 4 ذي القعدة 27/1284 فبراير 1868 (م. و. م).

(49) رسالة عامل الرباط، عبد السلام السوسي، إلى سيدي محمد، 8 ذي القعدة 2/1284 مارس 1868 (م. و. م).

(50) اتحاف المطالع، حوادث 1284هـ.

الحمد لله وحده   وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه

العبد المملوك يقبل الأرض أمام سيدنا ومولانا ويثني عليه بما هو أهله [illegible]

[illegible]

وصيف مولانا
الخضر بن محمد السلاوي
وفقه الله

من الخضر بن محمد السلاوي إلى سيدي محمد بن عبد الرحمن يخبره بحالة الغلاء والجوع في تطوان

(5 شوال 30/1284 يناير 1868) (م.و.م)

وكأن هذه المأساة، التي ألقت بالفقراء في براثين القحط والجوع. وما نتج عنها من هلاك الكثيرين، كأنها لم تكن كافية، اذ حلت بهم كارثة أخرى، وهي ظهور أوبئة فتاكة. فمنذ يناير 1868، ظهرت الكوليرا بتطوان وطنجة، وانتشرت بسرعة في كثير من الجهات، واشتركت بذلك مع المجاعة في مضاعفة عدد الضحايا. وبجانب الكوليرا، تفشى أيضا وباء التيفوئيد في كثير من المدن والأرياف، وهي مسألة سنعود إليها فيما بعد.

د - استمرار المصاعب

في بداية أبريل 1868 جادت السماء بأمطار غزيرة همّت كثيرا من أطراف البلاد، وأدت إلى هبوط ملحوظ في الأسعار. في الصويرة، هبط ثمن خروبة القمح من 60 مثقالا إلى 45 مثقالا، وهبط ثمن الشعير من 30 مثقالا إلى 18 مثقالا[51]. في نفس الوقت بدأ ترحيل الآفاقين اللاجئين إلى المدن الساحلية «من أجل مباشرة أشغال الأرض». في طنجة، تم ترحيل 600 لاجيء ريفي بعد تزويدهم ببعض المساعدات[52]. إلا أن الأمطار جاءت في الواقع متأخرة، كما أن الفلاحين كانوا في فقر كبير بعد استنفاد مدخراتهم من البذور وهلاك نسبة هامة من دوابهم؛ لذا جاء المحصول رديئا على وجه العموم، وتواصلت بالتالي الصعوبات الغذائية، خاصة وأن الكوليرا، التي عادت إلى الظهور بعد إقلاعها في فصل الربيع، كانت تعرقل المواصلات. تقول مراسلة من الدار البيضاء بتاريخ 31 يوليوز «لقد شلت الكوليرا المواصلات، إذ لحد الآن لم يجرؤ الفلاحون على مغادرة دواويرهم وبقيت أسعار القمح مرتفعة»[53].

أما عن الحالة بالنسبة للموسم الفلاحي الجديد، فقد تميزت بظرفية مناخية عادية بفضل الأمطار التي تهاطلت في أكتوبر ونوفمبر. ولعل هذا ما أشار إليه التناني بقوله «جاد الله على الناس بالخير والنعم الرخص في الأسعار عام 1285، ففرح الناس بالخير والرخص وتزخرفت الأرض وكثر الخصب وعاش الناس، كل ذلك من فضل الله على الناس»[54].

بيد أن السنة (1869) عرفت مشكلات متعددة؛ في مقدمتها إقدام السلطان سيدي محمد على تصدير الحبوب ابتداء من 9 ماي (ظهير 18 محرم

---

(51) رسالة قنصل فرنسا بالصويرة (بومبي)، 6 أبريل 1868 A.T./184

(52) رسالة سفير فرنسا بطنجة (امي دكن)، 15 أبريل 1868 : A.T./184

(53) Sémaphore de Marseille, n° du 15.8.1868, op. cit.

(54) أورده السوسي (المختار) في **المعسول**، ج 15، ص 12.

1286)[55]، وهو قرار استقبل بالدهشة والحسرة في مجموع البلاد، وأثار المخاوف من وقوع قحط جديد[56]. وتدل كل القرائن، بالفعل، على أن الشدة استحكمت من جديد منذ فصل الخريف مع حلول موجة مبكرة من البرد القارس. وبالخصوص حدث موت كثير في الدواب، قدرت نسبتها في نواحي الجديدة ومراكش بـ 50 % وحتى بـ 75 %[57]. بينما ارتفعت النسبة في نواحي الدار البيضاء إلى 80 و90 في المائة[58]. في 30 أكتوبر كتب قنصل فرنسا بالصويرة يقول «إن السكان ما يزالون يعانون كثيرا من القحط، وقد نفدت الحبوب عن آخرها في البوادي»[59]. ومن جديد، مالت الأسعار إلى الارتفاع. في الجديدة، ارتفع ثمن قنطار من القمح من 19 ف في شهر يونيو إلى 33 ف و25 سنتيما في شهر شتنبر، ثم إلى 36 ف و50 سنتيما في شهر دجنبر. وارتفع ثمن الشعير من 11 ف و50 سنتيما إلى 20 ف و25 س، والذرة من 20 ف إلى 26 ف ثم إلى 29 ف و50 س[60].

بيد أن معالم الانفراج لاحت من جديد مع الأمطار التي تهاطلت في شتاء 1869-1870 «ان الأمطار التي ننعم بها منذ أزيد من شهر، قد عدلت من درجة الحرارة، وانقطع هنا [الدار البيضاء] أثر الكوليرا. إن المحصول يبدو واعدا، وإذا انتهى كل شيء على ما يرام، فإن هذا سيضع حدا للبؤس الفظيع الذي غرقت فيه البلاد منذ ثلاث سنوات»[61]. ومع المحصول الجديد، الذي جاء طيبا بالفعل، انخفضت الأسعار بنسبة 40 في المائة في بضعة أسابيع. وابتداء من هذا التاريخ أخذت تكثر في الوثائق المغربية الاشارات إلى الخصب والرخاء. تقول إحداها، وهي بتاريخ 21 ربيع الثاني 21/1287 يوليوز 1870 : «وقد وسع الله على المسلمين والحمد لله وذهبت الشدة وأعقبها الرخاء والحمد لله ووقع الغنا للضعفاء»[62].

* * *

(55) وردت الاشارة إلى هذا الظهير عند :
MIEGE, **Le Maroc et l'Europe**, op. cit., t. 3, p. 156, n° 65.

(56) رسالة قنصل فرنسا بالصويرة، 29 ماي 1869 : A.T./90

(57) MIEGE, **Le Maroc et l'Europe**, t. 3, p. 149.

(58) Sémaphore de Marseille ; n° du 1.2.1868.

(59) رسالة قنصل فرنسا بالصويرة، 30 أكتوبر 1869 : A.T./100

(60) MIEGE, **Le Maroc et l'Europe**, t. 3, p. 149.

(61) رسالة قنصل فرنسا بالدار البيضاء، 7 فبراير 1869 A.E.P./CC., Casablanca, t. I.

(62) رسالة من الأمير سيدي الحسن إلى موسى بن أحمد، 21 ربيع الثاني 21/1287 يوليوز 1870 (خ ح).

الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله

ذات مولانا الأعز الفقيه الأنبه سيدي محمد بركاش أمنك الله ورعاك والسلام عليك ورحمة الله
وبركاته عن خير مولانا أيده الله ونصره وبعد فإن على ما كتبت لك به في تاريخ 14 شعبان الأبرك
وفيه أخبرناك بقدوم أهل الريف للشعير [illegible] ويعني لوكيل باي [illegible] وسقنا مليلية جاء علينا
وعن علم منا ومن كان قبلنا منك تجهيز خمسين مسلحا بالمراسي كلها وإذا كان مشي هذا العدد عليه
[illegible] المقلوعين فالمراد منك أن تعجل لنا بالجواب ليكون عليه عملنا لأن هذا الأمر لما
بجبالكم حالهم ومن لحقهم الجوع ومن سمعنا بشدة الجوع التي لحقتهم أنهم أرادوا الهجوم
[illegible] ونطلب منك هذا احتياطا بأن مستعداد دوائر مليلية عن شهري شعبان الأبرك و
رمضان المعظم للعدد كثير تتصل بهما على التاريخ أمر لهما بالخزينة العالية بالله والآن يا سيدي سيدنا
سيدي الحاج محمد [illegible] بعد أن نظر العدد والعدة وجعل لكل واحد حسابه مع مكاتبه
وأعلم سيدي أننا بتاريخ 8 شعبان وجهنا زمام الخفرة العالية بالله ومعه وجهنا مستعداد
دوائر مليلية عن شهر جمادى 2 ورجب الفرد الحرام ومع كتبنا لوزير سيدنا نصره الله في شأن
مقاديرها وأخبرناك بأنه في الجبال [illegible] وارتفاع الأسعار هنا وبلغ
[illegible] وطلبنا منه [illegible] مولانا [illegible] أيده الله ونصره [illegible]
[illegible] والآن سيدي [illegible] فالمراد منك أن تعيننا بكلفة الخفرة
العالية بالله [illegible] زمام [illegible] وأحصي [illegible] علينا [illegible]
[illegible] مستعداد الدوائر ورجال [illegible] والأمين الحاج عبد الكريم الرزيني [illegible]
[illegible] ونحب منك أن تتفقد [illegible] هذا الأمر [illegible]
[illegible] بلدنا ومن [illegible] الفقيه [illegible] الفقيه [illegible]
وإن زدت على هذا [illegible] لنا [illegible] ما جاز علينا [illegible]
هذا الوقت [illegible] مع [illegible]
[illegible] الفقيه [illegible] سيدي [illegible] والسلام
[illegible] في 6 شوال عام 1284 [illegible] عبد الكريم الرزيني

من عبد الكريم الرزيني إلى محمد بركاش حول تسريح المسالحة بالمراسي، واستيراد أهل الريف للشعير من وهران، وشدة الجوع بتطوان
(6 شوال 1284/31 يناير 1868) (م.و.م)

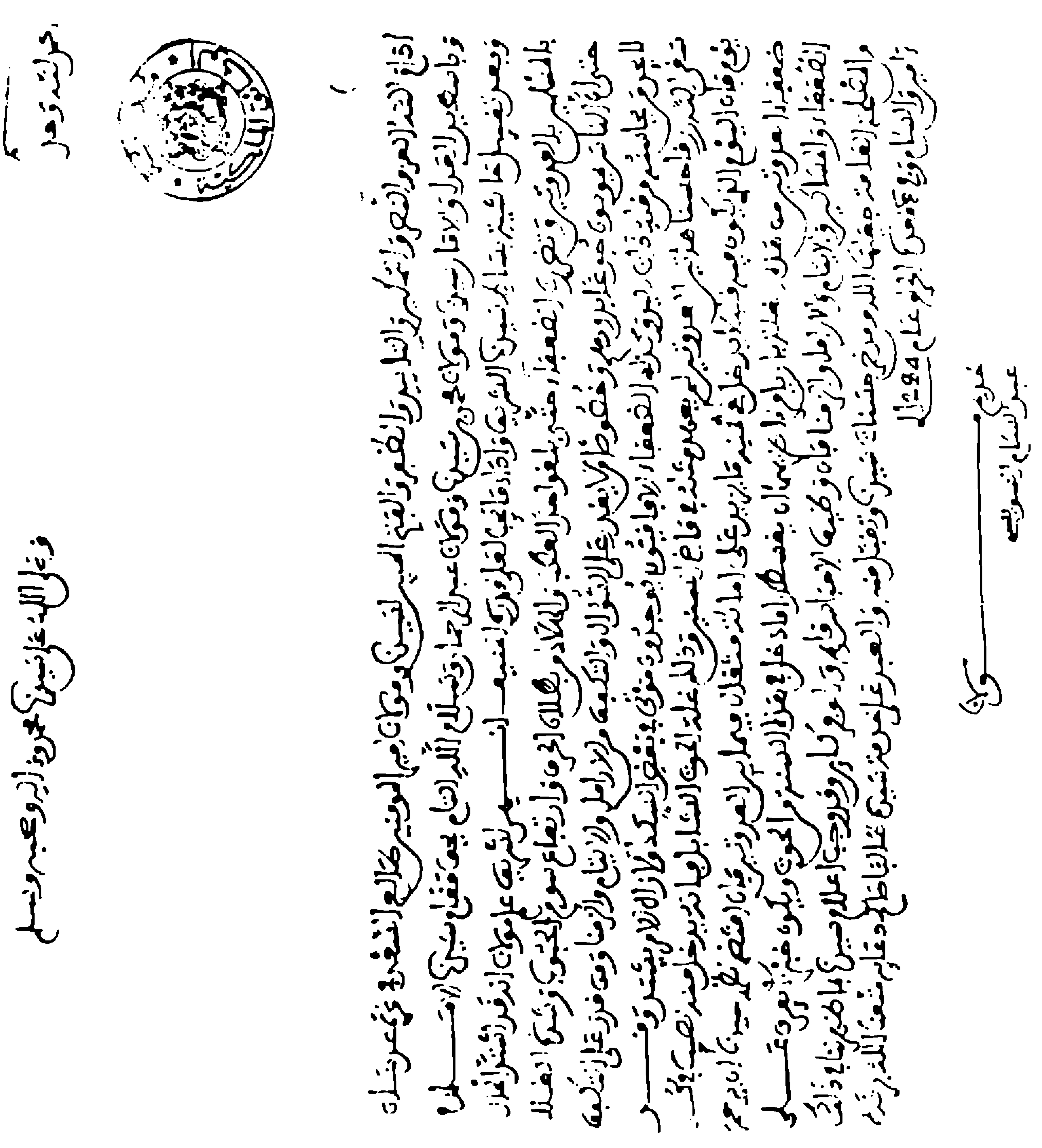

رسالة من عامل الرباط إلى سيدي محمد بن عبد الرحمان حول تنظيم الغوث لضحايا المجاعة بالمدينة

(8 ذي القعدة 2/1284 مارس 1868) (م.و.م)

قياسا على ما تقدم، يجوز لنا القول إن الازمة الغذائية دامت زهاء ثلاث سنوات. وقد كشفت عن السمات التي تميز اقتصادا استمر زراعيا في جوهره : تتالي سلسلة من المحاصيل الرديئة، وارتفاع مفاجىء في الأسعار، ونزوح قروي إلى المدن، وانخفاض الأجور مع تفشي البطالة[63]. والأزمة أيضا من النوع الذي يقول عنه بيير شوني (P. Chaunu) إنه «يخلف موتى الجوع، أو موتى أوبئة الجوع، أو موتى الأوبئة التي ينشرها في الطرق موتى الجوع»[64].

2 ـ الكــوليــرا

أ ـ الموجة العالمية الرابعة للكوليرا ومحاولات الدفاع

إن الحالة الاقتصادية والاجتماعية، بمعنى الجفاف، والجوع والبؤس، تمارس دائما تأثيرها في ظهور وانتشار الكوليرا. ومما سبق ذكره عن الحالة في المغرب خلال سنوات 1867ـ1869، نرى أنه كان يشكل بنية استقبال ممتازة أمام هذا الوباء. وإذا قلنا الكوليرا بالذات، فلأنها كانت يومها قد عصفت بجل أقطار المعمور، وفي مقدمتها البلدان المتوسطية، بما فيها الجارة الجزائرية.

انطلقت هذه الموجة العالمية الرابعة من الهند عام 1865. في نهاية أبريل من السنة، تسللت الكوليرا إلى الحجاز مع الحجاج القادمين إليها من جاوا والهند. في ماي، سقط ضحية لها 30.000 حاج، أي حوالي 30 في المائة من مجموع الحجاج المتواجدين بمكة ونواحيها[65]. وفي 2 يونيو، ظهر الوباء بالأسكندرية ومنها انطلق، عبر الطريق البحري، نحو جل السواحل المتوسطية (تونس، الجزائر، ايطاليا، مرسيليا، جبل طارق)، وتوغل داخل القارة الأوروبية، وتمكن من عبور المحيط الأطلنتيكي والوصول إلى نيويورك التي سلمت بفضل الاحتياطات المتخذة. ولم ينقطع أثره إلا عام 1874، بعد أن خلّف خسائر جسيمة (مصر 66.000 ضحية ـ روسيا 90.000 ضحية عام 1866 ـ ايطاليا : 130.000 ـ الولايات المتحدة : 50.000)[66].

---

(63) MIEGE, **Le Maroc et l'Europe**, t. 3, p. 149.

(64) CHAUNU (P.) : **La civilisation de l'Europe classique...** ; Paris, Arthaud, 1970, p. 233.

(65) حول وباء الكوليرا بالحجاز، وزحفه إلى مختلف جهات العالم، انظر

PROUST (A.A.) : **La défense de l'Europe contre le choléra** ; Paris, 1892, p. 78 sq.

(66) BOURDELAIS (P.) et RAULOT (J.I.) **Une peur bleue : histoire du choléra en France (1832-1854)** ; Payot, Paris, 1987, p. 29.

في ذلك التاريخ، كان المجلس الصحي الدولي بالمغرب، المتكون من رؤساء البعثات الأجنبية بطنجة، يضطلع بمهمة الدرك الصحي في المياه المغربية. وقد تعبأ لمحاولة درء الخطر كما تجلى ذلك في التدابير الصارمة التي اتخذها بهذه المناسبة. يحدثنا القنصل الفرنسي بوميي في هذا الصدد بأن المجلس الصحي قرر يوم 4 غشت، أي في اليوم الثاني من الاعلان رسميا عن ظهور الكوليرا بجبل طارق، فرض حجر صحي لمدة سبعة أيام على السفن القادمة من هذه المحطة، وتوجيه السفن المشكوك في حالتها الصحية إلى محجر متوسطي. ويضيف بوميي أن المجلس قرر في 30 غشت الطرد الفوري لجميع السفن القادمة من جبل طارق، وذلك بعد تصاعد الوباء إليها. وحسب نفس القنصل، فإن التدابير استمرت نافذة المفعول إلى غاية 6 نوفمبر، أي بعد انقضاء عشرة أيام على تسجيل آخر حالة كوليرية بالمحطة البريطانية[67].

على أن أهم التدابير هي التي اتخذت ضد السفن العائدة بالحجاج المغاربة. تعرضت هذه السفن رأسا للطرد، ولم يسمح لها حتى بتزويد ركابها بالمواد الغذائية في الوقت الذي كان الجوع، بالاضافة إلى الكوليرا، يفتكان بهم[68]. ثم بعد احتجاجات المخزن، تقرر اخضاعهم للحجر الصحي بجزيرة الصويرة، التي اختيرت بهذه المناسبة لتكون محجرا صحيا دائما للحجاج في حالة عودتهم موبوئين[69].

بفضل هذه التدابير تمتع المغرب بالحصانة، لكنها لم تكن في الواقع سوى مهلة، إذ أن الواجهة القارية (الحدود الشرقية) استمرت مفتوحة. من هذه الواجهة وجدت الكوليرا طريقها إلى البلاد في نهاية 1867.

---

(67) BEAUMIER ; 1872, op. cit., p. 5.

(68) في نهاية يونيو 1865 وصلت إلى طنجة السفينة التجارية «كرستيانا»، مقلة 412 حاجا مغربيا كان بعضهم مصابين بالكوليرا. وبناء على أوامر المجلس الصحي لم يسمح لها بقضاء حجر صحي قرب الميناء. ولم تجد السلطة المحلية بدا من الخروج من صمتها، فأصدرت الاوامر لقائد السفينة بالتوجه إلى جزيرة الصويرة حيث خضع الحجاج للحجر الصحي. انظر RAYNAUD; 1902, p. 64.
وفي فاتح شتنبر من السنة نفسها، وصلت إلى طنجة السفينة التركية «سمنوث»، وكانت قد انطلقت من الاسكندرية مقلة 1800 حاج لم يصل منهم إلى طنجة بعد مسيرة ثلاثين يوما سوى 800 : رسالة من العياشي بن محمد بنيس إلى الامين محمد ابن المدني بنيس، ربيع الثاني 1864/1282 (مجلة **الوثائق**، م. و. م، العدد 2، الوثيقة 294). حسب نفس الوثيقة فإن هذه السفينة تعرضت للطرد في ميناء طنجة. وحول ردود فعل المخزن وموقف الرأي العام، انظر مجلة **الوثائق**، ع 4، الوثيقة 556، والوثيقة 557.

(69) الظهير مؤرخ في 10 رجب 18/1283 نوفمبر 1866 (م. و. م).

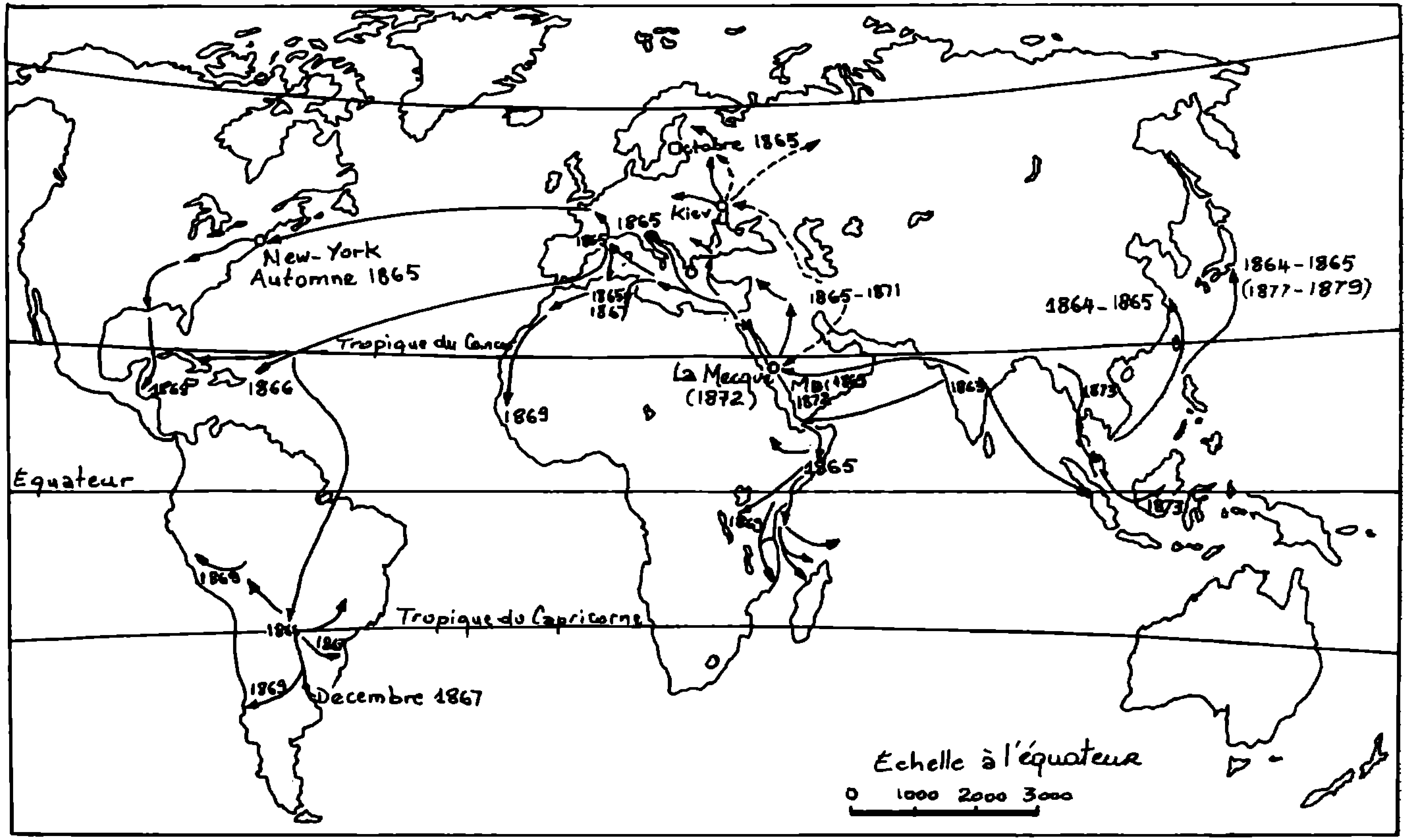

الخريطة : 7 ـ الكوليرا في العالم (الموجة الرابعة 1863 ـ 1875)

ب ـ زحف الوباء

منذ شهر دجنبر 1867، ظهرت الكوليرا بتطوان قادمة إليها من وهران[70]. ومن هذا الجيب الأول، جرت بوتائر سريعة عملية العدوى إلى مختلف الأقاليم الأخرى في ظل التدهور العام للأحوال المعيشية للسكان. ولم تسلم من ويلاتها المراسي التجارية حيث كان المجلس الصحي ونوابه يحاولون عبثا رفع حواجز دفاعية ضدها[71].

في بداية السنة التالية، تسلل الوباء إلى طنجة مع حشود الجائعين الذين ترادفوا عليها من تطوان ومن الريف مستعملين حتى الطريق البحري. يذكر بوميي استنادا إلى دستري (Destrées) (الترجمان الأول بالسفارة الفرنسية بطنجة)، أن هذا الهجوم وقع في 4 يناير[72]. إلا أن المراسلات الأجنبية لم تبدأ تشير إلى ظهور الكوليرا بالمدينة الا في بداية الشهر التالي. ففي 3 فبراير لا غير، أخبر القنصل العام للولايات المتحدة، فلكس ماثيوس، ببداية تفشيها بين الفقراء من مسلمين ويهود[73]. في اليوم التالي كتب السفير البريطاني بطنجة، دروموند هاي، أنه تم تسجيل، وللمرة الأولى، أربع حالات كوليرية[74]. فعلى جواز صحة رواية بوميي. يمكن القول إن الوباء ظل محدودا إلى بداية فبراير. ومنذ ذلك الحين أخذ عدد الموتى في الارتفاع ليبلغ 17 ضحية في اليوم الواحد[75]. وحسب بوميي فإن الوباء أقلع عن المدينة يوم 18 من نفس الشهر. إلا أن المراسلات الأجنبية تشير إلى استمرار بعض الحالات. كما تفيدنا وثيقة

---

(70) من المحتمل ان تكون الكوليرا قد سلكت الطريق القاري إلى تطوان. لكن لا ندري هل أصابت المناطق الشرقية وخاصة وجدة. على أن الشائعات راجت حول ظهورها بهذه المدينة في شهر فبراير 1868. ففي 14 منه توفي فجأة عامل وجدة أحمد بن الداودي بعد أن كان قد فقد ولده بالأمس. وقبل ذلك ببضعة أيام توفي أيضا قائدان عسكريان. كل هذه الوفيات نسبت إلى الكوليرا. لكن يبدو من المراسلات الأجنبية أن السبب ربما يكون من نوع آخر، إذ يستفاد منها أن شيخ بني يزناسن محمد ولد البشير قد يكون دس السم للقائدين المذكورين باتفاق مع شيخ وجدة علي أو رمضان، كما قد يكون دسّه لابن العامل وللعامل نفسه. حول هذه المسألة، انظر
A.E.P./Affaires diverses, t. IV (1867-1879), Alger, 10.3.1863.

(71) بيد أن المحاولة التي قام بها المجلس لحماية طنجة باءت بالفشل أمام التنافس الذي احتدم بين السفراء الاجانب. حول هذه المسألة، انظر
A.E.P./C.P.M., t. 35, Tanger, 18.7.1868.

(72) BEAUMIER, 1872, op. cit., p. 5.

(73) T6 1/Roll 9.

(74) رسالة سفير بريطانيا العظمى، دروموند هاي، 4 فبراير 1868.

(75) BEAUMIER, 1872, op. cit., p. 6.

مغربية بأن الوباء كان ما يزال متفشيا بها وإن بشكل خفيف. ففي رسالة من سيدي محمد بن عبد الرحمن إلى النائب محمد بركاش، بتاريخ 27 فبراير 1868، نقرأ «وعلمنا ما سطرته من حدوث الوباء بتلك الناحية وخفته بطنجة»(76). يمكن أن نفترض إذن أن الوباء لم ينقطع نهائيا في طنجة إلا في بداية فصل الربيع.

بيد أنه عاد إلى الظهور بالمدينة في فاتح غشت، واستمر بها إلى غاية 28 شتنبر. وتدل كل القرائن التي لدينا على أن هذه الغزوة الثانية كانت أشد فتكا من سابقتها. نقرأ في وثيقة مغربية بتاريخ 29 غشت «وأمر الكوليرا اليوم من اثنين إلى ثلاثة في اليوم بعد أن كانت تدرك 27 في اليوم»(77). أما حصيلة هذا الهجوم الجديد، فقد بلغت 441 ضحية، منهم 21 مسيحيا، و120 يهوديا، و300 مسلم (انظر الجدول رقم 12).

الجدول رقم 12

الكوليرا بطنجة في غشت 1868

عناصر السكان	عدد الاصابات				عدد الموتى			
	الرجال	النساء	الاطفال	المجموع	الرجال	النساء	الاطفال	المجموع
المسيحيون	10	18	9	37	3	10	6	21
المسلمون	150	100	90	340	130	80	90	300
اليهود	45	80	75	200	30	42	48	120
المجموع	205	198	174	577	163	132	144	441

من طنجة تابعت الكوليرا زحفها في اتجاه الجنوب، فداهمت القصر الكبير على حين غرة، وبقيت به خلال مارس - أبريل، ثم واصلت زحفها إلى فاس عبر وزان والغرب. وتجمع الوثائق التي بين أيدينا على أن الوباء اتسم في هذه المدينة (فاس) بحدة كبيرة : تقول وثيقة بتاريخ 29 ماي 1868 : «وقد بلغنا أن الآلم المعروف عند العامة ببوكليب وصل لفاس وكثر موت الناس به حتى

(76) رسالة من سيدي محمد إلى محمد بركاش، 4 قعدة 1284 (م. و. م).
(77) من محمد الغالي إلى الحاج محمد المدني بنيس، 10 جمادى الأولى 29/1285 غشت 1868 (م. و. م).

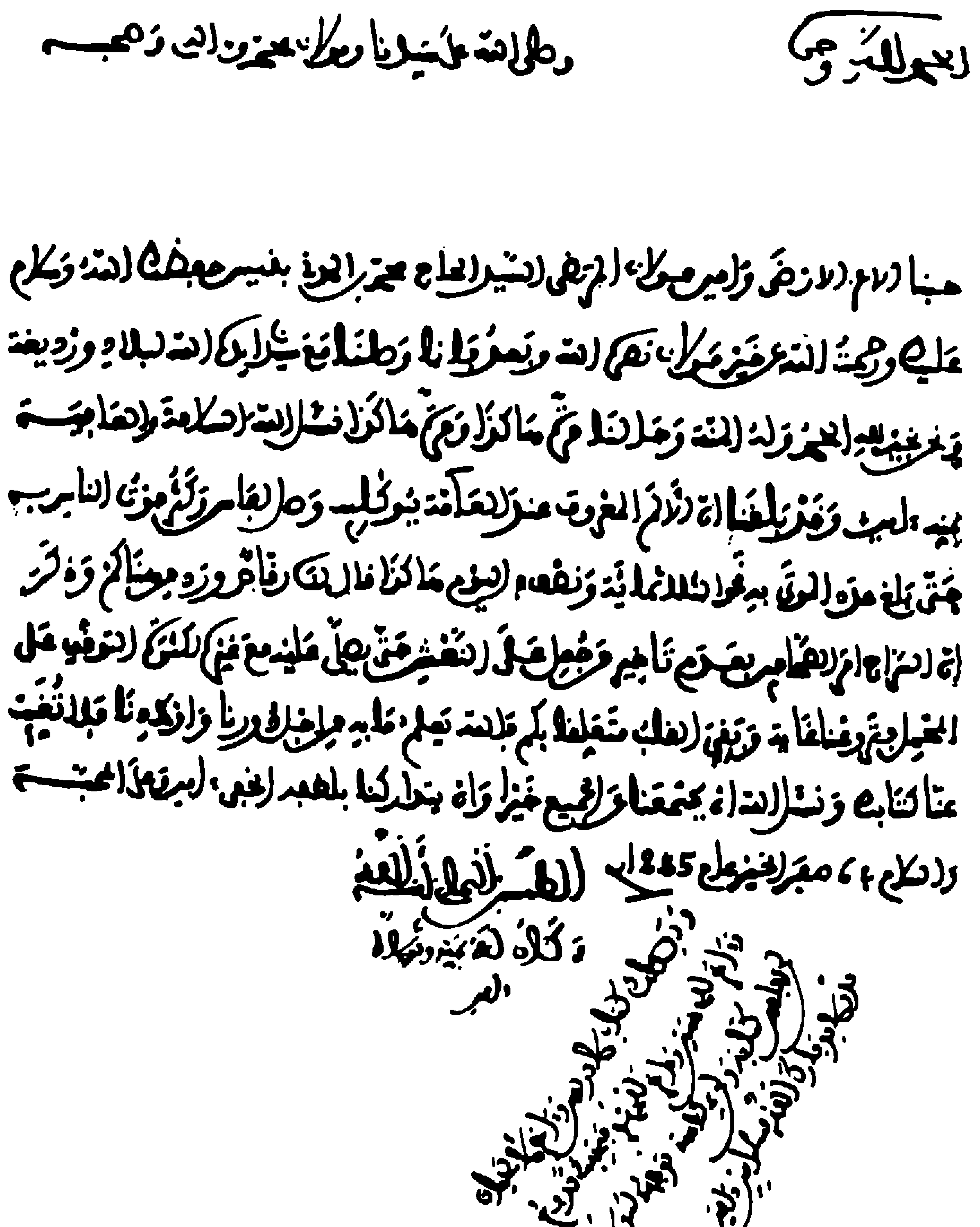

الحمد لله وحده — وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه

محبنا الأرضى والأمين مولاي المرتضى الشيخ الحاج محمد بن المدني بنيس حفظك الله وسلام
عليك ورحمة الله عن خير مولانا نصره الله وبعد فإنا وصلنا مع سيدنا أيده الله لبلاد وزديغة
في خير وعافية الحمد لله والمنة ومولانا نصره الله في ما كان [illegible] نسأل الله السلامة والعافية
بمنه آمين وقد بلغنا أن الداء المعروف عند العامة بوكليرة وصل لفاس وكثر موت الناس به
حتى بلغ موت الوقت به نحو الثلاثمائة [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
والسلام في 6 صفر الخير عام 1285 الطيب اليماني [illegible]

رسالة من الطيب بن اليماني إلى محمد بن المدني بنيس حول تفشي الكوليرا بفاس
(6 صفر 1285/29 ماي 1868) (م.و.م)

بلغ عدد الموتى به نحو الثلاثمائة ونصف في اليوم، ها كذا قال لنا رقاص ورد من هناك وذكر أن السراج (عامل فاس) أمر بعدم تأخير من جعل على النّعش حتى يصلي عليه مع غيره لكثرة التوقف على المحمل»[78]. من جهته، قدر بوميي عدد الموتى بفاس بـ 240 و300 ضحية في اليوم، بحيث نلاحظ وجود تطابق في الروايتين[79]. وقد ضرب الوباء الضعفاء على وجه الخصوص، إلا أن الأغنياء لم يبقوا بمنجى. فقد فتك الوباء بنجل السلطان مولاي أحمد[80]، كما فتك بـ 33 شخصا من بين مجلس الأعيان المتكون من 136 عضوا[81]. هذا مع العلم أن المدينة نكبت أيضا بالتيفوئيد الذي تسبب بدوره في هلاك عدد آخر من السكان[82].

في شهر ماي 1868 جاء دور مكناس، إلا أنها كانت أقل تضررا من فاس. وقد جاء في وثيقة مغربية في هذا الصدد : «وعلى كل حال مكناس أفضل حالا من فاس». وحسب نفس الوثيقة فإن الوباء أقلع عن المدينة في بداية يوليوز «وأما الريح فقد قلّ غاية غاية كأنه انقطع»[83].

انطلاقا من مكناس، تم تصدير العدوى إلى سلا والرباط، اللتين أصيبتا على التوالي في 7 و9 يونيو[84]. هنا اتسم الوباء بخطورة بالغة : «ففي الأزقة، وعلى ضفاف الوادي (أبي رقراق)، وعلى متن الزوارق التي تنقل الناس من ضفة لأخرى (في ربع ساعة)،كان الناس يخرون صرعى، وكانت الجثث طريحة

---

(78) من الطيب بن اليماني إلى محمد بن المدني بنيس، 6 صفر 29/1275 ماي 1868 (م. و. م).

(79) BEAUMIER, op. cit., p. 7.

(80) من موسى بن أحمد إلى الحاج محمد بن المدني بنيس، 1 ربيع الأول 1285 (م. و. م).

(81) BEAUMIER, 1872, op. cit., p. 8.

(82) Sémaphore de Marseille, n° du 15.8.1868.

(83) رسالة من محمد بن المدني بنيس إلى الكاتب محمد عمور، 11 ربيع الأول 2/1285 يوليوز 1868 (م. و. م). وعلى غرار فاس، فقد تفشى التيفوئيد في مكناس كما جاء ذلك في رسالة فرنسا بالدار البيضاء بتاريخ 22 شتنبر 1868 (A. E. P/CC., Casablanca, t. I)

(84) حول بداية ظهور الكوليرا بالمدينتين، انظر رسالة قنصل فرنسا بالرباط بتاريخ 7 يونيو 1868 (A.T./108)، ورسالة سفير فرنسا بطنجة الذي تلقى تقريرا في الموضوع من قنصله بالرباط، بتاريخ 13 يونيو 1868 (FO/135)

الأرض في كل الجهات»[85]. وتخبر وثيقة اسبانية بتاريخ 6 يونيو 1868 بأن عدد الموتى بالمدينة بلغ 70 ضحية في كل يوم[85م]. وإلى غاية شهر يوليوز، كانت الكوليرا ما تزال متفشية بها، إذ يذكر صاحب «الاغتباط» أن الفقيه عبد الواحد بن عمر توفي بـ «الطاعون» في جملة من مات به في تلك السنة (في 10 ربيع الأول 1/1285 يوليوز 1868)[86].

ـ «حركة» سيدي محمد عام 1868

تزامن تفشي الكوليرا في سلا والرباط ومكناس ونواحيها مع تحرك «محلة» السلطان سيدي محمد من مراكش إلى فاس، ونحن نعرف أن هذه التحركات كانت من أهم العوامل المساعدة على انتشار الأوبئة.

في 16 أبريل، خرج السلطان من مراكش على رأس جيش من 5 إلى 6 آلاف رجل، ليقود القبائل المتمردة إلى الطاعة بعصا الاكراه، وليقضي على جيوب الفتن التي هددت المواصلات بين الرباط وفاس ومراكش. اجتاز اقليم السراغنة، وتوغل في تادلا ثم دخل بلاد زعير، وحط رحاله في معسكر عين زبيدة استعدادا لعملياته ضد هذه القبيلة. وكان عدد جيشه قد تضخم في الطريق بوحدات جديدة من مختلف قبائل السواحل، وبلغ 20.000 رجل. وحتى ذلك الحين (أوائل يونيو)، لم يكن قد ظهر في هذا الجيش ما يدل على تفشي الكوليرا. بيد أن العدوى انتقلت إليه عن طريق جيش آخر مكون من 1.500 إلى 2.000 رجل، كان في انتظار قدوم السلطان منذ شهرين على ضفاف أبي رقراق، في محل يبعد عن الرباط بمسيرة أربع ساعات. تحرك هذا الجيش في اتجاه معسكر السلطان بإمرة ولده مولاي اسماعيل. وفي 10 يونيو، توقف على بعد حوالي مسيرة

---

(85) BEAUMIER, 1872, op. cit., p. 9.
في 29 يونيو 1868، أخبر قنصل فرنسا بالرباط بأن الوباء خف بالمدينتين، اذ هبط عدد الموتى في سلا إلى 6 ضحايا في اليوم وفي الرباط إلى 15 و20 في اليوم (A.T./108). ثم أخبر في رسالة 4 يوليوز (A.T./108) بأن الوباء احتد من جديد، حيث بلغ عدد الموتى في الرباط يوم 3 يوليوز 70 إلى 80 ضحية، وفي سلا 20 ضحية. وفي رسالة 16 يوليوز، أخبر بأن عدد الموتى بلغ يوم 15 منه 30 ضحية في الرباط، وفي اليوم التالي 25 ضحية. ويستنتج من باقي رسائله في الموضوع أن الكوليرا بقيت بين مد وجزر إلى نهاية يوليوز (رسائل 11 و18 و25 يوليوز وفاتح غشت).

(85م) رسالة ميكل سرزال (P. MIGUEL CEREZAL) إلى كاتب الشؤون الخارجية بمدريد، بتاريخ 6 يونيو 1868
Archivo de Asuntos Exteriores de Madrid, Sección "Correspondencia Consular" (Tanger), Legajo 2076.

(86) بوجندار، **الاغتباط**، م. س.، ص 414.

ساعة من عين زبيدة، بحيث لم يعد يفصله عنه (معسكر السلطان) سوى واد زبيدة، أحد روافد أبي رقراق. وعلما بأن هذه الوحدات الجديدة كانت موبوءة، فإن توقفها وإحجامها عن عبور الواد ربما كانا راجعين إلى الاحتياطات التي تكون قد اتخذت لتجنب الاحتكاك بين الجيشين؛ وأيا كان الأمر، فإن فريقا من الجيش السلطاني توجه منذ اليوم التالي إلى الواد لجلب الماء، وهذا في الوقت الذي كان فريق آخر من جيش الأمير مولاي اسماعيل يقوم بنفس العمل على الضفة المقابلة[87].

بهذا الاحتكاك غير المباشر، جرت عملية العدوى. إذ من المعروف أن جرثومة الكوليرا تستطيع التكاثر في المياه الجارية، ومن ثم فإن تماس الناس بواسطة الماء يؤدي إلى انتقال العامل المسبب للمرض ضمن دائرة مغلقة : الانسان ← الماء ← الانسان. وهكذا عادت تلك الوحدات من الجيش السلطاني موبوءة، ومات عدد كبير منها خلال الليل. وعلى ما يذكره شاهد عيان «لم تخسر المحلة في اليومين الأولين سوى هؤلاء الذين اضطروا إلى مجابهة الموت على ضفاف واد زبيدة»[88]. إلا أن الوباء سرعان ما تفشى في المعسكر السلطاني، فاتكا بعدد كبير من أفراده، اذ ارتفع عدد موتاه، حسب تقديرات بوميي، إلى 375 في اليوم الواحد، بينما بلغت حصيلة خسائره 10.000 ضحية، أي بنسبة 50 في المائة[89].

قد تبدو هذه التقديرات غير قابلة للتصديق. بيد أن الوثائق المغربية تزكيها ضمنيا بالاشارة إلى جسامة الخسائر. فقد جاء في رسالة الأمين محمد المدني بنيس إلى الكاتب سيدي محمد عمور، بتاريخ 11 ربيع الأول 2/1285 يوليوز ما نصه :

«ولم نقدر على إحصاء عدد من مات بهذا الريح في المحلة لأنا كنا في دهش عظيم، وكيف لا يدهش من يرى ستة على الجمل أربعة في القرش مغرز عليهم والاثنان علوية كقلال... الحاصل مات من المخازنية والعسكر والبراني ما لا يحصى، ومات قائد ارحى مسخر الأوداية القائد مبارك المعطي، والقائد الهاشمي بن المختار من أعيان أصحاب سيدنا، وغالب أعيان الشاوية، غير افلان وافلان (كذا) ومثلهم من أصحاب الأروى ولدام علاف أصحاب الفراش

---

(87) حول هذه الحركة، انظر : BEAUMIER, 1872, p. 9

(88) رواية شفوية التقطها بوميي، م. ن.

(89) RAYNAUD, 1902, p. 87.

وغيرهم... وقد أدى الحال من الكثرة والحيرة والدهش الذي حصل للناس إلى ترك الموتى على الأرض تأكلها الضبع والذياب، ومن أحسنوا معه بالدفن دفنوه بحوائجه من غير غسل ولا صلاة..»[90].

نعرف أن السلطان صمد إلى غاية 18 يونيو؛ لكن بعد شيوع الفرار بين الجنود، انهارت كل آماله في القيام بعمل تأديبي ضد زعير، فأزمع الرحيل بدوره. وهكذا شد رحاله مصحوبا ببعض مقربيه، وصل إلى مشارف سلا من حيث عاد عبر طريق بني حسن إلى مكناس، التي وصل إليها في فاتح يوليوز.

أدى الوباء اذن إلى تحطيم «حركة» السلطان على زعير بما لا تستطيع هذه القبائل القيام به مجتمعة. على أن ما يهمنا هنا أن هذه «الحركة» ساهمت في انتشار الوباء وتفشيه في المناطق التي سبق أن أقلع عنها. فقد تشتتت بقية الجيش آيادي سبأ، مما كان وبالا على سلا والرباط والدار البيضاء ومكناس. في 18 يوليوز 1868، كتب سفير فرنسا بطنجة يقول : «لقد عاد السلطان منذ مدة إلى مكناس؛ وعلى الرغم من تشتيته الجيش للحد من أخطار الكوليرا، فإن الوباء عاد إلى التفاقم في مكناس وحتى في الرباط»[91]؛ كما يظهر أن العدوى انتقلت إلى مراكش عن طريق من عاد إليها من مجنديها الفارين من عين زبيدة.

* * *

في السهول الوسطى، أصيبت تباعا الدار البيضاء وأزمور والجديدة. في المدينة الأولى، ظهرت الكوليرا في 11 يونيو، ودامت بها إلى غاية 26 يوليوز، أي حوالي 50 يوما. وكان يموت بها في البداية شخصان إلى ثلاثة أشخاص في اليوم، ثم ارتفع العدد إلى 12 و15 ليصل بسرعة إلى 45 إلى حد «أن أي شخص لم يعد يجرؤ على الخروج إلى الشارع، ومن أرغمته الحاجة على الخروج لا يصادف في كل مكان سوى الجثث»، كما أن قسما من سكانها، ممن له الاستطاعة، عجل بالفرار برا وبحرا[92].

وفي أزمور، يظهر أن الكوليرا تفشت منذ 17 يونيو 1868، على أقل تقدير، إذ تفيد وثيقة مغربية بسقوط عدد من ضحاياها في المدينة في هذا التاريخ. تقول الوثيقة «إن هذا الريح الأصفر أعادنا الله وإياكم منه تخطر

(90) رسالة محمد بن المدني بنيس المذكورة في الهامش 83.
(91) رسالة سفير فرنسا بطنجة، (امي دكن)، 18 يوليوز 1868 : A.T./184
(92) Sémaphore de Marseille, n° du 15.8.1868, op. cit.

رسالة من محمد بن المدني بنيس إلى الكاتب سيدي محمد عمور حول تفشي الكوليرا في «المحلة» السلطانية

(11 ربيع الأول 2/1285 يوليوز 1868) (م.و.م.).

بطرفنا بأزمور يموت فيه لليوم 8 إلى 10 إلى 6 وكم من يوم يموت فيه 14»[93]. بيد أن بوميي لا يتحدث عن بداية ظهور الوباء بها إلا انطلاقا من 18 يونيو. وحسب نفس المؤلف فإن عدد الموتى كان يصل، في البداية، إلى 20 و25 ضحية، قبل أن يرتفع إلى 90 ضحية في اليوم[94].

ومع أن أزمور لا تبعد عن الجديدة الا بمسيرة ثلاث ساعات، فإن العدوى لم تنتقل إلى هذه المدينة الأخيرة إلا في 29 يونيو، أي بعد ظهورها بجارتها بحوالي 11 يوما. يفترض بوميي أن يكون السبب في هذه المهلة راجعا إلى التدابير الصحية الوقائية التي اتخذتها السلطات المحلية بالجديدة بناء على طلب القناصل. ونقرأ بالفعل في إحدى الوثائق المغربية أنه لم يكن «يدخل لها من كان براني ورد من أرض فيها الضرر ما عدى أن جعل الكورنتينة»[95]. وأيا كان الأمر، فقد داهم الوباء المدينة متسببا في البداية في هلاك 4 أشخاص في اليوم، ثم 20 و22 في أيام 4 و5 و6 يوليوز، إلى أن بلغ عدد الموتى 25 ثم 30 ضحية يومي 7 و8 من نفس الشهر[96]. وقد أثار هذا الموت قدرا كبيرا من الذعر في صفوف المستوطنين الأجانب، وهرع الكثيرون منهم إلى الاحتماء من الوباء على ظهر سفينة بخارية راسية بالميناء[97].

في آسفي، ظهر الوباء في 8 يوليوز مخلفا ضحيتين في اليوم، ثم ارتفع العدد تدريجيا إلى أن بلغ 24 ضحية، ليتراجع بعد ذلك إلى أن انقطع في نهاية غشت. وكان جل المصابين يسقطون موتى في ظرف أربع أو خمس ساعات من الاصابة، وتصير جثثهم سوداء[98].

أما في الصويرة، فقد حاولت الهيئة القنصلية رفع حاجز ضد الوباء، وتمكنت بالفعل من انتزاع موافقة السلطة المحلية على فرض حجر صحي ضد القادمين من الجهات الموبوءة. إلا أن الموبوئين كانوا مع ذلك ينفذون إليها

---

(93) رسالة من محمد بن عبد الكبير التازي أو محمد الحساني إلى محمد بن المدني بنيس، 25 صفر 17/1285 يونيو 1868 (م. و. م).

(94) BEAUMIER, 1872, op. cit., p. 12.

في 27 يونيو 1868، قدّر قنصل فرنسا بالجديدة عدد ضحايا أزمور بـ 223 ضحية منهم 13 يهوديا (رسالة 27 يونيو (A.T./657). وفي 11 يوليوز أخبر بأن الوباء أقلع عنها نهائيا (م. ن).

(95) رسالة من قنصل اسبانيا بالصويرة إلى عاملها، 8 غشت 1868 (م. و. م).

(96) BEAUMIER, 1872, op. cit., p. 13.

(97) Sémaphore de Marseille, n° du 15.8.1868, op. cit.

(98) BEAUMIER, 1872, op. cit., p. 13.

بترخيص من هذه السلطة. هذا على الأقل ما يتضح من رسالة قنصل اسبانيا إلى عامل المدينة عمارة بن عبد الصادق

«ورد اثنين (كذا) يهود من آسفي بأولادهم وحوائجهم وسألهم الناس عن مجيئهم قائلين أنهم هاربين (كذا) من الضرر المذكور (الكوليرا) قاصدين السكنى هناك وأمنعتهم (كذا) عن الدخول للبلاد، وبعد ذلك في عشية اليوم المذكور (7 غشت) وجهت لي وللقناصل مع صاحبك تذكرون أن القاضي كتب لك بأن ما فعلته من تعرضك عن اليهود للدخول مخالف لدين الاسلام ولأجل ما قال لك القاضي أمرت بدخولهم هم وغيرهم»[99].

بسبب هذا التخلف الفكري اذن، تسلل الوباء إلى الصويرة في يوم 25 يوليوز، حيث أصيب ثلاثة أشخاص في مقتبل العمر بحي الملاح، توفي اثنان منهم بعد بضع ساعات من الاصابة. وهنا أيضا عم فزع كبير خاصة في حي القصبة، مقر الاغنياء والتجار «وكان كبار التجار اليهود، وعلى رأسهم الحاخام، على نية الفرار عند أول فرصة»[100]. بيد أن الوباء لم يطل مقامه بالمدينة اذ انقطع في حدود 25 يوما.

من الصويرة تابع الوباء زحفه، فأصاب في شهر غشت النواحي المجاورة، ثم ظهر في تارودانت وسوس، في شهر شتنبر، وتوغل في وادي نون وطاطا على ضفاف الصحراء.

وقبل ذلك التاريخ، كانت مراكش قد أصيبت عبر المسالك الرابطة بينها وبين الصويرة وآسفي والجديدة. أو ربما تكون العدوى قد انتقلت إليها من معسكر عين زبيدة. أما تاريخ ظهورها فيرجع، حسب بوميي، إلى 24 يوليوز. لكن يبدو من وثيقة مغربية مؤرخة في 8 ربيع الثاني 29/1285 يوليوز 1868، انها ظهرت منذ 14 من الشهر. تقول الوثيقة «نطلب الله... أن يحفظنا نحن والمسلمين أجمعين من هذا الريح المضر واعلم سيدي بأنه ظهر بهذه الحضرة بنحو خمسة عشر يوما والآن تخرج من المدينة نحو الخمسة والعشرين في اليوم موتى بسببه ونطلب من الله السلامة والعافية»[101]. وتشير المراسلات الأجنبية

---

(99) رسالة من قنصل اسبانيا بالصويرة إلى عاملها الحاج عمارة بن عبد الصادق، 8 غشت 1868 (م. و. م).

(100) رسالة قنصل فرنسا بالصويرة، 15 يوليوز 1868 (A.T./90)

(101) رسالة من الطاهر بن الكبير إلى الفقيه أحمد بن عمر بوستة، 8 ربيع الثاني 29/1285 يوليوز 1868 (م. و. م).

إلى أن الوباء كان ما يزال يحدث في المدينة أضرارا كبيرة في بداية الشهر التالي[102]، قبل أن ينقطع في حدود 17 غشت.

من مراكش اتجه الوباء نحو دمنات وفتك فيها بحوالي 120 يهوديا و700 مسلم[103]. وحسب بوميي فإنه انطفأ في رمال الصحراء حيث لم يظهر له أثر إلا في تامكروت التي خلف فيها بعض الضحايا، ولم يعبر، في الشرق، وادي درعة وقرى ومداشر الأطلس الصغير وكذلك مداشر تافيلالت التي ربما تكون بقيت سالمة[104].

ج ـ سير العملية الوبائية

ـ الانتشار الجغرافي

امتد الوباء، كما رأينا، امتدادا جغرافيا واسعا ؛ فانطلاقا من طنجة، توغل في الجنوب إلى أن بلغ أقصى التخوم شبه الصحراوية. ويمكن تكوين فكرة عن السرعة التي انتشر بها بالاعتماد على التاريخين اللذين يقدمهما بوميي عن بداية ظهوره في كل من طنجة (4 يناير) والصويرة (15 يوليوز)، عندها سنرى أنه استغرق 6 أشهر وأربعة أيام لاجتياز المسافة الفاصلة بين المدينتين، عبر 120 محطة، أي بمعدل محطة ونصف في اليوم الواحد.

وتظهر لنا مصادرنا أن هذا الانتشار سار متسلسلا في الزمان والمكان. فباستثناء العرائش، التي لم تصب إلا في بداية يوليوز ـ وقد تكون قد أصيبت في وقت سابق ـ نرى أن جميع المدن الأخرى أصيبت تباعا بحسب تعاقبها الجغرافي، مع ذلك، فإن العدوى لم تتم بحكم الجوار بقدرما تمت بعامل النقل؛ وبعبارة أخرى، فإنها اقتفت خطوات الانسان وسلكت بمعيته طرق المواصلات الرئيسية. فالوباء لم يظهر بفاس إلا بعد ظهوره بالغرب. كما أن الموانىء الأطلنتيكية لم تصب الا بعد أن أصيبت مكناس. ونفس الملاحظة تنسحب على مراكش التي انتقلت إليها العدوى من المراسي الحوزية (آسفي، أزمور،

---

(102) وقد عثرنا على وثيقة مغربية من مراكش تدل بالفعل على أن الوباء احتد بالمدينة في بداية غشت حتى بلغ عدد الموتى 100 في اليوم الواحد. تقول الوثيقة «واعلم أن هذا الريح الذي لا يخل أن تكون سمعت بمبلغه هنا أفتره الله على عباده والحمد لله وكانت الموتى تبلغ به نحو المائة في اليوم فخف اليوم وصارت تبلغ العشرة والحمد لله على لطفه» (رسالة من محمد بن عبد الكريم الدمناتي إلى الحاج عمارة بن عبد الصادق، 26 ربيع الثاني 16/1285 غشت 1868 (م. و. م).

(103) BEAUMIER, 1872, op. cit., p. 16.

(104) م. ن.

الصويرة). إن سير العدوى على هذه الوتيرة يبين لنا أن الوباء كان مرتبطا بالخطوط التجارية وأن أكثر الأقاليم تضررا به هي التي كانت تقوم فيها المراكز الكبرى للتجمعات والتداخلات، وتنتصب فيها المدن الرئيسية التي تشكل الهيكل الاقتصادي للبلاد، بنشاطها الحرفي وتنظيمها التجاري وشبكات قوافلها، وسكانها النشيطين. ومن شأن هذا أن يقودنا إلى الاستنتاج أن النطاق الذي شملته هذه الدورة الوبائية كان عبارة عن سلسلة من الجيوب المشتعلة التي تتخللها نطاقات سالمة، تلك التي تقع خارج المحاور التجارية. وقد لاحظ بوميي، فيما يخص سير الوباء في البوادي الممتدة بين مكناس وسلا، أن الوباء أجهز فيها على هذه القرية أو تلك، بجانب قرى أخرى أخطأها تماما. إن هذه الخاصية من شأنها أن تلقي بعض الضوء على المناطق الداخلية المنعزلة التي سكتت عنها المصادر. فعموما يمكن القول إن هذه المناطق بقيت سالمة أو أنها كانت أقل تضررا.

- موسمية المرض

تكشف لنا معطيات الجدول رقم 13 عن قدرة الكوليرا على الاستمرار من موسم لآخر، بحيث نرى أنها ظهرت في جميع فصول السنة. ولا شك أن تتالي القحط، واستمرار الجوع، وما يتبع ذلك من استهلاك للنباتات المضرة، وتحركات الجنود والجائعين، كان من العوامل التي ساعدتها على الانتشار. بيد أننا نلاحظ أنها امتدت على الخصوص في فصل الصيف، بل وعاودت فيه مدينتين سبق أن نكبتهما في الشتاء، هما طنجة والقصر الكبير؛ ولا غرو، فهذا الفصل يعد أفضل الفصول المواتية لها. والسبب، بالاضافة إلى ما نذكر، هو استهلاك الفواكه، والاستحمام، وكثرة الذباب، وغير ذلك من العوامل المنشطة للعدوى.

الجدول رقم 13

المكان	الشهور التي سجلت فيها الكوليرا												
	د	ي	ف	م	ا	م	ي	ي	غ	ش	أ	ن	د
تطوان	+	+	+						+				
طنجة		+	+					+	+	+			
العرائش		+	+				+						
القصر الكبير				+	+								
فاس				+	+	+							
مكناس						+							
سلا ـ الرباط							+	+					
الدار البيضاء							+	+					
أزمور							+	+					
الجديدة							+	+					
اسفي								+	+				
الصويرة								+					
مراكش								+	+				
تارودانت										+			
طاطا											+		
وادي نون											+		

ـ مدة بقائها

إذا كانت الكوليرا قد تميزت بقدرتها على الاستمرار من فصل لآخر على الصعيد الوطني، فإنها لم تكن تطيل مقامها على الصعيد المحلي. فنظرة إلى الجدول رقم 14 ترينا أن أقصى مدة محلية لها بلغت 75 يوما، وأدناها 17، بينما بلغ متوسطها 30 يوما. وخلال هذه المدة أو تلك، لم تكن تشتد إلا في أيام معدودة. ففي الجديدة التي أصيبت في 29 يوليوز، ظلت الوفيات محصورة في أربع ضحايا في اليوم، وهذا إلى غاية 3 يوليوز، في يومين لا غير من الشهر، 7 و8 يوليوز. بلغ الرقم 25 و30 ضحية، ثم انخفض بعد ذلك تدريجيا. كذلك الأمر بالنسبة لطنجة. فخلال الغزوة الثانية لم تخلف الكوليرا في البداية سوى ضحيتين أو ثلاث ضحايا في اليوم. وفي 15 شتنبر ارتفع الرقم إلى 25 ضحية، ثم سار الوباء بها بين مد وجزر إلى غاية انقطاعه في 27 من الشهر حيث تم تسجيل 5 ضحايا. ومثل هذه الملاحظة من شأنها أن تزكي بعض التقديرات

التي يقدمها لنا الاخباريون المغاربة، والتي تبدو لنا مبالغا فيها، وذلك عندما يتحدثون عن عدد الضحايا الذي يصل إلى 100 ضحية أو أكثر من ذلك في اليوم الواحد.

ومن الملاحظ كذلك أن مدة بقاء الكوليزا بهذه المدينة أو تلك لم يكن مرتبطا بأهمية السكان. فمراكش، التي قدر عدد سكانها بـ 50.000 نسمة، لم يمكث بها الوباء سوى 25 يوما، في حين أن مدنا أخرى أقل منها سكانا، كالقصر الكبير وآسفي وطنجة، مكث بها حوالي ستين يوما.

الجدول رقم 14

الكوليرا بالمغرب عام 1868 الحصيلة العامة

المدن	السكان	تاريخ الكوليرا			مدة الوباء بالأيام	عدد الضحايا	النسبة العامة المائوية
		البداية	النهاية	المعاودة			
طنجة	12.000	4 يناير	18 فبراير	1غشت ـ 28شتنبر	59+27	441	% 3،6
العرائش	8.000	بداية يوليوز	29 يوليوز		29	200	% 2،5
القصر الكبير		مارس	أبريل	يوليوز	60+30	1.000	
فاس	100.000	بداية أبريل	30 يونيو		30		
مكناس		بداية ماي			30		
سلا الرباط	40.000	7ـ9 يونيو	18 يوليوز		31		
الدار البيضاء	4.000	11 يونيو	26يوليوز		50	563	% 14
أزمور	11.000	18 يونيو	5 يوليوز		17	1.050	% 9
الجديدة	2.500	29 يونيو	25 يوليوز		26	217	% 10
اسفي	7ـ8 آلاف	8 يوليوز	31 غشت		54	315	% 4
الصويرة	15.000	15 يوليوز	بداية أكتوبر		75	300	% 2
مراكش	50.000	24 يوليوز	17 غشت		25	1.300	% 3
دمنات						820	

د ـ الخسائر البشرية في المراسي التجارية

قدم لنا بوميي جردا لعدد سكان المراسي التجارية مشفوعا بتقديرات عن حصيلة خسائرها من جراء الكوليرا. وإذا كان لا ينبغي قبول معطياته كمعلومات مطابقة للواقع ـ حتى الاحصائيات الحديثة يمكن ألا نطمئن إلى صحتها في كثير من الأحيان ـ فإنها تعطي مع ذلك فكرة عن الخسائر البشرية داخل هذه المراسي، والتي تراوحت، كما هو موضح في الجدول رقم 14، بين 2 و14 في المائة.

أول ما يلفت النظر في معطيات هذا الجدول، وجود تفاوت كبير في نسبة الوفيات المسجلة في المراسي. فقد ارتفعت في بعضها إلى 9 وحتى إلى 14 في المائة، بينما انخفضت في بعضها الآخر إلى 4 و3 وإلى 2 في المائة.

من الصعب تعليل هذا الموت اللامتكافىء، إلا أنه يمكن التماس بعض أسبابه من خلال مثال الصويرة. لقد كان انخفاض نسبة الوفيات ملحوظا بصفة خاصة في هذه المدينة التي سجلت فيها أدنى نسبة (2 %)، مع العلم أن الوباء لازمها لمدة طويلة تقرب من شهرين. دون شك، كان للوضع الطوبوغرافي للمدينة تأثيره الايجابي في حالتها الصحية. فقد كانت تتعرض باستمرار للرياح من جميع الجهات، وتنتعش بنسيم البحر. لكن العامل المناخي لم يلعب دورا كبيرا في سير العملية الوبائية في أية جهة من البلاد، كما لاحظ ذلك بوميي. هذا مع العلم أن الكوليرا التي اجتاحت المدينة سنة 1855، ودامت فيها نفس المدة، خلفت بها 500 إلى 800 ضحية على ساكنة لم يكن عددها يتجاوز بالطبع عددها عام 1868. ينبغي اذن البحث خارج العامل المناخي عن أسباب هذا التفاوت. وفي اعتقادنا أن بعض الاجراءات الطبية ربما تكون قد اتخذت داخل المدينة باشراف الهيئة القنصلية. ونعلم على أية حال أن محاولة من هذا القبيل قد جرت، وإن كنا لا نستطيع أن نقرر أنها دخلت في حيز التنفيذ. فقد جاء في رسالة من قنصل اسبانيا بالمدينة إلى عاملها الحاج عمارة بن عبد الصادق ما يلي

«وطلبنا منك أيضا محلا فارغا داخل المدينة ليجعله الطبيب اصبطار (مستشفى) يعالج فيه مرضى مساكين المسلمين إن وقع الضرر ويقابلونهم خدام الطبيب بالأدوية حتى يشفيهم الله.. نعم لما فهمت ما طلبنا لك فيه النفع لعباد الله ذكرت أنك تقف عن قضاء هذا غاية الوقوف»(105).

3 ـ الحصيلـة

كانت كارثة 1869-1867 مأساة بكل المقاييس وحدثا مدمرا ترك آثاره على جميع المستويات.

على الصعيد الديموغرافي، أدت الكارثة إلى تلاشي عدد كبير من السكان ليس بوسع المرء إلا تخمينه. لكن يبدو من المعقول القول إن الألوف من الناس

(105) رسالة قنصل اسبانيا، 8 غشت 1868 (م. و. م).

ماتوا في المجاعة والكوليرا، وكذلك في التيفوئيد الذي تعذر علينا ملاحقته لافتقارنا إلى المعلومات الكافية.

في البوادي، كان الاقفار كبيرا إلى حد أن كثيرا من الجهات القروية أصبحت عبارة عن لوحة حزينة من الفراغ البشري. ذلك ما لاحظه بومي وعبر عنه بقوله : «خلال أيام بكاملها ينتقل المرء في جميع الإتجاهات، وعبر أخصب الأراضي البورية، دون أن يصادف أي مخلوق... إن هذا الاقفار ما يزال متواصلا إلى اليوم»[106]. بالنسبة لمنطقة الغرب وحدها، قدر بومي نسبة خسائرها في بعض الجهات بخمس سكانها[107]. ولا ريب أن الرجل أصدق القول ولم يحاول المبالغة. فإن التقديرات التي قدمت عن الجزائر، خلال الأزمة التي ابتليت بها في نفس الوقت، والتي ترتكز على معطيات أدق، كانت أعلى بكثير. يذكر ياكونو (Yacono) أن سهول شليف فقدت ثلث سكانها سنتي 1867-1868[108]. ويقدم نوشي (Nouchi) نفس النسبة بخصوص اقليم قسنطينة[109].

بالنسبة للمدن، سبق لنا أن رأينا أن نسبة الخسائر تراوحت فيها بين 2 و14 في المائة، وهذه النسبة تتعلق فقط بضحايا الكوليرا، وينبغي أن نضيف إليها نسبة ضحايا التيفوئيد والمجاعة التي لا نتوفر بشأنها على أي تقدير[110]. وقد

(106) BEAUMIER, Description...1868, op. cit., p. 6.

(107) BEAUMIER, 1872, op. cit., p. 7.

(108) MIEGE, **Le Maroc et l'Europe,** t. 3, p. 155.

(109) NOUCHI (A.) : "La crise économique de 1866 à 1869 dans le Constantinois. Aspect démographique", in **Hespéris**, t. XLVI, 1959, p. 123..

(110) تزامنت الكوليرا مع تفشي التيفوئيد الذي خلف بدوره عددا كبيرا من الضحايا، خاصة في طنجة وفاس ومكناس والصويرة. في هذه المدينة الأخيرة ارتفعت به الوفيات إلى 30 ضحية في اليوم بين اليهود و50 ضحية بين المسلمين : RAYNAUD; 1902, p. 92.

بعد إقلاع الكوليرا، ظهر وباء آخر في بداية شتنبر 1869. بدأ بقريتين أحداهما في عبدة والأخرى في قبيلة أولاد جرّار بسوس. ومن هذين المركزين انتشر في جهات أخرى، في أيت باعمران وآسفي والدار البيضاء. وقد اعتقد الأهالي أن الأمر يتعلق بعودة الكوليرا. إلا أن الأطباء الأجانب في الصويرة والدار البيضاء، الذين لم يتمكنوا من تحديد طبيعته بدقة، نسبوه إلى نوع من الحميات ساعد على ظهوره الجفاف والجوع. مهما يكن، فإن الوباء كان فتاكا، وكان البعض يموت به في بضع ساعات من الاصابة، والبعض الآخر بعد يومين أو ثلاثة أيام. في أولاد حريز أخلى منزلين من جميع سكانهما في ظرف 24 ساعة (شتنبر 1869) ؛ وفي قرية أخرى تضم 2.000 نسمة، منهم 60 يهوديا، خلف 70 ضحية، منهم ثمانية يهود، وفي بداية أكتوبر ارتفعت به الوفيات في أيت با عمران إلى 362 ضحية، وفي بداية نوفمبر بلغت به في آسفي 4 إلى 5 ضحايا في اليوم. انظر تقارير بومي ضمن ملف : A.T./90. انظر أيضا A.E.P./CC., Casablanca, t. 1 : Rapport du Dr Guiol sur la situation sanitaire à Casablanca ; 15.12.1869.

وتجدر الاشارة إلى أن المختار السوسي يشير في **المعسول** (ج 5، ص 119)، إلى وفاة شخصية سوسية بهذا الوباء يوم 13 رجب 1286/1869.

توفي على الخصوص الضعفاء الذين لم يكن بإمكانهم الصمود أمام الحرمان وضربات الوباء. وهي حقيقة بلورها المعاصرو، فيما تركوه لنا من إشارات. بيد أن الفئات الميسورة لم تبق بمنجى، على الأقل من ضربات الوباء. فقد أودت الكوليرا بولد السلطان مولاي احمد[111]، كما فتكت بنسبة هامة من مجلس أعيان مدينة فاس. والملاحظ أن الأوربيين أدوا بدورهم ضريبة الموت. ففي الرباط توفي ثلاثة أوربيين، وفي طنجة توفي 12، وفي الدار البيضاء 4، وفي الجديدة 9...

على الصعيد الاقتصادي، أنزلت الأزمة الخراب بالبوادي وتركت القرويين في حالة افقار تام. فبالاضافة إلى تتالي ثلاث سنوات من المحاصيل السيئة أو العاطلة، فقد ضاع جزء هام من الثروة الحيوانية والأيدي العاملة، مما أثر في حجم الرقعة المنزرعة التي تقلصت إلى حد كبير، وبقيت كثير من الأراضي بورا.

وكان لإملاق الأرياف تأثير مباشر في كافة فروع النشاط الاقتصادي، فقد قوّى من صعوبات التجار وحرفيي المدن الذين فقدوا زبناءهم التقليديين، مما تسبب في كساد كبير. لكن مما زاد من تشديد وطأة الكساد عوامل ظرفية أخرى، من أبرزها تقلبات الصرف، وخاصة انعكاسات أزمة الفوائض الانتاجية في أوربا التي سارت بالأسعار في القارة في اتجاه معاكس للذي اتخذته في المغرب. وقد لاحظ مييج أن الأصواف المغربية في سوق مرسيليا انهارت أثمنتها عام 1867 بأكثر من 25 % ، بالمقارنة بما كانت عليه عام 1864، الأمر الذي ولّد أوضاعا مزرية في موانىء التصدير المغربية، خاصة الجديدة والدار البيضاء. في هذا الميناء الأخير، انهارت أسعار الأصواف في بضعة أسابيع بنسبة 30 % [112]. أما في الصويرة، فقد توقفت معاملاتها التجارية مع مرسيليا، لأن جلود الماعز التي تشكل عنصرا رئيسيا في تجارة المدينة المغربية، لم يعد عليها إقبال، أو لم تعد تجد من يشتريها إلا بأثمنة تقل بنسبة 50 % عن أثمنتها العادية[113]. كما أن المدينة عانت أيضا من الأزمة المالية التي كانت تتخبط فيها لندن، حيث أوقفت الأبناك تقديم القروض، الأمر الذي أدى إلى إفلاس عدة شركات أو تقليص نشاطها.

(111) انظر الاحالة رقم 80.

(112) MIEGE, **Le Maroc et l'Europe**, t. 3, p. 150.

(113) Sémaphore de Marseille, 15.8.1868.

وهكذا فإن التجار الصغار والحرفيين وكذلك الفلاحين، الذين اعتادوا التعامل مع الأوربيين، اصطدموا بانغلاق الأسواق الخارجية في الوقت الذي كانوا يعانون من تردي الوضع الاقتصادي الداخلي.

بموازاة ذلك، انهارت التجارة الخارجية المغربية، ومن خلال الجدول رقم 15، الذي أقمناه استنادا إلى المعطيات التي قدمها القنصل العام للولايات المتحدة، فلكس ماثيوس[114]، نلاحظ أن الصادرات المغربية انهارت من 4.000.000 دولار سنة 1864 إلى 3.000.000 دولار سنتي 1867 و1868، ثم إلى 2.500.000 دولار سنة 1869

الجدول رقم 15

تطور قيمة الصادرات بين 1864 و1873 (بالدولار)

السنوات	القيمة بالدولار	السنوات	القيمة بالدولار
1864	3.989.650	1869	2.558.570
1865	4.414.655	1870	3.516.650
1866	4.202.975	1871	3.136.840
1867	3.084.940	1872	3.136.305
1868	3.084.970	1873	6.142.885

أما بالنسبة إلى القيمة الاجمالية للتجارة الخارجية، فقد انهارت من 52.000.000 ف سنة 1866 إلى 35.000.000 ف سنة 1868، وهي أخفض نسبة تسجل منذ التوقيع علي اتفاقية 1856 مع انجلترة[115]. ومما زاد من استفحال عجز الميزان التجاري، أن المغرب اضطر، في سنوات الجوع، إلى استيراد كمية كبيرة من الطعام، من قمح ودقيق وأرز، مثلت عبئا ثقيلا على الاقتصاد الوطني ذي الموارد الضعيفة، وأحدثت نزيفا على حساب العملة المغربية، بلغ بتقدير مييج حوالي 7.000.000 ف.[116]. وهذا في الوقت الذي كان المغرب ما يزال يؤدي أقساط ذعيرة حرب تطوان.

---

(114) تقرير ماثيوس عن سنة 1873 : T61/Roll 10

(115) MIEGE, **Le Maroc et l'Europe**, t. 3, p. 157.

(116) م. ن.

مقابل ذلك، انهارت أيضا مداخيل الضرائب الشرعية وضريبة المكوس، كما تقلصت مداخيل الأحباس «وءال أمرها إلى الضعف لنقص أكرية الأوقاف وتعثر قبضها بسبب ضيق المعيشة وشدة الغلاء وارتفاع الأسعار»(117).

وهكذا فقد تركت الأزمة البلاد منهوكة القوة، والمخزن بدون موارد، وهذا في الوقت الذي كان هذا الأخير في أمس الحاجة إلى كل موارده لتغطية النفقات التي تطلبتها محاولاته التحديثية.

فمن المعروف أن هزيمة المغرب أمام اسبانيا عام 1860، كانت قد أظهرت مدى عجزه عن مقاومة أوربا الغازية، وأشعرته بالتالي بضرورة الاصلاح. وعلى الرغم من أن المحاولات التي بذلت في هذا المجال اكتفت بزرع مؤسسات حديثة بقيت كأعضاء غريبة في جسم يعتمد في سيره على آليات وممارسات قديمة، فإنها كانت مرهقة بالنسبة لدولة فقيرة. يذكر عياش في هذا الصدد أن سيدي محمد اشترى 1.500 بندقية و12 صندوقا من الرصاص عام 1863 بقيمة 165.000ف. ويوضح المؤلف أن هذا كان يساوي أربع مرات قدر الضرائب المدفوعة من طرف عبدة في تلك السنة(118). كانت الدولة تتحمل مثل هذه الأعباء بالاعتماد على مداخيل التجارة البحرية ثم مداخيل المكس. إلا أن انهيار هذه المداخيل، بسبب هذه الكارثة، ترك الدولة في حالة إفلاس تام، ووجه بذلك ضربة قاصمة لسياسة الاصلاحات.

على الصعيد الاجتماعي، خطا المجتمع المغربي، خاصة في المدن ونواحيها المباشرة، خطوة جديدة على طريق التمايز والانقسام، حيث إن الأزمة جعلت الأغنياء أكثر غنى، والفقراء أكثر فقرا.

في المدن، تضرر الحرفيون الذين لم يكونوا قادرين على مقاومة المستوردات الصناعية الأجنبية التي كانت تباع بأثمان منخفضة، كما أفلس التجار الصغار وأصحاب الحوانيت الذين اعتادوا التعامل بالتسبيقات. ومقابل هذه الشرائح البائسة، التي ينبغي أن نضيف إليها بالطبع العمال المأجورين وجمهور العاطلين والمتسولين، استفادت البورجوازية الحضرية التي كرست جهودها لاستغلال الوضع، واستطاعت بفضل الثروة المتراكمة لديها من تحقيق مكاسب مادية هامة.

---

(117) رسالة من الطيب بن اليماني إلى ناظر سلا (محمد الصبيحي)، 3 ربيع الأول 24/1285 يونيو 1868 (م. و. م).

(118) «جوانب من الأزمة المالية...»، في «دراسات في تاريخ المغرب»، 1986، م. س.، ص 102.

كانت النواة الأولى من هذه البرجوازية، خاصة منها الفاسية، قد نمت بفضل الانفتاح التجاري في القرن التاسع عشر، وبفضل الفرص التي خلقها المخزن أمامها. كانت تتحلى بروح المبادرة، وتتوفر على ممثلين عنها في أهم المراسي المغربية، وحتى في الخارج، مما جعلها مطلعة على حالة الأسواق وقادرة على توجيه سلعها حيثما غلت أسعارها.

كانت هذه الفئة في أحسن وضع لاستغلال الأزمة التي نحن بصددها لتحقيق مزيد من الأرباح. وهكذا فقد قامرت في احتكار القوت والمتاجرة فيه، واحتجنت الدور والأملاك والأثاث التي كان الضحايا يضطرون إلى بيعها بأتفه الأثمان للحصول على لقمة عيش، أو بسبب عجزهم عن الوفاء بما في ذممهم من ديون. في هذا الاطار ينبغي أن نضع رواية الناصري التي تقول : «وباع الناس أثاثهم وحليهم بالبخس»[119]. وكما بيع الأثاث والحلي، فقد بيعت خلال هذه الأزمة الدور و«الجنانات». نقرأ في وثيقة بتاريخ 16 ربيع الثاني 17/1284 غشت 1867 «أن بعض الاخوة تحملوا دينا لم يجدوا ما يؤدونه منه وبعضهم لم يجد ما يأكل لضعف ما ينوبهم في غلة أملاكهم وشاورنا في ذلك مولانا أيده الله فأذن لي في أن أبيع ما يظهر من أملاك ليكون ذلك بثمنها»[120]. ونقرأ في أخرى من آسفي بتاريخ 5 شعبان 21/1285 نوفمبر 1868 «وأهل الحماية جعلوا الناس يبيعون أملاكهم كثيرا (كذا) وفي دلال (الدلالة = سوق المزاد العلني) ما يزيد على 30 دارا»[121].

من الحق أن احتجان مثل هذه الأملاك لم يكن جديدا، لكن الجديد هو تغير ظروف التراكم. فقد كان المخزن فيما مضى قادرا على التدخل بمصادرة أراضي هذا أو ذاك، مما كان يعمل على إعادة التوازن. أما في هذا العصر، فإن سيف المصادرة لم يعد يعمل عمله، بحيث أصبح بالامكان المحافظة على الثروات العقارية بل وتوسيعها. وكانت الحماية القنصلية خير وسيلة لصيانة هذا الحق وإحاطته بكافة الضمانات. ومن ثم، أتيحت الفرصة أمام البرجوازية المغربية الصاعدة لمد براعمها العقارية خلال هذه المجاعة سواء في المدينة أو البادية. وعلى الرغم من كونها محدودة العدد وخاضعة، وعلى الرغم من أن ثروتها كانت متواضعة حسب المقاييس الأوربية، فإنها كانت ذات شأن داخل السياق المغربي، وكونت في خضم الاملاق العام قوة متميزة على الصعيد الاجتماعي.

---

(119) الناصري، **الاستقصا**، ج 9، ص 119.

(120) من ادريس بن محمد بن ادريس إلى الحاج محمد بنيس (م. و. م).

(121) من محمد كنون إلى الحاج محمد بنيس (م. و. م).

وعلى إثر اتساع قوتها، بدأت حقبة الترف، وظهرت روعة اللباس والسكن. يقول الناصري، متحدثا عن هذه الفترة : «واتخذ ذوو اليسار المراكب الفارهة والسكنى الرفيعة والذخائر النفيسة وتنافسوا في البنيان بالزليج والرخام والنقش البديع لاسيما في فاس ورباط الفتح ولاحت على الناس سمة الحضارة الأعجمية»[122].

* * *

لم تكن البرجوازية المغربية الصاعدة المستفيدة الوحيدة، فهناك التجار الأوربيون الذين شاركوها، وعلى نطاق واسع، في عملية الاستغلال والذين أصبحت المضاربة الحرفة الوحيدة لهم خلال سنوات 1867-1869 بعد أن شلت أزمة الفوائض الانتاجية في أوربا نشاطهم.

من حسن الحظ أن الوثائق تقدم لنا هنا مادة دسمة تتعلق أساسا بضحايا هؤلاء الأوربيين الذين كانوا يضطرون إلى الاقتراض منهم بفوائد فاحشة، ثم يعجزون عن الوفاء، فينتهي الأمر بهم إلى بيع أملاكهم أو قضاء بقية حياتهم في السجن. وهكذا فإن الدمار الناجم عن الجوع والوباء لم يكن عظيما من حيث الخسائر البشرية فحسب، وبل أيضا فيما تخلف عنه من نتائج اجتماعية.

في محاولة لحصر هذا الداء، تدخل السلطان سيدي محمد وأصدر أوامره في 16 ذي القعدة 28/1285 فبراير 1869 إلى العمال والقضاة بمنع العدول من الشهادة في المعاملات بين الأجانب والرعايا إلا بعد أن يأتي الطرف المغربي بشهادة موقعة من العامل تثبت سلامة ذمته من الديون وقدرته على الوفاء بالتزاماته[123]. بيد أن هذه الأوامر تكررت مرارا وفي مناسبات متعددة، وتكررها يدل في حد ذاته على أنها بقيت حبرا على ورق[124]. وبذلك استمر الأخطبوط الربوي يمارس مفعوله. وإلى مآسيه التي سبقت الاشارة إليها، ينبغي أن نضيف

(122) الناصري، **الاستقصا**، ج 9، ص 124.

(123) من سيدي محمد إلى عامل الصويرة الحاج عمارة بن عبد الصادق، 16 ذي القعدة 23/1285 فبراير 1869 (م. و. م).

(124) من المهم الاشارة هنا إلى أن العمال كانوا هم أيضا يخوضون اللعبة. يمكن أن نذكر مثال عبد السلام بن أحمد العربي، أحد قواد عبدة. اقترض هذا القائد عام 1867 مبلغ 12.500 دولار على شكل قمح من عميل الولايات المتحدة بآسفي المدعو اسحاق بنزكار، على أن يرده في موسم الحصاد القادم من محصّل قيادته. إلا أن المحصول الجديد جاء رديئا، وعجز القائد عن الوفاء، عندئذ توصل الطرفان إلى اتفاق جديد وهو أن يؤدي القائد قيمة القمح نقدا بعد ثمانية أشهر من الاتفاق، وبالسعر الذي تسلمه به عام 1867. لكن عند وصول أجل الدفع، قام السلطان بمصادرة أملاك القائد (البالغة قيمتها 150.000 دولار)، وألقى به في السجن، وبقيت القضية معلقة. حول هذه القضية انظر رسالة العميل القنصلي الامريكي بتاريخ 28 نوفمبر T61/Roll 10.

آثاره على صعيد التسلط الأجنبي على الأراضي الزراعية. في هذا السياق، كتب قنصل فرنسا بالجديدة يقول في 19 دجنبر 1869

«إن ارتفاع أسعار الأقوات، خاصة الحبوب، خلال سنتين متتاليتين متميزتين بمحصولين سيئين، أوقع السكان في شدة عظيمة. وإن القرويين يعانون كثيرا من هذه الشدة إلى حد أن الكثيرين منهم، ممن لا يملكون الوسائل لتغطية مصاريف شراء الثيران والبذور اللازمة لتشغيل أراضيهم، أقدموا على طلب مساهمة الأوربيين، وهم لا يتورعون للحصول عليها عن تقديم تضحيات كبيرة. إن مساهمة الأوربيين في الزراعة الكبيرة تقتصر حاليا على نوع من المشاركة يقدم فيها الفلاح عمله وأرضه، والأوربي رأسماله، مقابل جزء من المحصول»[125].

كانت هذه نقطة البداية لنشوء الملكية الزراعية الأوروبية التي عرفت اتساعا كبيرا بعد كارثة 1878ـ1883، حيث تحول عدد من الفلاحين المفلسين إلى خماسين على أرضهم.

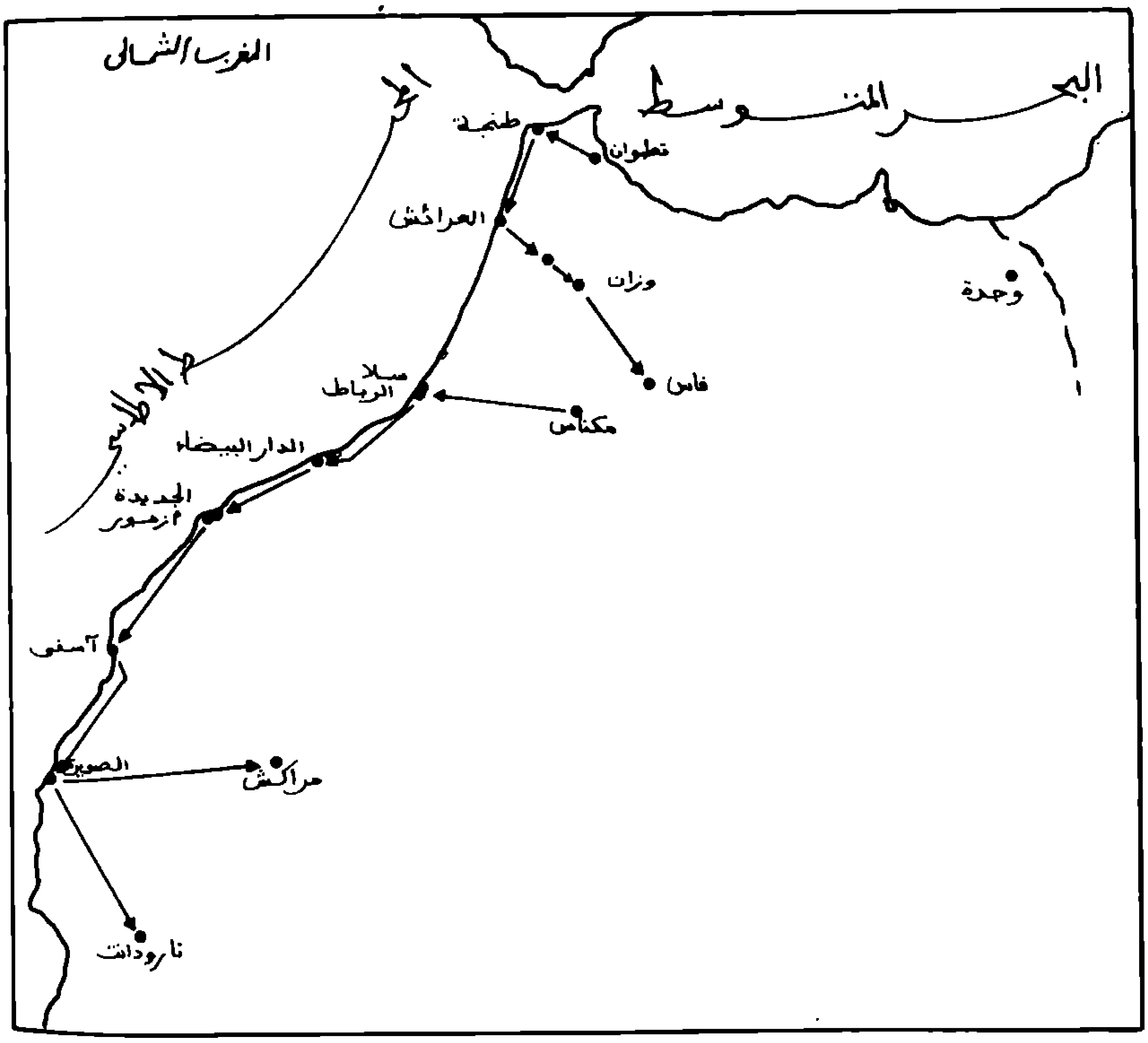

الخريطة 7 مكرر زخف الكوليرا عام 1868

(125) MIEGE, Documents..., op. cit., p. 129.

الفصل الرابع

كارثة 1878 ـ 1883

بعد كارثة 1867ـ1869، التي هزت معاصريها بأبعاد المعاناة والدمار، كان لابد من انقضاء وقت طويل حتى تعود الحياة في البلاد إلى سيرتها الأولى. لكن لم تكد تمر سوى بضع سنوات حتى ألمت كارثة أخرى استطال أمدها عدة سنوات، من 1878 إلى 1883، وفاقمت ويلاتها جميع الأرقام القياسية للكارثة السابقة. خلال هذه المدة، تتالت سلسلة من المحاصيل العاطلة أو الرديئة، تسببت في مجاعة هي أسوأ ما عرفه القرن، ومهدت الأرضية، كما هي العادة، لتفشي أوبئة فتاكة من كوليرا وجدري وتيفوئيد. على أن ما زاد من تشديد آثارها تقلبات الصرف وانعكاسات فوائض الانتاج التي عرفتها أوربا خلال الفترة نفسها.

1 ـ الأزمة الغذائية خلال سنة 1878

أ ـ الأسباب

بدأت المؤشرات الطبيعية لهذه الأزمة منذ 1877 التي تميزت بمحصول أقل من المعتاد ووضعت بذلك حدا لسلسلة السنوات الطيبة التي تعاقبت على البلاد بين 1870 ـ 1876[1]. ثم جاء خريف 1877 بجفاف رهيب؛ فأمطار هذا الفصل، التي تمكن من بذر المزروعات البكرية وتؤدي عادة إلى هبوط

(1) خلال الفترة المتراوحة بين 1870 و1876، يشير القنصل العام للولايات المتحدة، ماثيوس، في عدة مناسبات إلى جودة محاصيل القمح والشعير والذرة والفول والزيتون ... (T 61 / Roll 10)
ومما هو جدير بالذكر أن مولاي الحسن رفع الحظر المفروض على تصدير القطاني ابتداء من 16 ذي القعدة 26/1291 دجنبر 1874 : رسالة ماثيوس، 84 يناير 1875 : T 61 / Roll 10

الأسعار، لم تتساقط تماما[2]. وقد استمر الجفاف طيلة شتاء 1878، حيث لم تنزل من السماء قطرة واحدة في أقاليم حاحا والحوز والرحامنة، ولم تسجل سوى بعض التهاطلات الضعيفة في الأقاليم الشمالية. وفي هذا الصدد تفيدنا إحدى مراسلات السفير البريطاني، جون دروموند هاي، بأن الأمطار الجمعية لم تبلغ من شتنبر 1877 إلى بداية فبراير 1878 سوى 76 ملم مقابل 762 ملم إلى 1.000 ملم في الأوقات العادية[3].

وهكذا كانت سنة 1878 سنة يبس وقحولة، امتدت خلالها جيوب الجفاف إلى مختلف أنحاء البلاد، مما كان له وطأته الشديدة على الانتاج الزراعي والعلف الطبيعي والثروة المائية.

ويفترض مييج[4]، استنادا إلى أركمان، أن يكون الجراد قد أثر بدوره على البيئة النباتية وأتى على المحاصيل التي أخطأها الجفاف. إلا أننا لم نعثر في المراسلات الأجنبية على ما يزكي هذا الافتراض. كما أن المصادر المغربية، بما فيها السوسية، لم تشر إلى هذه الآفة الطبيعية من قريب أو بعيد. وكل هذا يجعلنا نستبعد أن تكون عاملا كامنا وراء القحط.

على أنه بدلا من الجراد، ينبغي أن نأخذ بعين الاعتبار عوامل أخرى من صنع البشر، لعبت دورها الكبير في تدهور معيشة السكان. فهناك أولا عملية تخزين الحبوب؛ فمنذ ابتداء الشعور بضياع الموسم الفلاحي، عمد السماسرة وطوائف المحتكرين، جريا على عادتهم، إلى حجب الغلال عن السوق حتى يزداد ارتفاع أسعارها تبعا لقانون العرض والطلب؛ كما أن أهل اليسار تهافتوا على شراء الأقوات وخزنها تحسبا للمستقبل المجهول. وبهذه العملية قلت الحبوب كثيرا في الأسواق وارتفعت أسعارها إلى مستويات فاحشة. وكان المحميون بالخصوص هم الذين انكبوا على هذا الاحتكار. يذكر قنصل فرنسا بالدار البيضاء في هذا الصدد «إن المحميين هم وحدهم الذين يستطيعون الانكباب، بمنجى من العقوبة، على الاحتكار واستغلال هذه الكارثة العامة لصالحهم، إن لم يكونوا يعملون في الوقت نفسه على تشديد آثارها»[5].

(2) حسب فون كورنغ، الذي أقام بالمغرب عام 1877، فإن القحط كان قد بدأ بإقليم الغرب خلال هذه السنة، وتسبب في هبوط كبير في أثمان الماشية والخيول :

Von CONRING : **Marruecos. El país y los habitantes (1677-1878)** ; 2 éd. Madrid 1881.

(3) HAY J. Drumond : «A Memoir», Muray, London, 1896, p. 323.

انظر كذلك «الاستقصا»، ج 9، ص 164.

(4) MIEGE; **Le Maroc et l'Europe**, op. cit., t. 3, p. 383.

(5) A.T./100

بالاضافة إلى تخزين الحبوب ودوره في اتساع نتائج الأزمة الغذائية، هناك عامل آخر ناجم عن الانهيار النقدي الذي سبقت الاشارة إليه في فصل سابق، والذي كان يستفحل سنة بعد أخرى، مما كان يتسبب في غلاء الأسعار إلى الحد الذي تعذرت معه سبل العيش على السكان، على حد تعبير المؤرخ الناصري. على أن ما زاد من تفاقم أضرار هذا العامل، عشية وقوع هذه الأزمة، حدوث فرق في صرف الريال الفرنسي بين شمال البلاد وجنوبها. كان الريال يصرف بفاس بـ 53 أوقية، وبمراكش بـ 63 أوقية. وقد وجد التجار في هذا الفرق فرصة أخرى للربح، فراحوا يجمعون الفلوس من مراكش على وجه المضاربة قصد بيعها بفاس، محققين بذلك ربحا من عشر أواق في كل ريال(6)، وكانت النتيجة حدوث اضطراب كبير في المعاملات تسبب في ضيق شديد بالنسبة للضعفاء. يقول الناصري :

«قلت الفلوس بمراكش وتقاعد الناس عليها لما فيها من الربح وتعطل معاش الضعفاء بذلك ولحق الناس ضرر كثير، فكان الرجل يطوف بالبسيطة والريال في الأسواق فلا يجد من يصرفه له ولا يتأتى له أن يشتري من ضروريات معاشه ما قيمته أقل من بسيطة»(7).

في محاولة لرد الأمور إلى نصابها، أصدر السلطان مولاي الحسن ظهيرا في 25 أكتوبر 1877، رد بموجبه صرف الريال إلى السعر الرسمي وهو 32،3 أوقية، لكن محاولته هاته واجهت مقاومة قوية ومعارضة عنيدة من قبل التجار الأجانب والهيئة الدبلوماسية بطنجة مما أدى إلى فشلها. وبذلك ظل سعر الريال يسير في خط تصاعدي إلى أن بلغ في السنة نفسها 90 أوقية(8). بموازاة ذلك، زاد ارتفاع أسعار المواد الغذائية. ويفيد أحد تقارير قنصل فرنسا بالصويرة بأنها تضاعفت ثلاث مرات وحتى أربع مرات(9).

وهكذا، فقد جرت، ومنذ 1877، عملية تنظيف جيوب المستهلكين خاصة منهم الضعفاء، مما أوقعهم في بؤس وفقر شديدين، وجعلهم بالتالي عاجزين عن مواجهة عواقب نكسات الطقس التي استحكمت في السنة التالية.

---

(6) جرمان عياش «جوانب من الأزمة المالية»، في «دراسات ..» 1886، ص 100. انظر كذلك : أفا، عمر:**مسألة النقود في تاريخ المغرب في القرن التاسع عشر**، 1988، ص 230.

(7) «الاستقصا»، ج 9، ص 163.

(8) أفا، «مسألة النقود»، 1988، م س، ص 231.

(9) رسالة قنصل فرنسا بالصويرة، 27 يوليوز 1878 : (A.E.P. / cc. Mog. t. 6)

ب ـ المظاهر

ـ هلاك الدواب وانهيار أثمانها

تجمع مصادرنا على أن الدواب، من خرفان وماعز وأبقار، وخيول، وجمال، هلكت بالآلاف خلال جفاف 1878؛ في اقليمي الجديدة والدار البيضاء، بلغت نسبة هلاكها 75 في المائة[10]، بينما بلغت النسبة في جهات أخرى، كعبدة وحاحا، مائة في المائة. وقد جاء في هذا الصدد في وثيقة مغربية ترجع إلى 1296 هـ : «إن المواشي في السنة الماضية ماتت كلها ولم يبق منها شيء»[11]. من جهة أخرى، يخبرنا القنصل العام للولايات المتحدة بأن خيول السلطان تعرضت كلها للهلاك[12]. وحتى بعد مرور مدة طويلة، كان الرحّالون الأوربيون ما يزالون يشاهدون بقايا عظام الماعز والبقر والخيول «التي كانت تعلّم البوادي في جميع أطرافها»[13].

وإذ أصبحت الماشية تموت، فإن هذا أعطى دافعا قويا للبيع الاضطراري لها، فضلا عن أن الفلاحين كانوا ملزمين ببيعها لشراء الحبوب للاستهلاك الخاص بعد أن خانهم المحصول. ومن ثم ازدادت أثمانها انهيارا. ولكم هو معبر عن هذه الحقيقة قول الحسن بن الطيب اليماني : «لم أر شيئا لا تعب في لحوقه سوى اللحم، فثمن لحم الغنم 10 موزونة فأدنى، وثمن لحم البقر 7 موزونات فأدنى»، ثم أضاف هذه العبارة : «وذلك لما لحق البهائم من الهون والمذلة حتى لا راغب لها ولا طالب»[14]. ويقدم لنا ماثيوس أرقاما تجعلنا نرتاب إلى حد ما في صحتها. فقد ذكر أن البقرة كانت تباع بدولار واحد (خمسة فرنكات)، والكبش بـ 0،20 دولار[15]. وإذا علمنا أن ثمن الكبش في الأوقات العادية كان يساوي ريالين (10 فرنكات) حسب تقديرات رجال الضرائب في ذلك العصر[16] فإننا نرى أن ثمنه انهار بنسبة ألف في المائة.

---

(10) رسالة قنصل فرنسا بالجديدة، 20 نوفمبر 1878 .A.T./607, Casablanca, 15 mars, 1878

(11) رسالة من العربي بن علي الدرقاوي إلى مولاي الحسن، 1296 هـ (خ ح).

(12) رسالة ماثيوس، 9 دجنبر 1878 :T 61 / Roll 11

(13) BOIX; op. cit., p. 10.

(14) رسالة من الحسن بن الطيب اليماني إلى الحاج محمد المدني بنيس، 3 جمادى الأولى 5/1295 ماي 1878 (م و م).

(15) رسالة ماثيوس، 14 يناير 1878 :T 61 / Roll 11

(16) جرمان عياش «جوانب من الأزمة المالية ..»، في «دراسات في تاريخ المغرب»، 1986، ص 100.

باستثناء الماعز والغنم، فإن الخسائر المسجلة في الماشية لم يكن بالامكان تعويضها إلا بعد خمس أو ست سنوات وفي ظل ظروف مناخية عادية[17]. في عام 1881، تشير مراسلة من العرائش إلى أن الفلاحين لم يتمكنوا بعد من تجديد دوابهم بعد الخسائر التي نكبوا بها عام 1878[18]. وفي عام 1880 رفض مولاي الحسن طلبا تقدم به التجار الأجانب بمنحهم رخصا لتصدير الثيران، معللا هذا الرفض بقوله : «لا يخفاكم ما وقع من الموت في الكسيبة بهذه المسغبة الفائتة وبسبب ذلك قلت الأنعام وارتفع سعرها وقل ذلك جدا حتى صار الناس يشتاقون إلى اللحم»[19].

وغني عن القول إن الموسم الفلاحي الجديد كان لا بد وأن يتأثر بالمضاعفات الناجمة عن هذه الخسائر. إذ أن الفلاح أصبح عاجزا، حتى لو توفرت له البذور، عن العمل الزراعي في عصر كانت الحيوانات أكبر عون له في الحقل.

ـ غلاء أسعار الحبوب

على عكس ما وقع بالنسبة للماشية، عرفت أثمان الحبوب والمواد الغذائية الأخرى ارتفاعا فاحشا في مجموع البلاد. ففي المدن الشاطئية، يخبرنا ماثيوس بأن الأسعار ارتفعت في بضعة أسابيع بنسبة 300 في المائة[20]. على أننا إذا استنطقنا أرقاما أخرى، سنجد أن النسبة ارتفعت عن ذلك، خاصة في فصلي الصيف والخريف. فقد بلغ ثمن القمح بالدار البيضاء 35 فرنكا للهيكتولتر، ثم زاد فبلغ 36،35 فـ، ليصل إلى 40 ثم إلى 50 فـ[21]. بينما ارتفع ثمن الشعير بنفس المدينة إلى 20 فـ ثم إلى 25 فـ للهيكتولتر[22]. وقد سجلت نفس الأرقام تقريبا في الموانىء الأخرى؛ في الرباط، بلغ القمح 34 فـ للهيكتولتر[23]، وفي الجديدة، 37،50 فـ. وعلما بأن ثمن القمح كان يساوي في الأوقات العادية

---

(17) رسالة قنصل فرنسا بالدار البيضاء، 26 مارس 1879 :A.E.P. / CC., Casablanca (1878-1901),, t. 2.

(18) رسالة من جماعة من التجار الأجانب بالعرائش، 2 يونيو 1881 T. 61 / Roll 13

(19) انظر رسالة محمد بركاش إلى الهيئة الدبلوماسية بطنجة، 13 شعبان 21/1297 يوليوز 1880 (م و م).

(20) تقرير ماثيوس عن الحالة بالمغرب خلال 1878 ـ 1879 A.T. / Roll 12

(21) رسالة قنصل فرنسا بالدار البيضاء 15 مارس 1878 : A.T/100

(22) رسالة قنصل فرنسا بالدار البيضاء 29 نوفمبر 1878 A.E.P. / CC. Casablanca, t. 2.

(23) MIEGE; Le Maroc et l'Europe, op. cit., p. 385

7،50 ف للهيكتولتر، والشعير 3 ف، فإننا نرى أن أثمانهما تضاعفت ست أو سبع مرات في الواجهة الأطلنتكية.

لم تكن الأقاليم الداخلية أحسن حالا، خاصة وأنها كانت تعاني من صعوبات المواصلات بعد هلاك عدد وافر من دواب النقل؛ ففي مراكش، بلغت خروبة القمح في شهر ماي 64 مثقالا، وخروبة الشعير 35 مثقالا، والزيت 22 مثقالا[24]. وفي دمنات، بلغ صاع شعير 18 أوقية بعدما كان ثمنه في الأوقات العادية 6 أواق[25]. وفي فاس ومكناس، بلغ المد من القمح 14 مثقالا من أول رجب إلى آخر ذي القعدة 1/1295 يوليوز إلى 25 نوفمبر 1878[26]. وفي فكيك، بلغ المد الواحد من القمح 6 ريالات فرنسية وذلك في ربيع 1295 هـ[27].

* * *

في محاولة للتخفيف من موجة هذا الغلاء، تدخلت الهيئة الدبلوماسية بطنجة لدى المخزن، عن طريق النائب السلطاني محمد بركاش، ملتمسة منه تسريح المساحلة من مرسى لأخرى قصد تحريك الطعام بحرا على يد التجار من مناطق «الفائض» إلى مناطق العجز. غير أن هذه المحاولة، التي تكررت مرارا، كانت تتجاهل حقيقة الوضع الغذائي في مجموع البلاد. ذلك أن الحبوب كانت نادرة وغالية في جميع الأقاليم، وكان السلطان يخشى مما قد ينشأ عن تسريحها بحرا من حدوث الاحتجاجات والاضطرابات، لذلك فقد أجاب بأن جلب الأقوات أمر مقصور على الأمناء، ثم أضاف موضحا : «على أن الأسعار اليوم متساوية في جميع المراسي وليس في بعضها فضل يوسق لغيرها»[27م].

في مثل هذه الظروف، أصبح الاعتماد على الخارج ضروريا لمواجهة القحط. ومن ثم اتسعت حركة استيراد الحبوب، من قمح وشعير وأرز، ودقيق، من فرنسا وانجلترة وحتى من الولايات المتحدة[28]. هنا أيضا تدخلت الهيئة

---

(24) رسالة الحسن بن الطيب اليماني المذكورة في الهامش 14.

(25) التوفيق (أحمد)، «اينولتان»، 1983، ص 326.

(26) ابن سودة، «إتحاف المطالع»، م س، حوادث 1295 هـ.

(27) مزيان (أحمد) :**دراسة المجتمع الواحي بالجنوب المغربي الشرقي**، دبلوم الدراسات العليا، الرباط، 1985، ج 1، ص 252.

(27م) رسالة مولاي الحسن، 18 جمادى الأولى 1878.5.20/1295 (م و م).

(28) رسالة ماثيوس، 14 يونيو 1878 T 61 / Roll 11

الدبلوماسية لدى المخزن مطالبة بإعفاء هذه المستوردات الغذائية من الرسوم الجمركية[29]. وقد أبدى مولاي الحسن في غير ما مرة استعداده للموافقة على هذا الإجراء، إلا أنه وضع شروطا لذلك، نجملها فيما يلي :

- بيع الحبوب المستوردة بأثمان منخفضة.
- بيعها نقدا.
- حظر بيعها مقابل بيع أو رهن العقارات[30].

من الواضح أن هذه الشروط تدخل في إطار حرص السلطان على أن تأخذ الحبوب طريقها إلى بطون الجائعين لا إلى مستودعات المحتكرين. ومن الواضح أيضا أنها تنطوي على هاجسين تخوفه من أن يؤدي بيع الحبوب المستوردة مقابل رهن العقارات إلى تجريد عدد كبير من الملاك المغاربة من ملكياتهم بعد إفلاسهم من جراء المسغبة، ثم تخوفه من التظلمات والتعقيدات الدبلوماسية التي يمكن أن تفرزها، في ظل هذه الظروف، المعاملات الربوية.

بيد أن الهيئة الدبلوماسية رفضت المصادقة على هذه الشروط متذرعة بحرية المعاملات.

- صور من القحط والجوع عام 1878

منذ شهر مارس 1878، كتب قنصل فرنسا بالدار البيضاء أن موجة الغلاء ستزداد تصاعدا وستؤدي إلى وقوع مجاعة مفرطة وظهور أوبئة فتاكة[31]. وقد تحققت توقعاته بالفعل؛ فلم يكد يمر سوى زمن يسير، حتى استحكمت أزمة الخبز، مرغمة المدن الشاطئية على استيراد الطعام من أوربا، ومجبرة القرويين على نبش التربة العصيّة بحثا عن عروق النباتات البرية لسد رمقهم بها.

---

(29) رسالة جماعية من الهيئة الدبلوماسية بطنجة، 1878.3.15 : A.T/197

(30) رسالة جوابية من موسى بن أحمد إلى الهيئة الدبلوماسية بطنجة، 14 ذي القعدة 10/1295 نوفمبر 1878 A.T./197

(31) رسالة قنصل فرنسا بالدار البيضاء المذكورة في الهامش 21.

الجدول رقم 16

واردات الحبوب بالصويرة (بالكلغ) من فاتح يناير إلى 30 يونيو 1878

	من إسبانيا	من وهران	من بريطانيا	من إسبانيا	المجموع
القمح	299.612	7.200	258.210		565.022
اللوبياء	19.826	1.000			20.826
الذرة	251.485	28.000	261.000	150.000	690.485
الشعير	137.729	173.024	32.500		623.253
الحمص	5.000	6.000			11.000
القمح	7.500	68.876	25.832	102.208	
الأرز	2.900	12.500	2.550.340		2.565.740
				المجموع	4.476.326
				القيمة الكلية	1.552.685

الجدول رقم 17

واردات الحبوب بآسفي خلال النصف الأول من غشت 1878[(31م)]

المصدر	المادة	الوزن (بالكلغ)	القيمة بالفرنك
انجلترة	القمح	184.000	56.000
انجلترة	الشعير	111.000	28.000
انجلترة	الذرة	168.750	38.000
انجلترة	الدقيق	86.000	40.000
انجلترة	الجبلبان	50.000	23.500
الجزائر	القمح	46.000	14.000
الجزائر	الشعير	37.000	9.000
الولايات المتحدة	الذرة	336.000	76.000
		القيمة بالفرنك	285.000

والحقيقة أن الاخباريين لم يحدثونا عن حياة أجدادنا خلال هذه الشدة، ونحن نستطيع فقط أن نتخيلها ونعيد بناءها على ضوء الآثار التاريخية التي وصلت إلينا في التقاييد والوثائق عن أخبار الجوع والقحط. وقد اخترنا من هذه الآثار ثلاثة نصوص سنحاول أن نجعل أصحابها، من معاصري المجاعة، يحدثوننا بأسلوبهم قبل أن نذيل رواياتهم ببعض الملاحظات.

* النص الأول للفقيه السوسي سيدي محمد التناني، ورد في تقييد بتاريخ ربيع الأول 1296 هـ[32]. فيما يلي أهم ما ورد فيه

«وعدم القوت والزرع، قحلت النواحي مع سائر البلدان والأقطار. من حد الصحاري وسوس وحاحة. وبلدان الغرب ومراكش والأحواز. إلى حد مدينة وجدة وطنجة والجبال والأوطان كلها. وماتت البهائم من عدم المأكول وعدم المطر ... وبلغ الزرع بالثمن لحساب خمسة وعشرين أوقية لمد النبي صلى الله عليه وسلم بالنقد. وبالأجل في البيع بخمس ريالات فأكثر... واشتد الجوع والغلاء على الناس ويأكل الناس بعضهم بعضا. ويتهاجمون بينهم. ويقطعون الطرقات ... ومات جميع الناس. وما بقي إلا القليل..»

* النص الثاني للفقيه سيدي محمد بن عبد الله البوشواري[33]، يقول فيه :

«ومما وقع في هذا العام (1295 هـ) أن بني عمران (أيت با عمران) قد أكلوا لحوم الموتى وجبدوهم من القبور وأكلوهم. وقيل لي بعث واحد منهم إلى امرأة جسيمة ضخمة حتى وصلته فذبحها وأكلها... وكم من إنسان قتل ولده فأكله. وكم من واحد طرح ولده الصغير في موضع وتركه عرضة للضياع. وأكلت القبائل أموال المرابطين في السهل ...».

* النص الثالث عبارة عن رسالة وجهها النائب السلطاني بطنجة، محمد بركاش، إلى ممثل انجلترة بالمدينة بتاريخ 27 صفر 1296 هـ/20 فبراير 1879م، وتتعلق بغرق سفينة أوربية محملة بالحبوب بين فضالة والدار البيضاء (في غضون نوفمبر 1878)، وتهافت الجياع على الاقتيات بما لفظه البحر منها[34] :

«فقد وصل كتابك بتاريخ 5 فبراير في شأن شكاية التاجرين من رعيتكم على شأن البابور الذي كان غرق في البحر بين فضالة والدار البيضاء يطلبان

(32) أورده السوسي (المختار) في «المعسول»، م س، ج 15، ص 13.

(33) م ن، ج 17، ص 259.

(34) م. و. م.

رد ما لفظه البحر من الحبوب التي كانت مختلطة بالرمل وطالعنا ما كتباه لك في ذلك من كونهما كانا خرجا إلى ذلك المحل ووجدا الناس هناك يلتقطون الحبوب من شاطىء البحر من 4000 إلى 5000 فلا يخفاك أن أولئك الناس الذين كانوا يلتقطون ذلك إنما هم من المحاويج الذين كانوا سياحين في الأرض يطلبون القوت لكونهم كانوا يموتون جوعا   فلما وجدوا الحبوب هناك جعلوا يلتقطونها   وجل من أكل تلك الحبوب مات فبعضهم مات هناك وبعضهم بالدار البيضاء وكان ذلك هو سبب ابتداء الموت بالدار البيضاء ... والضعفاء في كل محل إذا وجدوا شيئا رماه البحر يلتقطونه كما يقع ذلك في كل أرض وفي كل محل لاسيما في هذا الوقت الصعب الشديد الذي كثر فيه الضعفاء والمحاويج حتى صار الأجناس وتجارهم وكذلك النواب يجمعون المال ويتصدقون به عليهم ... وحيث كانت دولة سيدنا أعزه الله لا تحب الخسارة للتجار أي جنس كانوا فإنا ندفع الخمسمائة ريال التي دفعت في المركب المذكور لجميع التجار الشركاء في ذلك».

* بعض الملاحظات حول هذه النصوص

أولا : نلاحظ من النصين الأولين أن القحط لم يكن مقصورا على جهة دون أخرى، بل كان عاما، امتد نطاقه من الصحراء جنوبا إلى طنجة شمالا ووجدة شرقا. لكن النصين يجعلاننا نستنتج أنه كان أشد وقعا في الأقاليم الجنوبية، كحاحا والحوز وسوس وأيت باعمران[35]. على أننا لا نستبعد أن يكون قد جرى بنفس الحدة في جهات أخرى، خاصة الأقاليم الشرقية والمناطق الجبلية. إلا أن المعلومات تعوزنا هنا لتحديد آثاره.

---

(35) منذ 14 يونيو 1878، كتب ماثيوس يقول : إن الأقاليم الجنوبية (حاحا، سوس، مراكش) تعاني من المجاعة وأن الغذاء الوحيد للفئات الفقيرة في هذه الأقاليم هو عروق إيرني، مضيفا أن الناس يموتون جوعا في نواحي الصويرة : «حتى ولو تهاطلت الأمطار، فإن المجاعة لن تخف وطأتها بأي وجه (تقرير ماثيوس المذكور في الهامش 20) ؛ بخصوص مراكش، نعرف من خلال رسالة الحسن ابن الطيب اليماني (المذكورة في الهامش 14) أن الشدة كانت حادة بها، إذ يقول فيها «البلاد أجدبت والأسعار ارتفعت ولحق الناس من العناء والتعب في تحصيل أدنى معيشة ما لا يكيف ولا يطاق وطالت الشدة والمجاعة واستولى الكساد على الناس ولم يبق بيع وشراء حتى من توقف على بيع شيء بيده ليستعين به على أمره لم يساو له نصف ثمنه» ؛ أما بخصوص سوس، فنجد في «المعسول» مقاطع متفرقة تدل على ما عاناه الاقليم من البؤس، منها هذا المقطع : «أطلت سنة 1295 هـ فأتت على الرطب واليابس بمسغبتها، فلا محصول ولا مدخول ولا رخص، فعركت الناس عركا حتى لم يتخطها من الناس في هذه البلاد إلا من مدّ له العمر وأخرقت له العادة، فقد صارت هذه البلاد كرأس الأقرع» (ج 1، ص 197). وفي موضع آخر : «وقد أظهر الله فيها (في سنة 1295 هـ) أنواع البلاء والجوع والخوف ما لا يطيقه بشر وقد أدى الحال بالناس إلى الاقتيات بلحوم البشر وغاض الأمان وقاض الجفاء من قلوب الخلق ولا هبة ريح ممطرة» (ج 15، ص 130).

ثانيا لا نجد في كلا الروايتين، الأولى والثانية، أي إشارة إلى الجراد كعامل وراء هذا القحط. فالجفاف هو العامل الحاسم، وقد أدى إلى الحيلولة دون مباشرة عملية الحرث، وإلى هلاك الدواب بعدد كبير.

ثالثا نستشف من رواية التناني انتشار المعاملات الربوية في بيع الأقوات؛ فالزرع الذي كان يباع بـ 25 أوقية للمد نقدا، كان يباع بالسلف بـ 5 ريالات. وإذ يضطر المحتاجون إلى قبول هذا النوع من المعاملات من أجل البقاء، فإن شخصا ما يزداد ثراء، سيما بعد إقدام المدينين بعد عجزهم عن الأداء، على بيع ما يملكون بثمن زهيد.

رابعا قد تكون المجاعة في النصين الأولين قد تحولت إلى مادة أدبية أصبح معها من الصعب على الباحث أن يميز بين ما هو حقيقي وما هو من صنع الخيال. على أنه لا بد من وجود ظل من الحقيقة في الخيال الأدبي نفسه. فمهما كان في الروايتين من مبالغات، فإنهما تدلان على مدى تردي الأوضاع واستبداد القحط الأسود بالسكان. فالثابث أن المشاعر البشرية انحطت تحت وخزات الجوع، فتفككت الروابط العائلية، وسادت الهمجية، وكثر السطو على الممتلكات، بما فيها مطامير المرابطين. وحتى عادة أكل اللحوم البشرية أطلت بوجهها الكريه في مثل هذه الظروف. وقد أكد بعض المعاصرين الأجانب هذه الحقيقة، ومنهم كامبو (Campou) الذي أخبرنا بأنه شاهد خلال هذه المجاعة امرأتين وهما تفترسان فلذتي كبديهما[36].

خامسا نلاحظ في الأخير أن المتضوعين جوعا اضطروا إلى هجر مجتمعهم بحثا عن الطعام. هنا يطلعنا النص الثالث على أن المدن الساحلية، خاصة التجارية، غرقت بأعداد ضخمة من هؤلاء النازحين، الذين أتى الكثيرون منهم من أقاليم نائية، وتمكنوا من فرض أنفسهم على ضمائر الحضريين. ذلك ما تبينه لنا رسالة محمد بركاش بإشارتها إلى عملية الغوث التي نظمها النواب الأجانب وتجارهم. لكن بالرغم من هذه العملية، التي ساهم فيها المخزن والمحسنون اليهود والمسلمون، فإنها لم تكن كافية لتحول دون موت عدد كبير من الجائعين[37]، وكان هذا الموت ينجم بالطبع عن الضعف والحرمان، لكن أيضا عن تناول الأغذية الفاسدة، كهذه الحبوب التي لفظها البحر وتهافت

(36) CAMPOU (de Ludovie) : **Un Empire qui croule...**, Paris, 1986, p. 40.

(37) تخبرنا رسالة من عامل الصويرة بتاريخ 28 رمضان 25/1295 شتنبر 1878 بأن عدد الموتى بالمدينة من المعوزين بلغ 30 ضحية في اليوم (م. و. م.).

الجائعون على استهلاكها رغم ما يشوبها من شوائب. ولا يهمنا أن نقف عند ما ورد في هذه الرسالة من شكاوي التجار، أصحاب هذه الحبوب، ويكفي أن نسجل أن المخزن اضطر، كضرب من سخرية الأقدار، إلى إرضاء هؤلاء بتسديد ثمنها. على أن ما يهمنا هي تلك الاشارة العابرة التي تضمنتها إلى الخطر الذي شكله النازحون على الصحة العمومية في المدن. فالنزوح القروي المرتبط بسوء التغذية كان يشكل الأرضية المناسبة لتفشي الأوبئة. وهكذا فإن الكوليرا التي ظهرت في مكناس وفاس منذ نهاية يوليوز، انتقلت مع هؤلاء النازحين إلى المدن الشاطئية، كما انتقلت بجانبها أوبئة أخرى مثل الجدري والتيفوئيد. وهي مسألة سنعود إليها فيما بعد.

2 ـ استمرار المصاعب في سنوات 1879 ـ 1883

أ ـ تهاطل الأمطار وترحيل الآفاقيين

في شتاء 1878، أمطرت السماء بغزارة بعد سنة طويلة من الجفاف، وهمّت الأمطار جل أقاليم المملكة. فبخصوص الواجهة الأطلنتكية، كتب قنصل فرنسا بالدار البيضاء يقول «منذ زهاء 12 يوما والأمطار تتهاطل بغزارة على طول السواحل، فارتوت الأرض بعد أن كانت تحترق ظمأ للماء. كما أن عملية البذر بدأت على الأقل من الرباط إلى الجديدة»[38]. وتقول وثيقة مغربية عن الحالة في الأقاليم الجنوبية «وأعطى الله المطر بسوس والحوز واخضرت البلاد وتنورت واهتزت وربت من كل زوج بهيج»[39].

مع هذه الأمطار المهمة، بدأت الحالة الصحية في التحسن نسبيا. فقد أقلع الجدري والكوليرا عن جميع المراسي باستثناء الصويرة[40]. ورافق ذلك صدور قرار من سلطات جبل طارق بالغاء الحجر الصحي المفروض على المغرب منذ شهر غشت، وهو قرار أحدث فرحا كبيرا بين السكان، خاصة الفقراء الذين كانوا يأملون في إيجاد الشغل[41].

---

(38) رسالة قنصل فرنسا بالدار البيضاء المذكورة في الهامش 22.

(39) من عبد السلام بن علي التهامي إلى محمد بركاش، 22 ذي الحجة 18/1295 دجنبر 1878 (م. و. م.)

(40) رسالة ماثيوس، دجنبر 1878 (T 61 / Roll 11)

(41) رسالة ماثيوس، 23 دجنبر 1878 : (T 61 / Roll 11)

في ظل هذه الظروف، وجدت المدن فرصتها للتخلص من الآفاقيين الملتجئين إليها؛ ففي طنجة، جرت منذ بداية أكتوبر عملية مطاردة المتسولين الغرباء، بتدخل من أعضاء السلك الدبلوماسي. وهكذا فقد التقط جنود السفارات الأجنبية أكثر من 150 متسولا أمام أبواب المساجد وفي الأزقة، وسلموهم للسلطة المحلية التي حشدتهم بحي القصبة في انتظار ترحيلهم[42]، بعد أن ارتفع العدد إلى 400 شخص، افتتحت الهيئة الدبلوماسية اكتتابا لمساعدة هؤلاء المعوزين على العودة إلى حال سبيلهم «طالما أن الأمطار تهاطلت بغزارة في المناطق الداخلية». بلغت قيمة هذا الاكتتاب 1.100 دولار، ساهم فيه أعضاء السلك الدبلوماسي والسلطة المحلية وأغنياء المدينة من مسيحيين ويهود ومسلمين. وفي عشية رحيلهم، وزع عليهم العامل الأغطية والملابس، وأعطى كل راشد ثمانية أرغفة، وكل طفل خمسة، زادا للطريق، ومنح حوالي 5 إلى 6 دولارات لكل عائلة منهم[43]. وفي شهر مارس 1879 جرت عملية مماثلة بالمدينة نفسها لترحيل 789 من المعوزين الذين كانوا ما يزالون متواجدين بها[44]. وفي نفس التاريخ تقريبا، تم ترحيل الفقراء الملتجئين بالمراسي التجارية الأخرى بعد أن قُدمت لهم بعض المساعدات[45].

---

(42) رسالة سفير فرنسا بطنجة، 19 أكتوبر 1878.

(43) بلغت مساهمة الهيئة الدبلوماسية 340 دولارا موزعة كما يلي :

ـ نائب الولايات المتحدة	=	40 دولارا	ـ نائب البرتغال	=	40 دولارا
ـ نائب إسبانيا	=	50 دولارا	ـ نائب إيطاليا	=	50 دولارا
ـ نائب فرنسا	=	100 دولار	ـ نائب ألمانيا	=	10 دولارات
ـ نائب انجلترة	=	50 دولارا			

(44) A.T. / 166

(45) MIEGE; Le Maroc..., t 3, p. 394, n° 2.

الجدول رقم 18

لائحة الآفاقيين الذين تم ترحيلهم من طنجة في مارس 1878

الأصول	العدد	المساعدات (بالدولار)
الرباط	5	20
سوس	33	312
مراكش	32	228
دكالة	56	356
الرحامنة	52	320
تادلا	7	36
سلا	17	66
عبدة	5	40
القصر الكبير	61	240
الشياظمة	1	8
بني حسن	30	98
الجديدة	1	4
المناصرة	3	8
غربية ونواحيها	482	966
الصويرة	4	26
الخلط	3	12
الشراردة	2	8
الشاوية	2	6
الغرب	1	4
المجموع	797	2.758 42 (قدم هذا المبلغ لقائد مخزني رافق هؤلاء المعوزين إلى نواحي المدينة)
		2.800 دولار

ب ـ بذور الأمل

اصطدم الموسم الفلاحي الجديد (1878ـ1879) بمشكلات متعددة. فالبؤس كان ما يزال ضاربا أطنابه، خاصة في النواحي الشرقية، وتادلا، والحوز، وعبدة، وسوس، وحاحا. وإلى بداية 1879، كانت واردات الدقيق والأرز ما تزال تصل من فرنسا وانجلترة والولايات المتحدة[46]. كما أن الجفاف السابق قضى على جزء هام من قوة العمل، وعلى رساميل الفلاحين من بذور ودواب. أضف إلى ذلك أن الأمطار المفرطة في الشمال أتلفت المزروعات البكرية. وإلى هذا كله، نكبت البلاد في شتاء 1878ـ1879، ومباشرة بعد إقلاع الكوليرا، بوباء لا يقل عنها فتكا، هو التيفوئيد.

مع ذلك، وبالرغم من كل المعوقات، فالثابت أن الفلاح الذي خرج سالما من المسغبة والوباء، عاد إلى استئناف العمل بالحقل، باذلا أقصى الجهد للحصول على أكبر غلة ممكنة، بصبره المعهود، وإيمانه الشديد بالقضاء والقدر، وأمله القوي في انفراج الأحوال. وحيثما انعدمت الدواب، كان الرجال والنساء يجرون بأنفسهم المحاريث[47]. هذا مع العلم أن المخزن تدخل في العالم القروي في ربيع 1879 لاستنهاض همم الفلاحين لبذر القطاني على نطاق واسع مع مدّهم بالبذور والدواب التي يفتقرون إليها[48].

وتدل كل القرائن التي لدينا على أن السنة جادت ببعض المحاصيل المرضية، ما عدا في الشمال حيث أتلفتها الأمطار الوابلة. نذكر من هذه القرائن رواية التناني التي تقول : «فأمطرت وحرث بعض الناس من قليل وأعطى الله المطر والزرع وانتفى الجوع»[49] ؛ ورواية البوشوارى «ثم تدارك الله الاقالة (أي تدارك الناس) بلطفه عام 1296 وكثر المطر وربح كل حارث شيئا قليلا أو كثيرا»[50]. من جهته، يؤكد ماثيوس أن غلات اللوز والزيت كانت وافرة في الجنوب[51]. ويذكر في مراسلة أخرى : «إن محاصيل الشعير المبكرة قد تم حصدها واستهلاكها عن آخرها»[52].

---

(46) تقرير ماثيوس المذكور في الهامش 20.

(47) رسالة قنصل فرنسا بالدار البيضاء المذكورة في الهامشين 22 و38.

(48) جاء هذا التدخل بناء على رسالة جماعية وجهتها الهيئة الدبلوماسية بطنجة إلى المخزن بتاريخ 8 مارس 1878 (A.T. / 197)

(49) أورده المختار السوسي في «المعسول»، م. س. ج 15، ص 14.

(50) م. ن.، ج 17، ص 259.

(51) رسالة ماثيوس، 18 ماي 1879 : (T 61 / Roll 12)

(52) رسالة ماثيوس، 20 ماي 1879 : (T 61 / Roll 12)

كنتيجة طبيعية لذلك، مالت أثمان المواد الغذائية إلى الهبوط وبنسبة مهمة بالمقارنة بما كانت عليه عام 1878؛ ففي فاس، هبط ثمن القمح من 14 مثقالا للخروبة إلى 9 مثاقيل(53). وفي الصويرة، انخفض ثمن قنطار قمح إلى 30،85 فـ، وقنطار شعير إلى 21،20 فـ، أي بنسبة 25 في المائة. كما أن أثمان اللحوم، التي سجلت ارتفاعا كبيرا من جراء الجفاف السابق، انخفضت بدورها بنسبة 40 في المائة(54). هذا مع العلم أنه لم تسجل في الماشية أية خسائر خلال سنة 1879. بموازاة ذلك، توقف استيراد المواد الغذائية من الخارج، وبدأت التوقعات بحدوث انفراج. في 14 ماي، كتب ماثيوس يقول : «هناك ما يدعو إلى الاعتقاد باحتمال عودة الرخاء ولو أن الأمر يتطلب مرور سنين قبل أن تستعيد البلاد ديناميتها السابقة»(55).

استمر هذا التفاؤل في السنة التالية (1880). فالسماء لم تبخل بمائها، إذ تساقطت أمطار مهمة، خاصة في الشمال. في طنجة ونواحيها، نزلت كالسيل، وبلغت مقاديرها الجمعية 755 ملم من فاتح شتنبر إلى 31 نوفمبر(56). في الجديدة ونواحيها، بلغت 229 ملم من شتنبر إلى ماي 1880(57). كما أن الأسعار استمرت في الهبوط، فهبط ثمن قنطار قمح في الصويرة إلى 24،70 فـ، والشعير إلى 18،05 فـ(58).

لكن يظهر من استنطاق الوثائق المغربية أن بعض الأقاليم كانت ما تزال تعاني من الجفاف وغلاء الأسعار. فبخصوص الريف، تقول وثيقة بتاريخ صفر 1297/يناير 1880 «المال افنى والأسعار اغلات (كذا) من قلة المطر في هذه النواحي ونواحي إيالة الريف»(59). ونقرأ في وثيقة أخرى بتاريخ 12 صفر 25/1297 يناير 1880 «وعدم المطر في الأرض وحصلت جدبة كبيرة وانعدم الحرث وضاقت الناس ضيقة شديدة»(60). وبخصوص المدن الشمالية، كطنجة، كان الناس في أشد الحاجة إلى القوت «بسبب فقده وتضرر الضعفاء بذلك وحدوث الهرج في البلد بعدم وجدانه»(61). أما بالنسبة للأقاليم الشرقية، فقد

(53) VAJDA; 1951, op, cit., p 101.
(54) MIEGE; le Maroc.., op. cit., t. 3, p. 394.
(55) رسالة ماثيوس، 14 ماي 1879
(56) رسالة ماثيوس، 7 دجنبر 1879
(57) MIEGE; Le Maroc..., t. 3., p. 394, n° 6 .
(58) م. ن.، ج 3، ص 394، الهامش 9.
(59) رسالة من قائد قلعية إلى مولاي الحسن، صفر 1297/يناير ـ فبراير 1880 (خ ح).
(60) من المختار أقلعي إلى مولاي الحسن، 12 صفر 25/1297 يناير 1880 (خ ح).
(61) رسالة مولاي الحسن إلى محمد بركاش، 8 صفر 21/1297 يناير 1880 (م و م).

كانت الحالة أسوأ كما تفصح عن ذلك رسالة من أعيان أنكاد إلى مولاي الحسن بتاريخ 10 صفر 23/1297 يناير 1880 «وفي علم سيدنا أن وطننا هذه السنة لم تنزل بها مطر قط وضاعت المواشي ومن أجل هذا فر الضعيف منا لأرض النصرى (كذا) والناس في غاية الرعب»(62). كذلك الأمر بالنسبة لسوس حيث وصل الناس إلى الحلول القصوى وكانوا «يبيعون أولادهم ويأكلون ثمنهم ويهجمون على بعضهم بعضا بقصد أكل متاعهم وإشباع بطونهم»(63). أخيرا فقد كان إقليم الغرب يعاني بدوره من قلة الطعام وغلائه، وقد ذكر لنز (Lenz)، أثناء مروره بالاقليم في غضون 1880، أن السكان كانوا يصنعون خبزا من البلوط الملتقط من غابة المعمورة(64).

هذه الاشارات المتفرقة تدل إذن على أن بعض الأقاليم كانت ما تزال تعاني من الفقر والجوع. مع ذلك، فإن الحالة العامة كانت تتجه ببطء نحو التحسن؛ إذ أن المجاعة خلال سنتي 1879ـ1880 اتخذت صبغة المحلية في هذه الجهة أو تلك. فإن نقص المحصول أو بطلانه في المناطق التي تنتج فائضا في العادة هو الذي أدى إلى وقوع البلاد كلها فريسة للجوع عام 1878. إلا أن محصولي 1879 و1880 جاءا مرضيين في السهول الأطلنتكية الوسطى. وكان السلطان قادرا علي تحريك الغذاء من هذه المناطق إلى جهات العجز. وقد أصدر أوامره بالفعل إلى أمناء الدار البيضاء بتوجيه القوت إلى طنجة(65). وهو ما فعله أيضا بالنسبة لسوس، حيث أذن للتجار الأجانب بجلب القوت إلى مرسى أكدير للتخفيف من الشدة النازلة بالاقليم(66).

ج ـ عودة الشدة

كان يبدو أن شبح الجوع القاتم قد بدأ في الانقشاع تدريجيا، لكن ما كادت الأحوال تتحسن نسبيا، حتى وقع جفاف شديد أعاد مسلسل النكسات الغذائية.

(62) رسالة من أعيان أنكاد إلى مولاي الحسن، 10 صفر 23/1297 يناير 1880 (م و م).

(63) رسالة من مولاي الحسن إلى قائد أكدير الحاج عمر بن سعيد المتوكي، 16 جمادى الثانية 26/1297 ماي 1880 (مجلة «الوثائق»، مديرية الوثائق الملكية بالرباط، العدد 3، الوثيقة 500).

(64) LENZ Dr. O.; 1886, op. cit., p. 215.

(65) رسالة مولاي الحسن إلى بركاش المذكورة في الهامش 61؛ أنظر أيضا الرسائل المتبادلة بينهما في نفس الموضوع، وبين أمناء مرسى الدار البيضاء، في مجلة «الوثائق»، العدد 6، ص 44، و98، و264، و406.

(66) انظر رسالة مولاي الحسن إلى محمد بركاش بتاريخ 30 جمادى الأولى 1300 في ابن زيدان «الاتحاف»، م س، ج 2، ص 395.

بدأت معالم هذه الشدة الجديدة مع الموسم الفلاحي لسنة 1880-1881؛ فقد ساد الجفاف في الشمال مباشرة بعد أن قام الفلاحون ببذر المزروعات البكرية. إلا أن الأمطار التي تهاطلت في فبراير جاءت في الوقت المناسب لإنقاذ هذه المزروعات. وتشير رواية ماثيوس إلى أن الأمطار همت الواجهة الأطلنتكية وأنها كانت غزيرة خاصة في الشمال، كالعرائش وتطوان وطنجة. في هذه المدينة الأخيرة، بلغت كمية التساقطات 865 ملم من شتنبر 1880 إلى 28 فبراير 1881. وحسب الرواية نفسها، فإن هذه الأمطار أدت إلى هبوط أسعار القمح والشعير بنسبة 20 في المائة، في الدار البيضاء والجديدة وآسفي[67].

أما في الأقاليم الشرقية والجنوبية، فكانت الحالة مزرية، حيث انحرفت التساقطات عن المعدل المعتاد بنسبة مهمة، وانكمش فيها فصل التهاطل في فترة وجيزة؛ ففي الصويرة لم يسقط من اكتوبر 1880 إلى فبراير 1881 سوى 49 ملم[68]. ولئن كانت الأمطار قد تهاطلت بعد ذلك، فإنها نزلت فوق أرض يابسة وفي فترة تمتاز بالدفء مما أدى إلى تبخرها بسرعة. ومن ثم عرفت الأقاليم الممتدة جنوب أم ربيع نصف قحط في هذه الجهة أو تلك، بينما ساد قحط شديد في شرق فاس، وأنكاد، ونواحي وجدة.

نتيجة لذلك، تميز محصول السنة بخصاص كبير، ولا أدل على هذا الخصاص من أن مولاي الحسن اضطر إلى استيراد الحبوب والأرز لتموين جيشه[69]. ولا أدل عليه أيضا من اشتعال أسعار الحبوب مع بداية فصل الخريف، كما هو موضح في الجدول رقم 19

---

(67) رسالة ماثيوس، 28 فبراير 1881 T 61 / Roll 13

(68) MIEGE; Le Maroc et l'Europe, op. cit., t. 3, p. 395, n° 1.

(69) رسالة سفير انجلترة بطنجة، 7 نوفمبر 1881 FO 99/215

الجدول رقم 19

أسعار الحبوب في الصويرة في صيف وخريف 1881[70]

القمح (لكل 168 كلغ)	
يوليوز 1881	20 ـ 22 فـ
غشت	30 فـ
شتنبر	37،50 فـ
أكتوبر	47،50 فـ
نوفمبر	50 فـ
الذرة (لكل 152 كلغ)	
غشت	12،50 فـ
نوفمبر	17،50 فـ
دجنبر	20 فـ
الشعير (لكل 136 كلغ)	
يونيو	7،50 فـ
نوفمبر	15 فـ

في ظل هذه الظروف، والمغرب يعاني من الخصاص، حاولت فرنسا استيراد الحبوب من المغرب لمواجهة القحط في الجزائر. من حسن الحظ أننا نتوفر على المراسلة التي دارت حول الموضوع بين سفيرها بطنجة (Vernouilley) والنائب السلطاني محمد بركاش. ونرى من المفيد أن ندرج هنا هذه المراسلة لأنها تسلط مزيدا من الأضواء على واقع محصول السنة في المغرب. فيما يلي، أولا، نص الطلب الذي تقدم به فرنويي، بتاريخ 4 يوليوز 1881

«لا يخفى عنك أن العام السالف لم ينزل مطر بناحية الجزائر وبعدمه جدبت الأرض ولم ينبت زرع ولا ربيع وأنتم والحمد لله نزل المطر بإيالتكم وخصبت وجاءت الصابة بإيالة الغرب وعليه فقد أمرتني الدولة بتلكراف نطلب من الحضرة الشريفة تسريح القمح والشعير لإيالة الجزائر وذلك مساعدة لطلب

---

(70) MIEGE; Le Maroc et l'Europe, t. 3, p. 395.

الدولة وإعانة لإخوانكم المسلمين الذين هناك وعلى هذا وجهت لك رقاصا خاص فنحبك بوصوله إليك توجه لي الإذن الشريف بذلك في الحين»(71).

نرى إذن أن طلب السفير الفرنسي يشير إلى جودة المحصول في المغرب. غير أن جواب محمد بركاش جاء واضحا أيما وضوح. أخبر بأنه أحال الطلب إلى السلطان وأن هذا الأخير أجابه بقوله

«إن الصابة قليلة في داخل الغرب ولم تصلح لكون المطر نزل في غير مفاصله ومن وسق القطاني يظهر وجل المحروث يحصل فيه الحب والتبن قليلا على أنه من الحياينة إلى وجدة لا شيء فيه وأهله لم يكتفوا عن هذه الناحية وضيقوا بأهلها حتى وقع فيهم الغلاء المفرط الذي لا ينجبر الكسر معه».

ثم أضاف بركاش قائلا

«وقد طلب الغير ذلك وأجيب بمثل هذا ولو كان موجودا فالمال أولى من إبقائه للفساد والضياع ... ولا شك أن خلائفكم بالمراسي يخبرونكم بهذا النقص الواقع في الصابة وعدم صلاحها»(72).

لم يكن هناك وفر بالفعل، إذ لم يكد يمضي على كتابة هذه السطور سوى زمن يسير حتى اضطر المغرب، مرة أخرى، إلى استيراد الحبوب من الخارج بعد أن استحكم القحط من جديد.

فقد كانت سنة 1882، سنة قحط عام، امتدت خلالها جيوب الجفاف إلى جميع الأقاليم، ما عدا في الشمال الذي انحرفت فيه الهواطل مع ذلك عن المعدلات بنسبة الثلث أو الربع؛ ففي طنجة لم يسقط من فاتح شتنبر 1881 إلى فاتح ماي 1882 سوى 270 ملم مقابل 1.000 ملم في نفس الفترة من السنة الماضية(73). وكان القحط أشد قسوة من سابقه عام 1878، وترك أسوأ الأثر على الحياة الفلاحية والرعوية والموارد المائية. ومنذ شهر أبريل، توقع السفير البريطاني درومند هاي سقوط ضحايا الجوع بالآلاف في فصل الصيف. وكان هذا السفير قد مر خلال الشهر المذكور بالدار البيضاء ومراكش وعاين انهيار المحاصيل وموت الدواب وتفشي الجوع بين القرويين الذين كانوا يقتاتون بعروق النباتات(74).

---

(71) رسالة سفير فرنسا بطنجة إلى محمد بركاش، 6 شعبان 4/1298 يوليوز 1881 (م و م).

(72) رسالة محمد بركاش إلى سفير فرنسا، 14 شعبان 1881/1298-: A.E.P. / CPM. t. 46

(73) MIEGE; Le Maroc et l'Europe, op. cit., t. 3, p. 395, n° 7.

(74) رسالة سفير انجلترة، دروmند هاي، 26 مارس 1882 : FO 99/202

الحمد لله وحده
وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه وسلم

خديمنا الأرضى الطالب محمد بركاش وفقك الله وسلام عليك ورحمة الله تعالى وبركاته

رسالة من مولاي الحسن إلى نائبه محمد بركاش حول تسريح القمح والشعير من مرسى إلى أخرى
10 ذي (القعدة 23/1299 شتنبر 1882) (م.و.م)

بحلول شهر ماي، تأكد انهيار المحاصيل بالفعل في جل الأقاليم، وأصبحت حياة البلاد مرتهنة بالاستيراد. ونعلم أن كميات كبيرة من القمح والشعير والأرز استوردت ابتداء من هذا الشهر من انجلترة وفرنسا[75]. وتشجيعا للعملية، وجدنا مولاي الحسن يُخفِّض من الرسوم الجمركية على الواردات الغذائية بنسبة 50 في المائة لمدة سنة، ابتداء من شهر ماي[76]. في نفس الاطار، استجاب لطلب الهيئة الدبلوماسية بتسريح المساحة بين مراسي مملكته لمدة شهر، ثم مدّد المهلة لمدة أربعة أشهر أخرى، على الرغم مما يثيره مثل هذا الاجراء من مصاعب[77]. بيد أن كل هذا لم يحل دون وقوع الكارثة ؛ سيما وأن الأغذية لم تكن تصل إلى مناطق العجز بالسعر الذي يستطيع المعرضون للخطر تحمله.

بالفعل، كانت الأسعار قد قفزت قفزات كبيرة في بضعة أسابيع حتى أنها عادت إلى المستويات التي سجلت عام 1878؛ فالقمح الذي كان يباع عادة بـ 15 فـ إلى 20 فـ (لكل 168 كلغ) بلغ في الصويرة 70 فـ في 8 أبريل، وقفز في 28 من نفس الشهر إلى 92،50 فـ، بينما بلغ الشعير (لكل 136 كلغ) 40 فـ، بدلا من 10 فـ في الأوقات العادية[78]. أما معدل الأسعار في باقي المراسي، فكان في حدود يونيو على الشكل التالي : القمح = 70 فـ إلى 80 فـ ؛ الشعير = 45 فـ ؛ الذرة = 40 إلى 55 فـ[79].

في صيف وخريف 1882، بلغت الأزمة الغذائية ذروتها من الاملاق والموت الجماعي جوعا. وكان وقعها أشد ما يكون في الأقاليم الجنوبية، حتى أن عام 1882/1299 أصبح مضرب المثل بسوس، قلت فيه المياه، وتفشى فيه

---

(75) رسالة ماثيوس، 29 يونيو 1882 : T 61 / Roll 13.

(76) رسالة ماثيوس، 2 ماي 1882 : T 61 / Roll 13

(77) رسالة مولاي الحسن إلى محمد بركاش، 10 ذي القعدة 23/1299 شتنبر 1882 (م و م).

(78) رسالة ماثيوس المذكورة في الهامش 75؛ انظر أيضا
MIEGE; Le Maroc et l'Europe .., t. 3 p. 396.

(79) الرسالة نفسها.

الموت الزؤام، على حد تعبير المختار السوسي[80]. وتصور لنا إحدى رسائل مولاي الحسن الحالة في إقليم حاحا في شتنبر 1882، فتقول «بلغت [المسغبة] فيها حدها حتى خرجت صدور أهلها وضاقت البلاد عنهم وهلكت مواشيهم ونفد قوتهم واشتدت فاقتهم فلا ترى بها إلا من الفترة بادية على وجهه والفقر بين عينيه»[81].

ومرة أخرى تجددت الفصول التي عاشتها البلاد عام 1878. فبالاضافة إلى سقوط ضحايا الجوع، اتسعت حركة النزوح القروي إلى المدن الشاطئية، وتأسست من جديد في هذه المدن لجان الغوث بمبادرة من النواب الأجانب بطنجة وتجارهم في المراسي الأخرى، كما أن المخزن قام مرة أخرى بتوزيع المساعدات الغذائية بواسطة الأمناء.

في الأشهر الأخيرة من السنة، أضيف إلى ويلات القحط تفشي أوبئة فتاكة، وجدت عملها ميسورا في هذه الحالة المزرية من الفقر والبؤس. وهكذا فقد تفشى وباء الجدري الساحق في جميع المدن تقريبا، خاصة مراكش ومكناس والرباط؛ في هذه المدينة الأخيرة كان يخلف 200 ضحية في اليوم خلال شهر دجنبر[82].

د ـ ذيول الشدة

كما حدث عام 1879، فقد ترك جفاف 1882 آثاره السيئة على الموسم الفلاحي الجديد؛ فقد كان الفلاحون يعانون من فقر مدقع والكثيرون منهم ما يزالون مشتتين في الآفاق. وحتى يونيو 1883، وجدنا مولاي الحسن يقول :

---

(80) السوسي (المختار)، «المعسول»، ج 11، ص89.
أشار ابن زيدان من جهته إلى الحالة المزرية في سوس بصدد حديثه عن رحلة مولاي الحسن إلى هذا الاقليم، وأثار مصاعب التموين التي نبه إليها قادة الجيش، ومما قاله في الموضوع : «لما سمع رؤساء الجيش عزم السلطان على تجريد حملة على سوس مثلوا بين يديه وقرروا له ما يعانيه أهل ذلك القطر من الشدة والاضطراب والفاقة وتفاحش الغلاء والقحط والفاقة بتلك النواحي وشرحوا له الأضرار التي تلحق بالجيش والأخطار التي يرتكبها السفر بهم («الاتحاف»، ج 2، ص 207). مع ذلك خرج مولاي الحسن في حملته في رمضان 1299/يوليو ـ غشت 1882، لوضع حد للمطامع الأجنبية في إقليم وادي نون المتسترة بالغطاء التجاري. ويذكر المؤلف (ص 210) «ورد لتلك النواحي (وادي نون) القاحلة مركب حاملا الأرز وغيره من المقتاتات بقصد الاتجار مع تلك القبائل المصابة بالقحط وأليم الجوع». وهكذا نرى كيف كانت المجاعة تستغل في خدمة الأغراض الاستعمارية.

(81) رسالة مولاي الحسن إلى محمد بركاش، 5 ذي القعدة 1299/18 شتنبر 1882 (م. و. م.).

(82) انظر ص 274 من هذا البحث.

«لا زال أثر المسغبة ظاهرا في الناس خصوصا في أولائك القبائل المجاورين للثغر الآسفي الذي بلغت فيهم المسغبة حدها ولا زالوا منجلين عن بلاداتهم في طلب ما يتعيشون به إلى الآن»(83).

أضف إلى ذلك أن الأسعار كانت ما تزال مرتفعة إبان موسم البذر. وإلى غاية شهر مارس، كان القمح يباع بـ 40 فـ لكل 100 كلغ، والشعير بـ 22،50 فـ(84).

كان من شأن هذه الظروف أن تحول بالطبع دون مباشرة عملية خدمة الأرض في ظروف مرضية. ولقد جاء المحصول هزيلا بالفعل على الرغم من أن عام 1883/1300 يوصف في الوثائق المغربية بأنه عام «ميمون خصيب». وتسعفنا وثيقة بمثال يجسد هذه الحقيقة؛ فقد قابل مولاي الحسن بين قوائم خرص شيشاوة، فوجد أن خرص عام 1300 هـ، الذي كان خصيبا، يقل عن خرص عام 1299 هـ، الذي كان عام قحط : «فالناقص في خرص الحمري ست وستون خروبة وفي ثمن البحائر سبعمائة مثقال وأربعة وسبعون مثقالا وثلاث أواق، والناقص في خرص البزيوي مائة خروبة وسبع خراريب». لم يفهم السلطان موجبا لهذا النقص «الذي له بال». وعندما استفسر عن سببه، أجيب بما نصه

«إن موجب النقصان في هذه السنة (1300 هـ) هو أن أهل شيشاوة والجعافرة وأهل رأس العيون ضعفوا ولم يبق فيهم من يقدر على كثرة الحرث وخدمة السواقي وقد حرثوا بالبور من أجل ذلك ومن قلة الزريعة عندهم إبان الحرث.. وقد كانت المسغبة وارتفاع الأسعار في إبان الحرث ولم يحرث إلا من له القدرة على الحرث»(85).

على ضوء هذه الوثيقة الهامة، نرى أن انتاجية الأحياء تقلصت كثيرا بسبب ضعفهم، وعلى ضوئها يمكن أن نستنتج أن الرقعة المنزرعة انكمشت إلى حد كبير عام 1883.

بالاضافة إلى انعكاسات الموسم الفلاحي السابق، كانت بعض الجهات، خاصة الهامشية، ماتزال تعاني من وطأة الجفاف وآثاره. فقد ذكر دو فوكو أن الجوع والقحط كانا متفشيين عام 1883، ومنذ أربع سنوات، في إحدى القرى

(83) رسالة من مولاي الحسن إلى بركاش، 12 شعبان 1300 (خ ح)
(84) رسالة ماثيوس، فاتح يوليوز 1883 : T 61 / Roll 14
(85) رسالة من قائد السراغنة إلى مولاي الحسن، 28 صفر 29/1301 دجنبر 1883 (خ ح، محفظة 44).

الواقعة بين تافيلالت وأكدير، إلى حد أن القرية خسرت جل سكانها وأصبح الخراب يغطي ثلثي مساحتها(86). وأشار في موضع آخر إلى انتشار البؤس في القسم الغربي من حوض درعة الذي بلغت فيه أسعار الشعير مستويات فاحشة وهلكت فيه جميع البهائم تقريبا(87). أخيرا فقد ذكر أن الماء كان منعدما منذ خمس سنوات في ناحية قصبة العيون، غرب وجدة، والمجاعة متفشية فيها(88). من جهة أخرى، تفيدنا الوثائق المغربية بأن القحط كان متفشيا في تافيلالت(89) وفي الريف(90).

في كل هذه الجهات، تساقطت الأمطار في ربيع 1883، مما عمل على تلطيف بعض الآثار(91). كما أن الموسم الفلاحي الجديد جاء واعدا في جل أقاليم المملكة بفضل الأمطار التي تهاطلت في دجنبر ثم في مارس 1884(92). وبدأ بذلك الكابوس الذي خيم على أنفاس البلاد منذ زهاء ست سنوات، ينقشع

---

(86) DE FOUCAULD (Cte Ch.) : **Reconnaissance au Maroc (1883-1884)**; 1e éd. 1888, rééd., Paris, 1939, pp. 207-13.

(87) م. ن. يذكر المؤلف بنفس المناسبة (ص 200 ـ 201) أن قنطار تمر (حوالي 45 كيلوغراما) كان يباع في الأوقات العادية بثمانية مثاقيل، لكن ثمنه ارتفع إلى خمسين مثقالا.

(88) م. ن.، ص 425.

(89) «إن البلاد تزايد خطبها واسترسل عليها الغلاء وتضرر بذلك الغني والفقير» : رسالة من مولاي سليمان ومولاي رشيد إلى مولاي الحسن، 28 شوال 1/1300 شتنبر 1883 (خ ح، محفظة 27).

(90) من مولاي الحسن إلى القائد محمد بن حم التمسماني، 3 شعبان 1300/(خ ح. كناش 353).

(91) BOIX; op. cit., p. 10

(92) من محمد السايح إلى مولاي الحسن، 18 رجب 3/1302 ماي 1885، حول كثرة المطر بتطوان والقصر الكبير (خ ح، محفظة 66) ؛ انظر أيضا

ـ رسالة محمد بن موسى الرباطي إلى مولاي الحسن، 16 رمضان 10/1301 يوليوز 1884، حول كثرة المطر بدمنات (خ ح).

ـ رسالة حسين بن هاشم إلى مولاي الحسن، 20 صفر 21/1301 دجنبر 1883، حول سقوط الأمطار بسوس :

PASCON P. **La Maison d'Iligh et L'histoire sociale de Tazerwalt**; SMER, Rabat, p. 86, doc. 58.

ـ رسالة الطاهر بن حسين بن هاشم إلى الطاهر الجيلالي بن مير، 22 جمادى الثانية 19/1301 أبريل 1884، حول كثرة الخصب ووفرة الحبوب والبهائم وهبوط الأسعار في سوس (م. ن.، الوثيقة 65).

ـ انظر كذلك ابن سودة «اتحاف المطالع»، حوادث 1301، حول المطر الذي تساقط في شهر مارس وجودة «الصابة».

تدريجيا[93]. إلا أن هذه الشدة الطاحنة خلفت آثارا اجتماعية واقتصادية بعيدة الغور، استمرت زمنا طويلا، سيما وأنها كانت متزامنة، كما سبق القول، مع تفشي أوبئة فتاكة آثرنا أن نتحدث عنها على حدة.

3 ـ عودة إلى الأوبئة

أولا ـ الكوليرا

أ ـ مصدر الوباء وطبيعته

في نهاية يوليوز 1878، والأزمة الغذائية ضاربة أطنابها، وصلت الأخبار إلى طنجة بظهور وباء فتاك بمكناس وفاس، حيث كان يخلف خسائر كبيرة في الأرواح. على إثر ذلك، قرر المجلس الصحي انتداب الطبيب الاسباني تاديو مرتنز (Taddéo Martinez) للتوجه إلى عين المكان قصد تحديد طبيعة المرض. غادر هذا الأخير طنجة في 7 غشت، ووصل في 14 من الشهر إلى مكناس، حيث بقي يومين، ثم عاد إلى طنجة في 23 غشت، وقدم تقريره لرئيس المجلس الصحي[94].

صرح مارتنز في هذا التقرير[95] أنه زار خلال إقامته بمكناس ثلاثة مرضى، أصيب أحدهم يوم وصوله، والآخر في اليوم السابق، والثالث قبل وصوله بثلاثة أيام ؛ ثم أكد أن كل هؤلاء ظهرت عليهم أعراض حادة تدل على أن المرض هو الكوليرا الأسيوية، مضيفا أن المرض نفسه هو المتفشي بفاس، حسب ما توصل به من معلومات.

---

(93) ذلك ما تعكسه الوثائق التي تمكنا من الاطلاع عليها في الموضوع. فيما يلي بعضها
ـ رسالة القائد ابراهيم بن عمر الدغوغي إلى مولاي الحسن، 17 ربيع الثاني 15/301 فبراير 1884 (خ ح، محفظة 31) «وهذه السنة لم يعهد مثلها في كل خير وبركة».
ـ رسالة أحمد بن العربي المنبهي إلى مولاي الحسن، 8 شعبان 3/1301 يونيو 1884 (خ ح، محفظة 30) : «وأنعم الله على عباده من النعم وأبدل حال الشدة بحال الرخاء عام أول وهذا العام ورحم عباده بفضل جزيل أنعامه».
ـ رسالة قنصل فرنسا بالرباط (12 ماي 1885 (AT/657) «إن الأمطار الأولى الغزيرة التي تهاطلت منذ شهر شتنبر والتي تتالت بعد ذلك بكيفية منتظمة قد مكنت من مباشرة عملية الحرث على نطاق واسع في منطقتنا مما ضمن محصولا جيدا. كما أن المراعي اعشوشبت باكرا وبكثرة ومكنت من نمو القطعان في ظروف ممتازة، سيما وأنه لم يحدث فيها موت خلال سنة 1884».

(94) رسالة نائب سفير انجلترة (وايت) إلى سلزبوري، 1878.8.21 FO 99/183

(95) توجد نسخة من هذا التقرير باللغة الانجليزية ضمن مجلد FO 99/185 إلا أنها بخط رديء جدا ويصعب قراءتها.

كان التقرير إذن واضحا فيما يتعلق بطبيعة المرض، إلا أننا لم نتمكن من العثور على نصه الكامل لنطلع على التشخيص الطبي لأغراضه. من حسن الحظ أنه يمكننا سد هذه الثغرة بفضل الطبيب الفرنسي لينارس (F. Linarès) الذي ترك لنا أوصافا لعدة حالات اكلينيكية

الحالة الأولى سجلها اعتمادا على الرواية التي وافاه بها رجل من تافيلالت؛ حسب هذه الرواية، كان المصاب بالمرض يتقيأ من فمه وخلفه، ويبرد جسمه بسرعة، وتغور عيناه، ويموت في بضع ساعات ؛ وعلى العموم فإن الهجوم لم يكن يستغرق سوى يوم واحد[96].

أما الحالات الأخرى، فقد سجلها لينارس بوجدة من خلال معاينته الشخصية لثلاثة مرضى بالمدينة، نثبت منها الوقائع التالية

في فاتح شتنبر، وصل إلى وجدة عسكريان من حامية عيون سيدي ملوك التي كان الوباء متفشيا فيها، هما مولاي أحمد (قائد المئة)، والمدعو المجدوب. نزل العسكريان في غرفة واحدة بأحد فنادق المدينة. وبمجرد وصولهما، سقط المجدوب طريح الفراش. وكانت أعراض مرضه ذات دلالة واضحة، من تقيؤ، وبول زلالي كثيف، وتشنج المفاصل، وميل الجسم إلى البرودة. وبكلمة، فقد أصيب بالكوليرا. توفي يوم 2 شتنبر[97].

في اليوم نفسه، أصيب رفيقه مولاي أحمد، وظهرت عليه نفس الأعراض. يقول لينارس «إنه وجده جالسا القرفصاء فوق غطائه. مسندا ذراعيه إلى الحائط، ومعالم القلق بادية على محياه : كانت عيناه غائرتين، ويداه ورجلاه باردتين، وكان يتقيأ، ويبول بولا زلاليا، ويعاني من سعار عطش لا تنقع له غلة. وقد ظهرت على ساقيه تشنجات، وكان يتكلم بصوت خافت وبالتلميح»[98].

لا ينتهي الوصف هنا، ولكننا أوجزنا أهم ما جاء فيه لنثبت أن الأمر يتعلق بالفعل بالكوليرا، نظرا لأن بعض الأطباء الآخرين نفوا وجودها كما سنرى فيما بعد.

يبقى علينا أن نحدد الآن المصدر الذي تحدّر منه الوباء.

---

(96) LINARES F. **Une épidémie de choléra au Maroc**, Paris, 1879, p. 8.

(97) م ن، ص 12 ـ 13.

(98) م ن، ص 13 ـ 12.

حول هذه المسألة، هناك رأي أول أدلى به بعض المعاصرين من دبلوماسيين وعامة الناس، مفاده أن الوباء وفد مع الحجاج بعد عودتهم من الديار المقدسة[99]. إلا أن هذا الرأي لا يرتكز في الواقع سوى على الظن والتخمين، كما أنه ليس مقنعا تماما. فالوباء لم يبدأ من الواجهة البحرية التي كان الحجاج المغاربة يعودون منها إلزاميا، وإنما بدأ من المناطق الداخلية، ومنها شع نحو السواحل. وربما يكون من الأصح أن نعزو الوباء إلى مصدر محلي، كما ذهب إلى ذلك الطبيبان مارتنز ولينارس.

يؤكد الطبيب الأول بالفعل أن الوباء تولّد في عين المكان ومن جيوب متوطنة بمكناس وفاس «حيث لا تمر سنة دون أن تسجل بهما بعض الحالات الكوليرية»[100]. نجد الفكرة ذاتها عند لينارس الذي زاد موضحا بأن الجيوب المذكورة إنما هي من بقايا الوباء العظيم الذي فتك بالبلاد عام 1868[101].

ذلك أمر محتمل، وهو على كل حال لا يدعو إلى الاستغراب، فقد كانت توجد جيوب من هذا النوع في جهات أخرى من العالم في نفس الفترة (في غليسيا وهنغاريا)، كما وجدت في بولونيا خلال سنوات 1848-1852، وهي التي تسببت في اندلاع الكوليرا العظمى في سنوات 1852-1855.

على أن الطبيبين المذكورين يقرران أن هناك عاملا ساعد على تنشيط هذه الجيوب، وهو البؤس العام الذي كانت تعيشه البلاد في صيف 1878، حيث كانت جميع الشروط متوفرة لإشعال جرثومة الكوليرا الخامدة. يقول لينارس : «إن محصولي الربيع والصيف انعدما كلية، وعلى طول السهول الأطلنتكية ؛ لكن معاناة السكان من المجاعة كانت أشد ما تكون في المدن الكبرى، كفاس ومكناس، وفي إقليمي سوس ومراكش، فذلك هو السبب المساعد والحاسم ما في ذلك شك، أو قل الشرارة المتولدة من الجيوب المتوطنة والتي سقطت في هذا الوسط القابل للاشتعلال»[102]. ويقول مارتنز، من جهته : «إن الوباء لم ينتشر إلا بسبب ندرة الخبز وغلائه، وبسبب الافراط في تناول الفواكه الفاسدة، والمياه الملوثة، وسوء النظافة خاصة في الحي اليهودي (بمكناس)»[103].

---

(99) م ن، ص 3.
(100) تقرير مارتنز المذكور في الهامش 94.
(101) LINARES; 1879, op. cit., p. 3.
(102) م ن.
(103) تقرير مارتنز المذكور في الهامش 94.

ب ـ انتشاره

ـ في الأقاليم الداخلية

بدأت الكوليرا، كما سبق القول، بمكناس منذ نهاية يوليوز، وسجلت الحالات الأولى في الملاح الذي تجمع الكثير من الشهادات على تدهور الشروط الصحية به. وبما أن المواصلات ظلت مفتوحة، فإن الوباء سرعان ما انتشر في باقي أحياء المدينة محدثا فيها خسائر كبيرة في الأرواح طيلة 10 أو 12 يوما. مما زاد الطين بلة، أن المدينة كانت محاصرة من طرف قبائل كروان وبني مطير وقسم من زمور. وقد سدت هذه القبائل القناة الرئيسية التي تزود المدينة بالماء، بحيث أصبح جل سكانها محرومين من هذا السائل الحيوي، سيما وأن السنة كانت سنة جفاف[104]. وهكذا فقد بلغت الوفيات يوميا بين 20 و30 ضحية. ومن بداية ظهور الكوليرا إلى 15 غشت توفي 400 شخص في الملاح وحده[105]. والظاهر أن الوباء دخل في طور التراجع ابتداء من هذا التاريخ. حيث يشير مارتنز إلى أنه لم تحدث سوى أربع وفيات يوم 14 غشت[106]. إلا أنه سرعان ما احتد من جديد في غضون شتنبر مخلفا 10 ضحايا في اليوم[107]. ثم تراجع بالتدريج إلى أن انقطع أثره. أما حصيلة خسائره فقد بلغت 1.000 ضحية[108].

من هذا الجيب الأول، شع الوباء في جميع الاتجاهات؛ فشرقا التحق بفاس بعد أن ضرب في طريقه دواوير الشراردة وخلف بها 30 ضحية في اليوم[109]. ويظهر أن النقل هنا تم بسرعة كبيرة وذلك بحكم المواصلات الكثيفة بين المدينتين اللتين لا تبعدان عن بعضهما سوى بمسيرة ثلاثة أيام. والملاحظ أن الوباء مر بفاس بنفس الأطوار التي مر بها بمكناس. فقد حدثت فترة تراجع في نهاية غشت، ثم استفحل أمره في الأيام الأولى من شتنبر حيث بلغ عدد الموتى 60 إلى 70 ضحية في اليوم[110]، قبل أن ينقطع تدريجيا في نهاية الشهر. كما أن عدد الضحايا الاجمالي كان متقاربا 1.200 ضحية[111]. بيد أن السكان ما

---

(104) رسالة سفير اسبانيا بطنجة، 21 شتنبر 1878 A.P.G.M. / Caja 185.

(105) رسالة سفير اسبانيا بطنجة، 26 شتنبر 1878 A.P.G.M. / Caja 185.

(106) تقرير مارتنز المذكور في الهامش 94.

(107) LINARES; 1879, op. cit., p. 6.

(108) م. ن.

(109) رسالة سفير اسبانيا بطنجة، 1878.9.21 A P.G.M. / Caja 185.

(110) رسالة سفير اسبانيا المذكورة في الهامشين 104 و109.

(111) LINARES; 1879, op. cit., p. 7.

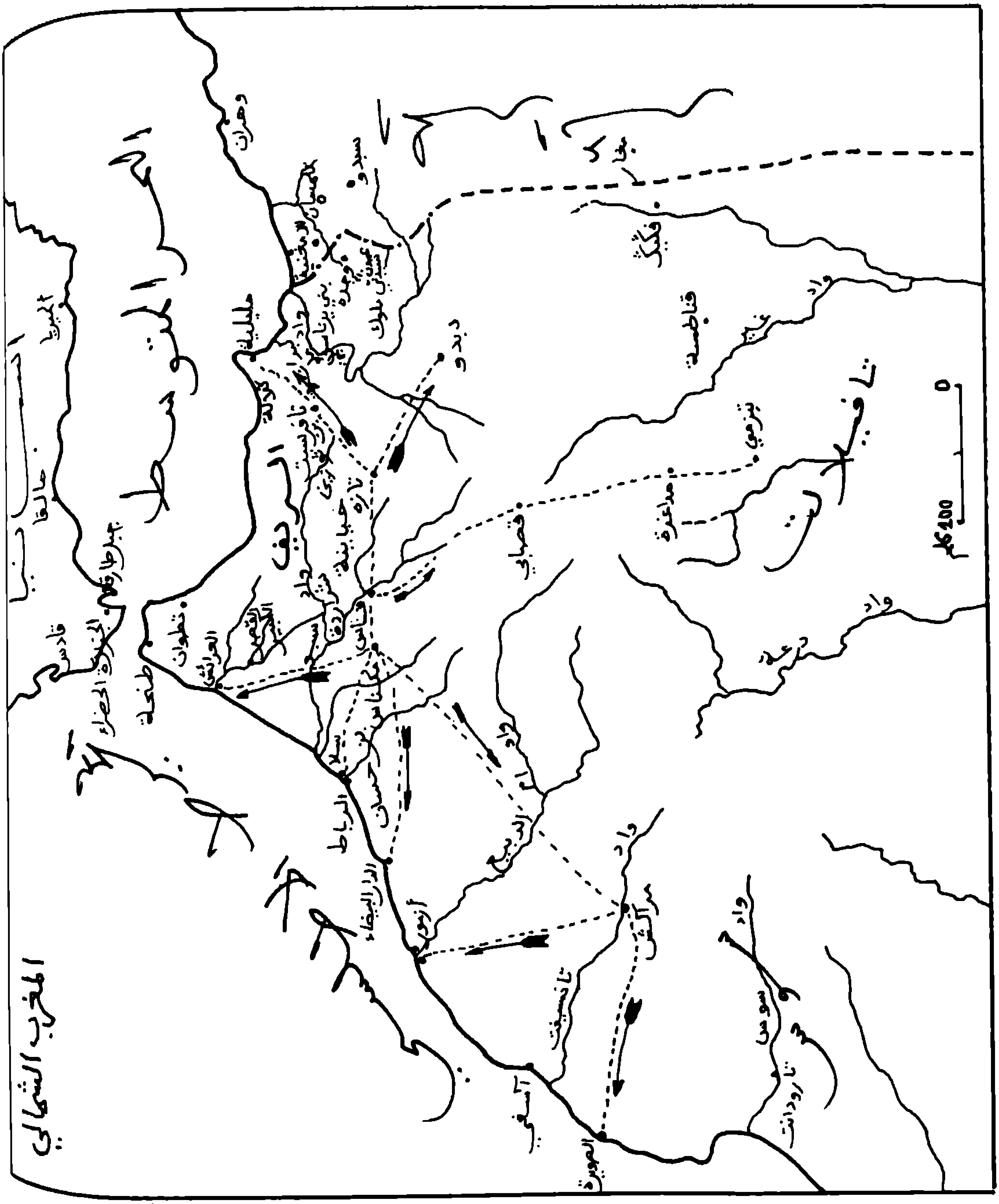

الخريطة : 8 ـ انتشار الكوليرا سنة 1878 [112]

(112) م. ن.

كادوا يتنفسون الصعداء من متاعب الكوليرا، حتى تفشى فيهم وباء التيفوئيد الذي خلف بدوره خسائر أخرى.

من فاس، تابع السائح الرهيب زحفه شرقا، سالكا المحور التجاري الكبير الرابط بين العاصمة ووجدة؛ وهكذا حل بالحياينة وخلف بها خسائر كبيرة. وفي حدود 20 غشت، تسلل إلى تازة مع تجار قادمين من فاس. غير أنه لم يطل مقامه بها. أما خسائرها، فقدرت بـ 150 ضحية.

من تازة، شعّ الوباء في ثلاثة اتجاهات؛ في الشرق، ضرب القبائل المقيمة على ضفاف واد زا، ثم اجتاح عيون سيدي ملوك في حدود 26 غشت، ضاربا على الخصوص حاميتها العسكرية التي خسرت 21 ضحية من مجموع 500 جندي. وفي الجنوب الشرقي، التحق الوباء بدبدو، وفي الشمال، بتافرست. وقد ظهر في الريف بتاريخ 10 شتنبر بين قبائل بني توزين وخاصة بين سكان تافرست حيث يوجد سوق ينعقد مرتين في الأسبوع. لم يدم الوباء طويلا في صفوف هؤلاء الجبليين، إذ انقطع تماما في 25 شتنبر من بني توزين وتافرست، بعد أن خلف خسائر هامة. بيد أنه ظهر في قلعية وكبدانة في الأيام الأولى من أكتوبر، قادما إليها من سوق تافرست. وفي 13 أكتوبر، بلغ عدد الموتى هناك 25 ضحية، قبل أن يأخذ في التراجع في نهاية الشهر.

في فاتح شتنبر، وصل عسكريان من حامية عيون ملوك إلى وجدة. وفي اليوم الأول من وصولهما، سقط أحدهما مريضا بالوباء، وتوفي في اليوم التالي. وفي نفس هذا اليوم، أصيب رفيقه وتوفي يوم 7 شتنبر. كما انتقلت العدوى إلى شخص ثالث، انتهت هي الأخرى بهلاكه يوم 13 شتنبر. غير أن الكوليرا لم تتفش في المدينة بفضل التدابير الصحية الصارمة التي اتخذت لمحاصرة الجرثومة في الفندق الذي نزل به العسكريان المذكوران.

هذا فيما يخص زحف الكوليرا في اتجاه الشرق، أما زحفها نحو الأقاليم الجنوبية الداخلية، فإننا نعرف أنها توغلت بعيدا، فوصلت إلى مراكش وتافيلالت.

حدث الانفجار في مراكش في بداية أكتوبر في الوقت الذي كان الوباء قد أشرف على نهايته في جميع الجهات التي سبق أن ضربها. ويفترض لينارس أن يكون النقل قد تم هنا مباشرة من مكناس. ذلك أن السلطان مولاي الحسن كان يقيم يومها بالعاصمة الجنوبية مع أفراد مخزنه، وهو الأمر الذي يؤدي عادة إلى تكثيف حركة المواصلات، خاصة الادارية، مع فاس، وكانت هذه المواصلات

تتم عبر مكناس. ومن ثم لا يستبعد أن تكون هذه المدينة الأخيرة قد صدرت العدوى إلى مراكش. أما الطريق الذي سلكته، فيفترض ليناريس أن يكون الطريق الداخلي، نظرا لأن المسالك الساحلية المعتادة (الرباط - الصويرة - مراكش) كانت قد هجرت بسبب الحجر الصحي الذي فرض في أحواز مدنها على القادمين من فاس ومكناس.

مهما يكن، فالثابت أن الانفجار الذي وقع في مراكش كان قويا، فقد كانت المدينة تشكل بنية استقبال ممتازة أمام الوباء، نظرا لاكتظاظها بحشود ضخمة من الآفاقيين الذين تقاطروا عليها من سوس على وجه الخصوص، والذين استنزفهم الحرمان والجوع والقاذورات. ويفهم من رواية أركمان أن الكوليرا انتشرت بين هؤلاء الأشقياء انتشار النار في الهشيم، فقد ذكر أن الجثث كانت توجد كل صباح على قارعة الطريق. كما قدّر عدد الضحايا بـ 300 ضحية في اليوم[113]. من جهته، يذكر ماثيوس، في مراسلة 20 أكتوبر 1878، أن الكوليرا فتكت، بجانب المجاعة، بالمائات من سكان المدينة[114]. ويذكر في مراسلة أخرى بتاريخ 9 دجنبر، أن عدد الموتى بالوباء بلغ 150 ضحية في اليوم، وأن حصيلة الخسائر به وبالمجاعة ارتفعت، وبالنسبة للأشهر الثلاثة الأخيرة، إلى 12.000 ضحية[115]. ومهما تكن درجة المبالغة في مثل هذه التقديرات، فإنها تعكس فداحة الخسائر بالمدينة. هذا مع العلم أن بعض المعاصرين زايدوا، فقدموا رقم 500 ضحية في اليوم، و20.000 ضحية خلال شهري أكتوبر ونوفمبر[116]. وقد استمرت الكوليرا تحصد الأرواح في أرجاء المدينة، وبعد إقلاعها في نهاية دجنبر حل محلها وباء التيفوئيد.

* * *

في الوقت الذي كانت الكوليرا تحدث فتكا ذريعا بفاس، غادر هذه المدينة عدد من الأشخاص المنحدرين من تافيلالت أو ممن لهم بها أقارب، فارين مع عائلاتهم صوب هذه الواحة أملا في أن يجدوا في البعد الجغرافي حصانة ضد الوباء وسط الرمال. مع هؤلاء الفارين، وجدت الكوليرا طريقها إلى الواحات الجنوبية. فعلى طول الطريق، بين فاس ومدغرة، والذي يستغرق مسيرة عشرة أيام، فقد الهاربون بعض أفرادهم. وبمجرد وصول طلائعهم الأولى إلى مدغرة

---

(113) اعتمدنا أساسا على ليناريس، ص 9 وما بعدها.

(114) رسالة ماثيوس، 20 أكتوبر 1878 T 61 / Roll 11

(115) رسالة ماثيوس، 9 دجنبر 1878 T 61 / Roll 11

(116) LINARES; 1879, op. cit., p. 17.

في 12 شتنبر 1878، اندلع الوباء في هذه الواحة الأولى، ثم انقض تباعا على كثير من القصور (قصر السوق ← القصر الجديد ← واحة تيزمي ← القصر الكبير ← قصر حياطين)، مخلفا بها وفيات مرتفعة. في القصر الأخير، حيث يوجد ملاح من 250 أسرة، قدم اليهود ضريبة فادحة للوباء، بلغت 165 ضحية[117].

أما تافيلالت، فقد داهمها الوباء في حدود منتصف شتنبر، وكان فتكه بها كبيرا في بداية ظهوره. وحسب لينارس، فإنه أقلع عنها في نهاية الشهر بعد أن خلف 500 ضحية، خاصة في صفوف الأطفال[118]. ويبدو أن هذا التقدير غير مبالغ فيه، إذ أن ماثيوس يؤكد أن الكوليرا بتافيلالت قضت على أسر بكاملها وأخلت كثيرا من دورها[119].

- في المدن الساحلية

يمكن القول عموما إن تصدير الكوليرا إلى هذه المدن جرى انطلاقا من مكناس وفاس، وفي وقت لاحق من مراكش، مع سيول الجائعين الذين تقاطروا عليها. لكننا نصطدم هنا، على عكس ما قد نتوقع، بندرة المعلومات. إنه أمر يدعو بالطبع إلى الاستغراب علما بأن المدن الساحلية، أو بعضها على الأقل، كانت مرتبطة بعلاقات تجارية منتظمة مع أوربا، ويقيم بها سفراء وقناصل

(117) م. ن.، ص 8.

(118) م. ن.

(119) تقرير ماثيوس عن سنتي 1878 ـ 1879 : T 61 / Roll 12

في صيف 1884، راجت الأخبار بعودة ظهور الكوليرا بتافيلالت ودرعة، وفتكها بعدد كبير من سكان الواحات. غير أن قنصل فرنسا بالصويرة نفى وجودها بناء على المعلومات التي التقطها في الصويرة من شخص عاد مؤخرا من تافيلالت، وبناء أيضا على تلك التي توصل بها من أحد عملائه بمراكش. ويستخلص من هذه المعلومات أن سبب الموت يرجع إلى سوء التغذية، وخاصة إلى تناول محصول الشعير الجديد، كما أن هذا الموت كان محصورا بين اليهود والأهالي الأعراب الذين سبق لهم خلال مجاعة فصل الشتاء أن اقتاتوا بالنباتات البرية. وحسب نفس المعلومات، فإن نسبة الوفيات بلغت الثلث بالنسبة لمجموع سكان الواحات بتافيلالت (انظر رسالتي القنصلي الفرنسي، 19 و30 يوليوز 1884 AT/93). لكن يتبين من الوثائق المغربية أن الأمر يتعلق بوباء ذي طبيعة غامضة، وأنه ضرب في الواقع الفئات الاجتماعية على اختلاف مراتبها، بما فيها الأمراء. هذا ما توضحه لنا الرسالة التالية التي وجهها م. الحسن إلى عمه مولاي سليمان وأخيه مولاي رشيد بتاريخ 27 شعبان 22/1301 يونيو 1884 «وصل كتابكما بما تحرك في هاتيك البلاد من الأمراض والاوجاع وشاع في ساكنتها وذاع وكثر بسببه الموت في الخلق وعمن مات من أقاربنا وفَر الله جمعهم كولد الصنو مولاي العباس وأختنا لال ءامنة والأخت للا أسماء تغمدهم الله برحمته.. ومن المعلوم أن ذلك الوباء الفاسد كثيرا ما يتولد بعد القحط من أبخرة العفونات الناشئة عن كثرة الأموات الغير الموارات (كذا) من ءادمي وحيوانات...» (خ ح).

وأطباء أجانب كان من المفروض أن يزودونا ببيانات وافية في الموضوع. صحيح أن هؤلاء تركوا تقارير كثيرة عن الحالة الصحية في المراسي، إلا أنهم لم يخصصوا للكوليرا سوى حيز صغير، ناهيك بأن بعضهم ضرب صفحا عن ذكرها، وإن خرج عن صمته، فلينفي وجودها. وراء هذا الموقف، هناك فيما نعتقد عاملان رئيسيان : هاجس الحجر الصحي الذي يمكن أن يفرض على المغرب في الموانىء الأوربية (وقد فرض بالفعل) وما يلحقه هذا الحجر من أضرار بالمصالح التجارية الأجنبية ؛ وهاجس الحد من موجة الذعر التي عمت المستوطنين الأجانب ودفعت بالكثيرين منهم إلى مغادرة البلاد نحو جبل طارق أو إسبانيا نجاة بأنفسهم[120]. انطلاقا من هذين العاملين، اتُخذت الاحتياطات اللازمة منذ البداية لتجنب الحديث عن الكوليرا، وإرجاع أسباب الوفيات إلى عوامل أخرى. وهكذا فإن تقرير ماترتنز عن الوباء بمكناس لم يحظ بالعناية التي يستحقها، وتعرض فوق ذلك لنقد لاذع من طرف بعض الصحف الأوربية. وبموازاة ذلك، تجند الأطباء الأجانب بالمغرب لطمس الحقائق. ففي 12 نوفمبر 1878، نفى الطبيبان مكرس وأوفيلو (Ovilo/Migueres) وجود الكوليرا بطنجة، واعتبرا الوفيات المرتفعة المسجلة بها «عادية بالنظر إلى الفصل الذي نحن فيه»[121]. كما أن الطبيب الفرنسي ألار (Allard) نفى وجودها بالجديدة، ونحا نحوه الطبيب الفرنسي أوليف والطبيب الانجليزي أرتشاردسون (الملحق بالقنصلية الانجليزية بالصويرة)[122]. أخيرا، فقد ذهب الطبيب الاسباني أوفيلو إلى حد نفي وجود الكوليرا في أية جهة من البلاد[123].

قياسا على ذلك، تتجلى مدى الصعوبة التي تعترض سبيل الباحث لتكوين فكرة واضحة عن زحف الكوليرا إلى المراسي وما خلفته من خسائر في الأرواح. سنقتصر، والحال هذه، على عرض عام بالقدر الذي تسمح به الاشارات التي نتوفر عليها، على أن نقدم بعد ذلك مثالا مفصلا عن مدينة الصويرة التي توجد لدينا عنها بعض البيانات المفصلة.

- الموانىء الشمالية (طنجة، العرائش، تطوان)

منذ أن تأكد ظهور الكوليرا بمكناس وفاس، اتخذ المجلس الصحي سلسلة من التدابير الصحية لوقاية طنجة من الجانب القاري. وهكذا فقد أصدر قراراً من

(120) رسالة ماثيوس، 7 شتنبر 1878 T 61 / Roll 11

(121) شهادة الأطباء بطنجة بعدم وجود وباء الكوليرا بالمدينة، 12 نوفمبر 1878 : FO 99/183

(122) شهادة الطبيب ألار بالجديدة بعدم ظهور الكوليرا بالمدينة FO 99/183

(123) م. ن.

ثلاثين فصلا ينص بالخصوص على انتداب حرس صحي من عشرة أفراد أمام أبواب المدينة لمنع القادمين من المناطق الداخلية من الدخول إليها، وينص أيضا على إقامة محجر صحي قرب المدينة لعزل القادمين لمدة ثمانية أيام، وحجز سلعهم وأمتعتهم وبهائمهم لمدة تتراوح بين 8 أيام و15 يوما بحسب الظروف. وقد دخلت هذه التدابير بالفعل في حيز التنفيذ، واستمرت نافذة المفعول من 23 غشت إلى 8 أكتوبر[124]. كذلك، اتخذت تدابير مماثلة في العرائش وتطوان[125]، بحيث صارت المدن الثلاث معزولة عن المناطق الداخلية. إلا أن ذلك لم يحل دون تسلل الوباء إليها.

ففيما يخص العرائش، يؤكد لينارس أنها أصيبت في نهاية غشت، وإن كان يبدو أنها لم تتعرض لخسائر كبيرة في الأرواح.

وبخصوص تطوان، تفيدنا وثيقة مغربية بتاريخ 18 رمضان 15/1295 شتنبر 1878، بأن الكوليرا ظهرت بها في 29 غشت، أي بعد ظهورها بمكناس بحوالي شهر، مخلفة بالاشتراك مع الجدري خسائر جسيمة بلغت ذروتها يوم 12 شتنبر، قبل أن تبدأ في التراجع ابتداء من منتصف الشهر. تقول الوثيقة : «اعلم سيدي أن الكوليرا ضهرت (كذا) هنا أول رمضان (29 غشت) ووصلت شيء عظيم (كذا) فيوم السبت 17 منه (14 شتنبر) وصلو من الأموات 102 ما بينها والجدري وغيره ويوم تاريخه الحمد لله أقل من النصف والمولى سبحانه يلطف بالعباد»[126].

أما بالنسبة لطنجة، فيذكر لينارس أنها أصيبت في بداية شتنبر، غير أنه لا يضيف أي تفاصيل أخرى. وبالرجوع إلى المراسلات الأجنبية، نجد ماثيوس يشير إلى ظهور الكوليرا بشرف الحلق، على بعد ستة أميال جنوب طنجة، مضيفا بأن عدة حالات مشبوه فيها ظهرت بالمدينة، وذلك في بداية شتنبر

---

(124) حول هذه التدابير وردود فعل السكان والمخزن، انظر التقرير المطول الذي وضعه سفير انجلترة جون دروموند هاي (40 ص) في 8 أكتوبر 1878 : FO 99/183
انظر أيضا رسالتنا «المجلس الصحي»، ج 2، ص244 وما بعدها.

(125) كما حدث في طنجة، فقد تسبب فرض حزام صحي حول تطوان في اضطرابات شعبية أدت إلى مقتل حارس صحي اسباني. وقد جاء في هذا الصدد في وثيقة مغربية : «وأمس تاريخه (7 شوال 1295) ظهر هنا خبر من تطوان أنهم عملوا الكرنطينة خارج البلد وعملوا الوردية عسكر ونصرى فقدم عليهم ليلا جبالة وقتلوا منهم واحدا قيل إنه بسينطي الرايس وليس عندنا تحقيق الخبر» : رسالة من محمد الزواق إلى الحاج عبد الكريم بريشة، 8 شوال 5/1295 أكتوبر 1878 (م. و. م.)؛ انظر أيضا رسالة سفير انجلترة التي تؤكد هذا الخبر، 8 أكتوبر 1878 (FO 99/183)

(126) رسالة من عبد السلام اللبادي إلى محمد الطريس، 18 رمضان 15/1295 شتنبر 1878 (و ت 10/126).

1878[127]. ثم نراه يصرح في مراسلة أخرى، بتاريخ 19 أكتوبر، بأن كثير من الحالات الكوليرية سجلت مؤخرا بالمدينة[128]. أخيرا، نراه يشير، في مراسلة 9 دجنبر، إلى أن عدد الموتى بلغ بطنجة 80 ضحية في يوم واحد[129].

يبدو إذن أن المدن الثلاث أصيبت في تواريخ متقاربة (نهاية غشت وبداية شتنبر)، كما يبدو أن تطوان هي التي أدت أفدح ضريبة للوباء.

- الموانىء الوسطى والجنوبية

انطلاقا من مكناس، شع الوباء أيضا في اتجاه الغرب، فتفشى في إقليم بني حسن في نهاية شتنبر، كما تفشى في مدينة الرباط على الرغم من الحزام الصحي الذي أقيم حولها بناء على تدخل الهيئة القنصلية. لكن يبدو أن الوباء لم يخلف بهذه المدينة خسائر كبيرة، على عكس ما وقع خلال وباء 1868[130].

أما بالنسبة للدار البيضاء، فلم تبدأ المراسلات الأجنبية تشير إلى ظهور الوباء بها إلا انطلاقا من 7 شتنبر. بيد أن وثيقة مغربية تخبر بأنه ظهر بها منذ فاتح رمضان 29/1295 غشت 1878. كما يستفاد من نفس الوثيقة أن عدد الموتى كان مرتفعا جدا. ومما جاء فيها «واعلم أن هاده مدة من أول رمضان (29 غشت) والوابة (كذا) هنا والعياد بالله حتى قبل التاريخ بأربعة أيام (13 شتنبر) درك يدفن تسعين (90) نفر في اليوم وأمس التاريخ [16 شتنبر] دفن هاد 64 وإلى يومه 56»[131].

بغض النظر عن الاختلاف في تحديد تاريخ ظهور الوباء، فإن الأرقام التي تقدمها هذه الوثيقة عن عدد الموتى لا تختلف كثيرا عما نجده في المراسلات الأجنبية التي تجمع على فداحة الخسائر التي خلفها الوباء بالمدينة. وقد ذكر ماثيوس في تقرير بتاريخ 14 مارس 1879 أن عدد الضحايا ارتفع في يوم واحد بها إلى 160 ضحية[132]. والواقع أن المدينة كانت تشكل بنية استقبال

---

(127) رسالة ماثيوس، 30 شتنبر 1878 T 61 / Roll 11

(128) رسالة ماثيوس، 19 أكتوبر 1878 T 61 / Roll 11

(129) رسالة ماثيوس، 9 دجنبر 1878 T 61 / Roll 11

(130) تقرير قنصل فرنسا بالرباط، 29 شتنبر 1878 : AT/657

(131) من العربي بن محمد بريشة إلى أحمد فرج، 20 رمضان 17/1295 شتنبر 1878 (م. و. م).

(132) تكثر الوثائق بصفة خاصة عن الكوليرا بالدار البيضاء، وقد اعتمدنا أساسا على رسائل سفير اسبانيا بطنجة، خاصة رسالتي 28 و29 شتنبر 1878، و2 أكتوبر (A.P.G.M. / Caja 185)، وتقارير قنصل فرنسا بالدار البيضاء، 13 و19 شتنبر، و2 و3 أكتوبر 1878 (AT/100)، وتقرير ماثيوس، 14 مارس 1879 (T 61 / Roll 12) ثم رسالة سفير انجلترة، 10 شتنبر 1878 (FO 99/183)

مناسبة لاحتضان العدوى وتنشيط حركيتها. فبالاضافة إلى الجفاف ومخلفاته، وبالاضافة إلى الاضطرابات التي اندلعت بنواحيها وأدت إلى قطع التموين عنها، فإنها كانت مشهورة بسوء تصريف المياه الحارة، كما كان يوجد بها حوالي 1.500 من الجائعين الذين تقاطروا عليها بحثا عن لقمة عيش. بيد أن الكوليرا لم تكن وحدها في الميدان. فإلى جانبها ظهر وباء الجدرى الذي اشترك معها في مضاعفة عدد الموتى خصوصا بين الأطفال الذين شكلوا أكثر من 60 في المائة من مجموع ضحاياه[133].

وهكذا فقد كانت الخسائر فادحة، إذ بلغت حصيلتها 1.000 ضحية تقريبا، مما يعطي 12،5 في المائة من مجموع عدد سكانها المقدر بحوالي 8.000 نسمة[134]. ولو أخذنا مدينة كبيرة، كباريز، المقدر عدد سكانها وقتذاك بمليوني نسمة، وطبقنا عليها هذه النسبة، لكانت النتيجة 250.000 ضحية.

وبالطبع كان السكان الأصليون، من مسلمين ويهود، هم الضحايا الأوائل والأكثر تضررا[135]. إلا أن المستوطنين الأجانب لم يبقوا بمنجى، فمن شتنبر إلى 16 نوفمبر، هلك منهم ثمانية أفراد[136].

* * *

انطلاقا من الدار البيضاء، زحفت الكوليرا إلى الأقاليم المجاورة، وهذا بجانب عملية العدوى التي كانت تجري انطلاقا من مراكش؛ ففي الشمال، نعلم أن فضالة أصيبت كما نستنتج ذلك من رواية بوجندار الذي يشير إلى وفاة الفقيه عبد الكبير الفاسي في المدينة «بالهواء الأصفر» بعد رجوعه من الحج، وذلك في 28 رمضان 25/1295 شتنبر 1878[137]. أما في الجنوب، فقد أصيبت الجديدة وأزمور انطلاقا من مراكش. في المدينة الأولى ظهر الوباء في بداية شتنبر، مخلفا بها 25 ضحية في اليوم ؛ وكان السوق الكبير مملوءا يوميا بالجثث[138]. وإلى بداية أكتوبر، كانت الاصابات اليومية بها تبلغ 11 إصابة،

---

(133) تقرير قنصل فرنسا بالدار البيضاء، 2 أكتوبر 1878 : AT/100

(134) تختلف التقديرات عن عدد سكان المدينة بين 5.000 و8.000 نسمة، والتقدير الأخير هو الذي قدمه قنصل فرنسا بها في رسالة 1878.10.27 : A.E.P. / CC., Casablanca, t. 2

(135) AT/607

(136) بخصوص الخسائر المسجلة بين الأوربيين، انظر MIEGE J.L. : **Les Européens à Casablanca au XIXe siècle (1856-1906)**; Paris, 1954, p. 24.

(137) بوجندار، «الاغتباط»، م. س.، ص 373.

(138) MIEGE ; Le Maroc et l'Europe..., t. 3, p. 387.

ولم يقلع الوباء عنها إلا في 10 نوفمبر[139]. أما في آسفي، فلم تسجل بها سوى حالات قليلة، إلا أن المدينة عانت كثيرا من الجدري الذي خلف بها 500 ضحية في صيف 1878[140]. وهي نسبة مرتفعة جدا بالنظر إلى أن عدد سكان المدينة القارين لم يكن يتجاوز 8.000 نسمة.

ثانيا - التيفوئيد

مباشرة بعد إقلاع الكوليرا، ظهر وباء التيفوئيد، وهو الذي أشار إليه الناصري بقوله : «وبعد هذا كله (الموت بالكوليرا والجوع) حدث الوباء بالحمى في أعيان الناس وأماثلهم فهلك منهم عدد كبير»[141]. وبهذا الوباء توفي الصدر الأعظم موسى بن أحمد في محرم 1296/يناير 1879 [142].

بدأ الوباء بمراكش في نهاية 1878، وخلف بها 200 إلى 300 ضحية في اليوم[143]. ثم اكتسح في بداية السنة الجديدة مجموع البلاد مخلفا بمدنها وقراها خسائر تتفاوت درجة خطورتها بتفاوت المستوى الصحي والمعيشي للسكان.

ففي فاس، التي داهمها في أوائل ربيع الأول 1296/فبراير 1879، مات ضحية له «خلق كثير دون إحصاء»، على حد تعبير ابن سودة[144]. وفي تطوان، كان يموت به في غضون يناير 8 إلى 10 أشخاص في اليوم، مع العلم أنه كان من الصعب إحصاء كل الموتى لكثرة الآفاقيين. ذلك ما عبر عنه أحد سكان المدينة بقوله «والكثر الذي يموت غير معرفة لأجل البراني هنا مجدد وأكثرهم الذي يموت براني»[145]. وفي نفس الفترة تقريبا، كانت مراكش ما تزال تعاني

(139) رسالة نائب قنصل فرنسا بالدار البيضاء، 2 أكتوبر 1878 : AT/100؛ وكذلك رسالة ماثيوس، 19 أكتوبر 1878 (T 61 / Roll 11)؛ وتقرير نائب قنصل بالجديدة، 7 أكتوبر 1878 (AT/657)

(140) BUSSON J.P. : «Note sur la famine et l'épidémie de variol à Safi en 1878» ; **Bull. E.S.M.**, XXV, p. 536.

(141) «الاستقصا»، ج 9، ص 164.

(142) م. ن. ؛ يخبر ماثيوس في هذا الصدد أن الوزير المغربي توفي يوم 7 يناير بمراكش (رسالة 24 يناير 1879) T 61 / Roll 12

(143) رسالة ماثيوس، (27 دجنبر 1878) (T 61 / Roll 12) وخاصة تقرير الطبيب الفرنسي ألار (Allard) الذي زار مراكش ووضع تقريرا عن حالتها الصحية عام 1879.
يخبرنا ألار في هذا التقرير (A.T./657) بأن الوباء أصاب جميع الفئات الاجتماعية، وسقط ضحية له عدد كبير من الشخصيات المرموقة، إلا أنه فتك بالخصوص بالفقراء. وقد أسهب ألار في وصف مظاهر البؤس والفقر، وقال إنه شاهد في الأزقة الكثيرين من المعوزين المتضوعين جوعا وإن جثث الضحايا كانت على قارعة الطريق. وبجانب التيفوئيد، أكد وجود وباء الجدري.

(144) «اتحاف المطالع»، م. س.، حوادث 1296 هـ.

(145) رسالة من عبد الله بن جلول إلى الحاج محمد الطريس، 23 محرم 6/1297 يناير 1879 : وت/102/70.

من ويلاته، إذ تخبرنا وثيقة بتاريخ فاتح فبراير بأن «الدراويش لا يزال يموت منهم 30 إلى 40 في اليوم وأما أهل البلاد يموت منهم 6 إلى 4 لا غير»[146].

ولم تكن المدن الساحلية أفضل حالا؛ فكثيرة هي الوثائق التي تؤكد ارتفاع عدد الموتى بالوباء في أزمور، والجديدة، والدار البيضاء، والرباط، وسلا، وطنجة. في هذه المدينة الأخيرة كان الوباء خلال مارس ما يزال يحصد 12 إلى 17 من الأرواح[147]. بيد أن هناك رقمين قياسيين سجلا في آسفي والصويرة حيث كان الفقر مدقعا؛ ففي ظرف ثلاثة أشهر، قضى الوباء على 4.000 ضحية من سكان المدينتين[148]. توزعت خسائر المدينة الثانية على الشكل التالي

يناير	1.141	ضحية.
فبراير	610	ضحية
مارس	103	ضحية

وحتى بداية يوليوز، كان التيفوئيد ما يزال متفشيا في بعض الأقاليم. في العرائش، وفي القصر الكبير حيث تفشى بين الجيش المرابط بالمدينة[149]، وفي مكناس حيث تزامن مع «حركة» مولاي الحسن على قبائل بني مطير.

* **«حركة» الوباء**

نعرف، حسب ابن زيدان، أن السلطان أحجم سنة 1878 عن «الحركة» شفقة على رعيته من الشدة : «ولما دخلت سنة خمس وتسعين بقي مقيما بمراكش شفقة على رعيته لما داهمها في تلك السنة من حبس المطر وارتفعت بسببه الأسعار»[150]. وبذلك فإن الجيش السلطاني لم يساهم، فيما يظهر، في انتشار الكوليرا التي تفشت، كما رأينا، في تلك السنة. وهذا على عكس ما وقع في السنة التالية.

ففي جمادى الأولى 1296/أبريل - ماي 1879، غادر مولاي الحسن مراكش متوجها إلى عاصمته الشمالية، وليقود في الطريق القبائل المتمردة إلى الطاعة بعصا الاكراه. بعد أن أوقع بأيت عتاب، سار إلى تادلا، فزعير، ووصل

(146) رسالة من عبد السلام البويزي إلى محمد الطريس، 8 صفر 1/1296 فبراير 1879 (م. و. م.).

(147) رسالة ماثيوس، 24 مارس 1879 : T 61 / Roll 12

(148) MIEGE; Le Maroc et l'Europe.. t. 3 p. 388 et p. 389.

(149) T 61 / Roll 12 Tanger 18 sept. 1879.

(150) «الاتحاف»، م. س.، ج 2، ص 179.

إلى مشارف الرباط في شهر يونيو. في أبواب المدينة، علق عددا من رؤوس الثوار لبث الرعب في قلوب قبائل زعير التي مارست أعمال اللصوصية في هذه السنة قرب المدينة[151]. بعد الرباط، التي لم يطل مقامه بها، زحف السلطان إلى بني مطير الذين كانوا قد عاثوا فسادا في السبل. ولتفادي العقاب، وجهت القبائل وفودها وذبحت الذبائح أمام خيمة السلطان معلنة طاعتها وتوبتها. ففرض عليها السلطان غرامة رمزية، وأخذ عددا من أعيانها كرهائن ضمانة لحسن سلوكها في المستقبل.

هذه «الحركة» عرفت في المصادر المغربية بـ «حركة» الوباء، هلك خلالها عدد من الأنفس بالتيفوئيد، سواء في صفوف بني مطير، أو بين جيش السلطان. وقد ورد في كناش عن رحلات مولاي الحسن ما نصه : «حركة الوباء ببلدة بني مطير، السفرة السادسة عام 1296 هـ»[152]. وفيما قاله عنها صاحب «البستان» : «فصار الشرطي يتوجه لصناديدهم وأشدهم عتوا حتى يدخل خيمته ويقوده منها كالضأن حتى حدث بقدرة الله ريح وبائي في تلك الأرض، استشهد فيها عدد وافر من الجيش فأمر السلطان بالرحيل والرجوع إلى مكناس»[153].

بعد دخوله إلى مكناس، كان الوباء ما يزال متفشيا بين جيشه والموت كثيرا في صفوفه، وقدر عدد الضحايا بـ 300 جندي في يوم واحد[154]. وقد أثار هذا الموت قدرا كبيرا من الرعب والفزع، فكثر هروب السكان، بينما قام السلطان بإبعاد جيشه عن المدينة.

* * *

نلاحظ أن الوباء كان ساحقا، لم تسلم منه حتى الفئات الميسورة وكبار موظفي المخزن، كما أنه تفشى أيضا بين المستوطنين الأجانب، على عكس ما حدث بالنسبة للكوليرا. ففي مختلف الموانىء التجارية، كالرباط، والدار البيضاء، والجديدة، والصويرة، وآسفي، يذكر ماثيوس أن التيفوئيد خلف عددا كبيرا من الضحايا وسط التجار الأوربيين[155]، وقد سقط ضحية له أيضا بعض

---

(151) م. ن.، ص196.

(152) أورده كنينح (العربي) : **آثار التدخل الأجنبي في المغرب على علاقات المخزن بقبيلة بني مطير (1873 - 1912)**، دبلوم الدراسات العليا، كلية الآداب، الرباط، 1983، ج2، ص 85.

(153) م. ن.

(154) رسالة ماثيوس، 20 يوليوز 1879 : T 61 / Roll 12

(155) رسالة ماثيوس المذكورة في الهامش 147.

القناصل والنواب القنصليين؛ ففي الصويرة، فتك بقنصلي ايطاليا والبرتغال، وفي آسفي بنائب قنصل إيطاليا. وفي الجديدة بنائبي قنصلي البرتغال والنمسا.

إذا كانت الفئات الميسورة لم تبق بمنجى، فإن الفئات المستضعفة هي التي أدت أكبر ضريبة. كما أن أكبر الخسائر هي التي سجلت في المدن، حيث شكل الجوع، والازدحام، والقذارة، دعامة أساسية لتفشي الأوبئة. وهذا ما سنحاول توضيحه من خلال مثال الصويرة في عام 1878.

ثالثا ـ مثال الصويرة

سنحاول من خلال مجموعة من تقارير الطبيب الفرنسي أوليف Ollive تحديد نوعية الأمراض التي تفشت في مدينة الصويرة خلال عام 1878، ومدى الخسائر البشرية التي تسببت فيها هذه الأمراض. قبل ذلك، يجدر بنا أن نلقي نظرة سريعة على حالة النظافة بالمدينة، وكذلك على حركة النزوح القروي الذي شهدته في السنة نفسها.

ـ حالة النظافة

على الرغم من أن الصويرة كانت في ذلك العصر في مقدمة المدن التجارية المغربية، فإن حالة النظافة بها كانت على نحو يوصف عموما بالإهمال؛ وكان سوء تصريف المياه الحارة، ومساوىء بيوت الخلاء، وانتشار القاذورات بجوار الدور المزدحمة والمفتقرة إلى وسائل التهوية الكافية، يشكل تهديدا للصحة العمومية.

ففي حي القصبة، مقر العامل والتجار، كانت المجاري الباطنية لا تتوفر على الانحدار الكافي لجر النفايات إلى البحر. ونظرا لعدم وجود أية مصلحة عمومية لتعهدها، كان كل مالك أو مكتر يتولى، عندما تصل الحالة حدا لا يطاق، إصلاح أو تنظيف المسرب الخاص بمسكنه غير مبال بما يلحقه من أضرار بجاره عن طريق ما يلقي به من نفايات على قارعة الطريق. في الأيام المطيرة، كانت مياه الأمطار تجرف هذه القاذورات وتعمل بذلك على تطهير الحي، إلا أن الحالة كانت تسوء كثيرا في السنوات العجاف[156].

بيد أن حي القصبة كان يتمتع بظروف ممتازة بالنظر إلى الحالة المزرية في الحي الاسلامي المعروف بـ «المدينة»، أو بالحي اليهودي. من الحق أن هذا

(156) تقرير الطبيب الفرنسي أوليف إلى قنصل فرنسا بالصويرة (DE VAUX): A.T./Mogador 1034

الحي الأخير شهد في غضون 1866، وتحت إشراف قنصلية فرنسا بالصويرة، إصلاحا مهما بفضل تبرعات الرابطة الاسرائلية العالمية والميسورين من يهود المدينة[157]، إلا أن الحالة كانت قد تدهورت كثيرا من جراء تزايد عدد سكان الملاح. ونقرأ بالفعل في تقرير للطبيب الفرنسي أوليف بتاريخ 3 أبريل 1878 أن الغرفة الواحدة كانت تأوي عددا كبيرا من الأفراد، وأن النفايات كانت متراكمة عند مدخل المساكن، وأن مجاري المياه الحارة كانت مكشوفة وتفوح منها رائحة النتانة التي لا تطاق[158].

تلك هي حالة النظافة في المدينة عشية استقبالها أعدادا كبيرة من الجائعين والموبوئين.

- النزوح القروي

بفعل عوامل الطرد المتمثلة في قسوة الطبيعة المناوئة حدثت، كما سبق القول، تحركات واسعة للسكان في صيف 1878، ألف فيها الريف مجتمع الإرسال، والمدينة مجتمع الاستقبال. وقد شكلت الصويرة مركزا كبيرا لهذا الجذب السكاني. من الحق أن المدينة حاولت الدفاع عن نفسها ضد هذا الخطر الذي شكله مجيء حشود ضخمة من القرويين الجائعين والموبوئين. وجاءت المبادرة من نائب المجلس الصحي بها وبدعم من الهيئة القنصلية. فكان جواب العامل هو التالي : «فاعلم بأن هذه البلدة بخلاف البلدان كما تعلمون... فلا نقدر أن نخرق في ذلك عادة فالأمور بيد الله ونحن عبيد الله فلا يقدر أحد أن يتعرض على نفسه، بما قدره الله»[159]. بهذا الرفض باءت محاولة الدفاع بالفشل واستمر الباب مفتوحا أمام القادمين من كل الآفاق.

كانت الأصول الجغرافية لهؤلاء النازحين جد متنوعة. فبالاضافة إلى محيط المدينة المباشر، توافد عدد كبير من حاحا ودكالة وسوس والحوز... وكانوا يتكونون في معظمهم من فلاحين منكوبين ورعاة، وقد جاء الكثيرون منهم مع عائلاتهم. وإذا استنطقنا الأرقام، نجد أن عدد سكان المدينة الأصليين كان يصل إلى حوالي 17.000 نسمة، أما عدد الآفاقيين فقد ارتفع في غشت إلى 9.000 نسمة، أي بنسبة 54 % من هذا العدد هناك 3.000 يهودي انحازوا

(157) من قنصل فرنسا بالصويرة إلى رئيس الرابطة الاسرائلية بباريس، 8 يناير 1878
MIEGE **Document d'histoire économique et sociale marocaine au XIXe siècle**; Paris, 1970, doc. 20.

(158) نفس التقرير المذكور في الهامش 156.

(159) رسالة من عامل الصويرة إلى النائب الصحي بها، 17 شتنبر 1878 : A.T./Mog. 1304

إلى الملاح، أما الباقون من المسلمين فقد تكدسوا في الحي الاسلامي. بالطبع فإن هذه التقديرات تقريبية ويجب استعمالها بحذر، كما أن الأرقام لم تكن ثابتة بل كانت تخضع لحركة من المد والجزر. فالكثيرون ممن أضعفهم الجوع وهدهم المرض، كانوا يموتون بمجرد وصولهم، بينما كان المائات من البائسين يتسللون يوميا إلى المدينة ويعوضون الموتى.

ـ الوفيات وأسبابها

ترك لنا الطبيب أوليف مجموعة من التقارير الهامة عن الحالة الصحية بالمدينة، حررها في طراوة الأحداث أي خلال صيف وخريف 1878[160]. واعتمادا على هذه التقارير أقمنا الجدول رقم 20 والخطين البيانيين 2 و3، وذلك بغية توضيح تطور عدد الموتى بالمدينة حسب مختلف أحيائها، ونوعية الأمراض التي تسببت في الموت، خصوصا في حي القصبة والملاح.

(160) توجد هذه التقارير ضمن ملف : A.T./Mog. 1304
اعتمدنا بالخصوص على التقارير التالية : تقريري 15 و18 شتنبر 1878 ؛ وتقريري 7 و15 نوفمبر 1878 ؛ وتقرير 3 دجنبر 1878 ؛ وتقرير 10 يناير 1879.
كما نثير الانتباه إلى أن التقديرات التي سنقدمها هنا عن عدد سكان المدينة وتوزيعهم حسب أحيائها، وعن عدد الموتى، مستقاة كلها من هذه التقارير، وعلى ضوئها وضعنا الجدول رقم 20 و الرسمين البيانيين 2 و3.

الجدول رقم 20

الحالة الصحية في الصويرة من يوليوز إلى دجنبر 1878

	القصبة: 1.200 نسمة		الملاح 11.000 ن (منهم 3.000 نازح)		المدينة 14.000ن (منهم 6.000 نازح)
الشهور	الوفيات	أسبابها	الوفيات	أسبابها	الوفيات
يوليوز	1	حمى تيفوئيدية			
	1	جدري	67	جدري	
	1	استسقاء			
غشت	1	التهاب رئوي			
	2	جدري	46	جدري	1.913
شتنبر	1	جدري	61	جدري	
	1	أسنان	2	حمى تيفوئيدية	
	1	حمى مخاطية	1	إمساك مفرط	
	1				
أكتوبر	2	جدري (في بيت العامل)	29	جدري	862 (منهم
	1	حمى تيفوئيدية (يهودي شاب)	13	حمى تيفوئيذية	792 نازحا)
	1	وهن (يهودي طاعن)	4	استسقاء النسيج الخلوي	
نوفمبر	5	إسهال (أطفال من سنتين)			1.449 (منهم
	2	جدري (طفلان)	18	حمى تيفوئيدية	1.029 نازحا)
	1	شيخوخة (امرأة في 90)			
	1	التهاب غنغريني	8	جدري	
	1		10	استسقاء	
دجنبر	1	حمى تيفوئيدية	28	أعراض كوليرية	1.195 (منهم
	1	لين الدماغ	40	حصبة	1.029 نازحا)
	1	أعراض كوليرية	38	فقر الدم	
	1	التهاب غنغريني	21	حمى تيفوئيدية	
	2	أسنان			
	1	جدري			
	1	التهاب الكلية			

الرسم البياني رقم 2

تطور الوفيات في الصويرة من يوليوز إلى دجنبر 1878

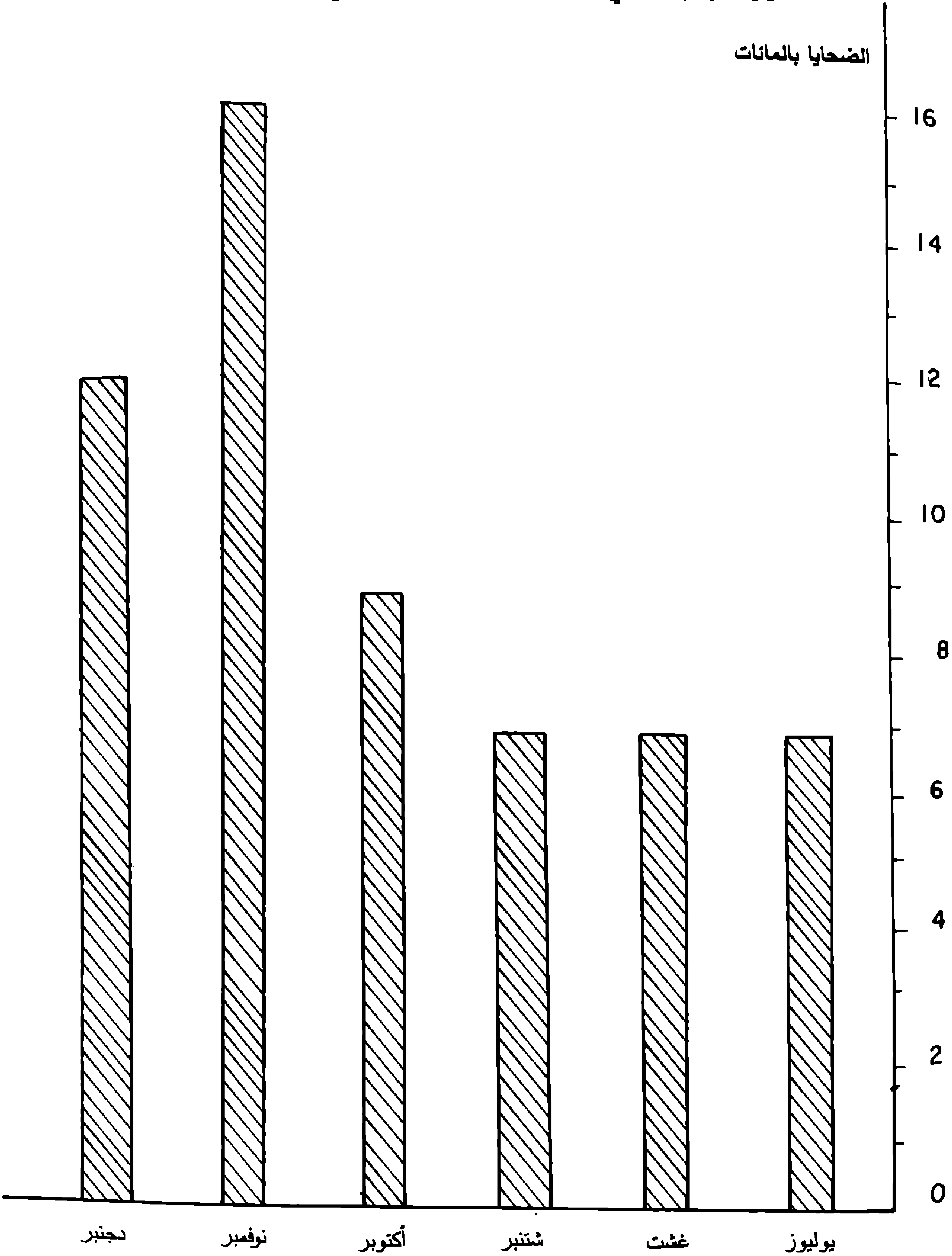

الرسم البياني رقم 3

تصنيف أسباب الوفيات بحي الملاح من يوليوز إلى غشت 1878

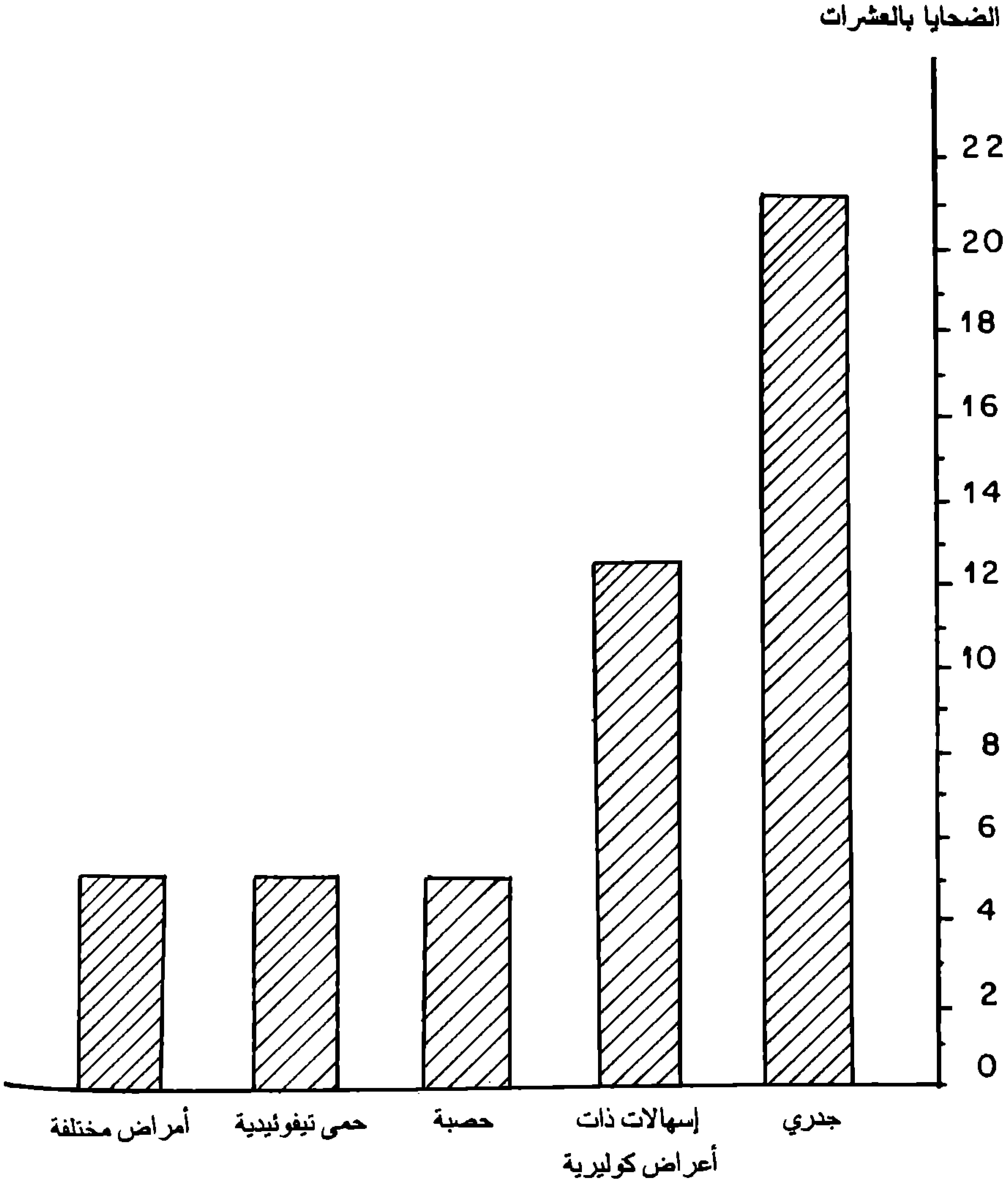

والحقيقة أن جدولنا كان يشكو من نقص يتعلق بوفيات الحي الاسلامي خلال أشهر يوليوز، غشت، شتنبر، التي لم يقدم عنها أوليف أي تقرير، باستثناء إشارة عابرة تفيد بأن الوفيات اليومية في هذا الحي بلغت في غضون شتنبر 20 و30 ضحية في اليوم. وقد تمكنا من سد هذه الثغرة بتوظيف تقدير إجمالي أسعفنا به مييج عن الوفيات العامة من يوليوز إلى فاتح أكتوبر، وهذا التقدير هو 2.000 ضحية[161]. فبعد أن طرحنا من هذا العدد المجاميع المسجلة في الجدول عن وفيات الملاح والقصبة خلال المدة نفسها (177 في الملاح و10 في القصبة)، حصلنا على العدد التقريبي 1.913 ضحية، الذي افترضنا أنه يمثل ضحايا المدينة الاسلامية في المدة المذكورة، أي بمعدل 638 ضحية في الشهر.

تثير دراسة هذا الجدول بعض الملاحظات الأساسية، أهمها

أولا نلاحظ أن الوفيات الشهرية ظلت مستقرة في حدود 700 ضحية طيلة أشهر يوليوز، غشت، شتنبر، ثم قفزت في شهر أكتوبر إلى حوالي 900 لتبلغ ذروتها مع بداية البرد في نوفمبر، حيث بلغت حوالي 1.600 ضحية، قبل أن تنخفض نسبيا في الشهر التالي إلى 1.200 ضحية (انظر أيضا الرسم رقم 2). أما محصلة الوفيات في الشهور الخمسة هاته، فقد بلغت 5.789 ضحية، أي بمعدل 695 في الشهر، أو ما يعادل 22 في المائة من مجموع السكان (26.000 نسمة، منهم 9.000 من الآفاقيين). وبذلك تتجسّد لنا فداحة الخسائر، مع العلم أن هذه الأشهر لا تمثل سوى المرحلة الأولى من الأزمة الديموغرافية التي استمرت بين مد وجزر إلى غاية 1883، دون أن تتخللها سوى استراحة قصيرة عام 1881.

ثانيا : يتعذر علينا تصنيف الوفيات حسب التركيب العمري، لكن هناك مؤشرات تدل على أن معدل الوفيات وسط الأطفال كان مرتفعا. فمن خلال الجدول رقم 20 نلاحظ أن الوفيات الخمس بالاسهال المسجلة في حي القصبة خلال شهر نوفمبر تتعلق كلها بأطفال لم يتجاوزوا العامين الأولين من أعمارهم. كما أن حالتي الجدري المسجلتين في نفس الحي وخلال نفس الشهر همتا طفلين كذلك. وبالرجوع إلى تقرير أوليف، نجد قرائن أخرى أكثر دلالة؛ ففي تقرير 7 نوفمبر نجده يقول إنه عالج 26 مريضا «ومن هذا العدد توفي سبعة أفراد، وكان المصابون كلهم من الأطفال تقريبا، وأكبر الضحايا سنا لم يتجاوز الحادية عشر من عمره». أخيرا، فقد قدم لنا رقمين إضافيين؛ فعلى مجموع وفيات الملاح خلال

---

(161) MIEGE; Le Maroc.., op. cit., t. 3, p. 388.

شهر دجنبر، والتي بلغت 127 ضحية، هناك 48 من الأطفال، وعلى مجموع وفيات شهر نوفمبر في نفس الحي (147 ضحية)، نجد 44 طفلا. فهذه المعطيات إذن إنما هي شواهد وأدلة على الفتك الذريع الذي حدث في صفوف الأحداث، وهي أيضا أدلة قياسية على ما جرى في جهات أخرى من البلاد. ومن ثم تتأكد لنا فداحة الكارثة. لأن الأمر لا يتعلق بالخسائر البشرية فحسب، وإنما أيضا بصعوبة تعويض الأجيال. وقد جسد أحد الديموغرافيين هذه الحقيقة بقوله

«إذا كان الشيوخ هم الضحايا، فإن السكان المعنيين لا يتعرضون للانتكاسة. وإذا كان الراشدون في سن النشاط الانتاجي هم الضحايا، فإن المستقبل يتعرض مباشرة للنكسة، وأرقام المواليد ستنخفض في السنوات التي تعقب مباشرة الأزمة. أما إذا كان الأطفال هم الضحايا على الخصوص، فإن عدد الجيل التالي من المنتجين هو الذي أصيب، وانخفاض في المواليد يلزمه أن يظهر 20 إلى 30 سنة فيما بعد، عندما تصل الطبقات المضحى بها إلى سن الزواج والخصوبة»(162).

ثالثا إذا رصدنا توزيع الوفيات حسب مختلف أحياء المدينة، نلاحظ وجود فروقات صارخة من جهة، بين حي القصبة، وهو مقر العامل وكبار التجار، ومن جهة أخرى، بين الملاح والحي الاسلامي؛ فبالنسبة لوفيات أكتوبر (913 ضحية)، نجد 4 وفيات لا غير في القصبة، بينما نرى العدد يصل إلى 46 في الملاح، وإلى 862 في المدينة الاسلامية. وبالنسبة لوفيات نوفمبر (1.645 ضحية)، نرى أن نصيب القصبة اقتصر على 10 ضحايا، بينما نكب الملاح بسقوط 147 ضحية، والمدينة الاسلامية بـ 1.449 ضحية. أما بالنسبة لوفيات دجنبر، فهناك 9 ضحايا لا غير في القصبة، مقابل 127 في الملاح، و1.195 في المدينة. فالوفيات إذن كانت في معظمها محصورة في الحيين الفقيرين من المدينة، مما يعكس بشكل ملموس التفاوت الكبير أمام الموت بين الضعفاء والأغنياء في مغرب النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

رابعا إذا أخذنا كل حي على حدة، نجد أيضا تفاوتا بين السكان الأصليين والآفاقيين. فعلى مجموع 862 ضحية المسجل في المدينة الاسلامية خلال شهر أكتوبر، هناك 70 ضحية لا غير بين الأصليين و792 بين الآفاقيين. وعلى مجموع 1.195 ضحية في شهر دجنبر، هناك 1.027 بين الآفاقيين و166 بين القارين.

(162) تومسن «المشكلة السكانية»، م. س.

إن نسبة الإصابات المتفاوتة هاته تعطي فكرة واضحة عن المستويات الصحية والمعاشية للسكان المعنيين. وهي تدل على أن الأمراض إنما هي راجعة لمزيج من العوامل الاجتماعية والاقتصادية إلى جانب العوامل البيولوجية : مستوى التغذية، والسكن، وصلاحية المياه المستعملة للشرب، ومستوى تصريف المياه القذرة. وهذه الحقيقة ما فتىء الطبيب أوليف يركز عليها في مختلف تقاريره. ففي تقرير 28 شتنبر نراه يقول «إن المرض الذي يخلف ضحايا بالمدينة إنما هو حليف الفقراء والجائعين. أما الأحياء التي لا يقيم بها الآفاقيون، فهي سالمة منه تماما». وفي تقرير آخر «إن ما يلفت النظر كثيرا هو أن المرض متوطن في صفوف طبقة واحدة من الأشخاص في الوقت الذي يوجد فيه سكان المدينة قاطبة في حالة اتصال فيما بينهم. والسبب بالطبع أن هذه الطبقة تعاني من الجوع وحرارة النهار ورطوبة الليل».

خامسا : على مستوى الأسباب التي أدت إلى الوفاة ؛نلاحظ من الرسم 3 أن الأمر يتعلق أساسا بسلسلة من الأمراض المتنوعة، كالجدري، والحصبة، والحمى التيفوئيدية، والاسهالات الحادة، وهي أمراض تصيب جميع الأعمار، لكنها أكثر ما تصيب الأطفال. كانت هذه الأمراض متوطنة في ذلك العصر، لكن الأزمة الغذائية هي التي أدت إلى انتقالها من أمراض متوطنة إلى أمراض سارية، بزعزعتها العلاقات الابيدميولوجية والبنيات الاقتصادية والاجتماعية. لهذا ليس هناك ما يدعو إلى الدهشة من كون المجاعة الشديدة غالبا ما تتزامن مع الأوبئة مما يوقع في كثير من الخلط عند محاولة إرجاع أسباب الوفيات سواء إلى الجوع أو إلى المرض. هنا نلاحظ أن أوليف ضرب صفحا عن الاشارة إلى ضحايا الجوع. والحال أن مصادرنا تحدثنا عن تهالك الكثيرين منهم، وهذا على الرغم من عملية الغوث التي نظمتها الجاليات الأوربية بالمدينة، وعلى الرغم أيضا من أن السلطان رتب للجائعين، على يد الأمناء، طعاما يوميا وفنادق لسكناهم. وبين أيدينا رسالة من عامل المدينة، عمارة بن عبد الصادق، مؤرخة في 25 شتنبر 1878، تتحدث بالفعل عن وقوع الموت جوعا خاصة بين الآفاقيين(163).

سادسا : هناك ملاحظة أساسية، لعلها أثارت الانتباه، وهي أن الجدول رقم 20 لا يشير بكيفية صريحة إلى وباء الكوليرا الذي نعرف أنه اجتاح في نفس المدة (صيف 1878) جهات مختلفة من البلاد. هذا الأمر من الغرابة بحيث يدعونا إلى أن نقف عنده لحظة لتفحصه عن كثب.

(163) رسالة من عامل الصويرة إلى محمد بركاش، 28 رمضان 25/1295 شتنبر 1878 (م. و. م.).

لنلم في البداية موجزين بالوقائع الاكلينيكية والملاحظات الطبية الواردة في تقارير أوليف

في تقرير 15 شتنبر 1878، نجده يشير إلى ظهور حالات من الاسهال الحاد المصحوب بالقيء في الغالب، غير أنه أكد، بعد زيارته عددا من المرضى، ممن ظهرت عليهم مثل هذه الأعراض، أن المرض غير مصحوب بالبرودة أو بألم في الساقين، وأن الصوت يبقى طبيعيا والعينين غير غائرتين، والفضلات البرازية صفراء كما هو الشأن في الحالات العادية. من ثم قرر أن المرض ليس الكوليرا، وإنما مجرد إسهال طبيعي.

قدم أوليف، في نفس التقرير، تشخيصا لمرض يقول إنه كان يحدث خسائر كبيرة بين الفقراء ؛ يتبين منه أن المرض يبدأ في الغالب بانقطاع البول، ثم تحدث أوجاع في العمود الفقري وفي البطن، يعقبها إسهال يضرب إلى السواد، له رائحة لا تطاق، لكن دون أن يصحبه قيىء، بينما يصبح الجلد حارا، والنبض دقيقا وغير سريع، والعطش غير حاد، بل يرغب المريض في تناول المواد الغذائية الصلبة بدلا من السوائل. تستمر هذه الحالة لمدة 24 ساعة، تستفحل بعدها الأعراض وتؤدي إلى الانهاك التام، فلا يستطيع المريض النهوض أو الكلام، ويصبح البراز سائلا، وترتفع درجة حرارة الجسم إلى 42 و44 درجة، وتحدث الوفاة بعد ذلك. أما مدة الحضانة لهذا المرض فهي 48 ساعة. قياسا على هذه الأعراض، اعتقد أوليف في البداية أن الأمر يتعلق بنوع من التيفوئيد، إلا أن انعدام البقع الوردية على جسم المريض جعله يعدل عن هذا الرأي، ويعتبر أن المرض مجرد التهاب معوي تسببت فيه آلام الجوع والبؤس، والإفراط في تناول أغذية غير مألوفة وبنهم كبير.

نجد في هذا التقرير أيضا مثالا آخر يلخص، في نظر أوليف، الأعراض التي كانت تظهر على جميع الفقراء. يقول إن عامل المدينة استدعاه لزيارة مريضين سقطا أمام باب القصبة، أحدهما في 22 من عمره، وصل لحينه من سوس، وقد وجده طريحا على قارعة الطريق، ووجهه إلى الأرض، وهو يعاني من إسهال غير مصحوب بالقيء، ولسانه جاف، وكان يرد على جميع الأسئلة بأنه جائع. بعد إعطائه كسرة خبز من الشعير، أخذ يبللها بنفسه بالماء ويلتهمها بنهم كبير. أما المريض الآخر، فهو حمّال أصيب أيضا بإسهال بدون قيء، لكنه لم يكن يعاني من العطش، وكانت حرارة جسمه مرتفعة جدا، ولسانه يميل إلى البياض، ونبضه غير سريع.

نصل أخيرا إلى تقريري 7 و15 نوفمبر. هنا نجد أوليف يشير إلى ظهور أعراض مرضية جديدة بالاضافة إلى الالتهابات المعوية التي سبق له تشخيصها، ويتعلق الأمر ببرودة جلد المريض واغورار عينيه، وهي في الواقع من الأعراض المميزة للكوليرا، مع ذلك نراه يرفض استعمال هذه التسمية محتجا بعدم ظهور خصائص أخرى مميزة للوباء. ومن ثم فضل تسمية المرض بالتهاب معوي ذي أعراض كوليرية.

نرى إذن أن أوليف بذل جهدا جهيدا لنفي وجود الكوليرا بالمدينة، تماما كما فعل أطباء آخرون في موانىء أخرى. والواقع أن هذا الزعم ظاهر البطلان. فقد كانت الكوليرا متفشية في مراكش من بداية أكتوبر إلى نهاية دجنبر. وكانت هذه المدينة مرتبطة بالمحيط الأطلنتكي عن طريق الصويرة (بالاضافة إلى الجديدة وأزمور)، ولا تكاد تبعد عنها سوى بمسيرة ثلاثة أيام. وبما أن المواصلات ظلت مفتوحة طيلة مدة الوباء، فلا شيء يمنع من القول إن العدوى تسللت إلى الصويرة من عاصمة الجنوب مع الوافدين منها الذين كانوا يتقاطرون عليها بالمئات في كل يوم. وحسبنا القول إن الطبيب لينارس يخبر بأن الكوليرا ظهرت بالفعل في الصويرة ابتداء من منتصف أكتوبر، وأنها خفّت بها في نهاية الشهر، ثم احتدت من جديد في نوفمبر، وبلغ عدد الموتى بها ستين ضحية في اليوم قبل أن تنقطع في غضون دجنبر(164).

أما العوامل التي كمُنت وراء طمس هذه الحقيقة، فلا سبيل إلى فهمها إلا على ضوء هاجس الحجر الصحي المفروض على الصويرة، كغيرها من الموانىء المغربية الأخرى، مع ما يتبع ذلك من توجيه ضربات قوية إلى المصالح التجارية الأجنبية وعرقلة تموين المدينة المهددة بالمجاعة. ذلك ما نستشفه من رسالة القنصل الفرنسي بالصويرة إلى باريس، والتي يقول فيها «إن أوليف لم يسجل لحد الآن أي حالة من الكوليرا بهذه المدينة، مع ذلك نرى أن السفن القادمة من الصويرة تخضع (في الموانىء الفرنسية) لتدابير صحية صارمة كان من نتائجها أن عرقلت التجارة وخاصة حركة السفن التي تأتينا بالمواد الغذائية اللازمة لمعيشتنا»(165).

وهكذا نرى، بصدد هذه المسألة، كيف كان أوليف من المغالطين خدمة للمصالح التجارية. لكن مهما قلنا عنه في ذلك، فإن فضله لا سبيل إلى إنكاره ؛

(164) LINARES; 1879, op. cit., p. 21.

(165) رسالة من قنصل فرنسا بالصويرة، 1 نوفمبر 1878 A.E.P. / CC. Mogador, t. 6.

فالجدري والحصبة، والتيفوئيد، وغيرها من الأمراض التي قدم لنا عنها بيانات مفصلة، حقائق ثابتة، وما علينا إلا أن نضع اسم الكوليرا محل «الالتهابات ذات الأعراض الكوليرية»، لتحتفظ القائمة بصحتها وأهميتها التاريخية.

4 ـ النتائج

حاولنا فيما سبق إجراء تشريح للكارثة التي نكبت بها البلاد خلال سنوات 1878 ـ 1883. فما هي النتائج التي نستطيع أن نخلص إليها في نهاية هذا المسح العام لست سنوات من المكابدة والشدة ؟

أ ـ النتائج الديمغرافية

قدمنا أن المجاعة والأوبئة أودت بحياة العديد من السكان. إلا أن عدم توفر بيانات كافية عن عدد الضحايا يجعل من الصعب القيام بأي تقييم علمي بغية التوصل إلى رقم يمثل الخسائر الكلية. فكل ما لدينا ليس أكثر من تقديرات للمبالغة فيها قسط كبير؛ فمنذ يوليوز 1878، قدر سفير إيطاليا بطنجة عدد الضحايا بربع مجموع السكان[166]. بينما قدره ماثيوس في السنة التالية بحوالي الخمس[167]. من جهته، أكد قنصل إسبانيا في العرائش (T. de Cuevas) أن وباء التيفوئيد قضى وحده على ثلث عدد السكان[168]. أما سفير بريطانيا العظمى، فلم يتردد في القول، في أبريل 1879 إن نصف سكان سوس وحاحا هلك من جراء المجاعة[169]. أخيرا، فقد قدم كامبو نسبة الثلث كحصيلة كلية للخسائر بالنسبة لمجموع المغرب[170].

إن كل هذه التقديرات تقريبية وينبغي استعمالها بحذر كبير، وكل ما يمكن أن يكون المرء على يقين منه أن الخسائر كانت فادحة، لكن لا سبيل إلى حسابها بأي قدر من الدقة. مع ذلك، هناك من غامر وقدر الخسائر الناجمة عن الكوليرا والتيفوئيد بثلاث ملايين ضحية[171]، وهو تقدير يتسم بكثير من المبالغة سيما وأنه لا يشمل الخسائر الناجمة عن الجوع، بحيث قد نصل، انسياقا مع هذه الرواية، إلى أن الكوارث الثلاث أدت إلى تلاشي مجموع السكان، علما بأن عدد

---

(166) MIEGE; Le Maroc..., op. cit., t. 3, p. 443.

(167) تقرير ماثيوس عن الحالة بالمغرب سنتي 78 ـ 1879 : T 61 / Roll 12

(168) أورده : MIEGE; Le Maroc.., t. 3, p. 443.

(169) رسالة هاي، 1879.4.17 FO. 99/186.

(170) CAMPOU; 1886, op. cit., p. 48.

(171) انظر RAYNAUD; 1902, op. cit., p. 75.

هؤلاء لم يكن ليتجاوز على أبعد تقدير أربعة ملايين نسمة، ولو أن المعاصرين قدموا لنا، هنا أيضا، أرقاما مفرطة، كما هو مبين في الجدول رقم 21.

الجدول رقم 21

تقديرات مختلفة عن عدد سكان المغرب

الفترة	التقدير	المصدر
بداية القرن XIX	14.886.600	J. G. JACKSON, 1809.
بداية القرن XIX	8.500.000	J. GRABERG di Hemsö, «specchio geographico...», Genova, 1834.
منتصف القرن XIX	4.500.000	E. RENOU, «Description géographique de l'Empire du Maroc», Paris, 1856.
النصف الثاني من القرن XIX	12.000.000	Ch. TISSOT, «Itinéraire Bull. Soc. Géogr., Paris, 1876.
النصف الثاني من القرن XIX	3.000.000	G. ROHLFS, «Die Bevölkerung Marokkos», Brême, 1892.
النصف الثاني من القرن XIX	5.500.000	R. JANNASH, «Die deutschehandels expedition 1886», Berlin, 1887.
النصف الثاني من القرن XIX	8.000.000	J. ERCKMAN, «Le Maroc moderne», Paris 1885.
النصف الثاني من القرن XIX	24.000.000	MOULIERAS A., «Le Maroc inconnu», t .2, Paris, 1899.
النصف الثاني من القرن XIX	7.000.000	F. MATHEWS, Lettre d'avril 1880 (T 61 / Roll 13)
بداية القرن XX	4.000.000	J. CANAL, «Géographie générale du Maroc», Paris, 1902
بداية القرن XX	4.000.000	J. PIQUET, «Le Maroc», Paris, 2e éd., 1918.
بداية القرن XX	6.000.000	J. GOULVEN, «Le Maroc», Paris, 1919.
بداية القرن XX	4.500.000	N. LARAS, «La population du Maroc», Bull. Soc. Géogr., Paris, 1906.

على أن الاحصائيات التي قدمت لنا عن عدد الموتى بالمدن الساحلية والتي يمكن الركون إليها بنوع من الاطمئنان، لأنها تمت على يد نواب المجلس الصحي، تشير إلى عشرات الآلاف من الضحايا. واعتمادا عليها، نرى أن نسبة الوفيات في هذه المدن تراوحت بين 12 و15 في المائة(172). وهذا ما يجعلنا نتصور النزيف الديموغرافي الذي حدث في البوادي والجهات النائية التي لم تستفد من عملية الغوث المنظمة بالمدن.

إذا لم نكن نتوفر بصدد هذه البوادي والمناطق النائية على بيانات كافية، فإنه يمكن مقاربة ما أصابها من تدمير من خلال استنطاق بعض الروايات التي تشير إلى الخراب الذي حل بكثير من القرى. فهذا نائب قنصل فرنسا بالدار البيضاء يسجل ما رآه فيقول «إن الطريق الرابط بين الدار البيضاء وبرشيد، والذي كانت تتخلله فيما مضى دواوير كثيرة، أصبح اليوم قفرا بلقعا»(173). وهذا نفسه ما يقوله كامبو عن دكالة : «لقد رأيت بإقليم دكالة دواوير كانت عامرة من قبل، فأصبحت اليوم خرابا بعد أن مات سكانها جوعا»(174). يذكر ماثيوس، من جهته، أن قرية صغيرة قرب القصر الكبير لم يبق من سكانها على قيد الحياة سوى شخص واحد(175). ويذكر العميل الفرنسي بمراكش أن ثلث سكان تافيلالت هلك في مجاعة 1884(176). أما دو فوكو فيروي أن قرية تكنات، الواقعة جنوب الأطلس، والتي كانت مزدهرة من قبل وتضم 300 كانون، أصبحت بعد أربع سنوات من الجفاف المتواصل لا تضم سوى 80 كانونا مسلما بجانب بعض اليهود(177). أخيرا فإن بعض الدراسات المونوغرافية الحديثة لا تترك مجالا للشك فيما تعرضت له البلاد من تدمير. فقد ذكر التوفيق أن ربع سكان دمنات على الأقل هلك خلال وباء ومجاعة 1878(178). بينما قدر كنينح أن عدد قبائل بني مطير تناقص بنسبة كبيرة من جراء وباء 1878، فهبط من 36.000 نسمة إلى 18.000 نسمة(179).

---

(172) MIEGE; Le Maroc .., op. cit., t. 3, p. 444.

(173) م. ن.

(174) CAMPOU; 1886, op. cit., p. 48.

(175) رسالة ماثيوس، 20 شتنبر 1878 T 61 / Roll 11

(176) رسالة قنصل فرنسا بالصويرة، 30 يوليوز 1884 AT/93

(177) DE FOUCAULD; op. cit., p. 254 et p. 277.

(178) «اينولتان»، 1983، م. س.، ص 191.

(179) «آثار التدخل الأوربي..»، م. س.، ج 1، ص 85.

بالاضافة إلى تآكل الثورة البشرية، ينبغي أن نأخذ بعين الاعتبار الآثار البيولوجية الدائمة الناجمة عن الجوع والتيفوئيد، لأن الجائعين أو المصابين بهذا المرض، والذين يبقون على قيد الحياة، غالبا ما يقضون بقية حياتهم محطمين، مما ينعكس على قدرتهم على العمل والانتاج.

كذلك ينبغي أن نأخذ بعين الاعتبار النزوح القروي الذي انطلق مع المجاعة وأدى، على الأقل خلال الشدة، إلى حدوث هزات عنيفة في البنى الديموغرافية، القروية منها والحضرية. ولئن كنا هنا لا نتوفر على معطيات إجمالية كافية لتقييم حجم هذه الظاهرة، فإننا نستطيع القول إنها همت قطاعا واسعا من القرويين، وامتدت على إطار جغرافي واسع. وكانت المدن، خاصة الساحلية، هي التي شكلت مراكز الجذب الرئيسية لهذه الأفواج النازحة من الريف هربا من بؤس أحوال المعيشة. فمنذ يوليوز 1878، تزايد عدد سكان الصويرة بحوالي 6.000 يهودي ومسلم[180]. وفي الشهر التالي، تزايد عدد سكان آسفي بأكثر من 900 متسول قدموا من نواحي سوس ومراكش[181]. كما التجأ إلى طنجة 797 قرويا قدموا إليها من شتى الآفاق[182]، وإلى الدار البيضاء حوالي 1.500[183]. على أن الاطار الجغرافي لهذه التنقلات تجاوز الحدود الوطنية، إذ قذفت المجاعة بحوالي 64.000 شخص نحو الجزائر بين 1878 ـ 1882[184].

تصف كثير من الوثائق أفواج هؤلاء النازحين الذين خرجوا من ديارهم بحثا عن لقمة عيش، وهم لا يزيدون على أن يكونوا بقايا مخلوقات بشرية تهيم على وجهها، ويطحنها أبشع صور الجوع. تقول إحداها : «إن مجموعات هائلة من الكائنات البشرية تنزح اليوم من الداخل نحو الساحل بحثا عن لقمة عيش، ويتكون القسم الأكبر من هؤلاء المهاجرين من شيوخ وأطفال ونساء، فلا تصادف إلا وجوها صفراء أصابها الهزال وارتسم عليها التعب والشقاء،

(180) رسالة قنصل فرنسا بالصويرة (DE VAUX)، 1878.7.27: A.E.P./CC., Mog., t. 6, p. 42.

(181) BUSSON; 1952, op. cit., p. 536.

(182) انظر ص 250 من هذا البحث.

(183) A.E.P. / CC, Casablanca, t.2, Casablanca 27.10.1878.

(184) رسالة قنصل فرنسا بالصويرة، 27 يوليوز 1878، المذكورة في الهامش 182. تطالعنا في الوثائق المغربية أمثلة كثيرة تجسد اتساع دائرة هذه الهجرة القروية. يكفي هنا أن نقرأ ما ورد في رسالة من أحد قواد الريف إلى مولاي الحسن بتاريخ 22 صفر 23/1301 دجنبر 1883 : «وكل جميع ءال الريف رحلوا إلى الغرب وذلك كله من كثرة الجدب والقحط... حتى كاد الأمر أن نبقوا وحدنا في هذا القصر» (م. و. م.).

وجميعهم يتضوعون جوعا، ومن تمكن من النجاة في الداخل، تراه يموت في السواحل»[185].

من المؤكد أن الكثيرين من هؤلاء النازحين، ممن أضعفهم الجوع، وبالامكان تماما أن يكون المرض قد هدهم، كانوا يموتون في الطريق أو في المدن بمجرد وصولهم. كما أن الكثيرين منهم كانوا يلتحقون بالأرياف بمجرد ما تلوح المعالم الأولى للانفراج. إلا أن عددا آخر كان ينسلخ عن محيطه الأصلي ويستقر بصفة نهائية بالمدينة أو بأحوازها. وقد شكلت هذه الظاهرة معادلة هامة في المدن، حيث إنها عملت على إعادة توازنها الديموغرافي، بل وساهمت في تزايد عدد سكانها على الرغم من تكرر دورات القحوط والأوبئة عليها. وعلى هذا الأساس، فإن التركيز الحضري المتزايد، الذي عرفته المدن المغربية الساحلية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، لم ترس في قاعدته وظيفة التنامي الطبيعي للحضريين، بل جاء نتيجة لهذا النزوح القروي.

على ضوء ذلك، يمكن القول إن تاريخ صيرورة تفكك الهياكل الاجتماعية التقليدية، وتحرر قوة العمل من الروابط الاجتماعية التكافلية كانا قد انطلقا منذ هذه الفترة، مما يذكرنا بما جرى في أوربا الاقطاعية على إثر تفكك مجتمعاتها الزراعية. غير أن العملية لم تفض إلى نفس النتيجة التي تحققت في أوربا. في هذه القارة، تلقّف الرأسمال الصناعي قوة العمل المحررة ووظفها في المانيفكتورات الأولى للثورة الصناعية، بحيث واكب مسارَ تفكك المجتمعات الزراعية هناك مسارٌ آخر تمخض عن تشكيل البنى الاجتماعية الرأسمالية. أما في المغرب، فإن قوة العمل التي قذفت بها المجاعات خارج دائرة الانتاج الزراعي، لم تجد في المدن المنافذ الاقتصادية. لقد تحول قسم صغير منها إلى عمال زراعيين أو رعاة أو إلى يد عاملة غير متخصصة، بينما انضم القسم الأكبر منها إلى جمهور العاطلين. من جهة أخرى، فإن ضيق ميدان الشغل وكثرة الطلب أديا إلى انخفاض الأجور. وهكذا غدت أجرة عامل في عام 1882 نصف فرنك بعد أن كانت في سنوات 1860 ـ 1870، تتراوح بين فرنك ونصف[186]. وهذا في الوقت الذي كان ثمن كيلوغرام واحد من السكر يساوي حوالي 13،35 أوقية.

---

(185) رسالة جماعية من الهيئة الدبلوماسية بطنجة إلى الحاجب موسى بن أحمد 15-10-1878 : FO. 99/185

(186) MIEGE; Le Maroc..., op. cit., t. 3, p. 442, n° 2.

ب ـ النتائج الاجتماعية

كما يحدث عادة في أعقاب كل مجاعة، لكن بوتائر عالية هذه المرة بالنظر إلى فداحة الكارثة، تعرض المجتمع التقليدي لهزات عنيفة زادت من تعميق الهوة بين الفقراء والأغنياء.

يأتي في طليعة الضحايا فقراء الأرياف، من صغار الملاك والرعاة الذين وصلوا إلى الحلول القصوى بعد استنفاد كل مواردهم، فباعوا أو رهنوا أراضيهم وقطعانهم ودورهم بأبخس الأثمان. يضاف إلى هؤلاء الشرائح المستضعفة من الحضريين وصغار التجار والصناع والمأجورين. أما على الطرف الآخر فنجد الأقوياء ممن لهم أموال ومدخرات من الحبوب، أو لهم القدرة على استيرادها من أوربا، أولائك الذين عرفوا كيف يستغلون الظرفية لصالحهم، وكان لهم في هذا الحقل تجارب كبيرة.

1 ـ المستفيدون من الأجانب والمحميين وضحاياهم

في مقدمة المستفيدين يأتي كبار التجار الأوربيين. لقد أبدى هؤلاء حماسا كبيرا في تقديم الغوث للمنكوبين، لكنهم استغلوا فقر السكان لتحقيق أكبر المكاسب، وهي ملاحظة أبرزها الناصري بقوله «وفي هذه المسغبة مد النصارى أيديهم إلى الرقيق فاشتروه. وكان ابتداء ذلك أنهم كانوا يعاملون ضعفاء المسلمين وصبيانهم بالصدقات والارفاقات ثم تجاوزوا ذلك إلى شراء العبيد منهم»(187).

---

(187) الناصري «الاستقصا»، ج 9، ص165.

نشطت تجارة العبيد خلال هذه الأزمة نشاطا كبيرا، وتعاطاها المسلمون والأوربيون على السواء. وقد سجلت أثمان هؤلاء العبيد، على وجه العموم، انهيارا ملحوظا نظرا لتأثرها بالمواسم الفلاحية كما هو الشأن بالنسبة لأثمان الدواب؛ ففي الصويرة (التي لم يكن يوجد بها سوق للنخاسة) بيع عبد قوي خلال شهر مارس 1883 بـ 7 ريالات، بينما كان ثمنه في أوقات الرخاء يزيد على خمسين ريالا. وبيعت بنفس المدينة، وخلال شهر شتنبر 1883، أمة بـ 12 ريالا.

في آسفي، بيع خلال هذه الأزمة ما بين 200 و300 عبد في السنة. وكانت أثمان العبيد في سوق النخاسة بهذه المدينة، في غضون شتنبر 1883، كما يلي :

4 إلى 6 جنيهات بالنسبة للعبيد الأطفال.

7 إلى 12 جنيها بالنسبة للعبيد الفتيان.

5 إلى 14 جنيها بالنسبة للعبيد الرجال.

5 إلى 10 جنيها بالنسبة للاماء البنات.

6 إلى 12 جنيها بالنسبة للاماء النساء.

وكان عامل آسفي يقتطع 5 % من ثمن البيع يؤديها كل من البائع والمشتري مناصفة بينهما.

هناك إشارات أخرى تتعلق بتجارة العبيد في الرباط خلال شهري أكتوبر ونوفمبر، نجمعها فيما يلي :

على أن نشاط الأوربيين خلال الكارثة لم يقتصر على شراء العبيد، بل امتد بالخصوص إلى استثمار أموالهم في تجارة الأقوات، عن طريق استيراد الدقيق والأرز والقمح، والبيع بالقرض وبفوائد فاحشة. أما الضمانات التي كانوا يشترطونها لتقديم هذه القروض، فهي عادة رسوم الملكيات. وكان الفلاحون، وهم أكبر ضحايا الجفاف، يضطرون إلى اللجوء إلى التعامل مع هؤلاء المرابين، وحين تكثر ديونهم، كان الأمر ينتهي بهم إلى بيع أرضهم. ويمكن هنا ذكر ملاحظة الكانوني التي تقول «فترى الفلاح أو التاجر الأهليين إذا احتاج أحدهما يأتي للمرابين فيأخذ منهم الدراهم على شرط النصف أو الثلث، والمغرب بطبيعة أرضه زراعي قبل كل شيء فربما جاح العام من قابل فيؤدي ذلك الفلاح أصل المال فيضطره المرابي إلى مضاعفة الباقي عليه للسنة القابلة وربما يؤدي الباقي في السنة القابلة الأصل الثاني فيضاعف عليه الباقي حتى أن كثيرا من المرابين وخصوصا اليهود هذا شغلهم وديدنهم»(188).

بجانب الأوربيين، استفاد أيضا المحميون المغاربة، من مسلمين ويهود. كانت هذه الفئة، التي تعتبر من أهم دعائم التسرب الأوربي، قد تحولت إلى أخطبوط متطفل غلى الانتاج بعد أن نالت كل الضمانات القانونية وكل المؤهلات المادية التي تمكنها من هدر الطاقات، وهضم حقوق الضعفاء، وابتزاز الحرفيين والفلاحين المقهورين. ومن الأساليب التي كانت تنهجها وتدر عليها أرباحا كبيرة حتى في الأوقات العادية، شراء الصوف قبل أوان الجز، والمحاصيل قبل موسم

=

- أمة بيضاء من 15 سنة 42 دولارا.
- أمة سوداء من 17 سنة : 45 دولارا.
- أمة سوداء من 14 سنة : 41 دولارا.
- أمة سوداء من 12 سنة 52 دولارا.
- أمة بيضاء من 25 سنة : 59 دولارا.
- أمة سوداء متوسطة العمر مع ولديها (أحدهما من 4 س والآخر من 7 س) 58 دولارا.
- أمة جميلة من 24 سنة : 60 دولارا.
- أمة مريضة من 24 سنة : 4 دولارات.
- أمة سوداء من 10 سنة : 45 دولارا.

أخيرا، تجدر الاشارة إلى أن تجارة العبيد خلال هذه الأزمة، اتخذت بعدا خطيرا بإقدام الأوربيين على تهريبهم. حول هذه المسألة، انظر : رسالة مولاي الحسن إلى محمد بركاش بتاريخ 7 رمضان 25/1296 غشت 1879 (مجلة «الوثائق»، العدد 4 الوثيقة 608) ؛ ورسالته إلى بركاش بتاريخ 24 شوال 11/1296 أكتوبر 1879 («الوثائق»، ع 4، الوثيقة 612) ؛ ورسالة محمد بن العربي الطريس إلى بركاش، 25 شوال 12/1296 أكتوبر 1879 («الوثائق»، ع 4، الوثيقة 613).

(188) الكانوني (محمد بن أحمد العبدي) «آسفي وما إليه قديما وحديثا»، مطبعة مصطفى محمد، مصر 1353 هـ، ص 167.

الحصاد، بل وخلال موسم البذر، ثم الامساك عن إخراجها بعد جمعها، ارتقابا لسعر ملائم للبيع. كما كانت تقرض بفوائد عالية، تصل في فترات الرخاء إلى 50 و 0 في المائة[189]، وذلك مقابل ارتهان رسوم الملكيات من أراض ودور ومحاصيل زراعية ومنتجات حرفية. وواضح أن أرباح هذه التجارة الربوية كانت تزيد بصورة خاصة في فترات القحوط والمجاعات، حيث يصبح بؤس العالمين القروي والمديني على السواء موردا ضخما لكل مضارب في الحبوب، وحيث تصل فوائد الرأسمال الربوي إلى مستويات فاحشة.

هذا السعير نحو الاثراء السريع، وهذا الركض المتحمس وراء التراكم، من الأمور التي صال وجال فيها التجار الأوربيون ومن يدور في فلكهم من المحميين خلال كارثة 1878 ـ 1883.

في هذا السياق، تحولت المدينة إلى مركز للرأسمال الربوي، حيث تركزت قنوات النشاط التجاري/الربوي في أيدي أقلية من المرابين. وانطلاقا من المدينة، وسع المرابون احتكاراتهم إلى البادية مستغلين فقر القبائل. وكانت فاس أحد المراكز الكبرى لهذا الاستغلال. فقد كانت المدينة تحت رحمة مرابين من المحميين الفرنسيين، خاصة منهم مخلوف عبد السلام.ويوسي بن سيمون اللذان كانا يستغلان المدينة ونواحيها المباشرة بالاشتراك أحيانا مع بعض القواد[190]. وقد امتد إطار نشاطهما إلى الغرب وكزناية في الشمال الشرقي، ووصل إلى ملوية العليا في الجنوب الشرقي. وتشهد كثرة شكاوي المخزن من المرابين، التي نلقاها في الوثائق هنا وهناك، على مدى ازدهار هذه الحركة وما بلغته من خطورة في العاصمة الشمالية. من ذلك الرسالة التالية التي وجهها مولاي الحسن إلى محمد بركاش

«فقد أخبر مولاي إسماعيل سدده الله أن اليهود المحتمين أكثروا من التشكي عليه في شأن ديونهم بالقبائل وكلما كتب لعمالها بالفصال يعتذرون عن إخوانهم بعدم وجدانهم ما يؤدون منه لفراغ أيديهم في العام ويطلبون الامهال حتى تحصل لهم الميسرة وأرباب الديون المذكورون لم يقبلوا مهلة وصاروا يقبلون عليهم الدين بضعفه حتى استغرقوا ذممهم بمال له بال أصله مال قليل قليل. فنأمرك أن تتكلم مع النواب بكفهم عن ذلك لما فيه الضرر الفادح وجلب الشنئان»[191].

---

(189) ذكر دو فوكو أثناء مروره بفاس عام 1884 أن المرابين كانوا يقرضون بفائدة 60 في المائة.

(190) KENBIB M. **Les protections étrangères au Maroc aux XIXème et au début du XXème siècles**, thèse inédite, Université de Paris VII, Jussieu, 1980.

(191) رسالة من مولاي الحسن إلى محمد بركاش، 28 ربيع الثاني 1/1295 ماي 1878 (م. و. م.).

الحمد لله وحده

وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه

وصيفنا الأرضى الحاج أحمد أمالك وفقك الله وسلام عليك ورحمة الله تعالى وبركاته وبعد
فقد كنا أمرناك بالبحث في أهل ذمة من آكوار ومن يخالطهم من العمال الرحامنة منهم لما بلغنا عنهم
من كونهم تحيلوا في أموالهم مآل الاستحلال من قليل إلى كثير بسبب تضاعف الربى وأجبتنا بأنك
بحثت وبالغت في التنقيب عما أمرت به وأنه ثبت عندك ما أخبرت به من كون كل عامل ممن
ذكر يخالط معاملة من عينت من اليهود بالربى [illegible] الذي رجعت [illegible] بالقيد
ولما كتبنا للكل واحد منهم وعرفناه بمن يخالط معاملة أهل الذمة على الخصوص وتوعدناه
على الإدارة عادة لحسمنا بتلك الحالة وحملناهم على سلوك الجادة أجاب عمر الذي
هو خديم القائد عمر الحمير بأنه لم يخالط أحدا من أهل الذمة وأنه متباعد منهم كل البعد
وأن الذمي اليامو ابن عزوز لا يملك من الكثير ولا حانوتا فضلا عن إعطاء الدين وأن
الذمي [illegible] لا يعرفه أصلا ولا خلطة له به وأجاب القائد [illegible] الحويرة بأن الذمي
[illegible] لا يتبعه بقليل ولا بكثير ووجد [illegible] الذمي المذكور [illegible] من جميع المطالب
والتبعات وأجاب القائد [illegible] بأن اليهودي [illegible] كان يخالطه مع [illegible] ولما
توفي [illegible] نحو الخمسماية ريال ولما ورد عليه كتابنا [illegible] بالإكتتاب
عن خلطة اليهود [illegible] أجاب القائد [illegible] بأنه لما ملكت
الأموال وقل [illegible] واحتيج إلى الحركة وطلب الجمال وأداء الواجب والكلف المخزنية
تضارب بعض الأشياخ مع اليهودي اليامو [illegible] وجد [illegible] وأجاب
القائد العربي بن [illegible] بأن اليهودي [illegible] عليه ثلاثة آلاف ريال
وأنه سبع عشر ماية ريال وأن [illegible] وأنه [illegible] لم يبع فيهم

على مقتضاه

رسالة من مولاي الحسن إلى الحاج أحمد أمالك في شأن المعاملات الربوية بين عمال الرحامنة وأهل الذمة

(22 رجب 30/1297 يونيو 1880) (م.و.م)

ما قيل هنا عن فاس، يقال عن جهات أخرى. عن قبائل بني مطير[192]، والشراردة[193]، وأنجرة[194]، ومراكش ؛ في هذه المدينة الأخيرة كانت جماعة من اليهود، من أمثال ابن فرايم، والبقال، والباهو، وسوسان ...، قد استغلت فرصة إملاق القبائل الحوزية لترويج أموالها، بل وأوقعت في شباكها القواد والشيوخ. ورد في هذا الصدد في رسالة من مولاي الحسن إلى عامل مراكش، الحاج أحمد ومالك

«فقد كنا أمرناك في البحث في أهل الذمة بمراكش من يخالط عمال الرحامنة منهم لما بلغنا عنهم من كونهم تخلد بذممهم مال استحال من قُل إلى كثر بسبب تضاعف الربا. وأجبت بأنك بحثت وبالغت عما أمرت به وأنه ثبت عندك ما أخبرت به من كون كل عامل ممن ذكر يتخالط مع من عينت»[195]. على الرغم من مثل هذه المحاولات التي كان المخزن يبذلها للحد من الربا، فإن المشكل لم يزدد إلا استفحالا، بحيث أصبح جزءا من الحياة المغربية، بل إن هيمنة الأساليب الربوية على الأخلاق الاقتصادية بلغت من القوة ما جعلها مؤسسة لا يجرؤ أحد على المساس بها. أما وقد عجز المخزن عن حسم دائها بعد أن خسر رهان فرض هيبته على القوى الامبريالية، فإنه أصبح يضع نفسه مكرها في خدمتها، فينزل بكل ثقله على الغرماء الضعفاء. كانت ممتلكات هؤلاء تتعرض للمصادرة والبيع بالمزاد العلني إن هم عجزوا عن الوفاء بما عليهم من ديون. فإذا كانوا معدمين، قضوا بقية حياتهم في السجون، ولم يكن ينجو حتى أولادهم وأقاربهم في حالة وفاة أحدهم أو فراره. جسد لنا ماثيوس هذا الواقع المؤلم منذ 1879، حيث كتب يقول : «لقد نزل الخراب بعدد كبير من الفلاحين الذين اضطروا خلال المجاعة إلى طلب القروض بفوائد عالية لشراء الدقيق، وإن الكثيرين منهم يوجدون رهن الاعتقال، ويموتون جوعا، بينما تعرض أفراد أسرهم للتشرد وأصبحوا من المتسولين»[196]. بعد حوالي خمس سنوات، كتبت صحيفة «يقظة المغرب» الفرنسية تقول، متحدثة عن غرماء المحميين الأمريكيين : «على الرغم من أنه لا يوجد سوى ثلاث رعايا أمريكيين، فإن هناك 150 محميا أمريكيا يتقدمون بمطالب تبلغ قيمتها 100.000 دورو، تلك المطالب التي

---

(192) انظر كنينح «آثار التدخل الاوربي»، م. س.، ج 2، ص 142 ـ 143.

(193) انظر رسالة مولاي الحسن إلى الحاج سعيد بن فرجي، 6 جمادى الأولى 1298/(خ ح، محفظة 23).

(194) رسالة مولاي الحسن إلى محمد بركاش، 8 رمضان 24/1299 يوليوز 1882 (م.و.م.).

(195) رسالة من مولاي الحسن إلى عامل مراكش، الحاج أحمد وْ مالك، 22 رجب 30/1297 يونيو 1880 (م.و.م.).

(196) تقرير ماثيوس عن التجارة في المغرب خلال سنتي 1879 ـ 1880. T 61 / Roll 12.

تسببت في اعتقال هذا العدد الكبير من الغرماء الموجودين بزنزانات مكناس»[197].

عن هذه المعاملات الربوية، وما جلبته من شؤم على الناس، تقدم الوثائق أمثلة لا حصر لها، سنكتفي بعرض مثالين منها

الأول يتعلق بفلاح من دكالة، ضحية المحمي الأمريكي بالجديدة، مايير كوهن؛ كان هذا الأخير قد حقق عام 1878 أرباحا هامة تراوحت نسبها بين 200 و500 في المائة. فقد باع نقدا جزءا مما لديه من حبوب وشاي وسكر، وحاز رسوما عقارية كثيرة ببيعه سلفا أكياسا من القمح والشعير لفلاحين من دكالة، أغرقهم بالديون مع توالي المحاصيل الرديئة. وهكذا فإن الضحية الذي اقترض منه بعض الأكياس من الشعير، عجز عن الأداء بعد انقضاء الأجل، فتم تمديد مدة استيفاء دينه مقابل مضاعفته مرتين. ثم بعد استمرار العجز، ضوعف أربع مرات، إلى أن طالب مايير ببيع دار يملكها (الضحية) بالمدينة بالاشتراك مع الغير. وقد تم البيع بالفعل بالمزاد، وبطريقة سرية، على عكس ما تنص عليه الأصول، واشتراها مايير بثمن بخس، واستقدم العدول من البادية لإثبات حق الملكية. ولتجاوز اعتراض المشاركين، الذين تدرعوا بحق الشفعة، التجأ إلى مساعدة باشا المدينة. ثم بعد تردد هذا الأخير، لعدم تلقيه تعليمات من السلطان، وخاصة لوجود محمي إسباني من بين الأطراف المعنية، استنجد بأخيه، وهو محمي نمساوي، ونجح المحميان في إفراغ الدار من قاطنيها[198]).

المثال الثاني يتعلق بالمدعو علي بن حمان الحاج؛ اقترض هذا الفلاح عام 1877، 400 ريال من يهوديين على أن يرد المبلغ مضاعفا. وقد ضمنه في هذا القرض ثمانية من إخوانه. ثم حدث أن مات قبل أن يسدد جميع ديونه. وبعد أن عجز الضامنون عن الأداء، تم اعتقالهم. أحدهم، المدعو حدو بن عبد السلام، تمكن من مغادرة السجن بفضل المدعو مخلوف عبد السلام، مقابل اعترافه بدين وهمي مبلغه 1.000 ريال، يؤدى بعد شهرين، ومقابل رهن أملاكه. بعد انتهاء أجل الدين، لم يتمكن سوى من جمع 100 ريال. فتم اعتقاله من جديد. ثم ما لبث أن التحق به أخوه. وبناء على طلب الدائنين، فإن جميع أملاك المعتقلين وإخوانهما (أشجار زيتون، غنم، ماعز) وضعت في المزاد العلني. وقد بلغت حصيلة هذه المبيعات ما يعادل على الأقل ضعف المبلغ

---

(197) Le Réveil du Maroc, 16 juin 1886.

(198) KENBIB; 1980, op. cit., pp. 101-102.

المطالب به. مع ذلك، بقي الأخوان في السجن، أحدهما توفي به، والآخر لم يخرج إلا بعد 12 سنة وهو أعمى[199].

نرى إذن أن المعاملات الربوية كانت أشد فتكا بالناس من الطبيعة، وبوسع المرء أن يسرد أمثلة عديدة أخرى يملأ بها مجلدا كاملا.

2 ـ تسلط الأجانب والمحميين على والعقارات

على حساب أمثال هؤلاء الأشقياء، احتجن المحميون والأوربيون أملاكا كثيرة، خاصة في المدن الساحلية ونواحيها، وهذا على الرغم من القيود المفروضة على حق التملك العقاري.

كان هذا الحق محظورا على الأجانب قبل مؤتمر مدريد عام 1880. ومع أن المؤتمر خولهم إياه، فإنه قيده بشروط، من بينها أن يتم الشراء وفق قوانين البلاد وعاداتها فيما يخص تحرير العقود، وأن يكون مسبوقا بموافقة المخزن، وهي موافقة قلما كان يتم الحصول عليها. إلا أن هناك طرقا متعددة استعملها الأوربيون لتجاوز هذه القيود، في مقدمتها التواطؤ مع المحميين، في هذه الحالة، كانت العملية تجري على مرحلتين؛ يدفع الأوربي في المرحلة الأولى أحد محمييه إلى شراء الملك الذي يرغب في اقتنائه، وتتم الصفقة هنا بدون إشكال وحسب الأصول، باعتبار أنها تجري بين مغربيين، بعد ذلك يشتري الأوربي الملك من محميه، وبطريقة صورية بالطبع، ويُثبت البيع بواسطة رسم يسجل بقنصليته التي تكون ملاذا يحتمي به إذا طعنت السلطة المغربية في صلاحية العقد.

تقدم لنا الوثائق أمثلة متعددة تجسد هذا النوع من التحايل؛ ففي العرائش، اشترى قنصل إيطاليا عام 1879 جنانا مجاورا لعذير المخزن وأراد أن يجعل منه «عزيبا» من غير إذن العامل ولا كتابة العدول. وأمام معارضة العامل، أخرج له القنصل المذكور ورقة بشراء الملك من أحد محمييه المزعوم، المدعو بو غالب ولد الحاج عبد القادر، الذي كان من موظفي المخزن، وهذا على الرغم

---

(199) م. ن.، ص 99.

من أن القانون المغربي كان ينص على ألا يحمي الأجانب موظفا مخزنيا وأن لا يشتري منه شيئا[200].

بمثل هذه الطرق، تمكن الأوربيون من تملك العقارات بالمغرب منذ السبعينات. على أن العملية عرفت اتساعا كبيرا في أعقاب كارثة 1878 ـ 1883، بعد أن اضطر الكثيرون من ضحايا المجاعة إلى رهن أملاكهم وبيعها بأبخس الأثمان. نقرأ في وثيقة بتاريخ 8 صفر 29/1301 شتنبر 1883 :

«إن جما غفيرا من حاحا ... مكثوا محروسة السويرة إبان المجاعة من يومئذ وهم ءاخذون في تفويت أملاكهم من الخصاصة وصارت دورهم غامرة بعد أن كانت عامرة ...»[200م] ناهيك بالأملاك التي مات أصحابها ولم يتركوا لها وارث. فمع أنه من المفروض أن تؤول هذه الأملاك إلى بيت المال، فإنها فُوتت بطرق مختلفة، وكان تفويتها إلى الأوربيين وغيرهم يجري على خلفية علاقات التفاهم بين العدول وهؤلاء المتسلطين. فإرشاء العدول والولاة من الأمور الواردة في تمرير هذا النوع من الصفقات.

أعطى مييج أمثلة متعددة تدل بالفعل على أن الملكية الأوربية اتسعت في هذه الفترة بالمدن الساحلية ونواحيها، وتشمل الدور، والمتاجر، والأجنة، وحتى الأراضي الزراعية التي قدرت مساحتها بمائات الهيكتارات[201]. ومن الأمثلة الصارخة التي يمكن الاستشهاد بها هنا ما قاله عامل طنجة إلى مولاي الحسن عام 1882 «وهذا الثغر السعيد فقد ملكه جله النصارى وأهل الحماية بالمال ولم يبق بيد المسلمين إلا القليل ولا زالوا جادين في الشراء»[202].

والأدهى من ذلك، أن الأمر لم يقتصر على المستوطنين الأجانب بالبلاد، بل تجاوزهم إلى المقيمين منهم بأوربا. ففي الوقت الذي كانت القبائل الساحلية في حالة إفلاس تام من جراء المسغبة، تشوفت بعض الشركات الأوربية إلى

---

(200) رسالة من مولاي الحسن إلى محمد بركاش، 23 صفر 16/1296 فبراير 1879 («الوثائق»، ع 4، الوثيقة 600).

(200م) رسالة من الرجراجي الدويلاني إلى مولاي الحسن (م. و. م.).

(201) MIEGE; Le Maroc..., op. cit., t. 3, pp. 4521q.

(202) رسالة من عامل طنجة، عبد الصادق بن أحمد، إلى مولاي الحسن، 5 محرم 16/1300 نوفمبر 1882 (م. و. م.).

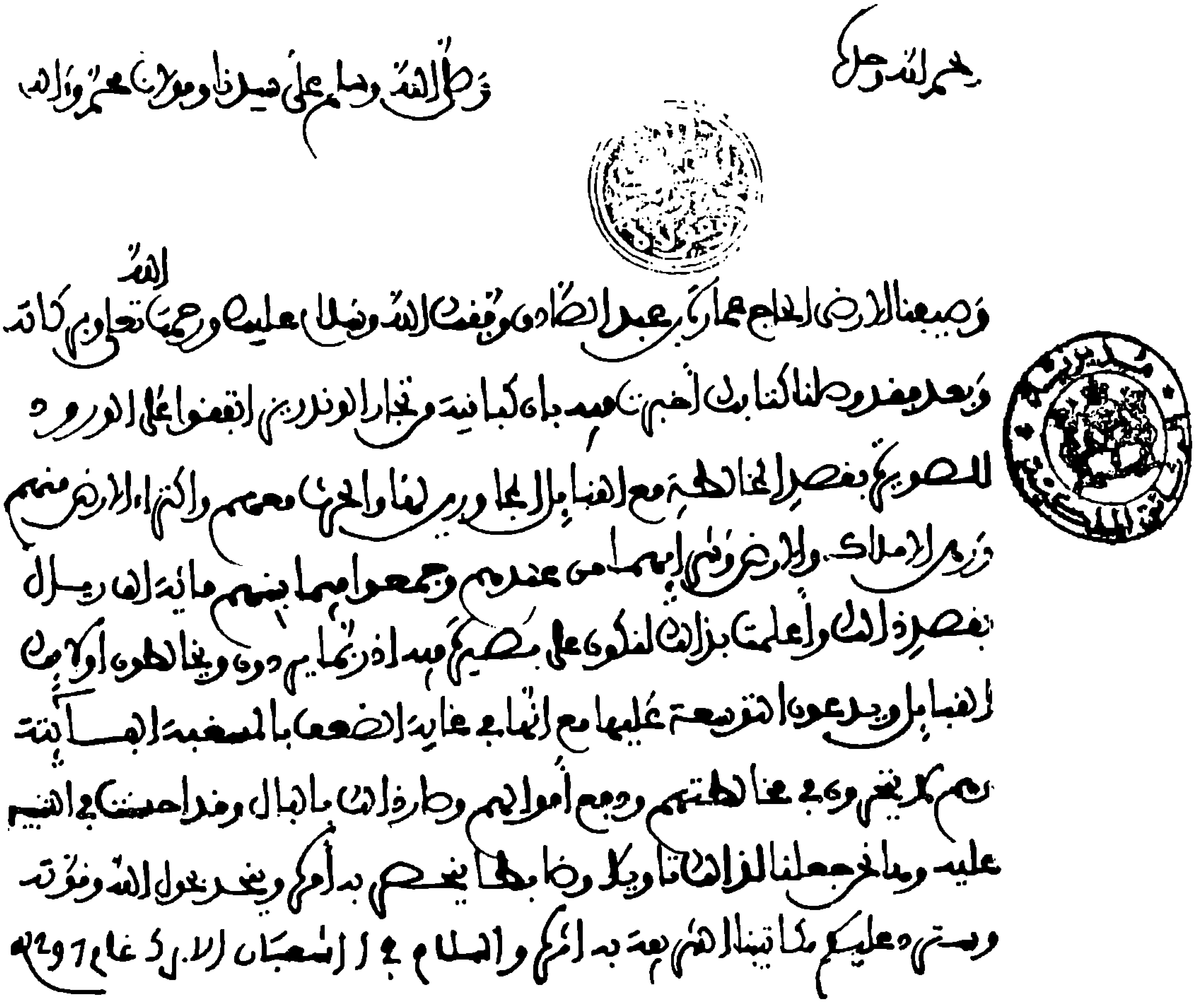

رسالة من مولاي الحسن إلى عامل الصويرة حول تشوف بعض الشركات الأوربية التي توظف رساميل هامة في الريف المغربي مستغلة فقر القبائل الساحلية (11 شعبان 19/1297 يوليوز 1880) (م.و.م)

توظيف 100.000 ريال في الريف المغربي على شكل رهونات وقروض واكتراء الأرض وشرائها[203].

وهكذا، وزيادة على معاناة الفلاحين من جراء تراكم الأزمات، فإنهم كانوا يتعرضون لفقدان مصدر الرزق الأول من العمل بالفلاحة، ولحرمانهم من مقومات الحياة الطبيعية. وبموازاة ذلك، كانت خزينة الدولة تتعرض للتآكل، لأن انتقال الأرض إلى الأوربيين كان يعني تقلص الجبايات الشرعية. كما أن الكثيرين وجدوا في ظل هذه الظروف الفرصة المواتية للتملص من أداء هذه الجبايات عن طريق نسبة حرثهم لغيرهم[204].

- ردود فعل المخزن

في عام 1883 بلغت التجاوزات درجة من الخطورة فرضت تدخل المخزن «لضبط الأمور وحسم مادة الفساد». ذلك ما تعكسه لنا الظهائر المتعددة التي أصدرها مولاي الحسن في هذه السنة إلى مختلف عمال المدن الساحلية وقضاتها وأمنائها[205].

ركز السلطان في هذه الظهائر على الأولوية التي تحتلها الفلاحة، ليس فحسب بالنسبة لاقتصاد البلاد، وإنما كذلك بالنسبة للدولة التي تستمد أهم مواردها من فائض الانتاج الفلاحي. وتكشف لنا العبارات التي صاغها السلطان في هذا الشأن عن فهم عميق بأهمية الأرض وما تجلبه من ثروة في ظل النمط الاقتصادي ما قبل الرأسمالي

---

(203) رسالة من مولاي الحسن إلى عامل الصويرة الحاج عمارة بن عبد الصادق، 11 شعبان 19/1297 يوليوز 1880 (م. و. م.).

(204) رسالة من محمد بن العربي الطريس إلى قنصل فرنسا بالدار البيضاء، 22 ذي الحجة 25/1297 نوفمبر 1880 AT/101

(205) انظر رسالة مولاي الحسن إلى القائد سعيد بن العياشي الشياظمي، 6 جمادى الأولى 15/1300 مارس 1883 (الصديقي «إيقاظ السريرة»، م. س، ص 116)؛ ورسالته إلى قاضي سلا ابراهيم الجراري، 4 جمادى الثانية 12/1300 أبريل 1883 (المجموعة الزيدانية؛ خ ح، رقم 12607، الوثيقة 77)؛ ورسالته إلى النائب في الأحكام الشرعية بالقصر الكبير، 3 رمضان 8/1300 يونيو 1883 (خ ح، كناش 353)؛ ورسالته إلى قاضي العرائش، 3 رمضان 8/1300 يونيو 1883 (خ ح، كناش 353)؛ ورسالته إلى القائد عبد الصادق الريفي، 9 رمضان 14/1300 يونيو 1883 (خ ح، كناش 353)؛ ورسالته إلى الحاج العربي بريشة، 13 شعبان 19/1300 يونيو 1883 (خ ح، كناش 353)؛ وإلى نائب قاضي الرباط السيد عبد الرحمن لبريس، 23 شعبان 29/1300 يونيو 1883 (كناش 353)؛ وإلى قاضي الرباط أحمد ملين، وإلى عامل الرباط عبد السلام السويسي (نفس الكناش).

«فغير خاف أن الإيالة المغربية ليست كغيرها من الايالات في المتاجر وضروب الصناعات وموارد الانتفاعات وأن قوام أمور أهلها وحصول معاشهم ودوام نفعهم وعمارتهم وانتعاشهم إنما هو بالحرث واكتساب الماشية ولا حرفة لهم مضاهية لهما في النفع وتوازيهما خصوصا أهل البادية إذ لا منفعة لهم في غير الزرع والضرع وأصل ذلك كله ومنشأة الأرض ومرجعه إليها وعلى ذلك يعطون لبيت المال المشروع الواجب وهذا الواجب هو معظم جباياته وغالب مدخولاته»(206).

بعد أن ذكّر السلطان باتساع ظاهرة تفويت الأراضي في أحواز المدن الساحلية للتجار الأجانب المحميين، أبرز الأضرار الناجمة عن ذلك بقوله : «وتفويتهم لذلك بالبيع لهؤلاء الذين لا يحملون معهم كلفة عليها وترجع كلفتها على باقي تلك القبائل يؤدي إلى عدم استيطانهم وإلى جلائهم عن أوطانهم وضياع بيت المال في خراج ذلك.».

في هذا السياق أثار مولاي الحسن مسألة تذكّرنا بذلك الجدل القديم الذي احتدم بين العلماء حول طبيعة أرض المغرب هل هي أراض فتحت عنوة أم أنها أراضي صلح ؟ هنا نراه يأخذ بمبدإ من يقول إنها فتحت عنوة. وعلى هذا الأساس اعتبر أن حق ملكية الأرض «الرقبة» من اختصاص بيت المال (الدولة) ؛ أما القبائل التي تشغلها بصفة جماعية، فليس لها إلا حق الانتفاع (التصرف). وهذا يعني أنها أراض غير قابلة للتفويت. لذا، أنحى باللائمة لتفويتها على تساهل العدول وتعاون القضاة والعمال. وفيما قاله بخصوص الأولين «وأما من تشكى به عمال البادية من عدول الثغر فلا يستغرب من هؤلاء العدول وكم لهم من نظير وهم مفتاح الفساد والواقع في المعاملات ولولاهم ما وجدت العامة وغيرها سبيلا لارتكاب ذلك»(207).

بعد أن أوضح السلطان على هذا النحو المشكل في حيثياته وأبعاده، أصدر تعليماته باستخلاص العقارات المفوتة بالثمن الذي بيعت به، وبعزل العدول المتواطئين، وقصر الاشهاد في الأملاك على عدول ثقاة يعينهم القاضي من بين عدول المدينة.

وهكذا فقد شخص السلطان الداء وحاول إيجاد العلاج. إلا أن تجدد صدور مثل هذه التعليمات يدل على أنها بقيت حبرا على ورق، فإن الداء كان

(206) من مولاي الحسن إلى القائد سعيد بن العياشي الشياظمي، 6 جمادى الاولى 15/1300 مارس 1883، أوردها الصديقي، «ايقاظ السريرة»، م. س.، ص 116.

(207) من مولاي الحسن إلى الحاج العربي بريشة، 13 شعبان 19/1300 يونيو 1883 (خ ح، كناش 353).

قد استشرى بحيث أصبح استئصاله ضربا من المستحيل أمام تعنت الأوربيين واستخفافهم بقوانين البلاد، ولعدم وجود جهاز إداري سليم. ولا أدل على ذلك من أن الصحف الأجنبية بطنجة خصصت، ابتداء من عام 1884، ركنا خاصا بنشر الاعلانات المتعلقة بشراء واكتراء الدور والبساتين والأراضي

3 ـ المستفيدون من موظفي المخزن والأعيان ورجال الدين.

لم يكن المحميون والتجار الأوربيون هم الذين ملؤوا وحدهم جيوبهم خلال هذه المجاعة، بل وكذلك كبار موظفي المخزن وأعيان القبائل ورجال الدين.

فعن الفئة الأولى، يكفي أن نذكر هنا بعض الأسماء، كبو بكر الغنجاوي والحاج المصلوحي اللذين عززا ثروتهما العقارية في نواحي مراكش وأصبحا من كبار الأثرياء[208]، أو قائد مزاب الذي ترك عند وفاته عام 1897 مئات الهكتارات من الأراضي[209].

وعن الفئة الثانية، يعطينا ميشو بلير أبرز مثال، وهو المتعلق بأحد أعيان اقليم الغرب الذي قدم لأهل قريته قروضا على شكل حبوب مقابل رهن رسوم ملكياتهم، وأصبح مالكا لجميع الأراضي المرهونة بعد عجز أصحابها عن الوفاء بديونهم[210]. من جهة أخرى، هناك إشارات تدل على أن تجارة المال مدت جذورها حتى في جبال الأطلس والواحات. يخبرنا جاك برك في هذا الصدد أن المعاملات الربوية مارست دورها التخريبي في المجتمع الجبلي بالأطلس الكبير عام 1295 هـ/1296 هـ، حينما كانت قطعة أرض تباع بريال واحد[211]. كما تفيدنا دراسة مونوغرافية عن فكيك أن أحد ضعفاء هذه الواحة اضطر في 2 ربيع الثاني 1295 إلى رهن داره بثمن 30 دورو فرنسية اشترى بها ما قيمته خمسة أمداد من القمح[212].

لم يبق رجال الدين بمعزل عن مثل هذه الممارسات. فلئن كانت المشاعر الدينية قد ألهبت هؤلاء في عملية الغوث، تكريسا لدورهم التقليدي في هذا المجال، فإنهم لم يروا تناقضا في أن يجمعوا بين أعمال البر من أجل الآخرة وبين التمتع بالأرباح الوفيرة في الحياة الدنيا. ذلك ما يشهد عليه مثال سوس.

(208) MIEGE; Le Maroc..., op. cit., p. 3, p. 458.

(209) م. ن.، ج 4، ص 406.

(210) MICHAUX-BELLAIRE (E.) «Le Gharb», **Archives marocaines**, t. XX, 1913, pp. 196-97.

(211) BERQUE (J.) **Structures sociales du Haut-Atlas**, Paris, 1954, p. 361.

(212) مزيان «مساهمة في دراسة المجتمع الواحي...»، م. س.، ج 1، ص 252.

في هذا الاقليم، يظهر أن وتيرة تراكم الثروات في يد أقلية من المحظوظين قد نمت عبر قفزات فجائية بعدما أرغمت المجاعة الناس هناك على «بيع نفائس ما يملكون بأرخص ما يكون» حسب تعبير المختار السوسي. وكان الأخطبوط الذي امتص هذه الثروات، يتكون في قسم هام منه من أصحاب المدارس والزوايا. حسبنا أن نقرأ ما يقوله المختار السوسي عن الفقيه سيدي محمد بن علي الكوسالي من المدرسة التامكروتية، الذي كان تاجرا كبيرا ذا أموال، فقارض بها الناس زمن المسغبة، وقد قارض أحد زملائه بالمدرسة بستين ريالا(213)، أو ما يقوله عن الفقيه محمد بن عبد الله بمسجد إليغ، الذي تكفل بمؤونة الطلبة والفقراء الغرباء، لكنه استغل مخزوناته من الزرع - وكانت شيئا كبيرا - فلما أطلّت مسغبة 1878/1295 صار يشتري الأملاك «حتى حاز بذلك أملاكا كثيرة في قريته وما إليها»(214).

لم تمر هذه المعاملات دون إثارة مشاكل بين المقرضين والمقترضين، كما تعكس ذلك النوازل الراجعة إلى هذه الفترة. وقد أورد المختار السوسي في «المعسول» نازلة مطولة في الموضوع تتعلق بدين أقرضه الفقيه محمد بن عبد الله الآنف الذكر، لفقيه آخر يعرف بالسملالي(215).

إذا كان مجرد فقهاء منفردين قد تمكنوا من احتجان الثروات، فإن ما يتبادر إلى الذهن أن رؤساء الزوايا، الذين يتوفرون عادة على مخزونات هامة من الحبوب، وعلى مقادير كبيرة من النقود، كانوا في أحسن وضع للاستفادة عندما تعرف البلاد سلسلة من السنوات العجاف، حيث يمكنهم الحصول بأثمنة زهيدة على القطع الأرضية التي يطمعون فيها. ويظهر أن زعماء دار إليغ، التي كانت بمثابة صندوق للقرض والبنك في الاقليم، قد استغلوا مجاعة 1295 هـ لتعزيز إرثهم العقاري. ذلك ما يمكن استخلاصه من شكاوي ضحاياهم إلى مولاي الحسن.

فخلال الرحلة الثانية التي قام فيها السلطان إلى سوس، وعندما كان موكبه يتقدم في اتجاه تيزنيت، في غضون 1886، أبدى عدد من فلاحي باعقيل رغبتهم في المثول بين يديه، لتقديم تظلماتهم إليه ضد زاوية إليغ التي اشترت أراضيهم بثمن بخس خلال المسغبة السابقة. بيد أن زعيم الزاوية، حسين ابن

(213) «المعسول»، ج 1، ص 197.
(214) م. ن.، ج 1، ص 163.
(215) م. ن.، ص 174 - 175.

هاشم، كان له قصب السبق في إخبار السلطان؛ فقبل أن يتمكن وفد باعقيل من المثول بين يديه، أمر ولده محمدا بإشعاره في رسالة توضيحية جاء فيها

«إن الوالد كتب إلي على أن بعض فسدة إخواننا المتعلقين بقبيلة بعقيلة يتحزبون على السعي فيما لا ينبغي ولا يليق وأمرني أن أنهي لكريم علم سيدنا تحقيق ما كان بيننا وبينهم وأساس ذلك إنما هو ما يكون بين ذوي الرحم والنسب من عدم الرضا من بعضهم لبعض وتفرع من ذلك أمور أخرى منها أن بعضهم في أعوام المسغبة الماضية اشتد عليهم الجوع وصاروا يبيعون أصولهم ببخس الأثمان كما كان كل الناس كذلك وقلت لهم من أراد أن يبيع متاعه فليبعه لي وصاروا يبيعون لي أصولهم بالأثمان العالية وادعوا الآن عدم رضائهم بذلك...»[216].

وقد أجاب السلطان بأنه فهم جيدا مضمون الرسالة ولن تنطلي عليه ادعاءات باعقيل. بيد أنه، كما يقول باسكون، لم يكن مغفلا، إذ أن اعتبارات سياسية أقوى هي التي جعلته يغطي الجور[217].

على قاعدة استفحال مثل هذه الممارسات الاحتكارية/الربوية، كانت تجري عملية الفروقات بين الأقلية المحظوظة والقطاع العريض من المحرومين. وعلى أساسها كانت الهوة تتسع بين المدينة والبادية.

4 ـ أزمة العلاقات بين البادية والمدينة

رأينا أن المجاعة مدت جسورا لتعزيز أواصر التضامن الاجتماعي بين المدينة والبادية. فقد دفعت القرويين إلى النزوح نحو المدن. وكانت هذه تقدم لهم الملجأ والطعام، بغض النظر عن مصاعب ذلك الملجأ وشحة ذلك الطعام. إلا أن المدينة لم تمثل ذلك الينبوع الفياض القادر على تشكيل قاعدة متينة لإرجاع الحياة في الريف إلى مجراها الطبيعي. وهذا على عكس ما وقع في أوربا في القرون الماضية. يقول روبنل (Roupnel) في دراسته عن منطقة بوركونيا بفرنسا في القرن السابع عشر

«كان من الممكن أن تعرف منطقة بوركونيا نفس الإفقار المديد الذي عرفته البوادي الألمانية من جراء ويلات حرب الثلاثين سنة لولا أن المدينة لعبت

---

(216) رسالة محمد بن حسين بن هاشم إلى مولاي الحسن، 26 ـ 7 ـ 30/1303 ـ 4 ـ 1886 (م. و. م.)؛ انظر أيضا PASCON (P.) : «La Maison d'Iligh», op. cit., p. 134.

(217) رسالة السلطان مؤرخة في 28 ـ 7 ـ 2/1303 ـ 5 ـ 1886، أوردها باسكون، م. ن.، الوثيقة 116، ص 135.

الحمد لله وحده
صلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه وسلم

بعد تقبيل حاشية البساط الشريف وأداء ما يجب لعلي مقام مولانا من الإجلال والتشريف ينهى إلى
كريم علم سيدنا أيده الله ونصره أنه في هذه الأيام من كثرة الهرج وانتشار الفتن بهذه النواحي من أهل
الجبال وغيرهم حتى صار أهل الخارج يأتون في غفلة البلد ويخطفون أهلها واختطفوا [illegible]
بعض الصبيان وأدى ذلك الهرج ووقع بالبلد [illegible] من الأمر أن نحو من
أهل الفساد أتوا إليها [illegible] وشاع ذلك عند الناس حتى اجتمع نحو [illegible]
في ذلك ووردت [illegible] بأربع من [illegible] ودخل الناس خوف من الفتن خصوصا
اليهود والنصارى فلما رأينا ذلك وخفنا على [illegible] وغير ذلك وكان عامل
البلد [illegible] لا يخرج من الدار وجمعنا على الخليفة ليقوم [illegible] البلد وهو كما يجب
فأجاب بأن أهل حوز البلد لا يدخلون للبلد إلا بالسلاح خوفا على أنفسهم وأما المخازنية وكذا
العسكر [illegible] متفرقون في القبائل لطلب المعاش لضعفهم وقلة غناء ما يعطون من
الراتب عنهم ولا يجمعهم هذا الوقت إلا [illegible] وإنه ليس له من يعتمد عليه فلما خشينا من فساد
البلد [illegible] الشكوات [illegible] تعين علينا [illegible] الخليفة المذكور
بأن أذنا له [illegible] بأن يزيد في الراتب للعسكر ولبعض المخازنية ليجتمعوا ويحرسوا البلد واجتمعوا
وجعلنا النفقة بالأبواب [illegible] وخارج البلد حراسة [illegible]
الدخول للبلد [illegible] الأبواب [illegible]
[illegible] الخليفة والعيال [illegible] البلد [illegible]
[illegible] النفقة [illegible] الشكوات [illegible] بعد [illegible]

رسالة من محمد بركاش إلى مولاي الحسن حول الفتن بنواحي طنجة وتفرق جنود الحامية المخزنية في القبائل لضعفهم

(27 شعبان 26/1295 غشت 1878) (م.و.م)

في المنطقة دور مركز تخزين، وفتحت على هذه البادية المنكوبة [من جراء الأوبئة والمجاعات] خزان طاقاتها المتجمعة فيها منذ القديم. لقد كان يلزم، من أجل إعادة الحياة إلى البادية، توظيف المال في خدمة الأرض، وتوفر الملكية العقارية على سند مالي قوي. والحال أن ملكية الأرض والثروة كانتا معا بيد واحدة. كان الحضري الغني، وقد بقي سالما، هو صاحب هذه الأرض وتلك الثروة التي بالامكان أن ترمّم أنقاضها. إن المدينة، مقر الثروة والرخاء، كانت ملجأ للغوث، يجد فيها أغنياء وفقراء البادية الملاذ المشترك»[218].

كانت الحالة تختلف بالنسبة للمغرب؛ فالوظائف الحضرية كانت موجهة أساسا إلى إشباع الحاجيات الاستهلاكية للحضريين أكثر مما هي موجهة إلى تنمية وسائل الانتاج. أما الفلاحون، فهم قرويون مقيمون، وإذا حلت بهم نكبة أصبحوا في فقر تام مما كان يدفعهم إلى اللجوء إلى طلب القروض من الحضريين. إلا أنهم كانوا في هذه الناحية كالمستجير من الرمضاء بالنار؛ فقد كان مرابو المدينة، الذين اغتنوا بفضل التجارة الخارجية، يتلقفونهم ويغرقونهم بالديون التي غالبا ما تنتهي بالاستيلاء على الأرض وحرمان الفلاح من مقومات الحياة السوية.

ذلك ما كان يعمل على إتلاف الروابط العضوية بين المدينة والبادية، ويزيد من حدة التناقضات بينهما، حيث تبدو المدينة مستغلة للريف، ويتخذ القروي منها بدوره موقفا مليئا بعدم الثقة، بل ويلجأ إلى استعمال العنف كوسيلة لتفريغ شحنات الحقد المكبوت ضد هذا الاستغلال.

بالفعل، قاست المدن كثيرا، خلال هذه الكارثة، من عدم الاستقرار، والحصار، والهجوم، والنهب من طرف القرويين، كما أصبحت المسالك ملغومة بقطاع الطرق، مما تسبب في فوضى حقيقية على صعيد الأمن العام، سيما وأن المهاجمين كانوا يتوفرون على السلاح العصري الذي شاع استعماله بعد ازدهار حركة التهريب.

حول هذا الوضع الأمني المتردي، تقدم لنا الوثائق أمثلة متعددة

فبالنسبة للمناطق الداخلية، تشير كثير من الوثائق إلى الحصار الذي تعرضت له مكناس في صيف 1878 من طرف قبائل بني مطير وكروان وقسم من زمور، مضيفة أن المحاصرين سدوا القناة الرئيسية التي تزود المدينة بالماء[219]. وهناك إشارات متفرقة كثيرة إلى أعمال النهب والقتل التي تعرض لها

(218) ROUPNEL (G.) **La ville et la campagne au XVIIe siècle**, Paris, 1955, p. 101.

(219) رسالة نائب ممثل بريطانيا العظمى بطنجة (وايت)، 21 غشت 1878 FO. 99/183

على الخصوص المحميون في هذه المناطق. نقرأ في تقرير دبلوماسي يرجع إلى عام 1880 «إن عدم الأمن استفحل كثيرا في المناطق الداخلية، وإن المسلمين واليهود وحتى الشرفاء الحاملين بطاقات الحماية والتجنس هم ضحايا الاعتداءات» [220]. وجاء في وثيقة مغربية بتاريخ فبراير 1884 «إن أعمال النهب في أحواز فاس ومكناس أمر معلوم ومقرر معروف» [221].

وبالنسبة للمناطق الشرقية، فقد تكاثرت خلال هذه الأزمة عمليات السطو والنهب في الحدود المغربية الجزائرية ومن كلا الجانبين. وقد جرت تسوية القضايا الناجمة عن هذه العمليات بين السلطات الفرنسية في الجزائر وبين المخزن في 29 نوفمبر 1880، وقعها من الجانب المغربي الشريف مولاي أحمد ابن العربي البلغيثي، ومن الجزائر نائب فرنسا بها. وبمقتضى هذه التسوية التزم المغرب بدفع غرامات وتعويضات كبيرة، نذكر منها، على سبيل المثال، أداء مبلغ 3.705 ف. و252 رأسا من الغنم أو سبعة فرنكات ونصف فرنك في كل رأس غنم، وذلك في قضية محمد العريشة (ماي 1879) ؛ ودفع ألف رأسا غنما أو ما يعادلها نقدا في قضية نهب غنم الغيائرة أولاد أحمد (29 غشت 1879) ؛ ودفع 800 رأس غنما أو ثمنها في دعوى غنم البكاكرة التي قيل إنها نهبت في حاسي الكلبة قرب الشط الشرقي (نوفمبر 1879)... [221م].

أما عن الحالة في السواحل، التي كانت تتم فيها الصفقات التي كان السكان يحملونها مسؤولية ما حل بهم من فقر وإملاق، فكانت أسوأ بكثير.

في نواحي طنجة، العاصمة الدبلوماسية ومقر النواب الأجانب وأكبر جالية أوربية بالمغرب، كانت الفوضى ضاربة أطنابها من جراء اضطرابات الجبليين، خاصة منهم أهل أنجرة. كان هؤلاء ينزلون إلى أبواب المدينة، ويعيثون فسادا، ويختطفون حتى الصبيان [222]. وقد تعرض الكثيرون من الحضريين للاعتداءات، منهم تاجران مقيمان قرب أبواب المدينة، وقد هوجما ليلا وجرحا جروحا بليغة [223]. وكانت النتيجة أن سادت موجة من الهلع وسط الحضريين

---

(220) KENBIB; 1980, op. cit. p. 114.

(221) رسالة من محمد بن العربي بن المختار إلى ممثل فرنسا بطنجة (أورديغة)، 1301.4.19/ 1884.2.17:

FUMEY E. **Choix de correspondances marocaines**, Paris, 1903, p. 65, planche n° XXX.

(221م) م. و. م.

(222) رسالة محمد بركاش، 27 شعبان 26/1295 غشت 1878 (م. و. م).

(223) رسالة ممثل فرنسا بطنجة، 25 شتنبر 1878 A.E.P. / CP. M., t. 42.

«خصوصا اليهود والنصارى». وكعادتها في مثل هذه المناسبات، استقدمت الهيئة الدبلوماسية قطعا حربية من أوربا بقيت راسية بالميناء تسعة أيام[224]. من جهتها، حاولت السلطة المحلية تحصين المدينة، غير أنها وجدت جل العساكر المخزنيين متفرقين «في القبائل لطلب المعاش لضعفهم وقلة غناء ما يقبضونه من الراتب». وقد اضطرت أمام خطورة الوضع إلى أن تزيد في رواتبهم «ليتجمعوا وتتحصن البلاد».

كذلك الأمر في باقي السواحل؛ في سلا، هاجم اللصوص الملاح ونهبوا اليهود «ولولا أنهم استغاثوا لأتى النهب على جميع أمتعتهم»[224م]. في الصويرة هوجمت القنصلية الانجليزية ثلاث مرات[225]. في نواحي الجديدة، تفشت حركة اللصوصية «وصار السراق يأتون جماعة بخيلهم ويضربون على الناس ويأخذون أمتعتهم قهرا»[226]. أما في الدار البيضاء، فكثيرة هي الوثائق التي تشير إلى أعمال النهب والقتل «التي كانت تقع يوميا» سواء داخل المدينة أو بنواحيها[227]، وقد اتجه نشاط اللصوص هنا بصفة خاصة نحو اختطاف قطعان الماشية ونهب المطامير الموجودة في حوزة الحضريين، خاصة منهم المحميون والأوربيون. ففي غضون 1878، جاءت جماعة من الزيايدة واستولت بأولاد زيان على مطامير من الحبوب في ملك المعطي، وهو محمي فرنسي، وقتلت أخاه الذي حاول المقاومة، وبلغ ما نهبته 33 حملا من القمح، و12 حملا من الشعير، و12 حملا من الفول[228]. وفي غضون 1881، سطا رجال مسلحون على قطعان تاجر فرنسي في نواحي المدينة، واختطفوا 247 رأسا من الغنم[229]. وفي شتنبر 1882، وقع السطو على 85 كبشا[230]...

وما تزال اللائحة طويلة، فلنكتف بهذا القدر مختتمين استشهاداتنا بهذه الرسالة الحسنية عن تفشي اللصوصية في نواحي البيضاء

---

(224) الرسالة المذكورة في الهامش 222.

(224م)من مولاي الحسن إلى القائد محمد بن سعيد، 28 محرم 11/1297 يناير 1879 (م. و. م.).

(225) الرسالة المذكورة في الهامش 223.

(226) رسالة من مولاي الحسن إلى مولاي عثمان، 25 رجب 15/1296 يوليوز 1879 (خ ح.، محفظة 17).

(227) انظر على سبيل المثال رسالة سفير فرنسا بطنجة (Vernouillet) بتاريخ 1 غشت 1878 (AT / 184)

(228) رسالة التاجر الفرنسي سركورس (Ch. Cercors) إلى قنصل فرنسا بالدار البيضاء، 26 فبراير 1878 (AT/607)؛ انظر في نفس الموضوع رسالة مولاي الحسن إلى محمد بركاش، 9 ذي الحجة 2/1298 نوفمبر 1881 (م. و. م.).

(229) رسالة قنصل فرنسا بالدار البيضاء، 8 أكتوبر 1882 (AT/609)

(230) رسالة من تاجر فرنسي إلى قنصل فرنسا بالدار البيضاء، 2 يناير 1885 (A.T./609)

«فقد بلغ لعلمنا الشريف أن السرقة والنهب تفاحش أمرهما هنالك حتى بلغ السيل الزبا واستوى في ذلك الهضاب والرُّبى وصارت شرذمة من شياطين الانس على ذلك متمادين ولإحداق الغصب والنهب والهجم والاختلاس مقبلين على حصين الأسوار متسورين لا يبالون برقيب ولا يخافون سطوة قوي قاهرة رقيب إذا فوق إليهم سهم الاستيصال المصيب كأنهم لبسوا من الأمن درعا وتفيؤا من ظلال صرف المواخذة والضرب على أيديهم ملجئا منعا. وعليه فلتحسم مادتهم واستأصل شافتهم واجعل عليهم من يقظان الأعين حرسا ونصب لهم بالمراصد عسسا وطهر من رجسهم تلك الشوارع وصير تلك الديار من هرجهم وفتنتهم وغوائلهم شواسع وكل من عثر عليه منهم اقبض عليه»(231).

ج ـ مصاعب المخزن

لا يمكن ختم هذا الفصل دون التعرض للمصاعب التي اصطدم بها المخزن من جراء الأزمة. فبالاضافة إلى أنها تسببت في انحلال حبل الأمن، بما يتبع ذلك من تجهيز الحملات العسكرية، فإنها امتصت قدرا كبيرا من موارده، وفي مقدمتها الموارد الجمركية، ذلك أن الجفاف والوباء وجها ضربة قوية إلى التجارة الخارجية التي انهارت قيمتها في مختلف المراسي المغربية، كما يعكس ذلك مثال الصويرة(232).

الجدول رقم 22

حالة التجارة البحرية في ميناء الصويرة من 1878 إلى 1883

السنوات	القيمة بالفرنك
1878	12.537.483 ف
1879	10.259.953 ف.
1880	8.919.375 ف.
1881	8.357.552 ف.
1882	9.244.625 ف.
1883	7.348.015 ف.

---

(231) رسالة من مولاي الحسن إلى الحاج العربي بريشة، فاتح جمادى الأولى 5/1303 فبراير 1886 : NEHLIL M. : Lettres chérifiennes; Paris, 1915, n° LXXII.

(232) أقمت هذا الجدول اعتمادا على تقارير قنصل فرنسا بالصويرة بتواريخ 20 دجنبر 1880، 2 شتنبر 1881، 11 يونيو 1883، 15 أبريل 1884 : A.T./92.

الحمد لله وحده   وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله

وصيفنا الأرضى الحاج عمارة ابن عبد الصادق وفقك الله وسلام
عليك ورحمة الله تعالى وبركاته وبعد فنأمرك أن تتكلم مع نواب
الأجناس هناك وكافة التجار الأجانب فيما يتعلق بمن هناك
من المسافرين والتجار والفلاحين وغير ذلك من أمورهم وأكد عليهم في الأخذ
بالحزم والحذر حتى يصلوا مأمنهم لكون هذه المجاعة جرأت البدو
في القبائل حتى بقيت كثير من البلاد فارغة معرضة لعيث المفسدين
فإن كنا أكدنا على عمال البوادي في ردع أهل الدعارة أمثالهم
ببلادهم وتكليف أهل الكفاية والغناء فإنه لا يستغنى مع ذلك
التأكيد على التجار بالأخذ بالاحتياط على أموالهم وأنفسهم والسلام
في 25 محرم الحرام عام 1296

رسالة من مولاي الحسن إلى عامل الصويرة يأمره فيها بتحذير الأوربيين من أخطار الطريق بسبب تفشي المجاعة
(25 محرم 18/1296 يناير 1879)

وفي المجموع، انهارت القيمة الاجمالية من 58.000.000 فـ في سنوات 1874 ـ 1877، إلى أقل من 40.000.000 فـ في سنة 1878، بينما انحصرت بين 34.000.000 فـ و40.000.000 فـ في سنوات 1879 ـ 1884[233]. استتبع ذلك تقلص مداخيل الرسوم الجمركية بنسبة مهمة قدرها القنصل العام للولايات المتحدة، فليكس ماثيوس، في 18 ماي 1879 بـ 50 في المائة[234]. على أن ما زاد من تعميق آثار الانهيار التجاري أنه همّ الصادرات أكثر من الواردات، نظرا لأن المجاعة حولت المغرب من بلد يصدر الطعام إلى بلد يستورده. وفي سنة 1878 وحدها، تم استيراد ما قيمته 5.871.275 فـ موزعة كما يلي[235]

الشعير	1.085.400 فـ.
اللوبيا	34.925 فـ.
التمر	22.500 فـ.
الدقيق	1.883.300 فـ.
الفول	129.700 فـ.
الذرة	883.425 فـ.
الحمص	5.000 فـ.
البطاطيس	10.725 فـ.
الأرز	1.639.125 فـ.
القمح	177.075 فـ.

أما القيمة الاجمالية لهذا النزيف، فتراوحت بين 25.000.000 فـ. و30.000.000 فـ[236]. وكان لهذا الوضع أثره في تفاقم الأزمة المالية والدفع بالعملة المغربية نحو مزيد من الهبوط. فإن معدل صرف الريال الفرنسي ارتفع في الصويرة من 50 أوقية عام 1873 إلى 65 أوقية عام 1877 وإلى 58 ـ 60 أوقية في الدار البيضاء، و56 أوقية في الرباط، و100 أوقية في مراكش[237].

بموازاة انهيار المداخيل الجمركية ومضاعفات انهيار العملة، تقلصت مداخيل الجبايات الشرعية وضريبة المكوس. وليس لدينا هنا أرقام إجمالية تكفي

(233) MIEGE; Le Maroc et l'Europe.., t. 3, p. 419.

(234) تقرير ماثيوس عن سنتي 1878 ـ 1879 (T 61 / Roll 12)

(235) التقرير نفسه.

(236) MIEGE; Le Maroc et l'Europe.., t. 3, p. 430

(237) م. ن.، ج 3، ص 432 ـ 433.

لنكون فكرة دقيقة عن حجم هذا التقلص. لكن يمكننا القول على العموم بأنه كان مهولا. ويكفي أن نقدم مثالين جزئيين؛ أولهما يتعلق بالواجبات المفروضة على قبيلة الخلط التي هبطت، فيما يخص الشعير، من 21 وسقا و34 أوقية عام 1294 هـ/1877، إلى 5 أوساق و52 أوقية عام 1878 ؛ بينما هبطت واجبات القمح من 19 وسقا و56 أوقية إلى وسق واحد و10 أمداد[238]. أما المثال الثاني، فيتعلق بمستفادات أعشار فندق النجارين بفاس التي انهارت من حوالي 6500 مثقال عام 1876 إلى أقل من 2000 مثقال عام 1878[239].

لم يكن المخزن يهضم وقوع مثل هذا النقص الكبير، وكان يسارع إلى طلب التوضيحات من ولاته عن أسبابه، إلا أن هؤلاء كانوا يضعونه أمام الأمر الواقع. وفيما ما أجاب به عبد الخالق فرج، أمين مستفادات الرباط

«وافانا كتاب مولانا أن أمناء الأعتاب الشريفة راجعوا مدخول المستفادات الرباطية وقابلوا مدخول ذي القعدة الفارط بمدخول نظيره من العام قبله فوجدوا أن هذه السنة نقصت عن سابقتها (...) فليعلم مولانا دامت بالله سعادته أن سبب ذلك ضعف الحركة في البيع والشراء وعموم الكساد»[240].

وهكذا فإن الأزمة، التي أفنت العباد وتركت الأرض مهملة، مقفرة، استنزفت موارد المخزن وتركته أعزل، وهذا في الوقت الذي كان في أشد الحاجة إلى كل موارده لمواجهة ضربات أوربا الرأسمالية. فمن المعروف أن المشاكل الناجمة عن التسرب الأوربي كانت قد تراكمت بشكل منذر في هذه الفترة. وكان مولاي الحسن قد تابع منذ توليته سياسة والده الاصلاحية في محاولة لتقوية قدرة البلاد على الصمود. بيد أن هذه السياسة كانت تتطلب من الدولة أن تكون ذات مالية متينة ؛ ولئن كانت قد شقت طريقها رغم كل المعوقات، فإن الأزمة التي نحن بصددها وجهت إليها ضربة قاسية. وقد سبق للفقيد جرمان عياش أن أبرز هذه العلاقة الجدلية بين الكوارث الطبيعية وفشل سياسة الاصلاحات، وتساءل بحق : «كيف يمكن لدولة تقلص إلى هذا الحد أساسها الاقتصادي وحتى أساسها البشري أن تجمع الوسائل المادية اللازمة لتجديد جهازها الاداري وتكثيفه

(238) من مولاى الحسن إلى باشا مكناس، محمد بن الجيلالي، 13 رمضان 1296 (م. و. م.).

(239) أورده الخمليشي (عبد العزيز)، م. س.، ص 246.

(240) رسالة من أمين مستفادات الرباط، عبد الخالق فرج، إلى مولاي الحسن، 3 محرم 1297 (خ ح، محفظة 19).

بالكفاية وإحداث قوة عسكرية منظمة للدفاع عن الحدود البرية وأسطول عصري لمراقبة الشواطىء»[241].

ذلك ما يعطي هذه الأزمة خصوصيتها؛ فقد عرف المغرب في العصور الماضية مجاعات وأزمات كثيرة، إلا أنه كان لديه متسع من الوقت لتضميد جراحه واستئناف حياته العادية. أما في هذه الفترة، فقد رزح تحت العبء لأن أوربا كانت ماسكة بأنفاسه، وكانت كل ضربة توجهها الطبيعة تزيد من عجزه عن المقاومة وتتيح للدول الأوربية الظروف المناسبة لتشديد الخناق عليه وتثبيت مواقعها في البلاد في انتظار اليوم الذي سيتم فيه اقتسام الغنيمة.

(241) «دراسات في تاريخ المغرب»، 1986، م. س.، ص 343.

الحمد لله وحده وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله وصحبه

9 رمضان 1299

رسالة من محمد الحساني إلى محمد بركاش يخبره فيها بأن ما يدخل بأبواب آسفي هو العظام...

(9 رمضان 25/1299 يوليوز 1882) (م.و.م)

الفصل الخامس

استراحة قصيرة وسلسلة من النكبات

1 ـ سنوات من الوفرة 1885 ـ 1889

سبق القول إن الفلاح المغربي اصطدم بكثير من الصعوبات في سبيل استئناف عمله بالحقل بسبب ما كابده من أهوال خلال الشدة السابقة. وقلنا أيضا إنه كان يتقبل بأس الطبيعة وغضبها تقبّلا قدريا، فضلا عما لديه من طاقة كامنة تسمح له بتجاوز آثار الكارثة لكي يبدأ من جديد عمله بأرضه. وقد ساعدته الطبيعة هذه المرة على ذلك، حيث كانت السنوات التي تلت مباشرة تلك الشدة سنوات ميمونة، خصيبة. وخلال المدة المتراوحة بين 1885 و1889، تمكن من تحقيق ثلاثة محاصيل ممتازة، ومحصولين جيدين، وكانت غلات القمح، والشعير، والذرة، من الوفرة إلى حد أن مخازن الحبوب في الدار البيضاء لم تعد تكفي لاستيعابها بفضل المحصول الممتاز لعام 1889. وكان القمح يبقى مكدسا على ارتفاع المنازل، ويُوجد منه بقارعة الطريق 120.000 كيس[1]. في عام 1886، جاءت غلات الزيتون بإنتاج وافر مما جعل مولاي الحسن يخرج للبيع 600 طن من الزيت بعد أن لم تكف مخازن مراكش لادخار الفوائض منه[2].

كنتيجة طبيعية لهذه الوفرة، انخفضت أثمان جميع المواد الغذائية؛ فهبط ثمن 100 كلغ من القمح من 10فـ. و20 سـ. عام 1884، إلى 7 فـ. و 75 سـ. عام 1886 ؛ واستقر متوسط ثمنه خلال سنة 1887 في 7 فـ. وما دونها خلال السنة التالية. في الدار البيضاء، كان الثمن يتراوح بين 4 فـ. و50 سـ و 6 فـ.؛ وفي العرائش، بين 7 فـ. و8 فـ.؛ وفي الجديدة بلغ ثمنه 7 فـ.[3].

---

(1) BOIX; 1944, op.cit. p. 24

(2) MIEGE; op. cit. t. IV, p. 92

(3) م. ن.

وهكذا، وبعد العواصف والأنواء السابقة، ظهرت معالم الرخاء والانتعاش، وقيّض لمولاي الحسن أن تكون السنوات الأخيرة من عهده سنوات طيبة، مما ساعده على استئناف مشاريعه الاصلاحية. لكن قبل وفاته بسنوات معدودة، ظهرت بوادر الشدة التي استحكمت بعد رحيله مع أزمة الحكم وتتالي سلسلة من المصاعب الطبيعية.

2 ـ آفات متنوعة 1890 ـ 1894

بدأت معالم هذه الشدة الجديدة تلوح منذ عام 1890، وكانت أولى هذه المعالم، الجفاف الذي ساد خلال فصل الشتاء. وكان شديد الوطأة كما يفهم من رواية رئيس البعثة الفرنسية العسكرية الذي كتب يقول في 17 فبراير «إن كل المناطق الممتدة من مراكش إلى طنجة مهددة بالمجاعة»[4]. بعد هذا الجفاف الممتد، تهاطلت الأمطار في شهر مارس، إلا أنها نزلت كالطوفان وتتالت طيلة 20 يوما، ففاضت الأودية والأنهار، وخرجت عن مجاريها الطبيعية، جارفة الأشجار، والبهائم، ومهدمة الدور؛ في فاس، قدر عدد من مات غرقا بـ 50 إلى 60 ضحية من بين السكان اليهود، و35 إلى 40 ضحية من بين المسلمين[5]. في هذه المدينة، تفشى في الوقت نفسه وباء ذو طبيعة غامضة، نسبه البعض إلى النزلة الوافدة (الانفلونزا)[6].

في ظل هذه المصاعب جاء المحصول السنوي متوسطا في الشمال، ضعيفا في الأقاليم الجنوبية[7]، وكان ضعيفا أيضا في الأقاليم الشرقية. إذ نعرف، حسب دراسة حديثة، أن إنتاج القمح في الحياينة انخفض من 121.220 مدا عام 1889 إلى 48.780 مدا عام 1890، أي بنسبة 60 في المائة، كما انخفض إنتاج الشعير في المدة نفسها من 127.740 إلى 61.710 أمداد[8].

إلى هذه المصاعب الطبيعية، انضافت مصاعب أخرى من صنع البشر؛ ففي هذه السنة بالذات، والبلاد تعاني من خصاص ملحوظ، تمكنت ألمانيا من انتزاع موافقة مولاي الحسن على تصدير الحبوب بما فيها القمح والشعير. وقد

---

(4) A.M.G.V. ; C 6, Fèz 17.2.1890.

(5) A.M.G.V. ; C 6 Rapport de Cauchenez du 1er avril 1890

(6) A.M.G.V., C 6 Rapport de Chauchenez du 1 au 28 Fév. 1890.

(7) Al-Moghreb Al-Aksa ; n° du 1.11.1891.

(8) **المودن (عبد الرحمن) : اسهام في دراسة العلاقة بين المجتمع القروي والدولة في مغرب القرن التاسع عشر**، دبلوم الدراسات العليا، كلية الآداب، الرباط، ج 1، ص 200.

صدرت الأوامر السلطانية بتسريحها بالفعل، واستفادت منها باقي الدول العظمى بحكم امتياز الدولة الأكثر تفضيلا. مما جاء في الموضوع في رسالة من أمناء مرسى الدار البيضاء إلى نائب قنصل فرنسا بالمدينة

«فاعلم أن مولانا نصره الله سرح وسق القمح والشعير لمدة من ثلاث سنين أولها ربيع الثاني الفارط مواليا بخمسة عشر بليونا لفنيكة القمح وستة من البليون لفنيكة الشعير... على شرط أن يكون البيع والشراء الواقع في ذلك بين الرعية والتجار مناجزة يدا بيد لا بالطلق ولا بالتسبيق وعلى شرط أنه إذا وقع في السنين المذكورة نقص أو قحط أعاذنا الله من ذلك يمنع من وسق ذلك كله بعد إعلام التجار بذلك»(9).

كما نرى فإن التصدير كان مقيدا بشروط من جملتها وجود الوفرة والخصب، إلا أننا نلاحظ أنه دخل في حيز التنفيذ في أعقاب سنة تميزت بمحصول أقل من المعتاد. كما أنه استمر نافذ المفعول إلى غاية أكتوبر 1893 على الرغم من المشكلات المتنوعة التي عرفتها المواسم الفلاحية في هذه السنوات.

فقد تميزت سنة 1891 بالجفاف، الذي ضرب بالخصوص المناطق الجنوبية. تذكر مراسلة من الصويرة في هذا الصدد أن الجفاف الذي ساد في شتاء 1890 - 1891 أدى إلى ضياع المحصول ونضوب المراعي وهلاك عدد كبير من الدواب(10). وبجانب الجفاف، تميزت السنة أيضا بغزو مخيف للجراد. ظهرت أسراب هذه الحشرات الخطيرة منذ أكتوبر 1890 بفيكيك وتافيلالت وسوس، ثم امتدت في السنة التالية إلى مجموع البلاد. في يناير 1891 اجتاحت منطقة مراكش. وفي 14 ماي مرت أسراب ضخمة بفاس ووجدة. وفي يونيو، اتسع نطاق الغزو إلى جميع المراسي بما فيها طنجة(11). أما أضراره، فقد اختلفت في الأقاليم الشمالية من منطقة لأخرى، باستثناء إقليمي الغرب والهبط اللذين بقيا بمنجى، في حين تم القضاء في الجنوب على جميع المحاصيل. ومنذ يناير، كان لامرتنيير La Martinière، أثناء مروره بتارودانت، قد عاين الأضرار الجسيمة التي ألحقها الجراد بنواحي المدينة، التي لم يبق فيها على حد قوله سوى أشجار عارية وأراض يابسة بعد أن كانت عبارة عن بساتين فيحاء(12).

---

(9) A.T/103.

(10) A.T./96 ; Mogador 15.2.1892.

(11) FO/92, Tanger 11.7.1891 ; A.M.G.V.C 6R Rapport du juin 1891 ; BOIX ; 1949, op. cit., p.15.

(12) LA MARTINIERE (H.) **Souvenirs du Maroc** ; Paris, 1919, p. 260.

في أعقاب هذا الجراد، تفشى وباء الجدري، وقد ظهر أول ما ظهر بمدينة الصويرة، وكان يخلف بها منذ نهاية 1891 ضحيتين إلى ثلاث ضحايا في اليوم[13]، ثم ارتفع عدد الموتى في بداية السنة التالية إلى 8، وزاد إلى 15 و20 وحتى إلى 30 ضحية في اليوم [14]. وفي بداية أبريل، بلغ مجموع عدد الضحايا بالمدينة 1.500 ضحية[15]. وهذا يعني أن نسبة الضحايا بلغت 12 في المائة من مجموع عدد السكان الذي كان يقدر ما بين 10.000 و12.000 نسمة. وهي نسبة مرتفعة عبر القنصل الفرنسي بالمدينة عن فداحتها بقوله «إنها تذكرنا بأوبئة العصور الوسطى الفتاكة»[16]. وكان جميع هؤلاء الضحايا من المسلمين واليهود، وأكبر نسبة من الأطفال. أما المسيحيون فظلوا بمنجى باستثناء تاجر فرنسي يدعى جوسو.

من الصويرة، انتشر الوباء جنوبا في مراكش وسوس، وشمالا في الدار البيضاء وطنجة خلال شهر مارس. وإلى غاية شهر دجنبر، كان ما يزال متفشيا بهذه المدينة متزامنا مع وباء ظهر بين البقر[17]. كما كانت عدة مدن أخرى ما تزال تعاني من ويلاته؛ في آسفي وتطوان أحدث الوباء في نهاية السنة وبداية السنة التالية خسائر كبيرة. فارتفع في المدينة الأولى عدد الموتى به في اليوم إلى 5 و6 ضحايا، وفي الثانية إلى 50 في اليوم[18].

وبينما كانت البلاد تقاسي من هذا الوباء ، نكبت بفيضانات مهولة في نهاية دجنبر 1892، نجمت عن تهاطل الأمطار الوابلة وهبوب الرياح الجنوبية التي أدت إلى ارتفاع درجة الحرارة وذوبان الثلوج. وهكذا خرج نهر سبو عن مجراه في عدة جهات، جارفا قرى بكاملها، بدوابها وسكانها[19]. كما فاض واد يناون وتسبب في خسائر في الأرواح. وامتدت الفيضانات إلى الأقاليم الجنوبية، حيث دمر واد زيز عدة قرى بتافيلالت وتسبب في خسائر كبيرة في الأرواح[20].

(13) A.T./96 ; Mogador 3.1.1892.

(14) A.T./96 ; Mogador 21.1.1892.

(15) A.T./96 ; Mogador 25.4.1892.

(16) A.T./96 ; Mogador 1.4.1892.

(17) T 61/Roll 18 ; Tanger 17 mai, 7 nov. et 1 déc. 1892.

(18) MIEGE; op. cit. t. IV, p. 90 n° 7 ;

في عام 1315 هـ كان الجدري متفشيا بسوس، إذ يشير الفقيه المانوزي إلى وفاة والده بهذا الوباء في السنة المذكورة («المعسول»، ج 3، ص 196).

هذا وتوجد إشارات إلى تفشي هذا الوباء في سنوات سابقة في بعض الجهات. ففي عام 1888 كان متفشيا بمراكش، وخلف 6.000 ضحية (مييج، ج 3، ص 393).

(19) A.M.G.V. C 6 : Rapport de cauchenez du mois de déc. 1892.

(20) A.M.G.V. C 8 Rapport de janvier 1893.

تلاحقت الفواجع في السنة التالية (1893) مع توالي هجوم الجراد. امتد هذا الهجوم الجديد من تافيلالت إلى مراكش ومكناس والشراردة وفاس والرباط والصويرة[21]. أما عن خسائره، فيحدثنا عنها قنصل فرنسا بالرباط في رسالة بتاريخ 27 يونيو 1893، فيقول «إن الجراد ونسله الغزير قد أتى على المحاصيل ، خاصة الحبوب والبطيخ والخضروات وأشجار الكروم. وقد بقيت الأشجار عارية من أوراقها، كما تضررت البهائم بعد أن أتى الجراد على جميع المراعي»[22]. وكتب يقول أيضا في 3 يوليوز «إن الجراد أحدث خسائر جسيمة في دكالة وعبدة، وأجهز تماما على محصول الذرة»[23]. من جهة أخرى، تخبرنا وثيقة مؤرخة في 28 رجب 4/1311 فبراير 1894، بأن الجراد أحدث أضراراً جسيمة في إقليم حاحا وأدى إلى انهيار مداخيل واجب «الخرص» في الاقليم. تقول الوثيقة : «إن سبب النقص هو ما أتاه الله تعالى وقدره من كثرة الجراد ونسله لأنها تلد في بلدنا من إبان الحرث إلى إبان الدرس فلذلك لم تذر من غلل العام (1893/1310) إلا نزرا قليلا من الزرع»[24].

بسبب الجراد، ولكن أيضا بسبب تصدير الحبوب، ارتفعت الأسعار في جميع الجهات؛ في العرائش، ارتفع ثمن الشعير (لكل 34 كلغ) من 4 فـ. في النصف الأول من عام 1891 إلى 5 فـ. و60 سـ. في النصف الأول من السنة التالية، وإلى 7 فـ. في مارس 1893. وحسب صحف العصر الطنجية، فإن هذه الأرقام تعني، بالمقارنة بما كانت عليه في بداية 1890 ونهاية 1892، أن نسبة الارتفاع بلغت ما بين 50 إلى 120 في المائة بحسب المناطق : ففي طنجة بلغت النسبة 90 % ، وفي مكناس 60 % ، وفي فاس 80 % [25].

وكما هي العادة في مثل هذه الظروف، كانت الأقاليم الشمالية تعلق الآمال على جلب الحبوب من المراسي الوسطى للتخفيف من حدة الغلاء بها، إلا أن هذه المراسي كانت تعاني بدورها من القلة. فعندما وجه سفراء ألمانيا والنمسا والولايات المتحدة طلبا في الموضوع إلى الوزير محمد غريط أجاب هذا الأخير بما يلي : «إن الغلاء في هذا الوقت موجود في كل موضع من الايالة حتى أن الرعية ترادفت الشكايات منها على الحضرة الشريفة... وتعين عدم تضييق

---

(21) A.M.G.V. C 7 Rapport de juin 1893 ; C 8 Fèz 1.5.1893.

(22) A.T./109 ; Rabat 27.6.1893.

(23) A.T./109 ; Rabat 3.7. 1893.

(24) رسالة من عدى أحمد النكتافي إلى مولاي الحسن، 28 رجب 4/1311 فبراير 1894 (خ ح).

(25) MIEGE ; op. cit., t. IV, p. 92.

الضرر الواقع لهم بالغلاء بتسريح ذلك للمرستين المذكورتين (طنجة وتطوان)»[26].

وهكذا فإن المغرب الذي كان يصدر قمحه وشعيره إلى أوربا، كان عاجزا عن توفير الأقوات في المناطق الأكثر تضررا. ومع توالي هجوم الجراد في السنة التالية وما بعدها، اشتدت أزمة الخبز، وتفشى الجوع، خاصة في المناطق الشرقية والجنوبية حيث اضطر الكثيرون إلى الاقتيات بالأعشاب. وقد جاء في جواب من السلطان إلى قواد الحياينة بتاريخ 13 شعبان 1311/فبراير 1894 : «وجدتم الناس يحفرون عشبة ايرني للاقتيات بها من عدم وجود الزرع بسبب جائحة الجراد»[27].

3 ـ كوليرا 1895ـ1896

يدخل وباء الكوليرا، الذي ضرب المغرب سنتي 1895 ـ 1896، في إطار الموجة العالمية الخامسة من هذا الوباء، تلك الموجة التي انطلقت من مكة سنة 1881 واكتسحت عددا من البلدان، ولم تنقطع إلا بعد عام 1896[28]. والملاحظ أن المغرب لم يصب إلا مؤخرا خلال هذه الموجة، وهذا راجع إلى التدابير الصحية الصارمة التي اتخذها المجلس الصحي ضد السفن القادمة من الموانىء الموبوءة. وسنحاول في الصفحات التالية تتبع زحف الوباء في طنجة وتطوان، اللتين نتوفر عنهما على معلومات كافية، قبل محاولة تسليط بعض الأضواء على الحالة في الجهات الأخرى.

---

(26) رسالة من محمد الفضل بن محمد غريط الى محمد الطريس، 11 محرم 25/1311 يوليوز 1893 (وت/73/29).

(27) رسالة من مولاي الحسن إلى قواد الحياينة، 13 شعبان 1311/فبراير 1894 (خ ح، كناش 694).

(28) خلفت هذه الموجة الخامسة خسائر بشرية مخففة في مختلف جهات العالم بالمقارنة بالخسائر التي أحدثتها الموجات السابقة. إلا أن أهم ما يميزها أنها شكلت على المستوى الطبي قطيعة حاسمة. فبعد أن كانت الآراء متضاربة حول أصل الوباء والعامل المسبب للعدوى، تمكن العالم كوخ Coche من حسم الموقف. فبفضل الأبحاث التي قام بها في مصر وكلكتا حول الكوليرا ما بين 1883 ـ 1886، اكتشف أن العامل المسبب للمرض هو ضمة الهيضة، وهي منحنى على شكل فاصلة تحتوي في إحدى نهايتها على سوط يساعدها على الحركة. وبذلك أصبح بالامكان التشخيص البكتريولوجي للوباء. وقد طُبق بنجاح في نيويورك عام 1887، وأضفى الفعالية على نظام الحجر الصحي. انظر
BOUDELAIS et autres : **Histoire du choléra en France** ; Payot, Paris, 1982, p. 33.

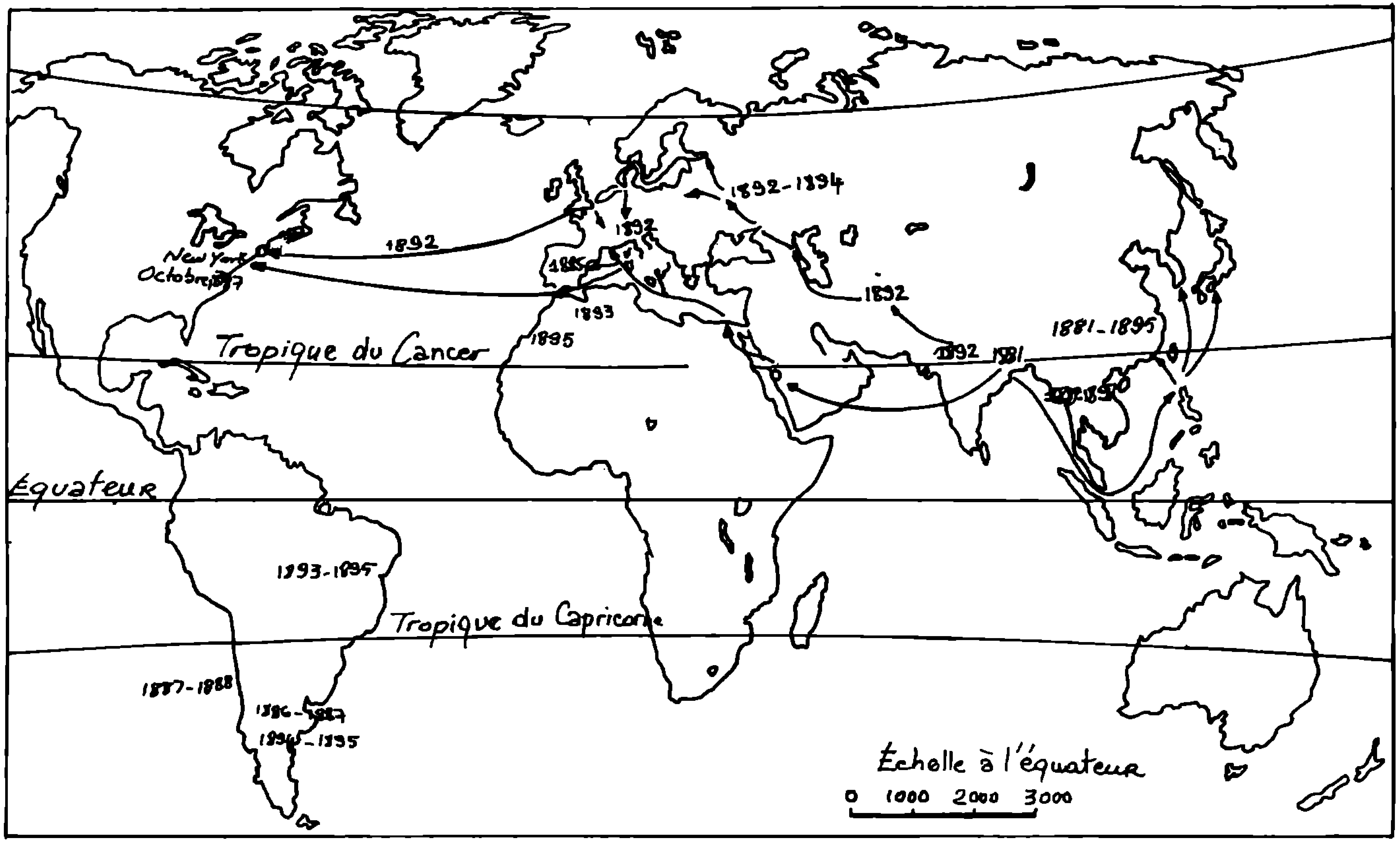

الخريطة 9 ـ الكوليرا في العالم (1881 ـ 1896) الموجة الخامسة

أ ـ الكوليرا بطنجة

1 ـ بداية الوباء بالمدينة

في 12 غشت 1895 وصلت إلى ميناء طنجة السفينة الفرنسية «موريس ـ رونيو» (Maurice Réunion)، مزودة بشهادة صحية «جيدة»، وعلى متنها 750 حاجا مغربيا قدموا من الديار المقدسة. ووفقا لقرار المجلس الصحي، تمكنت السفينة من إنزال ركابها بدون حجر صحي، وبعد خضوعها لمجرد فحص سريع أجراه الطبيب الصحي فوق ظهرها. بيد أن المجلس لم يرخص لها بهذا الامتياز إلا لكونه تلقى تقريرا من قائدها يؤكد فيه باسم الطبيب الفرنسي ألار (Allard)، الذي رافقها خلال رحلتها، تمتُّعَ الحجاج بصحة جيدة.

حسب هذا التقرير[29]، كانت السفينة قد غادرت ميناء ينبع محملة بـ 1.698 حاجا. وفي المحجر الصحي بالطور، الواقع بسيناء، أقام ركابها 15 يوما خضعوا خلالها للإجراءات الصحية المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية «ولم تسجل أية حالة من الكوليرا بين حجاجنا أو حجاج المخيمات الأخرى». وفي السويس، خضعت السفينة لفحص صحي أجرته اللجنة الصحية الدولية هنالك، وأذنت لها هذه اللجنة «بعد مراقبة تبعث على الارتياح» بعبور قناة السويس.

يضيف التقرير أن السفينة تابعت رحلتها في «ظروف عادية»، دون أن تتصل إلا بمحجر بيروت، حيث أنزلت حوالي 125 حاجا، وبطرابلس (410 حاجا)، وتونس (200 حاج تقريبا) ، والجزائر (183 حاجا جزائريا). بقي إذن إنزال حوالي 757 حاجا مغربيا «كان من بينهم عدد كبير من الأهالي الذين نقلوا مجانا». وخلال المسيرة من الجزائر إلى طنجة «لم يحدث ما يثير الانتباه من الناحية الصحية، باستثناء وفاة واحدة».

هذا هو التقرير الذي تلقاه المجلس الصحي من قائد السفينة والذي منحها بموجبه حق إنزال ركابها بطنجة، بدلا من توجيهها إلى جزيرة الصويرة لقضاء الحجر الصحي بها. بيد أن نزول الحجاج اقترن بتسجيل وفيات غير عادية، سواء بينهم أو بين سكان المدينة. فبعد نزولهم، اتجه عدد كبير منهم إلى ضريح سيدي محمد الحاج، وخيم الحجاج في القرية المجاورة المعروفة بقرية بوغابة،

---

(29) A.T./A 25 (4) : Rapport tenu au président du Conseil Sanitaire International du Maroc, 11.8.1895.

بينما أقام آخرون منهم في السوق الكبير. وفي يوم نزولهم، حدثت وفاة دون أن تثير الانتباه[30]. وفي يوم 24 غشت أصيبت فتاة يهودية تشتغل في النواحي المجاورة للسوق، وتوفيت بعد ثلاثة أيام وقد ظهرت عليها الأعراض المميزة للكوليرا[31]. ثم تواصلت الاصابات إلى نهاية غشت، دون أن يظهر أي قلق داخل المجلس الصحي. وفي بداية شتنبر، ارتفعت الوفيات في قرية بوغابة بشكل ملحوظ، وقرر المجلس إذ ذاك الاعتراف رسميا بوجود الكوليرا بالمدينة[32].

مع ذلك ظلت الآراء متضاربة حول طبيعة الوباء، ولم يتمكن الأطباء الأجانب المقيمون بالمدينة من حسم الموقف، لذلك تم إرسال أجزاء من الأمعاء والمرارة من جثة أحد الضحايا في قنينة إلى أحد المختبرات بمدريد[33]. في نفس الوقت، تم استدعاء الطبيب الفرنسي سوليي (Soulie)، نائب مؤسسة باستور بالجزائر، الذي اهتم خلال إقامته بطنجة في بداية أكتوبر بتحديد طبيعة المرض وأصله وتوضيح التدابير اللازمة لمكافحته. من حسن الحظ أننا عثرنا على هذا التقرير[34]، وسنحاول فيما يلي تلخيص أهم ما ورد فيه.

2. تقرير الطبيب سوليي

* طبيعة المرض

تركزت ملاحظات سوليي على المصابين الاسبان واليهود. أما المسلمون فكانوا، على حد قوله، يمتنعون عن تلقي أي زيارة طبية لهم مما جعل من المتعذر عليه التعرف بدقة على طبيعة المرض المتفشي بينهم.

وبناء على ملاحظاته، أكد سوليي أنه «لا جدال في أن الوباء الذي أصاب ولا يزال يصيب عددا كبيرا من السكان في مختلف أنحاء المدينة هو الكوليرا». فالمرض يبدأ فجأة في أغلب الحالات بإسهال خفيف، وغثيان، ووجع في الرأس. ثم يأخذ المريض في التغوط الكثير، ويكون برازه سائلا، شبيها بمرقة الأرز. ويلي هذا التغوط المفرط تقيء غزير، ويشعر المريض بعطش شديد، ويتناول كميات كبيرة من الماء دون أن تنقع له غلة، إذ أنه يعود فيتقيأ، ويطرحها خارج الجسم. عندئذ تسوء حالته كثيرا، فتخفق دقات قلبه، ويزداد نبضه،

(30) Bulletin du Comité de l'Afr. fran. ; 1896, p. 91.

(31) م.ن.

(32) م.ن.

(33) T 61 / Roll 20 ; Tanger 12-9-1895.

(34) A.T / 196 ; Tanger 8.10.1895.

وتنخفض درجة حرارة جسمه، وييبس جلده، ويزرق، ويُبحّ صوته، وتغور عيناه، وتصبح حالة المريض حينئذ بالغة الخطورة، ويخر على أثرها.

تلك لوحة مختصرة لحالة مرضية من الحالات العنيفة التي لاحظها سوليي. بيد أن مثل هذه الحالات كانت استثنائية، اذ أن جلّها كانت متوسطة أو خفيفة، وكثير منها لم يكن يستوفي كل الأعراض التقليدية المميزة للكوليرا.

*** خصائص الوباء**

الظاهرة الرئيسية التي ركز عليها سوليي في تقريره، ضعف قوة انتشار الوباء. لتأكيد ذلك، أعطي أمثلة نرى من المفيد أن نذكر بعضها.

يتعلق المثال الأول بدار تعرف بـ «المستشفى المغربي»، وهي في آن واحد ملجأ ومستشفى. في هذه الدار، يتكدس عدد كبير من الأشقياء تلف أجسامهم أسمال بالية، ويعيشون في حالة يرثى لها من القذارة وسوء النظافة. كانت هذه الدار تأوي كثيرا من المصابين بالكوليرا، كما أنها كانت تأوي مسافرين سليمين. وعلى الرغم من عدم اتخاذ أية احتياطات وقائية لم تحدث أي عدوى داخلية في هذا الوسط المهيأ لاحتضانها.

المثال الثاني يتعلق باليهود. كان أغلبية هؤلاء يعيشون بأعداد كبيرة في غرفة واحدة. وقد زار سوليي دارا تأوي 28 شخصا منهم، إلا أنه لم يلاحظ، عموما، سوى مريض واحد في كل أسرة كبيرة العدد.

يعطي سوليي في الأخير دليلين إضافيين. الأول يتعلق بالاسبان الذين كانت العدوى الداخلية نادرة بينهم على الرغم من تكدسهم هم كذلك. أما الدليل الثاني فيتعلق بباقي المستوطنين الأوربيين الذين كانوا يعيشون في ظروف صحية جيدة ؛ فهؤلاء لم تسجل بينهم أية حالة كوليرية.

*** مصدر المرض**

اذا كان سوليي قد أكد أن الوباء هو الكوليرا فإنه نفى أن يكون الحجاج هم الذين جلبوها معهم إلى طنجة. ومن ثم أورد مجموعة من الحجج لتدعيم وجهة نظره. فقال : «إننا لا نعرف حتى تاريخ ظهور الوباء ولا من هم المرضى الأوائل، وكل ما يمكن قوله في هذا الصدد أن الحالات الأولى سجلت بين سكان قرية بوغابة الذين لم تتبث مشاركتهم في الحج». على العكس من ذلك أكد أن جميع الأدلة تثبت عدم مسؤولية الحجاج، فذكر أن الحالة الصحية في مكة كانت جيدة سنة 1895 ؛ وأن الحجاج المغاربة كانت حالتهم الصحية حسنة ؛ وأن تقرير الطبيب ألار، الذي رافق الحجاج خلال عودتهم، يثبت سلامتهم الصحية.

وختم سوليي دفاعه عن الحجاج بقوله : «فإذا كانت جرثومة الكوليرا قد استُجلبت من مكة، فهل يجوز الاعتقاد أنها اختبأت في أمتعة الحجاج ولم تجد الأرضية المناسبة للتفشي في هذا الحشد المكدس في حيز ضيق تبعا لمقتضيات السفر فوق ظهر سفينة ؛ إن جرثومة تُستجلب حديثا من موطنها الأصلي، وتسري وسط هذا الحشد الذي استنزفه الحرمان والجوع والبؤس لمن شأنها أن تنتشر فيه انتشار النار في الهشيم.... إن زحف الكوليرا نفسه، وإنتقالها البطيء وعدد ضحاياها المحدود بالمقارنة بضحايا الأوبئة السابقة، يدل دلالة قاطعة على أن الجرثومة التي تسببت في ظهورها لم تكن فتية، تم استجلابها حديثا إلى بلد سالم من الكوليرا وتتوفر فيه كل الشروط المساعدة على انتشارها. إن كل القرائن تثبت بالعكس أن الوباء تولّد في عين المكان».

3 ـ بعض الملاحظات حول هذا التقرير

لسنا مؤهلين لمناقشة سوليي حول الجانب الطبي من تقريره، على أن هذا الجانب لا إشكال فيه؛ فجميع الروايات التي لدينا في الموضوع تؤكد أن الوباء هو الكوليرا، كما أنها تؤكد زحفها البطيء. إلا أن الجانب الذي يمكن أن نقف عنده، هو المتعلق بدفاعه عن الحجاج، أو بعبارة أدق، عن السفينة الفرنسية «موريس ـ رونيو» والطبيب الفرنسي آلار. من الحق أن وجهة نظره تبدو قوية من خلال الحجج التي قدمها، إلا أننا مع ذلك لسنا مطمئنين إلى صحتها. فأية صدفة جعلت الكوليرا تظهر بطنجة مباشرة بعد نزول الحجاج ؟ ولماذا انطلقت من القرية التي خيموا فيها لا من جهة أخرى ؟ ولنقف عند بعض الحجج التي استند إليها. فقد ذكر أن موسم الحج لسنة 1895 مر في ظروف صحية عادية، بيد أن الواقع هو أن الكوليرا كانت قد ظهرت في الحجاز قبل بداية المناسك بشهر ونصف. ونعلم أن الحالات الأولى للكوليرا في مكة شوهدت بين حجاج جاوا الذين نزلوا بجدة بعد خضوعهم لحجر صحي لمدة 15 يوما في كرمان. وكانت هذه المدينة قد أصيبت بالعدوى عن طريق ثلاث سفن بخارية قدمت من بومباي. في مكة ارتفعت الوفيات إلى 300 ضحية، وكانت الحالة الصحية في المدينة يرثى لها[35]. ثم إن ضعف الوباء أو انتشاره البطيء في طنجة لا يمكن أن يعتبر حجة على أنه تولد في عين المكان، كما يقول سوليي. فكل الأدلة تثبت أن الموجة العالمية الخامسة، التي سبق أن قلنا إنها انطلقت من مكة بين 1881

---

(35) DUGUET (F.) : **Le pèlerinage de la Mecque au point de vue religieux, social et sanitaire,** Paris, 1932. p. 183.

ـ 1896، تميزت بضعف عدد ضحاياها بالمقارنة بالموجات السابقة. من جهة أخرى فإن سوليي استند إلى تصريحات الطبيب ألار. إلا أن هناك أمثلة عديدة، لا داعي لذكرها، تجعلنا لا نثق بمثل هذه التصريحات التي قد تخفي حقائق مهولة. ويكفي أن نعلم أن تصريحات الأطباء الكاذبة في السويس هي التي كانت وراء كارثة الكوليرا العالمية عام 1865.

مما يزيد من شكنا أن الصحف الطنجية المعاصرة كشفت في وقت لاحق عن حالة الـحجاج عند وصولهم إلى طنجة، وخاصة عن الظروف التي أحاطت برحلتهم، وأظهرت من خلال ذلك حقائق تتناقض تناقضا صارخا مع تصريحات الطبيب الفرنسي ألار. فقد كتبت صحيفة «المغرب الأقصى» تقول

«إن مجموعة هامة من 770 حاجا الذين نزلوا هنا صبيحة 12 غشت من السفينة الفرنسية «موريس ـ رونيو»، أخبروا إخوانهم بكل شيء عن رحلتهم، لقد أخبروهم بأنه تم الالقاء بعدد كبير من الجثث إلى البحر في طريقهم إلى طنجة»[36].

من جهتها، كتبت صحيفة «الايكو موريطانو» تقول

«خلال المسيرة من ينبع إلى السويس، ألقي بجثث إلى البحر. وحدث نفس الشيء من السويس إلى الطور. ثم ألقي بجثث أخرى بين الجزائر وطنجة. وقبل وصول السفينة إلى هذا الميناء الأخير، اتخذت الاحتياطات اللازمة لاخفاء الحقائق. وأخيرا وفي يوم نزول الحجاج، توفي البعض منهم، وارتفع عدد الموتى بكيفية محسوسة بين الأهالي إلى أن تفشت الفضيحة في قرية بوغابة وتبين أخيرا أنها الكوليرا، الفاتك الأسيوي، الذي تسلل إلينا من الأبواب نتيجة لثقة مجلسنا الصحي ولاحترامه للتصريحات التي تأتيه من الخارج»[37].

لا يمكننا أمام هذه المعطيات المختلفة، التـي تزكيها المراسلات الدبلوماسية، إلا أن نطرح جانبا وجهة نظر سوليي، ونقرر أن الكوليرا سرت إلى طنجة مع الحجاج، ومن بوابة طنجة، هذا الباب الذي طالما أوصده المجلس الصحي أمام سفن سالمة، ثم فتحه على مصراعيه أمام سفينة موبوءة.

---

(36) Al-Moghreb Al-Aksa ; n° du 12.10.1895.

(37) EL Eco Mauritano ; n° du 23.10.1895.

وهذا ما تؤكده أيضا رسالة من سفير انجلترا، نكلسن، إلى سلزبوري بتاريخ 19 دجنبر 1895 : FO 99 / 374

4 ـ ضحايا الوباء بالمدينة

على العموم كان الوباء خفيفا بطنجة بالمقارنة بوباء 1878؛ فقد بقي عدد الموتى محدودا إلى منتصف شتنبر، وأقصى ما بلغه 14 ضحية في اليوم، وهو رقم سجل يوم 4 شتنبر[38]، ثم 12 ضحية يوم 14، منهم 6 في حي القصبة، و5 في حي دار البارود، و1 في الشاطيء[39]. ابتداء من 16 شتنبر، ارتفع العدد نسبيا ليبلغ دروته في الأسبوع الأول من أكتوبر، حيث بلغ 20 ضحية في اليوم، ثم انخفض في الأسبوع الثاني من الشهر إلى 10 ضحايا في اليوم، واستمر التراجع بعد ذلك إلى أن أقلع الوباء في 24 أكتوبر.

أما مجموع عدد الضحايا، فقد بلغ من 12 غشت إلى انقطاع الوباء 700 ضحية على ساكنة تقدر بحوالي 40.000 نسمة، منها 7.000 مسيحي و9.000 يهودي [40]. وبذلك تكون نسبة الضحايا قد بلغت حوالي 2 في المائة. ويظهر الجدول التالي أن الضحايا كانوا كلهم من الأهالي تقريبا مع عدد ضئيل من الاسبان :

توزيع عدد المرضى والموتى من 6 شتنبر إلى 2 أكتوبر[41]

السكان	المرضى	الموتى
الأهالي	517	451
الاسبان	65	28
المجموع	582	479

(38) انظر الجدول 25.
(39) T 61 / Roll 20 ; Tanger 15.9.1895.
(40) T.61 / Roll 20 ; Tanger 30.10.1895.
(41) RAYNAUD ; 1902, op. cit., p. 90.

الجدول رقم 23

الكوليرا بطنجة (شتنبر - أكتوبر 1895)(41م)

الأيام	عدد المصابين				عدد الموتى			
	المسلمون	اليهود	المسيحيون	المجموع	المسلمون	اليهود	المسيحيون	المجموع
4 شتنبر								14
5 "								9
6 "								7
7 "				3				2
8 "				4				1
9 "				5				8
10 "				8				5
11 "				4				9
12 "				8				6
13 "				20				10
14 "				11			1	12
15 "				6				9
16 "				10				19
17 "		2		13				12
18 "			1	10		1		15
19 "				9				12
20 "			1	12		1		14
21 "				15			2	12
22 "	6	2	1	9				15
23 "	3	1	1	5	11	1	1	13
24 "	13	6	6	25	12	2	4	18
25 "	10	6	2	18	11	1	1	13
26 "	20	6	2	28	16	3	1	20
27 "		5		27	15	2	1	18
28 "	14	4	3	21	8	2	1	11
29 "								
30 "	23	7	5	35	17	2	2	21

(41م) اعتمدنا في اقامة هذا الجدول على المراسلات والتقارير الواردة ضمن ملف :
A.P.G.M. / 289.

الأيــام	عــدد المصــابيــن				عــدد المــوتـــى			
	المسلمون	اليهود	المسيحيون	المجموع	المسلمون	اليهود	المسيحيون	المجموع
1 أكتوبر	10	3	3	16	10	2	2	14
2 ‘‘	12	5	8	25	10	3	1	14
3 ‘‘	15	5	5	25	11	5	4	20
4 ‘‘	8	4	4	16	12	2	2	16
5 ‘‘	10	2	1	13	9	1	2	12
6 ‘‘	7	6	2	15		1		9
7 ‘‘	11	2	1	14	9	3	3	15
8 ‘‘	9	2	1	12		1		8
9 ‘‘	15	2	1	18		2		10
10 ‘‘	13	2	1	16	6	1	3	10
11 ‘‘			2	13				4
12 ‘‘	11	2	2	15	9	1	2	12
13 ‘‘	7	1	1	9	5	1	1	7
14 ‘‘	9	1	1	11		1		3
15 ‘‘				12				8
16 ‘‘	3	0	3	6	5	0	0	5
17 ‘‘	2	0	2	4	3	0	0	3
18 ‘‘	0	0	0	0	2	1	2	5
19 ‘‘	3	0	0	3	2	0	1	3
20 ‘‘	1	0	0	1	1	0	0	1
21 ‘‘	6	0	0	6	5	0	0	5
22 ‘‘	3	0	2	5	1	0	0	1
23 ‘‘	1	0	1	2	1	0	1	2
24 ‘‘	0	0	0	0	0	0	0	0
25 ‘‘	0	0	0	0	0	0	0	0
26 ‘‘	0	0	1	1	0	0	0	0
27 ‘‘	0	0	0	0	0	0	0	0
28 ‘‘	0	0	0	0	0	0	0	0
29 ‘‘	0	0	0	0	0	0	0	0
30 ‘‘	0	0	0	0	0	0	0	0
31 ‘‘	0	0	0	0		0	0	0

لتفسير هذا التفاوت، يجمع كل الملاحظين على حالة النظافة المزرية بين المسلمين واليهود، وكذلك على نوعية المواد الغذائية المستهلكة. كما أن هناك إشارات إلى كثرة الاصابات بين النساء. وفيما تقوله صحيفة «يقظة المغرب» الفرنسية في عددها الصادر في 20 شتنبر 1895

«ما يزال الوباء، منذ زهاء ثلاثة أسابيع متفشيا في الحي الأهلي الذي يضم حوالي 20.000 نسمة؛ في هذا الحي، تنعدم الشروط الصحية انعداما كليا، ويعيش الانسان والحيوان جنبا إلى جنب، وتنتشر في الأزقة أكوام من الأزبال. وفي هذا الفصل، يقوم غذاء السكان على التين الهندي والبطيخ والسمك من النوع الرديء، يضاف إلى ذلك مياه الشرب غير الصالحة. على أن النساء هن اللواتي يتعرضن للاصابة على الخصوص. فبسبب زواجهن المبكر، وعلاقتهن الجنسية المفرطة، تنهد بنيتهن، ويقدمن بالتالي أرضية مناسبة لتفشي الوباء»[42].

ب ـ الكوليرا بتطوان

1 ـ الظروف الصحية

نظرا لقربها من طنجة، الذي عمل على تسهيل العلاقات التجارية، وبحكم شروطها الصحية المزرية، كانت تطوان مهيأة لاستضافة الزائر الرهيب. ويمكننا من خلال إلقاء نظرة على توزيع مياه الشرب وإلى شبكة قنوات الماء الحار بها، أن نفهم كيف أن الكوليرا وجدت فيها أكثر الظروف المواتية للاندلاع والانتشار[43].

تتلقى تطوان الماء الصالح للشرب من المرتفعات الجبلية المحيطة بها، وذلك عبر شبكة من القنوات الخزفية، وإلى غاية وصول الماء إليها، كان يبقى في حالة جيدة. إلا أن الطريقة التي كان يتم بها توزيعه داخل الدور السكنية كانت تؤدي إلى تلوثه. فمن القناة الرئيسية يمتد أنبوب خاص بنقل الماء اللازم إلى خزان داخل كل دار. ومن هذا الخزان، يُرفع الماء بواسطة دلو يوضع على الأرض وينقل من هنا وهناك. على أن ما هو أكثر خطورة أن السكان كانوا لا يترددون أحيانا في غسل حوائجهم في الحوض المذكور. وبذلك كان الماء يتعرض للتلوث ويزداد تلوثه كلما تقدمت المياه في مجراها، فتصبح بعد اجتيازها المدينة مشحونة بكميات من المواد الملوثة. ونظرا لوقوع الملاح في سافلة المدينة الاسلامية، فإن حظه من هذا التلوث كان كبيرا. ناهيك في بعض المناسبات. ففي العيد الكبير كان المسلمون يغسلون أضحياتهم في الخزانات المتصلة بالقناة الرئيسية. ومن ثم يأخذ لون المياه في الاحمرار كلما نزلت إلى

---

(42) Réveil du Maroc ; n° du 20.9.1895.

(43) اعتمدنا في هذه الدراسة على : SOULIE : Rapport sur le choléra à Tétouan, 18.10.1895. وكذلك على تقرير العميل القنصلي الفرنسي بالمدينة حول وباء الكوليرا، وهو مؤرخ في 4 نوفمبر 1895 A.T. / 167.

مستوى أدنى ؛ وعند وصولها إلى الملاح، تكون شديدة الاحمرار إلى حد أن اليهود يستغنون عنها، ويجلبون الماء من جهة أخرى.

ومع أن تطوان كانت مزودة بشبكة من قنوات الماء الحار، فإن هذه الشبكة لم تكن تخلو من مساوىء مضرة بالصحة العمومية. كانت توجد في كل دار فتحان يمتد منهما قادوسان ملتحمان بالقناة الرئيسية، الموجودة عادة في وسط الطريق ؛ تفضي إحدى هاتين الفتحتين إلى ركن من الفناء الداخلي، وتختص بتصريف مياه الغسيل والمياه المنزلية المستعملة. أما الفتحة الأخرى، فتخصص لتصريف نفايات المراحيض التي غالبا ما توجد قرب خزان ماء الشرب. وبخصوص القناة الرئيسية، كانت توجد بها فتحات صغيرة متباعدة تتخللها على طول الطريق ، وهي معدة لتصريف مياه الأمطار، وغالبا ما كانت تندلع منها رائحة كريهة.

هذه هي الحالة التي كانت عليها شبكات الماء في تطوان في الوقت الذي كانت مهددة بهجوم الكوليرا، التي نعرف أن الماء من أهم العوامل المنشطة لجرثومتها.

2 ـ سير الوباء بالمدينة

إلى حدود منتصف شتنبر 1895، ظلت الحالة الصحية عادية بتطوان. وكانت أصداء الوباء بطنجة قد وصلت إليها وأثارت قدرا كبيرا من القلق إلى حد أن جماعة من اليهود طالبت بعدم إدخال السلع القادمة من طنجة، كالصوف والجلود[44]. مع ذلك استمرت المعاملات التجارية جارية بين المدينتين. وتذكر الوثائق في هذا الصدد أن أحد التجار اليهود، المدعو بنبومان، أرسل من طنجة كمية من الصوف متجمعة من الأفرشة التي بيعت بعد وفاة أصحابها بالكوليرا[45]. تكفل بنقل هذا الصوف أحد البغالين، المدعو محمد الشرقاوي، الذي وصل إلى تطوان في 19 شتنبر، وسقط مريضا في يوم وصوله، وظهرت عليه الأعراض المميزة للكوليرا، من إسهال، وقيء، وتشنج في العضلات...، ثم ما لبث أن توفي يوم 21 شتنبر[46].

في اليومين التاليين، لم يحدث ما يثير الانتباه، لكن في 24 شتنبر، تعددت الاصابات بين المسلمين، وتوفي منهم 12 ضحية، فلم يبق شك في أن

(44) تقرير العميل القنصلي الفرنسي بتطوان المذكور في الهامش 43.
(45) التقرير نفسه.
(46) نفسه.

الكوليرا داهمت المدينة[47]. ويمكننا من خلال الجدول التالي أن نتتبع سير الوباء، سواء في مدّه أو جزره

الجدول رقم 24

الكوليرا بتطوان من 21 شتنبر الى 31 أكتوبر 1895[48]

الأيام	عدد المصابين			عدد الموتى		
	المسلمون	اليهود	المسيحيون	المسلمون	اليهود	المسيحيون
21 شتنبر	1	0	0	1	0	0
22 ،،	3	0	0	1	0	0
23 ،،	5	0	0	2	0	0
24 ،،	18	0	0	12	0	0
25 ،،	40	25	2	12	0	0
26 ،،	80	35	2	25	7	0
27 ،،	10	7	1	15	4	0
28 ،،	95	35	0	13	12	1
29 ،،	80	20	0	17	4	0
30 ،،	130	80	3	30	4	4
1 أكتوبر	90	40	1	32	5	1
2 ،،	100	80	1	21	14	0
3 ،،	95	65	1	25	13	1
4 ،،	150	70	6	37	11	0
5 ،،	130	68	2	32	7	0
6 ،،	112	86	3	36	19	0
7 ،،	85	25	5	37	8	1
8 ،،	150	100	6	50	20	0
9 ،،	125	38	3	52	7	1
10 ،،	136	56	2	56	16	0
11 ،،	104	60	3	36	12	0
12 ،،	100	30	4	27	6	1

(47) وهذا ما يمكن استنتاجه أيضا من مراسلات الخواص. ففي رسالة من التاجر علي السلاوي بتطوان الى الراهب ليرتشوندى بطنجة، بتاريخ 25 شتنبر 1895، نقرأ : «وأعلم أن يوم تاريخه وهو يوم الثلاثة ظهر هذا المرض المعلوم يعني اليوم في المذكور ماتوا عشرة نطلب أن تكونوا نحن وأنتم من الفرقة الناجية» («مجلة دار النيابة»، العددان الموحدان 15 و16، ص 16).

(48) اعتمدنا في إقامة هذا الجدول على تقرير العميل الفرنسي بتطوان عن الكوليرا بالمدينة، المذكور في الهامش 43، وكذلك على سلسلة من مراسلات القنصل الاسباني بالمدينة ابتداء من 17 شتنبر الى 20 دجنبر 1895، وهي ضمن ملف : A.P.G.M. / 289

الأيام	عدد المصابين			عدد الموتى		
	المسلمون	اليهود	المسيحيون	المسلمون	اليهود	المسيحيون
13 ،،	48	15	1	17	3	0
14 ،،	24	12	1	13	4	0
15 ،،	26	10	1	14	4	0
16 ،،	19	9	0	15	6	0
17 ،،	0	0	1	10	0	0
18 ،،	0	0	0	8	4	1
19 ،،	12	7	1	9	1	1
20 ،،	7	0	0	5	2	0
21 ،،	7	2	1	4	1	0
22 ،،	9	4	0	5	2	0
23 ،،	10	4	1	6	1	0
24 ،،	7	3	0	4	1	0
25 ،،	0	0	0	3	0	0
26 ،،	0	0	0	3	1	0
27 ،،	0	0	0	3	0	0
28 ،،	0	0	0	2	0	0
29 ،،	2	0	0	2	0	0
30 ،،	4	0	0	3	2	0
31 ،،	3	1	0	2	1	0

نرى من هذا الجدول أن الكوليرا مكثت في تطوان زهاء شهر، أي نصف المدة التي استغرقتها في طنجة. مع ذلك، كانت خسائرها أكبر، حتى أن الوباء وصف بها بالصاعقة. وفي سبيل معرفة دقيقة للعدد الاجمالي للضحايا، ينبغي أن نأخذ بعين الاعتبار الوفيات اليومية العادية التي نفترض أن تكون 2,5 في اليوم، أي 75 في الشهر. فإذا طرحنا هذا الرقم من مجموع عدد الوفيات المسجل في الجدول، سنحصل على الرقم 865 الذي يمكن اعتباره الحصيلة الكلية للخسائر بتطوان، مما يعني أن متوسط عدد الضحايا بلغ 28,43 في اليوم. ولما كان عدد سكان المدينة يقدر بحوالي 20.000 نسمة، فإن النسبة العامة للخسائر تصل إلى حوالي 4,5 في المائة. وعموما، فقد انحصرت هذه الخسائر بين المسلمين واليهود، فهناك 637 ضحية مسلما و219 يهوديا، مقابل 9 ضحايا من المسيحيين، جلهم من الاسبان. وسواء تعلق الأمر بالمسلمين أو اليهود، فإن الوفيات انحصرت بين الفئات الفقيرة، باستثناء أقلية محدودة من الأغنياء[49].

---

(49) التقرير المذكور في الهامش 43.

وهذا راجع بالطبع إلى مستوى التغذية، والسكن، والنظافة، وكذلك إلى إهمال الوسائل الوقائية. يكفي أن نعلم في هذا الصدد أن قطعة قماش ملوثة ببراز أحد الموبوئين علقت بباب فندق بالمدينة قصد تيبيسها واستعمالها من جديد[50].

ج - انتشار الوباء

من طنجة وتطوان زحفت الكوليرا إلى باقي أنحاء البلاد. وحيث إن الموسم كان موسم عودة الحجاج إلى دورهم، فقد انضاف عامل جديد لنقل العدوى. وفي ذلك كتبت صحيفة «المغرب الأقصى» تقول «بدأ الحجاج يتحركون في اتجاه ديارهم، دافنين موتاهم على طول الطريق، وناشرين الوباء عبر البلاد»[51].

في الشمال، وانطلاقا من تطوان، تفشى الوباء في الأسبوع الأول من أكتوبر في القبائل المجاورة لهذه المدينة، كبني معدن في الشمال الغربي، والقلالين في الشمال الشرقي[52]. ثم داهم في حدود 16 أكتوبر بني مصور ووادراس[53]، وبني مسارة[54]. ومن المحتمل أن تكون الشاون قد أصيبت، إذ أن الوثائق تتحدث عن فرار الكثيرين إليها من تطوان[55]. وكانت الكوليرا في نهاية السنة ماتزال متفشية وسط هذه القبائل، مخلفة 40 إلى 50 ضحية في اليوم[56].

أما نحو الجنوب، فقد تمت عملية نقل العدوى انطلاقا من طنجة وتطوان تبعا لطريق العرائش والقصر الكبير إلى فاس والرباط. وهكذا أصيبت القصر الكبير في الأيام الأولى من أكتوبر، وبلغ عدد الضحايا 16 ضحية يوم 31 أكتوبر، و25 ضحية يوم 2 نونبر[57]. ومن القصر، واصلت الكوليرا زحفها في اتجاه فاس. ومن حسن الحظ أننا نتوفر على مراسلات نائب قنصل فرنسا بهذه المدينة الأخيرة، التي تلقي بصيصا من الضوء على سير الوباء بها وبما جاورها من مناطق.

---

(50) SOULIE; Rapport ..., op. cit.

(51) AL-Moghreb al-Aksa ; n° du 12.20.1895.

(52) A.P.G.M. / 289 ; Tétouan 12.10.1895.

(53) A.P.G.M. / 289 ; Tétouan 10.10.1895.

(54) A.P.G.M / 289 ; Tétouan 24.12.1895.

(55) A.P.G.P. / 289 ; Tétouan 4.10.1895.

(56) A.P.G.P. / 289 ; Tétouan 4.1.1896.

(57) RAYNAUD; 1902, op. cit., p. 90.

في مراسلة أولى بتاريخ 20 أكتوبر 1895[58]، أشار النائب القنصلي المذكور (دومرسيي De Marcilly) إلى أن الكوليرا داهمت قرية تبعد عن القصر الكبير بمسيرة يوم واحد، مضيفا أن عملية العدوى تمت انطلاقا من طنجة : «كان تسعة أشخاص من هذه القرية قد توجهوا إلى طنجة منذ بضعة أسابيع، فتوفي منهم هنالك ستة، بينما عاد الباقون حاملين ملابس موتاهم مما تسبب في تفشي الوباء بدوارهم. وقد مات بعد عودتهم 15 شخصا (من سكان هذا الدوار)». أما بخصوص فاس، التي يشير الطبيب الفرنسي رينو إلى أنها أصيبت في 20 أكتوبر[59]، فإن دو مرسيي يؤكد عدم وقوع أي وفاة بالكوليرا بها في هذا التاريخ. بيد أنه يتحدث عن وقوع حالات من الاسهال بحي الملاح تولى معالجتها طبيب الحي المدعو فوتا.

بعد خمسة أيام، ذكر مرسيي في مراسلة جديدة[60] أن الوباء حل بحوض سبو ضاربا عدة دواوير، مخلفا بها خسائر كبيرة : في دوار يضم 200 شخص، لم يبق على قيد الحياة سوى 18 شخصا ؛ وفي آخر يقع على الضفة اليسرى من نهر سبو (جمعة الوقفة) توفي 11 ضحية في أقل من 24 ساعة. ومع أن هذه الدواوير تقع بالذات على الطريق الذي تسلكه القوافل بين القصر الكبير وفاس، فإن دومرسيي لم يشر بعد إلى أية حالة من الكوليرا بهذه المدينة. ونفس الصمت نجده في مراسلتي 12 و17 نوفمبر[61]، اللتين اكتفى فيهما بإشارة عابرة إلى ظهور الوباء بزرهون والشراردة.

أخيرا خرج عن صمته ابتداء من مراسلة 19 نوفمبر ليؤكد تفشي الوباء بفاس بعد هلاك عدة أشخاص وعليهم الأعراض المميزة للمرض. ويتضح من إشاراته الملتقطة هنا وهناك[62]، أن الوباء ظل محصورا في أرباض المدينة وأحيائها الفقيرة، مصيبا بالخصوص العبيد السود والأطفال والفقراء، خاصة منهم فقراء الملاح. في هذه الفئات بلغ عدد الموتى في الأسبوع الثالث من نوفمبر 12 ضحية في اليوم، ثم ارتفع في بداية دجنبر إلى 36 ضحية، ليتراجع بعد ذلك إلى 20 ضحية في اليوم[63]. وقد علل دومرسيي هذا الارتفاع في عدد الموتى

---

(58) AT. / 167 ; Fèz, 20.10.1895.

(59) RAYNAUD; 1902, op. cit., p. 90.

(60) AT. / 167 ; Fèz, 25.10.1895.

(61) AT. / 167 ; Fèz, 12 et 17 nov. 1895.

(62) AT. / 167 ; Fèz, 17, 22, 24 et 29 nov. ; 6,20 et 27 déc. 1895.

(63) AT. / 167 Fèz, 29 nov. et 6 déc. 1895.

بظهور أوبئة أخرى بجانب الكوليرا، كالحمى والنزلة الوافدة والجدري، التي تفشت مع انخفاض درجة الحرارة ونزول أمطار الشتاء الأولى.

في الوقت نفسه أشار دو مرسيي إلى أن الوباء ما يزال متفشيا بمكناس، وعلى طول واد ردم، وبني حسن، ومجاط، وأيت يوسي، والشراردة، وسيدي قاسم، وفي الجبال الواقعة جنوب فاس[64]. ويظهر من خلال روايته أن ضربات الوباء تفاوتت درجة حدتها في هذه الجهات. فهناك دواران أخلاهما تقريبا عن آخرهما. وفي دوار واحد، مات 46 شخصا في ظرف ثلاثة أيام. بينما اتسم الوباء بخفة وطأته في جهات أخرى. ففي صفرو، لم يسجل سوى 4 إلى 5 ضحايا في اليوم.

آخر مراسلة لدينا لمرسيي، في الموضوع، ترجع إلى 27 دجنبر، وفيها يشير إلى أن الوباء أقلع عن فاس ومكناس، بينما واصل زحفه ببطء في الجبال[65].

لا تسمح لنا وثائقنا بملاحقة الوباء في هذه المناطق الجبلية. بيد أنها تزودنا ببعض المعطيات عن زحفه إلى السهول الأطلنتكية. فهناك إشارات يستنتج منها أن مدينة الرباط أصيبت في الأسبوع الثاني من نوفمبر، بعد أن انتقلت إليها العدوى من تطوان مع السفير المغربي بريشة، الذي فقد في طريقه إليها ثلاثة أفراد من الحامية المرافقة له[66]. من الرباط انتقلت العدوى إلى سلا[67]. وإلى منتصف دجنبر ، كانت ما تزال متفشية في هذه المدينة الأخيرة مخلفة 25 ضحية في اليوم[68]. ولم ينقطع أثرها إلا في نهاية الشهر. هناك إشارات أخرى إلى تفشي وباء التفوئيد في الرباط وارتفاع عدد ضحاياه بين السكان[69]. لكن مما زاد من خطورة الحالة الصحية بالمدينة، تواجد الجيش السلطاني بها وانتشار الكوليرا والتيفوئيد في صفوفه. وقد بلغت خسائره بالوباء الأخير وحده 200 ضحية[70].

---

(64) AT. / 167 Fèz, 25 oct. et 12 NOV. 1895.

(65) AT. / 167 Fèz, 27.12.1895.

(66) AT. / 166, Rabat, 19.11.1895.

(67) A.P.G.M. / 289 ; Rabat 7,11,17 et 28 déc. 1895.

(68) RAYNAUD; 1902, op. cit., p.90.

(69) AT. / 166, Rabat 18.11.1895.

(70) A.M.C.V ; C 8 Rapport de Schlumberger, Chef de la Mission Militaire Française au Maroc sur le mois de nov. 1895.

كان هذا الجيش قد غادر مدينة فاس منذ 8 أبريل بقيادة عم السلطان، مولاي الأمين، في اتجاه مراكش لقمع قبيلة الرحامنة التي شقت عصا الطاعة، والتحق في الرباط بالسلطان مولاي عبد العزيز الذي حل بها استعدادا لنفس الحملة. في 5 دجنبر، غادر هذا الأخير المدينة بجميع أفراد حاشيته، وبجيشه الكثيف الموبوء، مما شكل عاملا خطيرا لنقل العدوى.

عن ذلك يخبرنا أحد تقارير شولنبرجي (Schlumberger) (رئيس البعثة العسكرية الفرنسية بالمغرب)، الذي رافق السلطان خلال هذه «الحركة»، بأن الجيش نشر الوباء على طول محاور سيره من الرباط إلى كيسر، الواقعة بين الشاوية وبني مسكين، حيث أقامت «المحلة» معسكرها[71]. وحسب التقرير نفسه فإن عدد الموتى العسكريين بلغ 12 ضحية في اليوم، ثم زاد العدد بعد يوم 9 دجنبر، حيث سجلت يوم 14 حوالي 60 حالة، ولوحظت الاصابات حتى داخل خيمتي السلطان والصدر الأعظم، كما كان يموت في كل يوم قواد وكتاب وشخصيات أخرى بارزة، مما أحدث قلقا كبيرا في القيادة العليا. في تقرير آخر، يخبرنا شولنبرجي بأن عدد الموتى انخفض إلى 10 ضحايا في اليوم، مضيفا أن الحصيلة ارتفعت إلى 800 ضحية، وأن محتسب مراكش، مولاي عبد الله، مات بالوباء يوم 30 دجنبر[72].

وهكذا حالت الكوليرا دون أن تؤدي «المحلة» السلطانية مأموريتها كاملة بعد أن أفنت الكثيرين من جندها وأطرها ورجالات المخزن البارزين. ولا يستبعد أن يكون السلطان، أمام هذه الحالة المزرية، قد اضطر إلى إيقاف عملياته العسكرية ضد الرحامنة وعجل بالدخول إلى مراكش، سيما وقد كثر هروب الجنود من معسكره فرارا من الوباء حسبما جاء في تقارير شولنبرجي. وتفيدنا مصادرنا في هذا الصدد بأنه شتت جيشه للحد من خطر العدوى قبل أن يلتحق بعاصمته الجنوبية[73].

* * *

(71) م، ن.

(72) A.M.G.V. ; C 8, Camp Kerkour (chez les Rhamna) le 30 déc. 1895.

(73) Bulletin de l'Afr. fr., 1896, p. 50.

تخبرنا هذه النشرة بأن السي التازي هلك بالوباء بنفس المناسبة. من جهة أخرى، تخبرنا وثيقة مغربية بأن الوباء انقطع في المحلة في حدود نهاية يناير 1896 : «والوباء الذي كان في المحلة قد ذهب وفات والحمد لله. الرسالة مؤرخة في 11 شعبان 27/1313 يناير 1896، أوردها

PASCON (P.) ; 1972, op. cit., t. 2, p. 104

في الوقت الذي كان الوباء يفتك بـ «المحلة» كانت العدوى قد انتقلت إلى الدار البيضاء والجديدة، إلا أنه لم تسجل فيهما سوى خسائر محدودة. ففي مراسلة بتاريخ 19 دجنبر، أخبر القنصل الفرنسي بها بأن عدد الموتى بلغ 10 ضحايا في اليوم بعد أن كان يتراوح بين 2 و3(74). وفي مراسلة أخرى بتاريخ 15 يناير 1896، أخبر بأن الوباء أقلع عن المدينة بعد أن كان قد ارتفع به عدد الموتى في النصف الثاني من شهر دجنبر إلى 16 ضحية في اليوم(75). أما في المدينة الثانية، فيستنتج من مراسلات القنصل الاسباني بها أنه لم تحدث بين 11 و29 دجنبر سوى 23 إصابة و12 وفاة (76). على العكس من ذلك، كان الوباء أشد وقعا في القبائل المجاورة لكلا المدينتين. وحتى 25 دجنبر 1895، كان ما يزال يخلف في نواحي الجديدة 14 ضحية في اليوم(77).

بعد يناير 1896، تنقطع عنا أخبار الكوليرا، ولا يوجد لدينا ما يدل على أنها امتدت إلى الموانىء الجنوبية. ففي مراسلة 27 مارس أخبر قنصل فرنسا بالصويرة بأن الوباء تفشى بالعاصمة الجنوبية مخلفا 25 ضحية في اليوم(78). وفي تقرير 1 أبريل، أخبر شولنبرجي بأن الوباء كان قد ارتفع عن المدينة، إلا أنه عاد إلى الظهور انطلاقا من العدوى التي جرت من زاوية ابن ساسي. وقد وصف هذا الهجوم الجديد بالصاعقة لموته المفاجىء، وقد توفي به أحد كبار القواد بعد 24 ساعة من إصابته بعدما كان يستعد لمصاحبة السلطان إلى المسجد. ولم يستبعد شولنبرجي أن تكون الوفيات التي سجلت بين السجناء ناجمة عن الكوليرا(79).

4 ـ النتائج

إن الأزمات الطبيعية التي حاولنا الالمام ببعض جوانبها في هذا الفصل، والتي استفحلت بالخصوص مع بداية عهد مولاي عبد العزيز، لم تتوقف عام 1896، وإنما تواصلت خلال السنوات اللاحقة. وقد آثرنا أن نوقف دراستنا عند

(74) AT. / 167, Casablanca, 19.12.1895.

(75) AT. / 167, Casablanca, 15. 1. 1896.

(76) A.P.G.M. / ; 289 ; Mazagan, 12.12.1895 : 24 et 26 déc. 1895.

(77) A.P.G.M. / 289 ; Mazagan, 12.12.1895.

(78) AT./96 ; Mogador, 27.3.1896.

(79) A.M.G.V ; C 8 : Rapport de Schlumberger sur le mois de mars 1896, Marrakech, 1 av. 1896.

هذه السنة بسبب صعوبات منهجية. بيد أن ما قلناه يبدو كافيا، فيما نعتقد، ليظهر لنا أن الظروف التي تولى فيها السلطان الجديد لم تكن مواتية تماما، وهي مسألة لم يأخذها الدارسون بعين الاعتبار.

فإذا كانت هذه الأزمات قد خلفت خسائر بشرية مخففة بالمقارنة بما خلفته أزمة 1867 ـ 1869، أو أزمة 1878 ـ 1883، فإنها ساهمت مع ذلك في تكريس الركود الديموغرافي الذي طبع هذا القرن، نظرا للمدة الوجيزة التي تفصلها عن الأزمة السابقة لها. كما أنها خلفت نتائج اقتصادية وخيمة، خاصة في الميدان التجاري. فالوباء أدى إلى فرار الكثيرين من الأغنياء والتجار إلى جبل طارق أو الجزائر(80). هذا فضلا عن الحظر الذي فرض على المغرب في الموانىء المتوسطية، مما أضر كثيرا بالتجارة الخارجية وبمداخيل المخزن الجمركية.

بالاضافة إلى ذلك، فقد استحكمت الأزمات في وقت كان المخزن يلاقي صعوبات كثيرة في سبيل توطيد سلطته، بحيث إنها جاءت لتعرقل سياسته المركزية وتشدد من عدم الاستقرار ومن الاضطرابات التي اندلعت بعد وفاة مولاي الحسن.

فمنذ غشت 1894، ثارت الشاوية وهددت الدار البيضاء. وفي الوقت نفسه ثارت دكالة وهددت الجديدة. ثم جاء دور الرحامنة وأحمر ومسيوفة وعدة قبائل أخرى من الحوز وسوس(81). وفي يونيو 1896، شقت قبيلة مزاب عصا الطاعة من جديد، وهاجمت ونهبت قصبة بني أحمد(82).

إن هذه الانتفاضات تشكل جزءا من التركة الثقيلة التي خلفها العهد السابق، ولا يمكن تفسيرها إلا بتراكم الغضب الشعبي الناجم عن عملية الافقار التي أفرزها التسرب الأوربي داخل المجتمع التقليدي. إلا أن المصاعب الطبيعية أوجدت لدى المحرومين والجائعين، والعاطلين، روح التمرد والتذمر، مما يفسر حدتها وامتداد رقعتها الجغرافية.

أضف إلى ذلك أن أزمة الخبز أرغمت الفقراء على أن يسرقوا لكي يعيشوا. وبانتشار السرقة، ازدادت الأوضاع ترديا، والتجارة الداخلية انكماشا. ففي

---

(80) T. 61 / Roll 20 ; Tanger, 16.9.1995.

(81) MARTIN (A.J.P.) : **Quatre siècles d'histoire marocaine**; Paris, 1923.

(82) حول هذه الانتفاضة، راجع دراستنا «قضية نهب قصبة مزاب من خلال الوثائق»، في «مجلة دار النيابة»، العدد 1 1984، ص 74 ـ 79.

غضون يناير 1895، هاجمت الزيايدة «النزالات» بين الرباط والدار البيضاء، واضطر المكلفون بالحراسة بها إلى الفرار، تاركين الحبل على غاربه. وكانت النتيجة أن تعرضت كثير من القوافل للسطو، ووصل المسافرون إلى الرباط وقد ابتز منهم اللصوص حتى ملابسهم، مما أدى إلى شل المواصلات تماما بين المدينة والدار البيضاء(83). وفي أكتوبر من السنة نفسها، هاجمت جماعة من عمار وزعير المهدية واقتحمت أبوابها، واختطفت ما وجدته بها من قطعان، وانقطعت بسبب ذلك المواصلات بينها وبين الرباط(84). وقد اضطر المخزن أمام انحلال حبل الأمن، وبعد مقتل التاجر الألماني نومان (Neumann) في نواحي الدار البيضاء(84م)، إلى إصدار أوامره إلى نائبه بطنجة، محمد العربي الطريس، بمطالبة الهيئة الدبلوماسية بمنع مستوطنيها من السفر إلى البادية، وبعدم خروجهم مستقبلا إلا مؤطرين بأعوان مخزنيين. ومما كتبه في الموضوع النائب المذكور إلى نائب سفير فرنسا بطنجة

«ورد علينا كتاب شريف أكيد يتضمن أن البعض من أفراد الأجانب يخرجون من المدن والمراسي بقصد السفر برا حتى يتوقع لهم من ذلك ما يتوقع حيث لا زال لم يتم إصلاحها... فقد أمرتني الحضرة الشريفة أيدها الله أن نكتب لجنابكم في ذلك بأن تأمروا أمرا مؤكدا قناصلكم بالمراسي بعدم ترك أحد من رعيتكم وأهل حمايتكم القاطنين بها يخرج منها للسفر برا في هذا الابان حتى تسكن روعة الرعية ويستقيم أمرها وحينئذ يخرجون على القانون الجاري وهو أن من أراد الخروج منهم من مدينة لأخرى يطلب من عامل المدينة التي أراد الخروج منها مخزنيا يرافقه..»(85).

مع تواصل المصاعب الطبيعية في السنوات اللاحقة، ازداد الوضع تأزما. فقد تتالى الجفاف والجراد في سنوات 1896 ـ 1898، وبلغ الجوع بالناس مبلغه، وكان في بعض الجهات أسوأ من مجاعة 1878 ـ 1883 في فكيك

(83) AT. / 109 ; Rabat 14.1.1895 ; et AT. / 103 Casablanca, 30.1.1985.

(84) AT. 109 ; Rabat, 28.10.1895.

(84م) حول مقتل هذا التاجر الألماني، راجع : عياش (جرمان) «أزمة الصداقة المغربية الألمانية»، في «دراسات حول تاريخ المغرب»، 1986، م.س.

(85) رسالة من الحاج محمد بن العربي الطريس الى نائب قنصل فرنسا بطنجة، في 4 ذي الحجة 29/1312ماي 1895، نشرها

FUMEY (E.) : **Choix de correspondances marocaines**, Paris, 1903, n° XLV.

حول هذه المساعي التي بذلها المخزن وردود فعل الهيئة الدبلوماسية، راجع دراستنا : «قضية أمن الأوربيين بالمغرب»، في «مجلة كلية الآداب والعلوم الانسانية» بالرباط، العدد 7، السنة 1980، ص 39 ـ 46.

والمغرب الشرقي، وفي الريف، والحوز، ودمنات، حيث اضطر الكثيرون إلى الهجرة بحثا عن لقمة عيش، ومنهم من باع في سبيل الحصول عليها أولاده، وأهله(86).

ولم يكن غريبا في ظل هذه الظروف القاسية أن يتطلع المنكوبون إلى المنقذين، خاصة وأن المخزن لم يعد يؤدي وظيفته الاجتماعية كاملة في ميدان تقديم الغوث، بسبب الوهن والتحلل اللذين أصاباه. من هنا انفتح المجال أمام سحرة الجماهير والمغتصبين. وبصياغة الأمور على هذا النحو، يمكننا أن نفهم بشكل أوضح، الاستجابة الكبيرة التي صادفتها حركتا كل من أحمد الريسوني، والدعي الجيلالي الزرهوني المعروف ببو حمارة الذي تقمص شخصية مولاي مَحمد، الابن الأكبر لمولاي الحسن. فمهما قيل عن أسباب نجاح هاتين الحركتين، فنحن نرى أن واحدا من الأسباب الحاسمة يكمن في الواقع الاجتماعي المتردي للجماهير. وليس من قبيل الصدفة أن تنطلق الحركتان، اللتان نعرف مدى خطورتهما على مستقبل البلاد، من أشد بؤر الجوع سوادا المغرب الشرقي والريف، ومنطقة جبالة.

---

(86) حول تفشي المجاعة في هذه الجهات، انظر

ـ التوفيق (أحمد)، «اينولتان»، 1983، م.س.، ص 191 ـ 192.

ـ مزيان (أحمد)، **مساهمة في دراسة المجتمع الواحي بالجنوب الشرقي المغربي**، دبلوم الدراسات العليا، كلية الآداب، الرباط، 1985، ج 1، ص 47 وص 222.

ـ برحاب (عكاشة)، **شمال المغرب الشرقي قبل الاحتلال الفرنسي**، دبلوم الدراسات العليا، كلية الآداب، الرباط، 1987، ج2، ص 341.

الباب الثالث

ردود الفعل

الفصل الأول

الإنسان والمجاعة

1 ـ الطقوس الدينية لرفع غضب السماء

ـ غضب السماء

تتراءى كارثة الجفاف في المعتقدات الشعبية من خلال منظور ديني ينزع عنها صبغتها الطبيعية، ويجعل منها ظاهرة غيبية. فقحط الموسم الفلاحي، وتسلط الجراد، وانتشار الجوع الذي يسوق الناس بالجملة إلى القبر، كل هذا يبرز في مخيلة المعاصرين بصورة عقاب من السماء نزل بسبب خطايا مجهولة.

انطلاقا من هذا التصور الغيبي، فإن القلق الأساسي الذي ينتاب الناس هو أن اختلالا ما طرأ على المجرى العادي للأمور. وهذا يعني أن الكارثة لا تنزل فجأة من السماء، وإنما هي مرتبطة ارتباطا وثيقا بأعمال الناس. فلئن كانت تعزى إلى القدرة الالهية الجبارة، فإنها كانت تعتبر أيضا عقابا للانسان على شروره، وتنكبه عن الطريق السوي والسنة المحمدية. نقرأ في وثيقة بتاريخ 25 صفر 17/1285يونيو 1868 «والجوع.. قاهر بالسطوة الالهية وإن كنا مستحقين لجميع ما يحل بنا لما نحن عليه من العصيان والمخالفة»[1].

ولم يكن هذا التصور خاصا بالفقهاء أو بعامة الناس، بل نجده بارزا في خطاب السلاطين والحكام. ففي المرسوم الذي ألغى به مولاي سليمان المواسم، نرى السلطان يقيم علاقة مباشرة بين انتشار المناكر ونزول المصائب

---

(1) من عبد القادر الفاسي إلى الحاج محمد بن المدني بنيس، 25 صفر 17/1285 يونيو 1868 (م.و.م.)،

«إن البدع والمناكر إذا فشت في قوم أحاط بهم سوء كسبهم، وأظلم ما بينهم وبين ربهم، وانقطعت عنهم الرحمات، ووقعت العلات، وشحت السماء، وسبحت النقماء، وغيض الماء، واستولت الأعداء، وانتشر الداء، وجفت الضروع، ونقصت بركة الزروع لأن سوء الأدب مع الله يفتح أبواب الشدائد ويسد طريق المنافذ»[2].

بالاضافة إلى انتشار البدع وفساد أخلاق الناس وتفريطهم في أمور العقيدة، نلاحظ أن السياسة حاضرة أيضاً في التصورات التقليدية لكارثة الجفاف، فكثيرا ما تعزوها المعتقدات الشعبية إلى مساوىء السلطة. وكان «الأمغار» يعزل من منصبه إذا أصيبت القبيلة بمصائب خلال مدة ولايته. كما كانت التهمة توجه إلى السلاطين «إما لجورهم، كما نجد مثلا في بيعة أهل فاس للمولى عبد الله بن اسماعيل : «إن الله جعل الجور هلاكا للحرث والماشية والبلاد»[3] ؛ وإما لفرضهم ضرائب غير شرعية ؛ ويمكن هنا أن نذكر رواية بوجندار عن إسقاط مولاي الحسن للمكس، فهو يخبر بأنه في اليوم الذي قرىء فيه خطاب السلطان وأزيل المكس، نزل مطر غزير، ثم يضيف : «والحمد لله ببركة طهارة الله لعباده من نجاسة المكوس بعدما كان الناس في وقفة عظيمة من قلة الأمطار»[4]. وهكذا فإن إسقاط المكس قوبل برضى السماء، فجادت بأمطارها بعد جفاف طويل.

كذلك كانت المسؤولية تقع على عاتق الحكام بسبب تعاملهم مع النصارى. وقد سبقت الاشارة إلى هذا المنظور في موضع آخر من فصول هذا البحث، وهنا يجدر التوكيد على أنه ازداد ترسخا في الأذهان خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر مع استشراء التسرب الأوربي وعملية التفقير الذي تعرضت له البلاد في خضمه. ومن أبرز ممثلي هذا الاتجاه، محمد بن جعفر الكتاني الذي دعا إلى قطع جميع العلائق مع المسيحيين وحملهم مسؤولية المصائب التي ألمت بالبلاد[5].

مقابل هذا المنظور، الذي يلقي مسؤولية الكارثة على الحكام، هناك المنظور المعاكس الذي يعتبرها عقابا سماويا لانتشار المعصية بين الرعايا وعدم

---

(2) أورده ابراهيم حركات، «التيارات السياسية والفكرية بالمغرب..»، مطبعة الدار البيضاء.
(3) أوردها الناصري في «الاستقصا»، ج 7، ص 126.
(4) بوجندار، «الاغتباط»، 1987، ص 256.
(5) انظر LAROUI (A.) : "Les origines..", Maspéro, Paris, 1977, p. 331.

رجوعهم عن غيهم. وهو بالطبع منظور ذوي السلطة. نقرأ في رسالة لمولاي عبد الرحمن : «ومع شيوع هذه الحوادث الفظيعة والبدع الشنيعة فلا غرابة حبس الأمطار وارتفاع الأسعار واستيلاء العدو الكافر على كثير من الأقطار»[6]. ونقرأ في رسالة لمولاي الحسن «وما سلط الله القحط على قوم إلا لتمردهم»[7].

نخلص من هذا إلى أن المنظور التقليدي، وإن ظل ينطلق من أرضية غيبية في تصوره للجفاف، باعتباره تجسيدا لغضب قدرة إلهية خارقة، فإنه ركز أيضا على مسؤولية الانسان لا الطبيعة. ومن هذه الثنائية وتفاعلها الجدلي نشأ شعور راسخ بأنه لا يمكن حدوث انفراج في الأزمة إلا بإرضاء الرب الغاضب. لهذا نرى الناس خلال الكوارث الطبيعية يجتمعون في المساجد والأضرحة للاستغفار والابتهال، والتضرع لله بطلب اللطف بخلقه. كما نراهم يقوّمون سلوكهم ويكثرون من أعمال البر والاحسان، بحيث تكون الأزمة مناسبة لنوع من الاصلاح الديني والاجتماعي.

ـ الطقوس الدينية

لدى احتباس المطر، كانت أولى ردود الفعل تتجه إلى محاولة تلافي غضب السماء بإقامة صلاة الاستسقاء. كانت هذه الصلاة تقام عادة عند «الوقفة»، وهو الوقت الذي يكون فيه بالامكان إنقاذ المزروعات إذا ما تداركها الله بلطفه، وينطبق زمنيا مع فصل الشتاء وبداية فصل الربيع ؛ ويقابله وقت «اليبسة»، وهو الوقت الذي يكون فيه الجفاف قد تواصل زمنا طويلا ودمّر المحاصيل، بحيث لم يعد هناك أمل في إنقاذها بإقامة الصلاة.

لكي تكون لهذه الصلاة قيمة خاصة وفعالية كبيرة، كان من اللازم أن يشارك فيها أكبر عدد ممكن من المؤمنين، وأن يترأسها ولي صالح ممن له معرفة عميقة بالعلوم الدينية وشهرة بالتقوى والعبادة. ولم تكن تعدم كل مدينة أو قرية صلحاء مشهورين ومستجابي الدعوات، كهذا الولي الذي يتحدث عنه القادري وهو مولاي الطيبي الوزاني، الذي طلب منه أهل وزان أن يصلي بهم الاستسقاء، فصلى بهم، فأرسل الله تعالى المطر فورا عقب الصلاة وروى

(6) أوردها عياش، «دراسات»، 1986، ص345.

(7) من مولاي الحسن إلى القائد محمد بن حم التمسماني، 3 شعبان 9/1300 يونيو 1883 (خ ح كناش 353).

جميع بلاد الغرب وخصبت البلاد[8]. وإليكم ما يقوله محمد بن جعفر الكتاني عن أحد أولياء مدينة فاس

«ولما ضاق الحال بالمسلمين وحبس المطر وخيف على الزرع، اجتمعوا وجاؤوا إلى الشيخ سيدي محمد رضي الله عنه، وقالوا له «أردنا أن نستسقي وأردنا أن تخرج معنا، فقال لهم «على بركة الله. فخرجوا حتى إذا كانوا بباب الفتوح توجه الشيخ - رضي الله عنه - لزيارة الشيخ سيدي الحاج بودرهم، وكان يكثر من زيارته، حتى إذا بلغ ضريحه التفت إلى أصحابه وقال أعطوني أشرب. فأسقوه بقلة فشرب منها ورمى بها إلى السماء، فرجع الشيخ ورجعوا، وبات المطر الكثير في تلك الليلة»[9].

بالاضافة إلى صلاة الاستسقاء، التي يستحب أن تكون مسبوقة بالصوم لمدة ثلاثة أيام، كان الناس يخرجون خاشعين، مبتهلين، مرددين دعاءات الغيث واللطيف، متبركين بأضرحة الأولياء. يذكر الفقيه مفضل أفيلال في كناشه «أنه لما وقع القحط بتطوان عام 1274 وفي رمضان منه (أبريل 1858)، خرج أهل تطوان يستسقون خارج البلد ولهم ضجيج وصياح يطوفون بضرائح الأولياء ومعهم القاضي والطلبة والأعيان، وكلهم وافقوا على مخالفة سنة الاستسقاء وارتكبوا البدع، فنزل عليهم مطر يسير كاد أن يبل ثيابهم»[9م]. ويذكر نائب قنصل فرنسا بالرباط، عند جفاف 1850، أن قاضي المدينة كان يخرج في كل يوم ليقود الجموع، وهو حافي القدمين، والقرآن على رأسه، متوسلا لدى أولياء المدينة ليتشفعوا لدى العلي القدير حتى ينزل المطر[10]. وتضيف رواية شفوية من طنجة[11] أن القاضي كان يخرج حافيا، ووراءه العدول، وطوائف المنتسبين وصبيان الكتاتيب الذين كانوا يحملون الألواح القرآنية على رؤوسهم، والكل حفاة، ويتوجه الجميع إلى المصلى بـ «المجاهدين» (في هضبة مرشان)، وهم يرددون «اللهم اسق عبادك وبهيمتك، وانشر رحمتك...». وكذلك «ربنا ظلمنا أنفسنا وإذا لم تغفر لنا لنكونن من الخاسرين». وبعد الصلاة، كان يتم توزيع الخبز و«الكرموس» والذبيحة.

كانت مثل هذه التظاهرات، البعيدة عن السنة، تصحب خاصة في البادية، بشعائر وتقاليد غريبة، قد تكون بقايا معتقدات قديمة. من ذلك أن العادة جرت

(8) القادري، «نشر المثاني»، ج 4، ص 266.

(9) أورده لوطورنو **فاس قبل الحماية**، ترجمة د. محمد حجي ود. محمد الأخضر، دار الغرب الاسلامي، 1986، ج ط، ص 878، هـ 2.

(10) A.T./105, Rabat 1-3-1850.

(11) رواية شفوية لرجل مسن من طنجة التقطتها يوم 10 أكتوبر 1984.

في بلاد جبالة بالشمال بخروج رجال القرية حفاة بأطفالهم وشيوخهم، وساعة وصولهم إلى أحد الوديان، كان الشبان يحملون على أكتافهم وجهاء القرية وموسريها وكبار فلاحيها، ويلقون بهم بملابسهم في الواد. ومن لحظة لأخرى كان الشبان يرتمون فوقهم ليغرقوهم ويتأكدوا من أن الماء بلل كل ما يرتدونه. ثم يعمدون إلى بقرة سمينة في ملك عائلة معينة، فتذبح وتوزع على الحاضرين بعد أن يحدد لها ثمن رمزي، ويأخذ كل واحد نصيبه من الوزيعة وينطلق إلى حال سبيله[12].

بجانب المسلمين، كان اليهود يقومون أيضا بطلب الغيث. وتسمى صلاة الاستسقاء عندهم بـ «يقّونْ هَكْشيمْ»، وتقام في نفس الوقت الذي تنظم صلاة الاستسقاء من طرف المسلمين، وتصحب هي الأخرى بطقوس وشعائر دينية حددتها المعتقدات، كالصوم، وإقامة الابتهالات في سائر معابد الملاح، ثم الخروج إلى المقابر للتبرك بالصلحاء الشفعاء. كما تصحب بعادات شعبية محلية؛ من ذلك أن يهود صفرو كانوا يتجهون في أوقات الجفاف إلى ضريح أحد الحكماء المدفون بسفح الجبل قرب المدينة (يسحق مول لمهيل)، ومعهم خرقة بدم الختان ينشرونها على شاهدة كبيرة، مرددين المزامير والابتهالات استنزالا للمطر[13].

أما إذا لم تجد كل هذه الوسائل نفعا، واستولى اليأس على الناس، فكان السلطان يتدخل أحيانا بنفسه لترأس صلاة الاستسقاء، إما تلقائيا وإما بناء على طلب رعاياه. ذلك ما فعله مولاي اسماعيل لما اشتدت وطأة الجفاف عام 1680، فقد خرج يوم 17 مارس «حاسر الرأس، حافي القدمين، في مذلة خلقة، مصحوبا بسائر حاشية ملكه والجم الغفير من رعيته». وبعد إقامة الصلاة بهذا الجمع الغفير، زار السلطان سائر مساجد المدينة، واستغرق ذلك يوما كاملا. ثم بعد عودته إلى قصره «أصدر أمره لسائر المسيحيين بإيالته بتنكيس سائر الأصنام التي بكنائسهم ومحال عبادتهم وتعظيم أرباب الزوايا وأهل الصّلاح المشهورين بالاستقامة»[14]. وحسب موليت[15]، فإن السماء لم تجد مع ذلك بأمطارها.

---

(12) المريني (العياشي) : صور من التاريخ البطولي لمنطقة جبالة، المطابع المغربية والدولية بطنجة، بدون تاريخ، ج 1، ص 123.

(13) الزعفراني، 1987، م.س.، ص 55.

(14) ابن زيدان، «الاتحاف»، ج 2، ص 51.

(15) MOUETTE : "Histoire des conquestes de Mouley Archy..." و...
S.I.H.M., 2e série, Fr., 1, p. 126...... و

بيد أن الاعتقاد الراسخ هو أن تدخل السلطان كان فعالا؛ فعندما وقع القحط بمراكش عام 1876، أمر مولاي الحسن بالطواف على أضرحة صلحاء المدينة السبعة طلبا للغيث، وهو ما استجابت له السماء بعد يومين (14) . وقبل ذلك بحوالي عشرين سنة، خرج مولاي عبد الرحمن في آخر جمادى الأولى 26/1273 يناير 1857، «للاستسقاء حيث اشتد الحال من حبس الأمطار ومعه أهل المدينة ودعا نصره الله وما رجعوا حتى استجاب الله دعاءه وفرج سبحانه على المسلمين»[16]. وقد تناولت الرواية الشفوية هذه الواقعة الأخيرة، وأضفت عليها طابعا أسطوريا. تقول الرواية لما اشتد الجفاف في إحدى السنوات بناحية فاس، وأقام الناس صلوات الاستسقاء مرارا بدون جدوى، تدخل علماء المدينة وكبار الحاشية لدى السلطان الذي وافق على ترأس صلاة الاستسقاء. وتضيف الرواية : في اليوم الموعود، سدت الحوانيت، وتوقف الناس عن العمل، وخرج مولاي عبد الرحمن على رأس أعيان فاس وكبار الحاشية وجمهور العلماء. وبينما كان الموكب يشق طريقه إذا بالسلطان يرى خماسا يحرث حقلا لسيده، فتوقف في الحين، وتقدم نحوه، وأخذ المحراث من يده وشق ثلاثة أخاديد، ثم عاد إلى موكبه وهو يستدر رحمة السماء. في الحين، هبت عاصفة، وتساقطت الأمطار، واسترسلت ثلاثة أشهر، أي بعدد الأخاديد التي شقها السلطان[16م].

2 ـ مقاومة الجوع

ـ الادخار

اذا كان الانسان المغربي يتجه إلى خالقه في أوقات الشدة طلبا للرحمة، فهذا لا يعني أنه كان يقف مستسلما للأقدار ؛ كان بالعكس يحسب حسابه لنكسات الطقس مما جعله يكتسب خبرة كبيرة في مقاومة الجوع. وكانت إحدى أهم وسائله النضالية، تأسيس المطمورة والأهراء الجماعية لادخار القوت.

فالمطمورة، التي تكون جزءا رئيسيا من الحقل، عبارة عن تجاويف باطنية تفرش جوانبها بالتبن، وتغطيها صخرة منبسطة يعلوها غطاء صغير مخروطي الشكل مكونا أكمة تحول دون تسرب الماء إليها. ومع أن الطبقة العليا من

---

(16) م. و. م.

(16م) BEL (A.) : "Quelques rites pour obtenir la pluie...", in Recueil de mémoires et de textes, XIVᵉ congrès des Orientalistes, Alger, 1905.

الأقوات المخزونة كانت تتعرض للفساد، فإنها كانت تشكل قشرة تحمي الباقي، بحيث كانت المطمورة قادرة على خزن الحبوب في حالة جيدة لمدة طويلة قد تصل إلى عشرين سنة[17].

أما الأهراء الجماعية فكانت منتشرة في المناطق الجبلية بالجنوب. وهي عبارة عن مخازن بنتها القبائل على شكل قلاع كبيرة تدعى «أكدير»، أو «ايغرم». ويتكون كل منها من طبقتين أو ثلاث، بزواياه أبراج للحراسة. وهناك أحكام عرفية نظمت منذ القديم، وبكامل الدقة، استغلال هذه الأهراءات وقواعد المحافظة عليها وإصلاحها بما يحقق المنفعة وينفي الضرر[18].

من جهتهم، كان سكان المدن يولون اهتماما كبيرا بتخزين الأقوات داخل دورهم، فيضعونها في سلال كبيرة تجصص بالطين، وتخصص لها غرف فوق السطوح التي جرت العادة باستغلالها في الأغراض المعيشية[19]. وكانت المراهنة على هذا الادخار إحدى أهم الثوابت التقليدية في حياة بعض المدن التي تعرضت في عصورها المختلفة لضروب المحن ، سواء على يد الطبيعة أو الانسان. ذلك ما لاحظه لوطورنو بالنسبة لفاس وعبر عنه بقوله «إن هؤلاء الحضريين الذين تعودوا منذ قرون على الصمود أمام ما يضرب عليهم من حصار، وعلى تحمل نتائج السنوات العجاف، قد صاروا يتكيفون مع هذه الأحداث السيئة. فعند ما يلاحظون البوادر الأولى لأي اضطراب كان من جهة السماء أو البشر، يقومون بالادخار من كل نوع، بحيث يتمكنون على العموم من الخروج سالمين من المخاطرة»[20].

وتبرز أدبيات العصر هذا الاهتمام بالادخار، فقد نظم الشعراء قصائد تحث عليه، منها هذه الأبيات لسيدي الحسين بن رحال المتوفى سنة 1140 هـ[21]

إياك والتفريط في الاقوات   فهي إمام الدين والحياة
وكل أمر دونه يسهل   وكيف والجوع داء يقتل
فالقوت روح الجسم والحياة   وفقده طبعا هو الممات

---

(17) GRILLON, 1970 ; op. cit., p. 267

(18) حول هذه المخازن، انظر
MONTAGNE (R.) "Un magazin collectif de l'Anti-Atlas...", Hesp., IX, 1929.

(19) MICHEL (N.) ; 1983, op. cit, t. I, p. 105.

(20) لوطورنو، 1986، م.س.، ص 620.

(21) أورده ابن الحاج، «الدر المنتخب»، ج 8، ص153.

وهناك نصيحة أخرى توصي بعدم التبدير وتحث على قيمة العمل والادخار، وهي للفقيه السوسي البوشواري المعاصر لمجاعة 1878، ومما جاء فيها

«عليك بخزن زريعتك والاقتصاد في معيشتك. فخذ الثلث من كل شيء وادخره. وكل الثلثين. وعليك بإعانة قوتك بالخضر ولا تسرف. وانصح الناس. ولا تكثر من تملك البقر. فإن لم تحكم في يدك وغلب عليك الاسراف، فاجعل ما فضل لك في الحصن أو في موضع لا تصل إليه بسرعة. وعليك بالجهاد (يعني الكد والعمل) دنيا وأخرى. ولا تكن بخيلا (يعني كسولا) فعاقبة البخل (الكسل) الندامة...»[22].

إن لهذا النص مدلولا اجتماعيا مهما مرتبطا بقيمة العمل. فهو يحث عليه، ويرفض فكرة السعي لسعادة الانسان الأخروية منعزلة عن نشاطه الاجتماعي لخير حياته اليومية. وفي هذا ما يدل على أن العامل الديني لم يلعب، كما قيل، دورا معيقا للعمل والسعي، مما يدحض ما يقال عادة من أن طبيعة الاديولوجية الدينية السائدة لعبت دورا مهما في تركيد أي تقدم اقتصادي في هذا البلد بإشاعتها فكرة الاستسلام للقضاء والقدر[22م].

ـ التضامن الاجتماعي

إن الذين يدخرون هم بالطبع الأغنياء. أما الفقراء فلم يكن لهم شيء يدخرونه، إلا أن هؤلاء كانوا يستفيدون من أعمال البر والاحسان التي احتلت مكانا واسعا في المجتمع المغربي. ونحن نعلم أن الصدقات من الأمور التي أراد بها الاسلام الحد من طغيان رأس المال، فدعا إليها وجعلها تطهيرا للمتصدقين : «وأن تصدقوا خير لكم إن كنتم تعلمون» (سورة البقرة، 280). وكان الناس ملتزمين بهذه الفريضة الخيرية. فلم تكن أية مدينة من المدن المغربية تخلو من عائلات خصصت قسطا من أملاكها للاسعاف الاجتماعي وهي الأوقاف المعيّنة للخبز، مثلا، والذي كان يوزع أسبوعيا ويوميا حسب أهمية الأرياع[23]. ومن الوثائق والرسوم العدلية بتطوان الراجعة إلى القرن XVIII، والتي نشر محمد داود نماذج عنها، تطالعنا وصية امرأة تدعى عوالي بنت سيدي قاسم ابريل الأندلسي التطواني التي أوصت بثلث متخلفها ليشترى بمدخوله خبز يوزع على

(22) أورده المختار السوسي «المعسول»، ج 17، ص 258 ـ 259.

(22م) تقدم لنا النصوص نماذج متعددة عن صمود الأسرة الفقيرة في أوقات المجاعات بفضل كدها واجتهادها. انظر على سبيل المثال «نشر المثاني»، ج 2، ص 360.

(23) بنعبد الله (عبد العزيز) : **تاريخ الحضارة المغربية**، ج 1، الدار البيضاء، 1962 ص 141.

الفقراء والمساكين. وقد علق داود على هذه الوصية بقوله «وكانت العادة وما زالت أن يسمى هذا الخبز بخبز الخميس. وتوجد به وصايا عديدة لمحسني تطوان إلى الآن، فنجد في صباح كل يوم خميس أمواج الضعفاء يتواردون على دور نظار ذلك الحبس ويجمعون من ذلك الخبز عددا قد يكفي الواحد منهم لجل أيام الأسبوع، وقد يبيعه بعضهم للغير، وقد حول بعض ذلك لدراهم توزع عينا»(23م).

بجانب ذلك، كان للكثيرين من أغنياء المدن متسولوهم الخاصون الذين يأتون إليهم كل يوم طالبين ما يسدون به رمقهم، بل وكان بعض المعوزين يوجه رسالة إلى غني من الأغنياء يستعطفه، شارحا فيها حالته البائسة. من حسن الحظ أننا عثرنا على رسالة من هذا النوع يرجع تاريخها إلى 17 ذي الحجة 22/1227 دجنبر 1812، وجهها المدعو محمد الشياظمي، بائع الخبز بسوق الغرسة الكبيرة بتطوان، إلى التاجر محمد بن عمر بجه، جاء فيها

«فإني طالب منك أن تغيثني إغاثة ملهوف بما أطلق الله يديك لتغيثني لله، وابتغاء مرضات (كذا) الله، لأني مسكين وذو عيال وغريب في البلاد، وركبي الدين، وبقيت متحيرا لا ندري ما نفعل، ولم تكن لي سيدي صنعة سوى أني أبيع الخبز للناس في السوق بالأجرة وتلك الأجرة لا تكفيني لشيء ثم إني سيدي رفعت أمرى إلى الله ثم إليك لتنظر حالي وتشفق من ضعفي. واعلم سيدي بأني صعب علي الحال من أجل حياءي (كذا) ومروءتي وضعف بدني وكبر سني وإنك إن فعلت معنا ما نطلبه منك كأنه عتقت رقبة في سبيل الله»(24).

كان الموسرون الأتقياء يستجيبون لمثل هذه التوسلات، وكانوا يكثرون من الأعمال الخيرية بصورة خاصة في حالات الضيق الاقتصادي والأزمات الغذائية ابتغاء ثواب الله، وليرفع الشدة عن الناس، ولنا عن ذلك أمثلة متعددة، نكتفي بذكر هذا المثال الذي يقدمه القادري في ترجمته للفقيه محمد الصنهاجي (توفي عام 1154 هـ) «وكان يواسي في زمان الشدة فاتخذه المساكين الحائرون عدة، أقام أياما يطعم الطعام حين المسغبة العظيمة وضيق العيش للخاص والعام»(25).

(23م) «تاريخ تطوان»، م 2، ص 325.
(24) خ ح.
(24م) «اينولتان»، 1983، ص 385.
(25) «نشر المثاني»، ج 4، ص 27.

لم يكن هذا التضامن الاجتماعي بقاصر على الحضريين، فقد غرس جذوره العميقة أيضا بين القرويين؛ فمن العادات التي ما تزال إلى اليوم أن يتجمع فقراء القرية عند الحقل للحصول على شيء من الغلال. وكان يجري توزيع الخبز و«الكرموس» عليهم عند القبور وفي المناسبات. ويظهر هذا التكافل الاجتماعي في أعلى مظاهره في تسليف الكبار الزرع للصغار في السنوات العجاف. وقد وقف التوفيق في كناش الجيلالي الدمناتي على تقاييد تنص على سلفات الشعير والقمح، جاء في واحد منها : «الحمد لله وحده، تقييد زرعنا قمحا وشعيرا الذي أسلفناه للايالة رجاء من الله أن يقبل منا ثوابه»(25م). تضاف إلى ذلك المساعدات التي تقدم للمحتاجين بوسائل مختلفة، مثل «التويزة» و«الوزيعة»، وغيرها من مظاهر العلائق الاجتماعية الاقتصادية اللارأسمالية التي ساهمت في إعانة الأسر الفلاحية الصغيرة على الاستمرار في حالات الضيق والشدة.

من جهة أخرى ينبغي ألا يعزب عن بالنا الدور التقليدي الذي كانت تلعبه الزوايا؛ ونحن نعرف أن إيواء الغرباء، وعابري السبيل، وإطعامهم، من بين الوظائف الاجتماعية التي اضطلعت بها إلى حد أن كل زاوية لم تكن تخلو من قاعة مخصصة لهذا الغرض. وكان إطعام الناس وإيواؤهم يسدى في بعض الزوايا لسائر البشر حتى من المخالفين للعقيدة الاسلامية. هذا ما سمعه الشريف المعسكري من الشيخ العربي الدرقاوي حينما قال له «منذ سبعة أيام وأنا مريض من أجل بعض اليهود... باتوا بزاويتنا أضيافا وأطعمناهم ونسيت أن نهيء لهم موضعا يرقدون فيه، وكانت الليلة كثيرة البرودة»(26). وكان هذا الدور الاجتماعي للزوايا يصبح من الأوليات في أوقات المجاعات، سيما وأن إغاثة المنكوبين كانت تخلق أمامها فرصة مد نفوذها الروحي؛ ففي هذه الأوقات العصيبة، كان يشتهر أمرها، وينتشر بين الناس ذكرها، ويفزع إليها المنكوبون من كل حدب وصوب. وهناك زوايا كانت تقوم بهذا الدور بتنسيق مع المخزن؛ فالزاوية الفاسية كانت تتحول في أوقات القحوط إلى مركز لتوزيع حبوب المخزن على الجائعين(27).

* * *

---

(26) اورده عبد المجيد الصغير : **اشكالية اصلاح الفكر الصوفي في القرنين XVIII وXIX**، منشورات دار الآفاق الجديدة، 1988، ص 42.

(27) CIGAR, 1978 - 79, op. cit. p. 118.

ما قيل عن المسلمين يقال أيضا عن اليهود؛ فقد كانت فكرة التضامن الاجتماعي مترسخة بصورة قوية بينهم، وكانت الطائفة تمتلك ممتلكات خاصة للأعمال الخيرية تدعى «هقديس» (ملك يحرم التصرف فيه)، وتسمى أيضا «مال الفقراء»، وهو شبيه بالحبوس[28]. وبجانب المساعدات المقدمة في الأوقات العادية، كان الأغنياء اليهود يتجندون في أوقات الشدة لتنظيم حملات الاغاثة لفائدة المنكوبين. نقرأ في «تقنة» (نازلة) بتاريخ 1700 : «لقد وجدت جماعة يهود فاس نفسها مضطرة إلى رهن ممتلكاتها (هقديس)/حبوس/ لمساعدة أعضائها الذين أذقعهم الفقر»[29]. ونقرأ في رواية يهودية عن مجاعة 1680 : «لقد بلغ القمح مثقالين للمد و120 للصحفة والحقيقة أن الناس (اليهود) لم يعانوا في هذا الوقت من الضيق الناجم عن القحط، إذ كان يوجد في ملاح فاس الكثيرون من الأغنياء»[29م]. وتشهد رواية أخرى بأنه لم يهلك أحد من اليهود خلال مجاعة 1868 بفضل الأعمال الخيرية التي قدمتها الجماعة للمعوزين منهم بملاح فاس[30].

ـ أطعمة الجوع

إن الأعمال الاحسانية الفردية، مهما بلغت طموحاتها، لم تكن قادرة في الواقع على الاستجابة لكل الحاجيات في شدة طاحنة ؛ كما أن مساعدات المخزن ـ التي آثرنا التحدث عنها على حدة فيما بعد ـ لم تكن هي الأخرى قادرة على احتواء مثل هذه الشدة. لذلك كانت المجاعة تفرض دائما على ضحاياها نظاما غذائيا استثنائيا لا يعمل في الواقع إلا على تسكين آلام الجوع لساعات محدودة ببعض النباتات البرية : من هذه النباتات نبات إيرني (الدغفل) الذي ارتبط اسمه بتاريخ المجاعات الكبرى في المغرب؛ ففي كل مجاعة كان الشغل الشاغل للفقراء الخروج بفؤوسهم إلى الخلاء للبحث عن هذا النبات الذي يساعدهم على البقاء. كانت عروقه تسلق بالماء مرارا لإزالة مادته السامة ثم تجفف بأشعة الشمس وتطحن فتعطي دقيقا يصنع منه خبز شديد البياض ، لكنه عسير الهضم ويسبب اضطرابات حادة في جسم يكون الجوع قد أضعف مقاومته مما يؤدي إلى الوفاة.

---

(28) الزعفراني، 1987، م. س.، ص 133.

(29) م. ن.

(29م) VAJDA, 1951, p. 55.

(30) م. ن.، ص 101.

من النباتات الأخرى التي تكثر الاشارة إليها في الوثائق، الخروب الذي كانت تستهلكه حتى العائلات الغنية في أوقات الجوع، ويتحول إلى مادة تجارية رائجة يجني منها التجار أرباحا سهلة. يخبرنا نائب قنصل فرنسا بالرباط بأن تجار الاحتكار كانوا في مجاعة 1850 يأتون بأحْمال كبيرة منه إلى المدينة، يبيعها تجار التقسيط بـ 0،15 ف. (موزونتين) للرطل ؛ وقد دخل منه للمدينة في زمن يسير 800 قنطار بيعت في بضعة أيام[30م].

بالاضافة إلى ايرني والخروب، استعملت نباتات أخرى متنوعة، كالنبق، والبلوط والخبّازة، والدوم... هناك مواد أخرى جيدة النوعية كانت تساعد السكان في بعض الأقاليم على الصمود كأشجار أركان التي كانت تقاوم الجفاف. وقد جاء في تقرير لرئيس البعثة الفرنسية العسكرية عن شهر أبريل 1893 ما يلي «منذ ثلاث سنوات ومحاصيل الحبوب تأتي عاطلة على التوالي في اقليم الشياظمة، إلا أن السكان يتوفرون على إنتاج أشجار أركان مما ساعدهم على البقاء»[31]. وهناك أيضا السمك الذي كان يستفيد منه بالطبع سكان المناطق الساحلية، وكان يؤكل حتى بدون طبخ في أوقات الجوع الحاد. نقرأ في إحدى رسائل محمد بركاش : «إن الضعفاء يتخاطفون الحوت بشدة وازدحام ويأكلونه أخضر»[32].

أما إذا نجم القحط عن غزو الجراد، فكان الفقراء يجدون فيه غذاء شهيا، فيستهلكونه مسلوقا بعد أن يُذر عليه الملح والفلفل والخل. ويخبرنا السفير البريطاني جون درومند هاي بأن سكان الصحراء كانوا يبتهجون عند قدومه ويسمونه «الخير»، إذ لا يلحقهم ضرر منه، في حين يقدم لهم وجبة لذيذة، كما يتيح لهم فرصة الهجرة إلى الأراضي الشمالية التي اجتاحها وهجرها سكانها[33].

3 ـ تأثير الجوع في السلوك الاجتماعي

عندما كان المعدمون يستنفدون كل الوسائل التي لديهم، كانت آليتهم المعتادة تندثر وتنحط مشاعرهم الانسانية تحت وخزات الجوع، ويستحيلون

(30م) A.T/105, Rabat, 1.1.1850.

(31) A.M.G.V./C, 8.

(32) من محمد بركاش إلى الوزير الطيب بن اليماني، 10 رمضان 5/1284 يناير 1868 (م.و.م.).

(33) HAY (J.D.) : **Western Barbary its wild tribes and savage animals**; Londres, 1844, tr. fr., p. 177.

حيوانات ضارية. يقول كاسترو في دراسته عن الجوع «الجوع قوة اجتماعية بوسعها أن تسلك بالجماعات البشرية مسالك غريبة وتجعلها تنساق على غير هدى إلى غايات مجهولة يحدوها الأمل الهاتف في أن يكون هناك وسيلة ما لإشباع الجوع القاتل الذي يعذبها»[34]. ويقول في موضع آخر «فليس هناك كارثة أخرى تحطم شخصية الانسان وتدمرها كما يفعل الجوع، فإن الفرد إذا استبد به الجوع لا يتورع عن القيام بأي عمل شاذ، إذ يتغير سلوكه من أساسه، كما يحدث لأي حيوان نال منه الجوع»[35].

عن هذا السلوك تقدم لنا الوثائق نماذج متعددة نجملها فيما يلي

1) افتراس الحيوانات الأليفة، كالقطط والكلاب، وأكل الخنزير، والجيف وحتى الآدمي. ونجد صدى لهذا السلوك فيما وصل إلينا من فتاوى. ومن بين الأسئلة التي كانت تطرح : هل يجوز أكل الميتة ؟ وكان المفتون يجيبون بأن لا بأس للمضطر من أكلها والتزود منها، فان استغنى عنها طرحها إذ «أبيح له ذلك ليخلص نفسه من الموت»[36].

2) الفرار والهجرة نحو المجهول وبيع الأولاد والنساء؛ وكان هذا السلوك يطرح أيضا قضايا فقهية شائكة. فقد سئل محمد بن عبد الله السملالي (توفي عام 112 هـ) عن الفار في زمن المسغبة هل يورث بلا حكم ؟ فأجاب بأنه يورث بدونه لأن من خرج في سنة الجوع كان بمثابة الميت[37]. وسئل السكتاني عن نساء المفقودين في المجاعة هل يحق لهم الزواج وما الحكم إذا تزوجن وقدم أزواجهن؟ فأجاب بأن الفار تعطى له أحكام الميت لأن الغالب موته؟ أما بخصوص بيع الأولاد والنساء، فهناك من أفتى بإباحته، إلا أن جمهور الفقهاء كان ينهي عن ذلك [39].

3) وأد الأولاد للاستراحة منهم؛ ومن أمثلة ذلك أن رجلا من الصويرة بلغ به اليأس مبلغه خلال مجاعة 1878، فحاول دفن ابنته الرضيعة وهي حية ترزق، مع جثة أمها. من حسن الحظ أمكن انتشال هذه الشقية من التراب في

---

(34) كاسترو (جوزويه دي) : **جغرافية الجوع**، ترجمة زكي الراشدي، دار الهلال، ص 158.

(35) م.ن.، ص 59

(36) «أجوبة لنوازل فقهية»، مخطوط خ ع، رقم 1079د، ورقتا 107 ـ 108.

(37) أورده المختار السوسي في «المعسول»، ج 5، ص 55.

(38) «نوازل السكتاني»، مخطوط خ ع، ك 1016.

(39) «أجوبة لنوازل فقهية»، م. س.، أوراق 408 ـ 114.

آخر لحظة وعوقب الأب على فعلته الشنعاء بأمر من العامل بأن طيف به على حمار في أزقة المدينة وجلد 300 سوط[40].

4) الارتداد عن الدين، وهي ظاهرة سجلت مرارا في أوقات المجاعات بين اليهود، الذين اضطروا إلى اعتناق الاسلام في سبيل الحصول على لقمة العيش.

5) البغاء الذي كان يزدهر، كما هو الشأن اليوم، في ظروف البؤس والفقر. نقرأ في نص يهودي يرجع إلى سنة 1750 «زنت امرأة خلال المجاعة بتطوان مع أحد الأغيار فولدت بنتا ادعتها عائلة هذا الأخير لتقوم بتربيتها على سنة الاسلام»[41]. وتفيدنا رسالة من قائد نتيفة، عبد الله بن الحسن، إلى مولاي الحسن بأن ذميا من نتيفة حاز خلال مسغبة 1878 امرأة مسلمة على وجه البغاء إلى أن أحبلها[42].

6) السرقة والسطو على الممتلكات وقطع الطرق والفتك بالضحايا، وهي مظاهر كانت تتجلى في أعقاب كل مجاعة، كما رأينا، وتتعايش جنبا لجنب مع الاضطرابات الاجتماعية الناجمة عن البؤس.

---

(40) A.E.P./CC. Mogador 25.8.1878.

(41) الزعفراني، 1986، ص 137.

(42) من قائد نتيفة إلى مولاي الحسن، 16 رمضان 22/1297 غشت 1880 (م.و.م).

الفصل الثاني

الوظيفة الاجتماعية للمخزن في أوقات المجاعات

1 ـ الحاجة إلى المخزن

من الثابت أن سلاطين المغرب تمتعوا، عموما، بهيبة روحية وتأثير كبير في مختلف فئات الشعب، بحيث نشأت عند السكان قناعة راسخة بأنهم ذوو بركة خارقة، تحيط بهم عناية إلهية خاصة. من هذا المنظور، تبلورت في الذهنية الجماعية ايديولوجية ذات سمات واضحة جعلت الفلاحين ومختلف الفئات يرون فيهم حصنا منيعا من الجوائح. انها بالطبع صورة مثالية كثيرا ما كذبتها الوقائع. لكن المهم أنها اكتسبت مع مرور الزمن صبغة التقليد الغريزي المتجدر عميقا في الذاكرة التاريخية للشعب لتعطيه فكرة مطمئنة بتوفره تجاه آفات الدهر، ليس على إمكاناته الضعيفة فحسب، أو على رحمة السماء، وإنما أيضا على ملاذ سياسي يتحقق بانتماء الفرد إلى الجماعة التى يترأسها سلطان قادر ببركته على إبعاد الجوائح عنه أو، إذا حلت، على التكفل بإسعافه.

تركت هذه الايديولوجية بصماتها على كتابات العصر التي صورت وقوع القحط وكأنه لعنة من السماء نجمت عن غضب السلطان على رعيته الذين شقوا عصا الطاعة عليه[1]. لا غرابة والحال هذه إذا كانت بعض القبائل لكثرة

(1) يذكر محمد الضعيف، على سبيل المثال، أن قبائل زمور شقت عصا الطاعة على السلطان سيدي محمد بن عبد الله سنة 1779/1193 ـ 1780، ثم يضيف : «فدعا عليهم بالجوع، فبدد الله شملهم» (تاريخ الضعيف، 1986، ص 182).

عصيانها تُنعت من طرف قبائل أخرى بكونها «مسخوطة السلطان»، أو إذا كانت القبائل التي يمر السلطان بديارها تهرع لرؤيته، رجالا ونساء، وكأن فيه نوعا من التبرك[2]. ولا غرابة أيضا إذا رأته القبائل قادرا ببركته على حبس المطر عنها بسبب معاصيها[3]، أو إذا حجت إليه عند إمساك السماء ملتمسة دعاءه لها بـ «صلاح الزروع والضروع». ذلك ما فعلته، على سبيل المثال، قبائل قلعية عندما أوفدت إلى الحضرة الشريفة سنة 1850، وهي سنة جفاف، 15 رجلا من أعيانها وبيدهم هدية «طالبين الدعاء الصالح من مولانا لعل الله يرحمهم بالمطر»[4]. على أن ما يهمنا هنا هو أن الأنظار كانت تتجه إليه لإسعاف المنكوبين عندما تنزل بالبلاد شدة طاحنة. ولو شئنا لأعطينا عن ذلك ألف مثال. لكن من الممكن الاكتفاء بمثالين

أولهما يرجع إلى سنة 1884، ويتعلق بمنكوب هاجر مع أفراد أسرته من بني يزناسن إلى فاس مستغيثا بمولاي الحسن بهذه العبارات المؤثرة :

«فليكن في علم سيدنا أننا هاجرنا بأهلنا من قبيلة بني يزناسن لاستمرار القحط بها، وقصدنا الاستيطان بالحضرة الادريسية رجاء خيرها فأردنا التبرك بملاقاتك وأنظرك وأشافهك وأطلب من فضل سيدنا إخراج المونة لفقرنا»[5].

أما المثال الثاني فيرجع إلى 1898، وهي السنة التي اشتد فيها الجوع في المناطق الشرقية إلى حد أن الناس هاجروا إلى الجزائر بحثا عن لقمة عيش. مما زاد الطين بلة أن السلطات الفرنسية أقدمت على طرد هؤلاء المنكوبين، فعادوا للتكدس بمدينة وجدة في حالة يرثى لها. لما ضاقت المدينة ذرعا بهم، وطالت المعاناة، تطلّع الجميع إلى السلطان طلبا للغوث. فكتب حينئذ عامل المدينة إلى الحاجب بّا أحماد مستعطفا

«...فورد علينا أهل الوطن طالبين اطلاع العلم الشريف بهذه الحال ليمن عليهم مولانا بما ينعش به حال ضعفائهم فإنهم أحوج ما يكون إليه الآن ذاكرين

---

(2) التوفيق (أحمد)، «اينولتان»، 1983، ص 427.

(3) عياش (جرمان)، «المجتمع الريفي والسلطة المغربية المركزية»، في «دراسات في تاريخ المغرب»، 1986، م. س.، ص 207.

(4) رسالة من قائد قلعية إلى الوزير سيدي العربي بن المختار، 15 ربيع الثاني 28/1266 فبراير 1850 (م. و. م.).

(5) رسالة من محمد بن البشير ءال سيدي علي البكاي اليزناسي إلى مولاى الحسن، 29 ربيع الأول 28/1301 يناير 1884 (خ ح).

أن خير مولانا كثير وأقدر منهم بجبر الكسير ليتفضل عليهم بشيء من الدقيق والزرع وغيره...»[6].

هل كان السلطان قادرا على التدخل بفعالية لاحتواء الشدة وتحقيق ما كان معقودا عليه من آمال ؟ للوهلة الأولى قد نجنح إلى الجواب بالنفي، سيما إذا قارنا وسائله الهزيلة بوسائل التدخل الضخمة التي تركزها الدولة اليوم في يدها. ناهيك باستحضارنا تلك الصورة الرهيبة التي رسمت عنه في الأدبيات الاستعمارية والتي يتراءى من خلالها جهازا طفيليا لا جذور له في نظام الانتاج، بجباته و«خراصه»، «بمحلاته» التي تشبه الإعصار. لكن هذا ما قيل. أما ما تقوله الوثائق، وهي وسائل المؤرخ، فهو أن السلطان كان لا يبقى غائبا عن هموم رعاياه على الرغم من ضعف وسائله.

فمنذ العصور الوسطى تتجمع الشواهد التي تبين حرص السلاطين على مواساة الضعفاء. فقد كانوا يوزعون عليهم الصدقات، ويقيمون المارستانات للغرباء والمجانين[7] والحارات للجذمى[8]، ويجرون الأرزاق عليها، ويوقفون الأوقاف على عابري السبيل وذوي الحاجة. وإذا كانت هذه سياستهم في الأوقات العادية، فما بالنا بهم في أوقات الشدة ؟ لقد كانت المراهنة حينئذ على تزويد الأسواق بالحبوب وتوفير لقمة العيش للمعوزين من الثوابت في وظيفتهم الاجتماعية.

يمكن القول، بالفعل، إن المشكلات المتعلقة بتموين الأسواق عُرضت للسلاطين منذ أن كانت الأسواق وكان السلاطين. فتخزين فوائض «البقرات السمان»، لتمضية سنوات «البقرات العجاف»، تقليد راسخ يضرب بجذوره في التاريخ. بل إن مصطلح «المخزن»، الذي عرفت به دولتهم، يدل في أصله على هذه الوظيفة الاجتماعية. لذا، كانوا يحرصون على بناء الأهراء الضخمة لتخزين المؤن، وكان أحد أغراض هذا التخزين الرسمي ضمان إمداد منتظم للأسواق للحد من موجة الغلاء في السنوات السيئة أو في حالة حصار، وأيضا لإغاثة المنكوبين في حالة وقوع مجاعة مفرطة. يمكن أن نذكر من بين هذه الأهراء، الهريين العظيمين اللذين بناهما مولاي اسماعيل بمكناس إزاء صهريج

---

(6) رسالة من عامل وجدة بوبكر الجلالي إلى بّا أحماد، 5 شوال 27/1315 فبراير 1898، أوردها عكاشة برحاب، 1987، م. س.، ج 2، ص 341.

(7) ابن أبي زرع، 1973، ص 298.

(8) م. ن.، ص 40 ـ 41.

السواني، أحدهما يحتوي، كما يقول ابن زيدان، على 345 أسطوانة، ويزيد طوله على مائة وثمانين مترا، ولا يقل عرضه عن 69 مترا[9]. وهذا الهري هو الذي يقول عنه أبو القاسم الزياني «وجعل (المولى اسماعيل) بها هريا لخزن الزرع مقبو القنانيط يسع زرع المغرب كله»[10].

سنحاول في الصفحات التالية رصد آليات تدخل المخزن في ميدان التموين الغذائي ومحاربة الجوع. لكن من واجبنا أن نميز في هذا الصدد بين مرحلتين رئيسيتين في الفترة موضع الدراسة : مرحلة ما قبل التسرب الأوربي، تلك التي كان فيها المخزن ما يزال صاحب السيادة المطلقة في تسيير شؤون البلاد، والتي سنحصر حديثنا عنها، عموما، في القرن الثامن عشر، ثم المرحلة الثانية، مرحلة التسرب الأوربي، الذي استشرى في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وأدى، في جملة ما أدى إليه، إلى نضوب موارد المخزن الاقتصادية والمالية، وتعطيل جهازه الاداري إزاء عدد كبير من رعاياه المحميين.

2 ـ تدخل المخزن في القرن الثامن عشر

أول ما يلفت النظر، بخصوص هذه المرحلة، أن المخزن كان ما يزال قادرا على وضع أسواق المواد الغذائية الرئيسية تحت مراقبته الصارمة. من هنا كانت خطة الحسبة ما تزال تلعب دورها كاملا، وهي كلمة تعني في الاصطلاح الاسلامي مراقبة الأسعار. وكان المحتسب، الذي يشرف عليها، موظفا كبيرا يستخدم النواب والعرفاء، أي الخبراء، من أرباب الحرف والتجارة، بحيث كانت الحسبة إطارا رقابيا يستوعب الأمور التجارية كافة، بهدف إقرار الحقوق، وإنصاف الناس، ومنع الغش والتدليس. بالإضافة إلى المحتسب، الذي كان معرضا لنقمة المخزن وغضبه في حالة إخلاله بواجبه، كان لهذا الأخير عيون خصوصيون يبثهم في الأسواق لإطلاعه على سير الأمور، بل وكان يتدخل مباشرة لمراقبة وزن الغلال وجودة نوعيتها. إلى جانب ذلك، كان المخزن قادرا على تطبيق قاعدة أساسية لحماية الضعفاء، ونعني بها تحديد أسعار القمح والخبز، أو ما يسمى بالتسعير الرسمي. وبما أن هذا الاجراء من شأنه أن يقعد التجار على إخراج ما لديهم من حبوب إلى الأسواق، فقد كان يرغمهم على ذلك بإخراج مخزون أهرائه وبيعه بسعر منخفض.

---

(9) ابن زيدان، «الاتحاف»، ج 2، ص 137.

(10) «الروضة السليمانية»، م. ن.، ورقة 59 ـ أ ـ

لنتأكد من كل هذا، نورد فيما ما ذكره جوزف دي ليون (Joseph de Léon)، عن موقف مولاي اسماعيل :

«كان مولاي اسماعيل يراقب بنفسه صناعة الخبز. كان يأخذ عينات من أفران متعددة، فإذا وجدها من نوعية رديئة، أو دون الوزن الذي ينص عليه القانون، ضرب رقبة صاحب المخبزة عقابا له. وكان يتخذ نفس الاجراء مع تجار الفواكه. على أن المحتسب هو الذي كان يتعرض لعقوبة الاعدام، أو يخسر وظيفته وأملاكه، إذا كانت نوعية البضائع رديئة. زيادة على ذلك، كان السلطان يمارس مراقبته على كل ما يتعلق بالمواد الغذائية بواسطة العيون الذين يخبرونه بحالة البضائع، وكان الباشوات والقواد يتحملون المسؤولية عن الغش والتدليس. في كل سنة يتم تحديد سعر الحبوب والفواكه تبعا لنوعية محصولها، ثم يعمد السلطان إلى بيع محاصيله بنصف الثمن لتخفيض السعر في الأسواق»[11].

إذا كان مشكل غذاء السكان يحظى على هذا النحو باهتمام السلطان حتى في الأوقات العادية، فإنه كان يصبح هاجسا يقض مضاجعه في أوقات الشدة والجوع. وما يسمح لنا بتقرير ذلك، الاجراءات التي اتخذها إبان مجاعة 1721، والتي يحدثنا عنها ابن الحاج بقوله

«وفي سنة 33 (1721/1133) أو التي قبلها على اختلاف الروايات، فتح السلطان مخازن القمح وفرقه على الضعفاء وذوي العاهات... وأتته قبائل البربر والأعراب وأنزلهم ببلاد الغرب فعاشوا وواساهم بقمح ومال وثياب...»[12].

على أن دور السلطان خلال هذه المجاعة لم يقتصر على توزيع الطعام والملابس والمال، بل تجاوز ذلك إلى ما هو أهم، إلى محاربة الاحتكار، السبب الرئيسي للأزمة الغذائية. ذلك ما يطلعنا عليه مقطع آخر من رواية دي ليون :

«عندما حل القحط ذات سنة ومات بسببه جم كثير من الناس، تبين أن نقص الخبز راجع إلى أن التجار الكبار خزنوا قمحهم؛ وحيث إن القمح كان يباع بـ 20 بيسوس (البيسو Peso عملة اسبانية) للصحفة، فقد أمر مولاي اسماعيل التجار بإخراج مخزوناتهم منه في ظرف 24 ساعة وبيعه بـ 3 بيسوس

---

(11) DE LA VERONNE (Ch.) **La vie de Moulay Ismail, roi de Fès et du Maroc**, d'après Joseph de Léon ; Geuthner, Paris, 1974, p. 48

(12) ابن الحاج، «الدر المنتخب»، م. س.، ج 7، ص 7.

للصحفة، مهددا المخالفين بالاعدام ومصادرة متاعهم ... وعندما أرسل في اليوم التالي أحد قواده إلى سوق الحبوب، أخبره (هذا الاخير) بأن القمح يوجد بوفرة»[13].

كان الغلاء إذن هو المسؤول عن الأزمة الغذائية وليس الانعدام الكلي للحبوب. من هنا تتجلى أهمية وجود جهاز مخزني قوي كعامل فعال لحماية الضعفاء من جشاعة المحتكرين. وبالفعل فإن السلطان لم يكن يتردد في إنزال العقوبة الرادعة في هذا المجال. فعندما علم بأن أحد كبار الباشوات لم يخرج سوى جزء من قمحه للسوق، أعطى مولاي اسماعيل ـ كما يخبرنا دي ليون ـ أوامره بتوثيقه من رجليه إلى داية جرجرته عبر أزقة مكناس «إلى أن تمزق إربا إربا ووزع قمحه على الفقراء»[14].

واليكم كيف كان السلطان يعاقب على التدليس

«في تلك السنة نفسها من القحط مزج طحانو مكناس الدقيق بالجير للزيادة في وزنه، مما تسبب في موت عدد كبير من الناس. لما علم السلطان بالأمر ... أحضر في الحين أمين الحنطة مع باقي الطحانين، فاعترفوا بجريمتهم الشنعاء بعد تهديدهم بالاعدام. مع ذلك فقد جرى لهم ما جرى للباشا المذكور آنفا، إذ أمر السلطان بجرجرتهم بواسطة البغال عبر المدينة، البعض منهم لأنهم مذنبون، والبعض الآخر لأنهم لم يبلّغوا بهم»[15].

بهذه الوسائل، التي كان بالامكان استعمالها بدون إشكال، نجح المخزن في التخفيف من وطأة المجاعة إن لم نقل في قطع دابرها مستقبلا ؛ وهذا ما يؤكده دى ليون بقوله «بعد هذا التشهير لم يقع نقص أبدا في القمح إلى غاية نهاية عهد مولاي اسماعيل»[16].

* * *

نستطيع أن نرى في مثل هذه الاجراءات نموذجا للدور الفعال الذي كان يلعبه المخزن في مكافحة الجوع والاحتكار، وهذا بالطبع في ظل الاستقرار وقوة

(13) DE LA VERONNE, 1974, p. 49

(14) م. ن.

(15) م. ن.

(16) م. ن.

السلطة المركزية. إذ مما لا شك فيه أن استقرار الأوضاع الداخلية من أبرز العوامل التي تؤدي إلى انصراف السلطة إلى الاصلاحات الاجتماعية والعناية بالمرافق العامة وبسط يدها في العطاء. كما أن الصراع السياسي غالبا ما يؤدي إلى ضعفها وشلها عن الاضطلاع برسالتها التقليدية.

بالفعل فقد ارتعدت الحياة في المغرب بعد وفاة مولاي اسماعيل من جراء الحروب والاضطرابات التي قامت بين أبنائه على الحكم، واختلت الحياة الاقتصادية، وتفشى الجوع والخوف. وعندما تولى سيدي محمد بن عبد الله، كانت بواعث الاستقرار قد بدت، فاسترجعت البلاد أنفاسها، وانتعشت أحوالها، حتى إذا ألمّت مجاعة 1776، وجدنا السلطان قادرا على اتخاذ منظومة متكاملة من تدابير الاغاثة العمومية، تحدث عنها الزياني بقوله

«ورتب لأهل المدن الخبز يفرق على الضعفاء في كل حومة وأسلف القبائل الأموال فرقها أشياخها على الضعفاء وأسقط عن القبائل ما يدفعونه من الوظائف كلها أربعة أعوام»[17].

ويضيف محمد الضعيف «وأمر السلطان رياس أهل الرباط أن يركبوا في المراكب ويمروا في البحر للمهدومة (الجديدة) ويوسقوا الشعير من بعض الأهرياء بها للسلطان لبيعه للناس». «وكان السلطان يفرق المال على جميع من سكن الرباط وسلا ومراكش وغيرهم من الديار»[18].

ويقول الناصري من جهته «وكان يعطي التجار الأموال ليجلبوا بها الأقوات من بر النصارى فإذا وصلت أمرهم أن يبيعوها بثمنها الذي اشتريت به رفقا بالمساكين وشفقة على الضعفاء»[19].

ما زلنا في الواقع نفتقر إلى معلومات مفصلة عن تطبيق هذا البرنامج الاسعافي الواسع. هناك فقط إشارات مقتضبة وردت في نصوص أخرى يستفاد منها أن السلطان استحدث تشكيلة تحتية لتأطير الجائعين، أو ما يمكن تسميته بلجنة الغوث، تتكون من الأمناء والمحتسبين والمقدمين والعدول الذين كانوا يشرفون على توزيع الخبز على دور المعوزين، لكل حومة مياومة، كما

---

(17) «الترجمان المعرب»، م. س.، ص417.

(18) الضعيف (محمد)، 1986، ص 182 ـ 183.

(19) «الاستقصا»، ج 8، ص 49.

استعملت لباقي أمورهم بطائق مطبوعة بطابع مخزني يأتي بها الشخص عند تمام نهاية الشهر ليأخذ المرتب له من المساعدات بعد أن يشهد عليه الشهود[20].

* * *

بهذا تكون قد تكونت لدينا فكرة واضحة عن حقيقة الدور الاجتماعي للمخزن في هذه المرحلة. فقد رأينا أن توفير لقمة العيش للمساكين، كانت تستحوذ بكامل أبعادها الاجتماعية والاقتصادية على جانب كبير من اهتماماته، كما رأيناه يتحرك في عدة واجهات لمحاولة تطويق إطار الجوع والتخفيف من معاناة الجائعين. ومن الملاحظات التي يمكن استخلاصها

ـ قدرة المخزن في هذه المرحلة على استيراد الحبوب من الخارج لسد فجوة الغذاء في الداخل، وقدرته على تسليف المال للقبائل وتعطيل جباية الضرائب خلال سنوات متعددة.

ـ آلية الترابط بين العاملين الاجتماعي والاقتصادي في الأزمة الغذائية. فالأزمة لم تكن تنتج حتما عن سوء المناخ، وإنما عن خضوع الغذاء لسيطرة الأغنياء، مما جعل الفقراء وحدهم يعانون من ويلاتها.

ـ العلاقة الوثيقة بين الحالتين السياسية والاقتصادية؛ فقد كان المخزن يحارب الاحتكار بفعالية لعدم وجود أي حاجز بينه وبين التجار الكبار المتلاعبين بأسعار الغلال وجودتها، فاستعمل معهم وسائل الترهيب والزجر لمنعهم من تخزين الأقوات وإرغامهم على بيعها بأسعار جبرية وفقا لأولويات حاجة المجتمع.

إن هذه الملاحظات مهمة لمقاربة المرحلة التالية التي بدأت خلالها صيرورة نضوب موارد المخزن وتآكل سلطته مع احتكاكه بالقوى الاستعمارية.

3 ـ مرحلة التسرب الأوربي

أ ـ صورة المخزن في الروايات الأجنبية

تركت لنا الروايات الأجنبية ملفا جاهزا عن موقف المخزن إبان مجاعات النصف الثاني من القرن التاسع عشر. في هذا الملف، الذي نسج على منواله

---

(20) ابن عبد الله (السلطان محمد بن اسماعيل العلوي) **الفتوحات الالهية في أحاديث خير البرية**، المطبعة الملكية، الرباط، ط 2، ص لـ من المقدمة.

كتاب الحقبة الاستعمارية، تطالعنا صورة قاتمة جدا، يظهر من خلالها المخزن وعماله بمظهر المتقاعسين عن إغاثة الرعايا المنكوبين، بل وبمظهر القسوة والعنف نحوهم. وبعبارة أخرى لم يكن الفلاح، حسب عناصر هذا الملف، تحت رحمة الطبيعة وحدها، بل وكذلك تحت رحمة الحكام. وإذا كانت الطبيعة تشدد قبضتها عليه حينا وترحمه أحيانا، فإن الحكام لم يكونوا يرحمونه اطلاقا.

ذلك ما نجد إشارات متعددة إليه في مراسلات القنصل العام للولايات المتحدة، ماثيوس، من بين آخرين. فكلما تعرض للأعمال الخيرية التي قام بها «المحسنون» الأوربيون، إلا وقابلها بموقف اللامبالاة الذي اتخذه المخزن على حد قوله. يقول في إحدى المراسلات «إن العمال والشيوخ يشتطون في مطالبة المنكوبين بالضرائب، ولا يترددون في حجز العدد القليل من الدواب التي نجت من الهلاك في الجفاف، استيفاء للواجبات المتأخرة»[21]. ويدعم نائب قنصل فرنسا بأسفي، كامبارو (Gambaro) هذا القول، فيذكر، بعد وصف بؤس الفلاح في إقليم عبدة : «مع ذلك، فإنه لم يُعف من أداء الضرائب التي كان الشيوخ يشتطون في طلبها»[22]. أما الرحالة كامبو (Campou)، فيعطي مثالا ملموسا على الشكل التالي «بالاضافة إلى أن السلطان [مولاي الحسن] لم يصدر أي أمر بتوزيع الحبوب في الاقاليم المتضررة بالجفاف، وبالإضافة إلى عدم إلغاء ضريبة العشر المفروضة على المستوردات من قمح وأرز الخ... فإنه فرض عبئا جديدا بأن وزع خيله على العمال وأمرهم بالاعتناء بها في أحسن الظروف... من جهتهم، قام القواد بالاستحواذ على مطامير الشعير [التي يملكها الفلاحون]، وكان هؤلاء الأشقياء يفضلون الموت فوق مطاميرهم الممتلئة، بدلا من إعطاء حبوبهم للعمال لتسمين خيول صاحب الجلالة»[23].

إلى جانب مثل هذه الروايات المعبرة عن «جريمة» المخزن الذي «أغمض عينيه» عن محنة شعبه، بل و«عمل على تعميق آثارها»، هناك روايات أخرى جاءت بنظريات غريبة لتفسير هذه النزعة الرامية إلى تكريس البؤس. ففي تقرير بتاريخ 15 دجنبر 1878، يقول الطبيب الفرنسي گيول (Guiol) : «إن الحكومة المغربية لا تقوم بأي عمل لمواجهة المجاعة، لأنها تعتبرها أنجع وسيلة لتشديد قبضتها على القبائل»[24]. من جهته، يذكر قنصل فرنسا بالدار

---

(21) تقرير ماثيوس عن الحالة في المغرب سنتي 1878 - 1879 .T 61 / Roll 12

(22) أورده .BUSSON ; 1952, op. cit., p. 536

(23) CAMPOU ; 1886, op. cit., p. 51.

(24) A.E.P. / CC., Casablanca, t. 1, 15.12.1868.

البيضاء، في سياق حديثه عن مجاعة 1878 «إن سلاطين المغرب ينظرون إلى بؤس السكان باعتباره أفضل وسيلة للمحافظة على عرشهم، ولا يعرفون مبدأ آخر للحكم إلا الجشع والعنف، لأنهم، يخشعون أن يؤدي رغد العيش إلى انتفاضة شعبهم»[25]. أما الطبيب الفرنسي اركمان، فيعتبر أن المجاعة كانت تعمل على التخفيف من أعباء الحكم، لذا «كان ارتفاع عدد ضحاياها يقابل بارتياح كبير في الدوائر العليا الحاكمة»[26].

هذه هي خلاصة ما أوردته الكتابات الأجنبية المكرسة لتحديد موقف المخزن إبان مجاعات النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وهي تصب عموما، كما لاحظنا ذلك دون شك، في خانة المقولات التي عودتنا عليها هذه الكتابات عند حديثها عن طبيعة الجهاز المخزني، الذي ألغت، بكل بساطة، وظيفته الاجتماعية لمصلحة التبرير أو الرؤية الانفعالية السطحية، معتبرة إياه مجرد جهاز قمعي، طفيلي، لا وظيفة له إلا ابتزاز الأموال من رعاياه[27]. لكن واقع الأمور بعيد كل البعد عن هذه الصورة المشوهة. وما علينا إلا استنطاق الوثائق المغربية لتتضح لنا هذه الأمور على حقيقتها.

ب ـ موقف المخزن على ضوء الوثائق المغربية

إذا كانت موارد المخزن وسلطته قد تآكلت في هذه المرحلة، فهذا لا يعني أنه ترك الحبل على غاربه. فعلى الرغم من شحة الوسائل وضعف الامكانات، فإنه تدخل في عدة واجهات

1 ـ توزيع الصدقات

سبق القول إن أعمال البر والاحسان من التقاليد الاسلامية التي حرص السلاطين على الالتزام بها، بل ووضعوها خطة مقررة وجزءا من سياستهم. ولم يشذ سلاطين هذه المرحلة عن هذه القاعدة الراسخة. فعندما وقعت مجاعة 1867ـ1869 أمر سيدي محمد بن عبد الرحمن بتوزيع الصدقات في مختلف الجهات المنكوبة تحت إشراف الأمناء والمحتسبين، مخصصا لها دورا خاصة تعرف بـ «الفنادق»، يوزع فيها الطعام على الفقراء، وكانت هذه الدور تأوي على الخصوص الغرباء الذين لم يكونوا يجدون عملا لدى قدومهم إلى المدن

---

(25) A.T. / 100, Casablanca, 15.3.1878.

(26) ERCKMANN (J.) **Le Maroc moderne**; Paris, 1885, p.200.

(27) من هؤلاء واتربوري (جون) **الملكية والنخبة السياسية في المغرب**، ترجمة ماجد نعمة وعبود عطية، دار الوحدة، 1986، ص 7.

ويصبحون في عوز تام. تشير الوثائق في هذا الصدد إلى «فندق الحسوة» بمراكش الذي خصص خلال المجاعة لإيواء المعوزين وإطعامهم، وكان مرتبا عليه مثقال في كل يوم من سوق المجدول بباب سيدي أبي العباس السبتي، فيشتري خبزا يفرق على مساكين الفندق. ولما زالت الشدة واستأذن محتسب مراكش في ابقائه أو قطعه، أجاب السلطان «هذا يبقى لأنه لا دخل له فيه»[28].

في فاس، نعرف أن الخبز كان يفرق على ضعفاء المدينة خلال هذه المجاعة، وهي سنّة استحدثها مولاي عبد الرحمن، وأول من تولى توزيع هذا الخبز هو العجيل بنشقرون[29]. وبخصوص طنجة، تكشف لنا الوثائق عن الأوامر التي وجهها السلطان إلى الامناء بأن يدفعوا للضعفاء ما يقتاتون به، وقد أضيفت في احدى رسائله هذه العبارة ذات الدلالة : «على العادة المتبعة في وقت الشدة»[30].

وبين أيدينا رسالة تفيد بأن عامل الرباط، عبد السلام السويسي، اقترح على السلطان تخصيص مدخول أحباس العدوتين من حوت الشابل لإسعاف الجائعين، ومما جاء فيها «فإن اقتضى نظر سيدنا أن يرحم ضعفاء العدوتين من هذه الغلة بأن يأمر ناظريهما أن يُقسِّط ما دخل في هذه السنة من الحوت ويكون خبزا يفرق على الضعفاء والمساكين والأيتام والأرامل والزمنا فإن وظيف الأحباس قائم والوفر كائن»[31]. لا نتوفر للأسف على وثيقة لمعرفة موقف السلطان من هذه المبادرة، لكننا لا نشك في استجابته لها جريا على عادته في حالات أخرى مماثلة. وها هي ذي رسالته إلى ناظر الرباط الحاج أحمد غنام التي تحمل موافقته على اقتراح آخر تقدم به الناظر المذكور لإسعاف الجائعين :

«وصلنا كتابك أخبرت (كذا) أن سيدنا الوالد قدسه الله كان بنى ضريح الولي الاشهر سيدي محمد الغازي وجعل به بيوتا للمرضى والمعتوهين ورتب لكل واحد منهم خبزتين من مال المنقطعين وأنه انحاش لهم في هذه المجاعة (مجاعة 1868) عدد من المساكين... واستأذنت في زيادة شيء لهؤلاء المساكين

---

(28) من الوزير موسى بن أحمد إلى الأمير الحسن، 14 جمادى الأولى 12/1287 غشت 1870 (خ ح، محفظة 37).
(29) من مولاي الحسن إلى القاضي أحمد بن عبد الرحمن، 9 شعبان 15/1300 يونيو (خ ح، كناش 353).
(30) رسالة من سيدي محمد إلى محمد بركاش، 5 ذي القعدة 27/1284 فبراير 1868 (م. و. م. و).
(31) الرسالة مؤرخة في 8 ذي القعدة 2/1284 مارس 1868 (م. و. م.)

المنضافين إليهم إبقاء لحياتهم فإن كان تحت يدك وفر من مال المنقطعين فنفذ لهم الخبز منه وإن لم يكن فيه وفر فنفذ لهم ذلك من الأحباس»[32].

إذا انتقلنا إلى عهد مولاي الحسن فإننا نجده قد اتخذ تدابير مماثلة. فهذا الناصري يسجل ما عاينه عند مجاعة 1878. فيقول : «وأمر السلطان أعزه الله عمال الأمصار وأمناءها أن يرتبوا للناس من الأقوات ما يتعيشون به ففعلوا»[33]. وفي رسالة إلى الهيئة الدبلوماسية بطنجة بتاريخ 2 ذي القعدة 28/1295 أكتوبر 1878، أوضح الحاجب موسى بن أحمد أن السلطان لم يأل جهدا في توزيع المال والأقوات في كل جهة علم بتفشي المجاعة فيها مضيفا أنه فتح لأجل هذه الغاية الأهراء المخزنية على مصاريعها، بما فيها المخصصة لخيل جيشه»[34].

وهناك وثائق تعكس صورا شتى من الأوامر التي أصدرها مولاي الحسن إلى السلطات المحلية في هذه المدينة أو تلك، والتي تؤكد اهتمامه بتقديم الغوث للجائعين

1) في الصويرة : صدرت الأوامر إلى الأمناء خلال مجاعة 1878 ـ 1883، بتوزيع خمسين مثقالا في اليوم على مساكين المدينة، وبلغ ما وزع عليهم من يونيو 1882 إلى ماي 16.860،6/1883 مثقالا[35].

2) في آسفي : وزع على الضعفاء عن شهر رمضان 1297 غشت ـ شتنبر 750/1880 مثقالا[36].

3) في الدار البيضاء : وزع على فقراء المدينة مبلغ 4.175 ريالا في غضون 1878[37].

4) في فاس اتجهت العناية إلى تأمين غذاء المساكين بدار المارستان[38]. وأولى مولاي الحسن اهتماما خاصا بخبز الصدقة، كما تعكس ذلك

(32) الرسالة مؤرخة في 16 رمضان 11/1284 يناير 1868 (م. و. م.)

(33) «الاستقصا»، ج 9، ص 165.

(34) وثائق الهيئة الدبلوماسية المحفوظة اليوم بواشنطن.

(35) رسالة من مولاي الحسن إلى أمناء الصويرة، 29 شوال 2/1300 شتنبر 1883 (خ ح، كناش 117).

(36) رسالة من أمناء آسفي إلى مولاي الحسن، 24 محرم 18/1296 يناير 1879 (خ ح، محفظة 18).

(37) رسالة من مولاي الحسن إلى أمناء الدار البيضاء، 5 رمضان 10/1300 يوليوز 1883 (خ ح، كناش 353).

(38) من مولاي الحسن إلى ناظر المارستان الطالب عبد الرحمن أقصبي، 7 قعدة 9/1300 شتنبر 1883 (خ ح، كناش 117).

الحمد لله وحده   وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه

أيد الله بالعز والتمكين والنصر والفتح المبين سيدنا وابن سيدنا ومولانا أمير المومنين
وسلام الله منه على مقام مولانا العالي ورحمة الله تعالى وبركاته وبعد فقد وافانا أمر
سيدنا الشريف ورأينا اللطيف بعد أن قبلناه وعلى الرأس والعين وضعناه مخبرا فيه
بأن خدام سيدي الأمناء بآسفي صيروا الصدقة على الضعفاء عن شهر شعبان
المبارك سبعمائة مثقال وخمسين مثقالا وهذا العدد لازم لخدام عملنا والشياظمة
مناصفة بين القبيلتين وأمر سيدي أن نقوم بما ينوب إيالتي من نصف العدة المبينة
ونوجهه واصلا للأمناء بآسفي نعم سيدي سمعا وطاعة فها أنا على عزم إرسال
حين يرد كتابك للأمناء سيدي بآسفي كما ذكر سيدي أنهم يعرفونني بواجب إخوانه من
غير تراخ بأخذ في ذلك فنحن عزم الامتثال وعلى خدمة سيدي الشريفة والسلام
في 24 ذي الحجة الحرام عام 1296

خديم المقام العالي بالله
الحاج أحمد بن الحافظي لطف الله
به آمين

من الحاج أحمد بن الحافظي إلى مولاي الحسن حول مساعدات المخزن للضعفاء بآسفي
(24 ذي الحجة 1296/19 دجنبر 1879 (م.و.م)

الحمد لله وحده — وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه وسلم

مديرية الوثائق الملكية

القائد الأجل الأرضى الأسعد خديم المقام العالي بالله الشهم الجيد القائد أوبهي
رعاك الله وسلام عليك ورحمة الله عن خير سيدنا نصره الله وبعد
فموجبه إعلامك بأن سيدنا نصره الله كان أمرنا سابقا بالقيام بتجهيز الموتى
المنقطعين من القبائل حاحا والشياظمة وأن قوائمهم يؤدون ما يصير
في ذلك كل بحسب ما ينوبه منه ثم بعد ذلك ورد علينا الأمر الشريف ثانيا بإطعام
مساكين القبيلتين المذكورتين الذين يتكففون في الأسواق والديار ويأتي
لنا أدام الله العز أن يعطى لهم في الأسبوع وأمرنا أعز الله أمره بقبض ذلك
من قوائمهم أيضا ومن كان القائد عبد الخالق وجب لنا ما وجب عليه في تجهيز
الأموات على شهر شعبان القابض ثم بعد ذلك سابق ومن شعبان إلى الآن وجب
في الإطعام من يوم الشروع فيه [illegible] شهر الله شوال الأبرك المنصرم [illegible]
خمسة وثمانون ريالا 85 والواجب في تجهيز الأموات من افتتاح رمضان إلى متم
شهر شوال المذكور خمسة وتسعون 95 ريالا [illegible] المجتمع 180 مائة ريال [illegible]
وثمانين ريالا عجل لنا بتوجيهها والأمر بيد الله [illegible] وأعاننا وإياك
على خدمة سيدنا المنصور ووجه العدد المذكور ريالا لا غيرها وعلى
المحبة والسلام في 27 من ذي قعدة الحرام عام 1295

محمد غنام لطف الله به

محمد بن عبد الكبير [illegible]

سجل 9000

ومنه وجه الرابع مع [illegible]

رسالة من الأمينين محمد غنام ومحمد بن عبد الكبير إلى القائد أوبهي حول الأوامر السلطانية المتعلقة بتجهيز موتى، المنقطعين بحاحا والشياظمة وإطعام فقرائهما (27 ذي القعدة 1295/22 نوفمبر 1878) (م.و.م.)

رسائله المتعددة والمطولة إلى محتسب فاس، والتي بوسع المرء أن يملأ بها مجلدا كاملا[39]. ونال رجال العلم أيضا نصيبهم من هذه المساعدات[40].

بجانب مساعدات المخزن، جرت بنفس المدينة في غضون 1879 عملية اكتتاب تجمّع منه 4.000 مثقال بمساهمة الموسرين الفاسيين، ونالت هذه المبادرة رضى السلطات كما تعكس ذلك رسالته إلى محتسب المدينة الحاج المهدي بناني والتي يقول فيها

«فاعلم أن ما سلكته في هذا الأمر هو من السعي المشكور والعمل المتقبل المبرور... وها نحن كتبنا لمولاي محمد تكون معه يدا واحدة ومعكم ناظرة الأوقاف على فاس الجديد في القيام بقوت الفقراء وترتيبه على الوجه الجاري على توصيل كل محتاج بما قسم له كما يصلك كتابنا الشريف للناظر المذكور بتنفيذ قدر يُؤدى من الدراهم ليُزاد على ما عينتموه»[41].

5) ولم تكن هذه المساعدات مقصورة على المدن، بل استفاد منها فقراء القبائل وإن بشكل محدود، نظرا لصعوبة المواصلات. وقد جاء في هذا الصدد في رسالة من الأمينين محمد غنام ومحمد بن عبد الكبير إلى القائد أو بهي، من قواد حاحا والشياظمة «فموجه اعلامك بأن سيدنا نصره الله كان أمرنا سالفا بالقيام بتجهيز الموتى المنقطعين من القبيلتين حاحا والشياظمة وأن عمالهم يؤدون ما يصرف في ذلك ثم بعد ذلك ورد علينا الأمر الشريف بإطعام مساكين القبيلتين المذكورتين الذين يتكففون في الأسواق والديار وبين لنا أيده الله القدر الذي يعطى لهم في اليوم»[42].

أما بخصوص عهد مولاي عبد العزيز، فإننا نتوفر على بعض الوثائق التي تثبت أنه لم يكن هو الآخر غائبا عن هموم رعاياه على الرغم من الأزمة المالية التي كانت تمسك يومها بخناق المخزن. سنكتفي بثلاثة أمثلة :

المثال الأول يرجع إلى عام 1898، وهي السنة التي اشتد فيها وقع الجوع بالمغرب الشرقي. فبناء على طلب المساعدة الذي تقدم به عامل وجدة، أمر

---

(39) يتضمن كناش 353 بالخزانة الحسنية نماذج كثيرة من هذه الرسائل.

(40) رسالة من مولاي الحسن إلى نائب قاضي فاس السيد أحمد بن عبد الرحمن، (1300 هـ)، خ ح، كناش 353.

(41) رسالة من مولاي الحسن إلى محتسب فاس الحاج المهدي بناني، 25 ربيع الأول 19/1296 مارس 1879 (م. و. م.).

(42) رسالة من الأمينين محمد غنام ومحمد بن عبد الكبير إلى القائد أوبهي، 27 ذي القعدة 22/1295 نوفمبر 1878 (م. و. م.).

مولاي عبد العزيز أمناء طنجة «بجلب ألف خنشة من دقيق مرسيليا»، وتوجهها في «البابور التركي» لقصبة عجرود، ومنها تحمل بالكراء إلى وجدة، ثم تفرق على المعوزين مع كيفية توزيعها. وقد وصلت المساعدات الأولى بالفعل بعد مرور شهرين على إصدار هذه الأوامر، وتكفل عامل القصبة بنقلها إلى وجدة. ثم تجددت المساعدات بالمدينة نفسها لما تواصلت الشدة بها. فأمر السلطان بتعيين تاجرين من أهل الصدق والدين بالاضافة إلى أمين الجمارك، وذلك لكي يتولوا إحصاء جميع من في المدينة من أهل الفاقة، وتوزيعهم إلى مجموعات، وتقديم ما يكفي لكل مجموعة من فطور وخبز في كل يوم. وقد وصلت هذه المساعدات بالفعل في غشت 1898[43].

المثال الثاني يرجع إلى عام 1901، ويتعلق الأمر بالأوامر التي أصدرها مولاي عبد العزيز إلى ناظر ضريح أبي الليوث (سيدي بليوط) بالدار البيضاء والتي تظهر اهتمامه بإسعاف المرضى ودفن الموتى في أحسن الظروف : «فنأمرك أن تجمعهم وتزيد ما يتوقف عليه من البيوت وتكون تدفع لكل مريض خبزتين أو ثمنها في كل يوم ومن يتوفى يقوم بتجهيزه ناظر المواريث»[44].

أما المثال الثالث فيرجع إلى عام 1905، ويتعلق بالأوامر التي أصدرها السلطان إلى نائبه بطنجة محمد الطريس بتخصيص فندق لإيواء المتسولين : «وقد اقتضى نظرنا جمعهم في محل ومعاملتهم بما تقوم به بنيتهم من ترتيب الحريرة لهم صباحا والخبز عشية»[44م].

2 ـ تزويد الأسواق بالحبوب

إلى جانب الأعمال الإحسانية كان المخزن يتدخل لتزويد الأسواق بالحبوب. فمن الاجراءات المتخذة في هذا المجال استخراج مخزونات أهرائه وبيعها بأسعار منخفضة. وكان هذا الاجراء من الثوابت في تقاليد وظيفته الاجتماعية. وقد سجلته حتى بعض الروايات الأجنبية. يذكر فوريي Le Col. Fourrier متحدثا عن قحط 1893 «عندما قلّ القمح كثيرا في الأسواق عام 1310 هـ بسبب القحط أمر السلطان (مولاي الحسن) بفتح أهرائه وبيع مخزونها من الحبوب بدون زيادة في السعر، وبمقتضى هذا الاجراء ظهرت

(43) عكاشة برحاب، 1987، م. س.، ج 2، ص 341.

(44) رسالة من مولاي عبد العزيز إلى ضريح الشيخ أبي الليوث، 6 ذي القعدة 25/1318 فبراير 1901، أوردها ابن زيدان، «الاتحاف»، ج 1، ص 436.

(44م) الرسالة مؤرخة في 25 شوال 23/1323دجنبر 1905 (م. و. م.).

الحبوب بوفرة في الأسواق وهبطت الأسعار تدريجيا»[45]. ونجد في الوثائق أمثلة متعددة عن هذا الاجراء الذي كان يلعب دوره الفعال في التأثير على آليات الأسعار نحو الهبوط. وعلى سبيل المثال نورد فيما يلي الرسالة التي بعث بها الحاجب بّا أحماد إلى عامل الصويرة في 18 قعدة 20/1314 أبريل 1897 : «وصل كتابك بما لحق أهل المدينة من الضرر بغلاء الأقوات لعدم دخولها للبلد حتى أن الشعير بلغ ثمنه خمسة وستين مثقالا للخروبة طالبا الانعام عليكم بإخراج ما تحت يد الأمناء ثمة من الشعير للبيع هناك وصار بالبال. وقد أصدر شريف أمره (مولاي عبد العزيز) للأمناء بأن يبيعوا ما تحت يدهم من ذلك المحوز من الشياظمة ... وينصبوا أمينا ثقة نائبا عنهم في بيع ذلك... لئلا يتغلب القوي بأخذ الجملة»[46].

من الاجراءات الأخرى المتخذة في ميدان تزويد الأسواق بالحبوب في أوقات القلة تحريك الطعام من مناطق الفائض إلى مناطق العجز. في هذا المجال كانت السهول الأطلنتكية الوسطى تلعب دور أهراء طبيعية للبلاد لمواجهة الخصاص في باقي الجهات. وقد سبق للمؤرخ محمد داود أن نشر مجموعة من الوثائق في الموضوع، وفي تعليقه عليها سجل الملاحظة التالية : «شدة حرص السلطان في عدم تلاعب التجار بالقمح الذي يسمح بوسقه وذلك مخافة من أن يبيعوه بالأثمان الباهظة لغير الناحية التي يسمح لهم بأن يبيعوه بالوسق إليها...»[47].

3 ـ محاربة الاحتكار

كان إمداد الأسواق بالحبوب يستهدف إذن تأمين لقمة العيش للناس بالسعر المعقول لا فتح المجال للمتاجرة بها. لكن كان هناك الأقوياء الذين كانوا يغتنمون مثل هذه الفرص للانكباب على الشراء على حساب الضعفاء. ومن ثم كان المخزن يتدخل لمحاولة إرجاع الأمور إلى نصابها. فخلال مجاعة 1868 تكررت في هذا الاتجاه أوامر سيدي محمد إلى العمال والمحتسبين. منها الأوامر التي أصدرها إلى محتسب فاس الحاج المهدي بناني «فقد كتبنا لوصيفنا القائد فرجي بأن يخرج من رحبة الزرع بفاس الجديد جميع من فيها من الحناطة والحمالة لأنهم ضرر على المسلمين فيما يفعلونه من البرزغة ولا يتركون سوم

(45) FOURRIER (Le col) : "Chroniques de la vie de Moulay El-Hassan"; in **Arch. Mar.**, t. 8, p. 354.

(46) خ ح، كناش 429.

(47) داود، «تاريخ تطوان»، القسم الأول من المجلد السادس، تطوان 1970، ص 33.

الزرع ينحط ويجعل بدلهم أناس مساكين معّاشة لا يعرفون شيئا مما يفعله هؤلاء الذين بها وأمرناه أن يكون ذلك بنظرك ونظره فنأمره أنِ تقوم بهذا الغرض...»[48].

ويمكننا أن نوالي تعداد مثل هذه الأمثلة. لكن لنكتف بمثالين آخرين من عهد مولاي الحسن. الأول يتعلق بالأوامر التى أصدرها السلطان إلى عمال عبدة لمنع الاحتكار في شعبان 1300/يونيو 1883. ففي هذا الوقت، والبلاد ما تزال تعاني من الفقر والبؤس بسبب الشحة المطلقة للمواد الغذائية، انكب كبار التجار على شراء الحبوب في أسواق عبدة بقصد الاتجار فيها حتى أفضى الأمر الى تضاعف ثمنها. وما إن ترامت الأخبار إلى السلطان حتى أصدر أوامره إلى عمال القبيلة بوضع حد لهذا التهافت. ومما كتبه في الموضوع إلى نائبه بطنجة محمد بركاش : «فقد بلغ لعلمنا أن الناس انكبوا على شراء القمح والشعير بأسواق عبدة وتهافتوا عليه بقصد التجارة فيهما حتى تضاعف ثمن العبرة منهما بسبب ذلك ولا زالت الزيادة. فأصدرنا أمرنا الشريف لخذامنا عمال تلك القبيلة بأن يمنعوا من يريد من متسوقي ذلك بأسواق إيالتهم تجميله من بائعيه والزيادة فيه على الحمل والحملين والعبرة والعبرتين بحيث لا يشتري من ذلك أكثر من مئونته...»[49]

أما المثال الثاني فيتعلق بالأوامر الزجرية التي وجهها مولاي الحسن إلى عامل آسفي والتي نددت بممارساته الاحتكارية، ومما جاء فيها «فنأمرك أن تقتصر على شراء ما يكفي من ذلك لمئونتك وتطهر صحيفتك من مرض التجارة فيه ودنسها»[50].

4 ـ مساعدة العالم القروي على النهوض

كان المخزن يطمح أيضا إلى محاولة إرجاع الأمور إلى نصابها في العالم القروي عن طريق مساعدة الفلاحين، وفي الحدود التي تسمح بها إمكاناته، لإعادة ربطهم بحياتهم السابقة واسترجاع مقومات بقائهم الاقتصادية. تجلى هذا الطموح في عدة واجهات

---

(48) رسالة من سيدي محمد إلى الحاج المهدي بناني، 17 جمادى الأولى 5/1285 شتنبر 1868 (م. و. م.).

(49) الرسالة مؤرخة في 12 شعبان 18/1300 يونيو 1883 (خ ح، كناش 353).

(50) من مولاي الحسن إلى عامل آسفي الطيب بنهيمة، 12 شعبان 18/1300 يونيو 1883 (خ ح، كناش 353).

1) في إرجاع القبائل الفارة زمن المسغبة إلى ديارها. ومن أمثلة ذلك الأوامر التي أصدرها مولاي الحسن إلى عامل الشياظمة والتي أجاب عنها هذا الأخير بقوله «وصدر أمر مولانا الشريف بوقوفنا على رجوعهم ويعمرون بلادهم وذلك لإصلاح الطريق وعمارتها... فامتثلنا أمر سيدنا أعزه الله»[51].

2) في إمهال القبائل العاجزة في استخلاص ما عليها من واجبات لبيت المال. بالطبع، لقد عانى الفلاحون، في هذه الجهة أو تلك، من الشطط في استعمال السلطة، وقد سبق أن قلنا إنهم تعرضوا للاعتصار الضريبي في أعقاب هزيمة تطوان. لكن هذا وجه واحد من الأمور. أما الوجه الآخر فهو مطبوع بالمرونة والاعتدال. ثم علينا أن نحذر من التعميم انطلاقا من حالات أو من ظرفية معينة. فهناك ثروة من الوثائق تؤكد أن المخزن كان يأخذ بعين الاعتبار ضعف الفلاحين فيؤجلهم في الدفع أو يسمح لهم بالدفع بالتقسيط. جاء في رسالة من مولاي الحسن بتاريخ 27 جمادى الثانية 6/1297 يونيو 1880 «وقد اقتضى نظرنا الشريف التخفيف عنكم بأن تؤدوا ما أثقل ظهركم من ذلك تقاضيا حتى لا يلحقكم ضرر فيه»[52]. وجاء في رسالة أخرى إلى القائد عيسى بن عمر العبدي بتاريخ 6 جمادى الأولى 20/1305 يناير 1888 «علمت ما أنتم عيله من عمار الذمة بعدد من مال الواجبات وكنا نمهلكم فيه والمطالبة به بصعوبة الوقت بالمسغبات المتواليات لا أعادها الله...»[52م]. ونقرأ في رسالة ثالثة إلى قائد بو يفرور المرابط محمد الحضري ما نصه : «وصل كتابك وبطيه زمام الأناس الذين ذهبوا لمليلية وذكرت أن منهم من بقي بها ومنهم من ركب لسبتة وأنك بحثت في سبب هروبهم فوجدت غالبهم هرب من أجل القلة وعظم الغرامات التي فرضت على الرؤوس واستوى فيها الغني والفقير ... وطالعت علمنا الشريف بحالهم طالبا التخفيف عنهم والاجراء على ما أقرهم عليه مولانا الجد قدسه الله من إسقاط الوظائف عليهم فقد خففنا عنهم وأجلناهم فيما بقي عليهم وعجزوا عن دفعه»[53].

---

(51) من القائد ابن مليك بن عزوز إلى مولاي الحسن، 8 شعبان 3/1301 يونيو 1884 (خ ح). انظر في الموضوع نفسه رسالة الطاهر بن عيسى بو عريف إلى مولاي الحسن، 25 جمادى الأولى 23/1301 مارس 1884 (و. م. م.).

(52) من مولاي الحسن إلى القائد الحاج علي القاضي، 27 جمادى الثانية 6/1297 يونيو 1880 (خ ح).

(52م) م. و. م.

(53) من مولاي الحسن إلى المرابط محمد الحضري، 18 جمادى الأولى 28/1297 أبريل 1880 (م. و. م.).

وكان السلطان يلغي هذه الضرائب رأسا، كما نتبين من رسالته إلى عامل بني مطير «فنأمرك أن تسقط عليهم كلفتهم حتى يرجعوا للجادة ويستقيموا للخدمة»(53م). أخيرا فقد يعفي هذه القبيلة أو تلك إذا ما تأكد من ضعفنا ويأذن لها بصرف ما عليها من واجبات على فقرائها. من أمثلة ذلك الظهير الصادر عن السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن في 6 صفر 23/1280 ويليوز 1863 : «يعلم من كتابنا هذا... أننا أذنا لقبيلة الحشم ردّ واجب زكاة حبوبهم على فقرائهم يستعينون بها لضعفهم»(54).

3) من أهم الوظائف الاقتصادية التي اضطلع بها المخزن استنهاضه همم الفلاحين للحرث والزرع في أعقاب المواسم الرديئة، ومساعدته لهم عن طريق تسليفهم البذور والدواب اللازمة لخدمة الأرض. ذلك ما تطلعنا عليه رسالة مولاي الحسن إلى محمد بركاش بتاريخ 2 ربيع الثاني 26/1296 مارس 1879 والتي يقول فيها «وصلنا كتابك في شأن ما تكلم به معك باشادورات النجليز والصبنيول والفرنسيس والطليان وإشارتهم بالحض على العمال في إعانة الرعايا على الحرث واستنهاضهم بكل الوجوه وتسليف الزريعة لمن ضعف عنها... ونحن بصدد ذلك إن شاء الله وسنأمر العمال أهل الجد والفائدة بذلك ونؤكد عليهم لما في ذلك من مصالحنا ومصالح رعيتنا»(55).

يبدو من هذه الرسالة أن مبادرة السلطان هاته لم تكن تلقائية وإنما جاءت بناء على تدخل أجنبي. لنسجل أولا أنه تبنى الاقتراح وسارع إلى إدخاله في حيز التنفيذ. ففي رسالة إلى أحد ولاته بتاريخ 5 شعبان 11/1300 يونيو 1883، نقرأ : «وصل كتابك باستلافكم زرع المخزن للضعفاء والاشهاد عليهم بالتزام الوفاء»(56). لكن لنأخذ وثيقة أخرى ترجع إلى تاريخ سابق ببضع سنوات، وبالضبط إلى سنة 1876/1293؛ نقرأ في هذه الوثيقة «بلغنا كتاب مولانا المنصور بالله في شأن مطامير القمح 27... وأمر مولانا إسلافها لجميع قبيلة بني حسن وجروان وبني مطير وجميع أعراب سايس فنحن عند السمع والطاعة»(57). نرى إذن أن تسليف الحبوب للقبائل كان تقليدا مخزنيا. وإذا كان يتبلور في الاوقات العادية، كما تطلعنا على ذلك هذه الوثيقة، فلا شيء يمنع من

(53م) أوردها كنينح، 1983-1984، م. س.، ج 2، ص 414.

(54) مجلة «الوثائق»، ع 2، الوثيقة 277.

(55) «الاتحاف»، ج 2، ص 396.

(56) خ ح، كناش 353.

(57) من الجيلالي بن ادريس إلى القائد ادريس بن محمد، 9 ربيع الأول 4/1293 أبريل 1876 (خ ح).

لقول إنه كان يصبح خطة مقررة في أوقات الشدة. أما فيما يتعلق باستيفاء ما قترضته القبائل من بذور فقد كان المخزن يأخذ بعين الاعتبار حالة الفلاحين وجودة «الصابة»، وقد يتم الدفع بالتقسيط رفقا بهم : «فالزرع الذي كان استسلفته قبائل الدير وغيرهم من الجانب العالي بالله... يأمرك مولانا أعزه الله أن تقبضه إن كانت السنة صابتها كاملة وإن كانت السنة صابتها ناقصة فاقبض منهم ما لا يجحف بهم كالنصف أو الثلث»(58).

4) ومما يدل أيضا على بعد نظرة المخزن، في إطار نهوضه بالعالم القروي، منعه ذبح إناث الماشية لاستكثارها، ولما ينشأ عن ذبحها من قطع التناسل وللحاجة إليها كذلك في أعمال الحقل. وقد تجددت الأوامر بهذا الشأن لما علم مولاي الحسن باستمرار الذبح فيها، كما يتجلى من رسالته التالية «فقد تواتر لدينا تساهل الناس في ذبيحة إناث النعم... ولا يخفى أن السكوت عن ذلك يؤدي إلى التسبب في قطع التناسل وجحف بمنفعة الانتاج فنأمرك أن تقوم على ساق الجد في تحذير المحترفين بالجزارة من العود إلى ذبيحة اناث النعم...»(59).

5) مكافحة الجراد كان مشكل الجراد، الذي يكتسح البلاد بصفة دورية، فيشيع الخراب، يأخذ حيزا كبيرا من اهتمامات المخزن، نظرا لما لهذه الآفة الطبيعية من انعكاسات سلبية، ليس فحسب على المحاصيل الزراعية، وإنما أيضا على ماليته. وهنا لابد من التوضيح أن المخزن لم ينتظر مجيىء الأوربيين ليتعلم منهم مكافحة الجراد، كما يزعم الطبيب الفرنسي رينو(60). فنحن نعرف أن الأمير المرابطي علي بن يوسف بعث برسالة إلى ابنه الأمير تاشفين، والأمير على الأندلس، يحض فيها على قتل الجراد ويطلب من الجميع مكافحته «فأخرجوا له الجم الغفير، ولا يتخلف الكبير منهم ولا الصغير، ولا يأوى أحد منكم إلى فراشه حتى تحرقوا أفراشه، وتبيدوا آثاره»(61). وفي فترة موضع الدراسة، تكثر الاشارات إلى تجمع السكان لمكافحته هذه الآفة بوسائلهم البدائية. فقد جاء في وثيقة بتاريخ 24 جمادى الثانية 9/1263 يونيو 1847 :

---

(58) من الوزير موسى بن أحماد إلى الأمير سيدي الحسن، 23 ربيع الثاني 13/1285 غشت 1868 (م. و. م.).

(59) من مولاي الحسن إلى الحاج سعيد بن فرجي، 9 صفر 2/1296 فبراير 1879 (م. و. م.).

(60) RAYNAUD ; 1902 p. 76

(61) أوردها دنش (عصمت) : **الاندلس في نهاية المرابطين ومستهل الموحدين**، دار الغرب الاسلامي، بيروت 1988، ص 169.

«وانقطع نسل الجراد بالحرق والقتل لاجتماع الأيدي عليه فإنه طبق الأرض ولولا لطف الله ما ترك شيئا»[62]. ويذكر دولامرتنيير (De La Martinière)، عند مروره بجبال الأطلس في يناير 1891 «كان السكان من أعلى مدرجاتهم يكافحون الجراد بقرع الطبول وطلقات النار وصراخ الجميع»[63]. من جهة أخرى، نعلم أن مولاي الحسن أمر في نفس السنة سكان مراكش ونواحيها بالخروج إلى البادية لمكافحته (الجراد) لمدة ثلاثة أيام[63م].

كانت هذه الحرب التي يشنها السكان على الجراد تحظى بتشجيع المخزن الذي كان يلجأ إلى أساليب التحفيز المادي والمعنوي. فعندما استفحل خطره عام 1897، شجع الناس على جمعه مع بيضه لقاء ثلاثة ريالات للقنطار، وعين الحاج عبد الرحمن بن كيران والمكي الصبان «لمقابلة ما يأتي به الناس»[64]. وكانت هذه الحملة فعالة كما يتجلى من الرسالة التي وجهها محمد بن المدني القباج إلى مولاي عبد العزيز، والتي جاء فيها «فقد جعلنا لبيض الجراد خمسا وعشرين أوقية أوائل شهر التاريخ وأن البيض قد انقطع ولا يجلب الآن إلا الحي منه غير أن الداخل منه قليل جدا بحيث أنه لا يتجاوز الثمانية قناطير في اليوم» . وبالمناسبة نفسها، تدخلت الهيئة الدبلوماسية لدى الحاجب بّا أحماد، مستحسنة هذه التدابير ومطالبة باتخاذها أيضا في طنجة[65].

* * *

إن الحصيلة الكلية لهذه الخدمات الاجتماعية قد تبدو متواضعة. لكن هل يصح القول إنه لم يتم إنجاز أي شيء يمكن اعتباره خدمة للشعب؟ وإذا كان الجواب بالنفي فهل تصمد تلك الأطروحة التي ما يزال البعض يجترها والتي تلخص دور المخزن في جباية الضرائب لتعبئة الجيش وقمع القبائل؟

---

(62) من عامل طنجة بوسلهام بن علي إلى الوزير محمد بن ادريس (خ ح).

(63) MARTINIERE (H. de La) : **Souvenir du Maroc**; Paris, 1919, p. 240.

(63م) Al-Moghreb Al-aksa ; n° du 31-35-1891

(64) من الحاجب با أحماد إلى الخليفة الوزاني، 9 شوال 13/1314 مارس 1897 (خ ح، كناش 429).

(65) رسالة من سفير بلجيكا إلى الحاجب بّا أحماد، 18 أبريل 1897 (وثائق الهيئة الدبلوماسية المحفوظة بواشنطن).

ج - مصاعب في التطبيق

من الخطأ الفادح رصد تدخل المخزن خلال مجاعات هذه المرحلة دون أن نأخذ بعين الاعتبار حرب الاستنزاف التي كانت موارده وسلطته هدفا لها من قبل أوربا الرأسمالية على امتداد القرن التاسع عشر. فإلى غاية 1886 كانت خزينته ما تزال محرومة من نصف المداخيل الجمركية الذي كان يقتطع لتسديد ما تبقى من ذعيرة حرب تطوان. كما أنها كانت تعاني من الانهيار النقدي الذي وجد الأوربيون في الدفع به إلى أشده وسيلة سهلة لنهب خيرات البلاد. هذا بالاضافة إلى تلك التعويضات الباهضة التي كانت تنتزع منه تحت تهديد السلاح. فقد كان الاجراء التلقائي الذي تقوم به أوربا عند تعرض أحد مستوطنيها لأي «اعتداء» حشد بعض قطع الأسطول في المراسي، وهي سنّة كانت تحتديها لإرغامه على الأداء بعد تذكيره بالقوة التي قهرته في إسلي وتطوان. كانت هذه التعويضات تشكل عبئا ثقيلا بالنسبة لبلاد ضعيفة الموارد، وقليلة السكان، وضحية للأوبئة والمجاعات[66]. فالغرامة الجديدة التي فرضتها اسبانيا عام 1893، والتي بلغت عشرين مليون فـ.، كانت تعادل نفقات الدولة المغربية لمدة سنتين أو ثلاث سنوات. أما ذعيرة الدم، التي تؤدى للأوربيين، ضحايا «الاعتداءات، فكانت ترتفع إلى 25000 فـ. وفي عام 1880 طالبت اسبانيا بـ 100.000 فـ.، وقد حصلت ألمانيا على هذا المبلغ بعد مقتل التاجر الألماني نومان (Neumann) سنة 1895[67].

وهذا المخزن الغارق في المشاكل، الموجود على حافة الدمار، كان عليه أيضا أن يبحث عن الموارد اللازمة لتمويل سياسة الاصلاحات المفروضة عليه من الخارج. فكيف يمكن لدولة تقلصت مواردها بهذا الشكل أن تتدخل بالفعالية اللازمة لإغاثة رعاياها المنكوبين في أوقات المجاعات ؟ لقد كانت فيما مضى، عندما كانت ميزانيتها متزنة، تستورد القمح من الخارج وتوزعه في المناطق المتضررة. إلا أنها أصبحت هذه المرة، كما يقول عياش، عزلاء أمام الكوارث الطبيعية[68].

---

(66) LAROUI (A.) : **Les origines sociales et culturelles du nationalisme marocain, 1830 - 1912;** Maspéro-Paris, 1977, p. 248.

(67) عياش (جرمان): «أزمة الصداقة المغربية الألمانية»، في **دراسات في تاريخ المغرب**، 1986، م. س.، ص 68-270.

(68) عياش (جرمان)، 1986، م. ن.، ص 77 وكذلك ص 343.

إلى جانب هذا أسرعت الدول الأوربية إلى إحداث عراقيل أخرى قيدت بها المخزن وحرمته من إمكانية التحرك كما يشاء، من بينها داء الحماية القنصلية الذي اتسع اتساع السرطان في جسم المخزن. وما يهمنا هنا من أمر هذه الحماية أن التجار الكبار، ممن استظلوا بمظلتها، ورفعوا الآن حاجزا بينهم وبين سلطة بلادهم مما جعلها تبدو أمامهم شبحا هزيلا. لقد سبق أن رأينا كيف كان مولاي اسماعيل، والسلطة ما تزال مرهوبة الجانب، يرغم التجار الكبار على إخراج مخزونهم من الحبوب وبيعه بأسعار جبرية، كما رأيناه يضرب بشدة على أيدي المتلاعبين بقوت الضعفاء. أما وقد تآكلت سلطة المخزن، فإن عملية شراء الحبوب والمضاربة فيها كانت تسير على قدم وساق. ومع أن المحتسب كان ما يزال يراقب الأسواق، فإنه أصبح مشلولا أمام غطرسة المحميين التي لم يكن ينضب لها معين.

عن غطرسة المحميين هاته نقدم مثالين. يتعلق أولهما بأحد المحميين الايطاليين، المدعو حمان السلاوي، الذي كتب مولاي الحسن بشأنه إلى نائبه بطنجة يقول

«فإن محتسب القصر ابن السايح كتب يشتكي بقلة دخول الحب لرحبة القصر وما دخل يحمله الحناطة وتضرر بذلك أهل البلد واشتكوا عليه فمنع العبارين أن يعبروا لهم فأتى صاحب حمان السلاوي أحد الحناطة ومعه التهامي ولد حمان السلاوي المذكور وسب العبارة والأمين وتلصص عليهم وقال إن لم يعبروا له يكسر العبارات على رؤوسهم...»[69].

أما المثال الثاني فيتعلق بتصرفات جماعة من اليهود المحميين في أسواق الغرب، وقد كتب في شأنهم مبارك الشليح رسالة إلى الصدر الأعظم يقول فيها

«فإن أناسا من سفيان أهل الغرب تسوقوا سوق إخواننا... ومعهم أهل الذمة من أهل الحماية ولما دخلوا السوق كل ما اشتروه أبوا أداء ثمنه وحيث يستدعونهم للذي يحكم في السوق يسبوه وتجسروا كثيرا حتى ضربوا أحد العبارين بطرشة على خده...»[70].

---

(69) رسالة مولاي الحسن، 26 رجب 24/1298 يونيو 1881 (نشرها NEHLIL / n° L)

(70) الرسالة مؤرخة في 2 ربيع الثاني 4/1298 مارس 1881 (خ ح).

وهكذا نلاحظ كيف كانت السلطات المغربية تقف مكتوفة الأيدي أمام تسلط المحميين على أسواق الحبوب في أوقات القلة، مما حد من قدرتها على التدخل بفعالية لتخفيف وطأة المجاعة، وترك الضعفاء تحت رحمة المحتكرين.

* * *

إلى جانب ذلك هناك مشكلات أخرى كانت تعترض عملية الإغاثة، منها عتاقة البنية التحتية، وضعف منظومة الطرق ووسائل المواصلات، وهو مشكل كان يستفحل في أوقات الجوع عند هلاك دواب النقل والركوب؛ فهذه العوامل كانت تجعل المخزن عاجزا، حتى لو توفرت له الامكانات، عن نقل المساعدات الغذائية إلى أحزمة الجوع الداخلية. وبهذا كان الضرر يستفحل والمشاكل تزداد. ولا يصدق هذا على الخسائر في الارواح فحسب، وإنما كذلك على اقتلاع وفصل الضحايا من أرضهم ووسائل عيشهم. إذ ما لم تكن الاغاثة مرتبطة بمناطق المنكوبين فإنهم يهاجرون. وهو ما كان يحدث بالفعل، بحيث شكلت المدينة مغناطيسا جذب إليها الناس بعيدا عن ديارهم. وكانت هذه الأعداد الضخمة من الجائعين تثير قلق العمال ومخاوفهم، مما جعل بعضهم يدعو صراحة إلى عدم تنظيم الغوث للحد من تقاطرهم على المدينة.

ذلك ما تقدم لنا عنه إحدى رسائل عامل تطوان أوضح مثال. فقد كتب في 5 شوال 30/1284 يناير 1868 رسالة إلى السلطان سيدي محمد يخبره فيها بطلب تقدم به قناصل بعض الدول الأجنبية بالمدينة بتنظيم الغوث للجائعين الريفيين المتوافدين إليها، ثم أضاف قائلا

«وظهر لي إذا ساعدهم سيدنا لمطلوبهم فإن الأخبار تطير بذلك ولم يبق أحد في الريف لأنهم لم ينزل عندهم المطر ولم يبق هناك إلا القليل وإذا سمعوا يأتون جميعا إلى تطوان»[71].

* * *

إن إدراك هذه الحدود المفروضة على المخزن، يجعلنا نقدر ما بذله من جهد لتخطي الصعاب والمشاكل لنجدة رعاياه المنكوبين. فقد رأيناه يتحرك في

---

(71) رسالة من قائد تطوان إلى سيدي محمد بن عبد الرحمن، 5 شوال 30/1284يناير 1868، داود، «تاريخ تطوان»، القسم الأول من المجلد السادس، تطوان 1970، ص 107.

عدة واجهات، رغم شحة الوسائل وضعف الامكانات، ومن الانصاف القول إنه لولا تدخله لتعرضت آلاف أخرى من الأرواح للهلاك(72). وإن تركيزنا على هذه الجوانب، لا يعني أننا نقصد إغفال الجوانب السلبية التي يبرز فيها ما ساد العصر من فساد إداري وشطط في استعمال السلطة من طرف العمال، بل يعني أن وظيفة المخزن الاجتماعية هاته أكثر حاجة إلى مثل هذه الاهتمام من الجوانب السلبية، لأن هذه الجوانب السلبية أشبعها مؤرخو الحقبة الاستعمارية اهتماما بقدر ما أشبعوا تلك الوظيفة الاجتماعية إهمالا وطمسا، مع أنها هي التي كانت تعطي السلطان مشروعيته في الحكم في نظر رعاياه.

---

(72) إن الأوربيين الذين وسعوا دائرة الفقر في المغرب كانوا يتحركون بدورهم في أوقات المجاعات لتقديم المساعدات للمنكوبين، بل إن الباحث لا يسعه إلا أن يسجل الحماس الكبير الذي أظهروه في هذا المجال. فبالاضافة إلى المبادرات الاحساسية الفردية المتخذة في مختلف المراسي التجارية، كانت الأوساط التجارية الأوربية المهتمة بالمغرب تتحرك من أوربا لانتزاع اهتمام الحكومات وهز ضمائر الأغنياء لإنقاذ الجياع من شبح الموت. تجلى هذا التجاوب الدولي، الذي لم يكن يخلو من أغراض سياسية، خلال مجاعات النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وقد توسع مييج في إعطاء أمثلة متعددة عنه، لذلك نكتفي بالاحالة إليه. MIEGE, **Le Maroc et L'Europe**, t. III, pp. 391-393.

الفصل الثالث

أدبيات الطواعين و«الكرنتينة»

1 ـ أدبيات الطواعين

إن الأوبئة التي اجتاحت مناطق متعددة من العالم في مختلف العصور، وهزت بعنف بناها الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية، لم تخل من ترك بصمات على الحياة الفكرية، كما تجلى ذلك في كثرة ما كرسه لها المفكرون المعاصرون من رسائل ومقالات، سواء في العالم الاسلامي أو المسيحي. ولقد اهتم الأوربيون بتجميع تراثهم في هذا الميدان، نشرا وتحليلا، منذ مدة طويلة[1]؛ كما أن اهتمامهم انصب أيضا على دراسة وترجمة أدب الطواعين الذي خلفه الكتاب العرب، المشارقة منهم أو الأندلسيون، والذي يرجع في معظمه إلى العصر الوسيط.

ففي عام 1863، نشر م. ج. موليرِ (Muller) رسالة ابن الخطيب بعنوان «مقنعة السائل عن المرض الهائل»[2]. وبعده بحوالي 17 سنة، نشر ألفرد كرمر (Kremer) دراسة مفصلة عن تاريخ الأوبئة في العالم الاسلامي القروسطي، مستغلا للمرة الأولى رسائل الطواعين العربية المكتوبة بعد الطاعون الأسود[3]. ثم تجدد الاهتمام بهذا النوع من الأدب في العقود الأخيرة. فترجم ويت (Wiet) إلى الفرنسية رسالتين عربيتين «السلوك» «للمقريزي»، و«النجوم» لابن

---

(1) حول الأدب الأوربي المتعلق بالطواعين، انظر

MICHOU (J) **Documents inédits sur la Grande Peste de l'année 1348**; Paris, 1860 ;

COVILLE (A.) : "Ecrits contemporains sur la peste de 1348 à 1350", in **Histoire littéraire de France**, t. 37, Paris 1937, pp. 325 - 390 ;

CAMPBELL'S (M.) : **The black death and men of learning**, New-York, 1934.

(2) MULLER, Sitzunberichte Der Kengil, Bayer A. kud Der wiss Philes ; Philolo. 1863.

(3) KREMER (A.V.) **Ueber die grossen Senchen des orients nach arabischen Quetten**, SB AK Wien NCVI, 1880, pp. 69-156.

تغري بْردي[4]، بينما اهتمت جاكلين سوبليت (Sublet) بدراسة رسالة ابن حجر العسقلاني «بذل الماعون في فوائد الطاعون»[5]. وفي عام 1977 قام دولز (Dols) باستغلال كثير من الرسائل العربية في كتابه الذي نشره بجامعة برنسون حول الطاعون الأسود[5م]. أخيرا، انصب اهتمام لورانس كونراد (Conrad) على ترجمة رسالة ابن حجلة إلى الانجليزية والتي تحمل عنوان «دفع النقمة في الصلاة على نبي الرحمة»[6].

مقابل هذا الاهتمام المتزايد بدراسة رسائل الطواعين المشرقية والأندلسية[7]، بقيت الرسائل المغربية التي كتبت في الموضوع، مهملة حتى اليوم، تنتظر من ينفض عنها غبار النسيان، والحال أن هذه الرسائل لا تخلو من فائدة. صحيح أننا لا نجد فيها، إلا نادرا، اهتماما بتاريخ الأوبئة، أو محاولة لتحديد تأثيرها على حياة البلاد، على غرار ما فعله المقريزي أو ابن إياس. لكنها تفيدنا على الأقل في معرفة منظور المعاصرين إلى الطاعون، وأسباب ظهوره، وطرق علاجه، والسلوك الذي ينبغي على الرجل المسلم أن يلتزم به في زمانه. وبالخصوص، فإنها تعكس لنا ذلك الجدل الذي احتدم بين الفقهاء حول إشكالية العدوى ومشروعية الوقاية في الاسلام. فهي إذن مادة ذات طابع مميز للجو العقلي في مغرب الأمس ومن شأن دراستها أن يلقي أضواء أخرى على واقع الحياة الفكرية للبلاد.

لن نقوم هنا، مع ذلك، بالاحاطة بكل ما كتب في الموضوع. فهذا عمل ضروري، لكنه يحتاج إلى دراسة قائمة بذاتها. سنقتصر على تقديم بعض النماذج كمحاولة أولى يلزم أن تستكمل بمزيد من البحث والمتابعة. وقد آثرنا أن نبدأ بنموذج من نهاية القرن الرابع عشر الميلادي، ليتسنى لنا الوقوف على ما كان عليه التصور الوبائي لدى مفكرينا في ذلك العصر، قبل متابعة ما وصل إليه هذا التصور داخل الثقافة المغربية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

---

(4) WIET (DE G.) : **La grande peste noire en Syrie et en Egypte**; in Etudes d'Orientalisme dédiées à Lévi-Provençal ; Paris 1962, t. II, pp. 367-384.

(5) SUBLET (J.) "La peste prise aux rêts de la jurisprudence. Le traité d'Ibn Hagar al-Asquallani" ; in **Studia Islamica, XXXIII, 1971**, pp. 141-149.

(5م) DOLS (W.) : **The Black Death in the Middle East**, Princeton 1977.

(6) CONDARD (L. I.) «Arabic plaque chronologies and treatises : social and historial factors in the formation of a literary genre» ; in **Studia-Islamica**, t. LIV, 1981, pp. 51-93.

(7) ظهرت بعض المبادرات في البلدان العربية لنشر هذا النوع من التراث؛ بالنسبة للجزائر، قام محمد بن عبد الكريم بتحقيق ونشر رسالة حمدان خواجة : «اتحاف المنصفين والأدباء في الاحتراس عن الوبا»، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1986.

ـ رسالة ابن هيدور (توفي عام 816 هـ/1413)

أول ما وقعت عليه أيدينا من هذه الرسائل، رسالة ابن هيدور حول «ماهية الأمراض الوبائية»[8]. إن سرد كل ما نعرفه عن حياة الكاتب لا يستغرق وقتا طويلا. فهو علي ابن محمد هيدور التادلي. نشأ بفاس، وعاش في النصف الثاني من القرن الرابع عشر وبداية القرن الخامس عشر، أي في فترة كانت فيها شمس الحضارة الاسلامية آخذة في الأفول لتترك مكانها للتقهقر والانحطاط. كما شهد الأزمة السياسية والاقتصادية التي بدأت منذ اغتيال أبي عنان المريني، وما نتج عنها من فوضى وعدم استقرار، وسيطرة الجمود الفكري. لكن على الرغم من هذا الجو المضطرب الخانق للعقل وفعاليته، كانت هناك نخبة استطاعت أن تخترق سياج العصر وتحتفظ ببصيص من الفكر السليم. ولعل ابن هيدور أحد هؤلاء، كما سنرى من خلال تحليل رسالته.

لم يضع المؤلف تبويبا لهذه الرسالة، إلا أن سياقه فيها متسلسل. فبعد مقدمة قصيرة، نراه يتعرض لأسباب الطاعون وينتقل بعد ذلك إلى رصد طرق العلاج.

يحاول المؤلف في المقدمة تحديد كلمة «وباء» التي يستعملها. ونحن نعرف أن الإخباريين وأصحاب التراجم، وحتى الأطباء، كثيرا ما استعملوا هذه التسمية بمفهوم واسع يندرج ضمنه جميع الأوبئة المؤدية إلى وقوع وفيات مرتفعة. إلا أن الوباء في خطاب ابن هيدور مرض متميز عن بقية الأمراض الأخرى، فهو يقول

«إن الأمراض المفاجئة التي تأخذ فجأة وبغتة كثيرة. وأما الشامل منها هو المرض الوبائي وهو الذي أردت أن أخصص ذكره في هذه المقالة»[9].

هذا التمييز إذن ذو دلالة في حد ذاته. وعلما بأن ذكرى الطاعون الأسود لم تكن قد انطمست بعد عندما كتب رسالته، فإننا لا نراه يعني بالوباء سوى الطاعون. يقول ابن هيدور

«أخبرني شيخي... قال ليلة من الليالي عام أربعة وستين وسبعمائة قد أخذت مضجعي ففكرت في حالة الوباء الثاني... وهالني أمره»[10].

---

(8) مخطوط خ ح، رقم 9605.

(9) م. ن.، ورقة 1.

(10) م. ن.، ورقة 2.

الوباء الثاني الوارد ذكره في هذه الفقرة يحيل إذن إلى وباء أول. وما عساه يكون هذا الأول غير الطاعون الأسود الذي حدث قبل الثاني المشار إليه بحوالي 15 سنة لا غير، أو لا يدل هذا على أن الناس أصبحوا يؤرخون بالطاعون الأسود الطواعين التي أخذت تتعاقب بصورة دورية ؟ حسبنا أن نضيف أن المؤلف يخبرنا في المقدمة بأن تأليفه لرسالته إنما جاء وليد الهاجس من تجدد ظهور الوباء

«وهذا الزمان وقت كيانه ونفوذه وإتيانه فبادرت بإلقاء ما قالته الحكماء في دفعه ومداراته وحسم علته»(11).

بعد هذا الايضاح، أصبح في مقدورنا أن نطمئن إلى أن كلمة الوباء التي يستعملها ابن هيدور مرادفة لكلمة الطاعون. وهي التسمية التي سنحتفظ بها.

في البداية، يفسر ظهور الطاعون بظروف فلكية وأخرى مناخية. وهنا لا يأتي بجديد يسحق الذكر، إذ أن تأثير المناخ والكواكب في انتشار الأوبئة تفسير تقليدي طبع بطابعه تفكير الأطباء والمنجمين منذ عهد أبقراط. ونراه بالفعل يستشهد بآراء هؤلاء، فيقول

«أما الأطباء فإنهم يزعمون أن سبب فساد الهوى يكون من تغير الفصول. ويكون فساده أيضا من الأبخرة المتعفنة الصاعدة من الأرض وذلك أن ترتفع أبخرة فاسدة متعفنة من السباخ والبطائح المتغيرة... والأوخام والتربة الراكدة في الهوى (كذا) وأقدار الناس وفضلاتهم والقتلى في الملاحم... فيتغير الهوى عنها ويتعفن ويحدث عنه الوباء»(12).

غير أن مؤلفنا لم يكن مقتنعا بهذا التفسير الذي يربط الطاعون بعالم السماء والأفلاك، إذ نراه يقدم تفسيراً آخر يعتبره أساسيا، وهو مرتبط بالعامل الاجتماعي

«ويحدث هذا المرض أيضا من فساد الأغذية المستعملة في زمان المجاعات وغلاء الأسعار فيضطر الانسان إلى تناول غذاء غير مألوف قد فسد وتعفن لطول زمانه فينفسد المزاج من هذه الأغذية وتحدث الأمراض القاتلة»(13).

---

(11) م. ن.، ورقة 1.

(12) م. ن.

(13) م. ن.، ورقة 2.

انطلاقا من هذا التفسير، ينتقل المؤلف إلى التنظير، فيقدم قانونا عاما على الشكل التالي

الغلاء ← المجاعة ← الوباء

يقول ابن هيدور «ولا يكون هذا الموت إلا بأثر الغلا فهو لازم من لوازمه ... وإذا كان الغلا وطال واشتدت أسبابه لزم عنه الوباء وهذا علم صحيح وقانون مطرد لا يحتاج فيه إلى تعليل ولا إلى نظر في النجوم»(14).

هذه العلاقة الحتمية بين الوباء والغلاء والجوع، تجد ما يزكيها في الوقائع، وهذا بغض النظر عن صحتها أو عدم صحتها العلمية. فإن كثيرا من الطواعين التي تعاقبت على المغرب، كانت مسبوقة بالمجاعات. مع العلم أن هذه العلاقة بين الوباء والمجاعة يعتبرها كثير من الباحثين المحدثين علاقة جدلية، ويحاولون على ضوئها تعليل ارتفاع عدد ضحايا الطاعون. من هؤلاء برودل (Braudel) الذي يقول إن الطاعون لا ينتشر إلا في ظل المصاعب الغذائية(15). فأن يكون ابن هيدور، وهو ابن القرن الرابع عشر، قد سبق برودل إلى تقرير هذه العلاقة، لشيء رائع، يدل على الحصافة وسلامة التفكير.

في معرض حديثه عن هذا العامل الاجتماعي وعلاقته بظهور الوباء، حاول المؤلف أيضا تعليل ظاهرة الغلاء. وعلى عكس ما سنجده في الكتابات اللاحقة حول هذه المسألة، نراه هنا أيضا ينزع نزعة عقلانية بعيدة عن التصورات الميتافيزيقية. فقد أرجعه أولا إلى أسباب طبيعية ؛ وثانيا، إلى عامل اجتماعي/سياسي، وهو تفشي الفتن والحروب : «كما أن الغلا لحدوثه سببان، إما احتباس المطر في البلاد المحتاجة إليه، وإما لظهور الفتن والحروب بسبب خروج الخوارج على الملوك. فإذا دامت الفتنة وقع الفساد في الحواضر والبوادي وفسدت حبوبها المختزنة وانقطعت الطرق وعدمت المرافق لأجل ذلك. وهذا الوباء لازم من لوازم الغلا كما أن الغلا لازم من لوازم الفتنة الدائمة»(16).

بعد هذا ينتقل ابن هيدور إلى تحديد طرق العلاج، وهي تنقسم عنده إلى نوعين

يعتمد النوع الأول على ما يتعين قراءته وذكره عند نزول الطاعون، فينصحها بترديد هذا الدعاء : «يا حي يا حليم يا حنان يا كريم»، مضيفا أنه كان

(14) م. ن.

(15) BRAUDEL (F.) **La méditerranée...**, Paris, 1940, t. 1, p. 305

(16) ابن هيدور، م. س.، ورقة 2.

يستعمل بالمشرق حيث كان الناس ينقشونه على خاتم يضاف إليها ثمانية حاءات على الشكل التالي

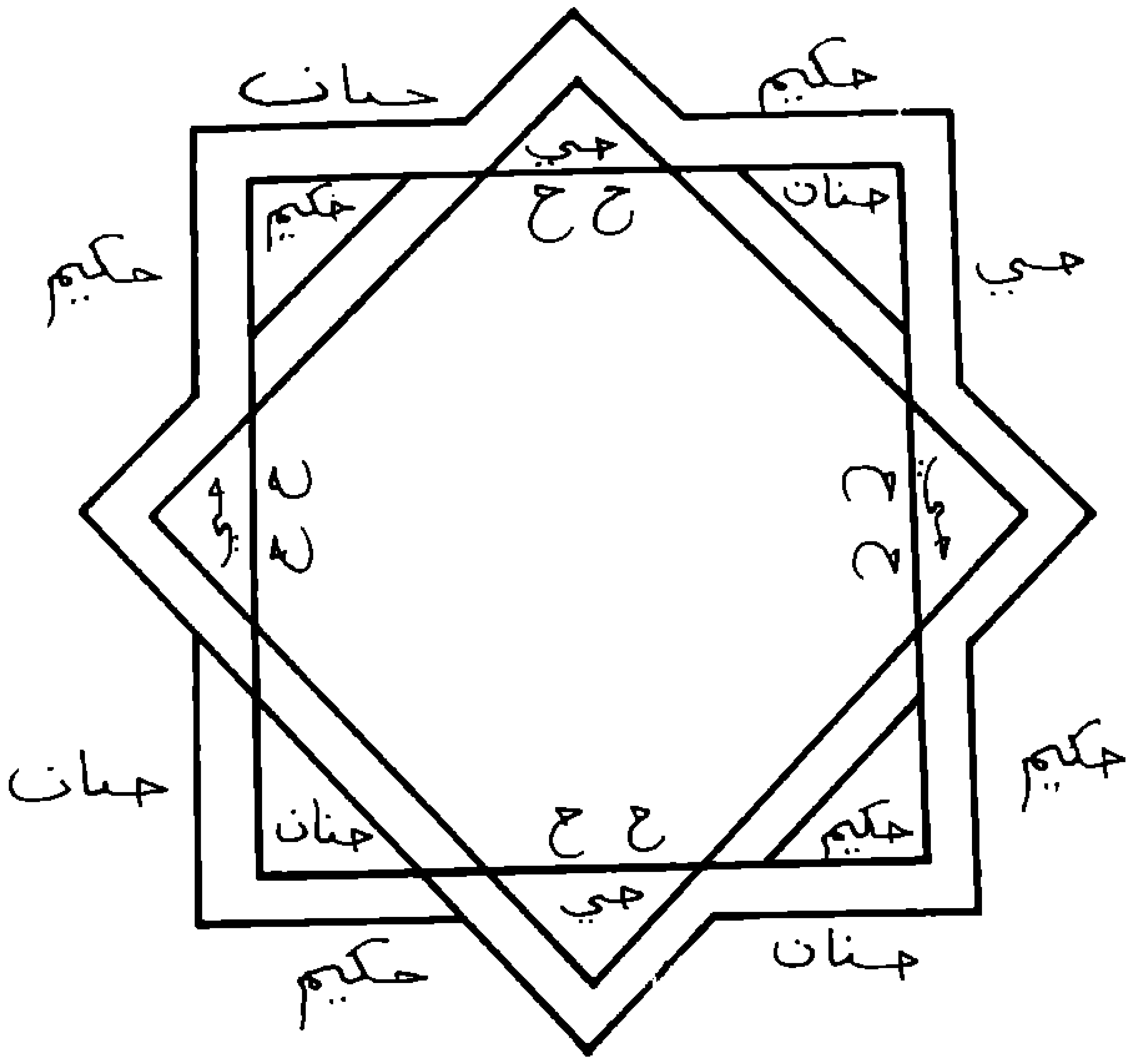

ثم يوصي المؤلف بدعاءات أخرى، منها «يا حليم يا حنان يا كريم اللهم اكفني شر هذا الريح وما جاء به بفضل بسم الله الرحمن الرحيم». وكذلك : «اللهم صل على سيدنا محمد صلاة تعصمنا من الأهوال والآفات وتطهرنا من السيئات». ويؤكد لنا أن التجربة برهنت على فعالية هذا الدعاء الأخير، فيقول : «وقد أخبرني من أثق به أنه جربه في دفع الداء الوبال مرارا يكتبه في بطائق ويلصقه بحيطان الدار فأصاب جميع جيرانه إلا داره وبالله التوفيق».

هذا الجانب في خطاب ابن هيدور يوحي بسيطرة الفكر الغيبي الميتافيزيقي، وقد يبدو اليوم متجاوزا، إلا أنه علينا أن نستحضر العصر الذي كانت تروج فيه مثل هذه الابتهالات، وهذا ليس على الصعيد العقائدي، لأن المجتمع المغربي كان وما يزال دينيا يلعب فيه الدين الدور الرئيسي في تشكيل القيم وتوجيه السلوك، وإنما على المستوى الطبي. فالمجتمع إذ ذاك كان يجد نفسه أعزل تماما أمام قوة الطاعون، وكانت جميع الأدوية المستعملة ضده لا تجدي فتيلا. فأمام عجز الطب، لم تكن هناك وسيلة أخرى سوى مزاولة الأساليب الروحية التي تقوي معنوية المريض، وتعزز حالته النفسية. فيمكن

اعتبار ما أورده ابن هيدور من نصائح ابتهالية من قبيل ما يعرف اليوم بالوسائل النفسية أو الحضانة الروحية التي يلتمسها المرضى من الاخصائيين في الطب النفسي.

بيد أن ابن هيدور لم يهمل الجانب الطبي .. وها هو ذا فصل في النصائح التي يقدمها في هذا الميدان

«فينبغي للإنس أن يدبر الهواء الذي يتنفس به إذ لا يمكنه تبديله ولا له مندوحة عنه لسواه اذ هو مادة حياته وتنفسه القلبي .. فيجب عليه إذ ذاك إصلاح جواهر الهواء ورده إلى مزاجه الملائم لمزاج الانس بما ذكرته الأطباء ورسمته العلماء من اتخاذ البيوت العالية ورشها بالرياحين الباردة ... ورشها بماء الورد الممزوج بالخل والتطيب به ومسح الوجه والأطراف بذلك والمواضبة (كذا) على شمه وشم الأرنج وأما الطعام والشراب فيكون موافقا للعادة والوقت والسن ويترك الثمل منه خصوصا عند النوم وكذلك يحذر كثيرا إدخال الطعام على الطعام وحض جالينوس على استعمال الترياق الكبير وذكر أنه ينفع نفعا عظيما من العفونات التي تكون من الوباء»[17].

نلاحظ أن وسائل العلاج أمر أقرب إلى النظافة وتنظيم الغذاء منه إلى وصف العقاقير. وليس هذا بغريب في وقت كانت الأدوية المتوافرة عديمة الجدوى لعلاج داء وبال كالطاعون. فكان أكثر ما يستطيع الطبيب أن يرجو في علاج المريض أن يلطف ألمه ما أمكن وينشط جسمه ويقوى معنويته. على أن ما هو جدير بالذكر تركيز المؤلف على وجود صلة بين الطاعون والهواء الذي نعرف أنه عامل من عوامل نقل العدوى. فالتفطن إلى وجود هذه العلاقة والاعتقاد بامكانية تلافي المرض بتطهير الهواء أمر رائع حقا.

هذه إذن نظرة سريعة إلى أهم ما ورد في رسالة ابن هيدور، ولعلها كافية لتظهر لنا أن المؤلف كان بعيدا عن الجبرية الغيبية التي تؤكد أن الطاعون ما هو إلا تجسيد لغضب قدرة إلهية خارقة. فلم نجد في خطابه ما ينم عن تفكير خرافي كاعتقاد بالجن وايمان بالسحر. وهذا أمر غير غريب حينما نتذكر أن ابن هيدور كان معاصرا لكتاب مرموقين كابن خاتمة، وابن الخطيب، والمقريزي، وابن خلدون، وهؤلاء جميعا تركوا كتابات في موضوع الوباء نزعوا فيها نزعة عقلانية واضحة. فلا شك أنه اقتبس منهم شيئا من معارفه بجانب ما اقتبسه من شيخه الذي كثيرا ما استشهد به في رسالته هاته.

---

(17) م. ن.، ورقة 4.

ـ رسائل الطاعون في القرنين XVIII وXIX

منذ نهاية القرن الرابع عشر دخل المغرب، كغيره من البلدان الاسلامية، في فترة زمنية طويلة ترتبط بالنكسة الحضارية والارتداد بالفكر إلى حقبة مظلمة. فقد انحسرت أهمية التفكير العقلاني أمام انتشار الفكر الخرافي، وانحصر النشاط العلمي في المدونات الفقهية الجامدة واجترار ما قرره السلف الصالح. وانعكست روح هذا الجمود الفكري فيما وصلنا من رسائل الطواعين في القرنين XVIII وXIX، فإذا بها عبارة عن توجهات ميتافيزيقية صرفة، ينصب فيها الاهتمام على رصد مفهوم الطاعون ومسألة العدوى والاحتراز على ضوء الأحاديث النبوية والتراث الفقهي الوارد في الموضوع، وذلك من أجل تحديد الموقف الشرعي الذي يتعين على الرجل المسلم اتخاذه زمن الطاعون.

* مفهوم الطاعون

انطلاقا من توجهات غيبية، يصور لنا الكتاب الطاعون بأنه من جملة البلايا التي سلطها الله على بني اسرائيل والطوائف الماضية لما عصوا أنبياءهم. وهم يروون في ذلك قول الرسول (ص) «الطاعون رجز أرسل على طائفة من بني اسرائيل أو على من كان قبلكم، فإذا سمعتم به بأرض، فلا تدخلوا عليه، وإذا وقع بأرض وأنتم بها، فلا تخرجوا فرارا منه»[18]. وكذلك هذا الحديث : «إن هذا الطاعون رجز وبقية عذاب عذب به قوم من قبلكم» [19]. فالطاعون إذن عقاب سماوي موجه، لا إلى المسلمين، وإنما إلى الكفار. ولإثبات ذلك، نجد الرسول (ص) يبعده عن المدينة. ولقد جاء بخصوص هذا في الحديث : «أتاني جبريل عليه السلام بالحمى والطاعون فأمسكت الحمى بالمدينة وأرسلت الطاعون إلى الشام»[20].

إذا كان الأمر كذلك، فماذا يقال عن المسلمين الذين يموتون هم أيضا بهذا الوباء مع أنه ليس موجها إليهم ؟ يجيب الكتاب على هذا السؤال بأن من مات به من المسلمين يكون بمثابة شهيد، تماما كمن خرج من داره على نية الجهاد. وهم يستندون في تقرير ذلك إلى مجموعة أخرى من الأحاديث النبوية، كقوله (ص) «الطاعون شهادة لأمتي ووخز أعدائكم من الجن، يخرج في الاباض

---

(18) رواه مالك في الموطأ.

(19) رواه مسلم.

(20) وهذا لا يتعارض مع الوقائع. فمن المؤكد أن مكة والمدينة لم تتعرضا، على الأقل في العصور الاسلامية الأولى، للطواعين كما تعرضت لها مناطق أخرى مثل فلسطين والعراق.

والمراق، الفار منه كالفار من الزحف، والصابر فيه كالمجاهد في سبيل الله»[21]. وفي رواية أخرى أن عائشة سألت الرسول عن الطاعون، فقال «كان عذابا يبعثه الله على من كان من قبلكم، فجعله رحمة للمسلمين، ما من عبد يكون في بلد، فيكون فيه، فيمكث صابرا محتسبا، يعلم أنه لا يصيبه إلا ما كتب الله له، إلا كان له مثل أجر شهيد»[22].

* اشكالية العدوى والاحتراز

قد يكون بوسعنا، بناء على ما تقدم، أن نحدد القاعدة الشرعية التي ينصح بها الكتاب الرجل المسلم عند ظهور الطاعون لا يجوز لأحد أن يفر من أرض هو بها إذا كان موجودا بها، كما لا يجوز له القدوم عليه إذا كان خارجها. لكننا نلاحظ مع ذلك أن الآراء تضاربت بالذات حول هذا السلوك، وهو تضارب يعكس الاختلاف في وجهات النظر لاختلاف آخر لخصه علي أومليل بقوله : «في مجتمع يغمره المقدس ويوجه تفكيره، يكون من شأن انتشار وباء عن طريق العدوى أن يثير مشكلة بين من يعتقدون أن العدوى حقيقة، وبين من يحلون محلها إرادة الله»[23]. بناء على ذلك، ساد اتجاهان رئيسيان. فبينما أكد البعض على ضرورة الأخذ بأسباب الوقاية، بما فيها الفرار من أرض الطاعون، دون أن يرى في ذلك ما يتعارض مع تعاليم الاسلام، نجد الاتجاه الآخر الذي ينهي عن الفرار، ويرى التسليم إلى مجاري القدر. ويمكن القول عموما إن مختلف الآراء التي أدلى بها كل طرف لدعم موقفه كانت تعكس في الحقيقة ذلك الخلاف الذي احتدم بين علماء الاسلام حول مشروعية الوقائية أكثر مما كانت تعبر عن رأي مستقل وليد النظر والاجتهاد[24]. وبالتالي فقد صيغت الكتابات التي كرست

---

(21) رواه مسلم والبخاري.

(22) رواه البخاري.

(23) علي أوميل : «الخطاب التاريخي. دراسة لمنهجية ابن خلدون»، المعهد الانمائي العربي، ص 88.

(24) إن مجموع الأحاديث النبوية المتعلقة بالعدوى تعكس اتجاهين يبدوان متعارضين في الظاهر. فهناك مجموعة أولى تنص صراحة على الابتعاد عن المصابين بأمراض معدية، وتنهي عن الخروج من مكان موبوء أو القدوم اليه. وهناك أحاديث أخرى يفيد ظاهرها بما ينفي حقيقة العدوى. وكانت النتيجة أن اتسعت عملية التأويل والتعارض بين الفقهاء. ويمكننا على ضوء المثال التونسي أن نلمس أبعاد هذا الاختلاف. فقد حدثنا ابن أبي الضياف في «اتحاف أهل الزمان ...» (تونس 1963، ج 3، ص 128) أن الناس انقسموا في تونس إلى فريقين إبان طاعون 1818، قسم «يرى الاحتفاظ وعدم الخلط بالعمل المسمى الكرنتينة»، وقسم آخر «لا يرى الاحتفاظ ويرى التسليم إلى مجاري القدر ومن المقدور لا يغني الحذر». ويضيف المؤلف أن عالمين تونسيين، هما بيرم ومحمد المناعي، كتبا بهذه المناسبة رسالتين حول مسألة الحجر الصحي، فأجابه الأول، وحظره الثاني، واستدل كل منهما بنصوص دينية لتدعيم وجهة نظريهما.

للموضوع في قوالب نصية جاهزة يكرر فيها اللاحقون ما قاله السابقون بدون رأي أو اجتهاد.

*** الاتجاه المناهض لحقيقة العدوى**

يضرب هذا الاتجاه بجذوره في القرون الماضية[25]. ونحن في محاولة التعرف على حلقاته الأساسية، سنتخير خمسة نماذج من أعلامه.

1) محمد بناني «رسالة في أحكام الطاعون»[26]

ألف محمد بناني هذه الرسالة عندما وقع الطاعون بفاس سنة 1156 هـ/1744 م، وقد أفصح في المقدمة عن الهدف الذي توخاه من وضعها، فقال «هذه أوراق جمعت من أحكام الطاعون فوائد كثيرة... لشدة الحاجة إلى ذلك لما وقع الطاعون في البلدة الادريسية سنة ست وخمسين بعد المائة والألف وقد عم في هذه السنة غالب بلاد المغرب»[27].

أورد المؤلف في البداية مجموعة من الأحاديث المتعلقة بالطاعون، والتي سبق ذكر بعضها، ثم انتقل إلى بيان حكم الدخول على الأرض التي وقع فيها الوباء والخروج منها. فذكر أن الأئمة اختلفوا في الموضوع، فطائفة حرمت القدوم عليه أو الفرار منه، وأخرى رأت ذلك مكروها، وثالثة أباحت القدوم إلا أنها رأت الفرار مكروها. ومع أن صاحبنا لا يحدد موقفه بوضوح من مختلف هذه الآراء، فإن ما يبرز من تضاعيف رسالته نهيه عن الفرار وضرورة التسليم بمجاري القدر. ونراه بالفعل يقف طويلا عند هذه الآية «ألم تر إلى الذين خرجوا من ديارهم وهم ألوف حذر الموت فقال لهم الله مُوتوا ثم أحياهم»[28]. تدل هذه الآية في نظره على أن الله كره خروجهم فرارا من الطاعون[29]، وهو نظير قوله تعالى «لن ينفعكم الفرار إن فررتم من الموت أو القتل»[30]، وقوله تعالى «أينما تكونوا يدرككم الموت»[31].

---

(25) من ذلك رسالة لمؤلف مجهول من القرن السادس عشر تحت عنوان «نشر لواء سلطنة التقوى»، خ ح، رقم 3734.

(26) مخطوط خ ع، د 1854.

(27) م. ن.، ورقة 44.

(28) م. ن.، ورقة47.

(29) سورة البقرة، الآية 243.

(30) سورة الأحزاب، الآية 16.

(31) سورة النساء، الآية 78.

2) رسالة الحضيكي[32]

جاءت رسالة الحضيكي هاته بناء على سؤال وجه إليه أحد فقهاء العصر إبان طاعون وقع اذ ذاك، لعله طاعون 1747 ـ 1748، وقد جاء فيه «فغاية ما يُحتاج إليه أن تكتب لنا شيئا من الأخبار الواردة في هذا الأمر، فهل نمكث في ديارنا ؟... وثانيا، يا سيدي، نريد أيضا من الله ثم منك أن تقيد لنا بعض الأخبار الواردة فيه لمن صبر في بلده، هل يكون شهيدا أم لا ؟»[34].

رد الحضيكي على هذا السؤال من منطلق الايمان بالقدر والقضاء وحتمية الموت، وفي ذلك يقول «وقد قدر الله الحركات والسكنات والأجل والأرزاق والأنفاس، ولن تموت نفس حتى تستكمل أجلها ورزقها...». ثم استعرض المؤلف الأحاديث النبوية التي تأمر بالصبر وتعد الصابرين بأجر الشهيد، وختم بقوله : «وأما الفرار من الوباء على ما هو المفعول في هذه البلاد من التفرق في الشعاب وتضييع المأمورات في المرضى والموتى فحرام بالاجماع»[35].

3) رسالة أحمد بن مبارك اللمطي[36]

من منطلق الايمان ببطلان حقيقة العدوى، انقاد المؤلف في هذه الرسالة إلى الحكم بجواز المعاملات التجارية بين الجهات الموبوءة والأخرى التي لم يظهر بها الوباء. يتضح هذا الموقف من أجوبته على عدد من الأسئلة الواردة عليه، فيما يلي بعضها مع أجوبتها

* «هل يجوز لهم القدوم على غيرهم ممن ليس بأرضهم طاعون بقصد التجارة أم لا... جوابه أنه جائز»[37].

* «وهل إذا أراد من ليس عندهم وباء منع القادمين عليهم من الدخول لأجل تجارة أو شراء كفن أو غير ذلك يمكنون من ذلك ويجوز لهم أم لا... (جوابه) لا يمنعون من القدوم لتجارة ولا لغيرها»[38].

---

(32) «المعسول»، ج 3، ص 185 ـ 187.
(33) وهو سيدي محمد بن عبد الله بن علي الايكداناني (من القرن 12 هـ).
(34) «المعسول»، ج 3، ص 185.
(35) م. ن.، س 186 ـ 187.
(36) مخطوط خ ع، د 1854.
(37) م. ن.، ورقة 50.
(38) م. ن.، ورقة 51.

* «وما حكم التبايع مع أهله والشراء منهم إن قدموا ولا سيما من مات به ؟ جوابه ما سبق في كلام إمامنا مالك من جوازه وذلك اعتماداً على نفي العدوى والطيرة»(39).

4) أحمد بن عجيبة: «سلك الدرر في ذكر القضاء والقدر»(40)

كان الصوفي أحمد بن عجيبة من أبرز من مثلت أفكاره القسمات الفكرية للاتجاه المناهض للاحتراز كما بلورها لنا في هذه الرسالة، وقد ألفها إبان طاعون 1798 ـ 1800. ومما هو جدير بالذكر أن السلطات المحلية بتطوان، حيث كان يقيم صاحبنا، قررت على إثر ظهور هذا الوباء في جهات أخرى من البلاد غلق أبواب المدينة تحفظا من العدوى، وحظي قرارها بموافقة طائفة من العلماء. ثم بعد أن داهم الوباء المدينة، نصح هؤلاء العلماء الناس بالفرار إن كانت لهم الاستطاعة. غير أن ابن عجيبة اتخذ موقفا مضادا. فزيادة على أنه بقي في تطوان، حيث مات جميع أولاده بالطاعون، فإنه ألف رسالته هاته ليهاجم أولائك العلماء الذين اعتقدوا إمكانية الافلات من الفرار، فهو يقول في مستهلها : «حملني عليه (تأليف الرسالة) أني رأيت كثيرا ممن يشار إليه بالعلم والعقل قد ضل وأضل وجعل يدافع المقادير بما يقدر من الأسباب والحيل»(41).

أما الأطروحة التي يدافع عنها فهي : «إن الموت والحياة بيد الله ولا تأثير لشيء من الأسباب في الموت وغيرها بل الأمر لله»، «فالواجب غلى العبد أن يسكن تحت مجاري الأقدار وينظر ما يفعله الواحد القهار»(42). بناء على ذلك، فإنه يرى أن التحصّن بإغلاق الأبواب أمر لا فائدة فيه بل على المرء أن يتسلح بالصبر والرضى والتسليم. بيد أنه لا يرى مانعا من اللجوء إلى الدعاء لكن مع الاعتقاد أنه لا يزيد في العمر شيئا. كما ينصح بالاكثار من الصلاة على رسول الله (ص)، مضيفا أن الشيخ مولاي العربي الدرقاوي، زعيم الزاوية الدرقاوية، نصحه بالطهارة وقت الوباء والصلاة ركعتين(43).

لتزكية هذا التواكل السلبي، يعمد المؤلف إلى الاستظهار بمجموعة من الآيات القرآنية، ثم يعقب قائلا : «فهذه الآيات صريحة في تحديد الأجل وتقديره

---

(39) م. ن.
(40) مخطوط، خ ع، د 2349.
(41) م. ن.، ورقة 1.
(42) م. ن.، ورقة 2.
(43) م. ن.، ورقة 14.

في الأزل، فلا يتأخر ولا يستعجل لا بالوباء ولا بغيرها، ... فلا يخف ولا يحذر إذ لا ينفع حذر من قدر»[44]. يورد ابن عجيبة أيضا مجموعة من الأحاديث النبوية وكلام السلف الصالح. على أنه يستشهد كذلك بأدلة استقاها من واقع التجربة والملاحظة، فيقول : «وقد رأيت كثيرا من أصحابنا تقدموا لغسل الموتى ومباشرة المرضى في مدينة تطوان وطنجة وسلا والرباط ومداشر القبائل بل لم يتقدم إلى ذلك غيرهم فغسلوا وكفنوا وباشروا المرضى فلم يصبهم شيء»[45]. وبأسلوب تهكمي يورد لنا هذه الرواية : «بلغني أن صاحبنا الفقيه المفرج لما بلغت الوباء بطنجة (كذا)، وقد كانوا غلقوا الأبواب ومنعوا من أتى من بلد الوباء من الدخول، أتى البوابين لما تحقق ظهورها في البلد فقال لهم .. لم تركتم الوباء تدخل، رداً لزعمهم»[46].

وابن عجيبة، حينما يقرر بطلان حقيقة العدوى، لا يتناسى الأحاديث النبوية التي تثبتها، إلا أننا نراه يتحايل على هذه الأحاديث بالحذف والتشويه بغية جعلها منسجمة مع آرائه. فبخصوص النهي عن القدوم على أرض الطاعون وعدم الخروج منها، يقول : «إذا أقدم (الانسان) عليها ووافق تمام أجله فمات بها ربما يقع في وهمه أو وهم غيره أنه لو لم يقدم لما مات فيقع في الاشراك». فالنهي إذن إنما هو في حق الضعفاء، أما الأقوياء، أو أهل اليقين التام، فلا يشملهم النهي لانتفاء العلّة؛ بل إن ابن عجيبة يذهب إلى أبعد حد، فيوصي أصحابه بالتزام ما اعتبره «شجاعة صوفية»، فيقول وكنت نقول لأصحابنا من أراد تربية اليقين وتعلم القوة والشجاعة فليذهب إلى محلها (أي أرض الطاعون) متوكلا على الله»[47].

5) العربي المشرفي «أقوال المطاعين في الطعن والطواعين»[48]

يستعرض المشرفي في بداية رسالته هاته آراء أطباء الاسلام في الطاعون، كابن سينا والأنطاكي، فيرى أنهم أرجعوه إلى أسباب طبيعية كتلوث الهواء وقلة الأمطار، وإلى بعض الظواهر الفلكية. ثم يستعرض نصائحهم المتعلقة بأساليب الوقاية والعلاج، كتجنب الاختلاط في زمن الوباء، واستعمال الخل عند الاصابة، وغير ذلك من الآراء التي تدل على أهمية الطب الاجتماعي

---

(44) م. ن.، ورقة 4.
(45) م. ن.، ورقة 13.
(46) نفسه، ورقة 14.
(47) نفسه، ورقة 13.
(48) مخطوط خ ع، رقم 2154.

وأصالة المعرفية الصحية الوقائية في الاسلام، في وقت لم تكن توجد مخابر أو معدات تكنولوجية. إلا أن صاحبنا لا يطمئن إلى مثل هذه الآراء، لأنه يعتقد أن لكل داء بسبب من الأسباب الطبيعية دواء باستثناء الطاعون الذي أعيى الأطباءَ دواؤه. لذلك نراه يجتهد في تقصي النصوص التي تركها حذاق علماء الاسلام، ويستخلص منها أن الطاعون لا ينشأ عن علة طبيعية، وإنما هو طعن من الجن. أما الأطباء الذين يخالفون هذا الرأي، فهم معذورون، لأن مسألة الطعن بالجن لا تدرك بالعقل. «فتكلموا على ما ينشأ عن ذلك الطعن بقدر ما اقتضته قواعد علمهم»(49). وعلى هذا، فلا مجال للتعويل على النصائح التي يقدمونها، كالنهي عن اجتماع الناس في المواسم زمن الطاعون، لأنها عديمة الجدوى. إثباتا لذلك يقول : «لقد مرت الأعوام ذات الوباء والزلازل والفتن والبلاء والانسان يباشر بيده الموتى ويحضر الملاحم ولا قصر له أجل دون الذي قدره له المولى عز وجل»(50). وفي موضع آخر : «ونجد من أصيب به يقوم عليه من أهله وخاصته من مخالطتهم له أشد من مخالطة الأجانب قطعاً والكثير منهم سالم فمن شهد بأن ذلك سببا في أذى المخالطة فهو مكابر. وقد ثبت بطلان العدوى بقوله (ص) «لا عدوى ولا طيرة»(51).

* الاتجاه المضاد

إلى جانب هذا الاتجاه المُغالي في تصلبه، هناك اتجاه آخر مثله عدد من الفقهاء الذين وإن لم يخرجوا من دائرة التأطيرات الغيبية، وبقوا داخل الاطار العام الذي رسمته الثقافة الفقهية التقليدية، فإنهم تعاملوا مع النصوص بنوع من المرونة والاعتدال، فقادهم ذلك إلى تأكيد حقيقة العدوى ومشروعية الاحتراز منها، بما في ذلك الفرار. ومن الذين مثلوا هذا الاتجاه :

1) محمد بن أبي القاسم الفلالي : «رسالة فيمن حل بأرضهم طاعون»

يظهر من المقدمة أن المؤلف كتب رسالته ليرد على الفقهاء الذين بلغ بهم التزمت مبلغه فرموا الفازين من الطاعون بضعف الايمان، فهو يقول «فهذا تقييد قصدت به جمع ما وقفت عليه من كلام الأئمة فيما يتعلق بالفرار من الطاعون... حملني عليه ما رأيت من إنكار بعض الناس على من خرج في زمانه ومن التشنيع عليهم وإطلاق الألسنة فيهم ونسبتهم إلى العصيان...»(52).

---

(49) نفسه، ورقة 25.
(50) نفسه، ورقة 32.
(51) نفسه، ورقة 93.
(52) مخطوط خ ع، د 2251، ورقة 49.

للرد على هذا الاتجاه يستظهر المؤلف بمجموعة من الآيات القرآنية وأحاديث الرسول (ص)، وآثار الصحابة وعلماء الاسلام في شأن إباحة الفرار من الضرر، بما في ذلك الوباء. ومن الأمثلة التي يذكرها روايتان ترجعان إلى العصور الاسلامية الأولى؛ إحداهما تتعلق بعمرو بن العاص الذي نصح أصحابه بالتفرق في الشعاب والأودية عندما ظهر الطاعون في الشام. والثانية بموقف عمر بن الخطاب الذي لم يتردد، عند قدومه إلى الشام، في العودة بمن معه من المسلمين لما علم بظهور الوباء بها. وتضيف الرواية أن أبا عبيدة سأل عمر قائلا «أفرارا من قدر الله ؟ فأجاب عمر نعم، نفر من قدر الله إلى قدر الله»[53].

لتعزيز الآثار النقلية، وظف المؤلف أيضا أدلة عقلية وبراهين منطقية. فهو يرى أن الفرار من أرض الطاعون بمثابة استعمال الدواء ؛ فكما أنه لا سبيل لأحد إلى تحريم التداوي من الأمراض، وكما لا يُعد ذلك مخالفا للقدر، فكذلك لا يكون الخروج من أرض الطاعون معارضا له. ويقول في موضع آخر

«اعلم أن الخارج من بلد الطاعون يشبه فرار من كان في موضع فسمع صوت لص أو شم رائحة سبع فخرج من ذلك الموضع هاربا مخافة أن يصيبه في ذلك الموضع مكروه .. فكما لا يُعد هذا معارضا للقدر ولا مدافعا لقضاء الله الذي لا مرد له كذلك لا يكون الخارج من أرض الطاعون معارضا للقدر...»[54].

قام المؤلف أيضا بمحاولة تركيبية للتوفيق بين الأحاديث التي تثبت العدوى، كقوله (ص) «فر من المجذوم فرارك من الأسد»، وبين الأحاديث التي تنفيها ظاهريا كقوله (ص) «لا عدوى ولا طيرة»، أو بينهما وبين ما ثبت من أكله (ص) مع المجذوم في قصعة واحدة قائلا «كل ثقة بالله وتوكلا عليه». وملخص قوله أن المراد بنفي العدوى أن لا شيء يعدي بطبعه نفيا لما كانت الجاهلية تتوهمه من أن الأمراض تُعدي بخاصية ذاتية من غير إضافة من الله، فأبطل الرسول اعتقادهم ذلك، وأكل مع المجذوم ليبين لهم أن الله هو الذي يمرض ويشفي، ثم نهاهم عن الدنو منه ليبين لهم أن هذا من الأسباب التي أجرى الله العادة بأنها تفضي إلى مسبباتها[55].

---

(53) نفسه، ورقة 55.

(54) نفسه، ورقة 73.

(55) نفسه، ورقتا، 75 و76.

2) محمد بن يحيى السوسي «تآليف في الطب»[56]

يظهر أن مؤلف هذه الرسالة ممن جمع بين الطب والفقه، أو شعر بضرورة الدفاع عن قناعته الطبية بأسلوب يرضي الفقهاء. وهكذا فإنه يدلي في تضاعيف رسالته بجملة من الأحاديث النبوية في موضوع الطاعون، ثم يذكر اختلاف الأئمة في مسألة الفرار أو القدوم، ليقرر في أعقاب ذلك أن الرأي بعدم القدوم وجواز الخروج هو الموافق لقاعدة الحذر من المهالك التي نصت عليها التعاليم الاسلامية. بعد ذلك يبرهن عن حقيقة العدوى بقوله «إن هذا المرض يعدي إذْ ثبت بالتجربة وكل بلد حافظ أهله على رد من جاء من أهل الوباء فإنهم يتعافون بذلك مدة حتى ينزل بهم أهل الوباء»[57].

تبعا لذلك فإنه ينصح باتخاذ التدابير الوقائية، كالعزلة والانفراد والابتعاد عن المريض، كما ينصح، عند حلول الوباء، بترك الاجتماعات المعتادة في الأفراح[58]. أما إذا دعت الضرورة إلى تمريض أو دفن ميت، فهو ينصح بالابتعاد عن رأس المريض ؛ وفي حالة الاصابة بالمرض، ينصح بالتماس العلاج من الطبيب[59]

أما أساليب العلاج فيحددها على الشكل التالي

«علاجه الفصد والحجامة في أزل الفصل الذي ظهرت فيه علامته، واستعمال التنقية بالاسهال، وليهجر اللحم عند ظهوره، وكل ما يولد الدم كالحلويات، ويشم النارنج والنعنع والقطران ويستعمل المبردات والترياق. وليكثر من الصدقات بغية فداء النفس وليواظب على الذكر ويتحرى في مسكنه موضعا نزها سالما من الوخم والأزبال وروائح الموتى والمرضى»[60].

---

(56) مخطوط خ ع، د 780.

(57) نفسه، ورقة 17.

(58) نفسه، ورقة 21 (ب).

(59) نفسه، ورقة 18.

(60) نفسه، ورقة 21.

بالاضافة إلى هذه الأدوية والنصائح، التي تدخل في مجال الطب الشعبي التقليدي الذي كان واسع الانتشار في مغرب العصر، هناك اشارات متفرقة في النصوص إلى ممارسة السحر والطلاسيم واستعمال البخور وتعليق الأحجبة ... فرجال الطب الشعبي والصلحاء، والعجوز بأعشابها، والسحرة بتعاويذهم وطقوسهم، هؤلاء جميعا عملوا بشتى الطرق على علاج أمراض الانسان وطرد الارواح الشريرة، وليس من الانصاف القول إن جميع هؤلاء كانوا دجالين ولم يسهموا بشيء في التخفيف من آلام المريض.

ومن الوسائل التي اعتبرت ناجعة في معالجة الطاعون استعمال زيت الزيتون ودلك الجلد به يوميا لمدة ممتدة. وقد أشاع دجاكسون استعماله إبان طاعون 1798 ـ 1800. وخلال طاعون 1818 حُددت

2 ـ أدبيات «الكرنتينة»[61].

إذا كان أدب الطواعين قد كشف لنا عن طبيعة التفكير الذي كانت تحتضنه الثقافة المغربية في مواجهتها هذا المشكل الداخلي المتعلق بالوباء، فإن أدب «الكرنتينة» يكشف لنا عن ردود فعل هذا الفكر تجاه أحد المستجدات الأوربية لحل ذلك المشكل، وذلك حينما يضطر (الفكر) إلى التوفيق بين بنيته العقلية السائدة وبين ما يتطلبه تبني تلك المستجدات من إعادة النظر في ثقافته أو وقوفه منها موقف الرفض.

نذكّر في البداية بأن أوربا كانت قد بدأت في اعتماد التدابير الصحية الوقائية منذ نهاية القرن الرابع عشر. إلا أنها لم توحد سياستها في هذا الميدان إلا ابتداء من عام 1851 بعد عقد أول مؤتمر دولي صحي بباريس [62] وأمام ضغط أوربا، شهدت عدة أقطار إسلامية تأسيس مجالس صحية دولية تتكون من أطباء وقناصل أجانب وممثلين عن تلك البلدان، في مقدمتها المجلس الأعلى للصحة بالقسطنطينية الذي أسسه محمود الثاني (1808 1839) عام 1838[63]، ثم إدارة الصحة العمومية بمصر التي أسسها محمد علي (1805 ـ 1838) سنة 1831[64]. ومنها كذلك المجلس الصحي الدولي بالمغرب، الذي يضرب بجذوره إلى عام 1792، والذي كان يتكون فقط من نواب الدول الأوربية الممثلة في طنجة. ومن التدابير التي كانت تتخذها هذه المجالس، فرض حجر صحي على السفن الموبوءة أو المشكوك في حالتها الصحية، وهو ما عرف في الأدب الاسلامي المعاصر بـ «الكرنتينة».

= كيفية استعماله في وصفة ترجمت إلى العربية بأمر مولاي سليمان وأذيعت في مختلف أقاليم المملكة. كما يخبرنا ابن عبد الرحمن الفاسي بأنه تم استعمال الدواء نفسه إبان كوليرا 1834 («تذكرة المحسنين»، م. س.، ص 367).
من جهة أخرى، تجدر الإشارة إلى أن المغاربة كانوا، على عكس ما يقال، يقبلون على الأطباء الأجانب. نذكر على سبيل المثال أنه ما كاد يحل الطبيب الانجليزي لمبريير بأصيلة في أكتوبر 1789 حتى هرع إليه عدد كبير من المرضى لاعتقادهم بأن للأوربيين القدرة على معالجة جميع الأسقام (Lemprière, 1801, op, cit., p. 12). وتكثر الاشارات في الوثائق إلى تهافت الناس على الأطباء الأجانب وكان السلاطين أنفسهم يلتجئون إليهم إما لعلاجهم أو لعلاج رجالات دولتهم. أخيرا تجدر الاشارة إلى إقبال المغاربة على التلقيح الذي تعمم بالمراسي ابتداء من عام 1875 بفضل الأطباء الأجانب.

(61) أصل الكلمة اجنبي ومعناه الحجر الصحي.

(62) **Recueil des travaux du Comité consultatif d'hygiène de France**, Paris. 1972.

(63) حول هذا المجلس، انظر: PROUST (A.) : **La défense de l'Europe contre le choléra**, Paris, 1982, pp. 365-340

(64) م. ن.، ص 383 ـ 394.

وكما وصف المغاربة بعض مظاهر التقدم في البلدان التي زاروها، فقد وصفوا أيضا هذه «الكرنتينة»، وعرّفوا بها في بلدهم قبل أن تطبق فيه على يد المجلس الصحي.

أول مثال نتوفر عليه، مثال السفير المغربي ابن عثمان في رحلته إلى إسبانيا المسماة «الاكسير». فبعد وصوله إلى سبتة سنة 1779، وصف «الكرنتينة» بقوله

«وقد ذكروا لنا قبل أن لابد من أن نجعل الكرنتينة ومعناها أن يقيم الذي يرد عليهم في موضع معروف عندهم معد لذلك أربعين يوما لا يخرج منه ولا يدخل إليه أحد... ولهم في ذلك تشديد كثير حتى أن الذي يأتي إلى صاحب الكرنتينة بالطعام يطرحه له من بعد ويحمله الآخر ولا يتماسان. وإن ورد عليهم بكتاب ذكروا أنهم يغمسونه في الخل بعد أن يقبضوه منه بقصبة»[65].

إن هذا الوصف الدقيق يجعلنا نستنتج أن «الكرنتينة» كانت ظاهرة جديدة لا عهد للمغاربة بها وقتذاك، لذلك نرى ابن عثمان يجتهد في وصفها كشيء غير مألوف. غير أننا نلاحظ أنه اكتفى بالوصف دون إبداء رأيه وموقفه منها، تماما كما فعل الطهطاوي عندما وصف الحجر الصحي الذي فرض عليه بعد وصوله إلى مرسيليا[66].

بعد ابن عمثان بحوالي 15 سنة، تحدث المؤرخ الزياني في كتابه «الترجمانة الكبرى» عن التدابير الصحية التي اصطدم بها في تونس في طريق عودته من رحلته الثالثة سنة 1794، فذكر أن السفينة التي كانت تقله مع عدد من الحجاج والركاب الأتراك والمسيحين لم يسمح لها بحرية الدخول في ميناء تونس إلا بعد قضاء حجر صحي لمدة 20 يوما. وهنا لم يتردد الزياني في اعتبار هذا الاجراء مخالفا لما تأمر به الشريعة، فصرح قائلا «وبعد يومين جاءنا الاذن بالنزول إلى الكرنتينة الشنعا الممنوعة عرفا وشرعا»[67]. ثم زاد قائلا في موضع آخر «وأنزلونا بقلعة تيكي وسط البحر بقصد بدعة الكرنتينة التي جعلوها دفعا للوباء قبح الله مبتدعها»[68].

---

(65) ابن عثمان (محمد المكناسي): **الاكسير في فكاك الاسير**، حققه محمد الفاسي، منشورات المركز الجامعي، البحث العلمي بالرباط، 1985.

(66) انظر عمارة (محمد) **الأعمال الكاملة لرفاعة الطهطاوي**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1973، ج 2، ص 53.

(67) الزياني (أبو القاسم) : **الترجمانة الكبرى**، مطبعة فضالة، 1967، ص 363.

(68) م. ن.، ص 282.

المثال الثالث يرجع إلى النصف الأول من القرن التاسع[69]. ففي 26 يناير 1841 حل العربي المشرفي بمصر في طريقه إلى الحج، فعاين هناك الحجر الصحي الذي كان يفرض على الحجاج تحت إشراف الهيئة القنصلية، وعبر عن موقفه منها بقوله «نعوذ بالله من هذا الاعتقاد فلا يموت ميت دون أجله»[70].

المثال الرابع والأخير يرجع إلى النصف الثاني من القرن، وهو الفترة التي أصبحت فيها مسألة الحجر الصّحّي تلاقي اهتماماً متزايدا من طرف المفكرين المغاربة الذين وجدوا أنفسهم مدعوين للبث في مشروعيتها أو عدم مشروعيتها بعد أن أصبح العمل جاريا بها في مراسي بلادهم على يد المجلس الصحي ؛ وكان الناصري من بين الذين تولوا القيام بهذه المهمة. ولا حاجة لنا هنا إلى تحليل الفتوى التي أصدرها في الموضوع طالما أننا قمنا بدراستها في بحث آخر[71]. لنشر سريعا إلى أنه أخضع المسألة لقواعد الفقه ليقف على حكمها الشرعي، وانتهى إلى ضرورة تحريمها لأن مصالحها، في نظره، غير محققة على عكس مفاسدها، بل إنه اعتبر الحجر الصحي لا يهدد مصالح الناس المادية فحسب، وإنما أيضا عقائدهم الدينية «فالحاصل أن الكرنتينة اشتملت على مفاسد كل منها محقق فتعين القول بحرمتها، وجلب النصوص الشاهدة لذلك من الشريعة لا تعوز البصير»[72].

قد يعترض علينا بأن موقف الناصري هذا إنما جاء بناء على تحظير استخدام أداة عمل أوربية وتحت إشراف سلطة أجنبية دخيلة ممثلة في المجلس الصحي. أو بعبارة أخرى أنه كان مظهرا من مظاهر مقاومة النفوذ الأوربي، سيما وأن المؤلف ما فتىء يذكرنا في كتابه «الاستقصا» بالطابع المدمر لهذا النفوذ. إلا أن هذا الاعتراض ينهار من أساسه عندما نستمع إليه وهو يعقب على التدابير التي نصح بها أحمد المنصور السعدي ولده أبا فارس عند ظهور طاعون في عهده. يقول الناصري «وقع في كلام المنصور رحمه الله أمران يحتاجان إلى التنبيه عليهما. الأول إذنه لولده أبي فارس في الخروج من مراكش إذا ظهر بها أثر الوباء، ولو شيئا يسيرا، وهذا محظور في الشرع كما هو معلوم ومصرح به في الأحاديث. والثاني، أمره إياه ألا يقرأ البطائق الواردة عليه من السوس (حيث ظهر الوباء) وإنما يتولى قراءتها كاتبه بعد أن تغمس في الخل،

---

(69) «أقوال المطاعين»، م. س.، ورقتا 31 ـ 32.

(70) م. ن.

(71) انظر رسالتنا عن «المجلس الصحي»، ج 2.

(72) الناصري، **الاستقصا**، ج 5، ص 183.

وهذا عمل من أعمال الفرنج ومن يسلك سبيلهم في تحفظهم من الوباء المسمى عندهم بالكرنتينة»[73].

استخلاص

إن أهم عطاء كنا نتوقعه من أدب الطواعين هو أن يمدنا بما من شأنه أن يغني معلوماتنا عن تاريخ الأوبئة ومدى تأثيرها في حياة البلاد. إلا أننا وجدناه يضرب صفحا عن هذا الجانب، ويوجه الاهتمام أساسا إلى البحث النظري الشرعي المتعلق بالسلوك الذي ينبغي للرجل المسلم اتخاذه في زمن الطاعون. مع ذلك، فإن هذا لا يدعو إطلاقا إلى التقليل من أهميته. وأهميته تكمن في تعبيره عن طبيعة التفكير السائدة خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر فيما يتعلق بمسألة العدوى والاحتراز. ولقد رأينا أن تلك المسألة كانت محور اختلاف بين الأطراف الفكرية المتباينة، تبعا لتباين ظروف كل مفكر ولشدة أو ضعف ارتباطه بالفكر الطرقي السائد. فطائفة من الفقهاء قادتها نزعتها القدرية التسليمية إلى الوقوف في تعارض صريح مع حقيقة العدوى، واعتبرت الاحتراز منها أمرا محظورا شرعا لأنه في نظرها بمثابة الفرار من القدر. وطائفة أخرى أخضعت النصوص لتفسير عقلاني متميز جلب معه نتائج مخالفة تماما. ولم يكن غرضنا من إبراز هذا الاختلاف الوقوف على هيمنة هذا الاتجاه أو ذاك، فهذا جانب يشكل إحدى مهمات الباحثين في ميدان الفكر. وحسبنا أن نقرر هنا، فيما يخص موضوعنا، أن الاتجاه المعارض للاحتراز خلق أساسا عميق الجذور سرعان ما تحول في أيدي الفقهاء، خاصة في القرن التاسع عشر، إلى سلاح فكري وأداة تبرير لرفض التنظيمات الصحية الوافدة التي طرحت آنذاك بحدة.

---

(73) كان قاضي مراكش عبد الله بن خضراء السلاوي على رأي الناصري، فقد كتب يقول : «وأما حكم الكرنتينة فهو الحظر ... وبه أقول لما فيه من الفرار من القدر والقضاء»، م. ن.، ص 185.
مثل هذه المواقف المتزمتة هي التي ندد بها العالم الجزائري حمدان خواجة (1775 ـ 1840) في رسالته «اتحاف المنصفين والادباء بمباحث الاحتزار عن الوباء» (الجزائر 1968). فقد دفعه إلى تأليفها ما رآه من نبذ بعض الفقهاء جميع ما جاء من أوربا ولو كان فيه رقي أمتهم، ومن ذلك رفضهم اتخاذ الحجر الصحي. ويرجع خواجة هذا الموقف إلى الجهل والتزمت. ويتعرض المؤلف إلى بيان حقيقة «الكرنتينة» ويدعو إلى ضرورة تطبيقها في العالم الاسلامي ولا يرى مانعا من الاستعانة بالأوربيين في هذا المجال.
هذا الموقف الذي عبر عنه خواجة هو الذي اتخذه فقيه مغربي مجهول الاسم في رسالته : «فتوى على الدواء والطبيب» (مخطوط خ ع، د 1544)، لكن يبدو من الخط والمداد والورق أنه عاش في بداية القرن العشرين. ومما ورد في رسالته : «والحاصل أن الكرنتينة مما يظهر أنها جائزة كما علم مما سبق وان كانت من اختراع الافرنج فلا بأس بالاستعانة برأيهم اذا اقتضى الحال اذ قد برعوا في كيفية التحفظ والتحرز من الوباء وحسم مادته ...».

ولقد رأينا، بالفعل، أن فقهاء العصر تبنوا، فيما يخص قضية الحجر الصحي، وجهة نظر متصلبة اتخذت اتجاها صريحا في معارضته، بل والتجأ بعضهم، في إطار محاربته، إلى استعمال سلاح الفتاوي، الذي نعرف أهميته وخطورته في توجيه الرأي العام المغربي. وقد تمكن هذا الرأي المتصلب، وتحت شعار الغيرة الدينية والحفاظ على تراث السلف الصالح، من إجهاض بعض المحاولات التي كانت تتوخى دفع المخزن إلى تبني الحجر الصحي كتنظيم مخزني جديد. يذكر عبد الوهاب بن منصور في هذا الصدد «كان بركاش ومن تقدمه من كبار الموظفين والولاة المتنورين الذين تفتحت عيونهم على محاسن الحضارة الأوربية قد اقترحوا على حكوماتهم إنشاء محاجر صحية وأشاروا عليها بالعناية بشؤون الصحة، تأمينا لسلامة المواطنين المغاربة والمستوطنين الأجانب، فكانت اقتراحاتهم وإشاراتهم تقابل من طرف الوزراء والكتاب والعلماء المتخلفين فكريا بالاهمال وأحيانا بالاستخفاف بدعوى أن ما يصح تطبيقه في بلاد النصارى لا يصح تطبيقه في بلاد المسلمين، وأن منع اختلاط السليم بالموبوء لا يجوز شرعا لأنه فرار من القدر»[74].

إن هذا الموقف يرينا على نحو واضح الدور الذي مارسته طائفة من الفقهاء في معارضة الجديد، وتكريس القديم، ويتيح لنا إلقاء بعض الضوء على مسألة هامة كانت تُطرح بإلحاح، وهي مسألة الاصلاح الصحي الذي غاب في برنامج سيدي محمد ومولاي الحسن. لقد كان هذا الاصلاح يصطدم بتيار معارض قوي له نفوذه داخل المخزن بل وعلى موقف السلاطين. فعندما وافق محمد بركاش عام 1878 على فرض نطاق صحي حول طنجة لحمايتها من الكوليرا التي ظهرت بفاس ومكناس، صبّ عليه مولاي الحسن جام غضبه في رسالة توبيخية يقول فيها «وتعجبنا من قبولك منهم (السفراء الأجانب) ذلك الكلام وسماعه فضلا عن العمل به مع أنه مخالف لشريعتنا المطهرة، فإن المعتمد في ديننا أن لا عدوى ولا طيرة وأن الذي في أحاديث نبينا الصادق الصدوق صلى الله عليه وسلم أن لا يقدم على بلاد هو فيها (الوباء) ولا يخرج من بلاد ظهر فيها فرارا منه»[75].

---

(74) مجلة «الوثائق» الرباط، ع 4، ص 332.

(75) رسالة من مولاي الحسن إلى محمد بركاش، 12 رمضان 1295/9 شتنبر 1878 (NEHLIL/ XXXIX)

والنتيجة التي يمكن استخلاصها أن الايديولوجية المهيمنة في مغرب القرنين الثامن عشر والتاسع عشر لم تكن عاملا مساعدا على توجيه اهتمام المخزن نحو الاستفادة من التجربة الأوربية في ميدان الحجر الصحي، فظلت هناك بالتالي ثغرة كبيرة في جهازه، بجانب ثغرات أخرى، كانت تتجلى خطورتها ومآسيها في جيوش الوباء التي كانت تجتاح البلاد وتخلف الدمار والخراب واضمحلال العلم وذوي الاستعداد، على حد تعبير المصلح الجزائري حمدان خواجة.

خاتمة

إن مشكلة التخلف، التي ما يزال المغرب يعاني منها وهو على عتبة العقد الأخير من القرن العشرين، صيرورة تاريخية معقدة، تتداخل أسبابها وتتشابك، بحيث يكون من الصعب عزل عامل واحد وجعله مسؤولا. ولست أريد هنا أن أتخذ موقفا من النقاش الذي احتدم بين الباحثين حول هذه الأسباب. لكن الملاحظة التي تبرز تلقائيا على ضوء هذا البحث هي أن المجاعات والأوبئة كانت من بين الخوانق على درب التنمية، بحيث إنها لم تخلق أمام مغرب الأمس ظروفا مناسبة للإقلاع.

بدأ هذا الانهيار الديموغرافي يأخذ أبعاده الخطيرة منذ القرن الرابع عشر مع الطاعون الأسود، ثم تلاحق في العصور التالية بتكرر موجات القحوط والأوبئة، مما كان يؤدي دوريا إلى التقوقع الاجتماعي والانكماش الصناعي والتجاري، وإتلاف التجهيزات، وتخريب شروط الاستقرار الحيوية لانتشار الزراعة وتقدمها، ويحكم على الهياكل الانتاجية بالثبات والركود. كما كانت معالم الثقافة تنطمس، وتصبح المساجد، التي باهت برحابها وخزائن كتبها، قاعا صفصفا، وأفناء خاوية لا حياة للعلم فيها.

كانت أوربا، قبل تصنيعها، تعاني هي الأخرى من هذه الويلات. لكن القارة تجندت منذ وقت مبكر للدفاع عن بلدانها ضد الأوبئة السارية عن طريق الأخذ بنظام الحجر الصحي، مما جعلها تكسب عنصر تفوق آخر في الوقت الذي أخذت تشق طريقها نحو الرقي. وقد تكرس تفوقها في هذا الجانب مع انحسار موجة المجاعات بها ابتداء من القرن الثامن عشر، وشهدت بالتالي تزايدا ديموغرافيا هاما كان له تأثير ظاهر على ازدهار النظام الرأسمالي واستفحال شأنه. إذ مما لا شك فيه أن نمو عدد السكان وفّر الأيدي العاملة اللازمة للنهوض بالمشاريع الجديدة والعمل فيما يؤمن أود عدد كبير من المستهلكين. كما كان من نتائجه تضخيم الأسواق وتنشيط الأعمال التجارية.

وفيما كانت أوربا تعيش ثورة سياسية واقتصادية عاصفة، وتتحرك بسرعة نحو التراكم المجدد لرأس المال، بقي المغرب، في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، بلدا يعيش على أنماط الانتاج والتجارة القائمة على التراث القروسطي، تستهلك الأوبئة والمجاعات رأسماله البشري. لذلك لم يكن له مفر من الوقوع لقمة سائغة للرأسمال الأجنبي.

ولقد أشرنا في فصول هذا البحث إلى أن الأوربيين رعوا الجوع في المغرب، بل وعملوا على توسيع نطاقه بطرق مباشرة وغير مباشرة، وهذا يعني أن العوامل الخارجية تفاعلت مع العوامل الطبيعية بطريقة جدلية لتكريس التخلف الذي ما تزال البلاد تجتر آثاره إلى اليوم.

البيبليوغرافية

أولا : الوثائق

1 ـ الوثائق المغربية

ـ مديرية الوثائق الملكية بالرباط

أصبح البحث ميسرا كثيرا في هذه الوثائق بفضل الجهود التي بذلتها المديرية. فبالاضافة إلى إمكانية التصوير، فإن الوثائق مصنفة بدقة حسب السنوات والشهور، كما توجد ملفات خاصة بالمدن. وقد راجعنا حوالي خمسين ملفا خرجنا منها بحصيلة هامة. واستفدنا كذلك من الدورية التي تصدرها المديرية تحت عنوان «الوثائق»، التي صدر منها لحد الآن سبعة أعداد.

ـ الخزانة الحسنية بالرباط

راجعنا عددا كبيرا من الملفات والكنانيش التي تزخر بها هذه الخزانة. وقد استفدنا منها بالخصوص في تسليط الأضواء على الدور الاجتماعي الذي كان يقوم به المخزن في أوقات المجاعات.

ـ مكتبة تطوان

تضم هذه المكتبة مراسلات النائب السلطاني محمد الطريس. وقد سبق أن استفدنا منها كثيرا في تحضير رسالتنا عن «المجلس الصحي الدولي بالمغرب». إلا أننا لم نعثر فيها هذه المرة سوى على وثائق محدودة تهم موضوع هذا البحث.

2 ـ الوثائق الأجنبية

ـ الوثائق الفرنسية

*** وثائق السفارة الفرنسية سابقا بطنجة ووثائق القنصليات الفرنسية بالمراسي**

توجد هذه الوثائق محفوظة اليوم ضمن الوثائق الفرنسية الدبلوماسية بمدينة نانت، وهي تضم ذخيرة كبيرة تتناول مختلف جوانب الحياة المغربية في القرون الأخيرة. وتتعلق أساسا بتقارير ومراسلات السفارة الفرنسية سابقا بطنجة والقنصليات الفرنسية سابقا بالمراسي المغربية، وبينها وبين السلطات المغربية والفرنسية. وتوجد ضمنها مجموعات محررة بالعربية، هي عبارة عن رسائل موجهة من السلاطين وولاتهم إلى القناصل والسفراء الأجانب. ونظرا لأهمية هذه المجموعات الأخيرة، نورد فيما يلي أرقامها

ـ ملف 72 : رسائل من محمد بن عبد الله ومولاي سليمان ومولاي عبد الرحمن.

ـ ملف 73 : رسائل من محمد بن ادريس، 1261 ـ 1263 هـ.

ـ ملف 73م : رسائل العربي بن المختار، 1265 هـ.

ـ ملف 73م رسائل من السلطات الشريفة، 1256 ـ 1262 هـ.

ـ ملف 74 : مراسلات بوسلهام بن علي، 1256 ـ 1266 هـ.

ـ ملف 74م : مراسلات بين قنصل فرنسا بطنجة وبوسلهام بن علي، 1265 ـ 1266 هـ.

ـ ملف 74م : مراسلات محمد الخطيب، 1267 ـ 1268 هـ.

ـ ملف 75 رسائل من مختلف السلطات المغربية، 1201 ـ 1266 هـ.

ـ ملف 76 رسائل من السلطات المغربية، 1268 ـ 1287 هـ.

ـ ملف 77 : مراسلات محمد الخطيب، 1272 ـ 1279 هـ.

ـ ملف 77م : رسائل محمد الخطيب، 1267 ـ 1279 هـ.

ـ ملف 77م : رسائل محمد بركاش، 1283 ـ 1288 هـ.

- ملف 78 رسائل من السفارة الفرنسية إلى بركاش، 1267 1271 هـ.

- ملف 78م رسائل من السلطات المغربية، 1290 ـ 1301 هـ.

- ملف 79 : رسائل من موسي بن أحمد، 1291 ـ 1294 هـ.

- ملف 79م : رسائل من السفارة الفرنسية إلى موسى ابن أحمد، 1291 ـ 1294 هـ.

- ملف 79م رسائل من السفارة الفرنسية إلى بركاش، 1290 ـ 1294 هـ.

- ملف 80 رسائل من السلطات المغربية إلى السفارة الفرنسية، 1299 ـ 1302 هـ.

- ملف 80م رسائل من محمد بركاش، 1303 ـ 1313 هـ.

- ملف 81 : رسائل من السفارة الفرنسية، 1303 هـ.

أما الملفات التي استفدت منها في هذا البحث فتحمل الأرقام التالية

78، 90-93، 100-105، 107-110، 113، 118، 121، 166-167، 180، 182، 184-185، 500-502، 606-609، 612-613، 794، 834، 1175، 1253.

بالاضافة إلى هذه الملفات، التي تتضمن وثائق متفرقة عن الموضوع، توجد ملفات أخرى مخصصة بكاملها للقضايا الصحية، فيما يلي أرقامها

- ملف 500 قضايا صحية المجلس الصحي الحج المغربي 1840-1901.

- ملف 501 قضايا صحية مختلفة، 1879 ـ 1906.

- ملف 502 قضايا صحية، 1906 ـ 1911.

- ملف 504 أوبئة، 1895 ـ 1923.

- ملف 508 : لجنة النظافة، سجون، 1897 ـ 1920.

* وثائق وزارة الخارجية الفرنسية بباريس

استفدنا خاصة من المجلدات التالية

C.P.M. ; t. 1 (1583-1811).

C.P.M ; t. 24 (1851).

C.P.M ; t. 45 (1881).

C.P.M. ; t. 46 (1881).

C.P.M ; t. 66 (1893).

C.C ; Casablanca, t. 1 (1850 - 1877).

C.C. ; Casablanca, t. 2 (1878-1901).

C.P. des Consuls ; t. 1, Mogador-Casablanca (1868-1881).

C.P des Consuls ; t. 2, Modagor-Rabat (1882-1892).

Affaires diverses. Maroc ; t. 4 (1867-1879).

Mémoires et Documents. Maroc ; t. 13 (1729-1781).

ومن بين الوثائق المنشروة، استفدنا من مراسلات القنصل الفرنسي شينيي، التي جمعها ونشرها

GRILLON (P.) **"Un chargé d'affaires au Maroc. La correspondance du consul Louis Chénier. 1767-1782"**; Paris, 1970, 2 vol.

* وثائق فانسين

تتضمن مراسلات وتقارير رؤساء البعثة العسكرية الفرنسية بالمغرب. وهي غنية بالمعلومات عن القبائل وتحركات «محلة» السلاطين، كما تتضمن إشارات متعددة إلى الجفاف والجراد والجوع والوباء. إلا أنها لم تبدأ في مَدِّنا بمثل هذه المعطيات إلا مع نهاية عهد مولاي الحسن وبداية عهد مولاي عبد العزيز.

- الوثائق الاسبانية

* وثائق رئاسة الحكومة بمدريد

تتضمن مادة غزيرة عن المغرب لم تستغل لحد الآن. إلا أنني لم أتمكن، لعدة اعتبارات، من استغلالها استغلالا مكثفا في هذا البحث. مع ذلك فقد وظفت حوالي 30 وثيقة خاصة في الفصل المتعلق بكوليرا 1895.

ـ الوثائق الأمريكية

* وثائق القنصلية الأمريكية سابقا بطنجة

راجعت من هذه الوثائق سلسلة تحمل رقم T 61، وهي عبارة عن مراسلات قناصل الولايات المتحدة بطنجة، وتضم 27 مجموعة تغطي الفترة الممتدة بين 1797 و1906، فيما يلي أرقامها (*)

المجلد 1	من 2 غشت 1797 إلى 24 دجنبر 1802.
المجلد 2	من 31 يناير 1803 إلى 1 أكتوبر 1810.
المجلد 3	21 فبراير 1811 ـ 31 دجنبر 1819.
المجلد 4	4 فبراير 1819 ـ 20 يوليوز 1820.
المجلد 5	12 يونيو 1831 ـ 7 يونيو 1837.
المجلد 6	3 يونيو 1848 ـ 21 نوفمبر 1848.
المجلد 7	1 أبريل 1848 ـ 10 ماي 1861.
المجلد 8	1 يونيو 1861 ـ 1 أكتوبر 1867.
المجلد 9	15 نوفمبر 1867 ـ 25 أكتوبر 1871.
المجلد 10	8 نوفمبر 1871 ـ 7 ماي 1875.
المجلد 11	28 يونيو 1875 ـ 31 دجنبر 1878.
المجلد 12	1 يناير 1879 ـ 17 دجنبر 1880.
المجلد 13	1 يناير 1881 ـ 16 فبراير 1883.
المجلد 14	14 مارس 1883 ـ 30 يناير 1886.
المجلد 15	24 فبراير 1886 ـ 30 أبريل 1887.
المجلد 16	2 ماي 1887 ـ 30 يونيو 1888.
المجلد 17	5 يوليوز 1888 ـ 28 يوليوز 1890.
المجلد 18	4 غشت 1890 ـ 26 أبريل 1893.
المجلد 19	2 ماي 1893 ـ 21 فبراير 1895.
المجلد 20	4 مارس 1895 ـ 30 يونيو 1896.
المجلد 21	1 يوليوز 1896 ـ 30 أبريل 1897.
المجلد 22	7 ماي ـ 27 أبريل 1898.
المجلد 23	5 ماي ـ 27 دجنبر 1898.

* توجد هذه الميكروفيلمات اليوم بالقنصلية الأمريكية القديمة بطنجة.

المجلد 24 4 يناير ـ 30 دجنبر 1899.
المجلد 25 2 يناير ـ 30 مارس 1901.
المجلد 26 1 أبريل 1901 ـ 14 دجنبر 1903.
المجلد 27 9 يناير 1904 ـ 9 غشت 1906.

هذا وتوجد ضمن هذه الوثائق مجموعة أخرى ضخمة تتعلق بوثائق الهيئة الدبلوماسية المعتمدة سابقا بطنجة، وهي تضم 28 مجلدا تغطي الفترة المتراوحة بين 1868 و1924. وقد سبق أن نشرنا ملخصا لمضامينها في مجلة «اسبرس ـ تامودا» (1980 ـ 1981). ووظفنا منها في هذا البحث ملفا يحمل رقم 27 وهو خاص بمكافحة الجراد عام 1897.

ثانيا : المصادر والمراجع

1 ـ معطيات ودراسات عن الأوبئة والمجاعات والصحة بالمغرب

ـ باللغة العربية

ابن الحاج (أحمد بن محمد بن حمدون السلمي) **الدر المنتخب المستحسن في بعض مآثر أمير المومنين مولانا الحسن»**، مخطوط خ ح، رقم 1920 (اهتم بذكر الأوبئة والمجاعات).

ابن سودة (عبد السلام) **إتحاف المطالع**، خ ح، رقم 10651 (على الآلة الكاتبة) (اهتم بذكر الأوبئة والمجاعات).

ابن عبد الرحمن (عبذ الكبير الفاسي) «تذكرة المحسنين في وفيات الأعيان وحوادث السنين»، خ ع، ك 270، رابعة مجموع، ص 185ـ380 (اهتم بذكر الأوبئة والمجاعات).

ابن عبد الله (بن محمد اليعقوبي) «جواب حول الفارين في زمن المسغبة أو الطاعون»، نشر في **المعسول**، ج 2، ص 55.

ابن عجيبة (أحمد) : **سلك الدرر في ذكر القضاء والقدر**، مخطوط خ ع، د 2589 (كتبت الرسالة بمناسبة طاعون 1214 هـ).

ابن مبارك (أحمد اللمطي) : **جواب في أحكام الطاعون**، في مجموع مخطوط، خ ع، د 1854.

ابن ناصر (أبو الحسين علي محمد الدرعي) رسالة في طاعون 1090 ـ 1091 هـ، أوردها ابن ناصر (محمد) في **الدرر المرصعة بأخبار صلحاء درعة**، مخطوط خ ع، ك 265، ص 145 ـ 153.

ابن هيدور (علي بن عبد الله التادلي) : **الأمراض الوبائية**، مخطوط خ ح، رقم 9605.

أستيتو (محمد) **الكوارث الطبيعية في تاريخ مغرب القرن السادس عشر**. دبلوم الدراسات العليا، كلية الآداب، فاس، 1988.

البزاز (محمد الأمين) **المجلس الصحي الدولي بالمغرب (1792 ـ 1929)**، دبلوم الدراسات العليا، كلية الآداب، الرباط، 1980.

ـ «المجلس الصحي والمخزن وكارثة 1878»، في **مجلة دار النيابة**، طنجة، 1984، ع 4، ص 18 ـ 34.

ـ «وباء الطاعون بالمغرب (1798 1800)»، في **مجلة دار النيابة**، طنجة، 1984، ع 2، ص 52 ـ 61.

ـ «الاصلاحات والمشكل الصحي»، ندوة **الاصلاح والمجتمع المغربي في القرن التاسع عشر**، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط، سلسلة ندوات ومناظرات، رقم 7، مطبعة النجاح، الجديدة، 1986.

بنعبد الله (عبد العزيز) **الطب والأطباء بالمغرب**، المطبعة الاقتصادية، 1960.

بناني (محمد بن الحسن) **رسالة في الطعن والطواعين**، في مجموع مخطوط، خ ع، د 1854 (كتبها لما وقع الطاعون بفاس عام 1156 هـ).

بوشعراء (مصطفى) «الجوائح والقواصم»، في **مجلة دار النيابة**، طنجة، 1984، ع 2، ص 34 ـ 46.

البوشواري (سيدي محمد بن عبد الله) «تقييد في مجاعة 1878 بسوس»، نشر في **المعسول**، ج 17، ص 259.

التمنارتي (عبد الرحمن) **الفوائد الجمة**، مخطوط خ ع، د 1420 (وباء 1006ـ1016 هـ)، ص 164 ـ 166.

التناني (محمد بن أحمد) تقييد في مجاعة 1284 هـ، نشر في **المعسول**، ج 15، ص 11 ـ 12.

الحضيكي (محمد بن أحمد) : «جواب الحظيكي على سؤال في مسألة الفرار من الطاعون»، نشر في **المعسول** ج 3، ص 185 ـ 187.

الرهوني (محمد بن أحمد) : **جواب في أحكام الطاعون**، في مجموع مخطوط، خ ع، د 2251.

السوسي (محمد بن يحيى) : **تأليف في الطب**، مخطوط،خ ع، د 780.

الصغير (عبد المجيد) «ملاحظات حول ردود فعل بعض مفكري المغرب العربي تجاه مشكلة الوباء والحجر الصحي»، في **مجلة دار النيابة**، طنجة 1984، ص 47 ـ 51.

الضعيف (محمد بن عبد السلام الرباطي) : **تاريخ الضعيف**، تحقيق وتقديم أحمد العماري، الرباط 1986 (اهتم بذكر الأوبئة).

العياشي (حمزة بن عبد الله بن أبي بكر) «متعة المشتاق»، أوردها عبد الله العياشي في **الاحياء والانتعاش**، مصور خ ع، د 1433 (مجاعة 1072 هـ).

الفشتالي (عبد السلام) **تقييد في وباء 1213 هـ/1798 ـ 1799**، في مجموع مخطوط، خ ع، د 283، ورقتا 125 ـ 126.

الفيلالي (محمد ابن أبي القاسم) : **رسالة فيمن حل بأرضهم طاعون**، مخطوط خ ع، د 2251.

القادري (محمد بن الطيب) : **نشر المثاني لأهل القرن الحادي عشر والثاني**، (اهتم بذكر الأوبئة والمجاعات)، تحقيق د. محمد حجي والأستاذ أحمد التوفيق، 4 أجزاء، الرباط 1977 ـ 1986.

كنون (محمد) : **الدرر المستنيرة في حديث لا عدوى ولا طيرة**، مخطوط خ ع، د 640.

مجهول : **الابتسام عن دولة ابن هشام**، مخطوط خ ح، ز 12420.

مجهول : **فتوى على التداوي والطبيب والعلاج**، مخطوط خ ع، د 1544.

مجهول : **نشر لواء سلطنة كلمة التقوى وتجهيز ابطال جيوش نصره قوله (ص) لا عدوى**، مخطوط خ ح، رقم 3734.

مجهول «المسغبة قديما وحديثا»، في جريدة **السعادة**، عدد 2 يوليوز 1937.

المانوزي (محمد بن أحمد) : «تقييد في وباء 1213 هـ»، نشر في المعسول، ج 3، ص 250.

المسناوي (محمد الدلائي) «جواب عما يقع في زمن المسغبة من كثرة السؤال»، في مجموع مخطوط، خ ع، د 10810، أوراق 139-141.

المشرفي (العربي) : أقوال المطاعين في الطعن والطواعين، مخطوط خ ح، رقم 2154.

- باللغات الأجنبية :

A. : "Le choléra au Maroc et les réformes à apporter dans le fonctionnement du service sanitaire"; in **Bulletin du Comité de l'Afrique Française**, 1896, p. 91.

AKALAY (Omar) **"Un regard sur l'économie marocaine"**, Wallada, Casablanca, 1989, (Chapitre III : La peste de 1799 et le déclin marocain).

BEAUMIER (A.) "Le choléra au Maroc, sa marche du Sahara jusqu'au Sénégal en 1868"; in **Bulletin de la Société de Géographie**, Mars, 1872, Paris.

BOIX (Ch.) : "Années de disette, années d'abondance : sécheresse et pluies au Maroc"; in **Revue des calamités**, Genève, 1949.

BUSSON (J.P.) "Note sur l'épidémie de variole à Safi en 1878"; in **Bulletin Eco. et Soc. du Maroc**, 1952, p. 563.

DISKOSON (E.D.) : "Quelques mots sur le récit de la peste de 1818-1819 à Tanger faits par J. GRABERG de HEMSO"; in **Gazette médicale d'Orient** (Constantine), XXII, 1879-1880, pp. 73-75.

EL-BEZZAZ (M.A.) : "La chronique scandaleuse du pèlerinage marocain à La Mecque au XIXe siècle"; in **Hespéris Tamuda**, vol. XX-XXI, fasc. unique, 1982-83.

— "Les débuts de la réglementation sanitaire du pèlerinage marocain à La Mecque (1831-1866)"; in **Hespéris Tamuda**, vol. XXII, fasc. unique, 1984.

— "La peste de 1798-1800 au Maroc"; in **Hespéris Tamuda**, vol. XXIII, fasc. unique, 1985.

GRABERG (de Hemsö) : **Observations authentiques sur la peste du Levant et sur la vertu de l'huile d'olive contre cette effrayante maladie**; 3ème éd., Florence, 1841.

GUITTA (J.) : **Note sur l'épidémie de 1901**; Tanger, 1902.

GUYON (J.L.G.) : "Notes sur les expériences du docteur Sola dans la dernière peste de Tanger 1818-1820"; **Gazette Médicale**, Paris, 1836.

— "La peste de Tanger (1818-1820)"; **Gazette Médicale**, Paris, 1838.

— "Les principales pestes qui ont régné dans le Nord de l'Afrique"; **Gazette Médicale**, Paris, 1838.

— **Histoire chronologique des épidémies du Nord de l'Afrique**; Alger, 1855.

JAKSON (J. Grey) **An account of the Empire of Morocco**; Londres, 1809 (Chapter VIII Some account of a peculiar Species of Plague which depopulated West Barbary in 1799).

MAIRE (F.) : "La défense sanitaire maritime au Maroc"; **Bulletin du Comité de l'Afri. fran.**, Suppl. 33, 1910.

AL-MANSUR (M.) **Political and social development in Morocco under the reign of Moulay Sliman.**; thèse de Doctorat, Université de Londres, 1981, 2 t. (t.1 pp. 84-108 et pp. 348-353).

MARCO (Carlos) **La comisión de higiene y de limpieza de Tanger...**, Tanger, 1913.

MICHEL (Nicolas) **Les calamités démographiques et le Maroc (1700-1822) à travers les sources françaises**; Maîtrise d'histoire, Paris 1, Centre de Recherches Africaines, 1982-1983.

MIEGE (J. L.) "La crise marocaine de 1868-1869", in **Le Maroc et l'Europe**, t. III, pp. 145-158.

— La crise marocaine de 1878-1884, in **Le Maroc et l'Europe**, t. III, pp. 382-467.

— "Calamités et conjonctures économiques au Maroc au XIXème siècle", in **Bulletin Eco. et Social du Maroc**, n° 84.

— "Une enquête agricole sur le Maroc en 1867"; in **Bull. Eco. Soc. du Maroc**, N° 70.

MOUETTE (G.) "Histoire des conquestes de Mouley Archy.."; in **S.I.H.M**, 2ème série, dynastie filalienne, France, t. II, pp. 112-113, 123, 125 134, 174 (sur la peste de 1678-1680).

NEVEU (R.) : **L'état sanitaire de l'Afrique du Nord dans l'antiquité et de nos jours**; Paris, Ballière, 1914.

NOUVEL (J.) "La crise agricole de 1945-1946 au Maroc et ses conséquences économiques et sociales"; in **Rev. de Géog. Hum. et d'Ethnologie**, n° 3, juillet, sept. 1948, pp. 89-90.

OVILO (DR. J.) "Ballance del cholera"; in **El Eco Mauritano**, n° de 23.... et de 30 oct. 1985.

PREFOL **La grande famine de 1895 chez les béni Hakem**; 1950.

RAYNAUD (DR. L.) **Etude sur l'hygiène et la médecine au Maroc**; Alger, 1902.

RENAUD (H.P.J.) "La peste de 1799 au Maroc"; in **Hespéris**, 1921, pp. 160-182.

— "La peste de 1818"; in **Hespéris**, 1923, pp. 13-35.

— "Un nouveau document marocain sur la peste de 1799"; in **Hespéris**, 1925.

— "Les pestes du milieu du XVIII^e siècle"; **Hespéris**, 1939, pp. 293-319-

— "Les pestes des XVe et XVIe siècles principalement d'après les sources portugaises"; **Mélanges d'études luso-marocaines dédiées à la mémoire de Davis Lopes et Pierre de Cenival**, Paris, 1945, pp. 363-383 (Lisboa).

— et COLIN (G.S.) **Documents marocains pour servir à l'histoire du «Mal Franc»** ; t. XXVII des Publications des Hautes Etudes Marocaines, Paris, Larose, 1935.

ROSENBERGER (B.) et TRIKI (H.) "Famines et épidémies au Maroc aux XVI[e] et XVII[e] siècles"; in **Hespéris-Tamuda**, 1e partie, vol. V., 1974, pp. 109-175 ; 2e partie, vol. VI, 1975, pp. 5-103.

SERGUR-Dupeyron : "Rapport adressé à M. le Ministre de l'Agriculture et du Commerce sur les modifications à apporter aux règlements sanitaires..."; **Annales Maritimes**, Paris, t.70 1839, pp.743-867.

SOULIE (Dr.) **Rapport sur le choléra à Tanger**, 1895.

SPIVACOFF (Dr. Z) : "Le choléra à Tanger"; in **Réveil du Maroc**, n° de 20 sept. 1895.

VAJDA (Georges) "Un recueil de textes historiques judéo-marocains"; in **Coll. Hesp., Inst. des Htes Et. Mar.**, n° 12, Paris, 1951.

2 ـ دراسات عامة عن الأوبئة والمجاعات

ABEL (W.) : **Crises agraires en Europe (XIIIe-XXe siècles)**; tr. fr., Flammarion, Paris, 1973.

BAEHREL (René) "Les haines de classe en temps d'épidémies"; **Annales E.S.C.**, avr.-juin, 1952, pp. 351-360.

BENNASSAR (B.) **Recherches sur les grandes épidémies dans le nord de l'Espagne à la fin du XVIe siècle. Problèmes de documentation et de méthode**; Paris, 1969.

BERTHE (Maurice) : **Famines et épidémies dans les campagnes navarraises à la fin du Moyen Age**; Paris, 1984.

BIRABEN (Jean-Noël) **Les hommes et la peste en France et dans les pays méditerraniens**; Mouton, Paris, 1976, 2 vol.

— "La peste noire en terre de l'Islam"; in **l'Histoire, n°** 11, 1979, pp. 30-40.

— et le GOFF (J.) : "La peste dans le Haut Moyen Age"; in **Annales E.S.C.**, 1969, pp. 1484-1510.

BLOCH (Dr.) **La peste en Tunisie ; aperçu historique et épidémiologique**; Tunis, 1929.

BOREL (Dr. Fréderic) : **Choléra et peste dans le pèlerinage musulman (1860-1904)**; Masson, Paris, 1904.

BOURDELAIS (P.) et RAULOT (J.Y.) : **Une peur bleue. Histoire du choléra en France (1832-1854)**; Payton, Paris, 1987.

CABANE (Dr.) : "Moeurs intimes du passé. Les fléaux de l'humanité : peste, lèpre, choléra, variole, grippe; Paris, 1920.
CONDARD (Lawrence) "Arabic plaque chronologies and treatises social and historical factors in the formation of a litterary genre"; in **Studia Islamica**, LIV, 1981, pp. 51-93.
DECASTRO (Josué) : **Géographie de la faim**; tr. du portugais par Jean DUPONT, éd. du Seuil, Paris, 1964.
DELAUNAY (A.) "Les épidémies et l'histoire"; **La vie médicale**, Paris, 1964.
DELUMEAU (J.) et LEQUIN (J.) **Les malheurs des temps. Histoire des fléaux et des calamités en France**; Paris, 1987.
DUGUET (Dr.) : **Le pèlerinage de La Mecque au point de vue religieux, social et sanitaire**; Paris, 1932.
LEBRUN (François) "Les crises démographiques en France aux XVIIe et XVIIIe siècles"; in **Annales E.S.C.**, mars-avr., 1980 pp. 205-25.
LECA (A.P.) : **Et le choléra s'abat sur Paris**; Paris, 1982.
MARCHIKA (J.) **La peste en Afrique septentrionale ; histoire de peste en Algérie de 1363 à 1830**; Alger, 1927.
NOHL (Johannes) : **La mort noire. Chronique de la peste**; Payot, 1986.
NOUCHI (André) : "La crise économique de 1866 à 1869 dans le Constantinois"; **Hespéris-Tamuda**, t. XLVI, 1959, pp. 106-123.
PROUST (Dr. A.A.) **La défense de l'Europe contre le choléra**; Masson, Paris, 1982.
— **La défense de l'Europe contre la peste**; Masson, Paris, 1987.
RAYMOND (André) : "Les grandes épidémies de peste au Caire aux XVIIe et XVIIIe siècles"; in **Bull. d'Etudes Orientales**, t. XXV, Damas, 1973 pp.203-210.
SEBAG (Paul) : "La peste dans la régence de Tunis au XVIIe et XVIIIe siècles"; **Inst. des Belles-Lettres arabes**, n° 109, Le tr., 1965, pp. 35-48.
SIEGFRIED (A.) **Itinéraire de contagion : épidémies et idéologie**; Paris, 1960.
SUBLET (J.) "La peste prise aux rêts de la jurisprudence"; in **Studia Islàmica** MCMLXXI pp. 141-149-
VALENCI (Lucette) : "Calamités démographiques en Tunisie et en Méditerranée orientale"; **Ann. E.S.C.**, nov.-déc., 1969.

3 ـ مصادر ودراسات عن تاريخ المغرب

ـ باللغة العربية

ابن أبي زرع (علي الفاسي) **الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس**، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، 1973.

ابن بطوطة (محمد بن عبد الله) : **رحلة ابن بطوطة** (تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار)، دار التراث، بيروت، 1968.

ابن الحاج (أحمد بن محمد بن حمدون السلمي) : **الدر المنتخب المستحسن في بعض مآثر أمير المؤمنين مولانا الحسن**، مخطوط خ ح، رقم 1920.

ابن خلدون (عبد الرحمن) : **تاريخ ابن خلدون**، بيروت 1971.

ـ **المقدمة**، مطبعة دار احياء التراث العربي، بيروت (د. ت.).

ابن الزيات (أبو يعقوب يوسف التادلي) : **التشوف الى رجال التصوف وأخبار أبي العباس السبتي**، تحقيق أحمد التوفيق، منشورات كلية الآداب بالرباط، 1984.

ابن زيدان (عبد الرحمن) : **اتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس**، الرباط، المطبعة الوطنية، 1925.

ابن عذاري (المراكشي) : **البيان المغرب في أخبار الأندلس الأندلس والمغرب**، قسم الموحدين، تحقيق محمد ابراهيم الكتاني، ومحمد بن تاويت، ومحمد زنيبر، وعبد القادر زمامة، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1985.

ابن قنفذ (أبو العباس القسنطيني) **أنس الفقير وعز الحقير**، نشره محمد الفاسي، وأدولف فور، منشورات المركز الجامعي للبحث العلمي، الرباط، 1965.

ابن مرزوق (محمد التلمساني) : **المسند الصحيح الحسن في مآثر ومحاسن مولانا أبي الحسن**، دراسة وتحقيق ماريا خيسوس بيغيرا، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981.

أفا (عمر) : **مسألة النقود في تاريخ المغرب في القرن التاسع عشر** (سوس 1822 ـ 1906)، منشورات كلية الآداب بأكدير، 1988.

برحاب (عكاشة) **شمال المغرب الشرقي قبل الاحتلال الفرنسي 1873 ـ 1907**، دبلوم الدراسات العليا، كلية الآداب، الرباط، 1987.

البزاز (محمد الأمين) «قضية أمن الأوربيين بالمغرب»، في **مجلة كلية الآداب بالرباط**، ع 7، 1980، ص 39 ـ 46.

بوجندار (أبي عبد الله محمد) **الاغتباط بتراجم أعلام الرباط**، تحقيق عبد الكريم كريم، الرباط، 1987.

التوفيق (أحمد) : **المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر : اينولتان 1830 ـ 1912**، منشورات كلية الآداب، الرباط، الطبعة 2، 1983.

حجي (محمد) : **الزاوية الدلائية ودورها الديني والعلمي والسياسي**، المطبعة الوطنية، الرباط، 1964.

ـ **الحركة الفكرية بالمغرب في عهد السعديين**، مطبعة المحمدية، 1964.

الخمليشي (عبد العزيز) **جوانب من الحياة التجارية بالمغرب في القرن التاسع عشر (1856 ـ 1896). المخزن والضرائب على التجارة الداخلية (مكوس الحواضر)**، دبلوم الدراسات العليا، كلية الآداب بالرباط، 1989.

داود (محمد) **تاريخ تطوان**، مطبعة المهدية (المجلدات السبعة) ما بين 1959 ـ 1976، المجلد الثامن، الرباط، المطبعة الملكية، 1979.

الزعفراني (حاييم) : **ألف سنة من حياة اليهود بالمغرب**، ترجمة أحمد شحلان وعبد الغني أبو العزم، الدار البيضاء، 1987.

الزياني (أبو القاسم) **الترجمان المعرب عن دول المشرق والمغرب**، مخطوط خ ع، د 658.

ـ **البستان الظريف في دولة أولاد مولاي الشريف**، مخطوط خ ع، د 1577.

السوسي (محمد المختار) **المعسول**، الدار البيضاء، مطبعة النجاح ومطبعة فضالة، 1960 ـ 1963 (20 جزءا).

الصديقي (محمد بن سعيد) : **إيقاظ السريرة لتاريخ الصويرة**، دار الكتاب، الدار البيضاء، 1964.

لوطورنو (روجر) **فاس قبل الحماية**، ترجمة د. محمد حجي ود. محمد الأخضر، جزءان، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1986.

عياش (جرمان) **دراسات في تاريخ المغرب**، ترجمة محمد الأمين البزاز وعبد العزيز التمسماني خلوق، الشركة المغربية للناشرين المتحدين، الرباط 1986.

اكنينح (العربي) **آثار التدخل الأجنبي في المغرب على علاقات المخزن بقبيلة بني مطير (1873 ـ 1912)**، دبلوم الدراسات العليا، كلية الآداب، الرباط، 1983 ـ 1984.

مزيان (أحمد) **مساهمة في دراسة المجتمع الواحي بالجنوب الشرقي المغربي خلال القرن التاسع عشر. فجيج ما بين 1845 1903**، دبلوم الدراسات العليا، كلية الآداب بالرباط، 1985 (صدر مؤخرا).

المنوني (محمد) : **مظاهر يقظة المغرب الحديث**، مطبعة الأمنية، 1973.

- «16 وثيقة عن استشارة السلطان الحسن الأول لنخب من مدينة فاس وما إليها في نازلة اقتصادية» في **مجلة دار النيابة**، طنجة 1985، ع 8، ص 13 - 24.

الناصري (أحمد بن خالد) **الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى**، الدار البيضاء، مطبعة دار الكتاب، 1954 - 56.

الوزان (الحسن بن محمد الزياتي = ليون الافريقي) : **وصف افريقيا**، ترجمة 4. محمد حجي ود. محمد الأخضر، ج 1، الرباط 1980، منشورات الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر.

- باللغات الآجنبية

AYACHE (Germain) : **Etudes d'histoire marocaines**; SMER, Rabat, 1979.

— **Les origines de la guerre du Rif**; SMER Rabat, 1981.

BERQUE (Jacques) : **Structures sociales du Haut-Atlas**; Paris, 1954.

BRIGNON et autres : **Histoire du Maroc**; Paris, 1967.

CARETTE (E.) **Recherches sur l'origine et les migrations des principales tribus de l'Afrique septentrionale et particulièrement de l'Algérie**; Paris, 1853.

COLIN (G. S) "Origines des grands mouvements des populations berbères dans le Moyen-Atlas"; in **Hespéris**, 1939, pp. 264-268.

FOUCAULD (Ch. de) : **Reconnaissance au Maroc (1883-1884)**; Paris, 1885, 2 t.

JACQUES-MEUNIER (D. j.) : **Greniers-citadelles au Maroc**; Paris, 1951.

JUSTINARD (Lt. Cl.) "Le Kennach, une expédition du sultan saadien Ahmed el Mansour dans le Sous (1938-1580)"; in **Arch. Mar.**, Paris, XXIV, 1933, pp. 163-230.

KENBIB (M.) **Les protections étrangères au Maroc aux XIXème siècle-début du XXème**; thèse de 3ème cycle, Université de Paris VII, 1980.

LAROUI (A.) : **Les origines sociales et culturelles du nationalisme marocain (1830-1912)**; Maspéro, Paris, 1977.

LARRAS (N.) : "La population du Maroc"; in **Bull. de Soc. de Géog.**, Paris, mai 1906.

LAZAREV (G) "Les concessions foncières au Maroc"; **Annales mar. de sociologie**, Rabat, 1968, pp. 99-135.

LE COZ (J.) **Le Gharb. Fellahs et colons**; Rabat, 1964.
LOURIDO (R.D.) : **Marruecos en la secunda mitad del siglo XVIII**; Madrid, 1978.
AL-MANSUR (M.) : **Political and social development in Morocco under the reign of Moulay Sulayman, 1792-1822**; thèse de Doctorat, Université de Londres, 1981, 2 t.
MARTIN (A.G.P.) **Quatre siècles d'histoire marocaine...**; Paris, Lerous, 1923.
MASSIGNON (B.) **Le Maroc dans les premières années du XVIème siècle. Tableau géographique d'après Léon l'Africain**; Alger 1900.
MIEGE (J.L.) — **Le Maroc et l'Europe (1830-1894)**; Paris, 4 t., 1961-1963.
— **Document d'histoire économique et sociale marocaine au XIXe siècle**; Paris, 1970.
MONTAGNE (R.) "Un magasin collectif de l'Anti-Atlas l'Agadir des Ikonka"; in **Hespéris**, t. IX, 1929.
NEHLIL (M.) : **Lettres chérifiennes**; Paris E. Guillodo, 1915.
NOIN (D.) : **La population rurale du Maroc**; PUF, Paris, 1970, 2 t.
PASCON (P.) : **La Maison d'Iligh et l'histoire sociale de Tazerwalt**; SMER, Rabat, 1984.
QABLI (M.) : **Société, pouvoir et religion au Maroc à la fin du Moyen Age**; E. Larose, Paris, 1986.
ROSENBERGER (B.) "Cultures complémentaires et nourritures de substitutions au Maroc (XVe-XVIIe siècles"; **Annales E.S.C.**, mai 1980, pp. 477-503.

المحتويات

- كلمة شكر 5
- لائحة الرموز 6
- تقديم للدكتور جرمان عياش 7
- مقدمة 11

الباب الأول

المغرب بين الطاعون والمجاعة والحروب الأهلية
1721 ـ 1826

مدخل 19

1 ـ الواقع السياسي 19
2 ـ الإنسان والأرض 22
3 ـ اقتصاد الكفاف 29
4 ـ الغذاء 33

الفصل الأول : **مجاعتا 1721ـ1724 و1737ـ1738**
وطاعونا منتصف القرن XVIII 35

1 ـ مجاعة 1721 ـ 1724 35
2 ـ مجاعة 1737 ـ 1738 41
3 ـ طاعونا منتصف القرن XVIII 52
4 ـ الحصيلة 60

الفصل الثاني : **المجاعة الكبيرة (في سنوات 1776؛ 1779ـ1782)** 69
1 ـ الجذور : تصدير القمح (1766 ـ 1774) 70
2 ـ مجاعة 1776 واستراحة 1777 ـ 1778 71
3 ـ هجوم الجوع من جديد (1779 ـ 1782) 73
4 ـ النتائج 78

الفصل الثالث : **سلسلة جديدة من الكوارث (1798 ـ 1826)** 85
1 ـ طاعون 1798 ـ 1800 85
2 ـ استراحة قصيرة (1801 1816) وأزمة غذائية جديدة (1818ـ17) 99
3 ـ عودة الطاعون (1818 ـ 1820) 104
4 ـ مجاعة 1825 ـ 1826 119
5 ـ النتائج العامة 124
استخلاص عام 142

الباب الثاني

المغرب بين التسرب الأوربي والكوليرا والمجاعة (1834 ـ 1896)

الفصل الأول : **قطيعة التوازن الاجتماعي والاقتصادي** 151
1 ـ نمو التجارة البحرية 152
2 ـ التسلط الأجنبي على الأرض 156
3 ـ الاقتصاد النقدي 157
4 ـ الأزمة النقدية 160

الفصل الثاني : **سلسلة من الكوارث : 1834 ـ 1860** 163
1 ـ الوافد الجديد : «بوكليب» 1834 ـ 1835 163
2 ـ الأزمة الغذائية (1847 ـ 1851) 174
3 ـ عودة الكوليرا (1854 ـ 1855 ؛ 1859 ـ 1860) 186

الفصل الثالث : **كارثة 1867 ـ 1869** 193

1 ـ تجليات الأزمة الغذائية 195

2 ـ الكوليرا 212

3 ـ الحصيلة 229

الفصل الرابع : **كارثة 1878 ـ 1883** 237

1 ـ الأزمة الغذائية خلال سنة 1878 237

2 ـ استمرار المصاعب في سنوات 1879 ـ 1883 248

3 ـ عودة إلى الأوبئة 262

أولا ـ الكوليرا 262

ثانيا ـ التيفوئيد 274

ثالثا ـ مثال الصويرة 277

4 ـ النتائج 288

الفصل الخامس : **استراحة قصيرة وسلسلة جديدة من النكبات** 317

1 ـ سنوات من الوفرة : 1885 ـ 1889 317

2 ـ آفات جديدة : 1890 ـ 1894 318

3 ـ كوليرا :1895 ـ 1896 322

4 ـ النتائج 340

الباب الثالث

ردود الفعل

الفصل الأول : **الانسان والمجاعة** 347

1 ـ الطقوس الدينية لرفع غضب السماء 347

2 ـ مقاومة الجوع 352

3 ـ تأثير الجوع على السلوك الاجتماعي 358

الفصل الثاني : **الوظيفة الاجتماعية للمخزن في أوقات المجاعات** 361
1 ـ الحاجة الى المخزن 361
2 ـ تدخل المخزن في القرن XVIII 364
3 ـ مرحلة التسرب الأوربي 368

الفصل الثالث : **أدبيات الطواعين والكرنتينة** 387
1 ـ أدبيات الطواعين 387
2 ـ أدبيات «الكرنتينة» 403
استخلاص 406
خاتمة 409
البيليوغرافيا 411

التصفيف الضوئي :
أنسيف الزنايدي ـ الرباط
الهاتف : 72.70.66

مطبعة النجاح الجديدة
الدار البيضاء

هذا الكتاب

إن الأوبئة والمجاعات، التي ظل تاريخها مغمورا لمدة طويلة، تعتبر عنصرا هاما إن لم نقل محوريا، في تاريخ المغرب... كيف كان بإمكان المغرب أن يتطور وينمو ويعزز كيانه ليصمد أمام التسرب الأوربي، كما فعلت اليابان، والحالة أن الأوبئة والمجاعات كانت تجرف في كل عشر سنوات أو خمسة عشرة سنة، بقسم هام من ثروته الحيوانية والبشرية، بما فيها الأطر الادارية والعسكرية والثقافية. كانت القوى المنتجة ووسائل النقل تتعرض للتدمير، وكان الأمن يختل، والعلم يضمحل، بحيث إن البلاد بدلا من أن تخطو إلى الأمام، كانت ترتد إلى الوراء...

على أن ما يثير الدهشة هو أن الشعب المغربي تمكن من البقاء على الرغم من هذه الكوارث. ذلك أنه كان قد أدرك، على الرغم من ضعفه، ومنذ عهد الموحدين في القرن الثاني عشر، مستوى من التنظيم والتلاحم ظل محافظا عليه فيما بعد. وقد تجلى هذا بالخصوص في الدور الذي كانت تقوم به الدولة في مجال التخفيف من وقع الجوائح. كان المؤلفون الأجانب ينكرون دائما هذا الدور؛ وفضل محمد الأمين البزاز أنه أظهر بالأدلة القاطعة أن هذا الدور لم يتقلص إلا عندما أصيبت فيه الدولة بعجز تام من جراء التكالب الاستعماري عليها.

يقودني كل هذا إلى القول في الختام : إن هذه الأطروحة تمثل مساهمة هامة في معرفة تاريخ المغرب.

جرمان عياش

الرقم الدولي الموحد : 0334 — 1113